

بسم الرحمن الرحيم
تمت بتدارك ملاحظات اللجنة أثناء المناقشة

السيد
عبدالله
مدرس الدين

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى - مكة المكرمة
الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول
شعبة الفقه

كتاب البيوع من الحاشاوى الكبير

١٤٠٤ هـ

للامام أبى الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى المتوفى ٤٥٠ هـ

رسالة مقرونة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية لنسج وجمعية الدكتوراة في الفقه



دراسة وتحقيق
محمد مفضل مصباح الدين

استاذ
الاستاذ الشيخ / السيد سابق محمد
المجلد الثالث

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَدَّعَى
لَشَيْعَيْنِ

باب النهي عن بيع الفرر، وعن ^(١) عسب ^(٢) الفحل]

أ/١٥٤

(قال الشافعي رحمه الله ^(٣) : أخبرنا مالك عن أبي حازم ^(٤) بن دينار ^(٥) ، عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الفرر قال : * ونهى عن ثمن عسب الفحل ^(٦) ولا يجوز بحال . (٧))
 أما بيع الفرر فنذكره من بعد . وأما عسب الفحل الذي توجه النهي إليه فهو أجرة طرق الفحل ونزوه . فجعلوا الأجرة هي العسب .
 وقال آخرون - وهو الصحيح - : أن عسب الفحل هو ماؤه الذي يطرق به الإناث ، وينزو عليها . فأما أن يكون العسب * هو الأجرة ، فلا ^(٨) .

(١) ب ، ج : * وعن ثمن * م : * باب بيع الفرر فقط .

(٢) ب ، ج : عسب

(٣) ب ، د : رضى الله عنه .

(٤) ج : * أخبرنا طلي بن أبي حازم * وهو خطأ

(٥) هو الفقيه المشهور أبو حازم سلمة بن دينار المدني ، الأخرج ، الزاهد ،

مولى الأسود بن سفيان المخزومي ، توفي سنة ١٣٥ هـ وقيل بعدها . انظر :

تهذيب الأسماء ٢/٢٠٧ ، والتذكرة ١/١٤٣ ، وطبقات الحفاظ ص ٦٠ .

(٦) روى من حديث ابن عمر رضى الله عنه مرفوعاً أخرجه البخارى ٣/١٢٣ ،

وأبو داود ٣/٢٢٧ ، والترمذى ٣/٥٧٢ والنسائى ٧/٢٧٣ كلهم بلفظ

* نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل * وأخرجه أحمد ٢/١٤

بلفظ المختصر .

(٧) مختصر المزنى ٢/٢٠٤ ، وراجع فى المسألة : المهذب ١/٤٠١ ، والفتح

١٩١/٨ وفيه ((بذل الطال للضراب ممتنع بطريق البيع ؛ لأن طاءه غير متقوم

ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه . وأما بطريق الاستتجار ففيه وجهان))

الروضة ٣/٣٩٥ ، والمنهاج مع المعنى ٢/٣٠ .

* ج : * العسب " فى جميع المراضع ، وهى لغة فى العسب كما فى فتح

البارى ٤/٤٦١ .

(٨) انظر : المرجع السابق ، والفتح ١٩١/٨ وقيل أيضا : إنه ضرابه

يوضح ذلك أن نهى النبي ^(١) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ توجهه الى ثمن عسب الفحل ، ولا يصح ^(٢) أن يعود النهي الى الأجرة ؛ لأن الأجرة هي ^(٣) ثمن أيضا . وقد قال ^(٤) زهير بن أبي سلمى ^(٥) في شعره ما يدل على هذا القول ، وهو قوله :

ولولا عسبه لرددتموه ———— وشر منيحة عسب معار ^(٦)
واذا كانت كذلك فقد حكى عن مالك ^(٧) وأبي ثور ^(٨) أنها جوزا أخذ العوض على ضراب الفحل استدلالاً بأن الضرورة تدعو إليه ، والعادة جارية به . وهذا خطأ ، بل لا يجوز أخذ العوض عليه لنهى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه ^(٩) . (وروى أن قوما من بني كلاب أتوا النبي ^(١٠) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) ن : نهى رسول الله .

(٢) ب : ((فلا يصح)) .

(٣) ب : ((هو)) خطأ

(٤) ج : ((وبه قال)) خطأ

(٥) هو زهير بن أبي سلمى - بضم السين - ربيعة بن رباح - بكسر الراء - العزنى ، من مضر ، أحد الشعراء الجاهلين المشهورين ، ومن أصحاب المعلقات السبعة ، وهو صاحب " الحوليات " سقى به لأنه كان ينظم القصيدة في شهر ، وينقحها في سنة ، فكانت قصائده تسمى " الحوليات " . مات سنة ١٣ ق هـ . انظر في ترجمته : خزانة الأدب ٣٣٢/٢ ، وطبقات فحول الشعراء ٥١/١ ، والأعلام ٨٧/٣ .

(٦) انظر : ديوانه ص ٣٠١ ، والصاحح ١٨١/١ وفيها " لتركتموها " وفعل معار " واللسان ٥٩٨/١ وفيه " أهر معار " .

(٧) انظر : بداية المجتهد ١٨٧/٢ ، والخرشي ٧٢/٥

(٨) وهو وجه للشافعية والحنابلة ، وقول للحسن وابن سيرين ، كما في فتح الباري ٤٦١/٤

(٩) عنه : أثبتته من ب ، وليس في باقي النسخ

(١٠) ب : رسول الله

وسَلَّمَ^(١) فنهاهم عن كراه عسب^(٢) الفعل ، فقالوا : يا رسول الله ، إننا نطرق إكراهاً ، فقال : لا بأس به^(٣) .

ولأنَّ المقصود من طرق الفعل إنزال مائه ، وإنزال الماء غير متحقق ، والعلوق منه غير متيقن .

وليس للاستدلال بالضرورة وجه ؛ لأنَّ الضرورة لا تبيح محظوراً^(٤) ، وارتفاعها لا يحظر مباحاً . طي أنه لا ضرورة بهم إلى الكراه ؛ لأنَّ العرف جارٍ بالعارية ،

(١) ما بين القوسين ساقط من ج

(٢) ج : عسب

(٣) روى من حديث أنس ببعض الفرق ، أخرجه الترمذى ٥٧٣/٣ ، وقال : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن حميد عن هشام بن عروة ، ورواه البيهقي ٣٢٩/٥ بمثل الترمذى .

(٤) هذا الكلام فيه نظر ؛ لأنَّ القاعدة التي اتفق عليها جميع الفقهاء هي أنَّ الضرورات تبيح المحظورات . والأصل في هذا قول الله تعالى : ﴿ إِنَّا حَرَّمْ عَلَيْكُمْ الْبَهِيمَةَ وَمِلْءَ الْخَنَازِيرِ وَأَهْلَ بِهِ لَعْنَةُ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ - سورة البقرة : ١٧٣ ﴾

ومن ثمَّ جاز أكل الميتة عند المعضة ، وإساقعة اللقمة بالخمس ، والتلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه ، وأخذ مال المستنقع من أداء الدين بغير إذنه ، ودفع الصائل ولو أتى إلى قتله .

ولم أجد من الفقهاء أحداً قال خلاف ذلك ، بل على العكس صرح الكثيرون منهم أنَّ الضطرَّ إن لم يأكل من الميتة أو لحم الخنزير وهلك فإنه يأثم ؛ لأنه لم ينقذ حياته من الهلاك مع القدرة على ذلك ، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا - النساء : ٢٩ ﴾ ولا تقتلوا أنفسكم إنَّ الله كان بكم رحيماً - النساء : ٢٩

نعم ؛ إنَّ الضطرَّ لا يأكل من الميتة إلاَّ القدر الذي يدفع ضرر

وانما يكسب^(١) بهذا دناءة الناس وأرداهم .

- فصل -

فإذا ثبت هذا فقد حكى ابن أبي هريرة اختلاف أصحابنا في معنى هذا النهي على وجهين :^(٢)

أحدهما : أنَّ النهي عنه نهى تنزيهه ؛ لدنائه ، واتباع الجاهلية في فعله .

والثاني : أنه نهى تحريم ، وهو الصحيح ؛^(٣) لأنَّ ذلك الطاء ما تحرم المعاوضة عليه ، ولا يصحَّ أخذ البذل^(٤) عنه^(٥) .

الهلاك ، لأنَّ قاعدة ((الضرورات تبيح المحظورات)) ليست على إطلاقها ، بل هي مقيدة بقيود ، من هذه القيود : ((أنَّ ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها)) . راجع التفصيل في : التفسير الكبير ٢٢/٥ ، وتفسير القرطبي ٢١٦/٢ ، والمغنى لابن قدامة ٤١٥/٩ ، والمجموع ٤٤١/٩ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٤ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٥ .

(١) ب ، ج : يتكسب .
(٢) انظر : المهذب ٤٠١/١ ، والفتح ١٩١/٨ وفيه : أصحها : المنع ، وه قال أبو حنيفة وأحمد ؛ لأنَّ فعل الضراب غير مقدور عليه للمالك ، بل يتعلق باختيار الفحل . والثاني - وه قال ابن أبي هريرة وحكى عن مالك - : أنه يجوز كالا ستجار لتلقيح النخل . والروضة ٣٩٥/٣ .

(٣) وه جزم الرويانى فى الحلبة ٢٨/ب

(٤) ج : ((البذل)) وهو خطأ .

(٥) ب : بزيادة : ((والله أعلم بالصواب))

- مِثَالَةٌ -

قال الشافعي رحمه الله ^(١) : (ويبيع الغرر ^(٢) عندنا بيع ما ليس
عندك ^(٣) ، ويبيع الحمل في بطن أمه ، والعبد الآبق ، والطير والحيوت قبل أن
يصطاد ^(٤) .) ^(٥)
أما بيع الغرر فقد ورد النهي عنه بثلاثة ألفاظ ، فروى أنه نهى عن بيع
الغرر ^(٦) ، وروى عن عقد الغرر ^(٧) ، وروى أنه نهى عن الغرر . رواه ابن المسيّب
ثارة مرسلاً ^(٨) ، ورواه ثارة عن / أبي هريرة سنداً . وقد رواه يحيى بن ١٥٤ ب
أبي كثير عن عطاء ^(٩) ، عن ابن عباس أيضاً ^(١٠) .
وحقيقة الغرر ما تردّد بين جوازين متضادين الأظب منها أخوفها ^(١١) .

-
- (١) ب ، د : رضي الله عنه .
(٢) ج : ((ومن بيع الغرر)) ب ، م : ومن يبيع الغرر
(٣) عندك : ساقط من د
(٤) ب : أن يصطاد . ج : أن يصطاده . م : أن يصطادا وما أشبه ذلك
(٥) انظر : مختصر المزي ٢٠٤/٢ (في ب ، ج : بعده زيادة « وهذا
كما قال » .
(٦) تقدّم بهذا اللفظ في (ص ١٢٢) من حديث أبي هريرة سنداً . ولم
أعثر عليه باللفظين الآخرين .
(٧) ب ، ج : وروى أنه نهى عن عقد الغرر .
(٨) أخرجه مالك في موطنه ٦٦٤/٢ ، وبطريقه الشافعي في مختصره ، والبيهقي
في سننه ٣٣٨/٥ .
(٩) هو عطاء بن أبي رباح . وسبقت ترجمته في ص : ٨٣ هامش : ٦
(١٠) حديث ابن عباس رواه ابن ماجه ٧٣٩/٢ ، وأحمد ٣٠٢/١ ، والداقطني
١٥/٣ كلهم بطريق أيوب بن عتبة ، وهو ضعيف كما في التقريب ص ٤١
(١١) وقال ابن عرفة : بيع الغرر ما كان له ظاهر يخر ، وباطنه مجهول . وقال
الأزهري : هو ما كان على غير عهدة ولا ثقة . وتدّخل فيه البيوع التي لا يحيط
بكنهها المتبايعان . انظر : النظم المستعذب ٢٦٩/١ .

فمن بيوع الغرر التي ^(١) يبطل البيع فيها ^(٢) ما ذكره ^(٣) الشافعي وهو : بيع ما ليس عندك ، وبيع الحمل في بطن أمه ، والعبد الآبق ، والطير والحيات قبل أن يصطادا . فذكر هذه الخمسة من بيوع الغرر ، وأبطل العقد عليها ^(٤) ونحن نشرح القول في كل واحد منها .

أما قوله : "ومن بيوع الغرر" ^(٥) عندنا بيع ما ليس عندك " فقد اختلف أصحابنا في مراده ^(٦) ، فقال بعضهم : أراد به أن يبيع الرجل سلعة لا يملكها بيعا عن نفسه ، لا عن ^(٧) مالكها ، ثم يضي فيبتاعها ويدفعها إلى شترها ، فهذا ^(٨) بيع باطل لا أعلم فيه خلافا ^(٩) : لورود النهي نصا فيه ^(١٠) ، وهو ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لحكيم بن حزام بعد قدومه إلى المدينة مسلما : "ألم ييلفني يا حكيم أنك تبيع ما ليس عندك ؟ لا تبع ما ليس عندك . " فهذا يدل على ما قلنا حتى تجوز قوم ^(١١) بهذا الحديث ،

-
- (١) ب : ((الذي)) وهو خطأ
 (٢) ب : ((منه)) وهو خطأ
 (٣) ج : ((ذكره)) بسقوط ((ما))
 (٤) ما بين القوسين ساقط من ر
 (٥) بيع : ساقط من ر
 (٦) انظر : فتح الباري ٣٤٩/٤
 (٧) ج : ((أو عن)) وهو خطأ
 (٨) ب ، ج : ((وهذا))
 (٩) انظر : المغني لابن قدامة ١٥٥/٤
 (١٠) ج : النهي فيه نصا
 (١١) لا تبع ما ليس عندك : ليس في ج . قلت : الحديث تقدم ببعض الفرق فسي
 ص : ٧٨ . هامش : ١
 (١٢) وهي حكاية شاذة عن ابن المسيب ، ويذكرها المؤلف في باب السلم.
 (ص ١٣٢٥)

واتخذوه دليلاً في إبطال السلم ، وهذا ليس بصحيح ، بل المقصود به ما ذكرنا . وقد روى تفسيره بمثل ما قلنا عن حكيم بن حزام أيضاً . (*) روى يوسف بن ماهك ^(٢) ، عن حكيم بن حزام قال : قال ^(٣) : " يا رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتيني ^(٤) الرجل ، فيريد مني بيع ^(٥) ما ليس عندي ، فأبذله من السوق ؟ فقال : لا تبع ^(٦) ما ليس عندك " ^(٧)

وقال آخرون : بل مراد ^(٨) الشافعي بقوله : ومن يبيع الغرر عندنا يبيع ما ليس عندك " بيع ^(٩) العين الغائبة على خيار الروية ، فان أصح القولين من مذهبه بطلان ^(١٠) البيع فيها ؛ لنهييه صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر . وبيع العين الغائبة غرر .

واتفق أصحابنا على ^(١١) أن الشافعي لم يرد بهذا القول ببيع ^(١٢)

-
- (١) ب ، ج : وجعلوه . (*) في النسخ : " وروى " وبأباه السياق .
 (٢) يوسف بن ماهك بن بهزاد - بضم الباء - الفارسي ، المكي ، مولى قريش ، ثقة ، مات سنة ١١٣ هـ وقيل قبل ذلك . انظر : الكاشف ٣٠٠ / ٣ ،
 والتهذيب ٤٢١ / ١ ، والتقريب ص ٣٨٩ .
 (٣) ب ، ج : ((قال)) مرة فقط .
 (٤) ج : يأتني
 (٥) من ج . وفي باقي النسخ ((البيع)) وهو خطأ .
 (٦) ب : لا تبع
 (٧) سبق تخريجه في ص : ٧٨ هامش : ١
 (٨) ج : بل أراد
 (٩) ج : ((وبيع)) وبأباه السياق
 (١٠) ج : ((بطل))
 (١١) على : أثبتته من ج ، ولا يوجد في أ ، د
 (١٢) أ ، د : ((منع)) والتصويب من ب ، ج

ملك الغير^(١) على إجازته ؛ لأنه قد نصّ عليه من بعد . واحتجّ على مخالفته^(٢) فيه .

- فصل -

وأما بيع الحمل في بطن أمّه فباطل ؛ لأنه فرر ، وقد نهى عن بيع الفرر . ولما روى عنه صلى الله عليه وسلم " أنه نهى عن بيع المجر^(٣) " وهو بيع الحمل ، على أنه متفق عليه .^(٤)

وإذا بطل بيع الحمل في بطن أمّه منفردا بطل بيع الأثم دون حطها^(٥) ؛ لأنّ ما لا يصحّ أن يفرد بالعقد ، لا يصحّ أن يستثنى من العقد . وهكذا لو كانت أمّه حاملا بحرّلم يجز بيعها^(٦) ؛ لأنّ بيع حطها لا يصحّ ، فصار مستثنى من العقد ، واستثناء الحمل من العقد لا يصحّ .

(١) د : ((مالك)) وسقوط ((الغير))

(٢) من ج . وفي باقي النسخ : مخالفه

(٣) روى من حديث ابن عمر مرفوعا بإسناد ضعيف أخرجه البيهقي ٣٤١/٥ وضعفه من أجل موسى بن عبيدة ، ورواه البزار ، وأشار إلى ضعفه من أجل الراوى المذكور ، ونسبه ابن حجر في التلخيص (١٦/٣) إلى عبد الرزاق أيضا ، قال : وفيه ((الأسلى)) وهو أضعف من موسى عند الجمهور .

(٤) حكى في الإجماع ابن المنذر في الإجماع ص ١٤٤ ، وابن قدامة في المغنى

١٧٧/٤ ، والنووى في المجموع ٣٢٣/٩ .

(٥) هذا هو الوجه الصحيح لدى الشافعية . وفي وجه : يصحّ ، كما لو باع الشجرة واستثنى الثمرة قبل بدو الصلاح . انظر الفتح ٢٠٦/٨ ، والروضة ٤٠٤/٣ .

(٦) هذا هو المذهب ، وبه جزم جمهور الشافعية ، وقيل : يصحّ ، واختاره الجوينى ، والفضالى . انظر المرجعين السابقين .

فلو ^(١) باع أمة أو شاة على أنها حامل ، كان في صحة البيع قولان ^(٢) :
أحدهما : يصح ؛ لأنّ للحمل أمارات دالة . والقول الثاني : أنّ / البيع ١٥٥/أ
باطل ؛ لأنه شرط ما لا يتيقنه .

فصل -

وأما بيع العبد الآبق فباطل ^(٣) . وحكى عن ابن عمر أنه جوّز بيع الآبق ما لم
يتقادم عهده . وعن ابن سيرين أنه جوّز بيعه إذا عرف مكانه .
والدليل على بطلان بيعه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
الغرر . وبيع الآبق من أعظم الغرر . وروى أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم
((نهى عن بيع الآبق)) ^(٤) وهذا نص . ولأنّ ما تعدّرت تسليمه ، لم يجز بيعه ،

(١) ج : ولو
(٢) ويقال وجهان ، أصحهما : الصحة . وخص بعضهم الخلاف بغير الآدمي ،
وقطع بالصحة في الجوّاري ؛ لأنّ الحمل في الجوّاري عيب ، فاشتراط الحمل
إعلام بالعيب ، فتصير كما لو باعها على أنها آبهة أو سارقة . المرجعان
السابقان .

(٣) بالاتفاق إلّا ما حكى عن ابن عمر ، وابن سيرين . انظر: المغنى لابن قدامة
١٥١/٤ ، ورحمة الأمة ص ١٣١ .

(٤) روى مطّولا من حديث أبي سعيد الخدري قال : ((نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع ، وعن ما في ضروعها
إلّا بكيل ، وعن شراء العبد الآبق ، وعن شراء المغنم حتى تقسم ، وعن
شراء المداقات حتى تقبض ، وعن ضربة الفائص)) . أخرجه أحمد ٤٢/٣ ،
وابن ماجه ٢/٧٤٠ ، وعبد الرزاق ٤/٧٦ ، والبيهقي ٥/٣٣٨ ، وابن حزم
٨/٣٩٠ كلّهم من طريق جهضم بن عبد الله اليماني ، عن محمّد بن إبراهيم
الباهلي ، عن محمّد بن زيد العبدي ، عن شهر بن حوشب ، عن أبي سعيد .
وضعه ابن حزم فقال : ((جهضم ، ومحمّد بن إبراهيم ، ومحمّد بن
زيد العبدي مجهولون ، وشهر متروك)) .



والآبق متعذر التسليم .

فإذا ثبت أن بيع العبد الآبق لا يجوز ، فكذلك الجمل الشارد ، وكل شيء ضال أو ضائع . فلو باع عبدا آبقا ، ثم وجدته ، لم يلزمه تسليمه إلى المشتري لفساد بيعه حتى يستأنفا ببيعته بعدما وجدته ^(١) .

وقال أبو حنيفة ^(٢) : يبيع الآبق فاسدا ، فإن وجدته بعد بيعه ،

صحّ البيع الأول فيه ، ولزمه تسليمه ؛ لأنّ عنده أنّ عقد البيع ينقسم ثلاثا : أقسام . قسم ينعقد صحيحا ، وقسم ينعقد باطلا لا يصحّ من بعده ، وقسم ينعقد فاسدا ^(٣) ^(٤) ^(٥)

وضّعفه الألباني في الإروا ١٣٢/٥ كما نقل تضعيفه عن الحافظ

في بلوغ الحرام .

وقال البيهقي : ((وهذه المناهي وإن كانت في هذا الحديث بأسناد غير قوي ، فهي داخلة في بيع الغرر الذي نهى عنه في الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)) .

(١) ب : بعد وجوده .

(٢) انظر : المجموع ٢٨٥/٩

(٣) قلت : قد اختلفت الرواية عن الإمام أبي حنيفة في هذه المسألة . فعلى ظاهر الرواية - وهو اختيار مشايخ بلخ - : لا ينقلب البيع ههنا صحيحا ، لأنه وقع باطلا لا انتفا القدرة عن تسليم المبيع . والرواية الثانية - وهو اختيار الكرخي وجماعة - : أنه ينقلب صحيحا ؛ لأنه وقع فاسدا لقيام المالية فسي المبيع ، فلما زال المانع عاد صحيحا . راجع : البدائع ٣٠١/٦ ، والتبيين ٥٠/٤ ، والهداية مع الفتح ٤٢٢/٦ ورجح الكمال الرواية الثانية وقال : ((عدم القدرة على التسليم مفسد ، لا مبطل)) .

(٤) ب ، ج : يقع

(٥) الباطل عندهم : هو ما لا يكون مشروطا بأصله ولا بوصفه . والفاسد : هو ما كان مشروطا بأصله لا بوصفه . ومرادهم من شرعية أصله كونه ما لا يتقوّم . والفاسد عندهم يفيد الطك بالقبض ، والباطل لا يفيد أصلا . وعند جمهور الفقهاء : الباطل والفاسد كلاهما بمعنى واحد وهو كلّ ما يقابل الصحيح

(١) ويجوز أن تتعقبه الصحة من بعد^(٢) ، كبيع العبد الآبق ، فإنه فاسد فإن وجد صح . وكالبيع إذا شرط فيه خيار^(٣) أكثر من الثلاث ، فإنه^(٤) فاسد إلا أن يبطل ما زاد على الثلاث قبل تقضى الثلاث فيصح^(٥) .

وهذا مذهب ينفى ظهور فساد عن تكلف الدلالة عليه ؛ لأن فساد العقد لو جاز أن يصح بحادث من بعد ، لجاز أن يكون (في كل عقد ، ولجاز أن يكون)^(٦) شروط صحته معتبرة من بعده . وفي هذا مخالفة الأصول فيما استقرت^(٧) عليه أحكام العقود والله أعلم^(٨) .

— فصل —

وأما بيع الطير في الهواء ، فإن كان فير مطوك لم يجز لمعنيين : أحدهما : عدم تملكه^(٩) . والثاني : تعذر تسليمه . وإن كان مطوكا لم

== سواء كان الخلل في أصله أو وصفه . راجع التفصيل في الهداية مع الفتح ٤٠٠ / ٦ ، وحاشية ابن عابد ٩ / ٥ ، والمدخل لدراسة الفقه الإسلامي للدكتور حسين حامد حسان ص ٤٢٩ .

(١) ب ، ج : قد يجوز

(٢) بعد : ساقط من د

(٣) ج : خيارا

(٤) فإنه : ساقط من ج

(٥) ج : يصح

(٦) ما بين القوسين ساقط من ج

(٧) ج : استقرت

(٨) ج ، د : بدون ((والله أعلم))

(٩) ب ، ج : ((عدم تملكه)) د : ((لعدم تملكه))

يجز بيعه لمعنى واحد ، وهو تعذر تسليمه ^(١) .

فلو كان الطير حيا لما قد يرجع بعد الطيران إلى برجه ، لم يجز بيعه أيضا ^(٢) ؛ لأنه قد لا يعود .

فان قيل : أليس لو باع عبدا قد أرسله في حاجة جاز ؟ وقد يجوز أن لا يعود ، فهلا كان الطير ^(٣) الالف ماله ؟ .

قلنا : لأن العبد ليس يعجز الناس عن أخذه وان بعد عن سيده ،

فكان في حكم المقدور عليه ، وليس كذلك الطير ؛ لأنه قد يعجز الناس عن أخذه ، فكان ^(٤) خروجه عن اليد يرفع حكم القدرة عليه ^(٥) .

فأما إن كان الطير في برج ماله ، فان كان باب البرج مفتوحا لم

يجز بيعه ؛ لأنه قد يقدر على / الطيران ، فصار في حكم ما طار . ١٥٥/ب
وان كان باب البرج مغلقا جاز بيعه ؛ لظهور القدرة عليه ، وتسليمه بالتمكين ^(٦)

(١) انظر : المهدب ١/ ٢٧٠ ، والفتح ٨/ ١٢٦ ، والروضة ٣/ ٣٥٦ ، وحكى ابن قدامة في مغنيه ٤/ ١٥١ عدم الخلاف في ذلك .

(٢) هذا هو قول جمهور الشافعية ، وفي وجه - وهو الأصح - عند إمام الحرمين :-
يصح بيعه ، كبيع العبد المبعوث في شغل . انظر : الفتح ٨/ ١٢٧ ، والروضة ٣/ ٣٥٦ .

(٣) أ ، ب : ((كان في الطير)) والتصويب من ب ، ج .

(٤) ب : " وكان " وبأباه السياق

(٥) ج : ((المقدور عليه)) وهو تصحيف

(٦) قلت : إن كان البرج صغيرا بحيث يمكن أخذ الطير من غير تعب جاز بيعه بلا خلاف ، وان كان كبيرا بحيث لا يمكن أخذه إلا باحتلال تعب شديد ، ففيه وجهان : أظهرهما : المنع به جزم الشيرازي في مهذب ، والشريني في المغنى . انظر : المهدب ١/ ٢٧٠ ، والفتح ٨/ ١٢٧ ، والروضة ٣/ ٣٥٦ ، والمغنى ٢/ ١٣ .

(٧) ب : بالتمكين

منه في برجيه ، وتطام قبضه باخراجه من برجيه .

فأما إذا فرخ طائر ^(١) في دار رجل لم يملك فرغه ^(٢) ، وكذا ما ولده الصيد في أرضه غير أنه أولى بصيده من جميع الناس ؛ لما استحققه ^(٣) من التصرف في ملكه ، وأن له منع الناس من دخول أرضه وداره . فلو أن صاحب الدار باع فرخ الطائر ، أو ولد الصيد قبل أخذه ، لم يجز ؛ لأنه ^(٤) وإن كان مقدورا عليه ، فلم يثبت ملكه عليه . ألا ترى أن غير صاحب الدار لو أخذ الفرخ ملكه ^(٥) .

فأما بيع نحل العسل ، فإن لم يكن طائرا إما لضعفه ^(٦) وإما لأنه ^(٧) حصل ^(٨) في كندوجه ^(٩) ، جاز بيعه بعد شاهدته ^(١٠) . وإن كان

(١) ب : الطائر

(٢) من ب . وفي أ : لم يملكه بملك فرغه . ج : لم يملك برجيه . د : لم يملكه بل يملك فرغه " وكله خطأ والصواب ما أثبتته .

(٣) ب ، ج : لما يستحقه .

(٤) لأنه : أثبتته من ج ، وهو ساقط من باقي النسخ .

(٥) راجع : المغني لابن قدامة ١٥٢/٤ ، والحلية للرويانى ١٨٨/أ

(٦) ب ، ج : ((لصفه)) ويدون ((إما)) .

(٧) ب ، ج : ((أو لأنه)) د : " وأما أنه "

(٨) ب ، ج : قد حصل

(٩) الكندوج : بكاف مضمومة ، ثم نون ساكنة ، وهو الخلية ، عجمي معرب ،

ويقال له الكوارة أيضا . انظر : المجموع ٣٢١/٩

(١٠) وبه قال مالك ، وأحمد ، ومحمد بن الحسن ، والحسن بن زياد أيضا .

وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يجوز بيعه كالزنابير والحشرات ، إلا إذا كان في الكوارة وفيها عسل فيجوز بيعه تبعا للعسل . واحتج الجمهور على جواز بيعه بأنه حيوان ظاهر منتفع به ، فجاز بيعه كالشاة ، بخلاف الزنابير والحشرات فإنه لا منفعة فيها . راجع : المجموع ٣٢٢/٩ ، والبدائع ٣٠٨/٦ ، والكشاف

١٥١/٣ ، ورحمة الألة ص ١١٣ .

قد خرج من كندوجه طائر الرعيه ، ثم يعود ليلا إلى كندوجه ^(١) على عادة جارية
ففى جواز بيعه وجهان ^(٢) :

أحد هـ : لا يجوز - وهو قول أبى حنيفة ^(٣) - ؛ لأنه غير مقدور عليه
فى الحال ، كالطير الألف إذا طار .

والوجه الثانى - وهو قول أبى العباس بن سريح - : أن بيعه جائز .

وان كان طائرا ، بخلاف الطير الطائر .

والفرق بينهما : أن النحل إن حبس عن الطيران تلف ؛ لأنه ^(٤)
لا يقوم إلا بالرمى ، ولا يقع فيه إلا عند طيرانه ، ليرى ما يستخلف عسلا ،
وليس كذلك ما سواه من الطير ؛ لأن حبسه ممكن ، ومنفعته مع الحبس حاصلة .

- فصل -

وأما بيع السمك فى الماء ، فإن كان فى بحر أو نهر ^(٥) ، ولم يكن
محوزا ^(٦) فى ^(٧) بركة أو حوض لم يجز بيعه ^(٨) للمعنيين الطائمين فى بيع

(١) إلى كندوجه : ساقط من ج .

(٢) انظر : الفتح ١١٨/٨ ، والروضة ٣٥٠/٣ وفيها : قطع فى التتمة
بالصحة ، وفى التهذيب بالبطلان ، والمجموع ٣٢٢/٩ قال عن الوجه
الثانى بأنه الأصح .

(٣) وبه قال مالك وأحمد أيضا . انظر : فتح القدير ٤١٠/٦ ، والخرشى
٧٥/٥ ، والكشاف ١٥١/٣ .

(٤) فى ج : أن النحل جنس غير الطير لأنه .

(٥) ج : أو بئر

(٦) من ج . وفى ب : " محزرا " . وفى أ ، د : " يحوز "

(٧) فى : أثبتته من ب ، ج . أ ، د : ((إلى)) وهو خطأ .

(٨) باتفاق أهل العلم . انظر : المغنى لابن قدامة ١٥٢/٤ ، ورحمة الأئمة ص (١٣١) ،
والميزان ٥٢/٢ .

الطير في الهواء . وان كان في بركة أو حوض وحظر عليه ^(١) حتى لا يقدر على الخروج .
لم يخل حال السمك من أحد أمرين : إما أن يكون شاهداً أو غير شاهد . فان
كان غير شاهد كان بيعه باطلاً . وظط بعض أصحابنا حيث جعله ^(٢) كالعين
الغائبة إذا بيعت بخيار الرومية ^(٣) . وهذا ظط ؛ لأن العين الغائبة قد يمكن
صفتها لتقدم شاهدة البائع لها . وهذا ما لم تتقدم ^(٤) شاهدته ، ولا يمكن
صفته ، ولا تعلم قلته ولا كثرته ، ولا جودته ولا ردايته .

وان كان السمك شاهداً لقلة الماء وصقله . فان ^(٥) كان السمك ^(٦)

يمكن أخذه بغير آلة جاز بيعه للقدرة عليه . وخالف فرخ الطير الذي لا يجوز
بيعه مع القدرة عليه ؛ لأن حصول الفرخ في أرضه بغير فعله ، وحصول السمك
في أرضه ^(٧) بفعله . وإن كان / لا يمكن أخذه إلا بالآلة ، ولا يقدر على ١٥٦/أ
صيده إلا بشبكة ، فبيعه لا يجوز ؛ لأنه لم يحصل بعد ^(٨) تحت القدرة . وخرج
ابن سريج قولاً آخر أن بيعه جائز ، وليس بصحيح ؛ لما ذكرنا . والله أعلم ^(٩) .

(١) حتى : ساقط من د

(٢) ب ، ج : فجعله

(٣) من ب ، ج . وفي أ ، د : ((قبل الرومية)) .

(٤) من ب ، ج . وفي أ : ((ما لم تتقدم)) ، د : ((لم تتقدم)) بدون ((ط))

(٥) ج : ((وان)) وبأباه السياق

(٦) ج : السمك كثيراً

(٧) في أرضه : ساقط من ب ، ج

(٨) بعد : ساقط من د

(٩) والله أعلم : ليس في ج ، د . راجع في الفصل : المهذب ٢/ ٢٧٠ ،

والفتح ٨/ ١٢٦ ، والروضة ٣/ ٣٥٦ ، والمجموع ٩/ ٢٨٤ .

- مسألة -

قال الشافعي ^(١) : (وما يدخل في هذا المعنى أن يبيع الرجل ^(٢)
عبد الرجل ولم يوكّله ، فالعقد فاسد ، أجازة السيد أم لم يجزه ^(٣))
وهذا كما قال . لا يجوز للرجل أن يبيع ملك غيره بغير أمره ^(٤) ، ليكون
العقد موقوفاً على إجازته (ولا أن يشتري له بغير أمره ليكون موقوفاً على إجازته ^(٥))
وأجاز مالك ^(٦) : البيع والشراء جميعاً على الإجازة .
وأجاز أبو حنيفة البيع ^(٧) على الإجازة دون الشراء .
استدل لا بحديث شبيب بن غرقدة ^(٨) أنه سمع الحى يتحدثون ^(٩) عن

- (١) ج : الشافعي رحمه الله . ب ، د : الشافعي رضي الله عنه .
(٢) ب ، ج : ((أن يبيع)) وهو خطأ
(٣) مختصر المزني ٢٠٤/٢ . وراجع في المسألة : المهذب ٢٦٩/١ ،
والتنبيه ص ٦٣ ، والفتح ١٢١/٨ : لم يمتح على مذهبه الجديد ، وعلى
مذهبه القديم ينعقد موقوفاً على إجازة المالك ، والروضة ٣٥٣/٣ ، والمجموع
٢٥٩/٩ ، ورحمة الأئمة ص ١٣٠ وفيها : ((وعن أحمد في الجميع - أي
البيع والشراء - روايتان)) .
(٤) ج : بغير إذنه
(٥) ما بين القوسين أثبتته من ب ، وليس في باقي النسخ .
(٦) انظر : القوانين ص ٢٧١ ، والبداية ١٤٣/٢
(٧) انظر : البدائع ٣٠١٩/٦ ، والهداية مع الفتح ٥١/٧ ، والتنبيه ١٠٢/٤
(٨) ج : ((بحديث ابن عرقدة)) بالعين المهملة ، خطأ . وهو شبيب بن
غرقدة السلمي - ويقال البارقي - الكوفي ، ثقة . انظر : الكاشف ٤/٢ ،
والتهذيب ٣٠٩/٤ ، والتقريب ص ١٤٣ (ولم يذكروا تاريخ وفاته)
(٩) ب : يتحدثون

عروة بن أبي الجعد ^(١) البارقي أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً ليشتري له شاة ^(٢) أو أضحية ، فاشترى له شاتين فباع إحداها بدينار ، وأتاه بشاة ودينار ، فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعه بالبركة ، فكان لو اشترى تراباً لربح فيه . ^(٣)

(١) ج : ((عرفجة بن الجعد)) تصحيف . وهو عروة بن الجعد - ويقال ابن أبي الجعد - البارقي ، صحابي ، سكن الكوفة ، واستعمله عمر رضي الله عنه على قضائها قبل شريح . والبارقي نسبة إلى بارق أبي القبيلة سبي به لأنه نزل عند جبل يقال له بارق . انظر في ترجمته : أسد الغابة ٢٦/٤ ، وتهذيب الأساطير ٣٣١/١ ، والكشاف ٢٦١/٢ (ولم يذكر تاريخ وفاته) .
(٢) ب : له به شاة .

(٣) أخرجه البخاري ٢٥٢/٤ ، وأبو داود ٢٥٦/٣ ، وأحمد ٢٧٥/٤ ، كلهم بطريق شبيب أنه سمع الحق به . وضّعف للجهالة . قال ابن القيم في تهذيبه ٤٩/٥ : ((وقد استدرك عليه - البخاري - روايته له عن الحق وهم غير معروفين ، وما كان هذا فليس من شرط كتابه)) .

وقد دافع الحافظ ابن حجر في الفتح (٦٣٥/٦) عن البخاري فقال : ((ليس في ذلك ما يمنع تخريجه ، ولا ما يحطّه عن شرطه ؛ لأنّ الحقّ يمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب ... ولأنّ المقصود منه الذي يدخل في علامات النبوة وهو دعا النبي صلى الله عليه وسلم لعروة فاستجيب له حتّى كان لو اشترى التراب لربح فيه . وأما مسألة بيع الفضولي فلم يردّها ؛ إذ لو أرادها لأوردّها في البيوع ... كما نقل الحافظ كلام ابن القطّان : أنّ البخاري لم يردّ بسياق هذا الحديث إلّا حديث الخيل ، ولم يردّ حديث الشاة .

ثم قال الحافظ : " وعلى فرض ضعفه فقد وجد له متابع عند أحمد ، وأبي داود ، والترمذي (٥٥٩/٣) وابن ماجّة من طريق سعيد بن زيد ، عن الزبير بن الخريت ، عن أبي لبيد قال حدّثنى عروة البارقي به . وله شاهد من حديث حكيم بن حزام . وقد أخرجه ابن ماجّة (٨٠٣/٢) عن أبي بكر ابن أبي شيبة ، عن سفيان ، عن شبيب ، عن عروة ، ولم يذكر بينهما أحداً " أه قال ابن القيم في تهذيبه : " والصحيح أنه لم يسمع منه " .

وبما روى أنه أعطى حكيم بن حزام دينارا ليشتري له به أضحية ، فاشترى له به أضحيتين ، وباع إحداهما بدينار ، ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأضحية ودينار .^(١)

فدلّ هذان^(٢) الخبران على^(٣) جواز وقوف البيع على الإجازة من المالك^(٤) قالوا : ولأنه عقد لم يجز^(٥) في الحال ، فجاز أن يقف على^(٦) الإجازة كالوصية .

قالوا : ولأنه بيع مال يتعلّق به حق الغير ، فجاز أن يقف على إجازته كالمرضى إذا حابى^(٧) في بيعه . قالوا : ولأنّ جميع العقد أكمل من شرطه^(٨) ، فلما وقف شرطه ، وهو البذل على إجازة المشتري بالقبول ، فأولى أن يقف^(٩) جميعه على الإجازة بعد البذل والقبول . قالوا : ولأنه لما جاز أن يكون العقد موقوفا على الفسخ إذا ثبت فيه الخيار ، جاز أن يكون موقوفا على الإضاة إذا لم يوجد معه الإذن .

(١) حديث حكيم . أخرجه الترمذى ٥٥٨/٣ وقال : " حديث حكيم ابن حزام لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وحبيب بن أبى ثابت لم يسمع عندي من حكيم بن حزام " كما أخرجه أبو داود ٢٥٦/٣ ، والدارقطنى ٩/٣ كلاهما باسناد فيه شيخ مجهول .

(٢) د : ((هذا)) بسقوط النون

(٣) على : ساقط من د

(٤) ب ، ج : ((على إجازة المالك)) د : ((على الإجازة من المالك)) وهو خطأ .

(٥) أ ، ب ، د : ((عقد له مغيّر)) والتصويب من ج .

(٦) على : ساقط من ج

(٧) المحاياة فى البيع : هو أن يبيع بأقلّ من ثمن المثل ، مأخوذ من الحياء ، وهو العطية . انظر : النظم المستعذب ٣٨٦/١ ، ٢٩٤/٢ .

(٨) أ : ((شرطه)) والتصويب من باقى النسخ .

(٩) ب ، ج : فأولى أن يصحّ وقف .

والدلالة على صحة ما ذهبنا إليه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن بيع الفرر ، وهذا داخل فيه لتردده بين جوازين . وروى يوسف بن ماهك
عن حكيم بن حزام أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((لا تبع ما ليس
عندك ^(١))) يعنى ما ليس فى ملكك . وروى واثلة بن عامر ^(٢) ، وأوعامر بن
واثلة ^(٣) أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((لا تبع ما لاملك)) وهذا
نص . ولأنَّ عقد البيع ^(٥) ينقل ملكا عن البائع إلى مالك ، وهو المشتري ^(٦) فلما
لم يجر أن يكون موقوفا على إجازة المشتري مع ما فيه من تجديد ملكه ، فأولسى
أن لا يكون ^(٧) / موقوفا على إجازة البائع ؛ لما فيه من انتزاع ملكه . ١٥٦ ب

- (١) سبق تخريجه فى ص : ٧٨ هامش : ١
(٢) هو الصحابي الجليل واثلة بن الأسقع بن كعب بن عامر الكنانى الليثى .
أسلم قبل غزوة تبوك وشهد ها . سكن البصرة ، ثم سكن الشام وشهد فتح
دشق وحمص وغيرها . مات سنة ٨٣ هـ وهو ابن ١٥٠ سنة ، وقيل غير
ذلك . وهو آخر من مات من الصحابة بدشق . انظر ترجمته فى : أسد
الغابة ٤٢٨/٥ ، والإصابة ٥٨٧/٣ ، والتهذيب ١٠١/١١ .
(٣) هو الصحابي الجليل أبو الطفيل عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمير الكنانى
الليثى ، مشهور بكنته . ولد عام أحد ، وعمر إلى أن مات سنة ١١٠ هـ
على الصحيح . وكان فاضلا عاقلا حاضر الجواب فصيحاً ، سكن الكوفة ، ثم
انتقل إلى مكة وأقام بها حتى مات ، وهو آخر من مات من الصحابة إطلاقاً .
انظر ترجمته فى : أسد الغابة ١٤٥/٣ ، ١٧٩/٦ ، والإصابة ٢٥٢/٢ ،
١١٣/٤ ، والكشاف ٨/٢ ، والتهذيب ٢٢/٥ .
(٤) لم أجده من حديث واثلة بن الأسقع أو عامر بن واثلة ، وقد رواه أبو داود
(٢٥٨/٢) مطوّلاً من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أَنَّ النبي
صلى الله عليه وسلم قال : ((لا طلاق إلا فيما تملك ، ولا عتق إلا فيما
تلك ، ولا بيع إلا فيما تملك)) وزاد ابن الصباح : ((ولا وفاة نذر إلا فيما
تلك)) وأخرجه الترمذى (٤٧٧/٣) بدون ذكر البيع ، وقال : حديث حسن صحيح .

(٥) أ ، ب : ((عقد العقد)) والتصويب من ب ، ج

(٦) ج : إلى ملك المشتري .

(٧) ب : ((أن يكون)) وهو خطأ

وتحرير ذلك قياساً أنه أحد طرفي البيع ، فلم يجز أن يقف على إجازته ^(١) كالمشتري .
 فان قال أبو حنيفة : إنما لم يجز وقوف الشراء على الإجازة ^(٢) ؛ لأنه
 يلزم العاقد ، (فلم يقف على غيره ^(٤) ، وجاز وقوف البيع ، لأنه لا يلزم العاقد ^(٥))
 فوقف على غيره .

قيل : ^(٦) هذا لا يصح ؛ لأن ^(٧) العاقد لم يتول ^(٨) العقد لنفسه ،
 وإنما تولاه لغيره . وأقوى أحواله أن يكون كالوكيل في الشراء . والوكيل في الشراء ^(٩)
 لا يملك ما اشتراه لموكله ، ثم ينتقل منه ؛ لأن توكيل العبد في الشراء يجوز ،
 وإن كان ^(١٠) لا يملك . وتوكيل الرجل في شراء أبيه يجوز ، ولا يعتق عليه . ولو
 ملكه لعتق عليه ، ولم يجز أن ينتقل ملكه ^(١١) إلى موكله . وإذا كان كذلك فممن صحت
 وكالته ، فأولى أن يكون كذلك ^(١٢) فممن لم تصح وكالته .

(١) من ج . وفي باقي النسخ : على الإجازة .

(٢) ج : ((وأن)) وبأباه السياق

(٣) على الإجازة : ساقط من ب ، ج

(٤) د : فلم يجز أن يقف على غيره

(٥) ما بين القوسين ساقط من ج

(٦) ج : ((فعلى)) وهو تصحيف

(٧) ج : ((أن)) بسقوط اللام

(٨) من ب . وفي باقي النسخ : ((لم يتولى)) وهو خطأ

(٩) في الشراء : ليس في ب ، ج

(١٠) ب ، ج : وإن كان العبد لا يملك

(١١) من د ، وفي باقي النسخ : أن ينتقل

(١٢) أ ، د : ((ذلك)) والتصويب من ب ، ج

ويدلّ على المسألة أيضاً ^(١) أنه بيع بغير رضى من يلزم العقد برضاه ،
فوجب أن يكون باطلا كبيع المكره . ولأنه بيع عين لا قدرة لأحد المتبايعين ^(٢)
على إيقاع قبض فيها ^(٣) ، فوجب أن يكون باطلا كبيع الطير فى الهواء ، والحيوت
فى الماء .

ولأنّ نفوذ ^(٤) البيع إنما يكون فى ملك وعن إذن من له الملك ، فلمّا
كان لو عقد على غير ملك كالخمر ، ثم صار المعقود عليه ملكاً بأن صار ^(٥) الخمر
خلّاً ، لم يصحّ العقد ، وجب إذا عقد من غير ^(٦) إذن المالك فلم ينفذ
العقد ، ثم أذن المالك أن لا يصحّ العقد . وتحريره قياساً: أنه عقد ببيع
لم ينفذ عند عقده ، فوجب أن لا ينفذ من ^(٧) بعده . أصله ما ذكرنا من بيع
ما ليس بملك ^(٨) إذا صار ملكاً .

فأما الجواب عن حديث عروة ^(٩) فهو أنه مرسل لا يلزمنا القول به ولو
صرنا إليه لم يكن فيه دلالة ؛ لما فيه ^(١٠) من الشراء الذى لا يصحّ

(١) أيضاً : ساقط من د

(٢) ب : المتعاقدين

(٣) ج : " فيها " وهو خطأ

(٤) د : " ولا يعود " بوقوع سقط وتصحيح

(٥) د : " فان صار " وهو تصحيح

(٦) ب : عن غير

(٧) د : بدون من

(٨) من ب ، ج . وفى أ ، د : ((ملك)) وهو خطأ

(٩) ج : ((عروة)) وهو تصحيح

(١٠) لما فيه : ساقط من ج

وقوعه ^(١) عندهم ، والبيع ^(٢) الذى ^(٣) لا يصح وقوعه ^(١) عندنا ، وقد
أثنى عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، والثنا لا يستحقه لمخالفته ^(٤) . فدلّ
على أنه فعل ذلك عن إذنه .

وأما حديث حكيم بن حزام فيحتمل أمرين : أحدهما : أن يكون ^(٥)
النبي صلى الله عليه وسلم ردّ الأمر فيه إلى رأيه ^(٦) . فرأى ما فعله ، وكان
ما ذونا فيه ^(٧) .

والثاني : أنه اشترى ذلك لنفسه ، ثم باعه لنفسه ، ثم اشترى للنبي
صلى الله عليه وسلم شاة عن إذنه المتقدم .

وأما قياسهم على الوصايا فغير صحيح ؛ لأنّ حكم الوصايا أوسع ،
وحكم العقود أضيق . ألا ترى أنّ القبول فى الوصية على التراخي ، فجاز أن
تكون ^(٨) موقوفة على الإجازة . والقبول فى البيع على الفور ، فلم يجز ^(٩)
أن تكون ^(٨) موقوفة على الإجازة .

(١) ب ، ج : ((وقوفه)) فى الموضعين ، وهو تصحيف .

(٢) من ب ، ج . وفى أ : ((فى البيع)) وهو ساقط من د .

(٣) ج : ((إذن)) وهو تصحيف .

(٤) ج : ((والشاة تستحقه بمخالفته)) وفيه تصحيف وسقط .

(٥) يكون : ليس فى د .

(٦) د : إلى رأى .

(٧) قلت : لا يصحّ هذا الجواب فى حديث حكيم ، وإن صحّ فى حديث عسرة ،

وذلك لأنه يوجد فى حديث حكيم أنّ النبي صلى الله عليه وسلم تصدّق بالدinar

الزائد ، فدلّ على أنه لم يكن عن إذن منه ، ولّا لطابت له الزيادة .

(٨) د : ((أن يكون)) فى الموضعين ، وهو خطأ .

(٩) د : ((لم يجز)) وبأباه السياق .

وَأَمَّا قِيَّاسُهُمْ عَلَى مَحَابِلَةِ / الْمَرِيضِ ^(١) ، فَلَا يَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْمَحَابِلَةَ ١٥٢/أ
فِي الْمَرَضِ وَصِيَّةٌ وَقَدْ ذَكَرْنَا الْمَعْنَى فِي جَوَازِ وَقُوفِ الْوَصَايَا عَلَى الْإِجَازَةِ ، وَأَنَّ ^(٢)
الْبَيْعَ لَا يَقِفُ ^(٣) عَلَى الْإِجَازَةِ .

وَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُمْ بِأَنَّهُ لَمَّا جَازَ وَقُوفُ الْبِذْلِ عَلَى قَبُولِ الْمُشْتَرَى ، جَازَ وَقُوفُ
الْعَقْدِ كُلِّهِ ^(٤) عَلَى إِذْنِ الْمَالِكِ ، فَغَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرَى لَيْسَ يَقُوفُ الْبِذْلَ
عَلَى إِجَازَتِهِ بِالْقَبُولِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْ فِيهِ حَقًّا ، وَإِنَّمَا تَطَامُّ الْعَقْدِ فِي الْبِذْلِ مَعْتَبَرٌ
بِقَبُولِ الْمُشْتَرَى ، فَلَمْ يَمْلِكِ الْاسْتِدْلَالَ .

وَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُمْ بِأَنَّهُ لَمَّا جَازَ وَقُوفُ الْعَقْدِ عَلَى الْفُسْخِ ، جَازَ وَقُوفُ—
عَلَى الْإِجَازَةِ ، فَالْمَعْنَى فِي الْفُسْخِ ^(٥) أَنَّهُ رَفَعَ لِلْعَقْدِ ^(٦) بَعْدَ صَحَّتِهِ ، فَجَازَ وَقُوفُهُ ،
وَالْإِجَازَةُ إِنَّمَا هِيَ وَقُوفٌ مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ صَحَّتُهُ ، فَجَازَ وَقُوفُ مَا صَحَّ ، وَلَمْ يَجْزِ وَقُوفُ
مَا لَمْ يَصَحَّ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ^(٧)

(١) الْمَرِيضُ : سَاقَطَ مِنْ د

(٢) مِنْ ج . وَفِي بَاقِي النُّسخِ ((فَان)) وَهُوَ لَا يَلَاقِي السِّيَاقَ

(٣) د : لَا يَقُوفُ

(٤) كُلِّهِ : سَاقَطَ مِنْ د

(٥) ج : فَالْمَعْنَى لِلْفُسْخِ

(٦) د : رَفَعَ الْعَقْدَ

(٧) مِنْ ج . فِي أ : " مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ " . وَلَمْ يَنْقُطْ فِي د .

(٨) وَاللَّهُ أَعْلَمُ : لَيْسَ فِي ج .

- مسألة -

قال الشافعي رحمه الله ^(١) : « ولو اشترى مائة ذراع من دار لم
يجز ؛ لجهله ^(٢) بالأذرع من الدار ^(٣) ، ولو عطا ذرعها فاشترى ^(٤) منها أذرعاً
شاعة جاز . » ^(٥)

وهذا صحيح . ولو اشترى داراً أو أرضاً بحدودها ^(٦) ، وهما لا يعلمان
مبلغ ^(٧) ذرعها ، كان البيع جائزاً ^(٨) كالصبرة ؛ لأنّ الجطة المشاهدة ^(٩) معلومة .
وكذا لو اشترى نصف جميع الدار أو الأرض التي لا يعرف ^(١٠) مبلغ ذرعها
شاعاً ، جاز . ^(١١)

ولو اشترى أرضاً بحدودها ، كل جريب ^(١٢) بدينار . فإن كانا يعلمان

(١) ب ، د : رضى الله عنه .

(٢) ج : فلو .

(٣) د : ((له)) بسقوط الأحرف الثلاثة الأولى .

(٤) من الدار : ليس في م .

(٥) ج : واشترى .

(٦) انظر : مختصر المزني ٣٠٤/٢ .

(٧) ج : بحدودها .

(٨) مبلغ : ساقط من د .

(٩) أ ، د : ((جائز)) والتصويب من ب ، ج .

(١٠) ب ، ج : بالشاهدة .

(١١) ج : ((يعرف)) بسقوط حرف النفي .

(١٢) انظر : المهدب ٢٧٢/١ ، والمجموع ٣١٦/٩ ، والروضة ٣٥٩/٣ .

(١٣) الجريب : عشرة آلاف ذراع ، كما في المصباح ص ٩٥ .

مبلغ ذرعها جاز ، وان كانا لا يعلنان مبلغ ذرعها ، ففيه وجهان ^(١) :
أحدهما - وهو قول البغداديين ^(٢) - أنه لا يصح ^(٣) : للجهل
بمبلغ الثمن في العرصه ^(٤) .

والثاني ^(٥) - وهو قول البصريين - أنه يجوز : لعقده بما يصير الثمن
معلوما به . كما لو باعه صبرة ^(٦) ، كل قفيز بدينار ، وهما لا يعلنان مبلغ كيلها .
فلو باع الأرض مزارعة كل جريب بدينار ، على أنها عشرة أجربة ، فخرجت
في الذرع ^(٧) تسعة أجربة ، ونقصت جريبا ، فالبيع جائز ، ونقصانها عيب يوجب
الخيار للمشتري ^(٨) في الفسخ أو المقام على التسعة بالحساب من الثمن . وليس
خرجت في الذرع تزيد جريبا يعني خرجت ^(٩) أحد عشر جريبا . ففي البيع

(١) ذكرهما النووي في المجموع ٣١٦/٩ نقلا عن الحاوي ، قال : والمذهب
جوازه مطلقا ، وبه قطع الجمهور . وفي الفتح ١٤٣/٨ جزم بصحته مطلقا ،
قال : وبه قال مالك وأحمد ، خلافا لأبي حنيفة ، وحكاها القاضي ابن كج عن
أبي الحسين بن القطان .

(٢) في المجموع نقل عن الرويانى قوله : ((لعله أراد بالبغداديين بعضهم))

(٣) ج : لا يجوز .

(٤) عَرَصَةُ الدار : ساحتها ، وهي البقعة الواسعة التي ليس فيها بناء ،

والجمع : عراض . وقال الشعالي : كل بقعة ليس فيها بناء فهي ((عرصه))

انظر : المصباح ص ٤٠٢ .

(٥) ب ، ج : والوجه الثاني .

(٦) ب ، ج : كالصبرة إذا باعها .

(٧) ب : من الذرع .

(٨) ب ، ج : بخيار المشتري .

(٩) ج : يعني تخرج .

قولان :^(١)

أحدهما : أن البيع باطل ؛ لأنّ البائع لا يجبر على تسليم الأرض

بحدودها مع الزيادة التي لم يتناولها العقد .

والقول الثاني : أنّ البيع جائز ؛ لأنّ قدر ما تناوله^(٢) العقد من

عدد الجريان مقدور على تسليمه ، ويكون البائع شريكا بالجريب الزائد ، إلا أن هذا عيب ؛ لأنّ دخول اليد بالشركة نقص^(٣) فيكون المشتري بالخيار فليس

الفسخ أو المقام على الذرع الشروط دون القدر // الزائد . ١٥٢/ب

فلو اشترى من الأرض كل جريب بدينار ، ولم يذكر قدر ما اشتراه من

الجريان ، فالبيع باطل^(٤) ؛ لأنه اشترى بعضا مجهولا .

فأما مسألة الكتاب فصورتها في رجل اشترى مائة ذراع من دار ، أو جريبا

من أرض ، فإن كنا نعلم أن ذرع الدار أنها ألف ذراع صحّ البيع^(٥) .

(١) ذكر الشيخان هذين القولين في صورتى النقصان والزيادة كليهما ، قالا :

أصحهما : البطلان . انظر : الفتح ١٤٤/٨ ، والروضة ٣٦٦/٣ ،

والمجموع ٣١٣/٩ ، والمنهاج مع المغنى ١٦/٢ .

(٢) ب : يتناولها .

(٣) أ : ((يفرض)) والتصويب من باقى النسخ

(٤) المراجع السابقة . وفرضوا المسألة في الصيرة ، ولكنه ينطبق على الأرض

أيضا .

(٥) هذا هو الوجه الصحيح المشهور ، وبه جزم الشيرازى ، وفى وجه لا يصح .

انظر : المهذب ٢٧٢/١ ، والفتح ١٣٦/٨ ، والروضة ٣٦٠/٣ ، والمجموع

٣١٦/٩ .

وقال أبو حنيفة ^(١) : لا يصح البيع إلا أن يعقد على سهم منها ، كنصف أو ثلث أو عشر . وهذا قول مردود ؛ لأنه لا فرق بين قوله : ((قد اشتريتها عشرة)) وبين قوله : ((اشتريت مائة ذراع)) وهي ^(٢) ألف ذراع . ففى أن المعقود عليه عشرها .

فأما إن جهلا مبلغ ذرعها فالبيع باطل ^(٣) ؛ لأن البيع ^(٤) منها يصير مجهول القدر ؛ إذ ليس يعلم أيكون نصفاً أو عشرة . وهكذا لو قال : بعثك ^(٥) هذه الدار ^(٦) إلا مائة ذراع منها لم يجز أن جهلا مبلغ ذرعها ، وجاز أن علماه ^(٧) . فلو قال : قد ابتعت مائة ذراع من هذه محوزة ، على أن تذر لى من أى موضع شئت منها ، كان البيع باطلا ؛ لاختلاف قيمة ^(٨) أماكنها .

(١) انظر : البدائع ٣٠٥٢/٦ ، والهداية مع الفتح ٢٧٥/٦ وفيها : ((فالبيع فاسد عند أبي حنيفة ، وقالا : هو جائز . وإن اشترى عشرة أسهم من مائة سهم ، جاز فى قولهم جميعا . لها : أن عشرة أذرع من مائة ذراع عشر الدار ، فأشبه عشرة أسهم . وله : أن الذراع اسم لما يذرع به ، واستعير لما يحلّه الذراع ، وهو المعين ، دون الشاع ، وذلك غير معلوم ، بخلاف السهم)) ، والتبيين ٧/٤ .

(٢) ب : ((ونهى)) وهو تصحيف .
(٣) انظر : مراجع الشافعية السابقة . وقال الشيرازى فى توجيه بطلانـه : ((لأنه إن جعل البيع فى عشرة أذرع شاعة ، لم يعرف قدر البيع أنه عشرها ، أو ثلثها ، أو سدسها . وإن جعل البيع فى عشرة أذرع من موضع بعينه ، لم تعرف صفة البيع ، فإن أجزاء الثوب والدار تختلف ، وقد يكون بعضها أجود من بعض)) .

(٤) د : ((البيع)) وهو تصحيف .

(٥) د : ابتعت

(٦) هذه الدار إلا : ساقط من د

(٧) انظر : المهذب ٢٧٢/١

(٨) ج : قيم

بخلاف الصبرة التي تتساوى قيم جميعها ، وجرى مجرى من ابتاع بطيخا أو رمانا عددا قبل أن يحوزه فيبطل بيعه ^(١) ؛ لا اختلاف قيمة ^(٢) ذلك بالصفير والكبر ، والجودة والرداءة .

ولكن لو قال : قد ابتعت طائفة ذراع من هذه الدار على أن تذر لي ^(٣) من مقدّمها ، أو قال : " من مؤخرها " فإن لم يذكر أنه يذر ذلك له فسيعرض الدار كله لم يجز ^(٤) ؛ لأنه قد يحتمل أنه يلتصق ^(٥) من مقدّمها طولا من غير استيفاء العرض . وإن ذكر أنه يستوفي الطائفة ذراع من مقدّمها في جميع العرض . فإن كانا قد طما الموضع الذي ينتهي إليه الذرع صحّ البيع ^(٦) ؛ لأنه يصير محوزا . وإن لم يعلم موضع الانتهاء ففي صحّة البيع وجهان ^(٧) : أحدهما : يصحّ ^(٨) ؛ وبه قال أبو اسحاق المروزي ، وابن أبي هريرة ؛ لأنّ تعيين الابتداء يفضي إلى معرفة الانتهاء .

والوجه الثاني : أنّ البيع باطل ، وهو عندى أصحّ ^(٩) ؛ لأنّ المبيع لا يكون شاعا في الجلة ، ولا محدودا بالإحازة ^(١٠) .

-
- (١) د : البيع
(٢) د : قيم
(٣) لى : ليس في ج
(٤) لم يصحّ بلا خلاف . كما في المجموع ٣١٦/٩
(٥) ب ، ج : أن يلتصق
(٦) بلا خلاف . كما في المجموع ٣١٦/٩
(٧) انظر : المهذب ٢٧٢/١ ، والفتح ١٣٦/٨ ، والروضة ٣٦٠/٣ صحّ على الأصحّ ، والمجموع ٣١٧/٩ .
(٨) ب : صحيح .
(٩) وصحّحه أيضا الرويانى في البحر . وصحّح الأكثرون الوجه الأوّل كما في المجموع وظلّ الشيرازى للبطلان بقوله : ((لا يصحّ ؛ لأنّ أجزاء المبيع مختلفة ، وقد ينتهى إلى موضع يخالف موضع الابتداء)) .
(١٠) أ : ((بالاجازة)) والمثبت من باقى النسخ .

- فصل -

فأما بيع الثوب عددا وذراعا فينظر ، فان بيع الثوب مزارعة كل ذراع بدرهم ، فبيعه جائز ^(١) ، سواء ^(٢) علما مبلغ ذرعه قبل العقد أو جهلا . وهذا مما اتفق عليه البغداديون والبصريون . وان اختلفوا في بيع الأرض مزارعة ، وهو حجة البصريين عليهم .

فلو تباعا الثوب مزارعة ، كل ذراع بدرهم على أنه عشرة أذرع فنقص ذراعا فالبيع جائز ، والمشتري بالخيار في أخذه ^(٣) ناقصا بحسابه من الثمن أو فسخه . ولو زاد ذراعا كان ^(٤) في صحة ^(٥) بيعه قولان كالأرض ^(٦) .

فلو باعه / ذراعا من الثوب بدرهم ، فان علما ذرع جميعه صح ^(٧) ، ^{أ/١٥٨} وان لم يعلم ذرع جميعه ^(٨) ، فان لم يعلنا موضع الذراع المبيع من الثوب لم يجز ، وكان البيع باطلا ، فان عيّناه أو قدرناه وعلما انتهاه ، جاز .

(١) هذا هو المذهب ، وبه قطع الأصحاب ، وفي وجه ضعيف شاذ : لا يصح البيع ، حكاه القاضي ابن كج عن أبي الحسين بن القطان ، ونسبه الرافعي إلى أبي حنيفة أيضا . انظر : الفتح ١٤٣/٨ ، والروضة ٣٦٦/٣ ، والمجموع ٣١٣/٩ .

(٢) سواء : ليس في د

(٣) ج : بين أخذه

(٤) د : " فان كان " وبأباه السياق

(٥) صحة : ليست في ب ، ج

(٦) حكى الشيخان القولين في صورتى الزيادة والنقصان ، وصحّح القول بالبطلان . انظر : المراجع السابقة .

(٧) صح على المذهب ، ونزل على الإشاعة . وفي وجه ضعيف لا يصح البيع . انظر : الفتح ١٣٦/٨ ، والروضة ٣٦٠/٣ ، والمجموع ٣١٢/٩ .

(٨) في المجموع ذكر النووي ثلاثة أوجه فيها إذا لم يكن الثوب معلوم الذراعان أحدها : الصحة ، والثاني : البطلان . والثالث - وهو الأصح - : إن لم تنقص قيمته بالقطع ، صح ، وآلا ، فلا .

وقال أبو حنيفة^(١) : لا يجوز ؛ لما في قطعه من إداخل النقص^(٢)

في الذراع المبيع والثوب الباقي .

وهذا تعليل يفضى إلى نقص^(٣) المبيع في جميع المشاطات^(٤) ؛ لما

يستحق من قسمها المفضى إلى نقص^(٣) الحصص ، فاقضى أن يكون مظهرها .

وان عينا ابتداءه ، ولم يمتينا انتهاءه ، ففي جواز بيعه وجهان على

ما مضى في الأرض .

فأما بيع الثوب عددا ، وهو^(٥) أن يبيع رزمة^(٦) شباب عددا ، كل ثوب

بدينار بعد شهادة كل ثوب منها ، فالبيع جائز . (فلو باعه الرزمة كل ثوب

بدينار على أن فيها عشرة أثواب ، فكان فيها تسعة^(٧) أثواب فالبيع جائز^(٨))

وللمشتري أن يأخذها بالقسط من الثمن . ولو زادت ثوبا فالبيع في جميعها باطل

قولا واحدا . بخلاف الأرض والثوب الواحد إذا بيعا مذارعة ؛ لأن الشباب قد

تختلف وليس يمكن أن يكون الثوب الزائد^(٩) شاعا في جميعها ، وسأويا لباقيها .

(١) انظر : البدائع ٦/٣٠٤٤ ، والهداية مع الفتوح ٦/٢٧٠ وفي الفتوح : " إن

ذلك في ثوب يضره التبعض ، وأما في الكرياس فينبغي أن يجوز في ذراع

واحد ، كما في الطعام "

(٢) ج : ((من اتصال القبض)) وهو تصحيف

(٣) ج : ((إلى بعض)) في الموضعين وهو تصحيف

(٤) ب : ((البيطات)) وهو تصحيف

(٥) ج : فهو

(٦) الرزمة : بكسر الراء الكارة من الشباب . انظر : المختصر ٢٤١

(٧) ب : سبعة

(٨) ط بين القوسين ساقط من ج

(٩) الزائد : ساقط من ج

وما زاد في الثوب الواحد والأرض فمقارب^(١) لباقيه . ويمكن أن يكون شاعا فسي
جميعه .

ولو باعه ثوبا واحدا من الرزمة بدينار ، فان عيّناه صحّ^(٢) البيع فيه^(٣) ،
وان لم يعيّناه^(٤) كان بيعه باطلا ؛ لا اختلاف الأثواب .

ولو ابتاع^(٥) رزمة ثياب لا يعلم عدد ها بعشرة دنانير جاز إذا شاهد كل ثوب
منها كالصبرة والأرض ، وكذلك لو ابتاع نصفها أو ربعها شاعا صحّ البيع .

- مسألة -

قال الشافعي^(٦) : (ولا يجوز بيع اللين في الضرع^(٧) ؛ لأنه مجهول .)^(٨)

(١) ب : فمقارب . د : قارب . ج : يوجد بياض في موضعه .

(٢) ب : فان عيّنا عليه صحّ . ج : فان عيّنه عليه صحّ .

(٣) فيه : ساقط من د

(٤) ب ، ج : وان لم يعيّنا عليه .

(٥) د : ولو باع .

(٦) ب ، د : الشافعي رضي الله عنه .

(٧) م : الضروع

(٨) مختصر المزني ٢ / ٢٠٤ . وراجع في المسألة : المهذب ١ / ٢٧٣ ، والفتح

١٥٣ / ٨ ، والروضة ٣ / ٣٧٣ ، والمجموع ٩ / ٣٢٦)) فيه طريقان : المذهب

بطلانه وبه قطع الأكثرون . والطريق الثاني : فيه قولا (بيع الغائب) .

وبعد أن نسب القول بالبطلان إلى جمهور العلماء قال : ((وقال طاووس :

يجوز بيعه كيلا . وقال سعيد بن جبير : يجوز بيعه - أي مطلقا - وقال

الحسن البصري : يجوز شراء لبن الشاة شهرا ، ومطه عن مالك ، ومحمد بن

مسلمة المالكي . قالوا : لأنه معلوم القدر والصفة في العادة ، وقاسوه على

ما إذا استأجر امرأة للارضاع ، فانه يصحّ .))

وهذا كما قال . بيع اللبن في الضرع لا يجوز ، لا كيلاً ولا جزاً . وأجاز الحسن البصري بيعه في الزمان القريب ؛ لأنه لما جاز بيعه مع الشاة ، جاز بيعه مفرداً عنها .

وهذا ليس بصحيح ؛ لما روى ابن عباس: ((أن النبي صَلَّى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللبن في الضرع ، والصوف على الظهر))^(١) وقد روى هذا الحديث موقوفاً على ابن عباس . ولأنه مجهول القدر غير شاهد ولا معلوم فلم يصح بيعه . ولأنه قد^(٢) يحلب في زمان يختلط به لبن حاد لم يدخل في العقد ، فيصير تسليمه متعذراً ، وما تعذر تسليمه بطل بيعه .

فإنما بيعه في الشاة تبعاً لها ، فيجوز^(٣) لأنه وإن كان مجهولاً فهو تبع للمعلوم ، والجهالة في التبع^(٤) لا تمنع صحة العقد / كالجمل بأساس ١٥٨ ب البناء .

ثم أجاب عن الدليلين فقال : ((وأما قولهم : معلوم القدر والصفة في العادة ، فغير مسلم . والفرق بينه وبين استئجار المرأة للإرضاع أن الحاجة تدعو إلى استئجارها ، بخلاف سألنا)) والمغنى لابن قدامة ١٥٧/٤ .

(١) أخرجه الدارقطني ١٤/٣ ، والبيهقي ٣٤٠/٥ كلاهما بلفظ: ((نهى رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم أن تباع الشاة حتى يبدو صلاحها ، أو يباع صوف على ظهر ، أو سمن في لبن ، أو لبن في ضرع)) قال البيهقي : تفرد برفعه عمر بن فروخ وليس بالقوي ، ورواه غيره موقوفاً ، وهو المحفوظ .

(٢) ج : بدون ((قد))

(٣) باجماع المسلمين كما في المجموع ٣٢٦/٩ قال : ودليله من السنة حديث المصراة .

(٤) ج ، د : ((فبيعه)) وهو خطأ .

- فصل -

فأما ما يحلّ شربه وبيعه من الألبان ويحرم ، فجلة الألبان تنقسم ثلاثة أقسام . قسم يحلّ شربه وبيعه ، وهولبن كل حيوان كان مأكول اللحم ^(١) . وقسم لا يحلّ شربه ولا يجوز بيعه ، وهولبن كل حيوان كان نجسا في حياته ^(٢) . وقسم اختلف فيه ، وهولبن كل حيوان لا يؤكل لحمه ، وهو طاهر في حياته ، فلا يحلّ شربه . واختلف أصحابنا في نجاسته وتحريم بيعه على وجهين ^(٣) :

أحدهما : أنه نجس كله ، ولا يجوز بيعه .

والثاني : أنه طاهر . ويجوز بيعه إن كان مستغما به ؛ لأن طهارة لبن الحيوان معتبرة ^(٤) بطهارته ^(٥) في حياته كلبن الآدميات .

- فصل -

ولبن الآدميات عندنا طاهر وشربه حلال وبيعه جائز ^(٦) . وقال أبو القاسم

(١) وهو مجمع عليه . انظر : الروضة ١٦/١

(٢) وهو أيضا مجمع عليه . المرجع السابق .

(٣) والوجه الأول هو الصحيح المنصوص عليه ، وبه جزم بعض الأصحاب ، والوجه

الثاني منقول عن أبي سعيد الاصطخري . المرجع السابق ، والمهذب

٥٥/١ ، والتنبيه ص ١٧ ، والمغنى ٨٠/١ .

(٤) ج : ((معتبر)) خطأ

(٥) د : ((بطهارة)) بسقوط الضمير

(٦) انظر : الوجيز ١٣٤/١ ، والفتح ١٢١/٨ ، والروضة ٣٥٣/٣ ، والمجموع

٢٥٤/٩ ، والمغنى ١٢/٢ ، ورحمة الأئمة ص ١٣١ وفيها : ((لبن المرأة طاهر

بالاتفاق ، ويجوز بيعه عند الشافعي وأحمد ، وقال أبو حنيفة ومالك :

لا يجوز)) .

ابن بشار الأنطاطي من أصحابنا : هو نجس لا يحلّ لغير الصغار شربه ، ولا يجوز بيعه . وهذا مذهب تفرّد به .^(١)

وقال أبو حنيفة^(٢) : هو طاهر ، وشربه جائز . غير أنّ بيعه لا يجوز استدلالاً بأنه غير مبيع في العادة ، فلو^(٣) جاز في الشرع لاختلفت فيه العادة .
ولأنه ممّا^(٤) يستباح بعقد الإجارة ، فلم يجز بيعه كالمنافع . ولأنّ لبن الآدميات وإن كان طاهراً فهو كالدموع والعرق . فلما لم يجز بيع الدمع^(٥) والعرق ، وإن كان طاهراً ، لم يجز بيع اللبن وإن كان طاهراً .

ودليلنا : رواية أبي هريرة^(٦) أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم قال : ((إن الله إذا حرّم شيئاً حرّم ثمنه .)) وروى : " إذا حرّم أكل شئٍ حرّم ثمنه " .^(٧)

فكان دليله أنّ ما لا يحرم^(٨) أكله ، لم يحرم ثمنه . ولأنه لبن يحلّ شربه فجاز بيعه كلبن النعم طرداً والكلاب عكساً . ولأنّ لبن الآدميات يعدّ^(٩) للشرب

(١) انظر : المجموع ٢٥٤/٩

(٢) انظر : البدائع ٣٠١١/٦ ، والهداية مع الفتح ٤٢٣/٦ وفيهـــــــــــــــــا :
() ولا فرق في ظاهر الرواية بين لبن الحرّة والأمة ، وعن أبي يوسف : أنه يجوز بيع لبن الأمة . والكز مع التبيين ٥٠/٤ .

(٣) ب : ولو

(٤) ممّا : ليس في د

(٥) ج : الدموع

(٦) ج : أبي هريرة رضي الله عنه .

(٧) ما بين القوسين ساقط من ج . والحديث تقدّم تخريجه في ص : ٩٩٦ هامش : ٣

(٨) ب ، ج : ما لم يحرم

(٩) ج : معدّ

عرفا وشرعا ، فجاز بيعه كالعلماء .

وأما الجواب عن قوله : أنه ^(١) غير مبيع في العادة " فهو أنه لا يجوز أن تجعل ^(٢) العادة الجارية دالة على شرع سالف .

وأما قياسهم على بيع المنافع بعلة ^(٣) أنه يستباح بعقد الإجارة ، فعندنا أن بيع المنافع جائز إذا تقدّرت بمدة ^(٤) ، وإن خالفونا فيه . وسيأتي الكلام معهم * على أن أصحابنا قد اختلفوا في لبن الحاضنة هل هو المقصود في عقد الإجارة ؟ على وجهين : ^(٥)

أحد هما : أنه ليس بمقصود ^(٦) ، وإنما الكفالة مقصودة ، واللبن تبع . فعلى هذا لا يسلم ^(٧) التعليل .

والثاني : أن اللبن هو المقصود ، والكفالة تبع . فعلى هذا إنما يستباح هذا اللبن بعقد الإجارة قبل ظهوره . وتلك حال لا يجوز بيعه فيها . (وبعد الظهور لا يجوز أن يستباح ^(٨) بعقد الإجارة ^(٩) . وتلك هي الحال ^(١٠) / ١٥٩ أ)

(١) أنه : ساقط من ج

(٢) ج : أن يجعل

(٣) ج : ((عليه)) وهو تصحيف . (٤) ب : " لمدة " خطأ .

* راجع : كتاب الإجارة من الحاوي ١٩٧/٧ ب وما بعدها . نسخة دار الكتب برقم (٩٣٢)

(٥) انظر : الفتح ٢٣٩/١٢ وفيه : ((أصحها أن الأصل المتناول بالعقد

فعلها ، واللبن مستحق تبعا ؛ لقوله تعالى : " فان أرضعن لكم فآتهن

أجورهن " علل الأجرة بفعل الإرضاع لا باللبن)) .

(٦) د : ((مقصود)) خطأ

(٧) ب : لا نسلم

(٨) د : لا يستباح

(٩) ب : بعده زيادة : " قبل ظهوره " وبأبوابها السياق .

(١٠) ب : وتلك حال

التي يجوز بيعه فيها^(١) .^(٢)

وأما الدوم والعرق ، فلما كان محرّم الشرب غير منتفع به ، لم يجوز بيعه
ولبن الآدميات لما حلّ شربه وانتفع به جاز بيعه . والله أعلم^(٣) .

- سِـأَلَةٌ -

(قال الشافعي رحمه الله^(٤) : وكان ابن عباس يكره بيع الصوف على
ظهور^(٥) الغنم ، واللبن في ضرورتها إلا بكيل^(٦))

وهذا صحيح . لا يجوز بيع الصوف على ظهور^(٧) الغنم^(٨) .
وقال مالك^(٩) : يجوز بيعه جزأ^(١٠) كالبقل والقصيل . وهذا خطأ ؛ لنهي^(١١)

- (١) من ب . وفي باقي النسخ : ((التي لا يجوز)) وهو خطأ
(٢) ما بين القوسين ساقط من ج
(٣) والله أعلم : ليس في ج
(٤) د : رضى الله عنه
(٥) د ، م : ظهر
(٦) انظر : مختصر المزني ٢٠٤/٢
(٧) د : ظهر
(٨) انظر : الحلية ٢٨/أ ، والمهذب ٢٧٣/١ ، والفتح ١٥٥/٨ ، والروضة
٣٧٣/٣ وفيها : " وفي وجه يجوز بشرط الجز ، وهو شاذ ضعيف " ،
والمجموع ٣٢٧/٩ وفيه : " وه قال جماهير العلماء ، وحكاها ابن المنذر عن
ابن عباس ، وأبي حنيفة ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور . قال : وما أقول " .
(٩) انظر : الكافي ٦٨٠/٢ وفيه : ((ولا خلاف عن مالك في جواز بيع
الصوف على ظهور الغنم وإن اشترط أن يؤخر جزأها خمسة أيام ، أو ستة ،
أو عشرة ؛ لأن هذا كله قريب)) والمجموع ٣٢٨/٩ ونسب القول به إلى
سعيد بن جبير ، وربيع ، والليث ، وأبي يوسف أيضا ، ورحمته لأمة ص ١٣٣ .
(١٠) جزأ : أي بشرط الجز . وفي د : ((جزأفا))
(١١) ج : لنهي صلى الله عليه وسلم .

عن بيع اللبن في الضرع ، والصوف على الظهر ، ولأنه لا يمكن أن يستوفى جزاً لما يبقى منه ، ولا يمكن ^(١) أن يؤخذ منه ^(٢) حلقاً ^(٣) لما يضر به . وما لا يمكن استيفاؤه لا يجوز بيعه ^(٤) .

فأما ^(٥) القصيل والبقل فأنما جاز بيعه بشرط الجزّ لأمرين : أحدهما : أنه يمكن استيفاؤه بالاستقصاء عليه ، وفي الصوف لا يمكن .

والثاني : أن بيعه بعد الجزّ موكر لشئيه ، وإن تأخر ^(٦) بيعه هلك ، والصوف ^(٧) مخالف له .

- مسألة -

(قال الشافعي ^(٨) : ولا يجوز بيع المسك في قارة ^(٩) : لأنه مجهول

لا يدري كم وزنه من وزن جلوده) (١٠) .

(١) ج : ولا يجوز

(٢) منه : ليس في ج

(٣) ج : ((حلقاً)) د : ((خلطاً)) وكلاهما خطأ

(٤) وإضافة إليه فإن الحيوان قد يموت قبل الجزّ فيتنجس شعره وذلك غير من

غير حاجة ، فلم يجز . انظر : المهدّب ٢٧٣/١ .

(٥) ب ، ج ، د : وأما

(٦) ب : ((تأخير)) خطأ

(٧) ج : ((الصوف)) بسقوط الواو

(٨) ب ، د : الشافعي رضي الله عنه

(٩) قارة المسك غير مهوزة : النافجة ، كما في الصحاح ٧٧٧/٢

(١٠) انظر : مختصر العزني ٢٠٤/٢

أما المسك فظاهر ، واستعماله حلال ، وبيعه جائز ^(٢) . وحكى عن طائفة من الشيعة ^(٣) أنه نجس لا يحل استعماله ، ولا يجوز بيعه ؛ لأنه د م جامد في جلد حيوان غير مأكول .
وهذا قول مردود ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استعمله ، وأهداه ^(٤) إلى النجاشي ^(٥) ، وقبله في هديّة المقوقس العجلى ^(٦) . وقالت

- (١) ج : وأما
(٢) وذلك باجماع المسلمين . انظر : المجموع ٩ / ٣٠٦ ، وفتح الباري ٤ / ٣٢٤ ورحمة الأئمة ص ١٣٢ .
(٣) انظر : المجموع ٩ / ٣٠٦
(٤) ولكن النجاشي كان قد توفي قبل وصول هديّته صلى الله عليه وسلم ، فردّت إليه هديّته ، فوزّعها على أزواجه كما في سنن البيهقي ٦ / ٢٦ .
(٥) النجاشي : هو أصحّة بن أبجر ملك الحبشة ، من سادات التابعين ، أسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ، وأحسن إلى المسلمين الذين هاجروا إلى أرضه . أرسل إليه النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية بكتابين ، أحدهما يدعو فيه إلى الإسلام ، والثاني يطلب منه تزويجه بأمّ حبيبة ، فأخذ الكتاب ووضعها على عينيه وأسلم ، وزوّجه أمّ حبيبة . توفي ببلده سنة تسع من الهجرة عند الأكثرين . وقبل سنة ثمان قبل فتح مكّة ، وصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة عائدا . انظر : أسد الغابة ١ / ١٢٠ ، والبداية والنهاية ٣ / ٧٧ ، وفتح الباري ٧ / ١٩١ ، وتحفة الأحرار ٤ / ١٣٣ .
(٦) المقوقس : هو صاحب الاسكندرية ، واسمه ((جريج)) وهو الذي أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم طرية القبطية ، وأختها سيرين ، والبغلة . ذكره ابن منده وأبو نعيم في كتاب الصحابة وظظا في ذلك فانه لم يسلم ، وما زال نصرانيا ، ومنه فتح المسلمون مصر في خلافة عمر . انظر : تهذيب الأساطير ٢ / ١١٣ .

عائشة : (١) ((رأيت وبص المسك في مفرق (٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث (٤))) وكل هذا ينفي عن المسك حكم النجاسة والتحريم مع إجماع الظاهر في الخاصة والعامة على استعماله وترك النكير فيه .
وأما قولهم (٥) : ((إنه دم جامد)) فليس كذلك ، وإنما كان (٦) دماً فاستحال وصار مسكاً ، فلم يحتج أن يصير بعد الاستحالة طاهراً ، كاللبن الذي أخبر الله (٧) عنه بأنه خارج من بين فرث (٨) ودم . ولم يحتج أن يكون طاهراً ، (٩) وإن خرج من بين نجسين .

وقولهم : ((إنه من حيوان غير ما كول)) فعنه جوابان :

- (١) ج : وقالت رضى الله عنها .
- (٢) الوبص : مثل البريق وزنا ومعنى ، وهو اللعان ، كما في المصباح ص ٤٤٦ .
- (٣) المفرق : بكسر الراء وفتحها ، وسط الرأس ، وهو الموضع الذي يفرق فيه الشعر ، كما في المختار ص ٥٠٠ .
- (٤) أخرجه البخاري ١٦٨/٢ ، ومسلم ٨٤٧/٢ ، وأبو داود ١٤٥/٢ ، والنسائي ١٠٢/٥ ، وابن ماجه ٩٢٦/٢ كلهم بالفاظ متقاربة .
- (٥) ج : قوله
- (٦) كان : ساقط من ج
- (٧) ب ، د : ((الله تعالى)) قلت : يشير بذلك إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِمْ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ﴾ سورة النحل : ٦٦ .
- (٨) الفرث : بوزن الفلس ، السرجين ما دام في الكرش . المختار ص ٤٩٥
- (٩) ما بين القوسين ساقط من ج

أحدهما : أنه مأكول لأنه ^(١) من غزال . وقد استفاض ذلك حتى قال فيه ^(٢) المتنبي :

فَإِنْ تَغَيَّ الْأَنْسَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ قَوْمِ الْغَزَالِ ^(٤)

والثاني : أنه لو كان من غير مأكول ، لم يمتنع أن يكون طاهرا ؛ لأن العسل طاهر . وإن خرج من النحل الذي لا يوهكل .

- فصل -

فإذا ثبت أنه طاهر وأن استعماله حلال ، وأن بيعه جائز ، فلا يخلو ^(٥) حاله عند بيعه من ^(٦) أن يكون في قاره « أو خارجا منه . فإن كان خارجا صح بيعه وزنا وجزافا / وإن كان في قاره ^(٧) ، فإن لم يكن مفتوحا شاهدا ، لم ١٥٩ ب / يجوز بيعه بحال . وإن كان مفتوحا شاهدا ، فإن باعه جزافا جاز ، وإن باعه وزنا فعلى ضربين :

- (١) لأنه : ساقط من ج .
 (٢) فيه : ليس في د .
 (٣) هو الشاعر المشهور أبو الطيب المتنبي أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفي ، المعروف بالمتنبي . ولد بالكوفة ، ونشأ بالشام ، وأكثر المقام بالبادية ، وطلب الأدب وعلم العربية ، حتى فاق أهل عصره في الشعر . اتصل بسيف الدولة فانقطع إليه . كما مدح كافور الأحمدي وعضد الدولة . قتل بالقرب من النعمانية سنة ٣٥٤ هـ . انظر ترجمة في : تهذيب الأسماء ٢٨٥ / ٢ ، والبدایة والنهاية ٢٥٦ / ١١ ، والشذرات ١٣ / ٣ ، والأعلام ١١٠ / ١ ، ومعجم المؤلفين ٢٠١ / ١ .

(٤) انظر : ديوانه ص ٢٦٨

(٥) ج : فلا تخلو

(٦) من : ساقط من أ ، د . وأثبتته من ب ، ج

(٧) ما بين القوسين ساقط من د

أحدهما : أن يشترط إندار^(١) ظروفه من الوزن فيجوز بيعه كالسن نسي ظروفه .

والثاني : أن يبيعه مع ظروفه ، فالبيع باطل^(٢) ؛ للجهالة بشئ المسك المقصود^(٣) .

- فصل -

وأما الزباد - وهو^(٤) لبن سنور يكون في البحر يحلب لبنا ، كالمسك ريحا واللبن بياضا ، يستعمله أهل البحر طبيا - فقد^(٥) اختلف أصحابنا في طهارته إذا قيل بنجاسة لبن ما لا يؤكل لحمه ، على وجهين^(٦) :

أحدهما : أنه نجس اعتبارا بجنسه .

والثاني : أنه طاهر كالمسك ؛ لقوله تعالى : ((وَجُعِلَ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ))^(٧) والله أعلم بالصواب^(٨) .

* * *

(١) أندره : أسقطه ، كما في الصحاح ٨٢٥/٢

(٢) ج : والثاني أن يبيعه مع ظروفه باطل .

(٣) راجع في الفصل : المہذب ٢٧١/١ ، والفتح ١٥٥/٨ ، والروضة ٣٧٣/٣ ،

والمجموع ٣٠٦/٩ وحكى في بيع المسك في قارته ثلاثة أوجه : ((أحدها : يجوز

مطلقا ، قاله ابن سريج . والثاني : إن كانت مفتوحة وشاهد المسك فيها ، ولم

يتفاوت ثمنها ، صح البيع ، وآ فلا ، وه قطع المتولى وصاحب البيعان .

والثالث - وهو الصحيح - : لا يصح بيعه فيها مطلقا ، سواء بيع معها أو

دونها ، مفتوحة وغير مفتوحة ، كما لا يصح بيع اللحم في الجلد ، وهذا هو

المنصوص .))

(٤) ج : فهو

(٥) ج : وقد

(٦) ذكرهما النووي نقلا عن الماوردي ، ثم قال : والصواب طهارته وصحة بيعه ؛

لأن الصحيح حلّ لحم كل حيوان البحر ، وحلّ لبنه . انظر : المجموع ٣٠٧/٩ .

(٧) سورة الفرقان : ١٥٧

(٨) والله أعلم بالصواب : ليس في ج . وفي ب : بدون ((بالصواب)) .

[باب بيع حبل الحبل ، والملاس ، والناقة ، وشراء الأعمى]

(قال الشافعي ^(١) : أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حبل الحبل ، وكان بيعا يتبايعه أهل الجاهلية ، كان الرجل يتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ، ثم تنتج التي ^(٢) في بطنها " ^(٣) فإذا عقدا البيع على هذا ففسوخ للجبل بوقت ذلك ، وقد لا تنتج أبدا . (٥)

اختلف الناس في حبل ^(٦) الحبل الذي ^(٧) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعه ، فقال أبو عبيد ^(٨) : " هو بيع نتاج الناقة " ^(٩) ، فيقول : إذا نتجت ناقستي هذه ، ونتج نتاجها ، فقد بعته بدينار ^(١٠) " .

(١) ب ، د : الشافعي رضي الله عنه .

(٢) ج : ابن عمر رضي الله عنه .

(٣) في النسخ : (ثم ينتج الذي) والتصويب من المختصر . و (تنتج)

بضم أوله وفتح ثالثة أي : تلد ولدا ، هكذا ضبطه في فتح الباري ٣٥٨ / ٤

(٤) أخرجه البخاري ٩١ / ٣ ، وسلم ١١٥٣ / ٣ وفيه : (ثم تحمل التي نتجت)

والترمذي ٥٣١ / ٣ ، وأبو داود ٢٥٥ / ٣ ، والنسائي ٢٥٨ / ٧ ، وابن

ماجة ٧٤٠ / ٢ كلهم مع تفسير الراوي ، إلا ابن ماجه فقد رواه غير مفسر

(٥) مختصر المزي ٢٠٤ / ٢ وراجع في المسألة : المهذب ٢٧٤ / ١ ، والفتح

١٩٢ / ٨ ، والروضة ٣٩٦ / ٣ ، والمجموع ٣٤١ / ٩ ، والمنهاج مع

المغنى ٣٠ / ٢ .

(٦) ب : (في بيع حبل) وبأباه السياق

(٧) ج : التي

(٨) انظر : غريبه (٢٠٨ / ١) ونسبه إلى ابن علية أيضا

(٩) وبه قال أبو عبيدة - معمر بن العثنى شيخ أبي عبيد - ، وأحمد ، وإسحاق ،

وابن حبيب المالكي ، وأكثر أهل اللغة ، وبه جزم الترمذي . انظر :

فتح الباري ٣٥٨ / ٤ .

(١٠) د : بعتهما

فنهى ^(١) عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لما فيه من الجهالة والغرر فى
النتاج الأول والثانى ^(٢) ؛ لأنها قد تنتج وقد لا تنتج . وإذا ^(٣) نتجت فقد
يتقدم نتائجها ، وقد يتأخر ^(٤) ، ويكون تارة ذكرا ، وتارة أنثى ، فكان بيعه
مع هذا الغرر والجهالة باطلا . وهذا التأويل أشبه بظاهر اللفظ .

وقال الشافعى ^(٥) : حبل الحيلة المنهى عنه أن يكون الأجل فى البيع
مقدّرا به ولا يكون ^(٦) هو المبيع بنفسه . وهو أن يقول : « بيعتك هذا الشيء »
بدنار موهجّل ^(٧) إلى نتاج ^(٨) هذه الناقة ، فيكون البيع باطلا ؛ للجهالة ^(٩)
بمدة الأجل وأن تلك الناقة قد تنتج وقد لا تنتج ، وقد يقرب نتائجها وقد
يبعد ^(١٠) .

والتأويل الأول وإن كان ^(١١) أشبه بظاهر اللفظ، فهذا ^(١٢) التأويل الثانى ^(١٣)

(١) ج : ونهى

(٢) ج : والنتاج الثانى

(٣) ب : فإذا

(٤) ب ، ج : ويتأخر

(٥) ذهب إلى هذا التفسير الإمام مالك أيضا . انظر : فتح البارى ٤ / ٣٥٨

(٦) يكون : أثبتته من ج ، وليس فى باقى النسخ

(٧) موهجّل : ساقط من ج

(٨) ب ، ج : إلى نتاج نتاج

(٩) ب ، ج : للجهل

(١٠) من ج ، د . وفى أ ، ب : ((ويبعد)) بدون قد .

(١١) وإن كان : ساقط من د

(١٢) ج ، د : وهذا

(١٣) الثانى : ليس فى د

أصح لأمرين : أحدهما : أن الراوى ^(١) قد فسّره به . والثانى : أن بيع
النتاج ^(٢) قد تضمنه النهى عن بيع الملاقح والمضامين ^(٣) ، فكان حمل هذا على
غيره من الفوائد أولى . وأى التأويلين كان فالبيع باطل ^(٤) : لأنّ حكم البيع فى
التأويلين متفق عليه ، وإن اختلف فى المراد به /

١/١٦٠

- فصل -

روى أبو الزناد ^(٥) ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة ^(٦) * أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحماة ^(٧) وفيه ثلاث تأويلات :
أحدها : هو ^(٩) أن يأتى ويبدء حصاة ^(١٠) إلى بزاز ^(١١) ، وبين يديه
شباب ، فيشتري منه ثوبا ^(١٢) على أن يلقى هذه الحماة ، فعلى أى ثوب وقعت

- (١) من ب ، ج . وفى أ ، د ((الزيادة)) وهو تصحيف
(٢) من د . وفى باقى النسخ : لأمرين لأن الراوى قد فسّره به ولأن بيع النتاج ،
(٣) ويأتى تفسيرهما وتخرج الحديث المروى فى النهى عنهما فى ص : ١١٢٢
(٤) ب ، ج : فالبيع فيه باطل
(٥) أ : ((أبو الزناد)) والتصويب من باقى النسخ .
(٦) ج : أبى هريرة رضى الله عنه
(٧) أخرجه مسلم ١١٥٣/٣ ، وأبو داود ٢٥٤/٣ ، والنسائى ٢٣٠/٧ ، وابن
ماجة ٧٣٩/٢ .
(٨) ج : ثلاثة
(٩) هو : أثبتته من ب ، وليس فى باقى النسخ .
(١٠) من ب ، ج . وفى أ ، د : أن يأتى بحماة .
(١١) البزاز : بتاع البز ، وهو الشاب من الكنان أو القطن كما فى المنجد ص ٣٦
(١٢) ثوبا : أثبتته من ب ، ج ، ولا يوجد فى أ ، د .

فهو المبيع ، فهذا ^(١) بيع باطل ؛ للجهل بعين ما وقع عليه العقد ^(٢) .

والتأويل الثاني : هو أن يبتاع شيئا بثمن مؤجل ، إلى أن يلقى هذه ^(٣) الحصة من يده . وهذا أيضا بيع ^(٤) باطل ؛ للجهل بمدة الأجل .
والتأويل الثالث : هو ^(٥) أن يشتري من أرض إلى حيث ينتهي ^(٦) إلقاء الحصة ، ثم يرمى الحصة ، قالى أى موضع انتهت ^(٧) من الأرض فهو المبيع ^(٨) . وهذا أيضا بيع باطل ؛ للجهل بقدر ما تناوله العقد ^(٩) .

- مسألة -

قال الشافعي ^(١٠) : (ونهى ^(١١) رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
العلامة والمنايذة ^(١٢) .

- (١) ج : وهذا .
(٢) ب ، ج : العقد عليه .
(٣) هذه : أثبتها من ج ، وهى ساقطة من باقى النسخ .
(٤) بيع : ليس فى د .
(٥) هو : أثبته من ب ، ج ، وليس فى أ ، د .
(٦) ب : إلى حيث انتهت . ج : إلى انتهاء .
(٧) ب ، ج : قالى أين انتهت .
(٨) ج : فهو القدر المبيع .
(٩) راجع فى الفصل : المهدب ٢٧٤/١ ، والابانة ١١٤/أ ، والفتح ١٩٣/٨ ،
والروضة ٣٩٦/٣ ، والمجموع ٣٤٢/٩ ، والمنهاج مع المغنى ٣١/٢ .
(١٠) ج : بزيادة ((رحمه الله)) ب ، د : بزيادة ((رضى الله عنه)) .
(١١) م : وقد نهى .
(١٢) والمنايذة : ليست فى ج .

والعلامسة عندنا : أن يأتى الرجل ^(١) بثوبه مطوياً ، فيلمسه المشتري . أو فسى
ظلمة فيقول رب الثوب : أبيعك ^(٢) هذا الثوب على أنه إذا ^(٣) وجب البيع ،
فنظرك إليه اللبس ، لا خيار لك إذا نظرت إلى جوفه وطوله وعرضه .

والمناذرة : أن أنبذ إليك ثوبى ، وتنبذ إلىّ ثوبك ، على أنّ كل
واحد منهما بالآخر ، ولا خيار إذا عرفنا الطول والعرض . وكذلك أنبذه إليك
بشمن معلوم . (٤)

وأصل هذا رواية الشافعى عن مالك عن أبى الزناد ^(٦) عن الأعرج ،
عن أبى هريرة : ((أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن العلامسة
والمناذرة)) ^(٧) . وروى الشافعى عن ابن عيينة ^(٨) ، عن الزهري . عن عطاء بن يزيد ^(٩) ،
عن أبى سعيد الخدرى ^(١٠) : ((أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن

-
- (١) الرجل : ساقط من ج .
(٢) أ ، د : ((ابتعت)) والتصويب من ب ، ج ، م .
(٣) إذا : ساقط من ج .
(٤) مختصر المزنى ٢/٢٠٤ ، وراجع فى المسألة : الإبانة ١١٤/١ ، والحلية
٢٨/ب ، والمهذب ١/٢٢٣ ، والفتح ٨/١٩٣ ، والروضة ٣/٣٩٦ ،
والمجموع ٩/٣٤٢ ، والمنهاج مع المغنى ٢/٣١ .
(٥) ج : هذه .
(٦) أ : ((أبى الزناد)) والتصويب من باقى النسخ .
(٧) أخرجه البخارى ٣/٩٢ ، ومسلم ٣/١١٥١ ، والترمذى ٣/٦٠٢ ، والنسائى
٧/٢٢٨ ، وابن ماجة ٢/٢٣٣ .
(٨) من ب ، ج . وفى أ ، د ((عن عيينة)) بسقوط " ابن " .
(٩) هو أبوزيد عطاء بن يزيد اللبثى ، المدنى ، نزيل الشام ، ثقة ، مات ١٠٥ هـ ،
أو ١٠٧ هـ وقد جاوز الثمانين . انظر فى ترجمته : الجرح ٣/٣٣٨ ، والكشاف
٢/٢٦٢ ، والتهذيب ٧/٢١٧ ، والتقريب ص ٢٤٠ .
(١٠) ج : بزيادة " رضى الله عنه "

بيعتين وهن لبستين . أما البيعتان فالملاسة ^(١) والمنايذة . وأما اللبستان

فاشتمال الصّاء ^(٢) ، ولاحتباء ^(٣) في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء ^(٤) .

فأما بيع الملاسة : فهو ما فسّره الشافعي ^(٥) من أن الرجل يأتسى

بثوبه مطويًا ، أو في سبط ، أو تكون ظلمة فيقول : أبيعك ^(٦) هذا الثوب على

أن تلمسه بيدك ، ولا خيار لك إذا أبصرته ، وعرفت طوله وعرضه ^(٧) .

(١) أ ، د : ((الملاسة)) والتصويب من ب ، ج

(٢) وفسّره راويه أبو سعيد فقال : والصّاء : أن يجعل ثوبه على أحد

عاتقيه فيبد واحد شقيه ليس عليه ثوب ، كما في البخاري ١٩٠ / ٧ ، وفي

المصباح ص ٣٤٨ : هو الالتفاف بالثوب من غير أن يجعل له موضع

تخرج منه اليد .

(٣) احتبى الرجل : جمع ظهره وساقيه بثوب أو غيره ، وقد يحتبى بيده ،

والاسم ((الحبوّة)) . انظر : المصباح ص ١٢٠ .

(٤) روى مطّولا ومختصرا ، أخرجه البخاري ٩٢ / ٣ ، ١٩٠ / ٧ ، وسلم ١١٥ / ٣ ،

١٦٦١ ، وأبو داود ٢٥٤ / ٣ ، والنسائي ١٨٥ / ٨ ، وابن ماجه ١١٧٩ / ٢ ،

وابن الجارود ص ٢٠٣ واللفظ له .

(٥) د : الشافعي رضي الله عنه .

(٦) د : " ابتعتك " وهو تصحيف .

(٧) وله تأويلان آخران أيضا : أحدهما : أن يجعل نفس اللبس بيعة ، وذلك

بأن يقول صاحب الثوب لطالبه : إذا لمست ثوبي فهو بيع منك بكذا ،

وهو باطل لما فيه من التعليق والعدول عن الصيغة الشرعية . والثاني :

أن يبيع شيئا على أنه متى لمسه فقد وجب البيع ، وسقط خيار المجلس

وغيره ، وهو فاسد للشرط الفاسد . انظر : الفتح ١٩٣ / ٨ .

فهذا بيع باطل ؛ للنهي عنه ، ولما فيه من الغرر بعدم النظر .

ولما تضمنه الشرط ^(١) من إسقاط الخيار المستحق ^(٢) بالعقد .

وأما بيع المنايذة فالنبيذ ^(٣) في كلامهم ((الإلقاء ^(٤))) قال الله تعالى :

((فأنبذ إليهم على سواء ^(٥))) وقال تعالى : ((فنبذوه وراء ظهورهم ^(٦))) أى :

ألقوه .

وصورة المنايذة : أن يقول الرجل لصاحبه هوذا أنبذ إليك ثوبى

أو ما فى كى ، على أن تنبذ إليّ ثوبك أو ما فى كك على أن كل واحد منهما / ١٦٠ ب

بلاخر ، ولا خيار لأحد منا بعد النظر ، فهذا بيع باطل ^(٩) . (وهكذا ^(١١) لو

قال : هوذا أنبذ إليك ما فى كى بدينار ، ولا خيار لك بعد نظرك إليه ^(١٢) ،

فهذا بيع باطل ^(١٣)) وإنما بطل بيع المنايذة ؛ للنهي عنه ، ولأن الغرر كثير

فيه ، ولأن الخيار مملوك منه .

(١) الشرط : ساقط من د

(٢) د : المستى

(٣) ب ، : . ((والنبيذ)) وبأياه السياق

(٤) انظر : الصحاح ٢/ ٥٧١ ، والمصباح ص : ٩٠

(٥) سورة الأنفال : ٥٨

(٦) تعالى : ليس فى د

(٧) سورة آل عمران : ١٨٢

(٨) ب ، ج ، د : لواحد

(٩) د : بيعه

(١٠) ونقل الرافعى عن أئمة الشافعية بأنه يجزئ فيه الخلاف فى المعاطة ، فإن

المنايذة مع قرينة البيع هى نفس المعاطة . انظر : الفتح ٨/ ١٩٣ .

(١١) ج : وكذا

(١٢) إليه : ساقط من د

(١٣) ما بين القوسين مكرر فى أ . قلت : لبيع المنايذة تأويلان آخران أمضا . =

- فصل -

روى ^(١) عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : ((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العريان ^(٢))) وروى ((عن بيع الأريون ^(٣))) . وروى ((أنه نهى عن بيع السكر ^(٤))) وهو ^(٥) بيع الأريون ^(٦) .

قال مالك ^(٧) : " وهو أن يشتري الرجل العبد ، أو يتكاري الدابة ، ثم يقول : أعطيك ديناراً على أني إن رجعت عن البيع والكراء ، فط أعطيتك لك " فهذا بيع باطل ^(٨) ؛ للنهي عنه ، ولحدوث الشرط فيه ، ولأن معنى القمار قد تضمنه .

أحد هـ : أن يقول : بعثك هذا بكذا على أني إذا نبذته إليك فقد وجب البيع . والثاني : أن المراد منه نبذ الحصة . المرجع السابق .

(١) ج ، د : وروى

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ٦٠٩/٢ ، وأبو داود ٢٨٣/٣ ، وابن ماجه ٧٣٨/٢ ، والبيهقي ٣٤٢/٥ ، كلهم بسند منقطع أو ضعيف . راجع التفصيل في : المجموع ٣٣٤/٩ ، والتلخيص الحبير ١٧/٣ .

(٣) لم أجده بهذا اللفظ في مصادر السنة ، ولكنه لغة في العريان . وقد حكى فيه النووي ست لغات ، وهي : أَرِيُون ، وَأَرِيُون ، وَأَرِيَان ، وَعَرِيَان ، وَعَرِيُون ، وَعَرِيُون . انظر : تهذيب الأسماء ٦/٣ .

(٤) ب : ((المسكات)) ج ((المسكان)) (ولم أجده أبداً من هذه الألفاظ في مصادر السنة) .

(٥) ب : وهي

(٦) الأريون : ساقط من ب

(٧) انظر : الموطأ ٦٠٩/٢

(٨) وبه قال ابن عباس ، والحسن البصري ، ومالك ، وأبو حنيفة . وأجازه عمر ،

- فصل -

وروى عن النبي صَلَّى الله عليه وسلم: ((أنه نهى عن بيع العينة ^(١))) (٢)
 وروى عطاء ^(٣) الخراساني ^(٤) ، عن نافع ، عن ابن عمر ^(٥) قال : سمعت رسول الله
 صَلَّى الله عليه وسلم يقول : ((إذا تبايعتم العينة ^(١) ، وأخذتم أذناب البقر ،
 ورضيتم بالزرع ، وتركتم الجهاد ، سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى
 دينكم .)) ^(٦)

- وإبن عمر ، وسعيد بن المسيب ، وإبن سيرين ، وأحمد بن حنبل وآخرون .
 انظر : المغنى لابن قدامة ١٧٥/٤ ، وبداية المجتهد ١٣٥/٢ ،
 والمعالم ١٤٣/٥ ، والمجموع ٣٣٥/٩ .
 (١) د : ((الفينة)) في الموضعين ، وهو خطأ .
 (٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤٧/٦) من حديث ابن عمر ، ورواه كلهم بثقات
 (٣) ج : وروى عن عطاء
 (٤) هو التابعي الكبير ، والعايد الزاهد ، أبو عثمان عطاء بن أبي مسلم
 الخراساني البلخي ، مولى المهلب بن أبي صفرة ، صدوق بهم كثيرا ، ويرسل
 ويدلس ، سكن الشام ، وتوفي باريحاء سنة ١٣٥ ، أو ١٣٣ ، ودفن ببقيع
 المقدس . انظر : الجرح ٣٣٤/٦ ، وتهذيب الأسط ٣٣٤/١ ، والتقريب
 ص ٢٣٩ ، وميزان الاعتدال ٨٣/٣
 (٥) ج : ابن عمر رضي الله عنهما .
 (٦) أخرجه أبو داود ٢٧٤/٣ ، وأحمد ٨٤/٢ ، والبيهقي ٣١٦/٥ ساق جميع
 طرقه وثبت عللها ، وقال ابن التركماني في الجوهر النقي : " قلت : ذكره
 ابن القطان عن عطاء (ابن أبي رباح) عن ابن عمر باسناد كل رجاله ثقات " .
 وذكره المنذرى في مختصره ٩٩/٥ قال : في إسناده اسحاق بن أسيد
 أبو عبد الرحمن الخراساني لا يحتج بحديثه ، وفيه أيضا : عطاء الخراساني ،
 وفيه مقال ، وذكره ابن حجر في التلخيص ١٩/٣ وضعفه من أجل الأعمش
 وعطاء ، وأنكر على ابن القطان تصحيحه ، وقال الشوكاني في النيل ٢٣٤/٥
 بعد أن ذكر طرقه : ((وهذه الطرق يشد بعضها بعضا)) .

وصورة بيع العينة ^(١) : هو أخذ العين بالريح . شتق الاسم من

المعنى . وقال الشاعر ، وأنشدني ^(٢) أبو حامد الاسفرائيني :

أندَان ^(٣) أم نعتَان ^(٤) أم ينبري لنا

فتى مثل ^(٥) غضب السيف هزّت خاربه ^(٦)

قوله ((أندَان)) من الدين . ((ونعتَان)) من العينة . والله أعلم ^(٧) .

- س آ ل ة -

(قال الشافعي رحمه الله ^(٨) : ولا يجوز شراء الأعمى ، وإن ذاق
ماله طعم ^(٩) : لأنه يختلف الثمن ^(١٠) باللون ^(١١) ، إلا في السلم بالصفة ، فإذا حل ^(١٢)
وكل بصيرا ^(١٣) يقبض له على الصفة .

(١) ج : ((صورته)) قلت : وقد تقدّم تعريفه وبیان حكمه في ص : ٩٩٢ هامش : ٢

(٢) ج : ((أنشدني)) بدون الواو

(٣) ب ، ج : ((أندَان)) في الموضعين ، وفي د : ((أندَان)) فسي
الموضعين .

(٤) ب ، ج : ((نعتَان)) في الموضعين ، د : ((نعتَان)) في الموضعين .

(٥) من ج . وفي باقي النسخ : فتى منك

(٦) ذكره ابن منظور في اللسان ١٦٨/٣ ، وابن قدامة في المغني ١٣٣/٤

كلاهما بدون النسب وبلغظ ((مثل نصل السيف)) وفي المغني ((ميزت))
بدل ((هزّت)) .

(٧) ج ، د : بدون والله أعلم .

(٨) ب ، د : " رضى الله عنه " م : " قال فقط .

(٩) ب : " وإن ماله ذاق طعم خطأ

(١٠) ب ، ج ، م : في الثمن

(١١) ج : " اللون " بسقوط الباء

(١٢) حلّ : ساقط من م

(١٣) بصيرا : ساقط من د . وفي ج في موضعه " وكيلاً "

قال المزني : يشبه أن يكون أراد ^(١) الشافعي ^(٢) بلفظة ^(٣) الأعمى الذي عرف الأكلان قبل أن يعمى ^(٤) . فأما من خلق أعمى فلا معرفة ^(٥) له بالأكلان ، فهو في معنى من اشترى ما يعرف ^(٦) طعمه ويجهل لونه . وهو يفسده ^(٧) فتفتته ولا تغلط ^(٨) عليه . (٩)

والبيع ضربان : بيع عين وبيع صفة . فأما بيع العين فلا يصح من الأعمى ، إلا أن يكون بصيراً قد شاهد ما ابتاعه قبل العمى فيصح ^(١٠) .

(١) أ : " إيراد " وهو تصحيف

(٢) من م . وفي النسخ : الشافعي لمعرفة .

(٣) أ : " بلفظه " والتصويب من م ، وباقي النسخ .

(٤) ب : قبل العمى .

(٥) ج : ولا معرفة

(٦) د : ما لا يعرف ، وهو خطأ

(٧) من ب ، ج ، م . وفي أ ، د ((يفسره)) تصحيف .

(٨) من ب ، م . وفي أ ، د : ((ولا يغلط)) ج : ((ولا يغلط))

(٩) انظر : مختصر المزني ٢٠٤/٢

(١٠) انظر : المهذب ٢٧١/١ ، والفتوح ١٤٧/٨ وفيه : ((في بيعه

وشراؤه طريقان . أحدهما : أنه على قول شراؤه الغائب .

والثاني : القطع بالمنع)) والروضة ٣٦٨/٣ ، والمجموع ٣٠٢/٩ ،

وقال أبو حنيفة^(١) ، ومالك^(٢) : يجوز بيع الأعمى وشراؤه .^(٣)

استدل لا بعموم قوله تعالى ﴿ وَأَحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾^(٤) . وبأنه إجماع الصحابة .^(٥)

وهو أن العباس بن عبد المطلب ، وابنه عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر

عموا^(٦) وكانوا يبتاعون^(٧) ويشترون ، فلم ينكر ذلك عليهم^(٨) / أحد من ١١٦٨ أ

(١) انظر : مختصر الطحاوي ص ٨٣ ، والتبيين ٢٨/٤ ، والهداية مع الفتح

٣٤٨/٦ وفيها : ((وبيع الأعمى وشراؤه جائز ، وله الخيار إذا اشترى .

ويسقط خياره بجهته المبيع إذا كان يعرف بالجنس ، وبشبهه إذا كان يعسر

بالشم ، وبذوقه إذا كان يعرف بالذوق كما في البصير . ولا يسقط خياره

في العقار حتى يوصف له ؛ لأن الوصف يقوم مقام الرؤية ، كما في السلم))

(٢) انظر : الكافي ٧٣١/٢ ، والمواهب مع التاج والإكليل ٢٩٤/٤ ، وحاشية

الدسوقي ٢١/٣ ، والخرشى ٣٣/٥ وفيه : ((جاز البيع والشراء

وجميع المعاملات - إلا بيع الجراف وشراؤه - من الأعمى غير الأصم للضرورة

على المذهب ، وسواء ولد أعمى ، أو طرأ عمه في صغره أو بعد كبره ،

خلافاً للأبهرى في منعه بيع من ولد أعمى ، وفي معناه من تقدم إبصاره في

صغره ، بحيث لا يتغير الألوان . والخلاف في لا يدرك إلا بحاسة البصر ،

ولا مانع في يدرك بغيرها من الحواس)) .

(٣) وبه قال الحنابلة . انظر : المغنى لابن قدامة ٥٨/٤ ، والانصاف ٢٩٧/٤ ،

والكشاف ١٦٥/٣ .

(٤) سورة البقرة : ٢٧٥

(٥) ج : الصحابة رضي الله عنهم .

(٦) ج : بعده زيادة ((رضي الله عنهم))

(٧) عموا : ساقط من ج

(٨) ب ، ج : يتبايعون

(٩) عليهم : ليس في ج

الصحابة ، فدّل على^(١) أنهم يجمعون عليه . ولأنّ كل من صحّ منه^(٢) التوكيل في البيع ، صحّ منه عقد البيع كالبصير . ولأنّ كل عقد جاز أن يقبله البصير ، جاز أن يقبله^(٣) الضرير كالنكاح .

ودليلنا : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفرر . وعقود الضرير من أعظم الفرر . ونهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الملاسة . وبيع الضرير أسوأ حالا منه . ولأنه بيع^(٤) مجهول الصفة عند العاقد ، فوجب أن يكون باطلا . كما لو قال : ((بعثك عبدا أو ثوبا)) . ولأنه بيع عين فوجب أن يكون لفقد الروية تأثير^(٥) فيه كالبصير فيما لم يره .

فإنما استدلالهم بعموم الآية فمخصوص بها ذكرنا . وإنما نقلهم الإجماع فغير صحيح ؛ لأنه^(٦) لا نقل معهم أنّ هؤلاء باثروا عقد البيع بعد العمى . ولو نقلوه لم يكن إجماعا ؛ لأنّ ترك الإنكار لا يكون رضاء^(٧) .

وإنما قياسهم على البصير فالمعنى في صحّة بيعه حصول شاهدته^(٨) ، والأعمى مفقود الشاهدة . وإنما قياسهم على النكاح فالمعنى فيه أنه لم يكن للروية تأثير فيه ، صحّ من الأعمى . ولمّا^(٩) كان للروية تأثير^(١٠) في البيع^(١١) لم يصحّ من الأعمى .

(١) على : ساقط من ب ، ج .

(٢) د : " عنه " وهو تصحيف

(٣) جاز أن يقبله : ساقط من ج .

(٤) ج : بيع

(٥) د : ((تأثيرا))

(٦) أ ، د : " لأنهم " والمثبت من ب ، ج .

(٧) وقد تقدّم الكلام في هذا النوع من الإجماع في ص : ٣٨١ . هامش : ٦

(٨) د : شاهدة

(٩) ج : " لم " بدون الواو

(١٠) د : " تأثيرا "

(١١) أ ، ج : " النع " والتصويب من ب ، د

- فصل -

وأما بيع الصفة فهو السلم . ويصح^(١) ذلك من الأعمى (بيعا وشراء ، لأن السلم عقد على^(٢) صفة يفتقر إلى الخبر دون النظر ، فاستوى فيه الأعمى^(٣) والبصير ؛ لاستوائهما في المخبرات ، وإن اختلفا^(٤) في بيع الأعيان ؛ لاختلافهما في الشهادات .

وأما قول المزي : ((يشبه أن يكون أراد الشافعي ...)) إلى آخر كلامه ، فكان المزي^(٥) يذهب إلى أن الأعمى لا يصح منه عقد السلم إلا أن يكون بصيرا قد عرف الألوان ثم عى . فأما الأكه الذي خلق أعمى فلا يصح منه عقد السلم ؛ لجهله بالألوان . وخرج مذهب الشافعي كذلك . فاختلف^(٦) أصحابنا فكان بعضهم يحمل الأمر على ما كان قاله المزي . وذهب جمهورهم^(٨) إلى التسوية في عقد السلم^(٩) بين الأعمى الذي كان بصيرا ، وبين من خلق أعمى

(١) ج : فيصح

(٢) على : ليس في د

(٣) ما بين القوسين ساقط من ج

(٤) د : ((واختلفا)) بدون إن

(٥) ب ، ج : فأما

(٦) ويحكى ذلك عن ابن سريج ، وابن خيران ، وابن أبي هريرة أيضا ، واختاره صاحب التهذيب ، كما في الفتوح ١٤٨/٨ . وهو الأصح عند المتولّى كما في

المجموع ٣٠٣/٩ .

(٧) ج : واختلف

(٨) المرجعان السابقان

(٩) في عقد السلم : ساقط من ج

(لم يبصر ؛ لأنّ من خلق أعمى ^(١)) وان لم يعرف الألوان فقد ^(٢) يعرف أحكامها
ويعلم اختلاف قيم لأمتعة باختلاف ألوانها ، وأنّ الحنطة البيضاء أجود من
الحنطة السوداء ، فصار فيها كالْبَصِير ، وكالأعمى ^(٣) الذي كان يبصر ^(٤)
الألوان . ألا ترى أنّ البصير لو ^(٥) وصف له متاع لم يره ^(٦) ولا عرفه في بلد
يبعد ^(٧) عنه جاز أن يسلم فيه وان لم يعرف الصفات التي اشتمل العقد عليها ^(٨)
إذا لم تفضلها باختلافها ، فكذلك سلم الأعمى .

فإذا ثبت أنّ عقد السلم ^(٩) يصحّ منه ، فقبضه عند حلوله لا يصحّ ^(١٠)
منه لأنّ القبض يحتاج / إلى استيفاء الصفات المستحقة بالعقد . وذلك ١٦١ / ب
مّا لا يدرك ^(١٢) إلاّ بالمشاهدة والنظر ، فجرى مجرى عقد البيع على عين لا تصحّ

(١) ما بين القوسين ساقط من أ ، د ، وأثبتته من ب ، ج

(٢) ب ، ج : فهو

(٣) ج : ((كالأعمى)) بسقوط الواو

(٤) ب ، ج : ((بصيرا)) وبدون الألوان

(٥) د : إذا

(٦) ج : لبيتاع ما لم يره

(٧) د : بعيد

(٨) ج : عليها العقد

(٩) ج : إذا

(١٠) ج : أن سلم الأعمى

(١١) ج : ((لم يصحّ)) قلت : حكى الرافعي في قبضه وجهين . أصحهما :

لا يصحّ قبضه ؛ لأنه لا يميز بين المستحق وغيره . انظر : الفتح ١٤٨ / ٨

(١٢) ج : ما لا يدرك

من الأعمى حتى يوكل فيه بصيرا يعقد عنه أوله ، كذلك لا يصح من الأعمى قبض
المسلم فيه ولا إقباضه^(١) حتى يوكل من يقبض له إن كان مشترها . ويقبض عنه إن
كان بائعا . والله أعلم بالصواب^(٢) . (٣)

- مسألة -

(قال الشافعي^(٤) : والمضامين ما في أصلاب الفحول . والملاقيح
ما في بطون الإناث .)^(٥) (٦)

وهذا صحيح . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم * أنه نهى عن بيع
المضامين والملاقيح^(٧) وفيه تأويلان :

- (١) أ : ((قباضه)) والتصويب من باقي النسخ
(٢) والله أعلم بالصواب : ليس في ج ، د .
(٣) انظر في الفصل : الحلية ٧٨/ب ، وإبانة ١١٦/أ ، والفتح ١٤٨/٨ ،
والروضة ٣٦٩/٣ ، والمجموع ٣٠٣/٩ ، والمنهاج مع المغنى ٢١/٢ ،
والنهاية ٤٢٢/٣ ، وشرح المحلى ١٦٦/٢
(٤) ج : ((الشافعي رحمه الله)) ب ، د ((الشافعي رضي الله عنه))
(٥) من ب . وفي باقي النسخ : ((ما في أصلاب)) خطأ
(٦) لا توجد هذه المسألة في المختصر ، وراجع فيها : الفتح ١٩٢/٨ ، والروضة
٣٩٦/٣ ، والمجموع ٣٢٥/٩ ، والمنهاج مع المغنى ٣٠/٢ ، والنهاية
٤٤٩/٣ ، وشرح المحلى ١٧٦/٢ .
(٧) روى اسحاق بن راهويه ، والبزار ، كلاهما من حديث سعيد بن المسيب عن
أبي هريرة مرفوعاً ، وفي إسنادهما صالح بن أبي الأخضر وهو ضعيف ،
ورواه مالك في الموطأ (٦٥٤/٢) عن سعيد مرسلاً ، وفي الباب عن عمران
ابن حصين ، وهو في البيوع لابن أبي عاصم ، وعن ابن عباس في الكبير
للطبراني ، والبزار ، وعن ابن عمر أخرجه عبد الرزاق وإسناده قوي . انظر:
التلخيص الحبير ١٢/٣ .

أحدهما : بأنّ الخامين ما فى بطون الإناث ، والملاقيح : ما فى
أصلاّب الفحول . وهذا قول طائفة .^(١)

والثانى : ما قال ^(٢) الشافعى ^(٣) . قال المزنّى : أنشدنى^(٤)
ابن هشام ^(٥) لصحة قول الشافعى قول الشاعر :

إنّ الخامين التى فى الصلب ما الفحول فى ظهور^(٦) الحذب
ليس بمنع^(٧) عنك جهد الكرب^(٨)

وأنشد أيضا :

منيتنى ملاقا فى الأبطن تنتج ما تلقح^(٩) بعد أزم^(١٠) .

(١) وبه قال مالك ، وصاحبها المجلد والمحكم ، وهو قول ضعيف ، كما فى

المجموع ٣٢٥/٩

(٢) د : ما قاله

(٣) وبه قال جماهير العلماء وأهل اللغة ، ومن قاله من أهل اللغة أبو عبيدة ،

والأزهري ، والهري ، والجوهري ، وخلائق لا يحصون . المجموع ٣٢٥/٩

(٤) ج : ((وأنشد))

(٥) هو أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميرى ، المعافى ، كان عالما

بالأنساب ، واللغة ، وأخبار العرب ، ولد ونشأ فى البصرة ، وتوفى بمصر

سنة ٢١٣ هـ أو بعدها ، أشهر كتبه ((السيرة النبوية)) المعروفة بسيرة

ابن هشام . انظر ترجمته فى : تهذيب الأسماء ٢٠٣/٢ ، والبدایة

والنهاية ٢٦٧/١٠ ، والأعلام ٣١٤/٤ .

(٦) د : فى ظهر .

(٧) أ ، د : ((بمنى)) والتصويب من ب ، ج .

(٨) انظر : اللسان ٥٨٠/٢ ((لقح)) وفيه ((اللزب)) بدل ((الكرب))

وفى ((ضمن)) ٢٥٨/١٣ الشطران الأولان فقط ، وكذا فى المغنى

لابن قدامة ١٥٧/٤ .

(٩) ج : ما يلقح

(١٠) انظر : اللسان ٥١٠/٢ ((لقح))

فإذا ثبت هذا ، فبيع الملاحق والخاضعين باطل^(١) ؛ لنهي النبي^(٢)
صلى الله عليه وسلم ، ولنهي عن بيع المجر^(٣) ، وهو الحمل^(٤) ولنهي^(٥) عن بيع
الغرر ، وفيه غرر .

فإن قيل : فإذا كانت هذه البياعات التي نهى عنها غرراً دخلت
في نهيه عن بيع الغرر ، فهلاً اكتفى بذلك^(٦) النهي عن تخصيص هذه بالنهي ؟
قلنا : إنما فعل ذلك تأكيداً . أو لأن^(٧) هذه بياعات^(٨) قد كانت
مألوفة لهم^(٩) فخصها بالنهي ، وإن دخلت في جملة نهيه عن بيع الغرر ؛
(لئلا يجعلوا^(١٠) العادة المألوفة منهم في هذه البيوع مخصصة لعموم النهي عن
بيع الغرر)^(١١) فكان^(١٢) تخصيصها بالنهي أوكد .

* * *

- (١) وذلك باجماع أهل العلم . انظر : الإجماع ص ١١٥ ، والمغنى لابن قدامة
١٥٢ / ٤ ، والمجموع ٣٢٣ / ٩ ، والإفصاح ٢٣٤ / ١ .
(٢) ج : رسول الله .
(٣) سبق تخريجه في ص : ١١٢٣ . هامش : ٣ .
(٤) أ : ((الحمل)) ج : ((الفعل)) والتصويب من ب ، د .
(٥) د : ((لنهي)) بسقوط الواو .
(٦) ب ، ج ، د : بذلك .
(٧) ج ، د : ولأن .
(٨) من ب ، ج . وفي أ ، د : ((مباحات)) وهو تصحيف .
(٩) لهم : ساقط من ج .
(١٠) أ ، ج : ((يجعلون)) وهو خطأ ، والتصويب من ب .
(١١) ما بين القوسين ساقط من د .
(١٢) ج : ((وكان)) وبأياه السياق .

(١) [باب بيعتين في بيعة ، والنجش ، وأن لا يبيع بعضكم على بيع بعض]

« قال الشافعي رحمه الله : (٢) أخبرنا الدراوردي (٣) ، عن محمد بن عمرو بن علقمة ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة : ((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة)) (٥) قال الشافعي : وهذا وجهان . (٦) الفصل .

وهذا الحديث ثابت . وقد روى أبو داود ، عن ابن أبي

- (١) في المختصر : باب البيع بالثمن المجهول وبيع النجش ونحو ذلك .
 (٢) ب ، د : رضي الله عنه
 (٣) هو أبو محمد عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي ، الجعفي - مولا هم - المدني ، كان ثقة ، كثير الحديث ، يخطي * ، والدراوردي نسبة إلى " دراورد " بلدة بفارس . مات سنة ١٨٦ أو ١٨٧ هـ . انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ٣١٣/٥ ، والشذرات ٣٦١/١ ، والتذكرة ٢٦٩/١ ، والتقريب ص ٢١٦ ، وطبقات الحفاظ ص ١٢١ .
 (٤) هو أبو عبد الله - ويقال أبو الحسن - محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي ، المدني ، صدوق له أوهام . انظر ترجمته في : الكاشف ٨٤/٣ ، وتهذيب التهذيب ٣٧٥/٩ ، والتقريب ص ٣١٣ .
 (٥) أخرجه الترمذي ٥٣٣/٣ قال : وفي الباب عن عبد الله بن عمرو ، وابن عمر ، وابن مسعود ، وحديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، والنسائي ٢٦٠/٧ ، والبيهقي ٣٤٣/٥ .
 (٦) مختصر العزني ٢٠٤/٢ وراجع في المسألة أيضا : المهذب ٢٧٤/١ ، والفتح ١٩٤/٨ ، والروضة ٣٩٧/٣ ، والمجموع ٣٣٨/٩ ، والمنهاج مع المغني ٣١/٢ ، والنهاية ٤٥٠/٣ .
 (٧) ابن : ساقط من جـ

شبهة^(١) ، عن يحيى بن زكريا^(٢) ، عن محمد بن عمرو^(٣) ، عن أبي سلعة ، عن أبي هريرة^(٤) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((من باع بيعتين ففى بيعة ، فله أو كسها أو الربا)) (٥)

فإذا ثبت هذان الحديثان ، ففى بيعتين فى بيعة وجهان مخرجان
حكماهما الشافعى :^(٦)

أحدهما : / أن يقول : قد بعثك دارى هذه بألف على أن تبيعنى ١/١٦٢

(١) هو الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبى شعبة العيسى - مولا هم - الكوفى ، صاحب تصانيف كثيرة ، وأشهرها " المصنف " ، مات سنة ٢٣٥ هـ . انظر ترجمته فى : الجرح ١٦٠/٥ ، والتذكرة ٤٣٢/٢ ، والشذرات ٨٥/٢ ، والتقريب ص ١٨٧ ، وطبقات الحفاظ ص ١٩٢ ، والبداية والنهاية ٣١٥/١٠ .
(٢) هو الحافظ أبو سعيد يحيى بن زكريا بن أبى زائدة الوداعى . قال ابن المدينى : لم يكن بالكوفة بعد الثورى أثبت منه ، انتهى إليه العلم بعد الثورى . مات سنة ١٨٣ هـ . انظر ترجمته فى : الكاشف ٢٥٥/٣ ، وتهذيب التهذيب ٢٠٨/١١ ، والغلاصة ص ٤٢٣ .

(٣) ب : ((محمد بن عمر)) خطأ .

(٤) ج : أبى هريرة رضى الله عنه .

(٥) أخرجه أبو داود ٢٧٤/٣ ، والبيهقى ٣٤٣/٥ ، وضعفه المنذرى فى مختصره (٩٨/٥) من أجل محمد بن عمرو بن علقمة ، قال يوقد تكلم فيه غير واحد ، والمشهور عنه : ((أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين فى بيعة)) وقال الخطابى فى معالمه : ((لا أعلم أحدا من الفقهاء قال بظاهر هذا الحديث ، أو صحح البيع بأوكس الثمنين ، إلا شىء يحكى عن الأوزاعى ، وهو مذاهب فاسد . وذلك لما تتضمنه هذه العقدة من الفرر والجهل)) .

(٦) والوجه الثانى هو الأشهر ، وعلى التقديرين البيع باطل بالإجماع كما فى المجموع ٣٣٨/٩ ، وقال الخطابى فى المعاليم (٩٨/٥) : عقد البيعتين فى بيعة واحدة على الوجهين فاسد عند أكثر أهل العلم .

عبدك هذا ^(١) بألف ، إذا وجبت لك داري ، وجب لي ^(٢) عبدك . فهذا بيع باطل في العقدین معا ؛ للنهي عنه . ولأنه بيع وشرط وقد جاء النهي عنه . ولأنه ألزمه مع الثمن ^(٣) بيع ما لا يلزم ، فصار الثمن مجهولا بنقص ^(٤) الشرط . وجهالة الثمن تبطل البيع .

والوجه الثاني : أن ^(٥) يقول : ((قد بعثك داري هذه بألف صحاح ، وبألفين ظّة ، تأخذها بأيتها شئت أنت - أو شئت ^(٦) أنا)) ويفترقان على هذا . أو يقول : ((بألف طاجلة أو بألفين آجلة)) فهذا بيع باطل .
وقال مالك ^(٧) : البيع صحيح ^(٨) . وهذا خطأ ؛ لورود النهي عنه نصّا ،

- (١) هذا : ساقط من ج
(٢) لي : ساقط من ج
(٣) أ : ((اليمين)) وهو تصحيف ، والتصويب من ب ، ج ، د
(٤) ج : ((بيعض)) وهو تصحيف
(٥) أن : ساقط من د (*) في النسخ : " صحاحا " وهو خطأ .
(٦) ب : ((إن شئت)) وهو خطأ
(٧) انظر : الموطأ ٦٦٣/٢ ، والمدوّنة ١٥١/٤ ، والمنتقى ٣٩/٥ ، وشرح الزرقاني ٣١٢/٣ . قلت : وجوازه يختصّ عنده فيما إذا كان لكلّ منهما أو لأحد هما الخيار في أخذه بأحد الثمنين . وأمّا إذا كان على وجه الالتزام لهما أو لأحد هما فلا يصحّ هذا البيع عنده أيضا .
(٨) قلت : إذا ثبت المتبايعان في مجلس العقد بأحد الأمرين صحّ البيع بلا خلاف . وأمّا إذا تفرّقا عن المجلس قبل البتّ بأحد هما ففيه خلاف . نذهب جمهور أهل العلم منهم الأئمة الثلاثة إلى أنه يفسد . ونذهب مالك وطاووس والحكم وحنّان والنخعي إلى أنه لا يفسد ، ولهما أن يبيّتا بأحد هما ولو بعد التفريق . وقال الأوزاعي : إن فارق قبل البتّ وجب البيع بأقلّ الثمنين إلى أبعد الأجلين . راجع : شرح السنّة ١٤٣/٨ ، ومعالم السنن ٩٨/٥ ، والمغني لابن قدامة ١٧٧/٤ وذكر قولنا مخرّجا في المذهب مثل قول طاووس ومن معه ، والمنتقى ٤٠/٥ .

(*)

وسنح الشرع منه خصوصا . ولأنّ الثمن فيه مجهول لجهلها باستقراره على الألف

العاجلة أو الألفين^(١) الآجلة ، ولا يصحّ عقد البيع مع جهالة الثمن فيه^(٢) .

وقد يتفرّع على الوجه الأول أن يقول^(٣) : ((قد بعثك داري هذه بألف

على أن تؤاجرنى عبدك هذا بمائة)) فيكون البيع باطلا ؛ لاشتراط^(٤) الإجارة

فيه . وتكون^(٥) الإجارة باطلة ؛ لاشتراط البيع فيها ؛ لأنها عقدان في عقد .

وهكذا لو قال : " قد أجرتك " داري هذه على أن تؤاجرنى عبدك

هذا " كان عقدا^(٦) الإجارة باطلين^(٧) كالبيعتين^(٨) . وهكذا القول في كل عقد

شرط فيه^(٩) عند عقده عقد^(١٠) آخر ، فانهما يبطلان معا ، سواء كان العقدان

من جنس واحد أو من جنسين^(١١) مختلفين^(١٢) . فأما إن لم يجعل أحد العقدین

شرطا في الآخر بل قال : ((قد بعثك عبدی هذا ، فبعنی دارك هذه)) صحّ

(*) في النسخ : " لجهلها " وهو تصحيف .

(١) ج : " أو الألفين "

(٢) فيه : أثبتته من ب ، ج . وليس في أ ، د .

(٣) أن يقول : ساقط من ج .

(٤) ج : لاشتراطه .

(٥) د : ((ويكون)) وهو خطأ .

(٦) ج : ((أجرتك)) بدون قد .

(٧) ج : ((عقد)) بالافراء ، وهو خطأ .

(٨) ج : باطلا .

(٩) وهو مذهب الأئمة الثلاثة وغيرهم خلافا لمالك فانه جوّزه وقال : لا ألتفت إلى

اللفظ القاسد إذا كان معلوما حلالا . انظر : المغنى لابن قدامة ١٢٦/٤ .

(١٠) فيه أثبتته من ب ، ج ، وليس في أ ، د .

(١١) عقد : أثبتته من ب ، د ، وهو ليس في أ ، وفي ج ((عقدا))

(١٢) انظر : المغنى لابن قدامة ١٢٦/٤ .

(١٣) مختلفين : ليس في ب ، ج .

العقد الذى عقده (١) فى الحال ، وكان (٢) الثانى طلبا . إن قابله بالإجابة فيه صح أيضا .

ولو قال : " قد بعثك عبدى هذا إن بعثنى (٤) دارك هذه " لم يصح البيع ؛ لأنه عقد (٥) معلق بصفة ، كقوله : ((قد بعثك عبدى هذا إن قدم زيد)) (٦) . (٧)

- مسألة -

قال (٨) : (ونهى رسول الله (٩) صلى الله عليه وسلم عن النجش . (١٠)
قال (١١) : والنجش خديعة ليس (١٢) من أخلاق أهل الدين . (١٣)

- (١) أ : ((عقد له)) والمثبت من باقى النسخ ، وهو الأوفق .
(٢) ج : ((فكان)) وبأياه السياق .
(٣) ب : " ولكن لو قال " ج : " وإن قال له " .
(٤) ب : إن تبيعنى .
(٥) د : لأنه بيع .
(٦) ب : بزيادة ((والله أعلم)) .
(٧) انظر : المهذب (١/٢٧٣) ، والمجموع (٩/٣٤٢) ، والمعنى ٦/٢ .
(٨) ب ، د : قال الشافعى رضى الله عنه .
(٩) م : النبى .
(١٠) أخرجه البخارى ٩١/٣ ، ومسلم ١١٥٦/٣ ، والنسائى ٢٢٧/٧ ، وابن طاعة ٧٣٤/٢ ، والبيهقى ٣٤٣/٥ كلهم من حديث ابن عمر مرفوعا .
(١١) م : قال الشافعى .
(١٢) م : وليس .
(١٣) انظر : مختصر المزنى ٢٠٤/٢ .

(١) وهذا صحيح . روى الشافعي ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر :
 ((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تناجشوا)) (٢) وأصل النجش هو
 الإشارة للشيء (٣) . ولهذا قيل للصائد النجاش والنجاش لإثارته
 للصيد . وكذا (٤) قيل لطالب الشيء نجاش ، وللمطلب (٥) نجش . وقال الشاعر :
 فما لها الليلة من إنفـاش خير السرى والسائق (٦) النجاش (٧)

وحقيقة النجش (٨) المنهى عنه في البيع : أن يحضر الرجل السوق ،
 فيرى السلعة تباع فيمن يزد ، فيزيد في ثمنها . وهو لا يرغب / في ابتلاعها ، ١٦٢ ب/
 ليقتدى بالرغب فيزيد لزيادته (٩) ، ظناً منه أن (١٠) تلك الزيادة لرغبة فـسى
 السلعة (١١) اختاراً به . فهذه (١٢) خديعة محرمة ، وقد قال صلى الله عليه وسلم

(١) ج : ابن عمر رضي الله عنه
 (٢) أخرجه البخاري ٩٢/٣ ، ومسلم ١١٥٥/٣ ، وأبو داود ٢٦٩/٣ ، والترمذي
 ٥٩٢/٣ ، والنسائي ٢٢٧/٧ ، وابن ماجه ٧٣٤/٢ ، وابن الجارود ص ١٩٦ ،
 والبيهقي ٣٤٤/٥ كلهم من حديث أبي هريرة مرفوعاً ، بعضهم مطوّلاً ، وبعضهم
 مختصراً .

(٣) انظر : الصحاح ١٠٢١/٣ ، والمصباح ص ٥٩٤ وفيه : ((وأصل النجش :
 الاستتار لأنه يسترقصه ، ومنه يقال للمائد ناجش لاستتاره .
 (٤) ج : ولهذا .

(٥) ب : ((فالمطلب)) وبأباه السياق .
 (٦) ب ، ج ، د : ((والسابق)) وهو خطأ .
 (٧) انظر : اللسان ٣٥١/٦ (نجش) ، وفي الصحاح ١٠٢٢/٣ ، (نفش)
 ورد السطر الأول فقط .

(٨) ب ، د : ((النجس)) وهو خطأ
 (٩) ج : ((فيزيد له بانه)) وهو تصحيف
 (١٠) ج : بأن
 (١١) ب ، ج : لرخص السلعة
 (١٢) أ ، ب : فهذا ، ج : وهذا . والمثبت من د .

((المكر ^(١) والخديعة وصاحباهما في النار)) ^(٢) وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ((لا
 خلافة في الإسلام)) ^(٣) أى لا خديعة . ^(٤)

فإذا ثبت أنَّ النجش حرام ، فالبيع لا يبطل به ^(٥) ؛ لأنَّ المشتري وإن
 اقتدى به ^(٦) فقد زاد باختياره . فإن علم المشتري بحال الناجش وغيروه ،
 وأراد فسخ البيع به ، نظر في حال الناجش ، فإن كان نجش ^(٧) وزاد من قبل
 نفسه من غير أن يكون البائع قد نصبه للزيادة ، كان الناجش هو العاصي ،

(١) المكر : ساقط من ب (*) في النسخ (صاحبها) ، وهو خطأ .
 (٢) ذكره البخاري (٩١/٣) معلقاً بلفظ : ((الخديعة في النار)) ورواه ابن
 عديّ في الكامل من حديث قيس بن سعد بن عبادة قال : لولا أني سمعت
 رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول : ((المكر والخديعة في النار)) لكنت من
 أمكر الناس . قال : الحافظ : وإسناده لا بأس به . وأخرجه الطبراني في
 الصغير من حديث ابن مسعود ، والحاكم في المستدرک من حديث أنس ،
 وإسحاق بن راهويه في مسنده من حديث أبي هريرة . قال الحافظ : وفي
 إسناده كلٌّ منه مقل لكن مجموعها يدل على أنَّ للمتن أصلاً . وقد روى
 ابن المبارك في ((البر والصلة)) عن عوف ، عن الحسن قال : ((بلغني أنَّ
 رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال)) فذكره . انظر : فتح الباري ٣٥٦/٤ .
 (٣) هذا طرف من حديث طويل تقدّم في ص : ٢٦٢ .

(٤) ج : لا خداعة .
 (٥) وهو قول أكثر أهل العلم ، منهم الشافعي وأصحاب الرأي . وعن أحمد : أنَّ
 البيع باطل ، واختاره أبو بكر ، وهو قول مالك ؛ لأنَّ النهي يقتضي الفساد .
 انظر : المغني لابن قدامة ١٦٠/٤

(٦) به : ليس في د .

(٧) ب : كان قد نجش .

والبيع لازم للمشتري ، ولا خيار له في فسخه ؛ لأنه لم يكن من البائع ^(١) تدليس في بيعه . وإن كان البائع قد نصب الناجش للزيادة ففي خيار المشتري وجهان : ^(٢)

أحدهما : له الخيار ؛ لأن ذلك تدليس من البائع .

والثاني : لا خيار له ؛ لأن الزيادة زادها عن اختياره . والله أعلم . ^(٣)

- مسألة -

قال الشافعي ^(٤) : « وقال صلى الله عليه وسلم : " لا بيع ^(٥) بعضكم على بيع ^(٦) بعض " قال : ويتن في معنى نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع على بيع أخيه أن يتواجبا السلعة فيكون المشتري ^(٧) مغتبطا أو غير نادم ، فيأتيه الرجل قبل أن يتفرقا ، فيعرض عليه مثل سلعته أو خيرا منها ، بأقل من الثمن فيفسخ بيع صاحبه . » الفصل إلى آخره ^(٨) (٩)

- (١) ج : ((للبائع)) وهو خطأ
- (٢) نسب الرافعي في الفتح (٢٢٥/٨) الوجه الأول إلى أبي اسحاق ، والوجه الثاني إلى ابن أبي هريرة ، قال : وهو الأشبه عند الأئمة . وانظر في المسألة : الحلبي ٢٨/ب ، وإبانة ١١٤/أ وفيها جزأ بالوجه الثاني ، والمهذب ٢٢٨/١ : " ففيه قولان " والتنبيه ص ٦٧ ، والروضة ٤١٤/٣ ، والمنهاج مع المغنى ٣٧/٢ ، والنهاية ٤٦٩/٣ .
- (٣) والله أعلم : ليس في ج ، د .
- (٤) ب ، ج : ((الشافعي رحمه الله)) د : ((الشافعي رضي الله عنه)) .
- (٥) من ج ، م . وفي باقي النسخ : لا يبيع .
- (٦) بيع : أثبتته من ب ، ج ، م . وليس في أ ، د .
- (٧) ب : المشتري به .
- (٨) بيع : أثبتته من ب ، م ، وليس في د . وفي أ ، ج " مع " وهو تصحيف .
- (٩) مختصر المزني ٢٠٥/٢ وتطامه : ((بأن له الخيار قبل التفرق ، فيكون =

وهذا صحيح . روى ^(١) الشافعي ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ^(٢) : أنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم قال : ((لا يبيع ^(٣) بعضكم على بيع بعض)) ^(٤) .
وروى الشافعي عن سفیان ، عن الزهري ، عن ابن السَّيِّب ، عن أبي هريرة ^(٥) أنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم قال : ((لا يبيع الرجل على بيع أخيه)) ^(٦) .
والمراد بهذا النهي ^(٧) ما وصفه الشافعي ^(٨) ، وهو أن يبيع الرجل السلعة ولا يفترقان حتى يأتي رجل آخر ، فيعرض على المشتري مثل تلك السلعة ^(٩) بأرخص من ثمنها ، أو يعرض عليه خيرا منها بمثل ثمنها ليفسخ على الأول بيعه . فهذا هو المقصود بالنهي ، وهو حرام ^(١٠) ؛ لما فيه من الفساد والأضرار .

== هذا فسادا وقد عصي الله إذا كان بالحديث عاكما ، والبيع فيه لازم)) . وانظر :
في المسألة : الحلية ١/٧٩ ، والمهذب ١/٢٩٨ ، والفتح ٨/٢٢٣ ،
والروضة ٣/٤١٤ ، والمنهاج مع المغني ٢/٣٧ ، والنسائية ٣/٤٦٩ .

(١) ب : وروى .

(٢) ج : ابن عمر رضي الله عنه .

(٣) من ج . وفي باقي النسخ : لا يبيع .

(٤) أخرجه البخاري ٣/٩٠ ، ومسلم ٣/١١٥٤ ، واللفظ له ، والترمذي ٣/٥٨٧ بزيادة : ((ولا يخطب بعضكم على خطبة بعض)) ، والنسائي ٧/٢٢٦ ، وابن

ماجة ٢/٧٣٣ .

(٥) ج : أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) انظر : مراجع الحديث السابقة ط عدا الترمذي .

(٧) النهي : أثبتته من ج . وفي باقي النسخ : الثاني " تصحيف .

(٨) د : الشافعي رضي الله عنه .

(٩) د : البيعة ، وهو تصحيف .

(١٠) وذلك بإجماع العلما كما في فتح الباري ٤/٣٥٣ ، وقال الرافعي في الفتح

(٢٢٣/٨) : وشرط القاضي ابن كج لتحريم البيع على البيع شرطا ، وهو ؛

==

فإن فعل فقد عصى إن علم بالنهي . وبيعه ماضٍ ^(١) . سواء فسخ المشتري ببيع الأول أو لم يفسخ .

وفى ^(٢) هذا المعنى أن يشتري الرجل على شراء أخيه . وقد روى - وإن لم أجده مسنداً - ^(٣) : ((أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يشتري الرجل على شراء أخيه)) ^(٤) . وصورة ذلك أن يشتري الرجل سلعة ، ولا يفارق بائعها حتى يأتي رجل ، فيشتريها من بائعها بأكثر من ذلك الثمن . فهذا ^(٥) أيضاً حرام ^(٦) ؛ لأجل النهي عنه إن كان صحيحاً . ولأنه ^(٧) في معنى ما صح من نهيه ^(٨) عن بيع الرجل على بيع أخيه . ولما فيه من الضرر والفساد ١٦٣/أ بين المتبايعين الأولين . فإن فعله ^(٩) واشترى أثم ^(١٠) وعصى . والشراء جائز؛

أن لا يكون المشتري مغبوناً حيناً مفرطاً ، فإن كان فله أن يعترفه ويبيع على بيعه ؛ لأنه ضرب من النصيحة .

قلت : ونسبه الحافظ في الفتح إلى ابن حزم أيضاً ، ثم ردّ على استدلاله بحديث ((الدين النصيحة)) بقوله : لم تنحصر النصيحة في البيع والسوم ، فله أن يعترفه أن قيمتها كذا ، وأنت إن بعته بكذا مغبون ، من غير أن يزيد فيها ، فيجمع بذلك بين المصلحتين .

(١) عند جمهور العلماء . وعند المالكية والحنابلة في فساد البيع روايتان ، وهـ جزم أهل الظاهر . انظر : فتح الباري ٣٥٤/٤ .

(٢) ج : ومن .

(٣) د : ((مفسدا)) وهو تصحيف .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) ب : فهو .

(٦) وذلك بإجماع العلماء كما في فتح الباري ٣٥٤/٤ .

(٧) ج : أولاً أنه .

(٨) د : عن نهيه .

(٩) ب ، ج ، د : فإن فعل .

(١٠) ب : فقد أثم .

لأنّ فسخ البيع الأوّل في المجلس جائز . (١)

وفي معنى هذين أن يشتري الرجل سلعة ولا يفارق بائعها حتى يأتي رجل (٢) غير (٣) المشتري في ثمنها ، فهذا (٤) أيضا مكروه ؛ لأنه يؤول إلى أن يفسخ البائع (٥) على المشتري بيعه (٦) طمعا فيما بذل له من الربح ، فصار في معنى بيع الرجل على بيع أخيه ، وشراء الرجل على شراء أخيه . ولكن لا بأس أن يربحه في ثمنها بعد الافتراق ؛ لأنّ البيع قد لازم فلا يقدر (٧) البائع على فسخ البيع إلا أن يشترط (٨) خيار الثلاث فيمنع (٩) هذا الراغب بذل (١٠) الزيادة حتى تنقضي مدة الخيار . والله أعلم . (١١)

(١) جائز : أثبتته من ب ، وليس في باقي النسخ .

(٢) د : رجل آخر .

(٣) من ج . وفي باقي النسخ : يربح .

(٤) ب : فهو .

(٥) ب : البيع .

(٦) بيعه : ساقط من د .

(٧) ج : فلا يعدم ، وهو تصحيف .

(٨) د : يشترط .

(٩) ج : فيمنع .

(١٠) ب ، ج : من بذل .

(١١) ج ، د : بدون ((والله أعلم))

- فصل -

وقد روى عن النبي صَلَّى الله عليه وسلم : * أنه نهى أن يسوم الرجل على سوم أخيه " .^(٢) وصورة سوم الرجل على سوم أخيه أن يبذل الرجل في السلعة شيئا فيأتي آخر فيزيد عليه في ذلك الشئ قبل أن يتواجبا^(٣) البيع .^(٤) فان كان هذا في بيع المزايدة جاز^(٥) : لأن بيع المزايدة موضوع لطلب الزيادة وأن السوم^(٦) لا يمنع الناس من الطلب . وقد روى أن النبي صَلَّى الله عليه وسلم باع قد حيا وحلسا^(٧) فبمن يزيد^(٨) ، وابتاع ثوبا مزايدة .^(٩)

فأما إن لم يكن بيع المزايدة ، وكان بيع المناجزة^(١٠) ، فلا يخلو حال

- (١) نهى أن : ساقط من د
- (٢) روى مطولا ومختصرا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه مسلم ١١٥٤/٣ وفيه ((أن يستام)) والترمذي ٥٨٢/٣ معلقا ، والنسائي ٢٢٤/٧ ، وابن ماجه ٧٣٤/٢ ، والبيهقي ٣٤٥/٥ .
- (٣) د : أن يتواخا .
- (٤) وكذلك إذا أخذ شيئا ليشتريه ، فيقول له شخص آخر : ردّه لأبيعك خيرا منه بشئ أو مظه بأرخص . فتح الباري ٣٥٣/٤ .
- (٥) نقل ابن عبد البر اتفاق العلما على ذلك . المرجع السابق ٣٥٤/٤
- (٦) سام البائع السلعة سوما من باب قال : عرضها للبيع ، وسامها المشتري واستامها : طلب بيعها ، كما في الصباح ص ٢٩٧ .
- (٧) وحلسا : ساقط من ج .
- (٨) سبق تخريجه في ص : ٨٥ . هامش : ٤ .
- (٩) لم أجده
- (١٠) ج : ((التاجرة)) د : " التاجرة " وكلاهما تصحيف

بائع السلعة حين بذل ^(١) له الطالب الأول ذلك ^(٢) الثمن من ثلاثة أحوال : إما
أن يقول قد ^(٣) رضيت بهذا الثمن ، (أو يقول : لست أرضى به) ^(٤) ، أو يسك .
فإن قل : قد ^(٥) رضيت بهذا الثمن حرم على غيره من الناس أن يسوم عليه ،
وإن لم ينعقد البيع بينهما ؛ لما في ذلك من الفساد وإيقاع العداوة والبغضاء ،
مع النهي الوارد عنه نصاً . وخالف بيع المزايدة ^(٦) ؛ لأنّ المساوم فيه لا يتعین ،
ولذلك قال أصحابنا : لو أنّ رجلاً وكلّ في بيع عبده في مكان ، فباعه الوكيل في
غير ذلك المكان ، صحّ ^(٧) البيع ^(٨) . ولو وكلّ في بيعه من رجل فباعه من غير
ذلك الرجل ، لم يصحّ البيع ^(٩) ؛ لأنه قد يريد بيعه على ذلك الرجل مسامحته

(١) ج : يبذل

(٢) من ب ، ج . وفي أ ، د : ((من ذلك)) وهو خطأ .

(٣) ج : بدون ((قد)) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ج . وفي ب : أو يقول لا أبيع بهذا الثمن .

(٥) ج ، د : بدون ((قد)) .

(٦) ب : ((مع المزايدة)) تصحيف .

(٧) د : يصحّ .

(٨) وبه جزم الشيرازي في التنبيه ص ٢٦ ، ولكنه فصل في المهدّب (٣٥٩/١)

فقال : وإن وكلّه في مكان فإن كان الثمن فيه أكثر أو النقد فيه أجود ، لم
يجز البيع في غيره ؛ لأنه قد يؤخر البيع في ذلك المكان لزيادة الثمن أو
جودة النقد ، فلا يجوز تفويت ذلك عليه .

وإن كان الثمن فيه وفي غيره واحد ففيه وجهان . أحدهما : أنه يملك
البيع في غيره ؛ لأنّ المقصود فيهما واحد ، فكان الإذن في أحدهما إذناً
في الآخر . والثاني : لا يجوز ؛ لأنه لما نصّ عليه دلّ على أنه قصد عينه
لمعنى هو أعلم به من يمين وغيرها ، فلم تجز مخالفته ، والرافعي أيضاً
في الفتح ٤٦/١ هذا حذو الشيرازي في المهدّب .

(٩) المراجع السابقة .

فيه ، أو تملكه إياه . فلم يكن للوكيل تملك غيره . وليس كذلك إذا أذن له فـى
بيعه فى مكان فباعه فى غيره ؛ لأنه لا غرض ^(١) له فيه غير ^(٢) وفور ثمنه ، فإذا حصل
له فى غيره صح البيع . كذلك فى السوم إن كان فى المزايدة لم يحرم ؛ لأن الغرض
وفور الثمن دون تعيين الملاك ^(٣) . وفى بيع المناجزة ^(٤) قد يكون له غرض فـى
تعيين الملاك . ^(٥)

وأما الحال الثانية : وهو أن يكون المالك قال : لست أرضى بما

بذلت من الثمن . فههنا ^(٦) لا يحرم على غير الطالب الأول أن يسوم عليه ، ١٦٣ ب
ويجوز لمن شاء أن يساوم ^(٧) فى السلعة بعثل ثمنها أو بأكثر منه ^(٨) ؛ لأن عدم
الرضى لو منع الغير من طلبها أضّر ذلك ببائعها .

وأما الحال الثالثة : وهو أن يمسك المالك فلا يجيب برضى ^(٩) ولا

بكرهه فان كان الإمساك دالاً على الكراهة بما يقترب به من الأمانة ، لم يحسم

(١) ج : ((لا عوض)) وهو تصحيف

(٢) غير : ساقط من ج

(٣) د : ((المكان)) قلت : الملاك : جمع مالك ، مثل كافر وكفار كما فى

المصباح ص ٥٧٩

(٤) د : "المناجزة" وهو تصحيف

(٥) د : المالك

(٦) ج : وههنا

(٧) التساوم ، والمساومة : أن يعرض البائع السلعة بثمن ويطلبها صاحبه بثمن

دون الأول . انظر : المصباح ص ٢٩٧ .

(٨) منه : ساقط من د . وفى ب : ((منهط)) خطأ

(٩) د : ((رضا)) بسقوط حرف الباء

- فصل -

(١) قال المزني : وكذلك المدلس قد (١) عصي الله تعالى (٢) به (٣) .

والبيع فيه لازم ، والشن (٤) حلال . (٥)

يريد بذلك أن التدليس حرام ، والشن (٦) حلال : لأن البيع فيه

لازم . كما أن بيع الرجل على بيع أخيه حرام ، والشن فيه حلال .

فيقال له : قد ذكرنا في باب بيع (٧) المراجعة أن مراد الشافعي

ما ذكرته (٨) وإن أطلق القول . وقد كان أبو علي بن أبي هريرة يقول : إن شن

التدليس حرام ، لا شن المبيع (٩) . ألا ترى أن المبيع إذا فات رجع على البائع

(١) قد : ليس في م .

(٢) تعالى : ليس في م .

(٣) به : ليس في ج .

(٤) م : وكذلك الشن .

(٥) انظر : مختصر المزني ٢/٢٠٥ وفيه زيادة : ((قال الشافعي : الشن

حرام على المدلس)) .

(٦) ن : ((والشن فيه)) ومن هنا وقع فيها سقط إلى ص : ١٢٨١ . هامش : ١ .

(٧) بيع : ساقط من ب ، ج .

(٨) راجع ص : ٩٨٩ .

(٩) واستغفره السبكي فقال : ((وهذا شيء عجيب ، كيف يكون الشن حراما

والبيع صحيحا ؟)) ثم قال : ((ولعل مراد ابن أبي هريرة هنا أن القدر

الزائد بسبب التدليس الذي يستحق استرجاعه عند فوات المبيع هو المحرم

لا جملة الشن ، وهو ظاهر كلامه ، ومع ذلك فيه نظر ؛ لأنه لو رضى

المشتري بالعيب استقر ملك البائع على الشن كله ، ولو لم يرض به والمبيع

بأرش عيب التدليس ، فدّل على أنه أخذ ^(١) منه بغير استحقاق . والله أعلم .^(٢)

* * *

قائم استرجعه كله . فان كان عدم استقراره موجبا للوصف بالتحريم فليكن
جميعه حراما ، أولا ، فلا يكون شيئا منه حراما ((التكملة ١٢ / ١٢٠ .

(١) أخذ : ساقط من ج .

(٢) والله أعلم : ليس في ب ، ج .

باب لا يبيع حاضر لباد^(١) ، والنهي عن تلقى السلع^(٢)

(٣) قال الشافعي : أخبرنا سفيان بن عيينة^(٤) ، عن الزهري ، عن ابن المسيب عن أبي هريرة^(٥) قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يبيع حاضر لباد " ^(٦) وزاد غير الزهري^(٧) : " دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض " فان^(٨) باع حاضر لباد فهو عاص إن كان^(٩) طالما بالحديث ، ولم يفسخ البيع^(١٠) . (١١)

وهذا صحيح . وقد روى الشافعي عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر^(١٢)

(١) م : باب النهي عن بيع حاضر لباد .

(٢) ب : ((عن تلقى الركبان)) ج : ((عن السلع)) .

(٣) ب : ((الشافعي رضى الله عنه)) ج : " الشافعي رحمه الله " .

(٤) بن عيينة : ليس في م .

(٥) ج : أبي هريرة رضى الله عنه .

(٦) أخرجه البخاري ٩٤/٣ ، ومسلم ١١٥٧/٣ ، والنسائي ٢٢٥/٧ ، وابن

ماجة ٧٣٤/٢ كلهم من حديث أبي هريرة ببعض الزيادات ، والزيادة التي

ذكرها غير الزهري لم ترد في حديث أبي هريرة ، بل وردت في حديث

جابر الآتي .

(٧) م : بعده زيادة ((عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)) .

(٨) م : قال فان .

(٩) م : اذا كان .

(١٠) البيع : ساقط من م .

(١١) مختصر المزني ٢٠٥/٢ وراجع في المسألة : الحلبي ١/٧٩ ، والمهذب

٢٩٨/١ ، والتنبيه ص ٦٧ ، والفتح ٢١٧/٨ ، والروضة ٤٠٢/٣ ، والمنهاج

مع المغني ٣٦/٢ ، والنهاية ٤٦٤/٣ .

(١٢) ج : ابن عمر رضى الله عنه .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ((لَا يَبِيعُ حَاضِرُ لِبَادٍ)) ^(١) . وروى الشافعي عن سفیان ، عن أبي الزبير ، عن جابر : ((أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يَبِيعُ حَاضِرُ لِبَادٍ ، دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ)) ^(٢) . فكان أنس بن مالك وطائفة من أهل الظاهر ^(٣) يحملون الحديث على ظاهره ، ويمنعون أن يبيع حاضر لباد بكل حال ، وأن يشتري له . ومنع آخرون ^(٤) من البيع دون الشراء . وذهب آخرون ^(٥) إلى أن

(١) أخرجه البخاري ٩٤/٣ بلفظ : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد " .

(٢) ج : جابر رضى الله عنه .

(٣) أخرجه مسلم ١١٥٧/٣ ، والنسائي ٢٢٥/٧ ، وأبو داود ٢٧٠/٣ وفيه : " وذروا الناس " ، وابن ماجه ٧٣٤/٢ ، والبيهقي ٣٤٦/٥ .

(٤) انظر : المحلى لابن حزم ٤٥٤/٨ ونسبه إلى جمهور الصحابة ، منهم عمر بن الخطاب ، وابن عباس ، وطلحة ، وأبو هريرة ، قال : وهو قول عطاء ، وعمر بن عبد العزيز ، والمغني لابن قدامة ١٦٢/٤ ونسبه أيضا إلى مالك ، والليث ، وفتح الباري ٣٧٢/٤ : " وبه قال ابن سيرين ، وإبراهيم النخعي ، وابن حبيب المالكي ، وذلك قياسا - للشراء - على البيع له ، أو استعلا للفظ البيع في البيع والشراء " . قال أنس بن مالك : ((هي كلمة جامعة لا يبيع له شيئا ، ولا يبتاع له شيئا)) .

(٥) وبه قال الحسن البصري ، وهو القول المشهور لأحمد كما في المغني لابن قدامة ١٦٣/٤ ، وهو أيضا رواية عن مالك ، وبه قال ابن حبيب من أصحابه : البداية ١٣٨/٢ ، والقوانين ص ٢٨٥ .

(٦) وبه قال عطاء ، ومجاهد ، وأبو حنيفة ، وتصحوا بعموم حديث : ((الدين النصيحة)) وزعموا أنه ناسخ لحديث النهي . وحمل الجمهور حديث ((الدين النصيحة)) على عمومها إلا في بيع الحاضر للبادي ، فهو خاص فيقضى على العام ، والنسخ لا يثبت بالاحتلال . انظر : فتح الباري ٣٧١/٤ ، وشرح ==

هذا الحديث متروك ، وأن العمل به مفسوخ ، / وأنه يجوز للحاضر أن يبيع ١/١٦٤
للبادي بكل حال .

وكلا (٢) المذهبين غير صحيح . وللحديث سبب هو (٣) محمول عليه ،
وهو ما ذكره الشافعي (٤) وبينه من (٥) أن أهل (٦) البادية كانوا يجلبون السلع
فيبيعونها بسعر يومهم لما يلحقهم من المونة في حبسها والمقام عليها ، فيشتريها
أهل المدينة ، ويصيرون في أثمانها (٧) فضلاً إذا أسكوها . فعند قوم من ساسة
الأسواق ، فترى البادية بأمتعتهم ، حتى إذا انقطع الجلب (٨) باعوها لهم بأوفر
الأثمان ، فشكى ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو بلغه ذلك من غير
شكوى ، فنهى عن ذلك وقال : " لا يبيع حاضر لباد " (٩) ، دعوا الناس يرزق الله
بعضهم من بعض . " فأما أن يكون الحديث محمولا على ظاهره ، كما قال أنس
ومن تابعه فلا ؛ لما في استعمال النهي لوعظ من الإضرار بأهل البادية إذا امتنع

سلم للنووي ١٠/١٦٤ ، وسبل السلام ٣/٢٢ وفيها : ((وحديث النصيحة
شروط إذا استنصحه نصحه ، لا أن يتولى له البيع)) .

- (١) ج : بدون " أن " .
(٢) من ب . وفي أ ، ج ((وكلى)) خطأ .
(٣) هو : أثبتته من ب ، وليس في باقي النسخ .
(٤) راجع : مختصر المزني ٢/٢٠٥ .
(٥) من : أثبتته من ب ، ج ، ، وليس في أ .
(٦) أهل : أثبتته من ب ، وليس في باقي النسخ .
(٧) ب : من أثمانها
(٨) الجلب : بفتحين فعل بمعنى مفعول ، وهو ما تجلبه من بلد إلى بلد .
انظر : المصباح ص ١٠٤ .
(٩) ب : لبادي .

أهل الحضر من بيع أمتعتهم ، وإضرار الحاضر بانقطاع ^(١) الجلب من البادية ^(٢) ،
فيفضى إلى الإضرار بالفريقين جميعا .

فان قيل : فقد روى سالم المكي ^(٣) : ((أنّ أعرابيا حدثه أنه قدم ^(٤)
بحلوته ^(٥) على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنزل على طلحة بن عبيد الله
فقال : ^(٦) " إنّ النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد " ولكن اذهب إلى
السوق ، فانظر من يبيعك فشاورني حتى آمرك أو أنهاك ^(٧) . قالوا : فسدل
نذلك من طلحة على عموم النهي .

قيل : قد يحتمل أن يكون طلحة رضى الله عنه ^(٨) لم يقف على السبب
المنقول وسمع النهي المطلق ، فحمله على ظاهره . أو يكون أحب أن لا يتولى ذلك
بنفسه ، فوكله إلى غيره . ألا ترى أنه أرشده إلى السوق ، ومعلوم أنّ من يتولى
بيعها له في السوق حاضر أيضا .

(١) ب : من انقطاع .

(٢) من ب . وفي أ ، ج : والبادية .

(٣) أ : " المسكى " والتصويب من ب ، ج . قال في التقييد ص ١١٥ : " سالم

المكي عن أعرابي له صحة ، وهو الخطاط ، أو ابن شّوال والّا فمجهول ، من

الرابعة " وراجع أيضا : الكاشف ٣٤٦/١ ، والتهديب ٤٤٤/٣ ، والخلاصة

ص ١٣٢ .

(٤) قدم : ساقط من ج

(٥) من ج ، وكذا في أبي داود . وفي أ ((بجارته)) ب : ((بجارية)) والحلوة :

هي الناقة التي تحلب . وفي المحلى " بحلوته " بالجيم ، وهي ما يجلب للبيع

من كل شيء * ، وجمعه الجلائب . انظر : النهاية لابن الأثير ٢٨٢/١ .

(٦) ب : فقال له

(٧) أخرجه أبو داود ٢٧٠/٣ ، وابن حزم في المحلى ٤٥٤/٨ ، والبيهقي في

السنن ٣٤٧/٥ ، وضعفه المنذرى في مختصره ٨٣/٥ فقال : ((في إسناده

محمد بن اسحاق ، وفيه أيضا رجل مجهول)) .

(٨) ج : طلحة من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فأما من ترك الحديث وجعل له منسوخاً فهو تارك لسنة^(١) من غير حجة
والله أعلم .^(٢)

- فصل -

فإذا^(٣) ثبت أن النهي محمول على السبب المذكور ، فهو مفسس
بأربعة شروط :^(٤)

أحدها : أن لا يكون^(٥) للبدوي عزم على المقام .

والثاني : أن يريد بيعها في الحال ، ولا يريد التأخير والانتظار .

والثالث : أن يبدأه الحضري فيشير عليه بترك السلعة من غير أن يكون

للبدوي في ذلك رأى .

والرابع : أن يكون البلد لطيفاً يضيق بأهله حبس ذلك المتاع عنهم .

فإذا اجتمعت هذه الشروط الأربعة تعيّن النهي وحرّم البيع ، فإن

خالف الحضري في البيع^(٦) النهي ، وساع المتاع^(٧) كان البيع

(١) ج : السنة .

(٢) ج : بدون والله أعلم .

(٣) ج : إذا .

(٤) ب ، ج : شرائط . وانظر في هذه الشروط : الحلية ١/٢٩ أ ، ولم يذكر
الشرط الرابع ، والفتح ٢١٧/٨ ، والروضة ١٢/٣ وفيها بدل الشرطين
الأولين شرطان آخران . أحدهما : أن يكون مالطاً بالنهي . والثاني : أن
يكون المتاع المجلوب ما تعم الحاجة إليه كالأطعمة ونحوها . فأما ما لا يحتاج
إليه إلا نادراً ، فلا يدخل في النهي .

(٥) من ب ، ج . وفي أ : ((أن يكون)) وهو خطأ .

(٦) في البيع : ليس في ب ، ج .

(٧) المتاع : ليس في ج .

جائزا^(١) . وهو بالنهي خاص إن كان بالحديث عاظم . وإنما صح البيع ؛ لأنّ النهي لمعنى فى العاقد دون المعقود عليه . ولأنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض)) . ولو بطل البيع لا متنوع الرزق .

فأما إن / عدت هذه الشروط أو بعضها ، فإن عدم الشرط ١٦٤/ب الأول بأن^(٢) كان للبدوى عزم^(٣) على المقام ، لم يحرم على الحضري أن يبيع ؛ لأنّ البدوى قد كان يحبس متاعه بمقامه . لو لم يحبس الحاضر له^(٤) .

وإن عدم الشرط الثانى وأراد البدوى تأخير متاعه والانتظار به ، لم يحرم على الحاضر أن يبيع له ؛ لأنّ الحاضر لا صنع^(٥) له فى الحبس . ولأنّ البدوى لو لم يمكن^(٦) من ذلك لقطع الجلب .

وإن^(٧) عدم الشرط الثالث فكان البدوى هو الذى سأل الحاضر فعلى ذلك لم يحرم على الحاضر بيع متاعه لما ذكرنا .

وإن عدم الشرط الرابع ، وكان البلد واسعا ففيه وجهان :^(٨)

(١) وبه قال الحنفية ، وبعض المالكية ، وهو رواية عن أحمد . والمشهور عند المالكية والحنابلة بطلانه . انظر : المغنى لابن قدامة ١٦٣/٤ ، وشرح مسلم للنووى ١٦٤/١ . والهداية مع الفتح ٤٧٨/٦ .

(٢) فى النسخ : ((فإن)) وبآياه السياق والصواب ما أثبتته .

(٣) ج : البدوى .

(٤) له : ليس فى ج .

(٥) من ب . وفى أ : ((لا يبيع)) ج : ((لا يبيع)) وكلاهما خطأ .

(٦) ج : ((لو لم يمكن)) وهو تصحيف .

(٧) ب : ((فإن)) وبآياه السياق .

(٨) وأوقفهما للخبر هو الوجه الأول . انظر : الفتح ٢١٨/٨ ، والروضة ٤١٢/٣

أحدهما : يحرم بيعه على الحاضر ؛ لعموم النهي .

والثاني : لا يحرم ؛ لأنّ حين الحاضر له وتأخير بيعه لا يضرّ بالناس ، ولا يمنعهم الرزق .

ولا فرق في النهي ^(١) المذكور بين البادية وبين الأكراد في جلب الأمتعة وبين سائر أهل السواد ^(٢) والرستاق ^(٣) وأهل البحار ^(٤) في أنّ النهي يعمّ جميعهم ^(٥) في ترتب أهل الحضرة بامتعتهم . والله أعلم ^(٦) .

- مسألة -

﴿ قال الشافعي ^(٧) : وقال النبي صلى الله عليه وسلم : ((لا تلقوا ^(٨) الركبان للبيع)) . قال ^(٩) : سمعت في هذا الحديث ؟ فمن تلقّاها فصاحب السلعة

(١) ج : بين النهي .

(٢) سواد البلدة : ما حولها من الريف والقرى ، ومنه سواد العراق لما بسين البصرة والكوفة ، ولما حولهما من القرى ، كما في المنجد ص ٣٦١ .

(٣) الرستاق : معرّب ، ويستعمل في الناحية التي هي طرف إقليم ، والرزداني مثله ، والجمع : رساتيق ، ورزاديق ، كما في المصباح ص ٢٢٦ .

(٤) ج : من أهل .

(٥) وإنما ذكر البادية في الحديث لكونه الغالب . فألحق به من يشاركه في عدم معرفة السعر . وجعل الملكية البداوة قيداً ، وعن مالك : لا يلحق بالبدوي في ذلك إلّا من كان يشبهه . وقال : فأما أهل القرى الذين يعرفون أثمان السلع والأسواق . فليسوا داخلين في ذلك . انظر : فتح

الباري ٤ / ٣٧١ .

(٦) والله أعلم : ليس في ج .

(٧) ب : الشافعي رضي الله عنه .

(٨) م : لا تطلقوا .

(٩) م : قال الشافعي .

بالخيار بعد أن يقدم السوق . (١) إلى آخر الباب . وهذا كما قال .

والأصل فيه رواية الشافعي ، عن مالك ، عن أبي الزناد^(٢) ، عن
الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((لا تلقوا الركبان
للبيع))^(٣) .

وروى الشافعي عن عبد المجيد^(٤) ، عن أبي جريح ، عن هشام بن حسان
عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة^(٥) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(١) مختصر المزي ٢٠٥/٢ وتطامه : ((قال : وهذا نأخذ إن كان ثابتاً ،
وهذا دليل أن البيع جائز غير أن لصاحبها الخيار بعد قدوم السوق ؛ لأن
شراءها من البدوق قبل أن يصير إلى موضع المتساومين من الفرر يوجب النقص
من الثمن فله الخيار)) راجع في المسألة : الأم ٨٢/٣ ، والحلية ٢٩/ب ،
والإبانة ١١٤/أ ، والمهذب ١/٣٩٩ ، والتنبيه ص ٦٧ ، والفتح ٢١٨/٨ ،
والروضة ٤١٣/٣ ، والمنهاج مع المغنى ٣٦/٢ ، والنهاية ٤٦٦/٣ .

(٢) أ : " الزناد " والتصويب من ب ، ج ، وهما دار التخريج .

(٣) أخرجه البخاري ٩٢/٣ ، ومسلم ١١٥٥/٣ ، وأبو داود ٢٧٠/٣ ، والنسائي
٢٢٥/٧ كلهم أخرجه مطولاً مقروناً بمناهي أخرى . قال الشريفي في مغنيه :
" والركبان جمع راكب ، والتعبير به جرى على الغالب ، والمراد القادم ولو
كان واحداً ، أو ماشياً " .

(٤) في النسخ : " عبد الحميد " وقد تبين لي بعد التتبع تصحيحه . هو أبو
عبد الحميد عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد - بفتح الراء وتشديد الواو -
الأزدى مولا هم ، المكي ، وأصله مروزي ، كان أعلم الناس بحديث ابن جريح
قال ابن حجر في التقريب : ((صدوق يخطئ * ، وكان مرجئاً ، أفسط
ابن حبان فقال : متروك ، مات سنة ٢٠٦ هـ)) له ترجمة في : تهذيب
الأساط ٣٠٨/١ ، والكشاف ٢٠٦/٢ ، وتهذيب التهذيب ٣٨١/٦ ،
والتقريب ص ٢١٧ .

(٥) ج : أبي هريرة رضي الله عنه .

((لا تلقوا الجلب ، فمن تلقاها فاشترى منه شيئا ، فإذا أتى بائعه السوق فهو بالخيار)) (١)

فدلّ هذان الخبران على المنع من تلقّي الركبان (٢) لابتغاء أمتعتهم قبل قدوم البلد . فاختلف (٣) أصحابنا في المعنى الذي لأجله نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ومنع منه . فقال جمهورهم (٤) : إنّ المعنى فيه أنّ قوماً بالمدينة كانوا يتلقّون الركبان إذا وردت بالأمّعة ، فيخبرونهم برخص الأمّعة وكسادها ويتاعونها (٥) منهم بتلك الأسعار ، فإذا ورد (٦) أرباب الأمّعة المدينة شاهدوا زيادة الأسعار ، وكذب من تلقّاهم بالأخبار ، فيؤدّي ذلك إلى انقطاع الركبان ، وعدّولهم بالأمّعة إلى غيرها من البلدان ، فنهى (٧) النبي صلى الله عليه وسلم عن تلقّيهم نظراً لهم ، ولما في ذلك من الخديعة المجانية (٨) للدين . كما نهى

(١) أخرجه مسلم ١١٥٧/٣ ، وأبو داود ٢٦٩/٣ ، والترمذى ٥٢٤/٣ ، والنسائي ٢٢٦/٧ ، وابن ماجه ٧٣٥/٢ ، والبيهقي ٣٤٨/٥ ، والشافعي في

اختلاف الحديث ١٩١/٧ .

(٢) ذهب إلى تحريره أكثر أهل العلم . وأجازه الأوزاعي ، وحكاها ابن المنذر عن أبي حنيفة أيضاً ، ولكن الذي في كتب المذهب الحنفي هو كراهية التلقّي في حالتين : أن يضرب أهل البلد ، وأن يلبس السعر ، وإلا فلا بأس . انظر : المغنى لابن قدامة ١٦٥/٤ ، وشرح مسلم للنووي ١٦٣/١٠ ، وفتح الباري ٣٧٤/٤ ، والهداية مع الفتح ٤٧٧/٦ .

(٣) ج : واختلف .

(٤) وظاهر الحديث يدلّ على ذلك ؛ لأنه أثبت الخيار للبائع ، لا لأهل السوق .

انظر : فتح الباري ٢٧٤/٤ .

(٥) ج : " فيبتاعونها " وبدون " منهم " .

(٦) أ : " وردوا " والتصويب من ب ، ج .

(٧) ج : ونهى .

(٨) من ب ، ج . وفي أ : " والمجانبة " وهو خطأ .

أن يبيع حاضريه ، نظراً لأهل / البلد ^(١) ؛ لتعمّ المصلحة بالفريقين ^(٢) ١/١٦٥
بالنظر إليها .

وقال آخرون ^(٣) : بل المعنى في النهي عن تلقّيهم أنّ من كان يبتاعها
منهم يحطها ^(٤) إلى منزله ويترتب بها زيادة السوق والأسعار ^(٥) ، فلا يتسع على أهل
المدينة ولا ينالون نفعاً من رخصها . فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تلقّي
الركبان للبيع حتى تزد أمتعتهم السوق فتجتمع فيه ، وترخص ^(٦) الأسعار بكثرتها ،
فينال أهل المدينة نفعاً برخصها ، فيكون هذا النهي نظراً لأهل المدينة أيضاً ،
كما نهى أن يبيع حاضريه نظراً لأهل المدينة ^(٧) .

— فصل —

فإذا صحّ ^(٨) ما ذكرنا من معنى النهي فتلقّى قوم الركبان ^(٩) قبل ورود
البلد ، فابتاعوا أمتعتهم ، ثم ورد أرباب الأمتعة وابتاعها ^(١٠) البلد ، فلهم الخيار ^(١١)

- (١) البلد : ساقط من أ ، وأثبتته من ب ، ج .
(٢) ج : ((الفريقين)) .
(٣) وه قال مالك ، كما في البداية ١٣٨/٢ ، والقوانين ص ٢٨٥ ، ونسبته
الحافظ في الفتح ٢٧٤/٤ إلى الأوزاعي والكوفيين أيضاً . وقال ابن قدامة
في مغني ١٦٣/٤ أنه حرام من أجل المعنيين .
(٤) ب : " فحطها " ج : " يحطه " .
(٥) ب ، ج : زيادة السعر .
(٦) ج : فترخص .
(٧) ب : بزيادة والله أعلم .
(٨) ب : وإذا وضح .
(٩) ب : فتلقّى الركبان قوم .
(١٠) ب : لبتهم في ج .
(١١) وقال أصحاب الرأي : لا خيار لهم . انظر : المغني لابن قدامة ١٦٥/٤ .

في إضاه بيعهم الطاضى أو فسخه^(١)؛ لقول رسول الله ﷺ عليه وسلم :
 ((فإذا أتى بائعه السوق ، فهو بالخيار)) . وليستدرك / إزالة ما ورد النهى
 عنه .

ثم اختلف أصحابنا في هذا الخيار على وجهين :
 (٣) أحدهما : أنه خيار عيب . وهذا قول من زعم أن معنى النهى عن
 تلقيهم ما يلحقهم من الغبن باسترخاض أمتعتهم . فعلى هذا لو لم يغبنوا فسي
 بيعها وأخبروا بالأسعار على صدقها ، وكان سعر العسل بالبلد^(٥) عشرة آمتا
 بدینار ، فأخبروهم أن سعره^(٦) كذلك ، فلا خيار لهم ؛^(٧) لأنه^(٨) لم يلحقهم
 غبن في بيعهم ، وإنما يثبت^(٩) لهم الخيار [إذا أخبروهم والسعر عشرة آمتا
 بدینار أنه يساوى أحد عشر بدینار ، فيكونوا بالخيار]^(١٠) لأجل الغبن .
 فلو لم يقدموا البلد حتى رخص العسل ، وطاد سعره إلى^(١١) ما

- (١) قلت : لا خلاف لدى الشافعية في ذلك فيما إذا كان الشراء بأرخص من سعر
 البلد . وأما إذا كان بسعر البلد أو أكثر ، ففي ثبوت الخيار وجهان .
 أحدهما : يثبت لإطلاق الحديث . وأصحهما : لا يثبت لعدم الغبن . انظر :
 الفتح ٢١٩/٨ ، والروضة ٤١٣/٣ وشرح مسلم للنووي ١٦٣/١٠ .
 (٢) ب : " واستدرك " وبأياه السياق .
 (٣) انظر : المهذب ٢٩٩/١ ، وأسنى المطالب ٣٩/٢ ، وحاشية الجمل ٨٩٣ .
 (٤) ج : من .
 (٥) ج : وكان سعر البلد .
 (٦) ج : " أن يبيعوه " وهو تصحيف .
 (٧) وهو ظاهر مذهب الإمام أحمد أيضا كما في المغني لابن قدامة ١٦٥/٤ .
 (٨) ب : لأنهم .
 (٩) ج : ثبت .
 (١٠) ط بين القوسين ساقط من ج .
 (١١) رخص السعر وطاد إلى .

- ١٢٠٣ -

أخبروهم به ، وصار يساوي أحد عشر من بدلتا رفي استحقاق الخيار وجهان :^(١)

أحد هما : لأخيار^(٢) اعتبارا بانتهاء الحال .

والثاني : لهم الخيار اعتبارا بوجوده^(٣) في ابتداء الحال .

ثم يكون هذا الخيار مستحقاً^(٤) على الفور ؛ لأنه خيار عيب ، فتمت أمكنهم الفسخ بعد قدوم^(٥) البلد فلم يفسخوا سقط .

والوجه الثاني في الأصل : أن هذا الخيار خيار شرع . وهذا قول من

زعم أن معنى النهي عن تلقى الركبان أن تجتمع^(٦) الأتعة في البلد^(٧) فترخص على أهله . فعلى هذا يثبت الخيار لأرباب الأتعة سواء غبنوا في بيعها أم لا ، صدقوهم في الأسعار أم كذبوهم .

ثم في زمان^(٨) الخيار على هذا وجهان :^(٩)

أحد هما : أنه على الفور كالعيب . فان^(١٠) ترك الفسخ مع الإمكان سقط .

(١) انظر : أسنى المطالب ٣٩/٢ وفيه : " وجهان في البحر وغيره منشوءهما اعتبارا لابتداء أو الانتهاء . وكلام الشاشي يقتضي عدم ثبوته ، والأوجه ثبوته وهو ظاهر الخبر ، واليه ميل الأسنوي في شرح المنهاج . وقد يقال : الأوجه عدم ثبوته كما في زوال عيب المبيع . ويجاب بأن مقتضى وأثره زالاً ثم ، وهنا وإن زال أثره لم يزل هو ، مع أنه لم يحصل إلا بمعترم " والمغنى ٣٦/٢ ، وشرح المنهاج مع حاشية الجمل ٨٩/٣ .

(٢) ج : لأخيار لهم .

(٣) ج : ((يؤخر به)) وهو تصحيف .

(٤) أ : " مستحق " والتصويب من ب ، ج .

(٥) ج : " حدوث " وهو خطأ .

(٦) ب : أن تجمع .

(٧) من ب ، ج . وفي أ : بلد .

(٨) ب : وفي زمان .

(٩) والوجه الأول هو الأصح . انظر : الفتح ٢١٩/٨ ، والروضة ٤١٣/٣ .

(١٠) ج : " وإن " وبأباه السياق .

والثاني : أنه مختار^(١) إلى ثلاثة أيام كالصراة .

فلو ورد أرباب الأمتعة البلد ، فلتقاهم قوم قبل حصولهم في السوق ومعرفتهم بالأسعار^(٢) ، وابتاعوا^(٣) أمتعتهم وكذبوهم في أسعارها ، فلا خيار ١٦٥/ب لأرباب الأمتعة في الفسخ^(٤) ؛ لأنهم قد كانوا قادرين على تعارف الأسعار من غيرهم^(٥) . ولأن أهل البلد قد شاهدوا حصول أمتعتهم .

فلو خرج قوم عن البلد لحاجة لهم ، ولم يقصدوا تلقى الركبان ، فوجدوا الركبان قد أقبلت بالأمتعة ، فأرادوا أن يبتاعوا منهم شيئاً منها من غير كذب فسي إخبارهم بأسعارها ، ففي إباحة ذلك لهم وجهان^(٦) :

أحدهما : أن ذلك مباح لهم . وهذا قول من زعم أن معنى النهي ط يلحق أصحاب الركبان من الغبن^(٧) .

(١) ب ، ج : أنه مستد .

(٢) ج : الأسعار .

(٣) ب : فابتاعوا .

(٤) وذلك بناء على أن ابتداء التلقى لدى الشافعية هو الخروج من البلد ، وعند أحمد ، وإسحاق ، والليث ، ومالك ابتداءه هو الخروج من السوق ، وإن كان في البلد ، فبناء على هذا يثبت للبائع الخيار عندهم في الصورة المذكورة ، وهو ظاهر الحديث . انظر : فتح الباري ٣٧٥/٤ ، واسئني المطالب ٣٩/٢ ، وحاشية الجمل ٨٩/٣ .

(٥) ب : " من عندهم " وهو تصحيف .

(٦) والوجه الثاني هو الأصح لدى جمهور الشافعية لظاهر الحديث . انظر : الفتح ٢١٩/٨ ، والروضة ٤١٣/٣ ، وشرح مسلم ١٦٣/١٠ وفيه " وهما قولان لأصحاب مالك " والمهذب ٢٩٩/١ .

(٧) ب : ط يلحق أرباب الأمتعة من ضرر الاسترخاء .

- ١٢٠٥ -

والوجه الثاني : أنَّ ذلك محظور عليهم ^(١) . وهذا قول من زعم
 أنَّ معنى النهي عن تلقِّيهم كثرة الأمتعة ^(٢) في البلد : ليرخص على أهله .
 والله أعلم بالصواب ^(٣) .

* * *

-
- (١) ب : والثاني : أنه لا يباح لهم .
 (٢) ب : من زعم أنَّ علّة النهي حصول الأمتعة .
 (٣) ب : بدون ((بالصواب)) ج : بدون ((والله أعلم بالصواب)) .

باب النهي عن بيع وسلف ، وعن سلف جرّ منفعة ، وتأخير الحق (١)

قال الشافعي رحمه الله : ((نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وسلف)) (٢). قال الشافعي رحمه الله : وذلك (أن (٣) من سنته عليه (٦) السلام) أن الاثنان تكون (٨) معلومة ، والبيع معلوم (٩). فلما كنت (١٠) إذا اشتريت منك داراً بمائة على أن أسلفك مائة ، كنت لم أشتريها بمائة مفردة ولا بمائتين (١١) والمائة السلف طارية له بها منفعة مجهولة ، فصار (١٢) الثمن غير معلوم . (١٣) وهذا صحيح . روى الحجازيون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وسلف . وروى المعراقيون : " أنه نهى عن بيع وقرض " (١٤) والسلف هو القرض بلفظ أهل الحجاز ، فاحتمل أن يكونا خبرين قالهما النبي صلى الله عليه وسلم

- (١) م : باب بيع وسلف
- (٢) رحمه الله : ليس في ج . وفي ب : رضى الله عنه
- (٣) هذا طرف من حديث تقدم في ص : ٤٩١ ، هامش : ١
- (٤) رحمه الله : ليس في ب ، ج ، م
- (٥) أن : ساقط من ج
- (٦) ج : بدون عليه السلام . م : صلى الله عليه وسلم
- (٧) ط بين القوسين ساقط من ب
- (٨) م : أن تكون الاثنان
- (٩) م : " معلوم " وهو خطأ
- (١٠) أ ، ج : " كتب " والتصويب من ب ، م
- (١١) من ب ج : " ولا ثمانين " وهو تصحيف
- (١٢) ب ، ج ، م : " وصار " ولا يتحمله السياق
- (١٣) مختصر المزني ٢/٢٠٥ ، وراجع في المسألة : الحلية ٢٩/ب ، والفتح ٨/١٩٤ ، والروضة ٣/٦٩٨ ، والمنهاج مع المفني ٣١/٢ ، وشرح المعلى ٢/١٢٧ .
- (١٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ .

بلغتين في وقتين ، واحتمل أن يكونا ^(١) خبراً واحداً رواه الحجازيون بلغتهم ، ورواه المراقبون بلغتهم . ومثل هذا يجوز للرواة إذا كان معنى اللفظ جلياً ، والاحتطال عنه منتفياً . ^(٢)

وليس هذا الخبر محمولاً على ظاهره ؛ لأنَّ البيع بانفراده جائز ، (والقرض بانفراده جائز) ^(٣) واجتماعهما معا من غير شرط جائز . وانما المراد بالنهي : بيع ^(٤) شرط فيه قرض . وصورته : أن يقول : " قد بعثك عبي هذا ^(٥) بمائة على أن تقرضني مائة " فهذا ^(٦) بيع باطل ^(٧) ، وقرض باطل لأمر : منها : نهى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه . ^(٨) ومنها : نهى عن بيع وشرط . ومنها : نهى عن قرض جبر منفعة .

وما ذكره الشافعي من المعنى المفضى إلى جهالة الثمن ، فذاك أنَّ البائع إذا شرط لنفسه قرضاً ، صار بائعاً سلعتة بالثمن المذكور ، ومنفعة القرض المشروط ، فلما لم يلزم الشرط سقطت منفعته من الثمن ، والمنفعة مجهولة ، فإذا سقطت من الثمن ، أفضت إلى جهالة باقية ، وجهالة الثمن مبطل لل عقد . ^(٩)

- (١) ب ، ج : أن يكون .
- (٢) تقدّم الكلام في حكم الرواية بالمعنى في ص : ٦٥١ . هامش : ٩ .
- (٣) ط بين القوسين ساقط من ج .
- (٤) من ب ، ج . وفي أ : ((منع)) وهو تصحيف .
- (٥) هذا : ليس في ج .
- (٦) ج : ((وهذا)) وبأباه السياق .
- (٧) لا خلاف في ذلك بين أهل العلم ، إلا أنَّ مالكا قال : إن ترك مشروط السلف السلف ، صح البيع . انظر : المغنى لابن قدامة ١٧٧/٤ .
- (٨) عنه : ساقط من ج .
- (٩) انظر : شرح السنّة ١٤٥/٨ ، وأسنى المطالب ٣١/٢ .

وعلى هذا المعنى لا يجوز شراء وقرض، وهو أن / يقول : " قد ١/١٦٦
اشتريت عبدك هذا ^(١) بمائة على أن تقرضني مائة " فهذا شراء ^(٢) باطل وقرض
باطل ^(٣) ؛ لما ذكرنا من المعنى . وكذا لا تجوز إيجارة بشرط القرض .

- مسألة -

(٤) قال الشافعي رحمه الله : ولا خير في أن يسلفه مائة على أن يقضيه
خيرا منها ، ^(٥) ولا على أن يعطيه إياها في بلد كذا ، ولو أسلفه إياها بلا شرط ،
فلا بأس أن يشكره فيقضيه خيرا منها . ^(٥) (٦)

وهذا صحيح . أما القرض فانه سُئِلَ قرضا : لأنَّ المقرض يقطع ^(٧)
قطعة من ماله فيدفعها إلى المقرض . والقطع في كلامهم ^(٨) القرض ^(٩) . ولذلك ^(١٠)
قيل : " ثوب مقروض " أى مقطوع . وسُئِلَ المقرض مقرضا لأنه يقطع .
والقرض معونة وإرفاق ، والدليل على جوازه وإباحته ^(١١) ما روى

- (١) هذا : ليس في ج .
(٢) ب : ((فهذا شرط)) وهو تصحيف .
(٣) انظر : المغنى لابن قدامة ١٧٩/٤ : لأعلم فيه خلافا ، إلا أنَّ مالكا قال :
إن ترك شرط السلف السلف صح البيع .
(٤) ب ، م : " أن يقضيه " وهو تصحيف .
(٥) ما بين القوسين ساقط من ج .
(٦) انظر : مختصر المزني ٢٠٥/٢ .
(٧) ج : يقرض .
(٨) انظر : الصحاح ١١٠١/٣ ، وتهذيب الأسماء ٨٧/٣ .
(٩) ب ، ج : هو القرض .
(١٠) ب : فلذلك .
(١١) ج : على إباحته وجوازه .

عطاء^(١) ، عن أبي رافع : ((أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اقترض من رجل بَكْرًا ، فرد رَباعيًا^(٢) ، وقال : خيار الناس أحسنهم قضاء^(٣))) . وروى اسماعيل بن ابراهيم ابن [عبد الرحمن]^(٤) بن عبد الله بن ربيعة^(٥) ، عن أبيه ، عن جدّه ، قال : ((استقرض نبي رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم أربعين ألفًا ، ثم أتى بطل ، فقال : ادعوا لي ابن أبي ربيعة ، فقال : هذا مالك ، فبارك الله لك في مالك وولـدك

(١) هو أبو محمد عطاء بن يمار الهلالي ، المدني ، القاضي ، مولى ميمونة ، من كبار التابعين ، وكان ثقة كثير الحديث ، توفي بالاسكندرية سنة ٩٤ هـ على الأصح . له ترجمة في : تهذيب الأساطير ٣٣٥/١ ، والتذكرة ٩٠/١ ، والشذرات ١٢٥/١ ، وطبقات الحفاظ ص ٤١ .

(٢) هو أبو رافع مولى النبي صَلَّى الله عليه وسلم ، اختلف في اسمه ، فقيل : أسلم - وهو الأشهر - وقيل : ابراهيم ، وقيل : صالح . كان إسلامه قبل بدر ، ولم يشهد ها ، وشهد أحدا . توفي بالمدينة قبل عثمان بيسير ، أو بعده . انظر ترجمته في : أسد الغابة ٦٠٦/٦ ، والإصابة ٩٧/١٢ ، والتهذيب ٩٢/١٢ .

(٣) البكر : بفتح الباء ، هو الغنم من الإبل . قال الخطابي : وهو في الإبل بمنزلة الغلام من الذكور . والرباعي : بفتح الراء ، هو الذي استكمل ست سنين ، ودخل في السابعة . انظر : نيل الأوطار ٥/٢٦٠ .

(٤) أخرجه مسلم ١٢٢٤/٣ بلفظ : ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ استسلف من رجل بَكْرًا ، فقدمت عليه إبل من الصدقة ، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بَكْرًا ، فرجع إليه أبو رافع ، فقال : لم أجد فيها إلّا خيارًا رَباعيًا ، فقال : أعطه إِيَّاه ، إِنَّ خيار الناس أحسنهم قضاء^(٥))) وأبو داود ٢٤٧/٣ ، والنسائي ٢٥٦/٧ ، وابن ماجه ٧٦٧/٥ ، والبيهقي ٣٥٣/٥ كلهم بنحو مسلم ، وأشار إليه الترمذي ٦٠٧/٣ . وروى معناه من حديث أبي هريرة أيضا رواه البخاري ١٣/٣ ، والترمذي .

(٥) عبد الرحمن : ساقط من النسخ وأثبتته من مصادر الترجمة .

(٦) المخزومي ، المدني ، مقبول ، مات في آخر خلافة المهدي سنة ١٦٩ هـ .

انظر : الكاشف ١١٧/١ ، والتهذيب ٢٨٢/١ ، والخلاصة ص ٣٢ ، والتقريب ص ٣١

(١) إننا جزاء السلف الحمد والوفاء .

وروى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اقترض من رجل صاعاً فردَّ عليه صاعين . (٢) وروى عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنْ قَرْضِ جَرٍّ مُنْفَعَةٍ . (٣) فدلَّ على جوازها إذا لم يجزَّ منفعة .

(١) أخرجه النسائي ٢٧٦/٧ ، وابن ماجه ٨٠٩/٢ ، وأحمد ٣٦/٤ ، وفيهما " ثلاثين أو أربعين ألفاً " والبيهقي ٣٥٥/٥ " بضعة عشر ألفاً " وذكره ابن حجر في الإصابة ٣٠٥/٢ وفيها : " قال البخاري : إبراهيم هذا لا أدري سمع من أبيه أولاً ؟ " وقال أبو حاتم : إنه مرسل . وفي الجزم بذلك نظر . وحسنه الشيخ الألباني في الإرواء ٢٢٤/٥ .

(٢) لم أقف عليه ، ولكن روى البيهقي ٣٥١/٥ عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : ((أتى رجل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يسأله ، فاستسلف له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شطراً وسقاً فأعطاه إياه ، فجاء الرجل يتقاضاه فأعطاه وسقاً وقال : تصف لك قضا ، ونصف لك نائل من عندي)) قلت : والوسق ستون صاعاً ، كما في المختار ص ٧٢١ .

(٣) روى من حديث علي بن أبي طالب مرفوعاً ، أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده ، وأبو الجهم في جزئه المعروف ، وذكره عبد الحق في أحكامه ، وابن الهادي في تنقيحه ، والحديث تفرد به سوار بن مصعب ، وهو متروك . ورواه البيهقي في المعرفة عن فضالة بن عبيد موقوفاً عليه بلفظ : " كل قرض جرّ منفعة فهو وجه من وجوه الربا " . وفي مسنده إدريس بن يحيى ، وهو مجهول . كما رواه في السنن (٣٤٩/٥) عن ابن مسعود ، وأبي بن كعب ، وعبد الله بن سلام ، وابن عباس موقوفاً عليهم .

والحديث ضعيف كما ترى . قال عمر بن بدران في المغني : " لم يصح فيه شيء " . وهم إمام الحرمين والغزالي فصحاء مع ضعفه . قال الشوكاني في النيل : " ولا خبرة لهما بهذا الفن " راجع : نصب الراية ٦٠/٤ ، والتلخيص الحبير ٣٤/٣ ، ونيل الأوطار ٢٦٢/٥ ، وإرواء الغليل ٢٣٤/٥ .

فإذا ثبت جواز القرض ^(١) فهو إما يجوز في الأموال المنقولة . فأما ما لا ينقل من الدور والعقار والضياء فلا يجوز قرضها ^(٢) اعتبارا بالعرف فيها ، وأن العادة جارية باعارتها ، وأن ^(٣) ثبوتها في الذم لا يصح .
فأما الأموال المنقولة فعلى ثلاثة أضرب :

أحدها : ما كان له مثل كالدرهم والدنانير ، والبر والشعير وما جرى مجراه فقرض هذا يصح ^(٤) ، وهو مضمون على مقترضه بمثله وصفته وقدره .

والضرب الثاني : ما لا مثل له ، ولكن يضبط بالصفة كالشباب والحيوان فقرض ذلك جائز إلا الجوارى فإن قرضهن لا يجوز على ما سنذكره . وبماذا يصير هذا الضرب مضمونا على مقترضه ؟ على وجهين : ^(٥)

أحدهما : أنه مضمون عليه بقيمته كالمنصوب إذا لم يكن له مثل .

والوجه الثاني - وهو ظاهر المذهب - : أنه مضمون بالمثل ؛ لأنه

يصح ثبوته في الذمة إذا وصف . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم اقترض حيوانا فرد

(١) القرض ليس جائزا فقط ، بل هو قرية مندوبة إليه باتفاق أهل العلم . انظر :
رحمة الأمة ص ١٤٧ .

(٢) قال الشيخ زكريا في أسنى المطالب ١٤١ / ٢ : " وما نقله ابن الرفعة عن
الأصحاب واقتضاء كلام الشيخين في الشفعة من جواز إقراض جزء من دار فبنى
- كما قال الزركشى - على ضعيف ، وهو أن الواجب رد القيمة ، وبه صرح المتولسى .
أو محمول كما قال السبكي على ما إذا لم يزد الجزء على النصف ، فإن له حينئذ
مثلا فيجوز إقراضه كغيره " وراجع أيضا المغنى ١١٩ / ٢ ، وحاشية الجمل ٢٥٨ / ٣ .

(٣) من ب : ج . وفي أ : فإن .

(٤) باجماع أهل العلم . انظر : المغنى لابن قدامة ٢٣٧ / ٤ .

(٥) انظر : الحلبة (٧٩ / ب) وقال عن الوجه الأول بأنه ظاهر المذهب ، واختاره
أبو حامد وجماعة ، وهو الاختيار ، والمهذب ٣١١ / ١ ، والتنبيه ص ٧٠ ، والفتح ==

حيوانا . ولأنَّ القرض إرفاق ومعونة فباين حكم المصوب المغلظة ^(١) .

والضرب الثالث : ط لا مثل له ، ولا يضبط بالصفة كاللؤلؤ والجوهر

والمعجونات من طيب أو دواء / والخبز والبرّ المختلط بالشعير . فهذا وما جرى ١٦٦/ب
مجره في جواز قرضه وجهان : ^(٢)

أحدهما - وهو مذهب البصريين - : أنَّ قرضه باطل ^(٣) ؛ لأنَّه

لا يضبط بمثل ولا صفة ، فلم يصحَّ استقراره في الذِّنة كالسلم ، فتكون العلة فيما
يصحَّ قرضه على مذهب البصريين أنَّ ^(٤) يصحَّ فيه السلم . وما لا يصحَّ قرضه هو
ط لا يصحَّ فيه السلم .

والوجه الثاني - وهو مذهب البغداديين - : أنَّ قرضه جائز ؛ لأنَّ بيعه

جائز . وجعلوا العلة فيما يجوز قرضه أن يجوز بيعه . ويكون مضمونا على مقترضه
بالقيمة وجهها واحدا . وفي اعتبار زمان ^(٥) ما ضمن من القرض بالقيمة وجهان : ^(٦)

أحدهما : أنَّ قيمته معتبرة ^(٧) وقت قبضه . وهذا قول من زعم أنَّ

القرض يملك بالقبض .

٣٤٥/٩ قال عن الوجه الأول بأنَّه الأقيس ، وعن الثاني بأنَّه الأظهر ، واختاره

الأكثر للحدِيث ، قلت : لدى الحنابلة أيضا وجهان كوجهي الشافعية

كما في المغني لابن قدامة ٢٣٨/٤ .

(١) ج : " المصوب بالمفاضلة " وهو تصحيف

(٢) انظر : المسدّد ٣١٠/١ ، والفتح ٣٦٣/٩ ، والمنهاج مع المغني ١١٩/٢ ،

وشرح المحلى ٢٥٩/٢ ، قلت : ولدى الحنابلة أيضا وجهان كوجهي

الشافعية كما في المغني لابن قدامة ٢٣٨/٤ .

(٣) وهو أصح الوجهين كما في المنهاج ، وبه جزم الشيرازي في التنبيه ص ٧٠ .

(٤) ب : " أنه " خطأ .

(٥) ج : " ضمان " وهو تصحيف .

(٦) انظر : الحلية ٧٩/ب " يعتبر قيمته يوم القبض في أصح الوجهين " والفتح

٣٤٦/٩ ، والمغني ١١٩/٢ .

(٧) من ب . وفي أ ، ج : معتبرة به .

والوجه الثاني : أنه يضمن قيمته بأكثر^(١) ما كان قيمة من حين قبض إلى أن تصرف . وهذا قول من زعم أن القرض يملك بالتصرف .

- فصل -

فأما الحيوان فإن أبا حنيفة^(٢) منع من جواز قرضه بناءً على أصله فسي السلم أنه لا يجوز فيه .^(٣)

والدلالة على جواز قرضه^(٤) مع ما يدل عليه من جواز السلم فيه حديث أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم اقترض من رجل بكرا فردّ عليه جملاً رابعياً . ولأن كل عين صح أن تثبت في الذمة صداقاً ، صح أن تثبت في الذمة قرضاً وسلمت كالشباب . ولأن كل ما جاز للإمام أن يقتضيه للمساكين جاز لغيره أن يقتضيه لنفسه كالدراهم والدنانير فإن أبا حنيفة يجوز للوالي أن يقترض الحيوان للمساكين . والله أعلم^(٥)

(١) ب ، ج : أكثر

(٢) انظر : المبسوط ٣٢/١٤ ، والبدائع ٩٨١/١٠ ، والدرر مع الدرر ١٦١/٥ . قلت : وكذلك لا يجوز عنده قرض كل ما لا مثل له من المذروعات والمعدونات غير المتقاربة . وظل له الكساني بقوله : * لأنه لا سبيل إلى إيجاب رد العين ، ولا إلى إيجاب رد القيمة ؛ لأنه يوهّد إلى المنازعة لا اختلاف تقويم المقسومين ، فتعيّن أن يكون الواجب فيه رد المثل ، فيخصّص جوازه بما له مثل .

(٣) ج : على أصله في أن السلف فيه لا يجوز .

(٤) قلت : وهو مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجمهور الصحابة والقباهين .

انظر : رحمة الأئمة ص ١٤٦ ، والميزان للشمراني ٥٨/٢ .

(٥) والله أعلم : ليس في ج .

- فصل -

وأما الجوارى فإنّ المزنى ، وداود ، وابن جرير ^(٢) يجيزون قرضهن ،
كما يجوز السلم فيهن ^(٣) .

وهذا خطأ ؛ لأنّ ملك القرض غير مسير ————— تقرّر ؛
لأنّ للمقرض ^(٤) استرجاعه ، وللمقرض ^(٥) ردّه ، والوطء لا يجوز إلّا في ملك تامّ لأنّ
لا يصير الإنسان مستباحاً للوطء بغير بدل . وليس هذا كالأب إذا وهب جارية
لولده في جواز وطئه ^(٦) لها ، مع جواز استرجاع الأب لها ؛ لأنّ ملك الأب قد
انقطع بالهبة ، وانط يستحدث ملكها بالاسترجاع . ولأنّ الوطء منفعة لا تستباح
بالعارية ، فوجب أن لا تستباح بالقرض كالحرّة .

فإذا صحّ ما ذكرنا فلا يخلو حال الجارية من أحد أمرين : إمّا أن تكون
ممنّ يستباح المقرض ^(٧) وطأها (أو ممن لا يستباح وطأها . فان كانت ممنّ يستباح
وطأها ^(٨) في الحال ، أو في ثاني حال عند إحلال من إحرام ، أو إسلام من ردّة ،
أو خروج من عدّة لم يجز قرضها لما ذكرنا من المعنى .

(١) ج : فأما .

(٢) ج : وابن جرير الطبري .

(٣) انظر : الحلية ٢٩/ب ، والفتح ٣٥٨/٩ : وهو القياس إلحاقاً للجوارى
بالعبيد ، والأظهر : المنع لنهي السلف عن إقراض الولائد ، وشرح مسلم
للنووي ٣٧/١١ ، والرحمة ص ١٤٦ ، والميزان ٥٨/٢ . وذكر ابن قدامة
في مغنيّه ٢٣٨/٤ احتمالين عن الإمام أحمد . ونسبه الشوكاني في النيل ٥/٢٦٥
إلى محمد بن داود وبعض الخراسانيين أيضاً . قال : وأجازه بعض المالكية
بشرط أن يرّد غير ما استقرضه .

(٤) ج : ((للمقرض)) وهو خطأ .

(٥) ج : ((للمقرض)) وهو خطأ .

(٦) ب ، ج : " في جواز الهبة " وهو تصحيف .

(٧) من ب ، ج . وفي أ : " المقرض " وهو تصحيف .

(٨) ما بين القوسين ساقط من أ ، وأثبتته من ب ، ج .

ولا يصح ما ذهب إليه المزنّى من تأويل كلام الشافعي في جواز قرضهن
أن يكون قولاً ثانياً ، كما وهم بعض المتأخرين من أصحابنا ^(١) . بل منصوصات
الشافعي ^(٢) كلها دالة على تحريم قرضهن .

وان كانت متن ^(٣) لا / يستبيح المقرض وطأها إثمًا لكونها ذات محرم ، ١/١٦٧
ولمّا لأن المقرض امرأة ففي جواز قرضها وجهان :

أحدهما - وهو قول البغداديين - : أنّ قرضها إذا حرم وطؤها جائز ^(٥) اعتباراً
بالمعنى ، وأنه قرض لا يقضى إلى استباحة الوطء . فجرى قرض المعبد .

والوجه الثاني - وهو قول البصريين - : أنّ قرض من حرم وطؤها
لا يجوز كما أنّ قرض من حلّ وطؤها لا يجوز ؛ لأنهم يصنّ جنساً لا يجوز قرضه ،
ولأنّ ما لا يجوز قرضه من شخص لا يجوز قرضه من غيره كالمباحة . والله أعلم .

(١) قلت : وهو صنيع الغوراني في الإبانة ١/٣٢ ألف ، فقد ذكر في جواز
بيعها قولين . قال : والقياس أنّه يجوز .

(٢) ب : الشافعي رحمه الله .

(٣) ج : " ممّا " وهو خطأ .

(٤) قلت : الوجهان - أو القولان - إنما وردا في كتب المذهب في إقراض
الجارية التي يستباح وطؤها للمقرض ، فأما المحرمة بنسب ، أو رضاع ،

أو ماهرة ، فلا خلاف في المذهب في جواز إقراضها منه . راجع المهدّب
٣١٠/١ ، والحلية ٢٩/ب ، والفتح ٣٥٨/٩ ، والمنهاج مع المفهني

١١٨/٢ .

(٥) ب : " جائزاً " وهو خطأ .

- فصل -

وإذا (١) ثبت جواز قرض ما ذكرنا (٢) ، فقد اختلف أصحابنا بما إذا يملك القرض على وجهين : (٣)

أحدهما : يملك بالقبض كالهبة . ولأنه لما جاز للمقترض أن يتصرف بالقبض (٤) فيه من كل وجه دلّ على حصول الملك .

والوجه الثاني : أنه يملك بالتصرف بعد القبض ؛ لأنه عقد إرفاق ، للمقرض (٥) بعد القبض استرجاعه ، وللمقترض (٦) رده ، فدّل على أنه لم يحصل له (٧) ملكه .

فإذا تقرّر هذان الوجهان فللمقرض مع بقاء القرض في يد المقترض أن يسترجعه ، سواء تصرف فيه أو لم يتصرف . وليس للمقترض أن يمنعه من استرجاعه عينه بإعطائه بدلّه (٨) ؛ لأنّ كل عين استُحقّت ، فاسترجاعها (٩) مع بقائها

(١) ج : فإذا .

(٢) ج : من ذكرنا .

(٣) انظر : المهذب ١ / ٣١٠ ، والتنبيه ص ٧٠ ، والفتح ٩ / ٣٩١ : أصحها : أنه يملك بالقبض ، والمنهاج مع المغنى ٢ / ١٢٠ .

(٤) ب ، ج : بالقبض أن يتصرف .

(٥) ج : " للمقترض " وهو خطأ .

(٦) ب ، ج : " وللمقرض " وهو خطأ .

(٧) له : أثبتته من ب ، ج ، وليس في أ .

(٨) هذا هو الأظهر عند جمهور الشافعية ، وفيه وجه آخر : أنه لا يجب على

المقترض ردّ العين ، بل يجوز له أن يردّ القرض من أيّ موضع شاء . وهذا

الخلاف مبنى على القول بأنّ القرض يملك بالقبض . أمّا إذا قلنا إنه يملك

بالتصرف فحينئذ يجب عليه ردّ عينه قبل التصرف جزأ . انظر : الفتح ٩ / ٣٩٣ ،

والمنهاج مع المغنى ٢ / ١٢٠ ، وشرح المحلى ٢ / ٢٦٠ .

(٩) ج : " استحدث استرجاعها " وهو خطأ .

أولى من استرجاع بدلها .

فلو كان ^(١) القرض قد خرج عن يد المقرض ببيع أو هبة ، كان للمقرض أن يطالبه ببذله . فان ^(٢) كان له مثل فبطه ^(٣) ، وان كان غير ذي مثل ففي أحد الوجهين بقيته ، ولا يلزم المقرض ^(٤) أن يسترجع (العين التي ملكت) ^(٥) عليه ليردّها على المقرض بعينها ؛ لأن من صارت ^(٦) إليه لا يلزمه رفع يده عنها ^(٧) ، ولا إزالة ملكه ^(٨) .

ولو عادت إلى ملك المقرض بعد خروجها منه بابتياح ، أو هبة ، أو ميراث ، فهل ^(٩) للمقرض الرجوع بعينها أو بدلها ؟ على وجهين : (١٠) أحدهما : يرجع بعينها ؛ لأنها عين ما أقرض ^(١١) ، فلم يلزم أن يعدل عنها إلى البدل .

والوجه الثاني : أنه ليس له استرجاع عينها إلا برضى المقرض ^(١٢) ،

(١) ب ، ج : فلو أن .

(٢) من ب ، ج . وفي أ : ((وان)) وهو خطأ .

(٣) ج : ((فبطه)) وفي ب : ((فان كان ذا مثل فبطه)) .

(٤) ج : ((المقرض)) وهو تصحيف .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ج .

(٦) ج : ((صار)) وهو خطأ .

(٧) عنها : أثبتته من ج ، وليس في أ ، ب .

(٨) أنظر : مغنى المحتاج ٢ / ١٢٠ .

(٩) ج : ((وهل)) وبأبواب السياق .

(١٠) أقسبها : الأول ، وبه جزم العمراني . انظر : المغنى ٢ / ١٢٠ ، وعميرة ٢ / ٣٦٠ .

(١١) ب : ((غير ما اقترض)) ج : " عن ما اقترض " وكلاهما تصحيف

(١٢) ج : ((المقرض)) وهو تصحيف

ويرجع إلى بدلها لسقوط ذلك بخروجها عن يده ، وعودها باستحداث ^(١) ملك آخر .

فلو أن المقرض رهن ما اقترض ^(٢) ، لم يكن للمقرض أن يرجع بعينه لتعقُّ حق المرتهن به ، ويرجع ^(٣) ببذله . فلو فكَّه من الرهن قبل الرجوع ببذله ، كان للمقرض أن يرجع بعينه دون بذله ؛ لأنه قد كان على ملك المقرض لم يسزل عنه بالرهن . ^(٤)

فلو كان المقرض قد آجره ، كان للمقرض أن يرجع به ؛ لأنه مــــمــــع الإحــــارة باق على ملكه ، والإجارة على حالها لا تبطل برجوع المقرض بما الأجرة للمقرض ؛ لأنه عقد الإجارة في ملكه . فإذا ^(٥) أراد المقرض ١٦٢ ب أن يرجع ببذله كان له ^(٦) ذلك ؛ لأنَّ إجارته نقص لا يلزمه الرضاء به . ^(٧)

فلو كان القرض ^(٨) في يد المقرض ، فحدث به عيب عنده ، فإن كان القرض مــــمــــا يستحق الرجوع بمثله ، كان المقرض ^(٩) بالخيار بين أن يرجع بعين ما أقرض

(١) أ : ((إلى استحداث)) والتصويب من ب ، ج .

(٢) ب ، ج : ما اقترضه .

(٣) ج : ويرجع عليه .

(٤) انظر : أسنى المطالب ١٤٣/٢ ، والمغنى ١٢٠/٢ ، وقليوبيس

٢٦٠/٢ ، وحاشية الجمل ٢٦٠/٣ .

(٥) ب ، ج : فإن .

(٦) له : أثبتته من ب ، ج ، وليس في أ .

(٧) انظر : المراجع السابقة .

(٨) ج : ((المقرض)) وهو تصحيف .

(٩) ج : ((المقرض)) وهو تصحيف .

معينا ولا أرض له ، وبين أن يرجع بمثله سليما . وخالف المفسوب الذي لا يجوز الانتقال عن عينه مع وجوده ؛ لأن الغصب لا يزيل الطك ، والقرض يزيله .

وان كان القرض ما يُستحق الرجوع بقيمته كان له أن يرجع بالقرض معينا وبأرض عيه . والفرق بينهما : أنَّ ما له مثل فليس للقيمة فيه مدخل . وكذلك^(١) الأرض . وما لا مثل له لَّا وجبت قيمته دخله الأرض . (٢)

- فصل -

ولصحة القرض فيما يجوز قرضه ثلاثة شروط معتبرة :

فأما الشرط الأول فهو إطلاق القرض حالاً من غير أجل شروط فيه . فان شرط فيه أجلا وقال : " قد أقرضتك مائة درهم إلى شهر " لم يجز . (٣)
وقال مالك^(٤) : يجوز القرض مؤجلا ، ويلزم فيه الأجل . ولا يجوز

(١) ب ، ج : فكذاك .

(٢) انظر : أسنى المطالب ١٤٣/٢ ، والمغنى ١٢٠/٢ ، وقليوبي
٢٦٠/٢ ، وحاشية الجمل ٢٦٠/٣

(٣) انظر : المهذب ٣١٠/١ وعمل للنع : " لأن الأجل يقتضى جزأ من العوض ، والقرض لا يحتمل الزيادة والنقصان في عوضه ، فلا يجوز شرعا الأجل فيه " ، والتنبيه ص ٧٠ ، والفتح ٣٨٠/٩ ، والمنهاج مع المغنى ١٢٠/٩ ، وشرح المحلى ٢٦٠/٢ .

قلت : هذا مذهب الأئمة الثلاثة ما عدا مالك . وبه قال الحارث العكلى ، والأوزاعي ، وابن المنذر . انظر : المغنى لابن قدامة ٢٣٧/٤ ، والإفصاح ٢٣٢/١ ، ورحمة الأئمة ص ١٤٧ .

(٤) انظر : المدونة ٢٦/٤ ، والسخري مع العدوى ٢٣٢/٥ ، والمواق مع المواهب ٥٤٨/٤ ، ورحمة الأئمة ص ١٤٧ .

للمقرض المطالبة قبل أجله . وحكى نحوه ^(١) عن علي وابن عباس ^(٢) . (٣)

وكان ^(٤) بعض أصحابنا يغلط فيذهب إلى جوازه ويتأول كلام الشافعي ^(٥) في كتاب الفس أنه قال : " وإن وجد الحاكم من يسلفه ^(٦) الطال حالاً لم يجعله أمانة " وأن دليل هذا الكلام جواز القرض موقّلاً .

وهذا تأويل فاسد ؛ لأنّ الشافعي اختار ذلك ^(٨) للحاكم - وإن كان لا يرى ^(٩) تأجيل القرض - على مذهب من يجيزه ؛ لأنّ أموال الأيتام لا يجرى نظر الحاكم ^(١٠) فيها مجرى نظر الطالكن . وإن كان مذهب لم يختلف ^(١١) في حظر تأجيل القرض .

واستدلّ من ذهب إلى جواز تأجيله بقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
((المسلمون عند شروطهم)) ^(١٢) . ولأنّ حقوق المراضاة إذا صحّ ثبوتها في الذمّة معجّلاً ، صحّ ثبوتها في الذمّة موقّلاً كالأثمان . ^(١٣)

- (١) نحوه : ساقط من ج .
(٢) ج : وابن عباس رضي الله عنهما .
(٣) وبه قال الليث أيضاً ، كما في المغني لابن قدامة ٢٣٧ / ٤ .
(٤) ج : وأنّ .
(٥) ب ، ج : كلاماً للشافعي .
(٦) انظر : كتاب الفس من الأم ١٨٥ / ٣ وفيه : " ويطلب أن يكون الموضوع على يديه الطال ضامناً ، بأن يسلفه سلفاً حالاً ، فإن فعل لم يجعل أمانة ، وهو يجد السبيل إلى أن يكون مضموناً " .
(٧) ج : " مبلغه " وهو تصحيف .
(٨) ج : أجاز ذلك .
(٩) ب ، ج : " يرى " بسقوط حرف النفي .
(١٠) ج : الحكم .
(١١) ج : لا يختلف .
(١٢) ب ، ج : " على شروطهم " وتقدّم تخريجه في ص : ٢٦ هامش (٣) .
(١٣) كالأثمان : ساقط من ج .

وهذا خطأ ؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ((كَلَّ شَرْطٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَلَوْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ)) (١) فَأُثْبِتَ (٢) أَحْكَامَ الشَّرْطِ إِذَا جَاءَ النَّصُّ بِهَا وَدَلَّ الْكِتَابُ عَلَيْهَا . وَلَآنَ مَا مَنَعَ مِنَ التَّفَاضُلِ فِيهِ (٣) مَنَعَ مِنْ دُخُولِ الْأَجَلِ فِيهِ كَالصَّرْفِ . وَلَآنَ حُكْمُ (٤) الْقَرْضِ أَنَّ يَمْلِكُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِهِ (٥) مِثْلَ مِلْكِ صَاحِبِهِ . فَلَمَّا كَانَ الْمُقْتَرَضُ قَدْ مَلَكَ الْقَرْضَ مُعَجَّلًا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمُقْرَضُ قَدْ مَلَكَ بِهِ (٦) بَدَلَهُ مُعَجَّلًا .

فَأَمَّا (٧) الْخَبَرُ الَّذِي اسْتَدَلُّوا بِهِ فَمَخْصُوصٌ بِخَبَرِنَا . وَأَمَّا قِيَاسُهُمْ عَلَى الْأَثْنَانِ فَمُسْتَنْقَضٌ بِالصَّرْفِ . ثُمَّ الْمَعْنَى فِي الْأَثْنَانِ أَنَّهُ لَمْ يَجَازَ (٨) الزِّيَادَةُ فِيهَا ، صَحَّ دُخُولُ الْأَجَلِ فِيهَا ، وَالْقَرْضُ لَمْ يَجْزِ الزِّيَادَةُ فِيهِ ، لَمْ يَصَحَّ دُخُولُ الْأَجَلِ فِيهِ /

أ/١٦٨

فَإِذَا صَحَّ أَنَّ تَأْجِيلَ الْقَرْضِ لَا يَجُوزُ فَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا هَلْ يَبْطُلُ الْقَرْضُ بِاشْتِرَاطِ الْأَجَلِ فِيهِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ : (٩)
أحدهما : قَدْ بَطُلَ الْقَرْضُ لِاشْتِرَاطِ مَا يَنْفَاهُ .

والوجه الثاني - وهو قول أبي علي بن أبي هريرة - : أَنَّ الْقَرْضَ

(١) هذا جزء من حديث طويل تقدّم في ص : ١٠٨٣ - ١٠٨٤ .

(٢) ج : " فَأُثْبِتَ " وبأباه السياق .

(٣) ب ، ج : " مِنْهُ " وهو تصحيف .

(٤) ب ، ج : " وَلَآنَ مِنْ حُكْمِ " .

(٥) به : لَيْسَ فِي ج .

(٦) به : لَيْسَ فِي ب ، ج .

(٧) ج : وَأَمَّا .

(٨) ب ، ج : " جَازٌ " وهو خطأ .

(٩) قلت : إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُقْرَضِ فِي التَّأْجِيلِ غَرَضٌ ، لَمْ يَبْطُلِ الْعَقْدُ عَلَى الصَّحِيحِ ، =

صحيح ، لأنَّ الأجل وإن كان غير لازم فتأخير من غير شرط جائز فلم يتناقصا .
والله أعلم . (١)

- فمل -

وأما الشرط الثاني فهو أن لا يشترط المقرض على المقرض نفعاً زائداً
على ما أقرض (٢) ؛ لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قرض جر منفعة . فإن شرط
زيادة على القرض فذلك ضريان (٣) :

أحدهما : أن يكون القرض مما يدخله الربا كالذهب والفضة والبر والشعير .
فتمنى شرط فيه زيادة لم يجز ، وكان القرض باطلاً ، سواء كانت الزيادة في القدر
كقوله : " قد أقرضتك " (٤) هذه الطائفة بطائفة وعشرة " أو كانت الزيادة في الصفة
كقوله : " قد أقرضتك هذه الطائفة الغلة بطائفة صحاح " أو كانت الزيادة في المنفعة
كقوله : " قد أقرضتك هذه الطائفة على أن تخدمني شهراً " أو على أن تكتب
لي بهذا سفتجه (٥) إلى بلد كذا " لأن هذا نفع

== وإن كان له فيه غرض بطل على الصحيح . راجع : الفتح ٩ / ٢٨٠ ، والمنهاج
مع المفنى ٩ / ١٢٠ ، وشرح المحلى ٢ / ٢٦٠ .

(١) والله أعلم : ليس في ج .

(٢) ب ، ج : ما اقترض .

(٣) ذكر ابن قدامة في مغنيه (٤ / ٢٤٠) اتفاق أهل العلم في حرمة الزيادة
المشروطة في القرض ، قال : ولا فرق بين الزيادة في القدر أو الصفة .

(٤) ج : " أقرضتك " بدون قد .

(٥) السَّفْتَجَه : بضم السين وفتح التاء ، كلمة معربة ، وأصلها بالفارسية

" سفتة " وهى : أن يكون للرجل مال مثلاً ، وهو يريد أن يذهب به

إلى بلد ، وهو يخاف عليه قطاع الطريق ، فيدفعه إلى بئاع مثلاً ، أو رجل ==

يعود إليه ^(١) لما سقط عنه من خطر الطريق . فالقرض في هذا كله باطل ^(٢) لأمرين :

أحدهما : أنه قرض جرّ منفعة ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه .
والثاني : أن ثبوت الربا فيه بهذا ^(٣) الوجه يمنع منه .

والضرب الثاني : أن يكون القرض مّا لا ربا فيه ، كالثياب والحيوان .
فإن كان مّا شرط من الزيادة لا يتعلّق بنفس القرض كقوله ^(٤) : " على أن تخدمني شهرا " لم يجز ، وكان القرض (باطلا ؛ لأنّ القرض) ^(٥) ليس بلازم .
والاستخدام لو صحّ شرط لازم فتنافيا .

وإن كانت الزيادة تتعلّق ^(٦) بنفس القرض إمّا في قدره كقوله : " قد أقرضتك هذا الثوب بثوبين ، أو هذا العبد بعبدين " أو فـسـى

له بذلك البلد دين على آخر ، ويقول : أكتب خطابا على ذلك الرجل بما لك عليه ، لاخذه منه . انظر : النظم المستعذب ١ / ٣١١ ، والتصحيح ص ٢٠ ، والمصباح ص ٢٧٨ .

قلت : وأجاز أحمد في رواية عنه اشتراط السفجة ، وبه قال علي ، وابن عباس ، وابن سيرين ، والنخعي وغيرهم ، وصحّحها ابن قدامة فسـى مغنيه (٢٤٠ / ٤) فقال : ((والصحيح جوازه لأنه مصلحة لها من غير ضرر بواحد منهما ، والشرع لا يردّ بتحريم المصالح التي لا مضرة فيها ، بل بمشروعيتها ، ولأنّ هذا ليس بمنصوص على تحريمه ، ولا في معنى المنصوص فوجب إبقاؤه على الإباحة)) .

(١) ب ، ج : يعود عليه .

(٢) انظر : الحلية ٧٩ / أ ، والفتح ٣٧٤ / ٩ ، والروضة ٣٤ / ٤ .

(٣) ج : " فهذا " وهو تصحيح .

(٤) كقوله : ساقط من ج .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ج .

(٦) ج : تعلّق .

وصفه ^(١) كقوله : * قد أقرضتك هذا الثوب المروى بثوب مروى ^(٢) ففى
صحة القرض وجهان ^(٣) :

أحدهما - وهو قول جمهور أصحابنا - : أنه قرض باطل ؛ لأنه قرض جز منفعلة ،
وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه . ^(٤)

والوجه الثانى - وهو قول أبى على بن أبى هريرة وأبى حاتم
المرونى ^(٥) : أنه جائز ؛ لأنه ^(٦) لما جاز مثل هذا فى البيع ، وإن لم يجز مثله
فى القرض ، انصرف عن حكم القرض إلى البيع ^(٧) فصار بيعا بلفظ القرض ^(٨) .
وهذا القول واضح الفساد ؛ لأنه يقتضى نقل القرض ^(٩) المقصود
إلى بيع ليس بمقصود .

ولكن لو أن المقرض رآه زيادة على المقرض من غير شرط جاز ^(١٠) ،

(١) ج : فى صفته .

(٢) ج : الثوب المروى بثوب مروى .

(٣) أصحها البطلان . انظر : الفتح ٣٧٤ / ٩ ، والروضة ٣٤ / ٤ .

(٤) ج : وقد نهى عنه صلى الله عليه وسلم .

(٥) أ : ((المروى)) والتصويب من ب ، ج .

(٦) لأنه : ساقط من ج .

(٧) ج : ((المبيع)) وهو تصحيف .

(٨) واستدلوا أيضا بما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : أمرنى رسول

الله صلى الله عليه وسلم أن أجهز جيشا ، فنقدت الإبل ، فأمرنى أن آخذ بغيرها

ببيعين إلى أجل . وأجيب بأنه محمول على السلم ؛ لأنه جاء فيه ((إلى

أجل)) والقرض لا يقبل الأجل . انظر : الفتح ٣٧٤ / ٩ .

(٩) ج : ((العوض)) وهو تصحيف .

(١٠) رخص فيه ابن عمر ، وسعيد بن المسيب ، والحسن البصرى ، والشعمى ،

والزهري ، والشعمى ، ومكحول ، وقتادة ، ومالك ، والشافعى ، وإسحاق . =

وكان ^(١) محسنا : لأنّ النبيّ صَلَّى الله عليه وسلّم ردّ مكان بكر راعيا ، وقال :
 خياركم أحسنكم قضاء . وردّ مكان / صاع ^(٢) صاعين . لكن إن كانت الزيادة في ١٦٨ ب
 الصفة كالصاح مكان ^(٣) الغلّة ، والطعام الحديث مكان العتيق ، لزم المقرض
 قبولها . وإن كانت الزيادة في القدر كالصاعين مكان الصاع والدرهمين مكان الدرهم
 فهي هبة لا يلزم المقرض ^(٤) قبولها إلّا باختياره . ^(٥)
 فهذا ^(٦) الكلام في الشرط إذا كان زائدا . فأما الشروط الناقصة
 كأنه اقترض صاحبا ليردّ مكانها غلّة ، أو طعاما حديثا ليردّ مكانه عتيقا فالشرط

وعن أحمد روايتان . وروى عن أبيّ بن كعب ، وابن عباس ، وابن عمر أنه يأخذ
 مثل قرضه ، ولا يأخذ فضلا ؛ لأنه إذا أخذ فضلا ، كان قرضا جرّ منفعة .
 انظر : المغنى لابن قدامة ٢٤٢/٤ .

هذا ، وقد صرح الرافعي في الفتح (٣٧٦/٩) بأنه لا فرق بين
 الربويات وغيرها ، ولا فرق بين أن يكون الرجل مشهورا برّد الزيادة ، أو لا
 يكون . وفيه وجه : أنه لا يجوز ردّ الزيادة في الربويات . ووجه آخر : أنه
 لا يجوز اقراض المشهور برّد الزيادة تنزيلا للمعتاد منزلة الشروط .
 وقال النووي في شرح مسلم (٣٧/١١) : " وسواء زاد في الصفة أو
 في العدد . ومذهب مالك : أنّ الزيادة في العدد منهي عنها " .

- (١) ج : ((وإن كان)) وهو خطأ .
- (٢) صاع : أثبتته من ب ، ج ، وليس في أ .
- (٣) ج : ((وكان)) وهو تصحيف .
- (٤) ج : ((المقرض)) وهو تصحيف .
- (٥) هذا إن اقترض لنفسه ، فإن اقترض لمجوره أو لجهة وقف فليس للمقرض ردّ
 الزائد . انظر : أسنى المطالب ١٤٢/٢ ، وحاشية الجمل ٢٦١/٣ .
- (٦) ج : وهذا .

باطل . وفي بطلان القرض به وجهان ^(١) كالأجل . وكذلك كل شرط ناقص .
والفرق بين الشروط الزائدة في بطلان القرض بها ، وبين الشروط
الناقصة في صحة القرض بها ^(٢) على أحد الوجهين ، هو ما ^(٣) نذكر من الفرق في
الرهن بين الشروط الزائدة فيه ، والشروط الناقصة منه ^(٤) .
فأما شرط الرهن والضمين في القرض فهو جائز ^(٥) ، وليس من هذين
النوعين ، وإنما هو استيثاق فيه . ثم لا يخلو حال القرض الذي شرط فيه الضمين

(١) أحدهما - وهو الأصح - : لا يجوز ؛ لأن مقتضى القرض رد المثل ، فإذا
شرط النقصان عما أقرضه فقد شرط ما يناهض مقتضاه ، فلم يجز ، كما لو شرط
الزيادة . والثاني : يجوز ؛ لأن القرض جعل رفقا بالمستقرض ، وشرط الزيادة
يخرج به عن موضوعه ، فلم يجز ، وشرط النقصان لا يخرج به عن موضوعه ، فجاز .
انظر : المهذب ١/٣١١ ، والفتح ٩/٣٧٨ ، والمنهاج مع المغنى ٢/١٢٠ .
(٢) بها : ليس في ب ، ج .

(٣) في النسخ ((معما)) وهو تصحيف والصواب ما أثبتته .
(٤) قلت : قد صرح المؤلف في كتاب الرهن من الحاوي (٧/٢٧١) أن نسخة ج
بالفرق حيث ذكر بطلان الرهن بالشروط الزائدة قولاً واحداً ، وحكى في بطلانه
بالشروط الناقصة قولين . ثم قال : والفرق بينهما أن الشروط الناقصة يمنع
موجبات الرهن فكانت مبطله . والشروط الزائدة قد استوفى معها موجبات الرهن
فلم تبطله .

(٥) انظر : المهذب ١/٣١١ وفيه : ((ويجوز شرط الرهن فيه ؛ لأن
النبي صلى الله عليه وسلم رهن دُرعه على شعير أخذه لأهله ، ويجوز أخذ
الضمين فيه لأنه وثيقة ، فجاز في القرض كالرهن)) ، والتنبيه ص ٧٠ ، والفتح
٩/٣٧١ ، وأسنى المطالب ٢/١٤٣ ، وشرح المنهج مع حاشية الجمل
٣/٢٦٢ .

- ١٢٢٧ -

والرهن من أن يكون المستحق فيه المثل أو القيمة . فان كان المستحق فيه
المثل جاز شرط الرهن فيه والضمين . وان كان المستحق فيه القيمة ففي صحة
الرهن والضمين فيه ^(١) وجهان : ^(٢)

أحدهما : لا يصح شرط الرهن والضمين فيه . وهذا قول من زعم أن قيمة القرض ^(٣)
معتبرة بأكثر أحواله من حين القبض إلى حين التصرف ، فلا يصح أخذ الرهن
والضمين فيه ، للجهالة بقيمته .

والوجه الثاني : أنه يصح أخذ الرهن والضمين فيه . وهذا قول من
زعم أن قيمته معتبرة وقت القبض ^(٤) . فعلى هذا إن علما قدر قيمته عند شرطه ووقت
قبضه جاز أخذ الرهن فيه والضمين . وان جهلاه أو أحدهما لم يجز . والله أعلم .

- فصل -

وأما الشرط الثالث ، فهو ^(٥) أن يكون القرض معلوماً ^(٦) . والعلم به
معتبر باختلاف حاله . فان ^(٧) كان ما يستحق الرجوع ^(٨) بقيمته فالعلم به ^(٩) يكون
بمعرفة قيمته ، ولا اعتبار بمعرفة قدره ولا صفته إذا صارت القيمة معلومة ^(١٠)

- (١) فيه : ليس في ج .
(٢) قلت : في كتب المذهب المتداولة أطلقوا القول بجواز اشتراط الرهن والضمين
في القرض بدون التفصيل الذي ذكره الطاوري . راجع المراجع السابقة .
(٣) من ب ، ج . وفي أ : ((قيمة الرهن)) وهو تصحيف .
(٤) ج : في وقت .
(٥) أ ، ج : ((وهو)) والتصويب من ب .
(٦) انظر : الفتح ٨٥٢/٩ ، والحلية ٢٩/ب .
(٧) ج : ((وان)) وهو خطأ .
(٨) ج : الرجوع فيه .
(٩) به : ليس في ج .
(١٠) ج : ((مقايضة)) وهو تصحيف .

لاستحقاق الرجوع بها دون غيرها . وإن كان ممّا يستحقّ الرجوع بمثله ، فالعلم به يكون من وجهين : أحدهما : معرفة قدره . والثاني : معرفة صفته ، فتنتفى الجهالة عنه ^(١) عند المطالبة به ^(٢) .

وأما الصفة فمعتبرة بحسب اعتبارها في السلم . وأما القدر فيكون بالوزن إن كان موزونا ، وبالكيل إن كان مكيلا ، وبالذرع والعدد إن كان مذكروا أو معدودا . فلو كان القرض مكيلا ، فأقرضه إياه وزنا جاز إن لم يكن فيه الربا ، لأنه يصير معلوما به ^(٤) . وإن كان فيه الربا فعلى وجهين : (٥) أحدهما : لا يجوز خوف الربا كالبيع .

والثاني : يجوز ، وبه قال / أبو حامد المروزي ^(٦) : لأنّ القرض ^(٧) عقد إرفاق وتوسعة لا يسراعى فيه ما يراعى في عقود المعاوضة . ألا ترى لو ردّ ^(٨) زيادة على ما اقترض من غير شرط ، جاز ولم يكن محرّما ^(٩) . ولو كان القرض موزونا ، فأقرضه إياه مكيلا ^(١٠) فإن كان ممّا لا ينحصر

(١) عنه : ليس في ج .

(٢) به : ليس في ج .

(٣) ب ، ج : فأما .

(٤) ج : به معلوما .

(٥) قلت : لا يوجد في كتب المذهب هذا التفصيل ، بل أطلق أكثرهم القول بجواز إقراض المكيل وزنا ، والموزون كيلا بشرط أن لا يتجافى المكيال كما في السلم . وقال القفال : لا يجوز إقراض المكيل بالوزن بخلاف السلم فإنه لا يسوّى بين رأس المال والمسلم فيه . راجع : الفتح ٣٦٧/٩ ، والروضة ٣٣/٤ ، وأسنى المطالب ١٤٢/٢ ، والمغنى ١١٩/٢ .

(٦) أ : ((المروزي)) والتصويب من ب ، ج .

(٧) ب : ((لأن القبض)) تصحيف .

(٨) ب : أنه لو ردّ .

(٩) ب ، ج : وإن لم يكن ربا محرّما .

(١٠) ج : كيلا .

بالكيل كالقطن والكتان والصفرة والنحاس ، لم يجز ؛ لأنَّ الجعالة لم تنتفع عنه .
وان كان مّا ينحصر بالكيل ، فان لم يكن فيه الربا جاز . وان كان فيه الربا فعلى
الوجهين . ولكن لو أقرضه جزافاً لم يجز^(١) ؛ للجهل بقدر ما يستحقّ الرجوع
به .

- فصل آخر يشتمل على فروع في القرض^(٢) -

إذا^(٣) قال الرجل لغيره : اقترض لي مائة درهم ، ولك على عشرة
درهم فقد كره ذلك اسحاق^(٤) . وأجازه أحمد^(٥) . وهو عندنا يجري مجرى
الجعالة ولا بأس به . فلو أنّ المأمور أقرضه مائة درهم من ماله لم يستحقّ
العشرة الأجرة^(٦) ؛ لأنها بذلت^(٧) له على قرض من غيره^(٨) .

(فرع)

رجل قال لغيره : " اقترض زيدا مائة درهم وأنا لها ضامن " فهذا^(٩)
جائز فإذا أقرض زيدا لزمه الضمان . ولو أقرضه من المائة خمسين درهماً^(١٠) لزمه

(١) ج : ((فلم يجز)) وهو خطأ .

(٢) ج : على الفروع من القرض .

(٣) ب ، ج : وإذا .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) انظر : المغنى لابن قدامة ٢٤٤ / ٤ .

(٦) من ج . وفي أ ، ب : ((الأخيرة)) وهو تصحيف .

(٧) ج : ((لأنه بدل)) وهو خطأ .

(٨) انظر : أسنى المطالب ٢ / ٤٤٤ ، والمغنى ٢ / ١٢٠ (ذكرناه نقلاً عن الحاوي)

(٩) ج : ((وهذا)) وهو خطأ .

(١٠) درهماً . أثبتته من ب ، ج ، وليس في أ .

ضمانها ^(١) لا غير . وكذلك ما أقرضه من الدراهم إلى تمام مائة درهم . ولا يلزمه ضمان ما زاد عليها ^(٢) . فلو أقرضه بدل المائة درهم عشرة دنانير هو ضامن ^(٣) . لم يلزم الضامن ضمانها ؛ لأنه لم يأمره بها .

(فرع)

رجل اقترض من رجل مائة درهم ، فضمنها عنه ضامن بأمره ، ثم أن الضامن دفع إلى المقرض بدل المائة القرض ثوبا جاز ، ويرى الضامن والمقرض . وكان للضامن أن يرجع على المقرض بأقل الأمرين ^(٥) من المائة التي ضمنها ، أو قيمة الثوب الذي دفعه عوضا عنها ؛ لأن المائة إن كانت أقل من قيمة الثوب كان الضامن متطوعا ^(٦) بفضل القيمة ، فلم يرجع إلا بالمائة . وإن كانت قيمة الثوب أقل فهذا القدر الذي غرمه ، فلم يرجع إلا ^(٧) به ^(٨) .

(١) ضمانها : ساقط من ج .

(٢) قاله ابن سريج ، والقياس يقتضي أن لا يضمن ههنا ؛ لأن الشرط لم يتحقق . انظر : الفتح ٣٨١/١٠ ، والروضة ٢٦١/٤ .

(٣) المرجعان السابقان .

(٤) عنها : ساقط من ج .

(٥) انظر : المهذب ٣٤٩/١ ، والتنبيه ص ٧٥ ، والفتح ٣٩١/١٠ ، والروضة ٢٦٢/٤ ، والنهاية ٦٦٢/٤ .

(٦) ج : ((مقطوعا)) وهو تصحيف .

(٧) إلا : ساقطة من ج .

(٨) قلت : هذا على الوجه الصحيح ، وبه جزم الكثيرون ، وفي وجه : أنه يرجع

بالمائة التي هي أصل المبلغ ؛ لأنه حصل براءة ذمته بما فعل ، وسامحة

رب الدين جرت معه ، لا مع المقرض . راجع : الفتح ٣٩١/١٠ ، والروضة

٢٦٢/٤ .

(فرع)

وانا أقرض رجل رجلا مالا ، ثم أنّ المقرض أهدى إلى المقرض هدية ، فان كان بعد ردّ القرض عليه جاز قبول الهدية منه ^(١) من غير كراهة ^{(*) (٢)} . وان كان قبل ردّ القرض عليه فقد كره ذلك ^(٣) ابن سعود ^(٤) . وأجاز ابن عباس ^(٥) . وهو عندنا جائز إن كان من غير شرط . والتنزه عنه أولى ^(٦) ؛ لما روى أنّ زيد بن ثابت ^(٧) استقرض من عمر رضى الله عنه ^(٨) ، وكان بهاديه فامتنع عمر ^(٩) من قبول هديته ، فردّ زيد القرض وقال : لا حاجة لى فيما يقطع الوصلة بينى وبينك ^(١٠) .

(١) منه : ساقط من ج . (*) من ب ج . وفي أ ر : كراهية .

(٢) انظر : المغنى لابن قدامة ٢٤١/٤ .

(٣) ذلك : ساقط من ج .

(٤) روى ذلك عن عمر ، وابن عباس ، وأبى بن كعب ، وعبد الله بن سلام أيضا .

وبه قال أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد إلا أن يكون شيئا جرت به العادة بينهما

قل القرض . المرجع السابق ، ورحمة الأئمة ص ١٤٧ ، والميزان ٥٩/٢ .

(٥) ونقل عنه ابن قدامة كراهية ذلك .

(٦) انظر : رحمة الأئمة ، والميزان .

(٧) ج : زيد بن ثابت رضى الله عنه .

(٨) ج : عنهما .

(٩) ب : عمر رضى الله عنه .

(١٠) وقعت هذه القصة بين عمر ، وأبى بن كعب ، فقد روى : " أنّ أبى بن كعب

أهدى إلى عمر بن الخطاب من ثمرة أرضه ، فردّها ، فقال أبى : لم ردت على

هديتى ، وقد علمت أنّى من أطيب أهل المدينة ثمرة ، فخذ عني ما تردّ على هديتى ،

وكان عمر رضى الله عنه أسلفه عشرة آلاف درهم . " أخرجه عبد الرزاق ١٤٢/٤ ،

والبيهقى ٣٤٩/٥ ، واللفظ له ، وقال : هذا منقطع . وذكره ابن قدامة

فى مغنيه ٢٤١/٤ .

- مسألة -

﴿ قال الشافعي رحمه الله ^(١) : ولو كان له على رجل حق من بيع أو غيره حال ، فأخذه ^(٢) مدة ، كان له أن يرجع متى شاء . وذلك أنه ليس / ١٦٩ ب بإخراج شيء من ملكه ، ولا أخذ ^(٣) منه عوضاً فيلزمه . وهذا معروف ولا يجب ^(٤) له أن يرجع فيه . ﴾ (٥) وهذا كما قال .

إذا كان لرجل ^(٦) في ذمة آخر دين حال فسئل تأجيله فأجله ^(٧) لم يلزمه الأجل ^(٨) ، وكان له المطالبة به حالاً ، ولو وفى وعده ^(٩) وأجله به كان حسناً ^(١٠) .

وقال مالك ^(١١) : متى أنظره بالدين وأجله له ^(١٢) مدة لزمه ، ولم يكن

-
- (١) ج : بدون رحمه الله . وفي ب : رضى الله عنه .
- (٢) من ج . وأ ، م : ((فأخذه به)) .
- (٣) ج : ولا يأخذ .
- (٤) ج : لا يجوز .
- (٥) انظر : مختصر المزي ٢/٢٠٥ .
- (٦) ج : للرجل .
- (٧) فأجله : ساقط من ج .
- (٨) ب ، ج : لم يلزم .
- (٩) ب ، ج : بوعده .
- (١٠) انظر : الحلية ٨٠/أ ، ورحمة الأئمة ص ١٤٨ ، والميزان ٢/٦٠ ، ومغنى المحتاج ٢/١٢٠ " لا يلزم الأجل على الصحيح " . قلت : وهو مذهب أحمد كما في المغنى لابن قدامة (٢٣٧/٤) ونسبه إلى الحارث العكلي ، والأوزاعي ، وابن المنذر أيضاً .
- (١١) راجع - إضافة إلى المراجع السابقة - : المدونة ٤/٢٦ ، والخرشي مع العدوى ٢٣٢/٥ ، والمواق ٤/٥٤٨ . ونسبه ابن قدامة في مغنيه إلى الليث أيضاً ، وهو أحد قولى الشافعي كما في الإفصاح ١/٢٣٢ .
- (١٢) له : أثبتته من ب . وفى أ ، ج : ((به)) خطأ .

له أن يتمجّل المطالبة به . سواء كان من ثمن مبيع ، أو قيمة متلف ، أو غيره ، بناءً على أصله في أنّ^(١) الهبة تلزم بالعقد دون القبض ، فكذا هذا^(٢) الأجل يلزم بالوعد^(٣) ، ويصير كالمستحقّ بالعقد .

وقال أبو حنيفة^(٤) : إن كان الدين قيمة متلف لا يدخل الأجل فسي أصله لم يلزمه الأجل . وإن كان من ثمن مبيع قد^(٥) يصحّ دخول الأجل في أصله لزمه تأجيله . بناءً على أصله في أنّ ما اتّفقا عليه بعد لزوم العقد من خيار أو أجل ، أو زيادة أو نقص في الثمن ، فهو لاحق بالعقد . كما لو كانا ذكراه^(٦) حين البيع . وعند الشافعي : أن بعد لزوم البيع^(٧) بالافتراق لا يلحق العقد أجل ولا خيار ، ولا زيادة في الثمن ، ولا نقصان .

واستدلّ من أُلحق ذلك بالعقد بقول النبي^(٨) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ((المؤمنون عند شروطهم)) فوجب أن يلزم ما شرطاً من الأجل .

قالوا : ولأنّ كل ما لزم بمقارنة العقد ، لزم إذا اتّفقا عليه بعد لزوم العقد (كالرهن . ولأنّ كل حال يُلحق فيها الفسخ ، يُلحق فيها^(٩) شرط

(١) أ : ((وأنّ)) والتصويب من ب ، ج .

(٢) ب : هنا .

(٣) من ب ، ج . وفي أ : ((للوعد)) .

(٤) انظر : المبسوط ٣٣/١٤ ، والمغنى لابن قدامة ٢٣٧/٤ ، ورحمة الأئمة ص ١٤٨ ، والميزان ٦٠/٢ .

(٥) ج : ((وقد)) وهو خطأ .

(٦) ب : ((كان ذكراه)) ج : ((كان ذاكراه)) وكلاهما خطأ .

(٧) ج : لزوم العقد .

(٨) ب ، ج : بقوله .

(٩) ب : فيه .

الأجل ، أصله ط بعد العقد ^(١) وقبل التفريق .

ودليلنا : قوله تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود)) ^(٢) ولو صح ^(٣) أن يغير ^(٤) حكم العقد ، لم يصح ^(٥) الوفاء به تقدم من العقد . ولأنه حق استقر ^(٦) معجلاً فلم يصبر بالتأجيل ^(٧) مؤجلاً ، قياساً على قيم المتلفات ، ولأنه عقد قد ^(٨) استقر لزومه ^(٩) ، فلم يجوز أن يلحقه ط يغيره ، أصله إذا كان ما اتفق عليه بعد تلف العين ، أو موت أحد المتعاقدين . ولأنه لو جاز أن يكون ط زيد في الثمن لاحقاً بالعقد ^(١٠) ، لكان الإبراء منه رافعاً لجميع العقد ، ولجواز ^(١١) إذا زاد المشتري في ثمن ط قد استحق بالشفعة أن يرجع به على الشفيع . وفي إبطال ^(١٢) أن يكون الحكم في هذين إلّا على ما اتفقنا ^(١٣) دليل على القول بمطه فيما اختلفنا ^(١٤) .

-
- (١) ط بين القوسين ساقط من ج .
 (٢) سورة المائدة : ١ .
 (٣) ب ، ج : فلو صح .
 (٤) ج : أن يلحقه .
 (٥) ب : لما لزم . ج : لم يلزم .
 (٦) ج : ولأنه استحق .
 (٧) ب : بالتأخير .
 (٨) قد : ليست في ج .
 (٩) ج : ((له وجه)) وهو تصحيف .
 (١٠) ج : ((بالقيمة)) تصحيف .
 (١١) ج : وجاز .
 (١٢) ج : ((في المال)) وهو تصحيف .
 (١٣) ج : ((ما اتفقا)) .
 (١٤) ج : ((فيما اختلفا)) .

- ١٢٣٥ -

(١) فأما الجواب عن قوله عليه السلام (٢) : ((الموهونون عند شروطهم)) فمعارض، أو مخصوص ، أو مستعمل على الاستحياب .

وأما الجواب عن قياسهم على الرهن فمن وجهين :

أحدهما : أنَّ الرهن عقد يستقرّ بنفسه وليس كالأجل الذي هو تبع لغيره .

والثاني : أنَّ الرهن يعد البيع ليس بلازم إلّا بالقبض / وكذا (٣) الأجل ليس ١/١٧٠ بلازم إلّا بالقبض . لكن قبض الأجل يُقضى زمانه ، فما لم (٤) يمتز الزمان فهو فلى حكم الرهن ما لم يقبض .

وأما قياسهم على خيار المجلس فالمعنى فيه أنَّ العقد لم يستقرّ لزومه وهو يعد الخيار يستقرّ (٦) فثبت ما ذكرناه . والله أعلم (٧).

* * *

-
- (١) أ : " وأما " والتصويب من ب ج .
 (٢) ب ، ج : بدون عليه السلام .
 (٣) ج : وكذلك .
 (٤) ج : ((ما لم)) بدون الفاء ، وهو خطأ .
 (٥) ج : فأما .
 (٦) ج : مستقرّ .
 (٧) ج : والله أعلم بالصواب .

باب تجارة الوصى بطل اليتيم ، وبيع عقاره ^(١)

قال الشافعي رحمه الله ^(٢) : ((وأحب أن يتجر الوصى بطل ^(٣) من يلى عليه ولا ضمان عليه . اتجر ^(٤) عمر بطل ^(٥) اليتيم ^(٦) ، وأبضعت عائشة ^(٧) بأموال بني محمّد بن أبي بكر ^(٨) في البحر ، وهم أيتام تليهم ^(٩) . وهذا كما قال . يجوز لولي اليتيم أن يتجر له بطله على الشروط المعتبرة فيه ^(١٠) وهو قول

(١) م : باب تصرف الوصى في مال موليه .

(٢) ب : رضى الله عنه .

(٣) ب ، ج ، م : بأموال .

(٤) ب ، م : قد اتجر .

(٥) ج : ((ولا ضمان عليه إن اتجر بطل يتيما)) وبأباه السياق .

(٦) انظر : مصنف ابن أبي شيبة ٣٧٧/٦ ، وسنن البيهقي ١٠٧/٤ ، ٣٧٧/٦ .

(٧) ج : عائشة رضى الله عنها .

(٨) هو أبو القاسم محمّد بن أبي بكر الصديق . ولد بذي الحليفة عام حجة

الوداع ، واشترك في قتل عثمان ، ثم انضم إلى علي ، فكان من كبار أنصاره ،

شهد معه معركة الجمل ، ثم قتل بمصر سنة ٣٨ هـ . أنظر ترجمته في : تهذيب

الأسماء ٨٥/١ ، والخلاصة ص ٣٢٩ ، والكشاف ٢٥/٣ ، والتهذيب ٨٠/٩ .

(٩) انظر : مصنف ابن أبي شيبة ٣٧٨/٦ ، ومصنف عبد الرزاق ٦٦/٤ ، وسنن

البيهقي ٣/٦ وفيها ((في البحرين)) ، والمغنى لابن قدامة ١٨٠/٤ وفيه :

((إيفاح الطال : دفعه إلى من يتجر به ، والريح كله لليتيم)) وفي هامشه :

((أبضعت : أى جعلته بضاعة في البحر ، أى سمعت بالتجارة في ماله

في بضاعة بطريق البحر)) .

* مختصر العزنى ٢٠٥/٢ وراجع في المسألة : الحلبي ٨٠/١ ، والمهذب

٣٣٥/١ ، والتنبيه ص ٧٢ ، والفتح ٢٩١/١٠ .

(١٠) فيه : ليس في ج .

عامة الفقهاء . (١)

وقال ابن أبي ليلى (٢) : لا يجوز لوليّه أن يتجرّ بماله استدلالاً بقوله تعالى : ﴿ ولا تقربوا مال اليتيم إلّا بالتي هي أحسن ﴾ (٣) فكان النهي عموماً ، والاستثناء بالأحسن في حفظه خصوصاً . ولأنّ التجارة بالمال خطيئة ، وطلب الربح به (٤) متوهم ، فلم يجوز أن يتمجّل خطراً متيقناً لأجل ربح متوهم . ولأنّ الولي مندوب لحفظ ماله كالمدوّع المندوب لحفظ ما أوّده . فلمّا لم يجز للمدوّع أن يتجرّ بالوديعة طلباً لربح يعود على مالكها ، لم يجوز للولي أن يتجرّ بطل اليتيم طلباً لربح يعود عليه .

وهذا خطأ ؛ لقوله تعالى : ﴿ فان كان الذي عليه الحقّ سفيهاً أو ضعيفاً ، أو لا يستطيع أن يملّ هو ، فليملّ وليّه بالعدل ﴾ (٥) والولي إنما يلزمه أن يملّ (٦) ما حدث من دين . وذلك في الغالب إننا يكون عن بيع ، وهو لا يصحّ منه فيتولّاه ، فدلّ على أنّ الولي هو الذي يتولّاه (٧) .

(١) انظر : المغني لابن قدامة ٤ / ١٨٠ .

(٢) وروى عن الحسن البصري أيضاً . انظر : المرجع السابق ، وصنّف ابن أبي شيبه ٦ / ٣٧٨ .

(٣) سورة الأنعام : ١٥٢ .

(٤) ج : فيه .

(٥) سورة البقرة : ٢٨٢ .

(٦) ب : ((أن يملّ)) وهو صحيح أيضاً . قال تعالى : ((اكتبها فهي تلى عليه بكرة وأصيلاً - الفرقان : ٥)) وهي لغة بني تميم وقيس ، والأولى لغة الحجاز وبني أسد . يقال : " أملت " الكتاب على الكاتب " إملاً " و " أظيته " عليه " إملاً " أي : ألقينه عليه . انظر : الصباح ص ٥٨٠ .

(٧) ب : ((تولّاه))

وروى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أنّ النبي ^(١) صلى الله عليه وسلم قال : ((ابتغوا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة .)) ^(٢)

وروى ((اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة)) ^(٣) وروى أنّ عمر ابن الخطاب رضى الله عنه اتجربطال يتيم كان يلى عليه . وروى عن عائشة رضى الله عنها أنها أبضعت بأموال بنى ^(٤) أخيها محمّد بن أبي بكر فى البحر ، وهم ^(٥) أيتام تلى عليهم ^(٦) ، وليس لهذه فى الصحابة مخالف ، فكان إجماعا .

(١) ج : أن رسول الله .

(٢) حديث ضعيف أخرجه الترمذى ٣٢ / ٣ مرفوعا ، وكذا موقوفا على عمر بلفظ : ((ألا من ولى يتيما له مال ، فليتجرفه ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة)) وضعفه من أجل المثنى بن الصباح .

كما أخرجه الدارقطنى ١١٠ / ٢ مرفوعا بثلاث طرق ضعاف من حديث عمرو بن شعيب به . كما رواه موقوفا على عمر بلفظ : ((ابتغوا بأموال اليتامى لا تأكلها الصدقة)) . وأخرجه البيهقى ١٠٧ / ٤ مرفوعا بسندين ضعيفين بنحو الترمذى ، كما رواه موقوفا على عمر ، وصحّحه ، ولكن ردّا بن التركمانى فى الجوهر النقى على تصحيح البيهقى قائلا : " كيف يكون صحيحا وممن شرط الصحة الاتصال ؟ وسعيد بن المسيّب لم يثبت له سماع من عمر ، لأنه كان صغيرا " .

ورواه الشافعى فى مسنده ١٢٤ / ٦ من حديث يوسف بن ماهك أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((ابتغوا فى مال اليتيم ، أو فى مال اليتامى ، لا تذهبها أو لا تستأصلها الصدقة)) قال الألبانى فى الإرواء ٢٥٩ / ٣ : ((وهذا مرسل ، ورجاله ثقات لولا أنّ فيه عنعنة ابن جريج)) .

(٣) رواه الطبرانى فى الأوسط من حديث أنس بن مالك مرفوعا ، وضعفه الألبانى فى الإرواء فقال : ((هو واه جدا ، آفته الغرات)) .

(٤) من ب ، ج . وفى أ : ((ابنى)) .

(٥) ج : " ولأنهم " وبأبامالسيات .

(٦) ب ، ج : تليهم .

ولأنّ الوليّ يقوم في مال اليتيم مقام البالغ الرشيد في مال نفسه ، فلمّا كان من أفعال الرشيد أن يتجرّ في ماله ^(١) ، كان الوليّ في مال اليتيم أولى منه ، وبأن يتجرّ ^(٢) بماله . ولأنّ الوليّ مندوب إلى تشيّر مال من يلي عليه ، والتجارة من أقوى الأسباب في ^(٣) تشيّر المال ، فكان الوليّ بها أولى .

فأمّا ^(٤) قوله تعالى : ((ولا تقربوا مال / اليتيم إلّا بالّتي هي أحسن)) . فقد اختلف المفسّرون في تأويلها على ثلاثة أقاويل : ^(٥) مذهب ابن أبي ليلى خارج منها . ومذهبنا داخل فيها :

أحدها : أنّ التّي هي أحسن التجارة . ^(٦) وهذا قول مجاهد . ^(٧) والثاني : أن يتجرّله ، ولا يأخذ من الربح شيئاً . وهذا قول الضّاحك ^(٨) . والثالث : التّي هي

(١) ب ، ج : بماله .

(٢) ب ، ج : في مال اليتيم مندوباً إلى أن يتجرّ .

(٣) الأسباب في : ساقط من ج .

(٤) ج : وأمّا .

(٥) انظر : تفسير الطاوردى ٥٧٧/١ وفيه يوجد أربع تأويلات للآية منها - الثلاثة كما في الصلب . والرابع : أنّ المراد به أن على الوليّ حفظ مال يتيّمه إلى أن يكبر ليتسلّمه ، قاله الكلبي .

(٦) قال القرطبي في تفسيره ١٣٤/٢ : وهذا أحسن الأقوال في هذا ، فانه جامع .

(٧) هو الشافعي الجليل أبو الحجاج مجاهد بن جبر - بفتح الجيم وسكون الباء -

المكي ، المغزومي مولا هم ، إمام في الفقه ، والتفسير ، والحديث ، عرض القرآن على ابن عباس ثلاثين مرّة ، مات وهو ساجد ، سنة ١٠٠ هـ ، وقيل بعدها ، وهره ٨٣ سنة . أنظر ترجمته في : طبقات الشيرازي ص ٦٩ ، وطبقات ابن سعد ٣٤٣/٥ ، وتهذيب الأسماء ٨٣/٢ ، والتذكرة ٩٢/١ ، والتهذيب ٤٢/١٠ ، وطبقات الحفاظ ص ٤٢ ، وطبقات المفسّرين للداودي ٣٠٥/٢ .

(٨) هو أبو القاسم الضّاحك بن مزاحم الهلالي - نسبة إلى جدّه هلال - الخراساني ، =

أحسن أن يأكل بالمعروف إن افتقر ويمسك عن الأكل إن استغنى . وهذا قول زيد ^(١) .
 وأما الجواب عن قوله : ((إن التجارة خطر متيقن ^(٢) ، والربح متوهم))
 فهو أن يقال : إن سلامة الأموال ^(٣) في أحوال ^(٤) السلامة أغلب . وظهور
 الربح مع استقامة الأمور أظهر . وإذا كان الأمر في هذين غالباً ، جاز العمل
 عليه لعدم اليقين فيه .

وأما قولهم " إنه كالمودع " في اختصاصه بالحفظ . فخطأ ؛ لأن ^(٥)
 المودع نائب ^(٦) عن جائز الأمر ، فكان تصرفه موقوفاً على إذنه . والولي نائب ^(٧)
 عام التصرف . ألا ترى أن له الإنفاق عليه ، وشراء العقار له . والله أعلم ^(٨) .

- فصل -

فإذا ثبت جواز التجارة بماله ، فأنما يتجربها كان فاضلاً ^(٨) ، من غير

==

المفسر ، من أئمة التابعين ، يروى أن أئمة حمل به طائفة ، مات سنة ١٠٥ هـ ، أو
 ١٠٦ هـ . انظر ترجمته في : طبقات الشيرازي ص ٩٣ ، والكشاف ٣٦/٢ ،
 والتهذيب ٤/٤٥٣ ، والميزان ٢/٣٢٥ ، والخلاصة ص ١٧٧ ، وطبقات المفسرين
 للداودي ٢١٦/١ .

(١) هو زيد بن ثابت الأنصاري ، سبقت ترجمته في ص (٧٢٢) وفي ب ، ج :
 " أبي زيد " وفي تفسير الطوردي : " ابن زيد " .

(٢) متيقن : أثبتته من ج ، وليس في باقي النسخ .

(٣) ب ، ج : المال .

(٤) من ب . وفي أ : " وأحوال " ج : " من أحوال " .

(٥) ج : " بالحفظ فحفظها من " وهو تصحيف .

(٦) ج : " نائب " في الموضعين ، وهو خطأ .

(٧) والله أعلم : ليس في ب ، ج .

(٨) الناقض ، والنقض : الدراهم والدنانير ، كما في المصباح ص ٦١٠ .

أن يبيع عقارا ولا أرضا . فأول ما ينبغي للولي أن يفعل في الناض^(١) من ماله بعد كسوته ونفقته أن يعمر ما يحتاج^(٢) إلى العمار من عقاره أو ضياعه إن كان^(٣) في عمارتها حفظ الأصل . وليس لم يبنى به العقار من الآلة صفة محدودة^(٤) . وكان بعض أصحابنا^(٥) المتأخرين يحد ذلك فيقول : يجب أن يبنى بالآجر والطين . ولا يبنى بالآجر والجص ولا باللين والطين . قال : لأن الآجر والطين مرجوع^(٦) إن هدم^(٧) وبقي إن ترك . والجص في الآجر^(٨) لا مرجوع له . وإذا^(٩) انهدم بعضه غرب^(١٠) جميعه . واللين والطين قليل البقا .

وليس لهذا التحديد وجه صحيح : لأن لكل قوم عرفا . ولكل بلد عادة . فمن البلاد ما لا يستحكم البناء فيه إلا بالحجارة والنورة . ومنها بالآجر والجص . ومنها بالآجر والطين . ومنها باللين والطين . ومنها بالخشب الوثيق . فإذا بناء الولي على أحكم ما جرت به عادة ذلك البلد أجزأه .

ثم ينظر في الباقي من ماله ، فإن كان لواحتاج^(١٠) به عقارا أو أرضا عا عليه^(١١)

- (١) ب ، ج : بالناض .
- (٢) ج : ((ان احتاج)) وبأباه السياق .
- (٣) ب ، ج : إذا كان .
- (٤) هذا هو مذهب جمهور الشافعية ، قال الرويانى : وهو الاختيار . انظر : الحلية ٨٠ / أ ، وأسنى المطالب ٢ / ٢١١ .
- (٥) وبه جزم الشيرازى فى المهدب ١ / ٣٣٥ ، والتنبيه ص ٧٢ ، وكذا الرافعى فى الفتح ١٠ / ٢٩١ ، ونقله الرويانى فى الحلية عن نصر الشافعى .
- (٦) ج : ((مرجوع إلى أصل)) وهو تصحيف .
- (٧) ج : والآجر .
- (٨) ج : " فإذا " وبأباه السياق .
- (٩) من ب ، ج . وفى أ : " جذب " وهو تصحيف .
- (١٠) ج : قد ابتاع .
- (١١) ج : إليه .

من فاضل ظّته قدر كفايته ، فابتاع العقار والأرضين بالطل أولى من التجارة به ^(١) ؛
لأنه أحفظ أصلاً وأقلّ خطراً ، مع استواء الفائدة فيهما ^(٢) . وإن كان لو ابتاع به
عقاراً لم يعد عليه من فاضل ظّته ^(٣) قدر كفايته جازاً أن يتجرّله بالطل على
شروط ثلاثة ^(٤) . وذلك أن يكون الزمان آمناً ^(٥) ، والسلطان عادلاً ، والتجارة مربحة .
فإن كان الزمان مخوفاً لم يتجرّ بالطل ؛ لما فيه من / التغير به . وإن كان
السلطان جائراً لم يجز أن يتجرّ به ؛ لأنه ربما طمع فيه بجوره . وإن كانت
التجارة غير مربحة لم يجز أن يتجرّ بالطل ؛ لعدم الفضل المقصود بالتجارة .
فإذا اجتمعت هذه الأحوال ^(٦) من أمن الزمان ، وعدل السلطان ، وأرباح
المتاجر ، جاز للولي أن يتجرّله ^(٧) بماله على شروط معتبرة في الشراء ، وشروط
معتبرة في البيع . فأما الشروط المعتبرة في الشراء فأربعة :

أحدها : أن يشتري ما لا يخاف عليه الفساد إن بقي ^(٨) ؛ لأنّ ما يسرع فسادُه ^(٩)
لا يتحقّق ثمنه ، وأن يبيع عند خوف ^(١٠) فسادِه وكس . وأسوال الأيتام يجب أن

-
- (١) به : أثبتته من ب ، ج ، وليس في أ .
(٢) ب : ((العادة فيهما)) . ج : ((التغير بينهما)) وكلاهما تصحيف
(٣) ج : ظّته .
(٤) انظر : الحلية ٨٠/أ ، وأسنى المطالب ٢١١/٢ (وقد ذكرنا هذه الشروط
في اشتراء العقار) .
(٥) ب : ((آمناً)) وهو تصحيف .
(٦) ج : هذه الأحوال الثلاثة .
(٧) له : ليس في ج .
(٨) انظر : أسنى المطالب ٢١٣/٢ ، والنهاية ٣٧٦/٤ ، والتحفة ١٨١/٥ .
(٩) ج : لأنّ ما يسرع إليه الفساد .
(١٠) خوف : ليس في ج .

تكون محفوظة الأصول مرجوة^(١) النماء .

والثاني : أن يكون الربح فيه غالباً^(٢) . إتماً لظهوره في الحال ، وإتماً لغلبة الظنّ به في ثاني حال . فإن لم يغلب في الظنّ ظهور الربح فيه ، لم يكن لليتيم حظّ في صرف ماله فيه .

والثالث : أن يكون الشراء بالنقد لا بالنأ ؛ لأنّ شراء النقد أرخص ، والربح فيه أظهر ، ولأنّ النساء إلزام دين لا يؤمن معه تلف المال وبقاء الدين . فهذه الثلاثة هي من^(٣) حقّ الولاية وصحة العقد جميعاً ، فإن أخلّ الوليّ بهما أو بأحدهما^(٤) لم يلزم الشراء في مال اليتيم وكان باطلاً إن عقد بعين المال ، ويلزم الوليّ إن لم يعقد بعين المال .

والرابع : أن لا يدفع الثمن إلّا بعد قبض ما اشترى مالم يقض عليه بدفع الثمن قاض لأنّ في دفع الثمن قبل قبضه^(٥) المبيع تغريراً . وهذا^(٦) شرط في حقّ الولاية ، لا في صحة العقد . فإن أخلّ^(٧) به الوليّ ، صحّ العقد ، وكان ضامناً لما عجل من الثمن ، حتى يقبض المبيع ، فيسقط^(٨) عنه بقبضه^(٩) ضمان الثمن . (١٠)

(١) ب ، ج : ((موجودة)) وهو تصحيف .

(٢) انظر : أسنى المطالب ٢/٢١٣ .

(٣) من : أثبتته من ب ، وفي أ " في " وهو ساقط من ج .

(٤) ج : " بأحدهما " وهو خطأ .

(٥) ب : ((قبض)) وهو ساقط من ج .

(٦) ج : لهذا ، وهو خطأ .

(٧) ج : ((وإن أخال)) وهو تصحيف .

(٨) ج : ((فلا يسقط)) وهو خطأ .

(٩) ج : يقبض .

(١٠) وإضافة إلى هذه الشروط فإنه لا يشتري له إلّا من ثقة فقد يخرج المبيع مستحقاً .

انظر : أسنى المطالب ٢/٢١٣ ، وحاشية الجمل ٣/٣٥٠ .

- فصل -

وأما الشروط المعتبرة في البيع فأربعة :

أحدها : أن يكون البيع عند انتهاء الشئ وكال الريح ^(١) ، من غير أن يغلب في الظن حدوث زيادة فيه ؛ لما ^(٢) في بيعه قبل كمال الريح من تفويت باقيه . فان باعه ^(٣) مع غلبة الظن بحدوث ^(٤) الزيادة في شئ لم يجز ؛ لعدم الحظ لليتيم في بيعه .

والثاني : الاجتهاد في توفير الشئ حسب الإمكان . فان باعه بشئ هو قادر على الزيادة فيه لم يجز ، سواء كان بيعه بشئ المثل أو أقل أو أكثر ؛ لأن ترك الزيادة مع القدرة عليها عدول عن الحظ لليتيم .

والثالث : أن يكون البيع بالنقد دون النسيأ ^(٥) ؛ لأن بيع النقد أحفظ ^(٦) للطل ، مع اتصال التجارة به ، إلا أن يكون النسيأ أحظ له في بعض الأحوال فيجوز أن يبيع بالنسيئة بخمسة ^(٧) شروط ^(٨) : أحدها : زيادة الشئ على بيع النقد ^(٩) .

والثاني : قرب الأجل . والثالث : ثقة المشتري وبساره . والرابع / الإشهاد عليه . ١٧١/ب

(١) انظر : معنى المحتاج ١٥١/٢ .

(٢) ج : " كما " وهو خطأ .

(٣) ج : باع .

(٤) ج : في حدوث .

(٥) انظر : المهذب ٣٣٦/١ ، وأسنى المطالب ٢١٢/٢ ، والمفنى ١٥١/٢ .

(٦) ج : أحظ .

(٧) ب : بخمس .

(٨) انظر : نهاية المحتاج ٣٧٨/٤ ، وتحفة المحتاج ١٨٣/٥ ، وحاشية

الجمال ٣٤٨/٣ .

(٩) ب ، ج : سعر النقد .

والخامس : الرهن فيه ^(١) . على ما سيوضح ^(٢) من أحكام ذلك في كتاب الرهن . *
والرابع : ^(٣) أن لا يدفع ما باعه نقدا ، إلّا بعد قبض ثمنه ^(٤) ما لم يقض عليه
 بدفعه قاض . وهذا شرط في حق الولاية ، لا ^(٥) في صحة العقد . فان أقبض
 المبيع كان ضامنا لثمنه ، (لا للمبيع في نفسه ؛ لأنّ المبيع من ضمان ^(٦) المشتري ،
 وقد سقط ضمانه عن اليتيم بالقبض . وانما حقه في الثمن ، فيصير الولي بدفع
 ذلك ضامنا ^(٧)) لملك اليتيم الذي حصل التفريط بتأخير قبضه .
 ولا يجوز أن يسافر بطله بّرا ولا بحرا ^(٨) ؛ لما في السفر من التفرير
 بالطل . روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنّه قال :

- (١) هذا هو نذهب معظم الشافعية . وفي وجهه : يصح البيع وإن لم يرتبهن إذا
 كان المشتري طليّا - انظر : الفتح ٢٩١/١٠ .
 (٢) ب ، ج : سنوضح .
 * راجع : كتاب الرهن من الحاوي ٩٧/٧ ب وما بعدها (نسخة ج) .
 (٣) في النسخ : " والخامس " وهو خطأ .
 (٤) انظر : المنهاج مع المغنى ١٥١/٢ وفي الثاني : " فان فعل ضمن
 كالوكيل ، والضمان ببقية المبيع ، وقيل : بالثمن ، وقيل بأقلّ الأمرين " .
 (٥) لا : ساقطة من ج .
 (٦) ب : من ملك .
 (٧) ما بين القوسين ساقط من ج .
 (٨) قلت : في كتب المذهب المتداولة يوجد تفصيل في ذلك ، وهو أنّه إن
 دعت الضرورة إلى المسافرة بطله ، وذلك بأن خاف عليه الهلاك في الحضر
 لحريق أو نهب ، جاز أن يسافر به ؛ لأنّ السفر ههنا أحوط ، وإن لم
 تدع الضرورة وكان الطريق مخوفا ، فلا يسافر بطله جزما . وإن كان آمنا فقد
 حكى الرافعي فيه وجهين . أحدهما : المنع كالمسافرة بالوديعة . والثاني -
 وهو الأصح - : الجواز ؛ لأنّ المصلحة تقتضي ذلك ، والولي مأثور بالنظر ،
 بخلاف المودع . راجع : الحلية ٨٠/أ ، والمهذب ٣٣٦/١ ، والتنبيه
 ص ٧٢ ، والفتح ٢٩٣/١٠ ، والروضة ١٩١/٤ .

((المسافر ^(١) وماله على قَلَّتِ إِلَّا مَا وَفَى اللَّهُ)) ^(٢) يعنى على خطر . فان سافر بماله ضمن إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَسَافَةُ قَرِيبَةً وَالطَّرِيقُ آسَناً .

فان قيل : فقد روى عن عائشة رضى الله عنها أنها أبضعت بأموال بنى أخيها فى البحر . فعنه جوابان : أحدهما : أنه كان فى ساحل ^(٣) بحر الجار ^(٤) بحيث يقرب من المدينة . وكان غالب ذلك السلامة .
والثانى : أنه يجوز أن تكون عائشة ضمنت المال بالضرر وإن تلف مبالغه ففى طلب ^(٥) الرجح لبنى أخيها .

- فصل -

فاذا اتَّجَرَ الْوَلِيُّ بِمَالِ الْيَتِيمِ عَلَى الشَّرْطِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فهل له أجره مثله ^(٦) بحقِّ عمله أم لا ؟ ينظر فيه ، فان لم يكن ذلك قاطعاً له ^(٧) عن عمله ، ولا مانعاً من التصرف فى شغله ، وكان واجداً مكفياً ، فلا أجره له . وان كان يقطع ذلك عن عمله ، ويمنعه من كسبه ^(٨) ، ففيه

- (١) ج : إِنْ الْمَسَافِر .
- (٢) ليس حديثاً ، بل هو قول أعرابي ، ذكره الشيرازى فى المسند ١/٣٣٦ ، والجهوى فى الصحاح ١/٢٦١ ، وابن منظور فى اللسان ٢/٧٢ ، والزبيدى فى التاج ١/٥٧٢ .
- (٣) ج : " ساحر " وهو تصحيف .
- (٤) الجار : بتخفيف الراء ، مدينة على ساحل بحر القلزم بينها وبين المدينة يوم وليلة . وقد سئى ذلك البحر كله الجار . انظر : معجم البلدان ١/٩٢ .
- (٥) ج : " يطلب " خطأ .
- (٦) ج : المثل .
- (٧) له : ليس فى ج .
- (٨) ج : عن كسبه .

(١) قولان :

أحدهما : لا أجره له ؛ لأنه عمل ذلك مختارا عن غير عقد لازم ، ولا عن عوض مبدول ، فصارت مطّوعا به .

والقول الثاني : له الأجره ؛ لأنّ فسي المنع منها ذريعة إلى إهمال الأيتام وترك مراعاتهم ، والتجارة ^(٢) بأموالهم . وقد قال المفسّرون في تأويل قوله تعالى ^(٣) في أموال الأيتام ((ولا تأكلوها إسرافا وبدارا أن يكبروا ، ومن كان غنيا فليستعفف ، ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف)) ^(٤) إنّ السرف هو أخذها على غير ما أباح الله تعالى . ^(٥) وقوله ((وبدارا أن يكبروا)) قال ابن عباس : ^(٦) هو أن يأكل مال اليتيم تبادرا ^(٨) أن يبلغ فيحول بينه وبين ماله .

وقوله " ومن كان غنيا فليستعفف " يعنى بطل نفسه عن مال اليتيم

(١) قلت : حكى الأصحاب هذين القولين فيما إذا كان الوليّ فقيرا ، أمّا إذا كان غنيا فلا أجره له قولا واحدا ، نعم هناك وجه ضعيف نقله النووي في الروضة عن الطوردي والشاشي بأنه يجوز للفنّي أيضا أخذ أجره المثل من مال اليتيم . قال : والصحيح المعروف : القطع بأنه لا يجوز للفنّي مطلقا . راجع : المهذب ١/٣٣٧ ، والتنبيه ص ٧٢ ، والفتح ١٠/٢٩٢ ، والروضة ٤/١٩٠ .

(٢) ج : عن التجارة .

(٣) تعالى : ليس في ب .

(٤) سورة النساء : ٦ .

(٥) انظر : تفسير الطبري ٤/١٧٠ ، وتفسير القرطبي ٥/٤٠ ، وأحكام القرآن

لابن العربي ١/٣٢٣ .

(٦) في أ : ((بذارا)) في الموضعين ، والتصويب من ج ، ومن المصحف .

(٧) انظر : تفسير الطبري ٤/١٧٠ ، وتفسير القرطبي ٥/٤١ .

(٨) ب ، ج : يبادر .

وقوله^(١) : ((ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف)) اختلف المفسرون فيه على أربعة أقوال^(٢) :

أحدها : أنه القرض ، يستقرض^(٣) من ماله إذا احتاج ، ثم يقضى إذا وجد . وهو قول عمرو بن عباس^(٤) . وأحد قولي الشافعي^(٥) .

والثاني : أنه يأخذ إذا كان محتاجا أجرة معلومة على قدر خدمته وهذا قول عطاء ، والقول الثاني للشافعي^(٦) .

والثالث : أن / يأكل ما سدّ الجوعة ، وليس ما وارى العورة ، ولا قضاء ١/١٧٢ وهذا قول إبراهيم ، ومكحول ، وقتادة^(٧) ، وروى سعيد^(٨) عن

(١) ج : قوله تعالى .

(٢) راجع : تفسير الطبري ٧٠ / ٤ ورجح الرأي القائل بأن الولي يأكل من مال اليتيم عند الضرورة على وجه الاستقراض ، ولا يجوز له أكل ماله على غير ذلك الوجه البتة ، وتفسير القرطبي ٤١ / ٥ وفيه ثمانية أقوال ، وتفسير الطوردي ٣٦٥ / ١ ، والتفسير الكبير ١٩٠ / ٩ ، وأحكام القرآن للجصاص ٦٤ / ٢ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٣٢٤ / ١ .

(٣) ب : " أن يستقرض " . ج : أنه القرض فيستقرض .

(٤) وبه قال سعيد بن جبير ، ومجاهد ، والأوزاعي ، وعبيدة السلطاني ، ويروى عن أبي العالية والشعبي أيضا . انظر : تفسير القرطبي ٤١ / ٥ .

(٥) انظر : الفتح ٢٩٣ / ١٠ ، والروضة ١٩٠ / ٤ .

(٦) المرجعان السابقان .

(٧) ويروى عن ابن عباس ، وعطاء ، والحسن أيضا ، قال القرطبي : وطيه الفقهاء . انظر : تفسيره ٤٢ / ٥ .

(٨) هو أبو النضر سعيد بن أبي عروبة مهران ، مولى بني هدي ، البصري ، ثقة ،

حافظ ، له تصانيف ، لكنه كثير التدليس ، واختلط قبل وفاته ، وكان من أثبت

الناس في قتادة . توفي سنة ١٥٦ هـ على الصحيح . انظر ترجمته في : الجرح

٦٥ / ٤ ، وتهذيب الأسماء ٢٢١ / ١ والتذكرة ١٧٧ / ١ ، والتقريب ص ١٢٤ ،

وطبقات الحفاظ ص ٨٥

قتادة^(١) أَنَّ^(٢) عمّ ثابت بن رفاعه^(٣) - وثابت يوشذ يتيم في حجره - أتى نبيّ الله صلّى الله عليه وسلّم ، فقال : يا نبيّ الله ! إِنَّ ابن أخي يتيم فسي حجرى ، فما يحلّ لى من ماله ؟ قال : أن تأكل بالمعروف من غير أن^(٤) تقى مالك بماله ، ولا تتخذ من ماله وفرا .^(٥)

والرابع : أن يأكل من شعره ، ويشرب من لبن ما شبعته/من غير تعرّض لما سوى ذلك من فضة أو ذهب . وهذا قول أبي العالية^(٦) والشعبي .

(١) هو قتادة بن دعامة السدوسي ، تقدّمت ترجمته فى ص : ١٦٦ . هامش (٧) .

(٢) أ : " أنى " والتصويب من ب ، ج .

(٣) لم أقف على ترجمته ، ولكن وردت قصته هذه فى أسد الغابة ٢٦٨/١ ، والإصابة ١٩٢/١ .

(٤) أن : أثبته من ب ، ج ، وهو ساقط من أ .

(٥) ذكره ابن الاثير فى أسد الغابة ، ونسبه إلى أبى نعيم وابن منده ، كما ذكره الحافظ فى الإصابة ، كلاهما بدون : " ولا تتخذ من ماله وفرا " وقال الحافظ : " مرسل ، رجاله ثقات " .

وروى معناه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه قال : ((إِنَّ رجلاً أتى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم فقال : إني فقير ليس لى شىء ، ولّى يتيم . قال : فقال : كل من مال يتيمك غير سرف ، ولا جادر ، ولا متأثّل)) أخرجه أبو داود ١١٥/٣ واللفظ له ، والنسائي ٢١٥/٦ ، وابن ماجه ٢/٩٠٧ ، وأحمد ٢/٢١٥ وفى المرجعين الأخيرين زيادة : " ولا تقى مالك بماله " .

(٦) هو أبو العالية رفيع - مضرّ - بن مهران البصرى ، الرياحى - بكسر الراء -

مولى امرأة من بنى رياح ، حقّ من بنى تميم ، من كبار التابعين المخضرمين ، أدرك الجاهلية ، وأسلم بعد سنتين من وفاة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم .

قال أبو بكر بن أبى ادريس : " ليس أحد بعد الصحابة أعلم بالقرآن من

أبى العالية ، وبعده سعيد بن جبير ، وبعده السدى ، وبعده سفيان

الثورى " . توفى سنة ٩٠ هـ وقيل بعدها . انظر ترجمته فى : طبقات الشيرازى =

وروى القاسم بن محمد ، قال : ((جاء أعرابي إلى ابن عباس ^(١) فقال : إن في حجري أيتاماً ^(٢) ، وأن لهم إبلاً ^(٣) ، فإذا يحل ^(٤) لي من ألبانها ؟ فقال : إن كنت تبغى ضالّتها وتهنأ جربها ، وتلوط حوضها ، وتفطر عليها يوم وردها ^(٥) ، فاشرب غير مضر بنسل ولا بأهل ^(٦) من الحلب ^(٧) .)) (٨)

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله ^(٩) : وإذا كنا نأمر ^(١٠) الوصّي

ص ٨٨ ، وطبقات ابن سعد ٨١ / ٥ / ٢ ، وتهذيب الأسماء ٢٥١ / ٢ ، والتذكرة ٦١ / ١ ، والتهذيب ٢٨٤ / ٣ .

(١) ج : ابن عباس رضي الله عنه .

(٢) أ : " أيتام " والتصويب من ب ، ج .

(٣) من ب ، ج . وفي أ : " إبل " خطأ .

(٤) ج : فإذا يحل .

(٥) من ب . وفي أ : " سوم وردها " تصحيف ، وهو ساقط من ج .

(٦) ج : " ولا ناهيك " وكذا في أكثر المصادر .

(٧) ج : " الحلب " قلت : " الحلب " بفتح اللام : اللبن المطلوب ، كما في المختار ص ١٤٨ .

(٨) انظر : تفسير الطبري ٧٣ / ٤ ، وأحكام القرآن للجصاص ٦٤ / ٢ ، وتفسير

الماوردي ٣٦٥ / ١ ، وتفسير الفخر الرازي ١٩١ / ٩ ، وشرح السنة ٣٠٦ / ٥ ،

وتفسير القرطبي ٤٢ / ٥ . قلت : وقوله : " إن كنت تبغى ضالّتها .. الخ "

يعني : إذا كنت تعنى بهذه الإبل ، فتبحث عنها يضلّ منها ، وتطلى الأجرع منها بالقطران ، وتصلح حوض الماء ، وتفطر عليها : أي تسبق بها وتسرع إلى الماء كي توردها قبل غيرها .

(٩) ب : رضي الله عنه .

(١٠) ب : " يأمر " ج : " يأمر " وكلاهما خطأ .

بأن^(١) يشتري بمال اليتيم عقارا لانه خير له ، لم يجز له^(٢) أن يبيع عليه^(٣) عقارا ،
إلا بغبطة أو حاجة . (٤)

وهذا كما قال . لا يجوز للولي أن يبيع على اليتيم^(٥) عقارا أو أرضا ،
إلا في حالتين : غبطة أو حاجة . فلا يجوز^(٦) له فيما سوى هاتين الحالتين
أن يبيع ذلك عليه ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((من باع
عقارا ، ولم يرد ثمنه في مثله^(٧) ، فذلك مال قمن أن لا يبارك فيه))^(٨) . أى :
حقيق أن لا يبارك فيه .^(٩)

(١) ج ، م : أن .

(٢) له : لا يوجد في ب ، ج ، م .

(٣) ج ، م : " أن يبيع له " وهو خطأ .

(٤) مختصر المزني ٢/٢٠٦ ، وراجع في المسألة : المهذب ١/٣٣٦ ، والتنبيه
ص ٧٢ ، والحلية ٨٠/أ ، والفتح ١٠/٢٩١ ، والروضة ٤/١٨٧ ، والنهاية
٤/٣٧٦ .

(٥) ب : أن يبيع من مال اليتيم .

(٦) ب ، ج : ولا يجوز .

(٧) أ : " ومثله " والمثبت من ب ، ج ، وكذا في المصادر .

(٨) فيه : أثبتته من ب ، ج ، وليس في أ .

(٩) أخرجه ابن ماجه ٢/٨٣٢ عن سعيد بن حريث قال : سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول : ((من باع دارا أو عقارا ، فلم يجعل ثمنه في مثله
كان قمتا أن لا يبارك فيه)) وفي إسناده اسماعيل بن ابراهيم ، قال في
الزوائد : " ضعفه البخاري وأبو داود وغيرهما " ورواه أيضا من حديث حذيفة
بن اليمان رفعه بلفظ : " من باع دارا ولم يجعل ثمنها في مثله ، لم يبارك
له فيها " قال في الزوائد : في إسناده يوسف بن ميمون ، ضعفه أحمد
وغیره ، ورواه أحمد ٣/٤٦٧ ، ٤/٣٠٧ من حديث سعيد بن حريث ، وبطريق
اسماعيل المذكور .

ولأنّ الوليّ مأثور بأن^(١) يبتاع بطل اليتيم عقارا ، فلم يجوز أن يبيع عليه عقارا ، فإذا^(٢) ثبت أنه لا يجوز أن يبيع عليه عقاره إلّا في حالين : الفبطة والحاجة .^(٣) فالغبطة أن يكون له سهم شاع من عقار يرغب فيه الشريك ليكمل له الطك فيبذل فيه^(٤) أكثر من شئنه . أو يكون له عقار محوز يرغب فيه الجار أو غيره لغرض يخصه^(٥) ، فيزيده في شئنه زيادة ظاهرة لا يجدّها الوليّ من غيره^(٦) ، ولا فيما بعد وقته ، فهذه غبطة ينبغي للوليّ أن يظفر بها ويأخذها لليتيم فيبيع لأجلها^(٧) العقار ، ويأخذ شئنه فيبتاع له به عقارا مسترخضا مُسَخَّلاً^(٨) ، في موضع حيّ كامل العمارّة ، أو متوجّه إلى كمال العمارّة . ولا يجوز أن يبتاعه في موضع قد خرب ، أو هو متوجّه إلى الخراب ؛ لما فيه من إضاعة ماله .

وأما بيعه في الحاجة ، فالحاجة من وجوه : منها : أن تكون غلة عقارة لا تكفيه ويحتاج إلى نفقة وكسوة لا يستغنى عنها ، فلا بأس أن يبيع من عقاره قدر ما يصرفه في نفقته وكسوته . ومنها : أن يكون^(٩) له ضيعة قد خربت أو عقار قد انهدم ، وليس له ما يعمره به ، فلا بأس أن يبيع من عقاره قدر ما يعمر

(١) ب ، ج : أن .

(٢) ج : وإذا .

(٣) ب ، ج : أنه لا يجوز أن يبتدى بيع عقاره إلّا في حالتي الفبطة والحاجة .

(٤) فيه : أثبتته من ج ، وليس في أ ، ب .

(٥) ج : " لعرض حصته " وهو تصحيف .

(٦) أ ، ب : " في غيره " والتصويب من ج .

(٧) ج : " لأجله " وهو خطأ .

(٨) أَطْلَتِ الضَّيْعَةُ : صارت ذات غلة . الصباح ص ٤٥٢ .

(٩) ب ، ج : أن تكون .

به (١) ما خرب من ضياعه ، وانهدم (٢) / من عقاره . ومنها : أن يكون العقار ١٧٢ ب /
 في موضع قد كثر خرابه ، وخيف ذهابه ، فلا بأس أن يبيعه لبيتاع بثمنه في موضع
 عامر . ومنها : أن يكون العقار في بلد يبعد عن اليتيم والولي ، فلا يقدر على
 مراعاته . ويلزم من أجرة القيم به أكثر من غلته ، فلا بأس أن يبيع ذلك لبيتاع بثمنه
 عقارا في بلد اليتيم والولي ؛ ليقرب على الولي مراعاته ، ويتوفر على اليتيم غلته ،
 إلى غير ذلك من أشباه ما ذكرنا . فأما بيع عقاره في التجارة (٤) فلا يجوز بحال ؛
 لما قدّمنا . (٥)

- فصل -

فإذا ثبت ما وصفنا (٦) في أموال الأيتام من بيع المتاع وشراؤه للتجارة
 ومن بيع العقار في الحظ (٧) والغبطة والحاجة ، وشراؤه للقنية . (*) فلا يخلو حال الولي
 المتولي لذلك (٨) من ثلاثة أقسام : إما أن تكون ولايته بأبوة (٩) ، وإما أن تكون بوصية ،
 وإما أن تكون بتولية حاكم عن أمانة .
 فإن كانت ولايته بالأبوة كالآباء والأجداد الذين يلون (١٠) بأنفسهم

(١) ج : " ما يعمره به " وهو خطأ .

(٢) ب ، ج : أو انهدم .

(٣) ب ، ج : ويلزمه .

(٤) ب ، ج : التجارة به .

(٥) ب : بعده ؛ والله أعلم بالصواب . ج : والله أعلم .

(٦) ج : ما وصفناه .

(٧) الحظ : ليس في ب ، اتخذه لنفسه (قنية) لا للتجارة . المصباح ص ٥١٨ .
 (*) ب : ذلك .

(٩) ج : بأبوة .

(١٠) ج : " يكون " وهو خطأ .

على أولادهم وأموالهم^(١) ، فمقود هم في أموال أولادهم ماضية . وعلى^(٢) القضاة
والحكام إنفاذها^(٣) من غير تكليفهم ببينة لحصول الحظ فيما عقدوه لهم وعليهم
من بيع أو شراء ، إلا أن تقوم بينة بأن ما عقده الأب في ملك^(٤) ابنه من بيع
أو شراء ، لم يكن حظاً ، فيبطله حينئذ . فأما إذا لم تقم^(٥) بينة ففعله ماض
من غير بينة . وقوله فيما أنفق مقبول من غير بينة ما لم يجاوز الحد ؛ لا انتفاة التهمة
عن الآباء لما جبلوا عليه من الميل إلى أولادهم ، وطلب الحظ الأوفى في تشيير
أموالهم^(٦) .

فأما الأوصياء^(٧) وأئمة الأحكام^(٨) ، فما فعلوه في أموال الأيتام ينقسم إلى^(٩)
ثلاثة أقسام : قسم يقبل^(٩) فيه أقوالهم من غير بينة بأن فيه حظاً^(١٠) لهم ،
إلا أن تقوم بينة بخلافه ، وهو التجارة لهم بالبيع والشراء ، فلا يكلفوا فيما
باعوه واشتروه من الأمتعة والعروض إثبات البينة لحصول^(١١) الحظ فيه . بل على
الحكام إضاؤه بقولهم إنه حظ ، ما لم تقوم بينة بخلافه ، لأنها عقود

(١) ج : على أموالهم وأولادهم .

(٢) ج : " على " بسقوط الواو .

(٣) ج : " وإنفاذها " وهو خطأ .

(٤) ب ، ج : في مال .

(٥) ج : ان لم يقم .

(٦) انظر : المهذب ١/٣٣٦ ، والتنبيه ص ٧٢ ، والفتح ١٠/٢٩١ ، والروضة

١٨٨/٤ وفيها : " وفي احتياج الحاكم إلى ثبوت عدالة الأب والجَد ليسجل

لهما وجهان حكاهما في البيان " ، والمنهاج مع المغني ٢/١٧٦ ، والنهاية

٣٨١/٤ .

(٧) ج : والأئمة للحكام .

(٨) إلى : أثبتته من ج ، وليس في أ ، ب .

(٩) ج : تقبل .

(١٠) أ ، ب : " حظ " والتصويب من ج .

(١١) ب : بحصول .

تكثر (١) ، وإقامة (٢) البينة لحصول الحظ في كل عقد منها يشق (٣) واعتباراً (٤) بالمضاربة في قبول قول العامل في صحة ما عقده من بيع وشراء من غير بينة يكلفها . فهذا أحد الأقسام .

والقسم الثاني : ما لا يقبل فيه أقوالهم إلا ببينة ، وهو ما باعوه على الأيتام من أرض أو عقار ، فلا يجوز للحكام (٥) إضاء العقد فيه إلا بقيام البينة (٦) أن بيع (٧) ذلك حظ ، لوجود الغبطة ، أو حدوث الحاجة ؛ لأن الأصل في بيع ذلك على الأيتام الحظر والمنع إلا عند تحقق / السبب المبيع . ١/١٢٣

والقسم الثالث : ما اختلف فيه ، وهو ما ابتاعوه للأيتام من عقار اقتنوه (٨) ففيه وجهان : (٩)

(١) ب : " يلزم " وهو تصحيف .

(٢) ج : " من إقامة " وهو خطأ .

(٣) قلت : ذهب بعض الشافعية إلى التفصيل بين ما يعسر الإشهاد عليه ، كأن جلسا في حانوت لبيعا شيئا فشيئا فيقبل قولهما من غير إشهاد لعسره ، وبين أن لا يعسر ، كما لو أرادا بيع مقدار كبير جملة بشئ ، فلا بد من الإشهاد . انظر : حاشية الشبرايطسى على النهاية ٤ / ٣٨١ ، وحاشية الشرواني على التحفة ٥ / ١٨٥ .

(٤) ج : " اعتباراً " بسقوط الواو .

(٥) ج : للحاكم .

(٦) انظر : المهذب ١ / ٣٣٦ ، والفتح ١٠ / ٢٩٢ ، والروضة ٤ / ١٨٨ ،

والمغنى ٢ / ١٧٧ وفيه : ((وقيل : يصدق الولي مطلقاً ؛ لأن الأصل عدم

الخيانة . وقيل : لا يصدق مطلقاً ، بل لابد من بينة ، وقيل : يصدق الأب

والجد مطلقاً ، وغيرهما في غير العقار ؛ لأن العقار يحتاط فيه ما لا يحتاط في غيره)) .

(٧) ب : " أن يبيع " وبأباء السياق .

(٨) ج : " فبنوه " وهو خطأ .

(٩) ومنهم من أطلق الوجهين من غير فرق بين ولي وولي ، وبين العقار وغيره . انظر : =

أحدهما : أنَّ قولهم مقبول فيه ، وعلى الحكم ^(١) إضاؤه من غير تكليف بينة ،
إلا أن يثبت عندهم بينة بخلافه . كما يقبل قولهم في أموال التجارات ، وكما
يقبل قول الآباء في البيعات .

والوجه الثاني : أنَّ قولهم غير مقبول إلا ببينة تثبت ^(٢) بأنَّ ما ابتاعوه للأيتام حظ .
فإذا قامت به البينة عند الحكم ، وجب عليهم إضاؤه . وما لم تقم البينة به ^(٣)
لم يعضوه ، كما لا يقبل قولهم في البيع ، وإن قبل فيه قول الآباء ؛ لأنَّ التهمة
تلحقهم دون الآباء ، ولأنَّ إقامة البينة بذلك ^(٤) لا تشق ^(٥) عليهم ^(٦) .

* * *

الفتح ٢٩٢/١٠ ، والروضة ١٨٨/٤ .

==

(١) ج : الحاكم .

(٢) تثبت : ساقط من ج .

(٣) ب ، ج : به البينة .

(٤) بذلك : أثبتته من ب ، ج ، وليس في أ .

(٥) ج : " لا يشق " وهو خطأ .

(٦) ب ، ج : بعده " والله أعلم " وجاء في ج : " كفل المجلد السادس والحمد

لله ، يتلوه في السابع بحول الله وشيئته باب مداينة العبد " قلت : قد وقع في

ج سقط من هنا إلى ص : ١٢٩٠ . هامش : ٦ .

[باب ما ينشأ من العيب (١)]

(٢) قال الشافعي رحمه الله : وإذا أذن العبد بغير إذن سيده لم يلزمه
ط كان عبدا ، ومتى عُتق أتبع به . (٣)

وهذا كما قال . حجر الرق يمنع من عقود البيع بغير إذن سيده . وإن صحّت
بإذنه . وجلة أحوال المعجور عليهم في أشريتهم أنها تنقسم أربعة أقسام : قسم
يصحّ منهم الشراء مع العجر بإذن وبغير إذن . وقسم لا يصحّ منهم الشراء مع العجر
بإذن وبغير إذن . (٤) وقسم لا يصحّ منهم الشراء بغير إذن ، واختلف في صحته بإذن .
وقسم يصحّ منهم الشراء بإذن ، واختلف في صحته بغير إذن .

فأما القسم الأول — وهو من يصحّ منه الشراء مع العجر بإذن وبغير إذن —
فهو المعجور عليه بالظن ، يصحّ شراؤه بغير إذن غرامه (٥) ؛ لأنّ الحجر عليه
مستحقّ في طاله لأجل غرامه ، فيمنع من دفع الثمن فيه (٦) ؛ لتعلّق حق غرامه به ،
ولا يفسخ عليه العقد ؛ لأنه لم يتعلّق به للغرام حق ، ويكون الثمن في ذمّته ،
إذا أيسر بعد فكّ حجره ، دفع منه .

(١) م : باب تصرف الرقيق .

(٢) م : بدون " رحمه الله " .

(٣) انظر : مختصر المزني ٢/٢٠٦ .

(٤) ب : لا بإذن ولا بغير إذن .

(٥) هذا هو القول الصحيح المشهور ، وبه جزم الشيرازي في المهذب وفي قول
شاذّ : لا يصحّ شراؤه كالفقيه . انظر : المهذب ١/٣٢٨ ، والفتح ١٠/٢٠٥ ،

والروضة ٤/١٣١ ، والمنهاج مع المفتي ٢/١٤٨ .

(٦) ب : منه .

وكذا ^(١) المكاتب وإن لم يكن مطلق التصرف ، فإن عقود ماضية ^(٢) ، ما لم يكن فيها مطاباة ، وله دفع الثمن ما في يده ، وليس للسيد منعه . ويكون بين عقد المغلس والمكاتب في صحتها ^(٣) فرقان :

أحدهما : أن عقد المغلس ماض ^(٤) مع المطاباة ، وعقد المكاتب مردود في المطاباة .

والثاني : أن المغلس يمنع من دفع الثمن ما في يده ، والمكاتب لا يمنع من دفع الثمن ما في يده . ^(٥) فهذا القسم الأول .

وأما القسم الثاني - وهو من لا يصح منه الشراء بإذن ولا بغير إذن - : فهو

المجنون والصبي . أما المجنون فشراؤه باطل ، ولا يقف على إجازة الولي إجماعاً ^(٦) .

وأما الصبي فشراؤه باطل عندنا ^(٧) ، ولا يقف على إجازة الولي / وقــــــــــــــــال ١٧٣ ب

(١) مزب ١٠ : فكذا .

(٢) انظر : المهدب ١٢/٢ ، والتنبيه ص ٩٨ ، والروضة ١٢/٢٧٨ ، ٢٧٩ :

" ليس له الشراء بالمطاباة ، ولا البيع بالغبين ، ولا بالنسيئة " والمنهاج مع

المغنى ٤/٥٣١ وفيها ما ملخصه : إن المكاتب يستقل بكل تصرف لا تبرع فيه ،

ولا خطر ، كبيع ، وشراء ، وإجارة بعوض المثل ، وإن كان فيه تبرع كهدقة ،

أو إبراء ، أو فيه خطر كقرض ، وبيع نسيئة ، فلا يستقل به ويصح بإذن السيد في

الأظهر .

(٣) ب : مع صحتها .

(٤) ب : " ماضى " وهو خطأ .

(٥) ب : " ما في يده " وهو خطأ .

(٦) انظر : مراتب الإجماع ص ٨٤ ، والمجموع ٩/١٥٥ وفيه " وكذلك المغنى

عليه " ، ورحمة الأئمة ص ١٢٨ ، والميزان للشعراني ٢/٥٠ .

(٧) انظر : المهدب ١/٢٦٤ ، والمجموع ٩/١٥٥ وفيه : " لا خلاف في ذلك

عندنا إلا في بيع الاختبار ، فإن فيه وجها شافيا أنه يصح ، والمذهب بطلانه . =

أبو حنيفة ^(١) : عقود موقوفة على إجازة الولي . استدلالاً بأنه عاقل مميز فجاز
أن يصحّ عقده مع بقاء الحجر عليه كالعبد . وهذا غلط .

ودليلنا : رواية علي بن أبي طالب أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال :
(رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يحتلم ^(٢) ، وعن المجنون حتى يُفريق ، وعن
النائم حتى ينتبه ^(٣)) (٤) ورفع القلم عنه يمنع من إجازة عقده ؛ لما في إجازته من
إجراه القلم عليه . ولأنه غير مكلف فوجب أن لا يصحّ عقده كالمجنون . ولأنّ في
الولاية على الصبي حقّين : أحدهما : تولّي عقده . والثاني : حفظ ماله . فلمّا
لم يجز للولي أن يرث إليه حفظ ماله ، لم يرث إليه ^(٥) تولّي عقوده .

وأما القياس على العبد فلا يصحّ من وجهين : أحدهما : أنّ العبد لمّا
كان مكلفاً صحّ عقده ، والصبي لمّا لم يكن مكلفاً ^(٦) لم يصحّ عقده . والثاني : أن

== وبيع الاختبار : هو الذي يمتحنه الولي به ليستبين رشده عند مناهزة الاحتلام
ورحمة الأخت ص ١٢٨ ، والميزان ٥٠ / ٢ ونسباً بطلان بيعه إلى مالك والشافعي ،
وجوازه إلى أبي حنيفة وأحمد .

(١) انظر : تحفة الفقهاء ٤٩ / ٢ ، والبدائع ٢٩٨٢ / ٦ قلت : والخلاف إنما
هو في الصبي المميز ، وأما غير المميز فلا يجوز بيعه ولا شراؤه بالاتفاق .

(٢) ب : حتى يبلغ .

(٣) ب : حتى يستيقظ .

(٤) روى من حديث علي وطائفة . أخرجه الترمذي ٣٢ / ٤ ، وقال : حسن غريب
من هذا الوجه ، وأبو داود ١٤٠ / ٤ ، والنسائي ١٢٧ / ٦ ، وابن طحانة
٦٥٨ / ١ ، والحاكم ٥٩ / ٢ من حديث عائشة وقال : هذا حديث صحيح الإسناد
ولم يخرجاه .

(٥) ب : لم يجز أن يرث إليه .

(٦) ب : فأما .

(٧) ب : " مطلقاً " وهو تصحيف .

الحجر على العبد حق^(١) لسيده ، فجاز للسيد إسقاط حقه بإذن له ، والحجر على الصبي حق على الولي^(٢) ، فلم يجز إسقاطه بإذن . فثبت أن عقود الصبي باطلة بإذن وليه وغير إذنه .

وأما القسم الثالث - وهو من لا يصح منه الشراء بغير إذن ، واختلف أصحابنا في صحته بإذن - : فهو^(٣) المحجور عليه بالسفه ، إن عقد بيعا أو شراء بغير إذن وليه كان باطلا^(٤) . لأنه بالحجر منوع التصرف متعا طام . وفي صحة العقد منه رفع للحجر عنه .

وان اشترى بإذن وليه ، ففيه لأصحابنا وجهان : أحدهما : باطل كالصبي . والثاني : جائز كالعبد .

ولكن لو عيّن له الولي ما يشتريه ، وقدّر له الثمن ، فعقد على ذلك الثمن^(٥)

(١) أ : " حقا " والتصويب من ب .

(٢) ب : حق للولي .

(٣) من ب ، أ : " وهو " خطأ

(٤) قلت : ولا فرق بين أن يشتري بعين ماله أو في الذمة . وفي شرائه في الذمة

وجه ضعيف تخريجا من شراء العبد بغير إذن مولاه ، والمذهب الأول : لأن هذا الحجر إنما يشرع نظرا للمبذر ، وذلك يقتضي الردّ حالا ومالا . والحجر على العبد لحق المولى ، فلا يمتنع التصحيح بحيث لا يضرّ بالمولى . انظر :

الفتح ٢٨٨/١٠ ، والروضة ١٨٣/٤ ، والمنهاج مع المغنى ١١٧/٢ .

(٥) انظر : المذهب ٣٣٩/١ ، والتنبيه ص ٧٣ ، والفتح ٢٨٩/١٠ :

أصحها عند المصنف - الفزالي - : أنه يصح . والثاني - وهو الأصح عند

صاحب التهذيب - : المنع ، والروضة ١٨٤/٤ ، والمنهاج مع المغنى ١٧١/٢ .

(٦) ب : فعقد العقد على ذلك الثمن .

- ١٢٦١ -

المأذون فيه ، صحّ عقده وجهاً واحداً ^(١) بخلاف التفويض ؛ لأنه عقد من مكلف قد
صُرف عن الاجتهاد بالتقدير ، فلم يكن للسفه فيه تأثير ^(٢) .

وأما القسم الرابع — وهو من يصحّ منه الشراء بإذن ، واختلف في صحّته

بغير إذن — : فهو العبد يصحّ شراؤه بإذن سيّده ؛ لأنه ممنوع في حقّه ، فإن
اشترى بغير إذن ^(٣) سيّده بضمن في ذمّته ففي صحّة العقد وجهان : ^(٤)

أحدهما — وهو قول أبي اسحاق المروزي وأبي سعيد الأصبخري — : أنّ

شراؤه باطل ؛ لأنه ممنوع من عقد البيع بغير إذن سيّده ، كما هو ممنوع من النكاح

بغير إذن سيّده . ثم ثبت أنه لو عقد نكاحاً بغير إذن سيّده كان باطلاً . وجب إذا

عقد بيعاً بغير إذن سيّده ^(٥) أن يكون باطلاً .

والوجه الثاني — وهو قول جمهور أصحابنا — : أنّ الشراء جائز ؛ لأنّ ١٧٤/١

الحجر عليه لحقّ سيّده ، وأنه يملك ما بيده ، فجري مجرى المفسد المحجور عليه

في حقّ الغرمة ، ثم كان عقد المفلس جائزاً ^(٦) ، فكذلك العبد . وخالف النكاح

(١) قلت : ذكر الرافعي في الفتح ، والنووي في الروضة ، والخطيب في المغني

أنّ محلّ الوجهين إذا عيّن له الولي قدر الثمن ، وإلا لم يصحّ جزئاً .

(٢) ب : تأثيراً .

(٣) من ب . وفي أ : " بإذن " وهو خطأ .

(٤) انظر : الحلبة ٨٠/ب ، وإلابة ١١٦/ب وفيها جزم بالبطلان ، والمهذب

٣٩٦/١ ، والفتح ١٤٢/٩ وفيه ذكر طريقين في صحّة شراؤه بغير إذن سيّده .

أظهرهما : أنّ فيه وجهين . أصحهما : لا يصحّ . والطريق الثاني : القطع

بالبطلان ، والروضة ٥٧٣/٣ ، والمنهاج مع المغني ٩٩/٢ ، والنهاية ١٧١/٤ .

(٥) ب : بغير إذنه .

(٦) ب : " جائز " وهو خطأ .

من وجهين :

أحدهما : أنَّ النكاح موكس لثمنه فمنع منه بغير إذن سيّده ؛ لما فيه من الإضرار به ، (وليس الشراء موكسا ^(١) في ثمنه .

والثاني : أنَّ تصحيح النكاح يوجب عليه النفقة للزوجة من كسبه ، وذلك ملك لسيّده ^(٢) ، (وليس كذلك الشراء .

وهكذا ^(٣) الحكم في ضمانه واقتراضه ^(٤) إذا كان من غير إذن سيّده ، فعلى وجهين . أحدهما : باطل فيسقط الضمان ، وهو مبرّر القرض . والثاني : جائز فيصحّ الضمان . ولا يلزمه ردّ القرض ^(٥) .

فإن قلنا بصحة عقود ، كان ضمانه لازما في ذمته يؤخذ به بعد عتقه ويساره ^(٦) ، (وللسيّد ^(٧) أخذ ذلك من يده ؛ لأنّ ما استفاده العبد ملكه ^(٨) ، وقد استفاد ما ابتاعه واقتضه فكان ^(٩) ضامنا لثمن ما ابتاع ، ومثل ما اقترض في ذمته ، يؤدّ به بعد عتقه ويساره . وللسيّد أخذ ذلك من يده ؛ لأنّ ما استفاده العبد

(١) في أ : " موكس " وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) ب : " وهذا " وهو خطأ .

(٤) في أ : " واقتراضه " والتصويب من ب .

(٥) انظر : الفتح ١٤٥/٩ ، والروضة ٥٧٣/٣ ، والمنهاج مع المغنى ٩٩/٢

وفي المغنى : " وكذا سائر عقود المعاوضات ماعدا النكاح في جميع ما مرّ " أي كشرائه .

(٦) ويساره : أثبتته من ب ، وليس في أ .

(٧) في الأصل : " ولا للسيّد " وهو خطأ .

(٨) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٩) ب : وكان .

ملك لسيده .^(١)

فلو كان البائع لا يعلم يرق العبد وأراد^(٢) الفسخ حين علم برقه لما يلحقه من تأخير الثمن إلى حين عتقه احتل وجهين^(٣) : أحدهما : له الفسخ ؛ لأنه أسوأ حالا من المفلس . والثاني : ليس له الفسخ ؛ لأنه قد صار في ملك السيّد ، فلم يكن له الفسخ برقه لزوال ملكه عنه .

وان^(٤) قلنا ببطلان عقود كان ضمانه باطلا ، وابتياعه فاسدا ، واقتراضه مردودا . وعلى العبد رد ما ابتاعه واقترضه . وليس للسيّد أن يأخذه من يده .
فإن^(٥) تلف من يد العبد كان ضموها عليه بالقيمة لا بالثمن في ذمته ؛ لا فـي^(*) رقبته يومئذيه إذا أيسر بعد عتقه^(٦) ؛ لأنه مقبوض على وجه المعاوضة ، فلم يجز أن يتعلّق بالرقبة .^(٧)

(١) انظر : المهذب ١/٣٩٦ ، والفتح ٩/١٤٣ وفيه : وإن صححنا شراءه ، فمنهم من قال : إنّ الملك للسيّد ، ومنهم من قال : الملك للعبد ، والسيّد بالخيار بين أن يقره عليه ، وبين أن ينتزعه من يده ، والروضة ٣/٥٧٣ .

(٢) ب : فأراد .

(٣) قلت : ذكر الشيرازي ، وكذا الرافعي والنووي أنّ البائع هنا بالخيار بين أن يصير إلى أن يعتق العبد ، وبين أن يفسخ البيع ويرجع إلى عين ماله ؛ لأنه تعذر الثمن فثبت الخيار ، كما نقول فيمن باع من رجل ثم أفلس المشتري بالثمن . انظر : المراجع السابقة .

(٤) ب : فإن .

(٥) ب : وإن . (*) أ ب " لأنه في " وهو خطأ .

(٦) ب : " بعد صفة " وهو تصحيف .

(٧) انظر : المهذب ١/٣٩٧ ، والفتح ٩/١٤٤ ، والروضة ٣/٥٧٣ ، والنهاج مع المعنى ٢/٩٩ ، والنهاية ٤/١٧٣ .

- ١٢٦٤ -

- فصل -

وإذا تقرر ما ذكرنا ، واستدان العبد ديناً ، لم يخل من أن يكون مأذوناً^(١)
 له في التجارة أو غير مأذون له . فإن كان غير مأذون له في التجارة كانت الديون
 الحادثة عن معاملاته ثابتة في ذمته ، لا في رقبته ولا فيما بيده . وللسيد أن
 يتصرف فيما بيده من ماله كيف شاء . ولا يجوز للعبد أن يقضى دينه من شيء مما
 بيده . فإن فعل وقد رالسيد على استرجاعه ممن صار إليه فله ذلك . وإن لم يقدر^(٢)
 فلا شيء له على عبده من غرم^(٣) ما استهلك من ماله ؛ لأن السيد لا يثبت له في
 ذمة عبده ولا في رقبته مال .^(٤)

(*)

وإن كان العبد مأذوناً له في التجارة قضى دينه معاملاته من المال الذي
 بيده ؛ لأن إذنه بالتجارة^(٥) / إذن به وموجبه . وليس للسيد أن يسترجع ١٢٤ ب/
 ما بيده قبل قضاء دينه لاستحقاقه فيها إلا أن يضمن السيد ذلك في ذمته ، فيجوز
 له بعد الضمان أن يسترجعه .^(٦)

(١) ب : فإذا .

(٢) ب : مما في يده .

(٣) ب : "عزم" وهو خطأ .

(٤) انظر : المهذب ٣٤٥/٢ ، والفتح ١٣٧/٩ ، ٩٥/١١ ، والروضة

(*) أ : "مأذون له" والتصويب من ب .

(٥) ب : للتجارة .

(٦) المراجع السابقة . وفي المعنى : " نعم لو كان المأذون اشترى شراءً فاسداً ،
 أو اقترباً لا يتعلق بالتجارة كالقرض فلا يقبل على السيد ، لأن الإذن لـ
 يتناوله ذلك " .

ولو ^(١) كانت ديونه ألفاً ، وبيده ألفان ، فأراد السيد أن يأخذ الألف
الفاضلة عن دينه لم يجز لأمرين :

أحدهما : أنه كالمرهون بدينه ، وليس من حكم الرهن أن يؤخذ ^(٢) منه ما فضل
عن الدين .

والثاني : أنه قد يجوز أن يهلك أحد الألفين قبل قضاء الدين ، فيلزم قضاؤه
من الألف الأخرى .

فأما إن عجز ما بيد العبد عن ديونه إما لوضيعة ^(٣) أو جائحة ، كان باقى

دينه ^(٤) فى ذمته يؤدّيه إذا أيسر بعد عتقه ، ولا يتعلّق برقبته ولا بذمة سيّده ^(٥) .

وقال أبو حنيفة ^(٦) : تكون ديونه فى رقبته يباع فيها ، إلا أن يفديه السيد

منها . استدلالاً بأنه دين تعلّق بعبد عنه ، فإنه ، فوجب أن يتعلّق برقبته دون

نفسه ، كالرهن . قال : ولأن السيد يملك رقبة عبده وكسبه ، فلما كان إنسه

فى التجارة ^(٧) يوجب تعلّق دينه بكسب التجارة ، جاز أن يتعلّق برقبته إذا عدم

(١) ب : فلو .

(٢) ب : أن يأخذ .

(٣) وضع فى تجارته " وضيمة " إذا خسر ، كما فى الصباح ص ٦٦٢ ، وفى
ب : إما لوضعه .

(٤) ب : " باقى ذمته " وهو تصحيف .

(٥) انظر : الحلية ٨٠/ب ، والفتح ٩/١٣٧ ، والمغنى ٢/١٠٢ ، والنهاية
٤/١٨٠ ، وشرح المصطفى ٢/٢٤٤ .

(٦) انظر : الميسوط ٢٥/٤٨ ، ونهضة الفقهاء ٣/٤٩٤ ، والبدائع ١٠/٤٥٤٧ ،
والتبيين ٥/٢٠٩ وفيه : " مجمع عليه بين أصحابنا غير زفر " .

(٧) ب : بالتجارة .

- ١٢٦٦ -

كسب التجارة ؛ لأن الإذن لما أوجب تعلّق الذين بأحد المالكين ، أوجب تعلّقه بالملك الآخر . وهذا ظط .

ودليلنا : أن كلّ حقّ لازم برضى مستحقّه أوجب تعلّقه بالذمة دون الرقبة ، كما لو أذن^(١) بغير إذن السيّد . ولأنّ ما يلزم العبد من الديون ضربان : ضرب لازم برضى مستحقّه كأثمان البيعات . وضرب لازم بغير رضى مستحقّه كقيم المتلفات . فلما ثبت أنّ ما لازم بغير رضى مستحقّه كان محلّه من المأذون وغير المأذون واحداً^(٢) ، وهو الرقبة ، وجب أن يكون ما لازم برضى مستحقّه أن يكون محلّه من المأذون وغير المأذون واحداً^(٣) ، وهو الذمة . ولأنّ إذن السيّد لعبده في التجارة لا يخلو من أحد أمرين : إمّا أن يأذن له أن يتجرّط دفعه إليه من المال ، أو بما حصل له من جاء وأيّ الأمرين كان فالرقبة خارجة عن إذنه فلم يجز أن تتعلّق بدينه . وأما قياسهم على الرهن فلا يصحّ ؛ لأنّ الرهن عقد على الرقبة . ولذلك لم يجز أن يدخل عليه ماله . والدين ليس بمعقود على الرقبة ، ولذلك جاز أن يدخل عليه ماله .

وأما استدلالهم بالكسب ، فالكسب لم يملكه السيّد إلّا بعد قضاء ديونه ، وقبل قضائها لم يدخل في ملكه ، فجاز أن تتعلّق ديونه بكسبه ، وليس كذلك الرقبة ؛ لأنها ملك لسيّده في الحالين ، فلم يجز أن يتعلّق بها ديونه .^(٣)

(١) ب : " لو أذن " وهو تصحيف .

(٢) من ب . وفي أ : " واحد " في الموضعين ، وهو خطأ .

(٣) في ب بزيادة : والله أعلم .

- ١٢٦٢ -

- مسألة -

(١) قال الشافعي رحمه الله : وكذلك ما أقرب به من جنابة (٢) وهذا

كما قال . وإقرار العبد بالجنابة ضريان :

أحدهما : ما يوجب الطل كجنابة الخطأ أو قيمة المثل ، وإقراره متعلق

بذمته / دون رقبته إلا أن يصدق (٣) السيد ، أو يقوم به بيعة ، فلهزم (٤) في ١/١٢٥ رقبته . وانا لم يتعلق بإقراره برقبته لأمرين :

أحدهما : أن الرقبة ملك لسيده ، فلم يجوز أن ينفذ إقراره في (٥) غير

ملكه . ألا ترى أن إقرار السيد بها لازم في رقبته لأنها في ملكه .

والثاني : أن العبد مشهور (٦) في هذا الإقرار بإضرار لسيده (٧) ليخرج

من ملكه ، فصار لإقرار الجاني بالخطأ لا يقبل على عاقبته فدل (٨) ما ذكرنا من هذين الوجهين (٩) على أن الأرض لا يتعلق برقبته . وإذا لم يتعلق برقبته تعلق

(١) ب : رضى الله عنه .

(٢) مختصر المزني ٢/٢٠٦ وانظر في المسألة : المهدب ٢/٢٤٤ ، والتنبيه ص ١٦٤ ، والفتح ١١/٩٢ وما بعدها ، والبروضة ٤/٣٥١ ، والمنهاج مع المغني ٢/٢٣٩ .

(٣) ب : إلا أن يصدق .

(٤) من ب . وفي أ : فلهزم .

(٥) ب : من غير .

(٦) هكذا في أ ، ب . ولكن الصواب من الناحية اللغوية : " مشهور "

(٧) ب : ب سيده .

(٨) فدل : أثبتته من ب ، وهو ساقط من أ .

(٩) الوجهين : ليس في ب .

بذمته كالمقر بقتل الخطأ لما لم يلزم العاقلة ، لزمت^(١) في ذمته .

والضرب الثاني : أن تكون الجناية موجبة للقود في نفس أو طرف ، فأقرار العبد بها مقبول على السيد ، ويستوفي منه القود^(٢) . وقال المزني ، وزفر ، ومحمد بن الحسن ، وداود^(٣) : إن إقراره بها مردود كالمال ؛ لأنه مقر في ملك سيده .

وهذا خطأ ؛ لأن كل ما لو أقر به السيد على عبده لم يقبل ، فإذا أقر به العبد على نفسه قبل كحد الزنا وشرب الخمر . ألا ترى أن ما يوجب المال لما كان لو أقر به السيد على عبده قبل ، كان إقرار العبد به على نفسه غير مقبول . ولأنه إقرار ينتفى عنه التهمة فيه إن لا يُظن^(٤) بعاقلة أنه يقصد قتل نفسه إضراراً بغيره . ومن هذا الوجه خالف المال حيث لم يرض إقراره فيه . والله أعلم .

- مسألة -

قال الشافعي^(٥) : ولو أقر بسرقة من حرز^(٦) يقطع في مثلها قطعناه .

(١) ب : لزمته .

(٢) وهو مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي . وعند أحمد لا يقبل إقرار العبد بما يوجب القتل ، ويقبل بما يوجب سائر العقوبات . انظر : المغني لابن قدامة ١١٠/٥ ، والفتح ٩٣/١١ ، والروضة ٣٥٠/٤ ، ورحمة الأئمة ص ٢١١ .

(٣) انظر : المراجع السابقة .

(٤) ب : ولا يُظن .

(٥) ب : الشافعي رضي الله عنه .

(٦) م : " من حرزها " قلت : الحرز : الموضع الحصين كما في المختار ص ١٣٠ .

فإذا صار ^(١) حرّاً أفرمناه ؛ لأنه أقرب شيعين : أحدهما لله في بدنه ^(٢) . فأخذناه .
والآخر للناس في ماله ، ولا مال له فأخرناه به ، كالمعسر يؤخر ^(٣) بما عليه . فإذا
أيسر فرمناه ^(٤) ، ولم نجز إقراره في مال سيده . قال المزني : هذا غلط ؛ لأنّ هذا
إن كان صادقا فانه يغرم على مولاه ، فيقطعه ^(٥) ويغرم مولاه ، وإن كان كاذبا
فذلك أبعد . ¶ ^(٦) وهذا كما قال .

إذا أقر العبد بسرقة مال ، فلا يخلو حاله من أن يلزمه القطع فيها أو لا يلزمه .
فإن لم يلزمه القطع لم يقبل إقراره على سيده ، وكان كاللّاح الذي أقرّ به عن إتلاف
أو جناية يكون في ذمته يومئذيه بعد عتقه ويساره ^(٧) .

وإن لزمه القطع قطع في الحال لا يختلف ؛ لأنّ القطع حق في بدنه ^(٨)
ينفذ إقراره فيه ، ولا يعتبر تصديق السيد له . ^(٩) وأما ^(١٠) الغرم فلا يخلو حال
ما أقر بسرقة من ثلاثة أقسام : أحدها : أن يكون قد استهلكه .

- (١) صار : أثبتته من ب ، م . وليس في أ .
- (٢) م : في يديه .
- (٣) م : يؤخره .
- (٤) ب : " فإذا أفرمناه " م : " فإذا أفرمناه " .
- (٥) ب : فيقطع .
- (٦) انظر : مختصر المزني ٢/٢٠٦ (وليس فيه قول المزني) .
- (٧) انظر : المهذب ٢/٣٤٥ ، والتنبيه ص ١٦٤ ، والفتح ١١/٩٣ ، والروضة
٣٥١/٤ ، والمنهاج مع المفنى ٢/٢٣٩ .
- (٨) ب : في يده .
- (٩) انظر : المراجع السابقة .
- (١٠) ب : فأما .

والثاني : أن يكون عينا في يده . والثالث : أن يكون عينا في يد سيده . فان كان مستهلكا ففيه قولان : (١)

أحد هـ : أن إقراره ينفذ فيه على سيده ، ويتعلق الغرم برقبته ، يباع

بعد قطعه فيؤدى في سرقة إلا أن يختار السيد أن يفديه . ووجه هذا القول / ١٧٥ ب
أن التهمة في هذا القول تنتفى عنه بوجوب القطع . وإقرار العبد إذا انتفت عنه
التهمة لازم^(٢) ، وإن أوجب مالا كجناية العمد ينفذ إقراره فيها ، لاستحقاق القود
بها ، ثم قد ينتقل إلى المال بعفو الولي عن القود .

والقول الثاني :^(٣) أن إقراره بالغرم لا يقبل على سيده ، ويتعلق بذمته

بؤدبه بعد عتقه ؛ لأنه إقرار تضمن شيئين^(٤) قطعا وغرما ، وقد يصح انفراد الغرم
عن القطع . فلما لم يتهم في أحد هـ ، وهو القطع قطعناه . ولما اتهم في الآخر ،
وهو الغرم رددناه . وليس كجناية العمد التي لا ينفك أحد موجبها^(٥) عنها .

(١) انظر : المراجع السابقة . وذكر الشيرازي في المهذب ثلاث طرق في موضع
القولين . أحد هـ - وهو قول أبي اسحاق - : أن القولين فيما إذا كان
المال باقيا في يده . أما إذا كان تالفا فلا يتعلق برقبته ، بل يتعلق
بذمته قولا واحدا . والطريق الثاني - وهو قول القاضي أبي حامد
المروردي - : أن القولين فيما إذا كان المال تالفا ، فان كان باقيا فلا
يقبل إقراره قولا واحدا . والطريق الثالث - وهو قول أبي علي بن أبي
هريرة - : أن القولين في الحالين سواء .

(٢) ب : لز

(٣) وهو أصح القولين كما في الفتح ٩٣/١١ وفي الروضة ٣٥١/٤ أنه أظهرهما .

(٤) ب : شيئين هـ .

(٥) ب : موجبها .

وَأَمَّا ^(١) إِنْ كَانَ طَاقَرَبَسْرَقْتَهُ عَيْنَا ^(٢) فَيُيَدُّ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ بِإِقْرَارِهِ . فَأَمَّا نَفْوَز ^(٣)
 إِقْرَارُهُ فِي الْعَيْنِ الَّتِي بِيَدِهِ ، فَإِنْ قِيلَ إِنَّ طَاقَرَبَسْرَقْتَهُ لَا يَنْفِذُ إِقْرَارَهُ فِيهِ
 فَالْعَيْنُ الَّتِي بِيَدِهِ أَوْلَى أَنْ لَا يَنْفِذُ إِقْرَارَهُ فِيهَا عَلَى سَيِّدِهِ . وَإِنْ ^(٤) قِيلَ إِنَّ إِقْرَارَهُ
 فِي غَرَمِ الْمُسْتَهْلِكِ نَافِذٌ عَلَى سَيِّدِهِ فَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي الْعَيْنِ الَّتِي بِيَدِهِ هَلْ
 يَنْفِذُ إِقْرَارَهُ فِيهَا عَلَى سَيِّدِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوَاجِهٍ : ^(٥)

أَحَدُهَا : أَنَّ إِقْرَارَهُ فِيهَا نَافِذٌ ، وَقَوْلُهُ فِي سَرَقَتِهَا مَقْبُولٌ . وَهَذَا قَوْلُ
 أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ سَرِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا نَفِذَ إِقْرَارَهُ فِي الْغَرَمِ ^(٦) الْمَتَعَلِّقُ بِرَقَبَتِهِ وَإِنْ ^(٧)
 كَانَتْ الرِّقْبَةُ مَلَكَ لِسَيِّدِهِ ، نَفِذَ إِقْرَارَهُ فِي الْعَيْنِ الَّتِي بِيَدِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ يَدُهُ يَدَا ^(٨)
 لِسَيِّدِهِ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ إِقْرَارَهُ بِهَا غَيْرُ مَقْبُولٍ ؛ لِأَنَّ يَدَهُ يَدُ ^(٩) لِسَيِّدِهِ فَصَارَ
 إِقْرَارُهُ بِهَا كإِقْرَارِهِ بِمَا فِي يَدِ سَيِّدِهِ . وَالْفَرْقُ بَيْنَ نَفْوَزِ إِقْرَارِهِ فِي الْغَرَمِ الْمَتَعَلِّقِ
 بِرَقَبَتِهِ وَبَيْنَ أَنْ لَا يَنْفِذَ فِي الْعَيْنِ الَّتِي بِيَدِهِ أَنَّ الْعَيْنَ رُبَّمَا زَادَتْ قِيَمَتَهَا عَلَى قِيَمَةِ

- (١) ب : فَأَمَّا .
- (٢) ب : "عَيْنَا" وَهُوَ خَطَأٌ .
- (٣) ب : وَأَمَّا .
- (٤) ب : "فَإِنْ" وَهِيَ السِّيَاقُ .
- (٥) قلت : ذكر الرافعي في الفتح ٩٣/١١ ، والنووي في الروضة ٣٥١/٤ طريقين في الطال الباقي في يد العبد . أحدهما : فيه القولان كالتألف والطريق الثاني : الجزم بعدم قبول إقراره فيه ، كما لو كان الطال في يد سيده .
- (٦) ب : "في العموم" وهو تصحيف .
- (٧) ب : "فإن" وهو خطأ .
- (٨) في أ : "يد" والتصويب من ب .
- (٩) ب : "يدا" خطأ .

الرقبة أضعاظا ، فيفرض إقراره إلى أن يستوعب به ملك سيده - وليس كذلك الغنم المتعلقة بالرقبة ؛ لأنه لا يتجاوزها ، وهو محدود بها .

والوجه الثالث : أن العين ترد على السيد إذا ادّعاها ، وتعلق غنم قيمتها في رقبته استدراكا لما يخاف من وفور قيمة العين واستيعاب ملك^(١) السيد بها^(٢) ، فيتعلق غنمها برقبته حتى لا يتجاوزها .

وأما إن كان ما أقرب سرقة عينها في يد سيده ، فذهب الشافعي وسائر أصحابنا^(٣) أنه يقطع ، ولا يقبل إقراره فيها في^(٤) يد سيده ، بل يجب غنم ذلك في ذمته يومئذ به بعد عتقه^(٥) .

وقال أبو حنيفة : استرد العين من يد سيده لوجوب قطعه ، وأن القطع إنما يجب لثبوت سرقة .

وقال محمد بن الحسن : أسقط القطع عنه ؛ لأنه لا يجب رد العين من يد سيده .

وكلا المذهبين مدخول . وتعليل أبي حنيفة لرد العين بوجوب قطعه لا يصح ؛ لأن الضمان قد وجب في ذمته ، وكان وجوب الضمان علة في وجوب قطعه .

(١) ب : طال .

(٢) بها : ليست في ب .

(٣) ب : أصحابه .

(٤) ب : فيا بيد .

(٥) انظر : الفتح ٩٣/١١ ، والروضة ٣٥١/٤ .

(٦) انظر : البدائع ٢٦٢/٩ ، والهداية مع الفتح ٤٠٩/٥ ، والتبيين ٢٣١/٣ ، ومجمع الأنهر ٢٢٦/١ " وعند أبي يوسف يقطع ولا ترد " .

(٧) المراجع السابقة .

- ١٢٧٣ -

وتعليق محمّد بن الحسن لإسقاط قطعه / بأنه ليس يجب ردّ العين من يد السيّد ^(١) ١/١٧٦
لا يصحّ أيضا ؛ لأنّ بدل العين ^(٢) مستحقّ في ذمّته ، فكان البدل موجبا لقطعه .

- فصل -

فأما المحجور عليه لسفه إذا أقرّ بسرقة ، فسواء كان إقراره بسرقة عين فسي يده ، أو استهلك قد تلف في يده . ولا يعتبر فيه تصديق وليّه كما يعتبر في العبد تصديق السيّد ، لأنّ السيّد مالك فجاز أن يلزم تصديقه ، والوليّ غير مالك فلم يلزم تصديقه .

وإذا ^(٣) كان كذلك ، فان قيل : إنّ إقرار العبد مقبول على سيّده ، كان إقرار السفه مقبولا في ماله ، فيقطع ويغرم ، وان قيل : إنّ إقرار العبد غير مقبول على سيّده وأنه لازم في ذمّته ، ففي إقرار السفه وجهان : ^(٤)

أحدهما - وهو قول أبي علي بن أبي هريرة - : أنّ إقراره مقبول بخلاف العبد ؛ لأنّ العبد مقرّ في غير ملك ، فلم يقبل إقراره فيه . والسفه مقرّ في ملك فنفذ إقراره فيه . فعلى هذا يقطع ويغرم السرقة في ماله .

والوجه الثاني : أنّ إقراره غير مقبول ؛ لأنه وإن كان مالكا فالعبد قد

(١) ب : من يد سيّده .

(٢) العين : ساقطة من ب .

(٣) ب : فإذا .

(٤) قلت : جزم في الفتح ٢٨٩/١٠ ، وكذا في الروضة ١٨٥/٤ بوجوب القطع ،

وذكر الوجهين في وجوب الطل . وجزم في المغني ٢/٢٧٢ ، وكذا في

النهاية ٤/٣٧٠ ، والتحفة ٥/١٧٤ بأنه يجب القطع ، ولا يلزم الطل .

- ١٢٧٤ -

منع من نفوذ إقراره فيه ، فصار أسوأ حالا من العبد ؛ لأنَّ للعبد ذمّة يثبت الغرم فيها إذا أعتق . وليس للصفية ذمّة يثبت فيها الغرم .

وإذا كان كذلك سقط الغرم عنه في حال الحجر وبعد فكّ الحجر . وفي وجوب قطعه وجهان : أحدهما : لا قطع لسقوط الغرم . والثاني : يقطع كما لو سقط^(١) الغرم بإلبراء بعد الوجوب . والله أعلم بالصواب .^(٢)

* * *

(١) ب : أسقط .

(٢) بالصواب : ليس في ب .

[باب بيع الكلاب وغيرها من الحيوان ^(١)]

(١) قال الشافعي رحمه الله : أخرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ^(٢) ، عن أبي سمعود الأنصاري ^(٣) : ((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ، ومهر البغي ، وحلوان الكاهن ^(٤) .)) وقال عليه السلام ^(٥) : ((من اقتنى كلبا إلا كلب ماشية أو صيد ^(٦) ، نقص من أجره كل يوم قيراطان)) ^(٧) .

- (١) م : باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز .
- (٢) م : بدون " رحمه الله " وفي ب " رضي الله عنه " .
- (٣) تقدمت ترجمته في ص ٥٤٧ هـ (٣) .
- (٤) هو الصحابي الجليل أبو سمعود عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري البدرى . معروف باسمه وكنيته . شهد العقبة وأحدا ، وما بعدها من الفزوات ، ولم يشهد بدر عند أكثر أهل السير ، وإنما سمي " البدرى " لأنه سكن أو نزل ماء بدر فنسب إليه .
- كان من أنصار علي ، واستخلفه مرة على الكوفة ، مات بالكوفة وقيل بالمدينة قبل الأربعين أو بعدها .
- انظر ترجمته في : أسد الغابة ٢٨٦/٦ ، والاصابة ١٨٠/٤ ، وتهذيب التهذيب ٢٤٧/٦ ، والتقريب ص ٢٤١ .
- (٥) أخرجه البخاري ١١٠/٣ ، ومسلم ١١٩٨/٣ قال محققه : " ومهر البغي : هو ما تأخذه الزانية على الزنا ، وسواء مهر لكونه على صورته ، وحلوان الكاهن : هو ما يُعطاه على كهانته ، أصله من الحلوة ، شبه بالشئ الحلو من حيث إنه يأخذه سهلا بلا كلفة ، ولا مقابلة شقة " . وأبو داود ٢٦٧/٣ ، والترمذي ٥٧٥/٣ ، والنسائي ٢٢٧/٧ ، وابن ماجه ٧٣٠/٨ ، وابن الجارود ص ٢٠١ ، والشافعي في مسنده ١٥٣/٦ .
- (٦) م : قال الشافعي : وقال صلى الله عليه وسلم .
- (٧) ب ، م : أوضارها .
- (٨) أخرجه البخاري ١٢/٧ ، ومسلم ١٢٠١/٣ ، والنسائي ١٦٤/٧ كُتِبَ من حديث ابن عمر .

قال : ولا يحلّ ثمن الكلب بحال . ولو جاز ثمنه جاز ثمن حلوان الكاهن ومهسر

البغتي (١)

وهذا كما قال . بيع الكلب باطل وثنه حرام ، ولا قيمة على متلفه بحال ،

سواء كان منتفعا به أو غير منتفع به . (٢)

وقال أبو حنيفة : بيع الكلب جائز وثنه حلال ، والقيمة على متلفه واجبة ،

سواء كان منتفعا به أو غير منتفع به .

وقال مالك : بيعه لا يجوز ، وثنه لا يحلّ ، لكن على قاتله القيمة .

واستدلوا على ذلك برواية الحسن بن أبي جعفر (٥) عن أبي الزبير عن جابر :

(١) انظر : مختصر العزني ٢٠٦/٢

(٢) وهو مذهب جماهير العلماء ، وه قال أبو هريرة ، والحسن البصري ، والأوزاعي ، وربيعه ، والحكم ، وحماد ، وأحمد ، وداود ، وابن المنذر ، وغيرهم . انظر : المغني لابن قدامة ١٨٩/٤ ، ١٩٠ ، والمجموع ٩/٢٢٨ ، ورحمة الأئمة ص ١٣٠ .

(٣) انظر - إضافة إلى المراجع السابقة - : مختصر الطحاوي ص ٨٤ ، وشرح معاني الآثار ٥٧/٤ ، والبدائع ٣٠٠٦/٦ وفيها : " لا فرق بين المعلم وغير المعلم في رواية الأصل ، فيجوز بيعه كيف ما كان . وروى عن أبي يوسف : أنه لا يجوز بيع الكلب العقور " .

(٤) قلت : بالنسبة للفرم فلا خلاف عن مالك أنّ من قتل ما أذن في إمساكه من الكلاب ، ككلب صيد ، أو ماشية ، أو زرع ، فعليه قيمته ، ومن قتل ما لم يوهن في إمساكه فلا شيء عليه ، أمّا بالنسبة للبيع فلا يجوز عنده بيع غير الأذن فيه قطعا ، وفي بيع الأذن فيه عنه روايتان أصحهما : المنع ، وه جزم في الموطأ . راجع : الموطأ ٦٥٧/٢ ، والمنتقى ٢٨/٥ ،

والزرقاني ٢٦١-٢٦٢/٤ ، والكافي ٦٧٤/٢ ، والبداية ١٠٥/٢ ، والقوانين

ص ٢٧٢ ، والخرشي ١٦/٥ ، والمواهب مع التواق ٢٦٧/٤ .

(٥) هو أبو سعيد الحسن بن أبي جعفر - عجلان - الجفري ، الأزدي ، البصري ، =

((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالْمَهْرِ ، إِلَّا الْكَلْبَ الْمَعْلَمَ .))^(١)

فجوز ثمن الكلب إذا كان معلماً . والخلاف فيهما واحد .

وروى / الحسن بن عمار^(٢) ، عن يعلى بن عطاء^(٣) ، عن اسماعيل ١٧٦/ب

ضعيف الحديث ، مع عبادته وفضله ، مات ١٦٧ هـ ، والجفرى : بالفتح وسكون
الفاء نسبة إلى جفر ، ناحية بالمدينة ، وبالضم وسكون الفاء نسبة إلى جفسرة
خالد بالبصرة . انظر ترجمته في : الجرح ٢٩/١ ، والكشف ٢١٩/١ ،
والتهذيب ٢/٢٦٠ ، والتقريب ص ٦٩ ، واللباب ١/٢٨٥ .
(١) أخرجه أحمد ٣/٣١٧ ، والدارقطني ٣/٧٣ ، وذكره ابن حبان في المجروحين
٢٣٧/١ ، وابن الجوزي في العلل ٢/١٠٥ كلهم بطريق الحسن بن أبي جعفر ،
وهو ضعيف عند أئمة الحديث .

ورواه النسائي ٧/١٦٨ ، والطحاوي في شرح المعاني ٤/٥٨ ، والبيهقي
٦/٦ كلهم بطريق حماد ، عن أبي الزبير بلفظ : نهى رسول الله صَلَّى اللَّهُ
عليه وَسَلَّمَ عن ثمن الكلب والسنور إلا كلب صيد " وضعفه النسائي من أجل
حجاج بن محمد ، وقال البيهقي : " ليس بالقوي " ، والأحاديث الصاحح عن
النبي صَلَّى اللَّهُ عليه وَسَلَّمَ في النهي عن ثمن الكلب خالية عن هذا الاستثناء ،
وانما الاستثناء في الأحاديث الصاحح في النهي عن الاقتناء .

هذا ، ورواه الترمذي ٣/٥٦٩ عن أبي هريرة ، وضعفه من أجل أبي
المهزم ، كما أشار إلى حديث جابر ، قال : ولا يصح إسناده أيضا .
(٢) هو أبو محمد ، الحسن بن عمار البجلي مولا هم ، الكوفي ، قاضي بغداد ،
مات ١٥٣ هـ . انظر : الجرح ١/٢٧ ، والكشف ١/٢٢٥ ، والتقريب
ص ٧١ ، والخلاصة ص ٧٩ .

(٣) هو يعلى بن عطاء العامري ، الطائفي ، نزل واسط ، مات بها سنة ١٢٠ هـ
انظر : الجرح ٤/٣٠٢ ، والكشف ٣/٢٩٦ ، والتقريب ص ٣٣٧ ،
والخلاصة ص ٤٣٨ .

ابن جساس^(١) ، عن عبد الله بن عمرو^(٢) ، قال : ((قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في كلب الصيد بأربعين درهما ، وكتب^(٣) الغنم بشاة من الغنم ، وكتب^(٣) الزرع بفرق من زرع ، وفي كلب الدار بفرق^(٤) من تراب ، حق على القاتل أن يوقديه ، وحق على صاحب الكلب أن يأخذه .))^(٥) فأثبت له قيمة . قالوا : ولأنه حيوان يجوز الاصطياد به ، فجاز بيعه كالغهد والنمر . ولأنه حيوان تجوز الوصية به ، فجاز بيعه كالماشية .

ودليلنا : ما أسنده الشافعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((أنه نهى عن شئ الكلب ، ومهر البغي ، وحلوان الكاهن .))^(٦) وروى معروف بن سويده^(٧) ،

(١) ب : " اسماعيل بن حسان " تصحيفه وهو تابعي ، حجازي ، ضعيف ، لم أجد له ترجمة مبسطة ، إلا أنه ذكره الرازي في الجرح ١٦٤/٢ ، والعقيلي في الضعفاء ٨١/١ وفيه " جساس " وابن عدى في الكامل ٣١٤/١ ، وابن حجر في اللسان ٣٩٧/١ .

(٢) أثبتته من ب ، وفي أ : " عبد الله بن عمر " وهو خطأ

(٣) ب : " وفي كلب " في الموضعين .

(٤) الفرق : بفتح تين ، مكيال ، يقال : إنه يسع ستة عشر رطلا . أنظر : المصباح ص ٤٧١ .

(٥) هذا ليس حديثا مرفوطا ، بل روى موقفا على عبد الله بن عمرو بإسناد ضعيف ، أخرجه ابن أبي شيبة ٢٤٧/٦ ، وعبد الرزاق ٧٦/١٠ ، وابن حزم في المحلى ٥٢٣/١٠ ، والعقيلي في الضعفاء ٨١/١ ، والبيهقي في سننه ٨/٦ ، كط أشار إليه ابن عدى في الكامل ٣١٤/١ ، وابن حجر في اللسان ٣٩٧/١ . قلت : قد انفرد به اسماعيل بن جساس ، وهو ضعيف . قال البيهقي : " والصحيح عن عبد الله بن عمرو خلاف هذا " .

(٦) تقدم تخريجه في ص : ١٢٧٥ . هامش : ه .

(٧) هو أبو سلمة ، معروف بن سويد الجذامي ، المصري ، وثقه ابن حبان ،

عن علي بن رباح ^(١) ، عن أبي هريرة ، أَنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم قال :
 ((لا يحلّ ثمن الكلب ، ولا حلوان الكاهن ، ولا مهر البغي)) ^(٢) وروى عبد الكريم ^(٣) ،
 عن قيس بن حبتر ^(٤) ، عن ابن عباس قال : ((نهى رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم
 من ثمن الكلب ، وإن جاء يطلب ثمن الكلب فاملاكه ترابا)) ^(٥) وروى خالد

==

توفي قبل ١٥٠ هـ بيسير . انظر : الجرح ٣٢٢/٤ ، والكاشف ١٦٢/٣ ،
 والتهذيب ٢٣١/١٠ ، والخلاصة ص ٣٨٣ .

(١) هو أبو عبد الله علي بن رباح بن قصير اللخمي البصري ، من التابعين ، مات
 بأفريقية سنة ١١٤ ، وقيل ١١٧ هـ . انظر : الكاشف ٢٨٤/٢ ، والتهذيب
 ٣١٨/٧ ، والخلاصة ص ٢٧٣ وفيها " المصري " .

(٢) أخرجه أبو داود ٢٧٩/٣ قال الحافظ في التلخيص ٣/٣ : " رجاله ثقات " .
 كما أخرجه النسائي ١٦٧/٧ ، والبيهقي ٦/٦ ، ورواه الحاكم مختصرا بلفظ :
 " لا يحلّ مهر الزانية ولا ثمن الكلب " قال : هذا حديث صحيح على شرط
 مسلم ولم يخرجاه .

(٣) هو أبو سعيد عبد الكريم بن مالك الأموي مولا هم ، الجزري ، الخضرمي ، حافظ
 مكث ، من صفار التابعين ، توفي سنة ١٢٧ هـ ، والخضرمي ، بكسر الخاء
 نسبة إلى خضرة قرية باليمامة أصله منها . انظر : الكاشف ٢٠٦/٢ ، والتهذيب
 ٣٧٣/٦ ، والتقريب ص ٢١٧ ، والخلاصة ص ٢٤٢ .

(٤) في أ ، ب : " قيس بن جبير " والتصويب من مصادر الحديث والترجمة وهو
 قيس بن حبتر - علي وزن جعفر - التميمي ، ويقال الرمي ، الكوفي ، نزيل
 الجزيرة ، ثقة . انظر : الكاشف ٤٠٣/٢ ، والتهذيب ٣٨٩/٨ ،

والخلاصة ص ٣١٧ (ولم يذكروا تاريخ وفاته) .

(٥) أخرجه أبو داود ٢٧٩/٣ وسكت هو والنذري في مختصره ١٢٦/٥ ، كما رواه
 أحمد ٢٢٨/١ ، ٢٨٩ ، ٣٥٠ ، والدارقطني ٧/٣ مطولا وفيه " قيس
 بن جبير " والبيهقي ٦/٦ ، وصححه الشوكاني في النيل ١٦٢/٥ وفيه :
 " فاملاكه ترابا : كناية عن منعه من الثمن ، كما يقال للطالب الخائب :
 لم يحصل في كفه غير التراب ، وقيل : المراد التراب خاصة حملا للحديث
 على ظاهره " .

- ١٢٨٠ -

ابن عبد الله^(١) ، (عن خالد الحذاء^(٢)) ، عن أبي الوليد^(٣) ، عن ابن عباس قال :
 ((رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا عند الركن ، فرفع بصره إلى السماء ،
 فضحك فقال : لعن الله اليهود ثلاثا . إن الله حرّم عليهم الشخوم فباعوها وأكلوا
 أثمانها . وأنّ الله إذا حرّم على قوم أكل شيء ، حرّم عليهم شئنه .))^(٤)
 فدلّت نصوص هذه الأخبار على ما ذكرناه . ولأنه حيوان يجب غسل الإنسان
 من ولوغه^(٥) ، فوجب أن يحرم شئنه وقبته كالخنزير .

(١) في النسختين أ ، ب : " جابر بن عبد الله " والتصويب من سنن أبي داود
 ومصادر ترجمته . هو أبو الهيثم خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد
 الطحّان ، الواسطي ، المزي مولاهم ، ثقة ، عابد ، يقال : إنه اشترى
 نفسه من الله تعالى ثلاث مرّات ، يتصدّق بوزن نفسه فضّة . توفي سنة ١٧٩ هـ
 على الصحيح ، وهو ابن ٦٩ سنة . انظر : الجرح ٣ / ٣٤٠ ، والكشاف
 ٢٧٠ / ١ ، والتهذيب ٣ / ١٠٠ ، الخلاصة ص ١٠١ .

(٢) أثبتته من سنن أبي داود ، وهو ساقط من : أ ، ب . وهو أبو المنازل خالد
 ابن مهران البصري ، الحذاء ، الحافظ ، ولم يكن حذاء ، ولكن كان يجلس
 إليهم ، وقيل : كان يقول : " احذوا على هذا النحو " فلقّب الحذاء
 توفي سنة ١٤١ هـ . انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ٧ / ٢٣ / ٢٣ ،
 والتذكرة ١ / ١٤٩ ، والتهذيب ١ / ١٢٠ ، والخلاصة ص ١٠٣ ، وطبقات
 الحفاظ ص ٧١ .

(٣) هو أبو الوليد بركة - بالفتحات - المجاشعي ، البصري ، ثقة . له ترجمة
 في : الجرح ٢ / ٤٣٢ ، والكشاف ١ / ١٥١ ، والتهذيب ١ / ٤٣٠ ، والخلاصة
 ص ٤٧٢ (لم يذكر تاريخ وفاته) .

(٤) أخرجه أبو داود ٣ / ٢٨٠ وسكت هو والمنذري في مختصره ٥ / ١٢٩ ، كما
 رواه أحمد في مسنده ١ / ٢٤٧ .

(٥) ولغ الكلب في الإناة يلغ ، بفتح اللام فيهما ، ولوط : أي شرب ما فيه بأطراف
 لسانه . انظر : المختار ص ٧٣٥ .

وأما الجواب عن حديث جابر فمن وجوه :

أحدها : ^(١) ضعف إسناده ؛ لأنَّ الحسن بن أبي جعفر مطرح الحديث .

والثاني : أن قوله "إلا الكلب المعلم" راجع إلى ضمير محذوف ، وتقديره :

أنه نهى عن ثمن الكلب ، وعن اقتناؤه ^(٢) إلا الكلب المعلم ، فيجوز اقتناؤه .

والثالث : أن معنى ^(٣) قوله "إلا الكلب المعلم" يعني : والكلب المعلم ،

فتكون "إلا" في موضع الواو ، كما قال تعالى : ((إلا الذين ظلموا منهم فلا

تخشوهم)) ^(٤) يعني : والذين ظلموا ^(٥) .

وأما الحديث الآخر فأضعف إسناده ؛ لأنَّ الحسن بن عطارة مردود القول .

ثم العتن غير معمول به ، فلم يصح الاحتجاج به . ويكون الحديث خارجا مخرج

الزجر عن استهلاك الكلاب المعلمة على أربابها ، حتى لا يسرع الناس إلى إتلافها ^(٦)

وقتلها . هذا كقوله ^(٧) " من قتل عبده قتلناه " ^(٨) على الزجر عن قتل العبيد .

(١) من ص (١١٩٠) إلى هنا يوجد سقط في د .

(٢) ب : واقتناؤه .

(٣) د : " أن يتعنين " وهو تصحيف .

(٤) سورة البقرة : ١٥٠ .

(٥) وقد جاءت اللغة بمثل ذلك . قال الشاعر :

وكل أخ مفارقة أخوه . . . لعمراً بئيك إلا الفرقدان

يعني : والفرقدان . المعنى لابن قدامة ٩٠ / ٤ .

(٦) إتلافها : ساقط من ب .

(٧) ب : " كما في قوله " د : " فهذا كقوله "

(٨) أخرجه الترمذی ٢٦ / ٤ وقال : حديث حسن غريب ، وأبو داود ١٧٦ / ٤ ،

والنسائي ١٩ / ٨ ، وابن ماجه ٨٨٨ / ٢ كلهم من حديث سمرة بن جندب ،

وبزيادة : " ومن جدد عبده جددناه " قال الشوكاني في النيل ١٦ / ٧ : =

وأما الجواب عن قياسهم على الفهد بعلّة جواز الاصطيان ، فهو أنه يرفع
النص فكان مطّرحاً . ثم المعنى في الفهد طهارته حيّاً . وكذا ^(١) الجواب عن
قياسهم على المواشى بعلّة جواز الوصيّة به ^(٢) .

أ/١٢٢

- سألة -

(قال الشافعي رحمه الله : ^(٣) ولا يجوز اقتناؤه إلا لصاحب صيد ، أو
حرث ، أو ماشية ، ومن ^(٤) كان في معناهم . (هـ) وهذا كما قال .
لا يجوز اقتناء الكلب إلا أن يكون منتفعاً به فيجوز اقتناؤه ^(٥) .
وقال أبو حنيفة : ^(٦) يجوز اقتناؤه بكل حال وإن لم يكن منتفعاً به . استدلالاً
بأن كل حيوان جاز اقتناؤه إذا كان منتفعاً به ، جاز اقتناء جميع جنسه ، وإن كان
غير منتفع به كالبيغال والحمير طرداً ، والخنازير عكساً .

== في إسناده الحديث ضعف ؛ لأنه من رواية الحسن عن سمرة ، وفي سماعه
منه خلاف طويل .

- (١) د : وكذلك .
- (٢) في ب زيادة : والله أعلم .
- (٣) د : رضي الله عنه .
- (٤) م : أو من
- (٥) مختصر المزني ٢/٢٠٦ وراجع في المسألة : المهذب ١/٢٦٨ والروضة
٣/٣٤٩ ، والمجموع ٩/٢٣٤ ، والحلية ٦٩/ب .
- (٦) وهو مذهب الحنابلة أيضاً . انظر : المغني لابن قدامة ٤/١٩١ .
- (٧) انظر : شرح معاني الآثار ٤/٥٧ ، والبدائع ٦/٣٠٠٦ .

ودليلنا : رواية الشافعي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((من اقتنى كلباً إلا كلباً ماشية ^(١) أو ضارباً ^(٢) نقص من عمله كل يوم ^(٣) قيراطان .)) ^(٤) * (وروى أبو هريرة أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((من اقتنى كلباً إلا كلباً ماشية ، أو صيد ، أو زرع نقص من أجره كل يوم قيراطان .)) ^(٥) فروى ^(٦) عن ابن عمر أنه قال حين ذكر أبو هريرة الزرع فسي حديثه: إنّ لأبي هريرة زرعاً)) ^(٧)

فجعل عيسى بن أبان ^(٨) هذا القول من ابن عمر قد حط في أبي هريرة

-
- (١) د : إلا كلب صيد .
- (٢) ضرى الكلب بالصيد ، بالكسر "ضراوة" بالفتح أى : تعود ، وكلب ضار ، وكلبة ضاربة ، المختار ص ٣٨٠ .
- (٣) د : نقص كل يوم من عمله .
- (٤) تقدّم تخريجه فى ص : ١٢٧٥ هـ (٨) .
- (٥) ما بين القوسين ساقط من د .
- (٦) ب ، د : وروى .
- (٧) أخرجه مسلم ١٢٠٣/٣ ، وأبو داود ١٠٨/٣ ، والنسائي ١٦٦/٧ ، والطحاوى ٥٥/٤ ، والبيهقى ١٠/٦ كلهم من حديث أبي هريرة ، إلا أن قول ابن عمر لا يوجد إلا فى رواية مسلم والبيهقى ، كما أنّ الروايات اختلفت فى القيراط أو القيراطين ، فليرجع فى توجيهها إلى شرح مسلم للنسوى ٢٣٩/١٠ .
- (٨) هو القاضى أبو موسى عيسى بن أبان بن صدقة ، تفقه على محمد بن الحسن ، وكان من أصحاب الحديث ، ثم غلب عليه الرأى ، توفى بالبصرة سنة ٢٢١ هـ ، وله من الكتب : كتاب الحج ، كتاب خبر الواحد ، كتاب الجامع ، كتاب إثبات القياس ، كتاب اجتهد الرأى . له ترجمة فى : الفهرست ص ٢٨٩ ، وطبقات الفقهاء للشميرازى ص ١٣٧ ، وتهذيب الأساطير ٤٤/٢ ، والجواهر المضية ١٨٦/٢ ، والفوائد البهية ص ١٥١ .

وطعننا عليه . وذكر أن عائشة رضي الله عنها ^(١) كانت تقول : ((ألا تسمعون إلى هذا الرجل - تعني أبا هريرة - يروى عامة نهاره ، لقد كان السامع يسمع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كلاماً لو أراد أن يعدّ لعدّه وأحصاء ^(٢))) وحكى عن إبراهيم النخعي أنه قال : " لقد كان يوم أخذ ^(٣) بروايات أبي هريرة ويترك ^(٤) فأوهن بهذه الحكايات أحاديث أبي هريرة ، ومنع من الاحتجاج ^(٥) بها ورام لنصرة أبي حنيفة أن لا يكون اقتناء الكلب مخصوصاً . وهذا فعل ^(٦) من عاند صحابة نبيه ^(٧) ، حتى ساء بهم ظناً . وجعل لذنبهم ^(٨) هذا . ولو سلم من زلل ^(٩) الهوى وميـل

(١) ب ، د : بدون " رضي الله عنها " .

(٢) أخرجه البخاري ٢٣١ / ٤ مختصراً ، ومسلم ٢٢٩٨ / ٤ ، وأبوداود ٣٢٠ / ٣ مطوّلاً بلفظ : " كان أبو هريرة يحدث ويقول : اسمع يا ربة الحجرة ، اسمع يا ربة الحجرة ! وعائشة تصلي ، فلما قضت صلاتها قالت لعروة : ألا تسمع إلى هذا ومقاتله آنفاً ، إنما كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدث حديثاً ، لوعده العاد لأحصاء " .

وقد ورد في بعض الروايات عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : " ألا يعجبك ؟ أبو فلان ، جاء فجلس إلى جانب حجرتي ، يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يُسمعي ذلك وكنت أستبح ، فقام قبل أن أقضى سُبحتي ، ولو أدركته لرددت عليه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يسرد الحديث كسرركم " أخرجه البخاري ٢٣١ / ٤ ، ومسلم ١٩٤٠ / ٤ ، وأبوداود ٣٢٠ / ٣ .

(٣) د : " يأخذ " وهو خطأ .

(٤) انظر : البداية والنهاية ١٠٩ / ٨ .

(٥) من د ، أ ب : " الاحتجاج عليه " وهو خطأ .

(٦) د : " وهو أفضل " تصحيف .

(٧) د : نبيه صلى الله عليه وسلم .

(٨) من د ، وفي أ ، ب " لدينهم " .

(٩) زلل : أثبته من ب ، وهو ساقط من د ، وفي أ " ذلك " وهو تصحيف .

العناد ، وسمع فيهم قول الله تعالى : ((كنتم خير أمة أخرجت للناس)) ^(١) لوضح ^(٢)
 له ما لا يجد عذرا معه ، ولعلم أن أبا هريرة من المكثرين سماعا وحفظا ، والمقبولين
 رواية ونقلًا ؛ لقلة شغله وكثرة ملازمته لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى قال :
 " لم يكن يشغلني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم طوف بالأسواق ، ولا غرس
 ودي ، وكنيت امرأة فقير ألف ^(٤) النبي صلى الله عليه وسلم وأحفظ ^(٥) عنه ^(٦) ما لا
 يحفظونه . " ^(٦) ولكن كثرة ملازمته قال له النبي صلى الله عليه وسلم : ((زر غيبًا ^(٧)
 تزدد حبًّا)) ^(٨) وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((من بسط ثوبًا
 فأحدثه بأحاديث لا ينساها)) . فبسطت ثوبي ، فحدثني بأحاديث ، فجمعت

-
- (١) سورة آل عمران : ١١٠
 (٢) من ب ، وفي أ د : أوضح .
 (٣) د : معه عذرا .
 (٤) ب : ألزم .
 (٥) ب : فأحفظ .
 (٦) أخرجه البخاري ٤٠ / ١ ، ٦٨ / ٣ ، ١٣٣ / ٩ ، وسلم ١٩٣٩ / ٤ كلاهما
 بنحوه مطولا ومختصرا . (*) في النسخ : " ما قال له " وهو خطأ .
 (٧) ب : يا أبا هريرة زر غيبا .
 (٨) حديث موضوع ، ذكره الجوهري في الصحاح ١٩٠ / ١ ، وابن الأثير في
 النهاية ٣٣٦ / ٣ قال : " الغيب من أورد الإبل : أن ترد الماء يوما
 وتدعه يوما ، ثم تعود ، فنقله إلى الزيارة وإن جاء بعد أيام . يقال : غيب
 الرجل : إذا جاء زائرا بعد أيام . وقال الحسن : في كل أسبوع "
 كما نقله المعلني في الأنوار الكاشفة ص ١٥٠ وقال : " هذا حديث
 مذكور في الموضوعات ، روى عن علي ، وطائفة ، وابن عباس بطرق كلها تالفة "

أطرافها ، فما نسيت بعد ذلك كل ما سمعت منه . (١) وروى (٢) أن عثمان

رضي الله عنه أثنى على أبي هريرة وقال : " حفظ الله عليك كما حفظت علينا / سنن ١٧٢ / ب
نبيتنا صلى الله عليه وسلم . " (٣)

فأما قول ابن عمر : " إن لأبي هريرة زرعاً " فليس ذلك منه قد حا ، وإنما

له أحد تأويلين : أحدهما : أن له زرعاً فحفظ ذكر الزرع (٤) ، وليس له زرع .

والثاني : له زرع (٥) فسأل النبي صلى الله عليه وسلم الإذن (٦) في كلب الزرع . (٧)

وأما إنكار عائشة عليه الكثرة فمعناه أنها أنكرت كثرة روايته (٨)

(١) رواه - ببعض الفرق - البخاري ٦٨/٣ ، ١٣٣/٩ ، ومسلم ١٩٣٩/٤ ،

١٩٤٠ ، وأحمد ٢٤٠/٢ ، ٢٧٤ ، ٣٣٤ ، ٤٣٢ .

(٢) ب : وقد روى .

(٣) لم أقف عليه ، وقد روى معناه عن ابن عمر فقد جاء في البداية والنهاية

١٠٧/٨ عن عبد الله ابن نافع عن أبيه قال : كنت مع أبي في جنازة أبي

هريرة ، وهو يمشي أمامها ، ويكثر الترحم عليه ويقول : " كان ممن يحفظ

حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين "

(٤) انظر : فتح الباري ٦/٥ ، وشرح مسلم للنووي ٢٣٦/١٠ ومما جاء فيه :

" والعادة أن المبطل بشي يتقنه ما لا يتقنه غيره ، ويتعرف من أحكامه

ما لا يعرفه غيره . "

(٥) ب : أن له زرعاً .

(٦) د : بالإذن .

(٧) وأضافت إلى ذلك فأبو هريرة لم ينفرد بذكر " الزرع " بل وافقه في ذكره

سفيان بن أبي أزر ، وهو عند البخاري ١٣٦/٣ ، ومسلم ١٢٠٤/٣ ،

وعبد الله ابن مغفل وهو عند مسلم ١٢٠١/٣ ، وذكره ابن عمر نفسه بعد

التثبت كما في بعض طرق مسلم ١٢٠٢/٣ .

(٨) راجع : فتح الباري ٥٧٩/٦ وفيه : وأعتذر عن أبي هريرة - أي فلي =

لا أنها نسبته إلى التخرص والكذب . كما روى عن عمر ^(١) أنه قال لأبي هريرة :
 " أَقِلَّ الحديث عن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم " ^(٢) وكان يتقدم إلى أصحابه
 فيقول لهم : ((أَقِلُّوا ^(٣) ، وأنا شريككم)) ^(٤) .

وأما قول إبراهيم : لقد كان يؤخذ بروايات أبي هريرة ويترك ^(٥) " فقول ^(٦)
 ليس له محمول : لأنَّ أبا هريرة إن كان موثوقا به ، وجب قبول جميع رواياته .
 وإن كان غير موثوق به ، لم يجز قبول شيء من رواياته . فأما قبول بعضها وترك بعضها
 فلا وجه له . ثم ليس هذا بمانع عن ^(٨) ظهور الحجة عليهم في مسألتنا : لأنَّ

إكثاره وعدم تأنيبه - بأنه كان واسع الرواية كثير المحفوظ ، فكان لا يتمكن من
 المهمل عند إرادة التحديث ، كما قال بعض البلغاء : أريد أن أقتصر
 فتتراجع القوافي على في ، وشرح مسلم للنووي ١٢٩/١٨ : ولم تنكسر
 عليه شيئا من ذلك سوى الإكثار من الرواية في المجلس الواحد : لخوفها
 أن يحصل بسببه سهو ونحوه .

(١) من ب . وفي أ ، د " ابن عمر " .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) د : أَقِلُّوا الحديث .

(٤) انظر : الأتم ٣/٣٠٨ ، وسنن ابن طجة ١٢/١ وقد قاله لأصحابه حينما

بعثهم إلى الكوفة ، والبداية والنهاية ١٠٧/٨ وفيها : " قال عمر :

أَقِلُّوا الرواية عن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم إلا فيما يعمل به " وفيها

أيضا : " أنه لما بعث أبا موسى إلى العراق قال له : إنك تأتي قوما لهم

في مساجدهم دوى في القرآن كدوى النحل ، فدعهم على ما هم عليه . ولا تشغلهم

بالأحاديث ، وأنا شريكك في ذلك " .

(٥) ويترك : ليس في ب .

(٦) ب : " فيقول " وهو تصحيف .

(٧) د : " ليس لك " وهو تصحيف .

(٨) ب : من .

حديث أبي هريرة لوعدنا عن الاحتجاج به ، لكان حديث ابن عمر كافيا في تحريم اقتناء الكلب إلا أن يكون منتفعا به .

فأما قوله عليه السلام: ((نقص من أجره كل يوم قيراطان)) . فهمما
عبارة عن جزئين ^(١) من عمله ^(٢) . واختلفوا هل المراد به من عمله الماضي أو المستقبل ؟
فقال بعضهم من ماضى عمله . وقال آخرون من مستقبل عمله ^(٤) . ثم اختلفوا بعد
ذلك من أى ^(٥) عمل يذهب على وجهين ^(٦) : أحدهما : أن جزءا من عمل الليل
وجزءا من عمل النهار . والثاني : أن جزءا من عمل الغرض ، وجزءا من عمل
النفل ^(٧) .

— فصل —

فإذا تقرّر هذا فالكلاب ضربان : منتفعه به ، وغير منتفعه به . فما كان
غير منتفعه به حرم اقتناؤه ؛ لما ذكرناه ^(٨) ، ولقوله عليه السلام : ((الملائكة ^(٩)

- (١) د : عبارتان .
(٢) ب : جزوين .
(٣) انظر : فتح الباري ٥/٧ ، وشرح مسلم للنووي ٢٣٩/١٠ وفيه : " وأما القيراط فهو مقدار معلوم عند الله تعالى ، والمراد نقص جزءا من أجر عمله " .
(٤) المرجعان السابقان . (نقلا عن البحر للرويانى)
(٥) ب : فى أى .
(٦) المرجعان السابقان (نقلا عن البحر للرويانى) .
(٧) د : أن جزءا من عمل النفل وجزءا من عمل الغرض .
(٨) ب : لما ذكرناه .
(٩) ب : إن الملائكة .

لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة ((^(١) ثم إن كان ما لا ينتفع به عقورا^(٢) أمرنا
بقتله^(٣) ؛ لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ((الكلاب أمتة
فاقتلوا منها كل أسود بهيم))^(٤) . وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل
المدينة أمر بقتل الكلاب ، قال : فكان رجل يكتي أبا محمّد^(٥) يطوف عليها
وسيد الحرية^(٦) فيقتلها . فأما ما كان غير عقور ولا مون^(٧) فلا يجوز قتله ؛ لقوله

- (١) أخرجه البخاري ٢١٥/٧ ، ومسلم ١٦٦٥/٣ ، والنسائي ١٦٤/٧ ، ١٨٧/٨ ، وابن ماجه ١٢٠٣/٢ كلهم من حديث أبي طلحة مرفوعا .
- (٢) عقره : جرحه ، وبابه ضرب ، ومنه " كلب عقور " أنظر : المختار ص ٤٤٥
- (٣) ب : عقورا مؤنذا قتل .
- (٤) أخرجه مسلم ١٢٠٠/٣ ، والترمذي ٢٨/٤ وفيه " ويروى في بعض الحديث أن الكلب الأسود البهيم شيطان ، والكلب الأسود البهيم الذي لا يكون فيه شيء من البياض " والنسائي ١٦٣/٧ ، وابن ماجه ١٠٦٩/٢ والطحاوي في شرح المعاني ٥٤/٤ ، والبيهقي ١٠/٦ كلهم من حديث عبد الله بن مغفل ببعض الفرق .
- (٥) قلت : لم أقف على أبي محمّد هذا ، ولم يرد ذكره في الأحاديث التي رويت بهذا الخصوص ، وقد جاء في شرح معاني الآثار ٥٣/٤ : ((أن النبي صلى الله عليه وسلم دفع العنزة إلى أبي رافع ، فأمره أن يقتل كلاب المدينة كلها ، حتى أفضى به القتل إلى كلب لعجوز ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتله)) وقد ذكر الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٢/٤) روايات عديدة بهذا المعنى ، ونسبها إلى الطبراني في الكبير ، والبيهقي ، وأحمد ، قال : رجال بعضها رجال الصحيح .
- (٦) الحرّة : كالرح ، وتجمع على حراب مثل كلبة و كلاب - الصباح ص ١٢٧ .
- (٧) د : " ولا مؤنذ " .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) ((فَيُكَلِّدُ كَلْبًا حَرَّى ^(٢) أَجْرًا)) ^(٣)

وَأَمَّا الْمَنْتَفَعُ بِهِ فَقَدْ جَاءَتْ الرِّوَايَةُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْإِنْتِفَاعِ بِهِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : فِي الصَّيْدِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ . فَأَمَّا كَلْبُ الصَّيْدِ فَهُوَ مَا كَانَ مَعْلَمًا يَصَادُ بِهِ ، فَاقْتَنَاهُ لِمَنْ يَصِيدُ بِهِ مَبَاحٌ ؛ لِأَنَّ فِي الصَّيْدِ مَا لَا يَصِيدُهُ

جَارِحٌ غَيْرُ الْكَلْبِ كَالشَّعَالِ وَالْأَرَانِبِ . فَكَانَتْ الْحَاجَةُ دَاعِيَةً إِلَى اقْتِنَائِهِ / ١٧٨ أ

وَأَمَّا كَلْبُ الْحَرْثِ ، فَهُوَ كَلْبُ أَصْحَابِ الزَّرْعِ ^(٤) . لِأَنَّهُ يَحْفَظُ زَرْعَهُمْ ^(٥) مِنْ ^(٦)

الْوَحْشِ لَا سَيِّمًا فِي اللَّيْلِ ، مَعَ قَلَّةِ نَوْمِ الْكَلْبِ ، وَسُرْعَةِ تَبَيُّظِهِ ، فَلَا يَقُومُ غَيْرُهُ بِمَقَامِهِ ،

فَدَعَتْ حَاجَةَ أَصْحَابِ الزَّرْعِ ^(٧) إِلَى اقْتِنَائِهِ . وَفِي مَعْنَى أَصْحَابِ الزَّرْعِ ^(٨)

(١) د : عَلَيْهِ السَّلَام .

(٢) الْحَرَّى : فَعْلَى مِنَ الْحَرِّ ، وَهِيَ تَأْنِيثُ حَرَّانٍ ، وَهِيَ لِلْمَبَالِغَةِ . يَرِيدُ أَنَّهَا لَشِدَّةُ حَرِّهَا قَدْ عَطِشَتْ وَبَسَّتْ مِنَ الْعَطَشِ . وَالْمَعْنَى : أَنَّ فِي سَقْيِ كُلِّ ذِي كَبْدٍ حَرَّى أَجْرًا . وَقِيلَ : أَرَادَ بِالْكَبْدِ الْحَرَّى حَيَاةَ صَاحِبِهَا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَكُونُ كَبْدُهُ حَرَّى إِذَا كَانَ فِيهِ حَيَاةٌ ، يَعْنِي : فِي سَقْيِ كُلِّ ذِي رُوحٍ مِنَ الْحَيَوَانِ . انْظُرْ : النِّهَايَةَ لِابْنِ الْأَثِيرِ ١/ ٣٦٤ .

(٣) رَوَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ : " فِي كُلِّ ذَاتِ كَبْدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ " أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٣/ ١٧٤ ، ٨/ ١١ ، وَمُسْلِمٌ ٤/ ١٧٦١ ، وَأَبُو دَاوُدَ ٣/ ٢٤ كُلِّهِمْ مَطْوَلًا فِي قِصَّةِ رَجُلٍ غَفَرَ لِأَجْلِ سَقْيِهِ لِلْكَلْبِ . وَرَوَاهُ ابْنُ طَاجَةَ ٢/ ١٢١٥ مِنْ حَدِيثِ سَرَّاقَةَ بْنِ جَعْفَرٍ بِلَفْظٍ : " فِي كُلِّ ذَاتِ كَبْدٍ حَرَّى أَجْرٌ " قَالَ فِي الزَّوَائِدِ : فِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ .

(٤) ب : الزَّرْعُ .

(٥) ب ، د : زَرْعَهُمْ .

(٦) مِنْ ص (١٢٥٦) إِلَى هَذَا كَانَ السَّقْطُ فِي ج .

(٧) ج : صَاحِبُ الزَّرْعِ .

(٨) ج : وَهُوَ فِي مَعْنَى الزَّرْعِ .

أصحاب النخل والشجر والكرم .

أما كلب الماشية فهو الكلب الذى يطوف على الماشية إذا رعت فيحفظها

من صفار السباع . فدعت حاجة الرعاة إليه ، فجاز لهم اقتناؤه . وفى معنى

أصحاب المواشى أصحاب الخيل والبغال ^(١) والحمير .

فأما البوادر وسكان الخيام فى الغلوات فيجوز لهم اقتناء الكلاب حول

بيوتهم لتحرسهم من الطرّاق والوحش ، فان للكلاب عواء ^(٢) عند رومية من لم يألغوه ^(*)

ينتبه به أربابها على الاستيقاظ وحراسة البيوت . وقد جاء ^(٣) فى بعض الروايات

” إلا كلب ماشية أو ضاريا أو أهل بيت معوز ^(٥) ” . يعنى : البيوت المفترقة ^(٦) فى

الصحارى . وفى معنى أصحاب الخيام من البوادر أهل الحصون ^(٧) والبيوت المفردة

فى أطراف الرساتيق . وهكذا أهل القوافل والرفاق ^(٨) . قد ^(٩) روى أن أنس

(١) والبغال : ساقط من ج .

(٢) عوى الكلب ، يعوى بالكسر ، عواء بالضم والمد : أى صاح . انظر :

المختار ص ٤٦٤ . (*) أب ر : ” لا يألغوه ” والتصويب من ج .

(٣) ج : ” وقد خلا ” وهو تصحيف .

(٤) فى : ساقط من ج .

(٥) ج : ” مفرد ” قلت : لم أجد استثناء ” أهل بيت معوز ” فى

الأحاديث التى وردت بهذا الخصوص .

(٦) ج : المفترقة .

(٧) د : الحصن .

(٨) انظر : المجموع ٩ / ٢٣٤ : وفى جواز إيجاده فى السفر للحراسة

الوجهان . أصحهما : الجواز .

(٩) ب : ” وروى ” د : ” وقد روى ” .

- ١٢٩٢ -

ابن مالك حجّ ومعه كلب ، ف قيل له : تحجّ ^(١) ومعك كلب ؟ فقال : يحفظ
شبابنا . ^(٢)

فأما اتّخاذ الكلاب لحراسة الدور والمنازل في المدن والقرى ففيه
لأصحابنا وجهان ^(٤) :

أحدهما - وهو قول أبي اسحاق - : يجوز ^(٥) اتّخاذ لحراسة
البيوت ؛ لما فيه من التيقّظ والعواء على من لا يعرفه ^(٦) ، فصار في معنى ما ورد
الاستثناء فيه .

والوجه الثاني : أنه لا يجوز اتّخاذ لحراسة الدور ^(٧) والبيوت في المدن ؛
لأنه قد يستغنى بالدروب ^(٨) والحراس فيها عن الكلاب . ولأنّ الكلاب لا تغنى في المنازل
ما تغنى في الزروع والماشى ؛ لأنّ حفظ المنازل من الناس ، والكلب ربما احتال
الإنسان عليه ^(٩) بلقمة يطعمه ، حتى يألفه فلا ينكره ^(١٠) إذا ورد للسرقة والتلصّص .

- (١) ج : أتجّ .
(٢) لم أقف عليه .
(٣) ن : وأما .
(٤) أصحهما : الأوّل ، كما في الروضة ٣ / ٣٥٠ ، والمجموع ٩ / ٢٣٤ .
(٥) ب ، ج : جواز .
(٦) ب ، ج : على من أنكر .
(٧) ن : الدروب .
(٨) الدروب جمع الدرب بمعنى الباب ، معرّب ، وهو في الأصل المدخل بين
جبلين . راجع : المصباح ص ١٩١ .
(٩) عليه : ساقط من ج .
(١٠) ج : ولا ينكره .

والزروع والمواشى تحفظ^(١) من الوحش والسباع ، فلا يتم منها^(٢) حيلة فى ألف الكلب لها ، فافترق المعنى فيهما .

وأما اقتناء جراء^(٣) الكلاب وصفارها لتعلم الصيد أو حفظ الزروع والمواشى ففى جوازه وجهان :^(٤)

أحد هما : لا يجوز ؛ لأنها فى هذه الحال غير منتفع بها .

والثانى : يجوز اقتناؤها للتعليم ؛ لأنّ تعلمها^(٥) منفعة ، ولأنه

لا يمكن الاصطيان بها إلا بعد التعليم ، فلو منع من تعليمها ، لمنع من الصيد بها .

فأما ما انتفع به من كلاب الصيد والحراث والماشية إذا اقتناها من لا ينتفع بها

ممن^(٦) ليس له حراث ولا صيد^(٧) ولا ماشية // ففى جوازه وجهان :^(٨) ب/١٢٨

أحد هما : يجوز اعتبارا بما فيها^(٩) من المنفعة .

والثانى : لا يجوز اعتبارا بأربابها ، وأنه ليس لهم فيها منفعة . وهكذا

لواتخذ صاحب الحراث كلب ماشية ، أو اتخذ صاحب الماشية كلب حراث كان طلى هذين الوجهين .

(١) د : " تحفظ " وهو تصحيف .

(٢) ج : فيها .

(٣) جراء جمع جرو بالكسر ولد الكلب والسباع . والفتح والضم لغة ، ولكن الكسر أفصح . انظر : المصباح ص ٩٨ .

(٤) أصحها : الجواز . انظر : الروضة ٣ / ٣٥٠ ، والمجموع ٩ / ٢٣٤ .

(٥) ج : " تعليمها " د : " التعلم " .

(٦) ج : ممن .

(٧) ب ، ج : صيد ولا حراث .

(٨) صحح النووى فى المجموع ٩ / ٢٣٤ الجواز ، وفى الروضة ٣ / ٣٥٠ التحريم .

(٩) ب ، ج : اعتبارا بما لها فيها .

- فصل -

فإذا ثبت جواز الانتفاع بها فيما ذكرنا ، واقتناؤه ها لما وصفنا من المنافع^(١)
ففى جواز إجارتها لتلك المنفعة^(٢) وجهان :^(٣)

أحدهما : يجوز ، لأنها منفعة مباحة من عين معروفة^(٤) وليس المانع من
بيع الأصل مانعا من جواز إجارته كالوقف وأُمّ الولد .

والوجه الثانى : أنّ إجارتها غير جائزة ؛ لأنّ المنفعة منها غير مملوكة وان
أبيحت^(٥) ، بخلاف الوقف وأُمّ الولد . ألا ترى أنّ غاصبا لو غصب كلبا منتفعا به ،
لم يلزمه أجره مثله ، ويلزمه فى الوقف وأُمّ الولد^(٦) أجره مثله .

- مسألة -

(قال الشافعى رحمه الله^(٧) : وما سوى ذلك مما فيه منفعة فى حياته يَبَّعْ)

-
- (١) ب ، ج : من المنافع لما وصفنا .
(٢) لتلك المنفعة : ليس فى ج .
(٣) أصحها : المنع . انظر : المهدّب ١ / ٤٠١ ، والتنبيه ص ٨٤ ، والفتح
١٢ / ٢٣٢ .
(٤) د : مباحة ومعروفة .
(٥) فى أ : " أنتجت " والتصويب من ب ، ج ، د .
(٦) وأُمّ الولد : أثبتته من ج ، وليس فى أ ، ب ، د .
(٧) ب ، د : رضى الله عنه .

وحلّ (١) ثمنه وقيمته (٢) وان لم يؤكل (٣) . من ذلك الفهد يحلّ للصيّد ، والبازي
والشاهين ، والصقر من الجوارح المعلّمة . ومثل النمر (٤) والخطار والإنسي والبفل
وغير ذلك ما فيه منفعة حيّاً . وكلّ ما لا منفعة فيه من وحش مثل الحدأة ، والرّخمة (٥)
والبغاة (٦) والفأرة (٧) ، والجردان (٨) ، والوزغان (٩) ، والخنافس (١٠) وما أشبه ذلك .
فأرى - والله أعلم - أن لا يجوز شراؤه ولا بيعه (١١) ، ولا قيمة على مثله . (١٢)
وهذا صحيح . وجملّة الحيوان ضريان : آدميّ وغير آدميّ . فالآدميّ ضريان :

-
- (١) د : جاز بيعه ويحلّ .
(٢) ج : وضمنه .
(٣) م : وان لم يكن يؤكل .
(٤) من ج : وفي سائر النسخ : "الهَرّ" وهو تصحيف .
(٥) الرّخمة : طائر يأكل العذرة ، وهو من الخبائث ، وليس من الصيد .
المصباح ص ٢٢٤ .
(٦) من م : وفي النسخ "النماعة" خطأ . والبغاة بتثنية الباء : طائر دون
الرّخمة ، رمادي اللون ، بطيئ الحركة ، لا يُرغب في صيده . انظر :
المصباح ص ٥٦ .
(٧) والفأرة : ساقطة من ج .
(٨) الجردان : جمع "جرذ" على وزن عمر ، وهو الذكر من الفأر ، وقيل :
هو الضخم من الفيران ، ويكون في الفلوات ولا يألف البيوت . انظر :
المصباح ص ٩٦ .
(٩) الوزغان : بكسر الواو : وضمنها جمع وَزَغَة ، دُوَيْبَة مستقذرة معروفة ،
وقيل : إنها سام أبرص . انظر : النظم ٢٥٥/١ ، والمصباح ص ٦٥٢ .
(١٠) والخنافس : أثبتتها من م ، وليست في النسخ وهي جمع "الخنفصاء" حشرة
معروفة كما في المصباح ص ١٢٥ .
(١١) ج : أن لا يجوز بيعه ولا شراؤه .
(١٢) م : على من قتله .
(١٣) انظر : مختصر المزي ٢٠٦/٢ .

حرّ ومملوك . فالحرّ لا يجوز بيعه ^(١) ، وإن جازت إجارته ^(٢) . والمملوك ضريان : مسلم وغير مسلم . فإن لم يكن مسلماً جاز بيعه من مسلم وشرك ، صغيراً كان العبد أو كبيراً ^(٣) .

وقال أحمد بن حنبل ^(٤) : لا يجوز بيع من لم يحكم بالإسلام من المماليك الصفار على المشركين ويبيعون على المسلمين ؛ لأنهم في العرف ينشئون ^(٥) على دين ساداتهم ^(٦) ، فيشركون إن كان السيّد مشركاً ، ويُسلمون إن كان السيّد مسلماً . وهذا الذي قاله ليس بصحيح ؛ لأنّ من أُجرى عليه حكم الشرك ، فإسلامه مظنون ، وقد يجوز أن يُسلم وإن ^(٧) كان سيّده ^(٨) مشركاً ، ويبقى على الشرك وإن كان سيّده مسلماً ^(٩) فلم يكن ^(١٠) ما اعتبره صحيحاً ، إلّا أن يذهب إليه من طريق الأولى فيصحّ .

وأما المسلم فلا يجوز بيعه إلّا على مسلم ؛ لأنّ الإسلام يعملو ،

(١) وذلك بإجماع المسلمين . انظر : الإجماع ص ١١٤ ، والمغنى لابن قدامة

١٩٣/٤ : والمجموع ٢٤٢/٩ ، والإفصاح ٢٠٨/١ .

(٢) د : " لا يجوز بيعه ولا إجارته " وهو خطأ .

(٣) قال بعض الأصحاب : ولكن الأولى أن لا يبيعه الصغير . انظر :

المجموع ٣٥٨/٩ ذكره نقلاً عن الرويانى .

(٤) المرجع السابق وفيه أيضاً : وقال أبو حنيفة : يكره بيعه الصغير .

(٥) " يثبتون " وهو تصحيف .

(٦) ج : سيّد هم .

(٧) ب : " فإن " وهو خطأ .

(٨) د : السيّد .

(٩) ما بين القوسين ساقط من ج .

(١٠) د : " فلمّا لم يكن " وهو خطأ .

ولا تعلوه^(١) يد شرك . فإن بيع العبد المسلم على شرك ففي البيع قولان :^(٢)

أحدهما : أنه^(٣) باطل^(٤) . وبه قال في الإجماع ؛ لقوله تعالى :
 ((ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا))^(٥) . ولأن كل عقد منع الكافر

من استدامته لموضع الإسلام^(٦) ، منع من ابتدائه / كالنكاح . ولأن المقصود^(٧) بعقد ١/١٢٩

البيع أحد أمرين : إما القرية بما يحصل من المثل كابتياح الولد ، وهو لا يعتق

عليه . أو حصول الربح بطلب الفضل ، وهذا لا يقر عليه^(٨) فيحصل له الربح . وإذا

زال عن مقصود البيع من^(٩) هذين الوجهين جرى مجرى بيع ما لا منفعة فيه ،

فكان باطلا .

والقول الثاني - قاله في عاثة كتبه ، وهو قول أبي حنيفة^(١٠) - : أن البيع

صحيح ؛ لمعوم قوله تعالى : ((وأحل الله البيع))^(١١) ولأن كل من صح أن يشتري

(١) ب : لعلوه لا تعلوه .

(٢) وأصحهما عند معظم الشافعية هو القول بالبطلان . انظر : التنبيه ص ٦٣ ،

والمهذب ١/٢٧٤ ، والمجموع ٩/٣٥٥ ، والروضة ٣/٣٤٤ ، والمنهاج مع

المغنى ٨/٢

(٣) أنه : ليس في ب .

(٤) وبه قال الإمام أحمد ، وهو رواية عن الإمام مالك . انظر : المغنى لابن

قدامة ٤/١٩٩ ، والمجموع ٩/٣٦٠ ، ورحمة لأمة ص ١٣٣ .

(٥) سورة النساء : ١٤١ .

(٦) ب : " لحرمة الاسلام " ج : " كحرمة الاسلام "

(٧) د : " المعقود " وهو تصحيف .

(٨) ب : " وهو لا يقدر عليه " وهو خطأ .

(٩) ج : " نفى هذين " وهو خطأ .

(١٠) وهو أيضا رواية عن مالك . انظر : المغنى لابن قدامة ٤/١٩٩ ، والمجموع

٣٠٦/٩

(١١) سورة البقرة : ٢٧٥ .

كافراً صحَّ أن يشتري مسلماً كالمسلم . ولأنَّ الكفر لا يمنع من ملك المسلم كما لو كان كافراً فأسلم . ولأنَّ عقد البيع يملك به كإلارث، قلنا جاز أن يرث الكافر عبداً مسلماً، جاز أن يشتري عبداً مسلماً .

فعلى هذا لا يجوز أن يقرَّ على ملكه وان^(١) صحَّ البيع ، ويؤخذ بإزالة ملكه عنه ببيع أو هبة أو عتق . فإن دبره لم يجز إقراره . وان كاتبه فعلى قولين :^(٢)
أحدهما : لا يقرَّ على ذلك لما فيه من استدامة ملكه .

والقول الثاني : يقرَّ على الكتابة لينظر ما يكون من ماله^(٣) : لأنَّ الكتابة تنقض^(٤) إلى عتقه وزوال رقبته .

- فصل -

وأما غير الآدمي من الحيوان فضربان : طاهر ونجس . فأما النجس فالكلب والخنزير وما تولد منهما ، أو من أحدهما^(٥) . فهذا النجس^(٦) لا يجوز

(١) ج : ان ، وهو خطأ .

(٢) انظر : المهذب ٢٧٤/١ ، والمجموع ٣٥٧/٩ وفيه : وحكاها إمام الحرمين والغزالي وجماعة وجهين ، أصحهما باتفاقهم : الاكتفاء بهما ، وتكون كتابة صحيحة . وان قلنا : لا تكفي فوجهان : أحدهما : أنها كتابة فاسدة فيبيع العبد . والثاني : أنها صحيحة ، ثم إن جؤزنا ببيع المكاتب يبيع مكاتباً ، وإلا فسخت الكتابة ويبيع .

(٣) من ج . وفي أ ، د : " في ماله " وفي ب : " من حاله " .

(٤) د : " لا تنقض " وهو خطأ .

(٥) في كل النسخ جاء بعده خطأ زيادة " وحيوان طاهر " .

(٦) ب ، ج : نجس .

بيعه ، ولا قيمة ^(١) على مثله . قال أصحابنا : لم يكن يعرف خلاف ^(٢) قبل عطاء في أن لا قيمة على مثله الكلب حتى ذهب إليه عطاء ^(٣) . وتابعه مالك ^(٤) . ولا يعرف خلاف قبل أبي حنيفة في أن يبيعه لا يجوز حتى قاله أبو حنيفة ^(٥) . ولا يجوز اقتناء شيء منه بحال ^(٦) إلا الكلب إذا كان منتفعا به على ما مضى .

وأما الطاهر فضران : مأكول وغير مأكول . فأما المأكول فيجوز بيعه حيا ومذبوحا ، ولا يجوز بيعه ميتا إلا السموات والجبال . وأما غير المأكول فضران : منتفع به وغير منتفع به . فما كان منتفعا به كالبعول والحمار والفهد والنمر فبيعه حيا جائز ^(٨) . ولا يجوز بيعه غير حي . وأما غير المنتفع به فضران :

أحد ها : ما لا يرجى نفعه أبدا كالسبع والذئب والحية والعقرب وسائر الهوام ، والحشرات فبيعه باطل ^(٩) . لأن بيعه مع عدم المنفعة فيه من أكل المال بالباطل .

- (١) ب : ولا قيمته .
 (٢) د : لم تكن تعرف خلافا .
 (٣) قلت : وما روى عن عمر ، وعبد الله بن عمرو في إغرام قاتله ، فهو لم يثبت عنهما . انظر المجموع ٩ / ٢٢٨ ، ٢٢٩ .
 (٤) تقدّم مذهبه في ص ١٢٧٦ .
 (٥) قلت : حكى عن عطاء وإبراهيم النخعي أيضا جواز بيعه ، وهذا قبل أبي حنيفة ، إلا أنها خصصا ببيع ما أبيع اقتناؤه ، وإمام أبو حنيفة قال بجواز بيعه على الإطلاق . انظر : شرح السنة ٨ / ٢٤ ، والمعالم ٥ / ١٢٧ .
 (٦) بحال : أثبتته من ج . وفي أ ، ب ، د : " قال " وهو تصحيف .
 (٧) د : والطاهر .
 (٨) كل هذا وشبهه يصح بيعه بلا خلاف . انظر : المجموع ٩ / ٢٤٠ .
 (٩) انظر : المهذب ١ / ٢٦٨ ، والوجيز ١ / ١٣٤ ، والفتح ١ / ١١٨ ، والروضة ٣ / ٣٥٠ ، والمجموع ٩ / ٢٤٠ وفيه : " قال أصحابنا : ولا نظر =

والثانى : - أن يكون ممّا يرجى نفعه فى ثانى الحال كالفهد الذى إذا علم نفع والفيل الذى إذا تأتس قاتل أو حمل ، ففى جواز بيعه وجهان :^(١) أحدهما : لا يجوز لما هو عليه فى الحال . والثانى : يجوز ؛ لما ينتقل إليه فى ثانى الحال . وكلّ ما لم يجز بيعه فلا قيمة على متلفه ، وكلّ ما جاز بيعه وجبت القيمة على متلفه .

- فصل -

فأما^(٢) النبات فما لم يكن منه سماً قاتلاً / فبيعه جائز ؛ لأنه لا ينفكّ ١٢٩/ب من منفعة إما بأكل أو علوفة أو وقود . فأما^(٣) السمّ فإن كان قد يستعمل تداوياً (كالسقمونيا وما فى معناه جاز بيعه .^(٤) وأما ما لا يستعمل تداوياً^(٥) بحال فضرهان : أحدهما : أن يقتل يسيره وكثيره منفرداً أو مع غيره ، فبيعه لا يجوز لعدم المنفعة فيه ، فيصير من أكل الطال بالباطل .

والضرب الثانى : أن يقتل كثيره ، ولا يقتل يسيره^(٦) ، أو يقتل مع غيره

- == إلى منافعتها المعدودة من خواصّها ، لأنها منافع تافهة " والمنهاج مع المبنى ١١/٢ ، وشرح المحلّى ١٥٨/٢ .
- (١) انظر : أسنى المطالب ١٠/٢ ذكره البلقينى نقلاً عن الطاوردى . قال : والأرجح الجواز .
- (٢) ب ، د : " وأما " فى الموضعين .
- (٣) لا خلاف فى ذلك . انظر : المجموع ٢٥٦/٩ ، والروضة ٣١٥/٣ .
- (٤) ما بين القوسين ساقط من د .
- (٥) هذا هو المذهب ، وبه جزم معظم الأصحاب . وما لم إمام الحرمين ووالده إلى جواز بيعه ليُدسّ فى طعام الكافر . المرجعان السابقان ، وأسنى المطالب ١٠/٢ ، والمبنى ١٢/٢ .
- (٦) ب ، د : قليله .

ولا يقتل بانفراده . فقد علق الشافعي القول في بيعه ^(١) ، فخرجه أصحابنا على قولين ^(٢) : أحدهما بيعه باطل كالذي قبله . والثاني : بيعه جائز لقصوره عن حال الأول .

ومن أصحابنا من جَوَّز بيع قليله الذي لا يقتل ، ومنع من بيع كثيره الذي يقتل . وهذا القول لا وجه له ؛ لأنَّ كلَّ ما جاز ^(٣) بيعه لم يكن جواز بيعه موقوفاً على قدر منه كالمأكولات . وكلَّ ^(٤) جنس لم يجز بيعه لم يكن بطلان ^(٥) بيعه موقوفاً على قدر منه كالنجاسات . والله أعلم ^(٦) .

- فصل -

فأما ^(٧) النجاسات فضربان : أحدهما : ما كانت عينه نجسة . والثاني : ما طرأت عليه النجاسة وجاورته . فأما ما كان نجس العين فالخمر ^(٨) والميتة والدم

(١) راجع : الأم ٣ / ١٤ ، ٣١ .

(٢) قلت : جزم معظم الشافعية بجواز بيع ما يقتل كثيره وينفع قليله من السم كالسقمونيا والأفيون ، ولم يحكوا فيه خلافاً ، بل صرح النووي في المجموع بعدم الخلاف في ذلك . أنظر : المراجع السابقة .

(٣) ج : لأنَّ كلَّ جنس جاز .

(٤) د : " وفي كلَّ " وهو خطأ .

(٥) بطلان : ساقط من ج .

(٦) ج : " والله تعالى أعلم " وهو ليس في د .

(٧) ج : وأما .

(٨) ج : فكالخمر .

والأرواث والأبوال ، فلا يجوز بيع شيء منها ^(١) . وجوز أبو حنيفة بيع جلد الميتة ^(٢) .
وقد مضى الكلام معه في كتاب الطهارة ^(٣) . وجوز أيضا بيع السرجين وروث ما
ما يوه كل لحمه ^(٤) استدلالاً بأنه فعل أهل الأمصار في سالف الأعصار من غير

- (١) انظر : المهذب ٢٦٨/١ ، والفتح ١١٢/٨ ، والروضة ٣٤٨/٣ ،
والمجموع ٢٢٦/٩ وفيه : " وسائر الأعيان النجسة لا يجوز بيعها بلا
خلاف عندنا " والمنهاج مع المعنى ١١/٢ .
(٢) هكذا نسب إليه الرافعي في الفتح ١١٤/٨ ، والنووي في المجموع ٢٣١/٩
وفيه : " جلد الميتة لا يجوز بيعه عندنا وعند الجمهور قبل الدباغ ، وجوز
أبو حنيفة " .

ولكن مذهب أبي حنيفة الموجود في كتب أصحابه هو مثل مذهب
الشافعي والجمهور . راجع : البدائع ٣٠٠٤/٦ ، والهداية مع الفتح
٤٢٦/٦ وفيها : " ولا بيع جلود الميتة قبل أن تدبغ لأنه غير منتفع به قال
عليه الصلاة والسلام : ((لا تنتفعوا من الميتة بإهاب)) وهو اسم لفير
المدبوغ ... ولا بأس ببيعها والانتفاع بها بعد الدباغ لأنها قد طهرت
بالدباغ " وحكى الكمال ابن الهمام في الفتح عدم الخلاف في منع بيعه
قبل الدباغ ، والتبيين ٥١/٤ ، والدرا المختار مع رد المحتار ٧٣/٥ .

- (٣) راجع كتاب الطهارة من الحاوي ٢٨/ب (نسخة دار الكتب المصرية برقم
(١٨٩) فقه شافعي طلعت) ومما جاء فيه : " ولا يجوز بيعه ولا رهنه -
أي جلد الميتة قبل الدباغ - وقال أبو حنيفة : يجوز بيعه ورهنه استدلالاً
بأن ما أمكن تطهيره بعد نجاسته جاز بيعه كالثوب النجس .

ودليلنا : عموم قوله تعالى : ((حرمت عليكم الميتة)) ولأن الأعيان
النجسة لا يجوز بيعها كالعذرة . وأما الثوب فهو طاهر العين وإن جاورته
النجاسة فجواز بيعه ؛ لأن العقد تتناول عيناً طاهرة وإن جاورتها نجاسة ،
وكذلك الجلد الطاهر إذا جاورته نجاسة .

- (٤) انظر : البدائع ٣٠٠٩/٦ ، والهداية مع الفتح ٩١/٤ ، والتبيين ٢٦/٦ ، =

إنكار ، فلولا إباحته باتفاقهم لأنكروه أو بعضهم . ولأن ما جاز الانتفاع به^(١)
من غير ضرورة جاز بيعه كمائر الأموال .^(٢)

ودليلنا : رواية ابن عباس^(٣) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

((قاتل الله اليهود ثلاثاً ، إن الله حرم عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها ، وإن
الله تعالى إذا حرم على قوم شيئاً حرم عليهم ثمنه))^(٤) . ولأنه نجس العين فوجب أن
لا يجوز بيعه (كالميتة والخنزير . ولأنه ربيع نجس فوجب أن لا يجوز بيعه)^(٥)
كالمذرة .^(٦)

فأما استدلالهم بأنه فعل أهل الأمصار من غير طاعة^(٧) ولا إنكار ،
فهذا إننا يفعلهم جهال الناس وأرذلهم ، فلم يكن فعلهم^(٨) حجة على من سواهم ،
على أن ما ظهر من الأفعال لا يدل عند أبي حنيفة على الاعتقاد ؛ لأن الناس في

ومجمع الأنهر ٢/٤٦٥ وفيه : " جاز عندنا بلاكراهة خلافا للأئمة الثلاثة "
والدرا المختار مع رد المحتار ٦/٣٨٥ وقد جاء في الرد : " السرقين
بالكسر معترَّب سركين بالفتح ، ويقال : " سرجين " بالجيم ، وهو ربيع
ما سوى الإنسان .

- (١) به : ساقط من ج .
(٢) ج : " الأبول " تصحيف .
(٣) ج : ابن عباس رضي الله عنه .
(٤) روى من حديث جابر وابن عباس وغيرهما ، وتقدم تخريجه في ص : ٩٩٦ .
(٥) ما بين القوسين ساقط من ج .
(٦) المذرة : وزن كلمة الخرء . المصباح ص ٣٩٩ .
(٧) ج : طاع .
(٨) ج : فعالهم .

جميع الأصار^(١) يعطون^(٢) أجره المعلم^(٣) بفعله^(٤) ويأخذ^(٥) المعلم الفاضل^(٥) ، وليس ذلك^(٦) عنده^(٧) حجة في جواز أخذ أجره التعليم^(٨) ، فكيف^(٩) يجعل ههنا فعل جهال الناس حجة علينا .

وأما قياسه^(١٠) بعلّة أنه منتفع به ، فمنتقض بالحرّ والوقف وأتم الولد .
ثم المعنى في الأصل أنه ظاهر منتفع به .^(١١)

فهذا الكلام فيما كان^(١٢) / نجس الممين ، فأما ما طرأت عليه النجاسة . ١٨٠ / أ

-
- (١) ج : الأعصار .
(٢) أ ، د : " يفعلون " والتصويب من ب ، ج .
(٣) ب : العالم الفاضل . ج : المعلم الفاضل .
(٤) بفعله : ليس في ج . وفي ب د بعده زيادة : " المعلم الفاضل " .
(٥) ج : العالم الفاضل .
(٦) ذلك : ساقط من ج .
(٧) من ج ، وفي سائر النسخ : " عندهم " ويأباه السياق .
(٨) ومن كره أخذ الأجرة على التعليم : عطاء ، والضحاك بن قيس ، والزهرى ، وشقيق بن سلمة ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، وكرهه بالشرط ابن سيرين ، وطائوس ، والشعبي ، والنخعي ، وأجازة مالك ، والشافعي ، وأبو قلابة ، وأبو ثور ، وابن المنذر . راجع في المسألة : المعنى لابن قدامة ٥ / ٤٠١ ، ورحمة الأئمة ص ٢٣٣ ، والميزان ٢ / ٧٦ .
(٩) ج : " وكيف " ويأباه السياق .
(١٠) ج : قياسهم .
(١١) ج : ينتفع به .
(١٢) د : فيما هو .

وجاوزه^(١) فنجس بها^(٢) فهو على ثلاثة أضرب : ضرب^(٣) يصح غسله ، وضرب لا يصح غسله ، وضرب مختلف في صحة غسله .

فأما ما يصح غسله فالثياب^(٤) والأواني والحبوب وجميع اليايسات التي لا تذوب بملاقاة الماء فغسله من النجاسة ممكن ، ويصح قبل غسله جائز^(٥) ، لأن العين ظاهرة ، والانتفاع بها ممكن ، وإزالة ما جاورها^(٦) من النجاسة^(٧) متأت .

وأما ما لا يصح غسله فكالسكر^(٨) والعسل والدبس^(٩) وسائر ما إذا لاقاه الماء ذاب فيه وانحل ، فغسله لا يمكن ، ويصح^(١٠) مع نجاسته باطل^(١١) . ويكون حكمه في بطلان البيع حكم ما كان نجس العين .

وأما المختلف في صحة غسله فالأدهان كلها اختلفوا في جواز غسلها فمذهب الشافعي أن غسلها لا يجوز ولا يمكن ، ويصحها إذا نجست باطل^(١٢) .

-
- (١) ب : " جاوزه " وهو خطأ .
 (٢) ج : فينجس بها .
 (٣) ب : " أحدها " وبأباه السياق .
 (٤) ب : كالثياب .
 (٥) وذلك باجماع المسلمين . انظر : المجموع ٢٣٦/٩ .
 (٦) ب : " ما جاوزها " وهو خطأ .
 (٧) د : النجاسات .
 (٨) من ج ، وفي سائر النسخ : كالسكر .
 (٩) والدبس : ساقط من ج . وفي د " الهريس " وهو الحب المدقوق بالمهراس قبل أن يطبخ فإذا طبخ فهو " الهريسة " كما في المصباح ص ٦٣٧ .
 (١٠) د : " وغسله " وهو خطأ .
 (١١) وذلك باجماع المسلمين . انظر : المجموع ٢٣٦/٩ .
 (١٢) انظر : المهذب ٢٦٨/١ ، والمجموع ٢٣٦/٩ وقد ذكرنا أن فيه وجهين ==

وقال أبو حنيفة ^(١) : فسلها مكن ، وبيعها قبل الغسل جائز ، استدلالاً بأنها نجاسة مجاورة يمكن إزالتها ، فجاز بيعها ^(٢) كالشوب . ولأنه مائع يجوز الاستصباح به ^(٣) ، فجاز بيعه كالدهن الطاهر .

ودليلنا : حديث ابن عباس أنه ^(٤) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : ((وإنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكَلَ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ ^(٥) شَمَهُ)) وروى أبو هريرة ^(٦) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سئل عن الفأرة تقع في السمن فقال : ((إِنْ كَانَ جَامِداً فَأَلْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا ، وَإِنْ كَانَ ذَا فِئَافٍ أَرِيقُوهُ)) ^(٧) فلو جاز بيعه لمنع من إراقته فصار كالخمر المأمور بإراقته . وتحريره : أنه مائع نجس ، فلم يجز بيعه كالخمر .

لدى الأصحاب ، ورحمة الأئمة ص ١٣٠ وفيها : هذا هو الراجح فسى المذهب الشافعى، وبه قال أحمد ، ومالك * .

(١) انظر : الإفصاح ٢٠٨/١ ، ورحمة الأئمة ص ١٣٠ ، وفتح القدير ٢٠٩/١ وفيه " روى عن أبي يوسف فى الدهن ينجسُ يجعل فى إناء * ، ثم يصب عليه الماء * ، فيملؤ الدهن فيرفع بشى * ، هكذا يفعل ثلاث مرات فيطهر " والدَّرَجُ الرَّتَّ ٧٣/٥ .

(٢) أ ، ب : " بيعه " والتصويب من ج ، د .

(٣) د : " الاستيضاء به " .

(٤) ج : ابن عباس رضى الله عنه أن النبی .

(٥) ب : عليه .

(٦) ج : أبو هريرة رضى الله عنه .

(٧) روى من حديث أبي هريرة وسيمونة رضى الله عنهما . أخرجه البخارى

١٢٦/٧ ، وأبو داود ٣٦٤/٣ ، والترمذى ٢٥٧/٤ وقال " حديث حسن صحيح " والنسائى ١٥٧/٧ ، وأحمد ٢٣٣/٢ ، ٢٦٥ كلهم بنحوه ببعض المفارقات اللفظية .

وأما قياسهم على الظاهر فلا يصح لاختلافهما فيما يمنع من تساوى حكمهما .
وأما ادعاءهم إمكان الغسل فمذهب الشافعى وما عليه جمهور أصحابه أن ذلك غير
ممكن^(١) ؛ لتعذرا اختلاطه بالماء . والغسل إنما يصح فيما يختلط بالماء فيصل إلى
جميع أجزائه ، أو يجاور الماء جميع أجزائه . وهذا متعذر فى الدهن ؛ لأنه يطفو
على رأس الماء .

وقال أبو العباس بن سريج^(٢) : غسل الزيت ممكن ، وهو أن يراق^(٣) فى
قلتين^(٤) من ماء بأشدّ تحريك^(٥) حتى يصل الماء إلى^(٦) جميع أجزائه . (أو يجاور
الماء جميع أجزائه)^(٧) .

فعلى هذا خرج جواز بيعه على وجهين^(٨) : أحدهما : بيعه جائز
كالثوب النجس . والثانى : باطل . بخلاف الثوب . وليس كل ما أفضى إلى الطهارة
فى الحال الثانية جاز^(٩) بيعه كجلد الميتة . وهكذا من ذهب إلى هذا القول

-
- (١) انظر : الفتح ١١٤/٨ : " وهو الأظهر " والمجموع ٢٣٦/٩ وهو الصحيح
عند الأصحاب .
- (٢) وبه قال أبو اسحاق المروى أيضا ، وهو اختيار الرويانى (المرجعان السابقان)
- (٣) من ب ، ج ، د . وفى أ : " يذاق " وهو تصحيف .
- (٤) قال النووى : ولم يتعرض الجمهور لاشتراط القلتين . والصواب : أنه إن أورد
الدهن على الماء اشترط كون الماء قلتين وإن أورد الماء لم يشترط كونه قلتين ،
بل يشترط فيه الغلبة للدهن كما فى سائر النجاسات - المجموع ٢٣٧/٩ .
- (٥) هكذا فى النسخ . وفى المجموع يوجد نصّه هكذا : " من ماء ويحرك أشد تحريك " .
- (٦) د : فيصل إلى .
- (٧) ما بين القوسين أثبتته من د ، وليس فى باقى النسخ .
- (٨) وأصحهما باتفاق الأصحاب هو بطلانه . انظر : الفتح ١١٤/٨ ، والمجموع ٢٣٧/٩ .
- (٩) ج : جائز .

خَرَجَ ^(١) بَيْعَ الطَّاءِ النَجَسِ الَّذِي يَظْهَرُ ^(٢) بِالْمَكَاشِرَةِ عَلَى وَحْشَيْنِ ^(٣).

- فـصل -

فَأَمَّا ^(٤) الْجَلَّالَةُ مِنَ الْبِهَائِمِ الْمَأْكُولَةِ - وَهِيَ ^(٥) الَّتِي تَرعى الْأَقْدَارَ / ١٨٠ ب /
 وَالزَّيْلُ - ^(*) فَبَيْعُهَا جَائِزٌ لَطَهَارَتِهَا . وَأَنَّ مَا رَعَتْهُ مِنَ الْأَقْدَارِ صَارَ فِي مَحَلِّ الْأَنْجَاسِ .
 وَأَكْلُهَا جَائِزٌ لِهَذَا الْمَعْنَى . لَكِنْ قَدْ جَاءَ الْأَثَرُ ^(٦) بِالتَّوَقُّفِ ^(٧) عَنْ ذَبْحِهَا بَعْدَ رَعَى ^(٨)
 الْأَقْدَارِ فِي الْبَعِيرِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ^(٩) وَالْبَقَرَةِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، وَالشَّاةُ سَبْعَةَ أَهْـمٍ ،
 وَالدَّجَاجَةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَيُخْتَارُ ذَلِكَ اتِّبَاعًا لِلْأَثَرِ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ ^(١٠) .

- (١) ج : " حرم " وهو تصحيف .
 (٢) د : " يظهر " وهو خطأ .
 (٣) أ صحَّه : بطلان بيعه ، وبه جزم بعض الأصحاب . وهذا الخلاف صادر
 من يجوز بيع الطَّاءِ في الجملة ، وأمَّا من منع بيعه مطلقاً فلا فرق عنده بين
 الطَّاهِرِ وَالنَّجَسِ . انظر : الفتح ١١٥ / ٨ ، والروضة ٢٤٩ / ٣ ، والمجموع ٢٣٦ / ٩ .
 (٤) هـ : وأما .
 (٥) وهي : أثبتته من ب ، ج . وفي أ ، د " فهي " .
 (*) الزَّيْلُ : السرجين ، وموضعه " مزبلة " المختار ص ٢٦٨ .
 (٦) أورده الشافعي في الأمّ ٢ / ٩٠ بدون ذكر البقرة ، وفيها " والدجاجة
 سبعة " وذكره الشيرازي في المهدّب ١ / ٢٥٧ من قول ابن عمر .
 (٧) من ب ، ج . وفي أ ، د : " بالتوقيف " وهو تصحيف .
 (٨) ج : " بقدر في " وهو تصحيف .
 (٩) د : أربعين يوماً في البعير .
 (١٠) انظر في المسألة : المهدّب ١ / ٢٥٧ ، والتنبيه ص ٦١ ، والمجموع
 ٢٨ / ٩ ، والروضة ٢٧٨ / ٣ وفيها " يكره أكل لحم الجلالة كراهة تنزيه
 على الأصحّ ، وقيل : كراهة تحريم " .

- فصل -

وأما ^(١) الملاهى كالطنبور ^(٢) والعود والدق ^(٣) والمزمار فان أمكن

الانتفاع بهما إذا فصلت جاز بيعهما ، وكذلك اللعب . لكن يكره بيع ذلك قبل

تفصيله لبقاء المعصية فيه ، وان ^(٤) بيع على حاله جاز ^(٥) . فأما إن كان ذلك إذا فصل

لا يصلح لغير اللهو بحال وهذا نادر ؛ لأنه قد يصلح للحطب ، فان كان لا يصلح

له ، ولا منفعة فيه ، فبيعه باطل ؛ لأنه من أكل المال بالباطل ^(٦) . فأما عقد

الإجارة على عمل ذلك فغير جائز ؛ لأنه عقد على إحداث معصية ^(٧) .

- فصل -

فأما بيع دور مكيّة وعقارها فلا بأس به وإيجارتها أرضها

- (١) وأما : ليس في ب .
- (٢) الطنبور : بضم الطاء ، فارسي معرب ، من آلات الملاهى . أنظر : المصباح ص ٣٦٨ .
- (٣) الدق : بضم الدال وفتحها ، الذى يلعب به ، والجمع : دقوف . المرجع نفسه ص ١٩٧ .
- (٤) ب ، ج : فان .
- (٥) قلت : إن كانت بعد الرضّ تعدّ مالا ففي صحّة بيعها ثلاثة أوجه : أصحّها : البطلان وبه قطع كثيرون . والثاني : الصحّة . والثالث : أنه إن اتّخذ من جوهر نفيس صحّ بيعها ، وإن اتّخذ من خشب ونحوه فلا . راجع : الفتح ١١٩/٨ ، والروضة ٣٥٢/٣ ، والمجموع ٢٥٦/٩ .
- (٦) انظر : المراجع السابقة ، وفي المجموع : " هكذا قطع به الأصحاب في جميع الطرق إلا المتولّى والرويانى فحكيا فيه وجها أنه يصحّ البيع ، وهو شأن باطل " .
- (٧) انظر : المهذب ٤٠١/١ ، والتنبيه ص ٨٤ .

وبنائنها^(١) ، ورواه الحسن بن زياد^(٢) ، عن أبي حنيفة^(٣) .

وقال مالك^(٤) : لا يجوز بيعها ولا إيجارتها من الواردين إليها . ورواه

أبو يوسف ومحمد عن أبي حنيفة^(٥) ، تعلقاً بقوله تعالى : ((والمسجد الحرام الذي

جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد))^(٦) فسوى بين جميع الناس فيه ، وأراد

بالمسجد الحرام جميع الحرم . وقال تعالى : ((إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة^(٧)

(١) انظر : المهذب ٢٦٩/١ ، والحلية ٦٩/ب يكره بيع ربا مكة وإيجارتها

وجوز ، والروضة ٣١٨/٣ ، والمجموع ٢٤٨/٩ مذهبا جوازه . وفيه قال عمر

بن الخطاب وجماعات من الصحابة ومن بعدهم . قلت : وهو أصح الروايتين

عن الإمام أحمد ، وفيه قال طاؤس ، وعمر بن دينار ، وابن المنذر : المبنى

لابن قدامة ١٩٧/٤ ، والإفصاح ٢٣١/١ .

(٢) هو الإمام الجليل أبو علي الحسن بن زياد اللؤلؤي ، الكوفي ، صاحب أبي

حنيفة ، كان عالما فاضلا ، محبا للسنّة واتباعها ، ولي القضاء بالكوفة سنة

١٩٤ هـ ، ثم استعفى . له من الكتب : كتاب المجرد ، والأمل ، وكتاب

أدب القاضي ، وكتاب الخصال وغيرها . توفي ٢٠٤ هـ . له ترجمة في : طبقات

الفقهاء ص ١٣٦ ، والفهرست ص ٢٨٨ ، والجواهر المضية ١٩٣/١ ،

والفوائد البهية ص ٦٠ .

(٣) انظر : البدائع ٣٠١٣/٦ ، والهداية ٩٤/٤ ، والتبيين ٢٩/٦ ، والدرر

مع الرر ٣٩٢/٦ .

(٤) وهو أيضا رواية عن أحمد ، وفيه قال الأوزاعي ، والثوري ، وأبو عبيد ، انظر :

المفنى لابن قدامة ١٩٦/٤ ، والمجموع ٢٤٨/٩ ، والإفصاح ٢٣١/١ ،

ورحمة الأمة ص ١٣١ .

(٥) قلت : والروايتان إنما هما في بيع أراضي مكة ، وأما بيع بيوتها فيجوز عنده

قولا واحدا ، وكره إيجارتها في الموسم من الحاج والمعتكفون المقيم . (مراجع

الحنفية السابقة) .

(٦) سورة الحج : ٢٥ .

(٧) في أ : * البلد * وهو خطأ .

الذي حرّمها))^(١) فجعلها حراماً ، والحرام لا يجوز بيعه ، وروى ابن أبي نجيح^(٢) عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم قال :
 ((رباة مكة لا تباة ولا تواجرة)) وروى علقمة بن نضلة الكنانى^(٣) قال : " توفى رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم وأبو بكر وعمر وعثمان^(٤) ، وكانت بيوت

- (١) سورة النمل : ٩١ .
 (٢) هو أبو يسار عبد الله بن أبي نجيح يسار المكي ، مولى الأخنس بن شريق وثقة ابن معين وأبو زرعة وغيرهما . وقال البخاري : فيه نظر ، توفي سنة ١٣١ هـ ، له ترجمة في : الجرح ٢/٢٠٣ ، والكاشف ٢/١٣٧ ، والتهذيب ٦/٥٤ ، والخلاصة ص ٢١٧ .
 (٣) أخرجه الحاكم ٢/٥٣ ، والدارقطني ٣/٥٨ كلاهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً بلفظ : " مكة مناخ لا تباة رباة ، ولا تواجرة بيوتها " وصححه الحاكم ، ولكن ضعفه الذهبي والدارقطني من أجل اسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر .
 كما أخرجه بطريق آخر من حديث عبد الله بن عمرو نفسه بلفظ : " مكة حرام ، وحرام بيع رباة وأجر بيوتها " وسكت عليه الحاكم ، وضعفه الذهبي والدارقطني من أجل ابن أبي زياد القداح ، قال الدارقطني : والصحيح أنه موقوف . راجع التفصيل في : المجموع ٩/٢٤٩ - ٢٥١ ، ونصب الراية ٤/٢٦٥ ، والتعليق المفني ٣/٥٧ ، ٥٨ .
 (٤) في النسخ " نضلة بن علقمة " والتصويب من مصاد ترجمته . وهو علقمة بن نضلة بن عبد الرحمن المكي ، الكنانى ، وقيل : الكندي ، تابعي صغير ، مقبول ، وأخطأ من عدّه في الصحابة . له ترجمة في : الكاشف ٢/٢٧٨ ، والتهذيب ٨/٢٧٩ ، والتقريب ص ٢٤٣ ، والخلاصة ص ٢٧١ (ولهذكروا تاريخ وفاته) .
 (٥) ج ، د : بزيادة " رضى الله عنهم " .

مكة تُدعى بالسواشب* (١) ومعناه : طلق تشبيها بالسواشب (٢) . ولأنها بقعة يضمن صيدها بالجزاء ، فلم يجز بيعها كالسجد الحرام .

والدلالة على جواز بيعها : قوله تعالى : ((للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم)) (٣) فأضاف الديار إليهم كإضافة الأموال إليهم ، ثم ثبت أن أموالهم كسائر أموال الناس في تطليقها وجواز بيعها ، فكذلك الديار . وروى أبو هريرة (٤) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة : « من دخل دار أبي سفيان (٥)

(١) أخرجه ابن ماجه ١٠٣٧/٢ ، والدارقطني ٥٨/٣ كلاهما بلفظ : " توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر ، وعمر ، وما تدعى رباة مكة إلا السواشب من احتاج سكن ، ومن استغنى أسكن " قال البوصيري في الزوائد : إسناد صحيح على شرط مسلم ، وفي النيل ٢٦/٨ " رجال إسناد وثقات " وفي التعليق المغني نسبة إلى ابن أبي شيبة ، والطبراني ، والأزرقي في تاريخ مكة ، قال : وفي الفتح أشار إلى تضعيفه ، وفي إسناده انقطاع وارسال " السواشب جمع " السائبة " وهي الناقة التي كانت تسب في الجاهلية لنذر أو نحوه . وقيل : هي أم البهيمة : كانت الناقة إذا ولدت عشرة أبطن كلهن إناث ، سبيت ، فلم تترك ، ولم يشرب لبنها إلا ولدها أو الضيف حتى تموت ، فإذا ماتت أكلها الرجال والنساء جميعا ، ويحترق أذن بنتها الأخيرة فتسقى " البهيمة " انظر : المختار ص ٣٢٤ .

(٢) سورة الحشر : ٨ .

(٣) ج : أبو هريرة رضي الله عنها .

(٤) هو أبو سفيان صخر بن حرب بن أمية القرشي ، الأموي ، المكي ، أسلم من

الفتح ، وكان شيخ مكة إذ ذاك ورئيس قريش ، شهد حنين ، والطائف

واليموك ، وكان من تجار قريش وأشرافهم ، وكان من المؤلفة قلوبهم ، ثم

حسن إسلامه . نزل بالمدينة ، وتوفي بها سنة ٣١ وقيل ٣٤ هـ ، وهو ابن

٨٨ سنة . انظر ترجمته في : أسد الغابة ١٤٨/٦ ، وتهذيب الأسماء

٢٣٩/٢ ، والإصابة ٢٧٨/٢ .

فهو آمن ((^(١) فأضاف ^(٢) الدار إليه ^(٣) .

وروى أسامة بن زيد ^(٤) قال : قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم

في حجة الوداع : أين تنزل ؟ أفني دورعماتك أو خالاتك ؟ / فقال : ((وهل ١/١٨١

ترك لنا عقيل ^(٥) من ربيع ^(٦) ؟ نحن إن شاء الله نازلون بخيف ^(٧) بنى كنانة ^(٨)

من منى ^(٩) ((

فموضع الدليل منه أن عقيل بن أبي طالب ورث أبا له مع أخيه

-
- (١) أخرجه مسلم ١٤٠٨/٣ ، وأبو داود ١٦٢/٢ ، وأحمد ٢٩٢/٢ ،
والدارقطني ٦٠/٣ .
- (٢) فأضاف : ساقط من ج .
- (٣) ج : " إليها " وهو خطأ .
- (٤) ج : أسامة بن زيد رضى الله عنه .
- (٥) هو أبو يزيد - وقيل أبو عيسى - عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب ، القرشي ،
الهاشمي ، المكي ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حضر بدرا
مع المشركين مكرها ، وأسري ومثد ، ففداه عنه العباس ، ثم أسلم قبل
الحديبية ، وهاجر إلى المدينة سنة ثمان ، وشهد غزوة مؤتة مع أخيه
جعفر ، وتوفي في خلافة معاوية ، وقيل في أول خلافة يزيد قبل وقعة
الحرّة . له ترجمة في : أسد الغابة ٦٣/٤ ، وتهذيب الأسماء ٣٣٧/١ ،
والإصابة ٤٩٤/٢ .
- (٦) د : من ربيع أو دور .
- (٧) الخيف : ما انحدر عن الجبل ، وارتفع عن سيل الماء ، ومنه سقي مسجد
الخيف بمنى . انظر : المختار ص ١٩٥ .
- (٨) ج : " أبي كنانة " وهو تصحيف .
- (٩) أخرجه البخاري ١٨٧/٥ ، ١٨٨ ، ومسلم ٩٨٤/٢ ، وابن ماجه ٩١٢/٢ ،
والدارقطني ٦٢/٣ كلهم بنحوه ببعض المقارقات اللفظية .

طالب^(١) دون عليّ وجعفر^(٢) ، لأنّ أبا طالب^(٣) مات كافراً ، وكان عقيل وطالب
كافرين ، وعليّ^(٤) وجعفر مسلمين . فباع عقيل دور أبيه التي ورثها ، فلو لم تكن
ملوكة لكان بيعها باطلاً ، ولما أجازهُ رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم ، ولأقَرَّ^(٥)
تلك^(٦) الدّور على حكمها الأوّل .

- (١) هو طالب بن أبي طالب ، أخو عليّ ، وابن عمّ رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم ،
كان بكر أبيه وبه كان يكتنّى ، مات كافراً ولا عقب له . راجع نهايه الأرب
للقلشندى ص ١٤٢ ، وكتاب المنقّ في أخبار قريش ص ٥٣٦ .
- (٢) الصحابي الجليل أبو عبد الله جعفر بن أبي طالب الهاشمي ، ذو الجناحين ،
وذو الهجرتين ، ابن عمّ رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم . كان من متقدّمي
الإسلام . هاجر إلى الحبشة وكان هو وأصحابه سبب إسلام النجاشي ، أسره
النبيّ صَلَّى الله عليه وسلّم على جيش غزوة مؤتة بعد زيد بن حارثة ، فاستشهد
هو وزيد فيها سنة ثمان من الهجرة ، ودفنا بها ، وكان عمره (٤١) سنة ، وسَمّي
" ذو الجناحين " لأنه كان قد قطع يده في تلك الغزوة ، فجعل الله له
جناحين يطير بهما في الملأ الأعلى . له ترجمة في : الجرح ٤٨٢/٢ وأسَد
الغابة ٣٤١/١ ، وتهذيب الأسماء ١٤٨/١ ، والإصابة ١٣٧/١ .
- (٣) هو أبو طالب عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم ، القرشي ، والد عليّ ، وعمّ
النبيّ صَلَّى الله عليه وسلّم ، وكافله ، ومربيّه ، ومناصره ، كان من أبطال بني
هاشم وروّسائهم ، ومن الخطباء العقلاء الأباة ، دعا النبيّ صَلَّى الله عليه
وسلّم إلى الإسلام فامتنع خوفاً من أن تعيّرهُ العرب بتركه دين آبائه . توفى
بمكة في السنة العاشرة من النبوة ، وهو ابن بضع وثمانين سنة . له ترجمة في :
طبقات ابن سعد ٧٥/١ ، والكامل ٦٣/٢ ، والبداية ١٢٢/٣ ، والأعلام

٣١٥/٤

- (٤) ب ، ج : وكان عليّ .
- (٥) ج ، د : " ولا أقَرَّ " وهو تصحيف .
- (٦) ج : " ملك " وهو تصحيف .

ولأنه إجماع السلف وأهل الأعصار من لدن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم إلى وقتنا^(١) ، يتبايعون منازل مكة ، ويشاهدون ذلك من غيرهم ، فلا ينكر^(٢) ذلك أحد منهم ، فكان إجماعاً .

وقد روى أنّ أبا سفيان باع دار بني جحش بمكة ، فذكر عبد الله بن جحش^(٣) ذلك لرسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم ، فقال : ((ألا ترضى يا عبد الله أن يعطيك الله تعالى داراً خيراً منها في الجنة ؟)) قال : بلى . قال : ((فذلك لك)) . فلما افتتح رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم مكة ، كلفه أبو أحمد بن جحش^(٤)

(١) ج : " إلى وقته " خطأ .

(٢) ج : ولا ينكر .

(٣) هو الصحابي الجليل عبد الله بن جحش بن رثاب الأسدي ، أمّه آمنه بنت عبد المطلب عمّة رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم ، وهو من السابقين إلى الإسلام ، هاجر الهجرة إلى أرض الحبشة . وأمره رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم على سرية ، وهو أول أمير أمره ، وغنيمته أول غنيمة في الإسلام ، ثم شهد بدر ، واستشهد يوم أحد ، وكان عمره ثيفاً وأربعين سنة ، ودفن هو وخاله حمزة في قبر واحد . انظر ترجمته في : أسد الغابة ١٩٤/٣ ، وتهذيب الأسماء ٢٦٢/١ ، والإصابة ٢٨٦/٢ .

(٤) هو الصحابي الجليل أبو أحمد عبد بن جحش بن رثاب ، غلبت عليه كنيته ، كان شاعراً ، ضريراً ، ومن السابقين إلى الإسلام ، هاجر إلى الحبشة ، ثم إلى المدينة ، وأكره البلاذري هجرته إلى الحبشة . وقال محمد بن اسحاق : كان أول من خرج إلى المدينة مهاجراً من مكة من أصحاب الرسول صَلَّى الله عليه وسلّم . توفي سنة ٢٠ هـ . انظر ترجمته في : أسد الغابة ٥١٣/٣ ، ٧/٦ ، والاستيعاب ١٢/٤ ، والإصابة ٣/٤ .

ففي دارهم ، فأسك عنه كراهة أن يرجع في شيء أصيب من أموالهم في الله ، فقال
لأبي سفيان :

أبلغ أبا سفيان عن .. أمر عواقبه ندامة
دار ابن عمك بعثها .. تقضى بها عنك الفرامة
(١) [وحليفكم بالله رَّب الناس مجتهد القسامة]
(٢) اذهب بها اذهب بها .. طوّقتها طوق الحمامة

فموضع الدليل من هذا هو أنه لو لم يكن للبيع تأثير (٣) ما جعل المشتري أحق ،
ولأنه أحد الحرمين فجاز أن يصح بيع منازل وعقاره (٤) كالمدينة . (٥)

وأما الجواب عن قوله تعالى ((والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس
سواء)) (٦) فهو أنه محمول على موجب اللفظ في أن المراد به نفس المسجد
الحرام (٧) دون غيره من مكة . وأما قوله تعالى (٨) ((إنما أمرت أن أعبد ربّ هذه
البلدة الذي (٩) حرّمها)) يعني حرّم صيدها وشجرها . وأما احتجاجهم بالخبر (١٠)

-
- (١) هذا البيت لا يوجد في النسخ وأثبتته من سيرة ابن هشام .
(٢) انظر القصة مع الأبيات في سيرة ابن هشام ٤٩٩/١ - ٥٠٠ .
(٣) د : " تأثيراً " وهو خطأ .
(٤) وعقاره : ساقط من ج .
(٥) د : " كالمدينة " وهو تصحيف .
(٦) د : بعده زيادة " العاكف فيه والبار " .
(٧) الحرام : ساقط من ب ، ج .
(٨) تعالى : ليس في ب .
(٩) من ب ، ج ، وكذا في المصحف . وفي أ : د : " التي " وهي خطأ .
(١٠) د : الاحتجاج .

فمنقطع : لأن ابن أبي نجيح لم يلق ^(١) عبد الله بن عمرو ، ولأن الحديث موقوف ^(٢)

على عبد الله بن عمرو . ولو ثبت لكان محمولا على الاستحباب .

وأما قول علقمة بن نضلة ^(٣) "إن بيوت مكة كانت تُدعى السوائب" فالسائبة

لا حكم لها عندنا . وقد أبطلها الله تعالى في كتابه ^(٤) . على أنه يجوز أن يكون

قال ذلك لكثرة الوقوف بها ، (فقد قال الشافعي ^(٥) : " قدمت مكة ، ومعى مال

فقليل لى : لو اشتريت بها دارا تكون لأهلك ، فلم أفعل : لعلى بكثرة الوقوف / ١٨١ ب

بها . ^(٦))

وأما قياسهم على المسجد الحرام فمتنع : لأن الساجد المحرمة ^(٧) لا يجوز

أن يقاس عليها المنازل السكنونة في تحريم البيع . ألا ترى أن ^(٨) سائر مساجد

البلاد لا يدلّ تحريم بيعها على تحريم بيع ^(٩) الدور ، والمنازل بها . والله

(١) د : " لم يكن " وهو تصحيف .

(٢) د : " وكان الحديث موقوفا " وبأباه السياق .

(٣) في النسخ " نضلة بن علقمة " والتصويب من مصادر الترجمة والتخريج .

(٤) قال الله تعالى : ((ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ،

ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب ، وأكثرهم لا يعقلون)) . سورة

المائدة : ١٠٣ .

(٥) ب ، د : الشافعي رضى الله عنه .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ج . وكلام الشافعي هذا ذكره الرازي في آداب

الشافعي ص ١٠٤ ، وأبو نعيم في الحلية ٩ / ١٢٧ ، والبيهقي في مناقب

الشافعي ٢ / ٢٢٤ .

(٧) د : " المحترمة " وهي تصحيف .

(٨) أن : أثبتته من ب ، ج ، د ، وليس في أ .

(٩) بيع : ساقط من ج .

أَعْلَمُ ^(١)) آخر كتاب البيوع بحمد الله ومنه (٢)

* * *

(١) ج : والله تعالى أعلم بالصواب . د : " والله أعلم بالصواب آخر
المجلد الثاني يتلوه في الثالث باب السلم وأخذ الرهن وعلى الله وعلى
محمد وآله وصحبه وعترته الطاهرين وسلم تسليما " .

(٢) ما بين القوسين ليس في ب ، د .

(١) [- باب السلم وأخذ الرهن فيه -]

(من كتب)

(قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن ابن أبي نجيح عن عبد الله ^(٢) بن كثير ^(٣) ، عن أبي المنهال عن ابن عباس ^(٤) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قدم المدينة ، وهم يسلفون في التمر السنة والسنتين ، أو قال والثلاث ^(٥) . فقال عليه السلام ^(٦) : " من أسلف فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، وأجل معلوم . " وفي

(١) م : " باب السلم " فقط . وفي د وقع سقط من بداية هذا

الباب الى ص : ١٣٧٤ هاشم (٦) .

(٢) ج : " عبد الله بن أبي كثير " م : " عبد الله بن أبي كثير ، أو ابن كثير الشك من المزني " والصواب ما أثبتته ، وكذا ورد في الأم وغيرها من دواوين السنة . ولا يوجد في كتب الرجال من اسمه : " عبد الله بن أبي كثير " .

(٣) هو الامام الجليل ، وأحد القراء السبعة أبو معبد عبد الله بن كثير

الكناني ، الداري ، المكي ، مولى عمرو بن علقمة الكناني ، كان عطاراً بمكة ، وأهل مكة يقولون للعطار " داري " وقيل : بل

هو من ولد الدار بن هاني ، وقيل : هو مولى بني عبد الدار ، توفي

سنة ١٢٠ هـ عن ٧٥ سنة . انظر ترجمته في : تهذيب الأسماء

٢٨٣/١ ، والكشاف ١٢١/٢ ، والتهذيب ٣٦٧/٥ ، والخلاصة

ص ٢١٠ .

(٤) ج : ابن عباس رضي الله عنه .

(٥) م : السنة وربما قال : السنتين والثلاث .

(٦) ج ، م : صلى الله عليه وسلم .

بعض الأخبار : " والى أجل معلوم " (١) . (٢)

وهذا صحيح . أما السلف والسلم (٣) فهما عبارتان عن معبر (٤) واحد ، فالسلف لغة عراقية ، والسلم لغة حجازية (٥) ، والدليل على جوازه الكتاب والسنة واتفاق الصحابة (٦) . قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ (٧) وروى (٨) الشافعي عن ابن عباس أنه قال : " أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمًى قد أحله الله في كتابه ، وأذن الله فيه ، وقرأ (٩) ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ (١٠)

-
- (١) أخرجه البخاري ١١١/٣ ، ومسلم ١٢٢٧/٣ ، وأبو داود ٢٧٥/٣ ، والترمذي ٦٠٢/٣ ، والنسائي ٢٥٥/٧ ، وابن ماجه ٧٦٥/٢ ، والشافعي في مسنده ١٥١/٦ ، وفي الأم ٨١/٣ .
- (٢) مختصر المزني ٢٠٦/٢ ، ولا يوجد فيه وفي بعض الأخبار : " والى أجل معلوم " .
- (٣) ب : أما السلم والسلف .
- (٤) ب ، ج : عن معنى .
- (٥) ذكروا في حد السلم عبارات أحسنها : أنه عقد على موصوف في الذمة بمذول في الحال ، سمى سلماً لتسليم رأس المال في المجلس ، وسمى سلفاً لتقديم رأس المال . انظر : شرح مسلم للنووي ٤١/١١ .
- (٦) انظر : المغني لابن قدامة ٢٠٧/٤ ، وشرح مسلم للنووي ٤١/١١ ، وفتح الباري ٤٢٨/٤ ، والإفصاح ٢٣٥/١ ورحمة الأمة ص ١٤٦ والنهاية ١٨٢/٤ .
- (٧) سورة البقرة : ٢٨٢ .
- (٨) من ب ، ج . وفي أ : فروى .
- (٩) ب ، ج : ثم قرأ .
- (١٠) أخرجه الشافعي في الأم ٨٠/٣ ، وفي مسنده ١٥١/٦ والحاكم ٢٨٦/٢ وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، والبيهقي ١٨/٦ .

فدّل هذا النقل أن هذه الآية وردت في إباحة السلم ، ثم دّل عليه من نفس الآية قوله في أثنائها : * إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها ^(١) بينكم ، فليس ^(٢) عليكم جناح أن لا تكتبوها * ^(٣) وهذا في البيع الناجز ، فدّل على ^(٤) أن ما قبله في ^(٥) الموصوف ^(٦) غير الناجز .

ثم يدلّ عليه من السنة ما قدّمه الشافعي عن ابن عباس ^(٧) أن النبي صَلَّى الله عليه وسلّم قال : " من أسلم فليسلم في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، وأجل معلوم . "

وروى أبو داود ^(٨) هذا الحديث بإسناده عن ابن عباس ^(٩) أنه قال : " وإلى أجل معلوم " قال ^(١٠) الشافعي : " وأخبرني من أصدق عن سفيان أنه قال في الأجل : " وإلى أجل معلوم " وقد حفظته ^(١١) عن سفيان مرارا كما وصفته . ^(١٢)

- (١) أ : " تريدونها " وهو تصحيف .
- (٢) ج : " إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم فليس " وهو خطأ .
- (٣) سورة البقرة : ٢٨٢ .
- (٤) على : أثبتته من ب ، وليس في سائر النسخ .
- (٥) ج : " من " وهو تصحيف .
- (٦) ب : " في غير الموصوف " وهو خطأ .
- (٧) ج : ابن عباس رضي الله عنه .
- (٨) انظر : سنن أبي داود ٣ / ٢٧٥ .
- (٩) ج : ابن عباس رضي الله عنه .
- (١٠) أ : وقال والمثبت من ب ، ج .
- (١١) ج : " حفظه " وهو تصحيف .
- (١٢) انظر : الأم ٣ / ٨١ ، وسند الشافعي ٦ / ١٥١-١٥٢ .

وروى شعبة ^(١) عن ابن أبي المجالد ^(٢) قال : * اختلف
عبد الله بن شداد ^(٣) ، وأبو بردة ^(٤) في السلف فبعثوني
إلى ابن أبي أوفى ^(٥) ، فسأله فقال : إنا ^(٦) كنا نسلف على

(١) هو الامام ، الحافظ أبو بسطام شعبة بن الحجاج العتكي ، ولد
بواسط ، وسكن البصرة ، وهو ثبت حجة ، وله نحو من ألفي
حديث . مات بالبصرة سنة ١٦٠ هـ ، وهو ابن ٧٧ سنة . انظر
ترجمته في : تاريخ بغداد ٢٥٥/٩ ، وتهذيب الأسماء ٢٤٤/١ ،
والتذكرة ١٩٣/١ ، والكاشف ١١/٢ ، والشذرات ١٤٧/١ ،
والتهذيب ٣٣٨/٤ .

(٢) هو عبد الله بن أبي المجالد مولى عبد الله بن أبي أوفى ، ثقة ،
وسماه شعبة محمد بن فوهم . انظر : الكاشف ١٢٤/٢ ، والتهذيب
٣٨٨/٥ ، والخلاصة ص ٢١٢ (ولم يذكروا تاريخ وفاته) .

(٣) هو أبو الوليد عبد الله بن شداد بن أسامة الكنائي ، الليثي ،
المدني ، من كبار التابعين الثقات ، وكان معدودا في الفقهاء
مات بالكوفة مقتولا سنة ٨١ هـ وقيل بعدها . انظر ترجمته في :
تهذيب الأسماء ٢٧٢/١ ، والتهذيب ٢٥١/٥ ، والخلاصة
ص ٢٠١ .

(٤) هو الصحابي الجليل أبو بردة هاني بن نيار بن عمرو ، البلوي ،
المدني ، مشهور بكنيته ، شهد العقبة الثانية ، وندرا ، وأحدا
وسائر الغزوات مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وروى عنه ، كما
شهد مع علي رضي الله عنه حروبه . توفي سنة ٤٥ هـ وقيل
قبلها ، ولا عقب له . انظر ترجمته في : تهذيب الأسماء ١٧٨/٢ ،
والإصابة ٥٩٦/٣ ، ١٨/٤ ، والتهذيب ٩/١٢ .

(٥) هو الصحابي ابن الصحابي أبو ابراهيم عبد الله بن أبي أوفى علقمة
ابن خالد الأسلمي ، شهد بيعة الرضوان وخيبر وما بعدهما
من الغزوات ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ٩٥ حديثا ،
توفي بالكوفة ٨٦ هـ أو بعدها وقد ذهب بصره ، وهو آخر من مات
من الصحابة بالكوفة ، انظر ترجمته في : تهذيب الأسماء ٢٦١/١ ،
والإصابة ٢٧٩/٢ ، والتهذيب ١٥٠/٥ .

(٦) إنا : ليس في جـ :

عهد رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم وأبي بكر وعمر في الحنطة والشعير
إلى قوم ما هو عندهم ^(١).

وروى عطية بن سعد ^(٢) عن أبي سعيد الخدري قال : قال

رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم / : * من أسلم في شيء فلا يصرفه
إلى غيره * ^(٣).

وروى جامع بن شدّاد ^(٤) ، عن طارق ^(٥) المحاربي ^(٦) قال :

(١) أخرجه البخاري ١١٢/٣ ، وأبو داود ٢٧٥/٣ ، والنسائي ٢٥٥/٧ ،
والبيهقي ٢٠/٦ .

(٢) هو أبو الحسن هطّية بن سعد بن جنادة العوفي ، الجدلسي ،
الكوفي ، صدوق يخطي كثيرا ، وكان شيعيا مدلسا ، مات سنة
١١١ هـ . انظر ترجمته في : الجرح ٣٨٢/٣ ، والكاشف ٢٦٩/٢
والتهذيب ٢٢٤/٧ ، والخلاصة ص ٢٦٧ .

(٣) أخرجه أبو داود ٢٧٦/٣ ، وابن ماجه ٢٦٦/٢ ، والدارقطني ٤٥/٣ ،
والبيهقي ٣٠/٦ وضعفه من أجل عطية العوفي ، وضعفه
أيضا المنذري في مختصره ١١٣/٥ من أجل الراوي المذكور ، وذكر
الزيلعي في النص ٥١/٤ تحسين الترمذي له في علله الكبير ،
قال : وضعفه عبد الحق في أحكامه .

(٤) هو أبو صخرة جامع بن شدّاد المحاربي ، الكوفي أحد الفضلاء ،
مات سنة ١٢٧ هـ وقيل ١٢٨ . انظر ترجمته في : الجرح ٥٢٩/١ ،
والكاشف ١٢٨/١ ، والتهذيب ٥٦/٢ ، والخلاصة ص ٦٠ وفيها :
وقال ابن سعد : مات سنة ١١٨ هـ .

(٥) ج : * عن المحاربي * بسقوط طارق .

(٦) هو الصحابي الجليل طارق بن عبد الله المحاربي ، نزيل الكوفة ،
له حديثان أو ثلاثة ، والمحاربي نسبة إلى محارب بن خصة .
انظر ترجمته في : الجرح ٤٨٥/٢ ، والإصابة ٢٢٠/٢ ، والتهذيب
٤/٥ ، والخلاصة ص ١٧٨ (ولم يذكروا تاريخ وفاته) .

"كنت في رفقة فنزلنا قرب المدينة ، وكان (١) معنا ناقة حمراء ،
فخرج إلينا رجل عليه ثوبان أبيضان (٢) فقال : تبعون الناقة ؟
قلنا : نعم. قال : "بكم" ؟ قلنا : بكذا وكذا وسقا من تمر. فأخذ
الناقة ولم يستقص (٣) ، فلما أخذها وتوارى بين جدران المدينة
قال بعضنا لبعض : أتعرفون (٤) الرجل ؟ فقال بعضهم (٥) : " ما
وجهه بوجه غدار " فلما كان وقت العصر جاءنا رجل فقال : "أنا رسول
رسول الله (٦) صلى الله عليه وسلم يأمركم أن تأكلوا حتى تشبعوا ، و أن
تكتالوا حتى تستوفوا . قال : فأكلنا حتى شبعنا ، واكتلنا حتى استوفينا (٧).
فموضع الدلالة منه أنه ابتاع الناقة بثمن موصوف في الذمة
فدل على أمرين : أحدهما : جواز السلم في الأصل . والثاني : جوازه
حالا .

(٨)
وقد اختلف أصحابنا في عقد السلم بلفظ البيع ، كقوله : بعثك
هذا الدينار بقفيز حنطة موصوفة في الذمة . هل يكون بيعا أو سلما ؟
(٩)

-
- (١) ج : " فكان " وهو غير ملائم للسياق .
(٢) أبيضان : ليس في ج .
(٣) ج : ولم يترقب .
(٤) في أ : " تعرفون " بدون أداة الاستفهام ، وأثبتها من ب ، ج .
(٥) ب ، ج : بعضنا .
(٦) ج : ان رسول الله .
(٧) أخرجه الدارقطني ٤٤/٣ ، والبيهقي ٢١/٦ ، كلاهما مطولا بنحوه ،
وقال العظيم آبادي في تعليقه " رواه كلهم ثقات " .
(٨) ج : فقد .
(٩) انظر : المهذب ٣٠٤/١ ، والروضة ٦/٤ : هل هو سلم اعتبارا
بالمعنى ، أم بيع اعتبارا بلفظه ؟ وجهان أصحابهما : الثاني ،
والمنهاج مع المغني ١٠٤/٢ ، والنهاية ١٨٨/٤ .

فقال بعضهم : يكون سلماً بلفظ البيع ؛ لأن السلم صنف من البيوع ، فعلى هذا لا يصح أن يفترقا قبل قبض الدينار . ويصح الاستدلال على جواز السلم بهذا الحديث . وقال آخرون من أصحابنا : يكون بيعاً ، لأن السلم اسم هوأخص . فعلى هذا يجوز أن يفترقا قبل قبض الدينار ، ولا يصح الاستدلال بهذا الحديث على جواز السلم .

ثم يدل على جواز السلم من حيث (١) المعنى أن عقد البيع يجمع ثمناً ومثماً فلما تنوّع الثمن نوعين معيّناً (٢) وموصوفاً (٣) وجب أن يمتنع نوع الثمن نوعين معيّناً (٢) وموصوفاً (٣) فالمعنيين البيوع الناجزة ، والموصوف السلم في الذمة ، فدل ما ذكرنا (٤) من النص والاستدلال والمعنى على جواز السلم .

وأما (٥) الإجماع فقد انعقد في الصحابة بما روينا من حديث ابن أبي أوفى ، ولم يخالف بعدهم إلا ابن المسيب (٦) ، فقد حكيت عنه حكاية شاذة أنه أبطل السلم ومنع منه . وهو إن صحّت الحكاية عنه محجوج باجماع من تقدّمه مع ما ذكرنا من النصوص الدالة ، والمعنى الموجب ، والله أعلم . (٧)

(١) ب ، ج : من طريق .

(٢) ب : " معيباً " في الموضعين ، وهو خطأ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من أ ، وأثبتته من ب ، ج .

(٤) ب : " فدل على ما ذكرنا " وهو خطأ .

(٥) ب ، ج : فأما .

(٦) انظر : اختلاف الفقهاء للطبري ص ٩٣ ، وفتح الباري ٤/٤٢٨ ،

والنهاية ١٨٢/٤ .

(٧) والله أعلم : ليس في ب ، ج .

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله : (١) قد أذن الله تعالى (٢) فسي
الرهن والسلم ، فلا بأس (٣) بالرهن والحميل فيه . (٤) وهذا كما قال .
يجوز أخذ الرهن في السلم والضمين فيه (٥) . وحكى عن سعيد
ابن جبير ، والأوزاعي أن أخذ الرهن والضمين في السلم لا يجوز (٦) ، لأن
ذلك وثيقة في الثمن دون الثمن ، فأشبهه بيوع (٧) الأعيان التي لا يجوز
أخذ الرهن فيها .

وهذا خطأ ، لقوله تعالى / * فرهن مقبوضة * (٨) وورد ١٨٢ ب
هذا في آية (٩) الدين ، فكان إباحة الرهن في السلم (١٠) نصاً ،

-
- (١) رحمه الله : ليس في م .
(٢) م : الله عز وجل .
(٣) فلا بأس : ليس في أ ، وأثبتته من ب ، ج ، م .
(٤) مختصر المزني ٢/٢٠٦ . وراجع في المسألة : الأم ٣/٨٢ ،
والسهدب ١/٢٧٥ ، ٣١٢ ، والحلية ٨١/أ ، والتنبيه ٧٠ ،
والمجموع ٩/٣٦٤ .
(٥) وبه قال : عطاء ، ومجاهد ، وعمر بن دينار ، والحكم ، ومالك ،
والشافعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر ، وهو رواية
عن أحمد . انظر : المغني لابن قدامة ٤/٢٣٢ .
(٦) وروى ذلك عن علي ، وابن عمر ، وابن عباس ، والحسن البصري أيضاً ،
وهو الرواية المشهورة عن أحمد ، واختيار الخرقى . انظر : المرجع
نفسه .
(٧) ب : " بنوع " وهو خطأ .
(٨) سورة البقرة : ٢٨٣ .
(٩) ب : " في أنه " وهو خطأ .
(١٠) ج : " والسلم " وهو خطأ .

وفي غيره استدلالاً . ولأنه ^(١) عقد معاوضة يصح أن يستوثق ^(٢) فيه ^(*) بالشهادة ، فجاز أن يستوثق فيه بالرهن والضمان كالبيع . ولأن عقد البيع لما لم يجرأ أخذ الرهن في الثمن وجاز ^(٣) في الثمن ، وجب إذا لم يجرأ في السلم أخذ الرهن في الثمن أن يجوز في الثمن ^(٤) . ومن هذا الوجه سقط استدلالهم .

- فصل -

فإذا تقرّر جواز الرهن والضمين في السلم . فإن كان المأخوذ فيه رهناً ، كان للسلم مطالبة السلم اليه ^(٥) بحقه عند محله . فإن تعذر حصول ذلك من جهته ، بيع الرهن بجنس الأثمان ، ثم اشترى بما حصل من ثمنه ما يستحقه السلم في سلمه ^(٦) . ولم يجرأ أن يباع الرهن بالسلم المستحق إلا عن رضى السلم اليه وإذنه ، لأن الرهن البيعة على أربابها إنما تباع بغالب أثمانها . ^(٧)

-
- (١) ج : "لأنه" بسقوط الواو .
- (٢) من ب ، ج . وفي أ : "ويستوثق" وهو خطأ .
- (٣) ب : "جاز" بسقوط الواو .
- (٤) من ب ، ج . وفي أ : "في الثمن أن يجوز في الثمن" وهو خطأ .
- (٥) السلم : هو الذى دفع مال السلم . والمسلم اليه : هو صاحب السلعة التى تأتى بعد الأجل المعلوم .
- (٦) ب : من سلمه .
- (٧) انظر: الفتح ١٠/١٢٧ ، وأسنى المطالب ٢/١٦٦ ، والنهاية ٢٧٤/٤ .
- (*) فيه : أثبتته من ب ج . وفي أ : "منه" في الموضعين .

وان كانت الوثيقة في السلم ضامنا ضمه ، فالمسلم اذا حلّ حقه بالخيار^(١) في مطالبة الضامن به أو المسلم اليه^(٢) . فان أخذ حقه من المسلم اليه برى ، وبرى الضامن معه . ولو^(٣) أخذ حقه من الضامن كان للضامن أن يرجع على المسلم اليه بمثل ما أدى^(٤) إن كان^(٥) ضامنه بأمره^(٦) دون قيمته ، سواء كان المسلم ما يضمن في الفصوب بالمثل كالحنطة ، أو بالقيمة كالثياب . ولا يجوز للضامن مطالبة المسلم اليه

-
- (١) ج : فللمسلم اذا حلّ حقه الخيار .
 (٢) انظر : المهذب ٣٤٨/١ ، والفتح ٣٨٥/١٠ وفيه : * وعن مالك أنه لا يطالب الضامن إلا إذا عجز عن تحصيله من الأصيل لفيبة أو إيسار * وأسنى المطالب ٣٤٦/٢ ، والنهاية ٤٥٨/٤ .
 (٣) أ : * فلو * والشبث من ب ، ج .
 (٤) ما أدى : ساقط من ج .
 (٥) ج : اذا كان .
 (٦) قلت : إذا كان ضامنه وأداؤه . باذن من المضمون عنه فلا خلاف في المذهب بأنه يرجع به عليه . وأما إذا كان الضمان فقط باذن منه دون الأداء فهل يرجع عليه ؟ فيه ثلاثة أوجه : الأصح المنصوص : يرجع ، لأن الضمان هو الأصل ، والاذن فيه إذن لما يترتب عليه . والثاني : لا يرجع لانتفاء الاذن في الأداء . والثالث : إنه إن أدى من غير مطالبة ، أو عن مطالبة ولكن أمكنه مراجعة الأصيل واستئذانه فلم يفعل ، لم يثبت له الرجوع ، لأنه لم يكن مضطرا الى الأداء . وان لم يمكن مراجعته لكونه غائبا أو محبوسا فله الرجوع . راجع : المهذب ٣٤٩/١ ، والتبیه ص ٧٥ ، والفتح ٣٩٠/١٠ ، وأسنى المطالب ٢٤٧/٢ ، والنهاية ٤٦٠/٤ .

بفرم (١) ما ضمنه عنه قبل أدائه عنه (٢) ، وإنما له أن يطالبه
بخلاصه (٣) .

فلو أن المسلم اليه دفع المسلم [فيه] (٤) الى الضامن فان جعله
رسولا في دفعه الى المسلم جاز ، ولو (٥) تلف في يد الضامن لم يلزمه
ضمانه ، لأنه أمين فيه (٦) .

وان دفعه اليه قضاء من ضمانه لم يجز (٧) ؛ لأن الضامن

(١) ج : " بغير " وهو خطأ .

(٢) ونقل الرافعي في الفتح (٣٨٧/١٠) وجهين عن إمام الحرمين
وهما مبنيان على أن مجرد الضمان هل يثبت حقا للضامن على
الأصيل ؟ فان قلنا : نعم ، فله تفريجه قبل الأداء ، وآلا ،
فلا .

(٣) قلت : إذا طالبه المضمون له بتخليص حقه فلا خلاف في المذهب
أن له مطالبة الأصيل بتخليصه . أما إذا لم يطالبه المضمون له
بالتخليص فهل له مطالبة الأصيل ؟ فيه وجهان : أحدهما :
له أن يطالبه ، لأنه شغل ذمته بالدين باذنه ، فجاز له
المطالبة بتفريغ ذمته ، كما لو أعاره عينا ليرهنها فرهنها .
والثاني : ليس له - وهو الصحيح - ، لأنه لما لم يفرضه قبل أن
يفرم لم يطالبه قبل أن يطالب . ويخالف الرهن ، لأنه محبوس
بالدين وفيه ضرر عليه ، ولا ضرر عليه في دين في ذمته لا يطالب به .
انظر : المهذب ٣٤٨/١ ، والفتح ٣٨٦/١٠ ، وأسنى المطالب
٢٤٧/٢ ، والنهاية ٤٦٠/٤ .

(٤) فيه : ليس في النسخ . وفي ب ، ج : " السلم " بدل " المسلم " .

(٥) ب ، ج : فلو .

(٦) المراجع السابقة ما عدا المهذب .

(٧) وهل يملك الضامن ؟ فيه وجهان . أحدهما : يملكه ؛ لأن الرجوع

يستحقّ القضاء بعد الأداء ، فلم يجز أن يقضيه ما ليس له . فلو تلف ذلك من يد الضامن كان مضمونا عليه ؛ لأنه أخذه على البدل .

ولو كان الضامن باعه كان بيعه باطلا في الحالين معا ؛ لأنه باع ما لم يملكه بغير أمر ماله . (*)

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله (١) : وإذا جاز السلف (٢) فسي التمر (٣) السنتين والثلاث (٤) فالتمر قد يكون رطباً ، فدلّ (٥) على أنه أجاز الرطب سلفاً مضموناً (٦) في غير حينه الذي يطيب فيه ؛ لأنه إذا أسلف السنتين (٧) كان في بعضها في غير حينه . (٨)

(*) من ب ج . في أ : ما لم يملك .
 يتعلق بسببين الضامن والغرم وقد وجد أحدهما فجاز تقديمه
 على الآخر كإخراج الزكاة قبل الحول ، وإخراج الكفارة قبل الحنث .
 فان قضى عنه الدين استقرّ ملكه على ما قبض . وإن أبرى من الدين قبل القضاء وجب ردّه . والثاني : لا يملك لأنه أخذه بدلا عما يجب في ثاني الحال فلا يملكه كما لو دفع إليه شيئا عن بيع لم يعقده ، فعلى هذا يجب ردّه فان هلك ضمنه ، انظر : المهذب ٣٤٨/١ ، والفتح ٣٨٧/١٠ ، وأسنى المطالب ٢٤٧/٢ .

(١) ب : " رضي الله عنه " وهو ساقط من م .

(٢) م : السلم .

(٣) ج : " في الثمن " وهو خطأ .

(٤) والثلاث : ليس في م .

(٥) م : فقد دلّ .

(٦) ج : مضمونة .

(٧) م : سنتين .

(٨) مختصر المزني ٢٠٦/٢ . وراجع المسألة : المهذب ٣٠٤/١ ،

والفتح ٢٤٤/٩ ، والمنهاج مع المفنى ١٠٦/٢ ، والنهاية ١٩٢/٤ .

وهذا كما قال . السلم يجوز فيما ^(١) كان موجودا وقت المحل
وان كان معدوما من قبل ^(٢).

وقال أبو حنيفة ^(٣) : لا يصح السلم إلا فيما يكون موجودا من
وقت ^(٤) العقد الى وقت المحل ^(٥).

وقال مالك ^(٦) : إذا كان موجودا وقت العقد ووقت المحل ،

جاز السلم فيه . وان كان فيما بينهما معدوما . / فاعتبر طرفى ١٨٣/أ
العقد لا غير .

واستدلوا برواية أبي اسحاق ^(٧) ، عن رجل ^(٨) من نجران ،
عن ابن عمر ^(٩) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

(١) ج : ما .

(٢) وهو مذهب الأئمة الثلاثة ، خلافا لأبي حنيفة ، به قال اسحاق ،

وأبو ثور ، وابن المنذر أيضا . انظر : المغني لابن قدامة ٢٢٢/٤ ،

والبداية ١٧٠/٢ ، والافصاح ٢٣٦/١ ، ورحمة الأئمة ص ١٤٧ .

(٣) انظر : - اضافة الى المراجع السابقة - : المبسوط ١٣٤/١٢ ،

والبدائع ٣١٧١/٧ ، والهداية مع الفتح ٨٠/٧ ، والتبيين ١١٣/٤ .

(٤) ج : " في وقت " وهو خطأ .

(٥) وبه قال الثوري ، والأوزاعي أيضا . انظر : المغني لابن قدامة

٢٢٢/٤ ، والبداية ١٧٠/٢ .

(٦) قلت : لم أجد نسبة هذا القول اليه في غير الحاوى . ومذهبه

الموجود في كتب أصحابه وغيرهم هو مثل مذهب الشافعي والجمهور .

راجع : المدونة ٢٩/٤ ، والمنتقى ٣٠٠/٤ ، والبداية ١٧٠/٢ ،

والقوانين ص ٢٩٥ ، والمغني لابن قدامة ٢٢٢/٤ ، ورحمة الأئمة ص ١٤٧ .

(٧) هو أبو اسحاق عمرو بن عبد الله الهمداني ، السبعمي الكوفي أحد أعلام

التابعين . كان صواما قواما . قال أبو حاتم : ثقة يشبه الزهري في

كثرة الرواية واتساعه في الرجال . مات ١٢٧ هـ وله ٩٥ سنة انظر

ترجمته في الجرح ٢٤٢/٦ ، والتهذيب ٦٣/٨ ، والخلاصة ص ٢٩١ .

(٨) هو رجل مجهول . راجع : الكاشف ٤٤٩/٣ ، والتهذيب ٣٣٤/١٢ .

(٩) ج : ابن عمر رضي الله عنه .

" لا تسلموا ^(١) في النخل حتى يبدو صلاحه " ^(٢) يعني في ثمر النخل .
 ومنهيه صلى الله عليه وسلم حكيماً عن بيع ما ليس عنده . قال أبو حنيفة :
 لأن ^(٣) موت المسلم اليه قبل المحل يجوز ، وحلول ما عليه إن مات واجب ،
 فافتضى أن يكون وجوده من حين العقد الى ^(٤) وقت المحل شرطاً ، لجواز
 أن يستحق فيه . كما كان وجوده وقت المحل شرطاً لاستحقاقه فيه . وهو
 عدته في المسألة . وقد حرّر ^(٥) أصحابه ^(٦) ذلك قياساً ، فقالوا :
 كل وقت جاز أن يكون السلم فيه مستحقاً كان وجوده فيه شرطاً قياساً
 على وقت المحل .

(١) ج : لا تسلفوا .

(٢) روى مطولاً عن ابن عمر أن رجلاً أسلف رجلاً في نخل ، فلم تخرج
 تلك السنة شيئاً ، فاخصما الى النبي صلى الله عليه وسلم . فقال :
 " بم تستحل ماله ؟ اردد عليه ماله " ثم قال : " لا تسلفوا في
 النخل حتى يبدو صلاحه " أخرجه أبو داود ٢٧٦/٣ ، وابن
 ماجه ٢٦٧/٢ ، وضمفه الحافظ في الفتح ٤٣٣/٤ ، وقال المنذرى
 في مختصره ١١١/٥ : " في إسناده رجل مجهول " وقال عبد
 الحق في أحكامه : " إسناده منقطع " ذكره الزيلعي في نصب
 الراية ٤٩/٤ .

وروى معناه من حديث أبي هريرة أيضاً أخرجه الطبراني في الأوسط
 بلفظ : " مظل الغني ظلم ، وإن أحالك على ملي " فاحتل ، ولا
 تقربوا حبالى السبي حتى يضعن ، ولا تسلموا في ثمره حتى يأمن
 عليها صاحبها العاهة " (نصب الراية) .

(٣) ب ، ج : ولأن .

(٤) في ج : اختل الترتيب هنا فانتقل من ٦٣/أ الى ٦٨/أ .

(٥) ب : " جوز " وهو تصحيف .

(٦) ج : بعض أصحابه .

وقال مالك : للعقد طرفان ^(١) : ابتداء وانتهاء . فلما كان وجوده في انتهائه وقت المحل شرطاً ، اقتضى أن يكون وجوده في ابتداءه عند العقد شرطاً . وتحريره أنه أحد طرفي العقد ، فوجب أن يكون وجود المسلم فيه شرطاً كالطرف الثاني .

واستدلّا جميعاً بأن قالوا : ابتداء العقد أغلظ حكماً من انتهائه بدليل أن بيع الآبق وقت العقد باطل ، وإن وجد من بعد . فلما كان وجود ذلك في انتهاء العقد شرطاً فأولى أن يكون وجوده في ابتداءه ^(٢) شرطاً . ولأن عقد السلم غرر فكان من شرطه أن يحرس ما يخاف حدوثه من الغرر حتى لا يكثر فيه فيبطل ، وعدم ذلك وقت العقد وأثناءه ^(٣) غرر فوجب أن يحرس منه العقد ^(٤) . ولأن جهالة الشيء أيسر من عدمه فلما بطل السلم بجهالته وقت العقد ، فأولى أن يبطل بعدمه وقت العقد .

والدلالة على صحة ما ذهبنا إليه حديث ابن عباس ^(٥) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلمون ^(٦) في التمر السنتين والثلاث فقال ^(٧) : " من أسلف فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، وأجل معلوم " ^(٨) .

-
- (١) ب : " طرفا " بسقوط النون .
 (٢) ب ، ج : في ابتداءه وانتهائه .
 (٣) ب : " وإثباته " وهو خطأ .
 (٤) ب ، ج : " من العقد " وهو خطأ .
 (٥) ج : ابن عباس رضي الله عنه .
 (٦) ب ، ج : يسلفون .
 (٧) ج : فقال صلى الله عليه وسلم .
 (٨) تقدّم تخريجه في ص : ١٣٢٠ هامش (١) .

ومعلوم أن الثمار إنما توجد في وقت من السنة . وهو صَلَّى الله عليه وسلّم قد أجاز السلم فيه سنتين وثلاثاً ^(١) ، وهذه مدة يعدم الرطب في أكثرها ، فدَلَّ على جوازه وإن عدم قبل أجله . ولأن كل زمان لم يكن محلاً للسلم عقداً لم يكن وجوده فيه شرطاً قياساً على ما بعد الأجل .

ولأن كل مال لم يكن وجوده في ^(٢) ملك العاقد معتبراً ، لم يكن وجوده في ملك غيره معتبراً كالوصية .

ولأن قبض السلم يفتقر إلى زمان ومكان فلما لم يكن وجوده في غير مكان ^(٣) القبض معتبراً ، وجب أن لا يكون وجوده / في غير زمان ١٨٣ ب / القبض معتبراً .

ولأن الثمن في بيوع الأعيان في مقابلة الثمن في بيوع الصفات . فلما صحَّ في بيوع الأعيان أن يكون الثمن ^(٤) موجوداً وقت المحلِّ ، وإن لم يكن موجوداً من قبل ، صحَّ في بيوع الصفات أن يكون الثمن موجوداً وقت المحلِّ ، وإن لم يكن موجوداً من قبل .

وأما ^(٥) الجواب عما استدلّوا به من حديث ابن عمر ^(٦) أنه صَلَّى الله عليه وسلّم قال : " لا تسلفوا في النخل حتى يبداً صلاحه " .

(١) من ج . وفي أ ، ب : " وثلاث " وهو خطأ .

(٢) ج : " من " وهو خطأ .

(٣) من ب ، ج . وفي أ : " زمان " خطأ .

(٤) ب : " الثمن " وهو تصحيف .

(٥) ج : فأما .

(٦) ج : ابن عمر رضي الله عنه .

فهو أن رايه ^(١) رجل من أهل نجران مجهول لا يتّول على حديثه ، ثم
لوصحّ لحمل على بيع الأعيان .

وأما نهى حكيم عن بيع ما ليس عنده فمحمول على بيع ما لم يملكه
من الأعيان . ^(٢) وأما استدلالهم بأن السلم قد يحلّ بموت المسلم اليه
فاعتبار ^(٣) ساقط ؛ لأنّ العقود تحمل على السلامة . ولو جاز أن يكون
مثل ^(٤) هذا معتبرا لبطلت أكثر العقود ، لجواز تلغها أو حدوث ما يمنع ^(٥)
من صحتها . ولو جاز أن يكون ما قبل المحلّ أجلا مستحقا لكان مجهولا ،
ولو جب أن يكون العقد باطلا ؛ لأنّ العقد يبطل بالاجل المجهول . وفي
ترك اعتبار هذا دليل على ترك اعتبار ما قالوه .

وأما استدلال مالك بالطرف الثاني فانما كان وجوده فيه
معتبرا ، لاستحقاق قبضه فيه . ^(٦) ولم يكن وجوده وقت العقد معتبرا ؛
لأنه لا يستحق قبضه فيه .

فأما ^(٧) قولهم : "إنّ العقد ^(٨) أقوى من حال القبض" فهذا

(١) ب : "فهو رواه" وفيه سقط وتصحيف.

(٢) من ب ، ج وفي أ : "في الأعيان" .

(٣) ب ، ج : فهذا اعتبار .

(٤) ج : "قبل" تصحيف .

(٥) ما يمنع : ساقط من ج . وفي ب : مانع .

(٦) من ب ، ج . وفي أ : "قبض دينه" وهو تصحيف .

(٧) ب ، ج : وأما .

(٨) ب : ان حال العقد .

في بيوع الأعيان فأما في السلم فحال القبض والمحل أقوى من حال العقد . ألا ترى أن السلم لو كان موجودا وقت العقد ، معدوما وقت المحل ، كان العقد باطلا .

وأما قولهم : " إن عقد السلم غرر " ^(١) فوجب أن يكون محروسا من الغرر المظنون ^(٢) فقد اختلف أصحابنا فيه على وجهين : ^(٣)

أحدهما : أنه ليس بغرر كبيع الأعيان . فعلى هذا سقط الاستدلال .

والثاني : أنه غرر متوهم ^(٤) ، فعلى هذا يجب أن يكون محروسا من الغرر في حالين ^(٥) : أحدهما ^(٦) : في حال السلامة . وهذا غرر في غير ^(٧) حال السلامة . والثاني : من الغرر وقت المحل ^(٨) . وهذا غرر قبل المحل .

وأما قولهم : " إنه لما بطل بجهالة " ^(٩) وقت العقد فأولى أن يبطل بعده وقت العقد " فغير صحيح ؛ لأن جهالته وقت العقد يمنع

(١) من ب ، ج ، وفي أ : " غررا " وهو خطأ .

(٢) ج : " المظنون " وهو تصحيف .

(٣) ذكرهما الرطبي في حاشيته على أسنى المطالب (١٢٢/٢) نقلا عن الحاوي ، وصح الوجه الثاني القائل : إنه غرر جواز للحاجة .

(٤) ب ، ج : أنه غرر جوزه الشرع .

(٥) أ ، ج : " حالتين " والمثبت من ب وهو ملائم للسياق .

(٦) ج : أحدهما .

(٧) ج : من غير .

(٨) من ب ، وفي أ ، ج : " قبل المحل " وهو خطأ .

(٩) ب : بجهالة .

من استيفاء ما يستحقّ بالعقد ، وعدمه وقت العقد لا يمنع من استيفاء ما
استحقّ بالعقد . والله أعلم .^(١)

- سألـة -

(قال الشافعي رحمه الله ^(٢) : فان نفذ ^(٣) الرطب أو العنب
حتى لا يبقى منه شيء ^(٤) بالبلد ^(٥) الذي سلفه ^(٦) فيه . قيل
للمسلف / أنت بالخيار ^(٧) بين أن ترجع ^(٨) بما بقي من
السلعة ^(٩) بحصته ، أو تؤخر ^(١٠) ذلك الى رطب قابل .
وقيل : يفسخ ^(١١) حصته . ^(١٢)

وهذا كما قال ^(١٣) . إذا أسلم في ثمرة الى أجل توجد ^(١٤)
غالباً فيه ^(١٥) فحلّ الأجل وقد عدت الثمرة لجائحة حدثت أولتأخير

(١) والله أعلم : ليس في جـ .

(٢) ب : رضي الله عنه .

(٣) ج ، م : فقد .

(٤) شيء : أثبتته من م ، وليس في النسخ .

(٥) م : في البلد .

(٦) ب ، ج ، م : أسلفه .

(٧) م : قيل للمسلف بالخيار .

(٨) م : أن يرجع .

(٩) ب : " سلف " م : " سلفه " .

(١٠) م : يؤخر .

(١١) م : يفسخ .

(١٢) انظر : مختصر المزني ٢/٢٠٦ .

(١٣) ج : " وهذا باطل " وهو خطأ .

(١٤) ج : " يوجد " وهو خطأ .

(١٥) فيه : ليس في جـ .

القبض حتى نفذت (١) . ففي عقد (٢) السلم قولان : (٣)

أحدهما : قد بطل لعدمه (٤) عند الأجل لأمرين :

أحدهما : أنه سلم في معدوم فصار كما لو علمنا عند العقد أنه معدوم . (٥)

والثاني : أنه لما كان تلف العين المبيعة عند استحقاق القبض مبطلا للعقد ، وجب أن يكون عدم الموصوف في الذمة عند حلول الأجل مبطلا للعقد .

والقول الثاني :- وهو أصح - أن العقد صحيح (٦) ، وللمسلم الخيار لأمرين :

أحدهما : أن تعذر التسليم (٧) في بيوع الصفات كتأخير القبض

(١) ج : فقدت .

(٢) عقد : ليس في ب .

(٣) انظر : المهذب ٣٠٩/١ ، والتنبيه ص ٦٩ ، والوجيز ١٥٥/١ ،

والفتح ٢٤٥/٩ وفيه : " ولا فرق في جريان القولين بين أن لا يوجد المسلم فيه عند المحل أصلا ، وبين أن يكون موجودا فيسوّف المسلم اليه حتى ينقطع . وعن بعض الأصحاب : أن القولين في الحالة الأولى . أما في الثانية ، فلا يفسخ العقد بحال لوجود المسلم فيه وحصول القدرة " والروضة ١١/٣ ، والمنهاج مع المغني ١٠٦/٢ .

(٤) وه قال زفر من الحنفية ، وهو رواية عن الكرخي : فتح القدير ٨٢/٧ ،

وهو قول سحنون من المالكية : القوانين ص ٢٩٦ ، ووجه لبيدي

الحنابلة : المغني لابن قدامة ٢٢٢/٤ .

(٥) ج : علما أنه عند العقد .

(٦) وهو مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، وه قال اسحاق ، وابسن الضذر - المراجع السابقة .

(٧) ب ، ج : " السلم " وهو تصحيف .

في بيوع الأعيان . ثم ثبت أن ما أوجب تأخير القبض في الأعيان البيعة
تثبت الخيار ^(١) ولا يبطل العقد ، وجب أن يكون ما اقتضى تأخير القبض
في الأشياء الموصوفة يثبت الخيار ولا يبطل العقد .

(*)
(٢) والثاني : أن ما ثبت في الذمة قد يكون ثنًا [وقد يكون] وثنًا .
فلما كان عدم الثمن عند حلول الأجل يوجب الخيار ولا يبطل العقد ^(٣) وجب
أن يكون عدم الثمن عند حلول الأجل يوجب الخيار ولا يبطل العقد ^(٤) .

- فصل -

فإذا تقرّر توجيه القولين . فإن قلنا ببطلان العقد وجب استرجاع
الثمن ولا خيار . فلو اختلفا في قدر الثمن فالقول فيه قول البائع المسلم
إليه مع يمينه ؛ لأنه غارم ^(٥) . فلو ^(٦) أراد أن يجعل ^(٧) الثمن
مسلمًا ^(٨) في غيره لم يجز إلا بعد قبضه ، لئلا يكون دينًا بدين ^(٩) .

-
- (١) بين أن يفسخ وبين أن يصبر إلى أن توجد الثمرة فيأخذ .
انظر : المهذب ٣٠٩/١ .
- (٢) ثبت : ليس في ب .
- (٣) ما بين القوسين ما قط من ج .
- (٤) ب : بعده زيادة : " والله أعلم " .
- (٥) انظر : الشافعي ٣٥/ب ، والفتح ٢٠٤/٩ وفيه : " فالقول قول
البائع مع يمينه ؛ لأن العقد قد ارتفع والمشتري يدعي زيادة ، والأصل
عدمها " وأسنى المطالب ١٢٤/٢ ، والنهاية ١٨٧/٤ ، والمغني
١٠٤/٢ .
- (٦) ج : فان .
- (٧) من ج . وفي أ ، ب : أراد أن يجعل .
- (٨) من ب ، ج . وفي أ : سلما .
- (٩) نص عليه الشافعي في الأم ٦٧/٣ ونقل ابن قدامة في المغني
٢٢٤/٤ ، عن ابن المنذر إجماع أهل العلم على ذلك .
- (*) وقد يكون : ليس في النسخ ولكن الكلام لا ينتظم بدونه .

فلو كان المسلم قد أخذ بالسلم رهنا ، لم يكن له حبس الرهن ^(١) على الثمن ^(٢).

وقال أبو حنيفة ^(٣) : له ذلك ، لقيام الثمن بعد الفسخ مقام الأصل . وهذا خطأ ؛ لأن الأصل قد بطل فلم يجز أن يبقى ما كان معقودا به ، وكما ^(٤) يبطل البيع ببطان الثمن .

واذا ^(٥) قلنا إن العقد لا يبطل فالمسلم بالخيار بين أن يفسخ العقد ويسترجع الثمن ، وبين أن يقيم على العقد الى وجود ذلك في العام المقبل . وانما ثبت ^(٦) له الخيار ؛ لأن التأخير نقص فأثبت ^(٧) له الخيار . وفي هذا الخيار وجهان ^(٨) كما قلنا فسي الخيار المستحق في البيع عند تلقى الركبان : أحدهما : أنه على الفور كخيار العيب . والثاني : أنه ممتد الى ثلاثة أيام .

فان فسخ استرجع الثمن ، وان أقام لزمه الصبر الى العام المقبل ، ولم يكن له الفسخ قبله ^(٩) ، فان جاء العام المقبل / والثمرة أيضا معدومة ، ١٨٤ / ب

-
- (١) وه قال الحنابلة ، المغني لابن قدامة ٢٣٣ / ٤ .
 (٢) ب ، ج : " الثمن " وهو تصحيف .
 (٣) انظر : فتح القدير ٧٤ / ٧ ، والتبيين مع حاشية الشلبي ١٠١ / ٤ .
 (٤) ب : وانما " وهو تصحيف .
 (٥) ج : فان .
 (٦) ب ، ج : يثبت .
 (٧) ج : " نقص فاذا ثبت " وهو خطأ .
 (٨) أصحابهما : أنه على التراخي . انظر الروضة ١١ / ٤ ، والمغني ١٠٦ / ٢ ، وشرح المحلى ٢٤٨ / ٢ .
 (٩) هذا هو وجه ضعيف لدى الشافعية ، والوجه الصحيح الذي جزم

فله الخيار أيضا ، لعدم ^(١) الشرة في العام الثاني ، بين الفسخ واسترجاع
الشن أو العقام الى العام الثالث . ثم هكذا في كل عام يأتي . فلو ^(٢)
لم تكن الشرة معدومة ، ولكن عزّت وغلت فالعقد ^(٣) صحيح قولا واحداً . ^(٤)
ويؤخذ المسلم اليه يدفع ذلك مع عزته وغلوسعره . فان ضاق به وأعسر
عنه صار كالمفلس فيكون للمسلم الخيار . ^(٥)

- فصل -

وأما ^(٦) إن وجد بعض الشرة التي أسلم فيها وعدم باقيها
بتأخير ^(٧) القبض حتى نفذت ^(٨) ، أو بجائحة ^(٩) حدثت ، فالسلم ^(١٠)
في المعلوم الباقي على القولين الماضيين : ^(١١)

=== به أكثر الأصحاب هو أن له الفسخ متى بداله ، كزوجة المولى
إذا عتقت ، فرضيت بالعقام معه ، ثم أرادت الفسخ ، كان لها ذلك
متى شاءت . انظر : الفتح ٢٤٦/٩ ، والمراجع السابقة .

- (١) ج : بعدم .
- (٢) ب : ولو .
- (٣) ب : " والعقد " وهو خطأ .
- (٤) ب ، ج : " قول واحد " وهو خطأ .
- (٥) انظر : الفتح ٢٥٠/٩ ، والروضة ١٢/٤ ، والمغني ١٠٦/٢ .
- (٦) ب : فأما .
- (٧) ج : لتأخير .
- (٨) من ب ، ج ، وفي أ : " تفوت " وهو تصحيف .
- (٩) ب ، ج : لجائحة .
- (١٠) ب : " فالسلم " وهو تصحيف .
- (١١) فصل فيه الشيطان فقالا : لو انقطع بعض المسلم فيه عند المحل
والباقي مقبوض أو غير مقبوض وقتلنا : لو انقطع الكل انفسخ
العقد فيه ، انفسخ في المنقطع ، وفي الباقي خلاف المذكور ===

أحدهما : جائز . فعلى هذا هو في الموجد أجزز . والثاني : أنه فسي
المعدوم باطل . فعلى هذا إن قيل بجواز تفريق الصفقة كان السلم في
الموجد جائزا . (١) وإن قيل : إن تفريق الصفقة لا يجوز ، فهذا فساد
طراً على بعض الصفقة مع تقدّم صحتها ، فيكون على وجهين : (٢)

أحدهما : - وهو قول أبي اسحاق المروزي - : أن ما طراً على
الصفقة من الفساد بعد العقد كان كالفساد (٣) المقارن للعقد ،
فيجعل (٤) العقد في الجميع (٥) باطلا .

والوجه الثاني : - وهو قول جمهور أصحابنا : أن الفساد الطارئ
على الصفقة (بعد العقد مخالف لما اقترن بالعقد ، فإذا بطل بعض الصفقة) بمعنى

- === فيما إذا تلف أحد الشيئين قبل قبضهما . وإذا قلنا : لا
ينفسخ فله الفسخ . فإن أجاز فعلية حصته من رأس المال
لا غير . وإن قلنا : لو انقطع الكل لم ينفسخ العقد فالمسلم
بالخيار : إن شاء فسخ العقد في الكل ، وإن شاء أجاز
في الكل . وهل له الفسخ في القدر المنقطع والاجازة في الباقي ؟
فيه قولان . انظر : الفتح ٢٤٠/٨ ، والروضة ٤٢٢/٣ .
- (١) من ب : وفي أ : " جائز " خطأ ، وهو ساقط من ج .
- (٢) ذكر الشيخان فيه طريقين للأصحاب أحدهما : أنه على قولين .
والثاني - وهو الأصح - : القطع بعدم الانفساخ . انظر :
المهذب ٢٧٦/١ ، والفتح ٢٣٨/٨ ، والروضة ٤٢١/٣ .
- (٣) ج : " الفساد " بسقوط كاف التشبيه .
- (٤) ب : " ليجمع " ويأباه السياق .
- (٥) من ب ، ج . وفي أ : " في البيع " وهو خطأ .
- (٦) ب : " الصفقة " خطأ .
- (٧) ما بين القوسين ساقط من ج .
- (٨) ج : لمعنى .

حادث ، لم يبطل الباقي منها . فيكون العقد في الموجود جائزاً ^(١) ، وفي المعدوم باطلاً . فيخرج السلم في الجميع على ثلاثة ^(٢) مذاهب .

أحدها : أنه في الكل باطل ويسترجع المسلم الثمن. ^(٣)

والمذهب الثاني : أن السلم في الموجود جائز ، وفي المعدوم باطل . وللمسلم الخيار بين الفسخ واسترجاع الثمن ^(٤) ، والمقام ^(٥) على الموجود بحسابه من الثمن وقسطه قولاً واحداً . ولا خيار للمسلم اليه وجهاً واحداً .

والمذهب الثالث : أن السلم في الكل جائز فيكون المسلم بالخيار بين أن يفسخ العقد في الجميع ويسترجع الثمن ، وبين أن يقيم على العقد (في الجميع فيأخذ الموجود ويصبر بالمعدوم .

فان أراد أن يقيم على الموجود ويفسخ العقد ^(٦) في المعدوم فعلى قولين ^(٧) من تفريق الصفقة . أحدهما : لا يجوز ^(٨) اذا منع من تفريق الصفقة . والثاني : يجوز اذا أجزى تفريق الصفقة . فعلى هذا بماذا يقيم على الموجود ؟ على قولين ^(٩) : أحدهما : يقيم عليه بجميع

-
- (١) ب : " جائز " وهو خطأ .
 (٢) ج : " ثلاث " وهو خطأ .
 (٣) ج : " الثمن " وهو تصحيف .
 (٤) ج : " الثمن " وهو تصحيف .
 (٥) ج : " أو المقام " .
 (٦) ما بين القوسين سا ق ط من ج .
 (٧) وقياس هذا البناء أن يكون قول التجويز أظهر ، ولكن صرح كثير من الصائرين الى جواز التفريق بأن المنع هنا أصح . انظر :
 الفتح ٢٤١/٨ .
 (٨) وه جزم أبو حامد الاسفراييني في تعليقه . المرجع السابق .
 (٩) انظر : المهذب ٢٧٦/١ ، والفتح ٢٥٤/٨ .

الشن والآفسخ . والثاني : بالحساب والقسط وهو أصح . فعلى هذا هل يكون
للمسلم إليه الخيار أم لا ؟ على وجهين (١) . والله أعلم . (٢)

- مسألة -

(قال الشافعي (٣) : وإذا أجاز النبي (٤) صلى الله
عليه وسلم بصفة / مضمونة (٥) إلى أجل ، كان حالاً أجوز ، ومن
الغرر أبعد . وأجاز عطاء حالاً . (٦)

وهذا كما قال . يجوز عقد السلم حالاً وموَّجَّلاً . (٧)

وقال مالك (٨) وأبو حنيفة (٩) : لا يجوز السلم حالاً

-
- (١) المرجعان السابقان .
(٢) والله أعلم : ليس في جـ .
(٣) ب : " الشافعي رحمه الله " ج : " الشافعي رضي الله عنه " .
(٤) ج : بدون النبي .
(٥) م : " مضمونا " وهو خطأ .
(٦) مختصر المزني ٢٠٦/٢-٢٠٧ وراجع في المسألة : المهذب
٣٠٤/١ والوجيز ١٥٤/١ ، والفتح ٢٢٦/٩ ، والروضة
٧/٣ ، والمنهاج مع المغني ١٠٥/٢ ، ورحمة الأئمة ص ١٤٦ ،
والميزان ٥٨/٢ .
(٧) مه قال أبو ثور وابن العنذر أيضا . انظر : المغني لابن قدامة ٢١٨/٢ .
(٨) انظر : المدونة ٢٩/٤ ، والمنتقى ٢٩٧/٤ ، والبداية ١٦٩/٢ ،
وفيها : " الظاهر من مذهبه والمشهور عنه أنه - الأجل - من
شرط السلم ، وقد قيل : إنه يتخرج من بعض الروايات جواز
السلم الحال " والقوانين ص ٢٩٥ ، والمواهب مع المواق ٥٢٨/٤ .
(٩) انظر : المبسوط ١٢٥/١٢ ، والبدائع ٣١٧٤/٧ ، والتبيين
١١٤/٤ ، والهداية مع الفتح ٨٦/٧ وما بعدها . وفي الفتح :
" والأجل أدناه شهر ، وقيل : ثلاثة أيام ، وقيل : أكثر من نصف
يوم ، والأول أصح " .

حتى يكون مؤجلاً (١) إلا أن أبا حنيفة يقول : يجوز الى كل أجل قل أو أكثر .

وقال مالك : لا يجوز الأجل فيه أقل من ثلاثة أيام . (٢)
واستدل (٣) على أن الأجل من شرطه بحديث ابن عباس (٤) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " من أسلف فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم وأجل معلوم " (٥) فجعل الأجل فيه شرطاً .

ولأن عقد السلم يجمع ثمنًا وثنًا . فلما كان الثمن لا يقع إلا على وجه واحد ، وهو التعجيل ، اقتضى أن يكون الثمن لا يقع إلا على وجه واحد ، وهو التأجيل . وتحريره قياساً : أنه أحد بدل السلم (٦) فوجب أن لا يقع إلا على وجه واحد كالثمن .

ولأن عقد السلم كمقد الإجارة ، لأن كل واحد منهما (٧) عقد على ما لا يملكه العاقد في الحال ، ، ثم ثبت أن الأجل شرط في عقد الإجارة ، فوجب أن يكون شرطاً في عقد السلم . وتحريره قياساً : أنه عقد ليس

(١) وهو مذهب أحمد فيه قال الأوزاعي . انظر المصنف لابن قدامة

٠٢١٨/٤

(٢) نص عليه الإمام مالك في المدونة ، ولكن جاء في المنتقى : وروى

ابن عبد الوهاب وابن عبد الحكم عن مالك : يجوز أن يسلم الى يومين أو ثلاثة ، وزاد ابن عبد الحكم : أو يوم .

(٣) من ج . وفي أ ، ب : " واستدلوا " ويأباه السياق .

(٤) ج : ابن عباس رضي الله عنه .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ١٣٢٠ هامش (١) .

(٦) ج : " السلم " وهو خطأ .

(٧) ب : " منها " وهو خطأ .

من شرطه وجود المعقود عليه في ملك عاقده ^(١) ، فوجب أن يكون الأجل شرطاً فيه ^(٢) كالاجارة .

ولأن عقد السلم موضوع على ارتفاق العاقدين به فارتفاق ^(٣) المشتري باسترخا صه ، وارتفاق البائع ^(٤) بتأخيره ، فإذا عقد حالاً زال رفق البائع به ^(٥) ، فيظل لخروجه عن موضوعه .

ولأن السلم إنما سُمِّي سلماً لاختصاصه بتأجيل الثمن وتسليم الثمن ، فلم يجز أن يعدل به عما وضع الاسم له .

والدلالة على جوازه حالاً عموم قوله تعالى ﴿ وَأَحْلَ الثَّ بَيْع ﴾ ^(٦)

ولأنه عقد معاوضة محضة ، فجاز أن يصحّ معجلاً ومؤجلاً ^(٧) كالبيع .

ولأن عقد البيع يتنوع نوعين : بيع عين وبيع صفة ، فلما صحت بيعوع الأعيان حالة ، وجب أن تصحّ بيعوع الصفات حالة . وتحريره قياساً : أنه أحد نوعي البيع ، فوجب أن يصحّ حالاً كبيعوع الأعيان . ولأن الثمن في بيعوع الأعيان (في مقابلة الثمن في بيعوع الصفات ، لتعلق كل واحد منهما بالذمة ، فلما جاز أن يكون الثمن في بيعوع الأعيان) ^(٨) مؤجلاً ومعجلاً ، جاز

(١) ج : عاقده .

(٢) ب ، ج : الأجل من شرطه .

(٣) ب ، ج : وارتفاق . ويأباه السياق .

(٤) من ب ، ج وفي أ : "المشتري" وهو خطأ .

(٥) ج : زال وضع حق خص البائع به .

(٦) سورة البقرة : ٢٧٥ .

(٧) ب ، ج : مؤجلاً ومعجلاً .

(٨) ما بين القوسين ساقط من ج .

أن يكون المثلث في بيع الصفات مؤجلاً ومعتلاً . وتحريه قياساً : أن ما تعلّق بالذمة في (١) عقد المعاوضة دخله التعجيل والتأجيل كالثلث . ولأنها مدة ملحقة بعقد (٢) معاوضة محضة ، فوجب أن لا تكون شرطاً فيه كالخيار ، وكالأجل في بيع الأعيان . ولأنه عقد / معاوضة (٣) ليس من شرطه التجيم ، فوجب أن لا يكون من شرطه التأجيل كالنكاح . (٤) ولما ذكره الشافعي من (٥) أن الأجل غرر ، قلنا جاز السلم مؤجلاً مع ما فيه من الغرر ، كان حالاً أجوز ، لأنه من الغرر أبعد .

فأما (٦) الجواب عن استدلالهم بقوله صَلَّى الله عليه وسلّم : " إلى أجل معلوم " . فهو محمول على سببه المنقول عن ابن عباس (٨) أن النبي صَلَّى الله عليه وسلّم قدم المدينة وهم يسلمون في التمر (٩) السنتين والثلاث ، فقال : " من أسلم فليسلم " (١٠) في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل (١١) معلوم " فيكون تقدير ذلك : " من أسلم —

-
- (١) ب ، ج : من .
 (٢) ج : بعد .
 (٣) ج : " معلوم " تصحيف .
 (٤) نجم العال تنجيماً إذا أذاه فجوماً أي أقساطاً . راجع : المختار ص ٦٤٧ والمصباح ص ٥٩٥ .
 (٥) ج : في .
 (٦) ب : وأما .
 (٧) ب : بدون صَلَّى الله عليه وسلّم .
 (٨) ج : ابن عباس رضي الله عنه .
 (٩) ج : الثمرة .
 (١٠) ب ، ج : من أسلف فليحلف .
 (١١) ب : وأجل .

في مكيل ^(١) فليكن الكيل معلوما ، ومن أسلم في موزون فليكن الوزن معلوما ،
ومن أسلم في مؤجل فليكن الأجل معلوما * . يدلّ على ذلك من الخبر
شيئان : ^(٢)

أحدهما : جواز السلم فيما ليس بمكيل ولا موزون من ^(٣) المعدود
والمذروع ^(٤) ، ولم يكن الكيل والوزن شرطا في كل سلم . كذلك يجوز في غير
المؤجل ، ولا يكون الأجل شرطا في كل سلم .

والثاني : أنه جمع في الخبر ^(٥) بين الكيل والوزن ، واجتماعهما
ليس بشرط ، كذلك ضمّ الأجل اليهما ليس بشرط .

وأما قولهم : * أنه أحد بدلي السلم ، فكان على جهة واحدة
كالشئ * فلا يصحّ ^(٦) ، لأنه ردّ الفرع الى الأصل بضدّ علة الأصل ؛ ^(٧) لأن
الشئ لا يدخله الأجل ^(٨) . والمراد بهذا القياس أن يلزم في الشئ الأجل .
وهذا لا يصحّ . ثم نقول : الشئ في السلم في مقابلة الشئ في بيع الأعيان ،
لاستحقاق تعجيلهما ^(٩) ، وسقوط الأجل فيهما ^(١٠) ، ثم كان ما في مقابلة

-
- (١) ب : * كيل * وهو خطأ .
(٢) ج : * من الجديتان * وفيه سقط وتصحيف .
(٣) ب : في .
(٤) ج : * العدد المذروع * وهو خطأ .
(٥) ج : * بين الخبر * وهو خطأ .
(٦) ب : * ولا يصح * ويأباه السياق .
(٧) بضدّ علة الأصل : ساقط من ج . وفي أ ، ب : * الأجل * في
موضع * الأصل * وهو تصحيف .
(٨) ب ، ج : * الأصل * وهو تصحيف .
(٩) أ ، ج : * تعجيلها * والتصويب من ب .
(١٠) من ب ، ج . وفي أ : * فيها * وهو خطأ .

المين من الثمن ^(١) يصح أن يكون مؤجلاً ومعجلاً ، وجب أن يكون ما في مقابلة الثمن في السلم يصح ^(٢) أن يكون مؤجلاً ومعجلاً .

وأما قياسهم على الإجارة فالإجارة على ضربين : ضرب ^(٣) تكون المنفعة فيها ^(٤) مقدرة بغير مدة ، فهذه الإجارة تجوز حالة ومؤجلة ، فان ردّه اليها لم يصح ^(٥) . وضرب تكون المنفعة فيها ^(٦) لا تتقدر إلا بالمدة ، فلا بد من شرط المدة فيها لتصير المنفعة مقدرة بها ^(٧) ، ولا يصح رد السلم اليها ، لأن السلم لما تقدر بغير مدة لم يلزم فيه اشتراط المدة .

وأما قولهم : " إن موضوع السلم ارتفاق المتعاقدين به ، وفي إسقاط الأجل بطلان ^(٨) موضوعه " فهذه ^(٩) حجة تقلب عليهم ، فيقال : لما كان ما وضع له السلم من رفق المشتري بالاسترخاء ليس بشرط في صحة السلم حتى لو أسلم دينارا فيما يساوي درهما جاز ، وجب أن يكون ما وضع له من رفق البائع بالأجل ليس ^(١٠) بشرط في صحة السلم ، ولو أسلم حالا جاز . /

أ/١٨٦

-
- (١) ج : " الثمن " وهو خطأ .
 (٢) من ب ، ج . وفي أ : " وجب " وهو خطأ .
 (٣) ضرب : ساقط من ج .
 (٤) ج : " بها " وهي لا تلائم السياق .
 (٥) ج : لم تصح .
 (٦) فيها : ساقط من ج .
 (٧) ج : فيها .
 (٨) ب ، ج : إبطال .
 (٩) ب : فهذا .
 (١٠) ج : ليست .

وأما ^(١) قولهم : "إنه إنما اختصّ باسم السلم لاستحقاق
الأجل فيه" ^(٢) فدعوى ^(٣) غير مسلّمة ^(٤) ، بل سقي سلماً ، لاستحقاق
تسليم جميع الثمن .

- فصل -

واذا ^(٥) ثبت جواز السلم حالاً وموَّجَّلاً ، فقد اختلف أصحابنا
هل الأصل فيه التأجيل ، والحلول ^(٦) رخصة ، أو الأصل فيه الحلول والتأجيل
رخصة ؟ ، على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الأصل فيه التأجيل ، لانعقاد ^(٧) الإجماع على
جوازه . والحلول رخصة فيه .

والوجه الثاني : أن الأصل فيه الحلول ^(٨) ، لانتفاء الغرر فيه .
والتأجيل رخصة .

والوجه الثالث : أن الأمرين فيه سواء ، وليس أحدهما أن يكون

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | ب : فأما . |
| (٢) | فيه : ساقط من ب . |
| (٣) | من ب ، ج . وفي أ : " دعوى " بدون الفاء . |
| (٤) | ج : غير مسلّم . |
| (٥) | ب ، ج : فإذا . |
| (٦) | ج : " أو الحلول " وهو خطأ . |
| (٧) | من ب ، ج ، وفي أ : " لاتفاق " وهو خطأ . |
| (٨) | وهو الأصح لأنه أبعد من الغرر . وإذا أطلق اقتضى الحلول ،
وقيل : يجب ذكر الحلول ، والأول أصح . انظر : الشافعي
٣٦ / ألف ، وأسنى المطالب ٢ / ١٢٤ . |

أصلاً بأولى من الآخر، لقيام الدلالة عليهما، وجواز السلم معهما . ولهذا
الخلاف تأثير نذكره من بعد إن شاء الله تعالى .

- مسألة -

(١) قال المزني : والذي اختار الشافعي (٢) أن لا يسلف
جزافاً في (٣) ثياب ولا غيرها ولو كان درهماً ، حتى يصفه بورقه (٤) وسكته ، (٥)
وبأنه وضع (٦) أو أسود ، كما يصف ما يسلم (٧) فيه . قال المزني : (٨)
قد (٩) أجاز في موضع آخر أن يدفع سلعته غير مكيلة ولا موزونة في سلم . (١٠)
وهذا (١١) أشبه بأصله (١٢) . (١٣)
وهذا كما قال . إذا كان الثمن في السلم شاهداً ، فهل يلزم
صفته جنساً وقدراً ؟ على قولين (١٤) :

- (١) م : قال المزني قلت أنا .
- (٢) من ب ، ج ، م وفي أ : " للشافعي " .
- (٣) م : من .
- (٤) ب ، ج ، م : بوزنه .
- (٥) السِّكَّة : حديدة منقوشة تطبع بها الدراهم والدنانير ، والجمع سِكَك ، انظر : المصباح ص ٢٨٢ .
- (٦) الوَضَح : بفتحين البياض . المصباح ص ٦٦٢ .
- (٧) م : ما أسلم .
- (٨) م : قال المزني قلت أنا .
- (٩) ج : " وقد " م : " فقد " .
- (١٠) ج : في سلسه .
- (١١) م : قال المزني وهذا .
- (١٢) ج : " بأجله " وهو تصحيف .
- (١٣) انظر : مختصر المزني ٢/٢٠٧ .
- (١٤) انظر : المهدب ١/٣٠٧ ، والتنبيه ص ٦٨ ، والفتح ٩/٢١٧ ،
والروضة ٤/٥ وقيل : إن كان حالاً كفت قطعاً ، والمذهب
طرد القولين فيهما " ، والمنهاج مع المغنى ٢/١٠٤ . قلت :
عند الحنابلة أيضاً فيه قولان . وعند مالك : يلزم وصفه :
المغنى لابن قدامة ٤/٢٢٥ .

أحدهما : أن من شرط صحة السلم صفة الثمن ، كما أن من شرط^(١) صحته صفة الثمن . ولأن عقد السلم غير منبرم ، لأنه متردد بين وجود السلم^(٢) [فيه] فيستحق المطالبة به ، وبين عدمه فيستحق المطالبة بثمنه ، وما استحق الرجوع ببذله ، لم تغن مشاهدته عن صفته كالقرض وما القراض ، لما استحق الرجوع ببذله ، افتقر الى صفة جنسه وقدره ، ولم تغن الشهادة عن صفته^(٣) .

والقول الثاني - وهو أصح واختاره المزني - : أن مشاهدة الثمن في السلم تغني عن صفته ، لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : * من أسلف فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، وأجل معلوم * فلو كان الثمن يحتاج الى مثل هذه الصفة لبيّنها لهم مع حاجتهم اليها ، كما بيّن صفة السلم لحاجتهم اليها . ولأن بيعوع الأعيان قد يكون الثمن فيها معيّنا تارة ، فلا يفتقر الى الصفة ، وفي الذمّة تارة فيفتقر^(٤) الى الصفة ، كذلك السلم لما تعيّن فيه الثمن لم يفتقر الى الصفة ، ولما لم يتعيّن فيه الثمن افتقر الى الصفة ، فهذا توجيه القولين .

وقال أبو حنيفة^(٥) : إن كان الثمن مكيلا^(٦) أو موزونا

- (١) من شرط : ساقط من ج ، وفي ب سقط * شرط * فقط .
 (٢) فيه : ليس في النسخ ولكن المقام يقتضي إثباته .
 (٣) وإضافة الى ذلك فاننا لا نأمن أن يتفاسخا عقد السلم وقد يتلف رأس المال فلا يمكن الرجوع اليه للجهالة . انظر الشافعي ٣٥/ب .
 (٤) هـ : فتفتقر .
 (٥) انظر البسوط ١٢٩/١٢ * وكذلك اذا كان رأس المال عدديا متقاربا كالفلوس والجوز والبيض * والبدائع ٣١٤٩/٧ وفيه : * وهذا قول أبي حنيفة والثوري وأحد قولي الشافعي خلافا للمصاحبين * والهداية مع الفتح ٩٠/٧ ، والتبيين ١١٦/٤ ، والدرر مع الدرر ٢١٥/٥ .
 (٦) ج : * قليلا * تصحيف .

افتقر الى الصفة . وان كان غير مكيل ولا موزون كالشوب والعبد / لم ١٨٦ ب
يفتقر الى الصفة .

ولو قلب هذا على أبي حنيفة لكان أولى ، لأن الرجوع ببدل
ماله مثل أسهل من الرجوع بقيمة ما ليس له مثل ، فيقتضى أن تكون صفة
ما ليس له مثل مستحقة ليعلم بها القيمة ، وصفة ما له مثل غير مستحقة ؛ لأنه
لا يفتر الى القيمة . فلما بطل هذا بطل ما قاله . فليس ^(١) إلا واحدا من
قولين ^(٢) : إما أن تستحق ^(٣) الصفة في كل الثمن ، أولا تستحق في
كل الثمن .

- فصل -

فاذا تقرّر ما ذكرنا من توجيه القولين فلا يخلو حال الثمن في السلم
من أربعة أضرب :

أحدها : أن يكون شاهدا موصوفا . فهذا جائز على القولين معا ،
لانتفاء الجهالة عنه بمشاهدته ، وانتفاء الغرر عنه بصفته .

والضرب الثاني : أن يكون غير شاهد ولا موصوف . فهذا باطل
على القولين معا ، للجهالة به .

والضرب الثالث : أن يكون موصوفا غير شاهد . وهو أن يقول :
" قد أسلمت إليك عشرة دنانير " يصفها " في عشرة أبواب " ^(٤) يصفها .

(١) ب ، ج : وليس .

(٢) ج : واحد من القولين .

(٣) ج : أن يستحق .

(٤) ب : أبواب .

ثم يتقابضا الدنانير في المجلس على الصفة الشروطة فذهب أبو العباس
ابن رجا* (١) البصري (٢) من أصحابنا إلى أنه سلم باطل ، لأنه يصير
كلا (٣) البدلين موصوفا (٤) . وذلك غير جائز . ألا ترى أن بيع الأعيان
لما كان أحد البدلين فيه موصوفا ، وهو الثمن ، لم يجز أن يكون البديل الآخر
موصوفا ، وهو الثمن .

وقال جمهور أصحابنا البغداديين : (٥) إنَّ السلم جائز ، لأنَّ
ما كان موصوفا ، وأمكن استيفاؤه ، على صفته ، استغنى عن شاهدته كالثمن
في بيع الأعيان . وهذا الاختلاف ينبني على اختلاف قوله في بيع العين
الغائبة على خيار الرجوع .

والضرب الرابع : أن يكون الثمن شاهدا غير موصوف ، وهو أن يقول :
" قد أسلمت إليك هذه الدنانير التي قد شاهدتها في عشرة أثواب من حالها
وصفتها " فهذا على القولين الذين ذكرناهما : أحدهما : أنه باطل إذا
قيل إنَّ صفة الثمن شرط . والثاني : أنه جائز إذا قيل إن صفة الثمن
ليست بشرط .
ثم يتفرع على هذين القولين ثلاث مسائل :

(١) من ب ، ج ، وفي أ : " أبو العباس بن صالح " وكذا في التكملة .
(٢) أبو العباس بن رجا* ، من الشافعيين ، بصرى ، خليفة القاضي
بالبصرة ، وله من الكتب : كتاب علل الشروط ، كتاب الشروط ، وهو
كتاب كبير يمدحه الشافعية ويستحسنونه ، الفهرست لابن النديم
ص ٣٠٢ .

(٣) في النسخ : " كلى " وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته .
(٤) ذكره السبكي في تكملة ١٠٢/١٠ نقلا عن الماوردي ثم نقل عن
ابن أبي الدم بأنه وجه غريب في المذهب لم يحكه غير الماوردي
فيما أعلم .

(٥) به جزم الأصحاب ولم يحكوا فيه خلافا . راجع : أسنى المطالب
١٢٢/٢ ، والضمحاج مع المفنى ١٠٣/٢ ، والنهاية ١٨٤/٤ ،
وشرح المحلى ٢٤٥/٢ .

إحداها (١) : أن يكون الثمن (٢) في السلم ما لا يجوز فيه السلم ولا ينضبط بالصفة كاللؤلؤ والجوهر، فيكون جواز السلم إذا كان هذا ثمننا على قولين: (٣) أحدهما : يجوز إذا قلنا إن صفة الثمن الشاهد (ليست شرطاً . والثاني : لا يجوز إذا قلنا إن صفة الثمن الشاهد ((٤) شرط (٥) ، لأن صفة متعذرة. (٦)

والمسألة الثانية : أن يسلم ثمننا (٧) واحداً في شيئين (٨) مختلفين كمن أسلم عشرة دنانير في كسر حنطة وكسر (٩) شعير، أو فسي خمسة أثواب قطن وخمسة أثواب كتان . فيكون السلم على قولين : (١٠)

أحدهما : لا يصح حتى يذكر قسط كل جنس من الثمن على القول الذي يوجب فيه وصف الثمن .

والقول الثاني : يصح السلم وإن لم يذكر قسط كل جنس من

الثمن على القول الذي لا يوجب فيه وصف الثمن / .

أ/١٨٧

-
- (١) أ : " أحدها " والمثبت من ب ، ج .
 - (٢) الثمن : ليس في ج .
 - (٣) انظر : المهذب ٣٠٧/١ ، والفتح ص ٢١٩/٩ ، والرضة ٦/٤ .
 - (٤) ما بين القوسين ساقط من ج .
 - (٥) من ب ، ج . وفي أ : " شرطاً " وهو خطأ .
 - (٦) ج : " مقدرة " وهو تصحيف .
 - (٧) ج : شيئاً .
 - (٨) ب ، ج : جنسين .
 - (٩) من ب ، ج ، وفي أ : " كرة " .
 - (١٠) والقول الثاني هو الأصح عند الأصحاب . انظر : الحلية ٨/١ ، والمهذب ٣٠٧/١ ، والتنبيه ص ٦٩ .

فأما إن أسلم^(١) مائة دينار في عشرة أكرار حنطة لم يلزمه أن يذكر قسط كل كر^(٢) من الثمن قولاً واحداً ، لأن الجنس واحد ، والثمن على أجزائه متقسط .

والمسألة الثالثة : أن يسلم ثمناً واحداً في جنس واحد إلى أجلين مختلفين ، كأنه أسلم في كرين من حنطة أحدهما إلى أجل شهر والآخر إلى أجل شهرين . أو أحدهما حال والآخر مؤجّل ، فيكون السلم فيه على قولين :^(٣)

أحدهما : باطل على القول الذي يوجب فيه وصف الثمن حتى يميز^(*) ثمن الحال من ثمن المؤجّل ، لأنّ ثمنهما^(٤) مختلف فلا يصير معلوم القدر^(٥) إلّا بالصفة .

والقول الثاني : أن السلم جائز على القول الذي لا يوجب فيه وصف الثمن .

ولكن لو أسلم في كرين من حنطة على أن يأخذ بأحدهما رهناً وضمينا جاز على القولين جميعاً^(٦) ، وإن لم يذكر قسط ما يأخذ فيه الرهن من غيره ، لأنّها وثيقة لا تتعلق بالثمن . والله أعلم^(٧) .

-
- (١) ج : " استسلم " وهو خطأ .
 (٢) من ب ، ج . وفي أ : " قرء " وهو خطأ .
 (٣) يجوز في أصح القولين . انظر : المراجع السابقة .
 (٤) من ب ، ج . وفي أ : " ثمنه " خطأ .
 (٥) ج : معلوما القدر .
 (٦) ب ، ج : معا .
 (٧) والله أعلم : ليس في ج .
 (*) من ب . وفي أ : " تميز " وهو خطأ ولم ينقط في ج .

- مسألة -

(قال المزني : والذي يحتج ^(١) به - يعني الشافعي - في تجويز السلم في الحيوان أن النبي صَلَّى الله عليه وسلَّم تسلف بكرا صاربه عليه حيوانا مضمونا . وأن عليا ^(٢) باع جملا ^(٣) بعشرين جملا ^(*) إلى أجل ^(٤) . وأن ابن عمر اشترى راحلة بأربعة أبعرة إلى أجل ^(٥) . قال المزني : فهذا ^(٦) من ^(٧) الجزاف العاجل في الموصوف الآجل . ^(٨))

وهذا الفصل حكاه المزني عن الشافعي ، فأراد ^(٩) به الشافعي شيئا . وأراد به المزني غيره . فأما مراد الشافعي به ، فهو جواز السلم في الحيوان ^(١٠) . وهو في الصحابة قول عمر ^(١١) ، وابن عباس ، وابن عمر ^(١٢) .

-
- (*) أ : " جمل " والتصويب من ب ج .
 (١) ب ، ج ، م : احتج .
 (٢) ج : " عليا عليه السلام " م : عليا رضي الله عنه .
 (٣) من ب ، ج ، م . وفي أ : " جمل " وهو خطأ .
 (٤) تقدم تخريجه في ص : ٣١٩ هامش (٥) .
 (٥) تقدم تخريجه في ص : ٣٢٠ هامش (١) .
 (٦) ج ، م : وهذا .
 (٧) من ب ، ج ، م . وفي أ : " من إلحاق العاجل الموصوف بالآجل " .
 (٨) انظر : مختصر المزني ٢/٢٠٧ .
 (٩) ج : " وأراد " وأباه السياق .
 (١٠) انظر في مذهبه : المسهدب ١/٣٠٤ ، والتنبيه ص ٦٨ ، والوجيز ١/١٥٦ ، والفتح ٩/٢٨٥ ، والروضة ٣/١٨ ، والضجاج مع المغني ٢/١١٠ .
 (١١) ب ، ج : قول علي .
 (١٢) انظر : المغني لابن قدامة ٤/٢٠٩ ونسبه إلى ابن سعد أيضا ، والبداية ٢/١٦٨ وعن عمر في ذلك قولان " ، والحلية ٨١/أ ونسبه إلى علي أيضا ، ورحمة الأئمة ص ١٤٦ ونسبه إلى جمهور الصحابة .

وفي التابعين قول سعيد بن المسيب والحسن البصري ، والنخعي (١) .
وفي الفقهاء قول مالك (٢) ، وأحمد (٣) ، وإسحاق (٤) .

وقال أبو حنيفة (٥) السلم في الحيوان لا يجوز . وهو (٦) قول
ابن مسعود ، واحد (٧) الروايتين عن عمر (٩) . احتجاجا برواية
ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " من أسلم فليسلم (١٠) "
في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم " فكان ظاهر هذا يقتضي أن يكون

-
- (١) المراجع السابقة . وفي المغني نسبه إلى الشعبي ، ومجاهد ،
والزهري أيضا ، وفي الرحمة نسبه إلى جمهور التابعين .
- (٢) انظر: الموطأ ٦٥٣/٢ ونسبه إلى الليث والأوزاعي أيضا ، والمدونة
١٥/٤ ، والمنتقى ٢٩٣/٤ ، والقوانين ص ٢٩٥ ، والبداية ١٦٨/٢ .
- (٣) قلت : عن الامام أحمد في ذلك روايتان ، وظاهر المذهب : صحة
السلم في الحيوان . انظر : المغني لابن قدامة ٢٠٩/٤ ، والافصاح
٢٣٦/١ ، والمقتع ص ١١٢ ، والكشاف ٢٧٧/٣ .
- (٤) انظر : الحلية ١/٨١ ، والمغني لابن قدامة ٢٠٩/٤ ونسبه إلى
الأوزاعي وأبي ثور أيضا . قال : وحكاها الجوزجاني عن عطاء
والحكم .
- (٥) انظر : المبسوط ١٣١/١٢ ، والبدائع ٣١٦٦/٧ ، والهداية
مع الفتح ٧٦/٧ ، وفي الفتح نسبه إلى الثوري والأوزاعي أيضا ،
والتبيين ١١٢/٤ ، والدر مع الرد ٢١١/٥ .
- (٦) ج : وهذا .
- (٧) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود الهذلي ، من كبار الصحابة
وساداتهم وفقهائهم ، أسلم قديما ، وهاجر إلى الحبشة ، ثم إلى المدينة
وحضر جميع الفزعات ، شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة ،
وكان يعرف بصاحب السواد والسواك والنعل . نزل الكوفة وتوفى
بها سنة ٣٢ هـ ، وهو ابن بضع وستين سنة . انظر : أسد الغابة
٣٨٤/٣ ، وتهذيب الأسماء ٢٨٨/١ ، والتذكرة ٣١/١ ، والاصابة
٣٦٨/٢ .
- (٨) ج : " في إحدى " وأباه السياق .
- (٩) انظر : البداية ١٦٨/٢ ، وفي المغني والمبسوط جزئا عنه القول بالمنع .
ونسبه ابن قدامة إلى سعيد بن جبير والشعبي والجوزجاني أيضا .
- (١٠) ب ، ج : من أسلف فليسلف .

ما يقدر بالكيل والوزن شرطاً في جواز السلم . وما روى عن قتادة ، عن الحسن ،
عن سمرة : * أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان
نسيئة * (١) فمنع من النساء فيه ، لأنه لا يثبت في الذمة ، وما لا يثبت في
الذمة لا يجوز فيه السلم .

وروى جابر قال : * سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
الحيوان بالحيوان ، واحد باثنين ، فقال : لا بأس به يدا بيد ، ولا خير
فيه نساء * (٢) .

قالوا : ولأن الجلود ، والأكارع ، والرؤوس بعض الحيوان ، والسلم
فيها لا يجوز فلأن لا يجوز السلم في جميعه أولى . وتحريره قياساً ؛ أن
ما لا يجوز / السلم (٣) في بعضه ، لم يجز السلم في كله كالجواهر . ١٨٧/ب

قالوا : ولأن الحيوان يجمع أشياء متغايرة ، لأنه يجمع لحماً
وشحماً وجلداً (٤) وعظماً ، وما اختلفت أنواعه وتغايرت أخلاطه لا يصح
فيه السلم كالمجنونات ، وكذلك الحيوان .

قالوا : ولأن الحيوان لا يضبط بالصفة المقصودة منه ، لأنه
إن كان من الأبل العوامل فالمقصود منه قوته وصبره ، وإن كان من السوائم
فالمقصود منه كثرة الدرّ وصحة النتاج ، وإن كان من المركوب (٦) فالمقصود
منه سرعة المشى ووطأ الظهر ، وإن كان عبداً فالمقصود منه ثقته وخدمته .

(١) تقدم تخريجه في ص : ٣٧٨ هـ (٢)

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٣٧٩ هـ (١)

(٣) السلم : ساقط من جـ .

(٤) من ب ، ج وفي أ : * وما * .

(٥) سامت الماشية : رعت بنفسها ، فهي سائمة والجمع سوائم . المصباح ٢٩٧ .

(٦) ج : للمركوب .

وان كانت جارية فالمقصود منها جمال محاسنها ، وحلاوة شمائلها ^(١) ، وعفة فرجها . وكل هذه الأوصاف غير مضبوطة ، بل هي مع ^(٢) الشاهدة غير معلومة إلا بالتجربة والخبرة .

والدلالة على صحة ما ذهبنا إليه من جواز السلم فيه حديث عبد الله ابن عمر ^(٣) : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جهّز جيشا . فعزّت الابل ، فأمرني أن آخذ بعيرا ببعيرين إلى ابل الصدقة . " ^(٤) فلما بطل أن يكون هذا قرضا لظهور الفضل فيه ، ثبت ^(٥) أنه سلم .

وروى أبو الزبير عن جابر أن عبدا بايع رسول الله ^(٦) صلى الله عليه وسلم على الهجرة ، فجاء سيده يريد ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : بعنيه ، فاشتراه منه ببعدين أسودين . ^(٧)

ولأن كل عين صح ثبوتها في الذمة مهرا ، صح ثبوتها في الذمة سلما كالثياب طردا والجواهر ^(٨) عكسا . ولأن كل ما صح أن يكون في الذمة عوضا في عقد الكتابة ، صح أن يكون في الذمة سلما كالحنطة . ولأنه عقد معاوضة فجاز أن يكون الحيوان في الذمة عوضا فيه كالنكاح والكتابة . ولأنه جنس تجب فيه الصدقة فجاز فيه السلم كالحبوب . ولأن الحيوان مضبوط الصفة شرعا وعرفا . أمّا الشرع فقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا

(١) شمائل : جمع شمال وهو الخلق . المختار ص ٣٤٧ .

(٢) ج : بل هي بعين .

(٣) ج : ابن عمر رضي الله عنه .

(٤) تقدم تخريجه في ص : ٣١٩ هـ (١)

(٥) ج : تبين .

(٦) ج : بايع النبي .

(٧) تقدم تخريجه في ص : ٣٨٠ هـ (٨)

(٨) ج : والجواهر .

- ١٣٦١ -

بقرة * إلى قوله تعالى (١) : * ادع لنا ربك يبيّن لنا ما هي (٢) ،
 إنّ البقر تشابه علينا ، وإنا ان شاء الله لمهتدون . قال : إنه يقول إنها
 بقرة لا ذلول تشير إلى أرض * الآية إلى قوله (٣) : * قالوا : الآن جئت
 بالحق . * (٤) قال قتادة : (٥) * معناه : الآن بيّنت (٦) الحق * .
 فلولا أن الصفة مضبوطة لم يكن فيها بيان . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه قال : * لا تصف المرأة المرأة لزوجها حتى كأنه ينظر إليها * (٧) فلولا
 أن الوصف لها يقوم مقام النظر إليها لم ينع عنه . (٨)

وأما العرف فهو أن العرب قد كانت تكتفي بالصفة عن المشاهدة
 حتى وصفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفاته ، حتى كأنه شاهد . وإذا
 أرادوا أن يعرضوا فرسا للبيع أو لغيره ، وصفوه صفة تغني عن المشاهدة / ١٨٨ أ
 وقد قال بعض الشعراء : * ومن وصفك فقد سّاك للعرب * (٩)

-
- (١) تعالى : ليس في ب .
 (٢) ما بين الرقمين لا يوجد في ب .
 (٣) ج : قوله تعالى .
 (٤) سورة البقرة : ٦٢ - ٧١ .
 (٥) انظر : تفسير الطبري ١ / ٢٨٠ ، وتفسير القرطبي ١ / ٤٥٥ ، ومختصر
 تفسير ابن كثير ١ / ٢٨٠ .
 (٦) ج : الآن ثبت .
 (٧) روى من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعا بلفظ : * لا تبشر
 المرأة المرأة فتتمتها لزوجها كأنه ينظر إليها * . أخرجه البخاري
 ٤٩ / ٢ ، وأبو داود ٢ / ٢٤٦ ، وأحمد ١ / ٣٨٢ .
 (٨) ب : عنه صلى الله عليه وسلم .
 (٩) هذا عجز بيت لقصيدة مشهورة قالها المتنبي ، يرثي بها أخت سيف
 الدولة وصدده :

أجلّ قدرك أن تسمى مؤبنة ومن يصفك فقد سّاك للعرب
 انظر : ديوانه ١ / ٢١٥ ، والعدة لابن لاشيق ٢ / ١٥٢ .

وإذا ضبطت^(١) صفة الحيوان^(٢) بما ذكرنا من الشرع

والعرف، صح فيه السلم كغيره من الموصوفات.

فأما الجواب عن حديث ابن عباس^(٣)، فهو أنه محمول على ما ورد

فيه من السلف في التمر^(٤) بدلالة جواز السلم فيما ليس بمكيل ولا موزون من المذروع والمعدود.

وأما الجواب عن خبري^(٥) سرة وجابر^(٦) فمن وجهين :

أحدهما : أنه يقتضى أن يكون الصنع^(٧) لأجل النساء، وأنتم تمنعون منه، لأنه غير مضبوط بالصفة فلم يسلم الدليل منه. والثاني : أنه محمول على النساء إذا كان من الطرفين معا.

وأما الجواب عن استدلالهم بأن الجلد لما لم يجز السلم فيه، وهو بعض الحيوان، كان جميع الحيوان أولى. فهذا مما لا يصح اعتباره، والأصول تدفعه. ألا ترى أن الحمل لا يصح بيعه، ويصح بيع الأم مع حملها، كذلك^(٨) الجلد، وإن لم يصح السلم فيه لا يمنع من السلم في الحيوان.

وأما الجواب عن قولهم "إن الحيوان يجمع أشياء مختلفة،

(١) ج : ضبط.

(٢) في ب، ج : بعده زيادة : "بالصفة".

(٣) ج : ابن عباس رضي الله عنه.

(٤) ب : "في الثمن" تصحيف. ج : "من النهي" بسقوط "السلف

في" ووقوع تصحيف في "التمر"

(٥) ب : عن خبر.

(٦) ج : بزيادة رضي الله عنهما.

(٧) ب : "المبيع" وهو تصحيف.

(٨) ب : "فكذلك" ج : "فكذا".

- ١٣٦٣ -

فلم يجز السلم فيه كالمعجونات * فهو ^(١) أن جملة الحيوان مقصود ، وليس تقدير ما فيه من أنواعه مقصود ، وهو متشاكل ^(٢) الخلقة ، وكل ما فيه مقدر ، وليس كالمعجونات التي يقصد فيها ^(٣) تقدير أنواعها . وإذا صنعها الآدميون أمكنهم زيادة جنس ونقصان غيره ، فاختلغا .

وأما قولهم " إنه غير مضبوط الصفة " فقد دللنا على أنه مضبوط الصفة بالشرع والعرف . فدل بما ذكرناه ^(٤) على جواز السلم في الحيوان . وهو ما قصده الشافعي بهذا الفصل .

- فصل -

فأما قصد المزني ^(٥) فهو أن يحتج به على أن مشاهدة الثمن تغني عن الصفة ، لأن هذه الأخبار ليس ^(٦) فيها أنهم وصفوا ما دفعوه من الحيوان سلفاً بل اقتصروا ^(٧) على الشاهدة .

وهذا الذي قاله المزني ليس بدليل ، لأن المقصود بها جواز السلم في الحيوان ، فاقتصر الراوي على ذكره ، ولم يقصد شرطه بالصفة . ألا ترى أن المسلم فيه لا بد فيه من صفة ^(٨) ، وليس في الخبر ذكرها . فكذاك الثمن لا يمتنع ^(٩) أن يلزم وصفه ، وإن لم يكن في الخبر ذكره .

(١) من ب ، ج . وفي أ : " وهو " خطأ .

(٢) ج : " متشاكل " وهو تصحيف .

(٣) ب : منها .

(٤) ب : بما ذكرناه .

(٥) ب ، ج : المزني به .

(٦) ليس : ساقط من ج .

(٧) ج : فاقتصروا .

(٨) ب : " وصفه " ج : " صفته " .

(٩) ج : لا يمنع .

- فصل -

فإذا ثبت جواز السلم في الحيوان ، فكل ما جاز أن يكون ثمنًا في السلم في غير الحيوان ، جاز أن يكون ثمنًا في السلم في الحيوان . سواء كان من جنسه كالابل سلماً في الإبل ، أو من غير جنسه ^(١) كالإبل سلماً في البقر . إلا الجوارى سلماً في الجوارى ففيه وجهان : ^(٢)

أحدهما - وهو قول أبي إسحاق - : لا يجوز أن يدفع جارية سلماً في جارية لعلتين :

أحدهما : أنه قد يجوز أن تكون الجارية التي هي الثمن عند / ١٨٨ ب حلول الأجل على صفة الجارية التي هي الثمن ، فيدفعها إليه ، فيصير الثمن والثمن واحد . (وهذه العلة فاسدة بسلم ^(٣) البعير في البعير .) ^(٤)

والعلة الثانية : أنه قد يقبض الجارية (التي هي الثمن فيطأها ثم قد تكون تلك الجارية) ^(٥) على صفة السلم فيها ^(٦) فيردّها ، ^(*) ويصير مستمتعاً بها بغير بدل . وهذه العلة فاسدة بالمبيع ^(٧) إذا ردّ بالعيب .

-
- (*) من ب ج . في أ : وتصير .
(١) ب ، ج : جنسها .
(٢) والصحيح لدى الأصحاب الجواز ، وبه جزم الكثيرون . انظر :
الفتح ٢٩٣/٩ ، والروضة ١٩/٤ ، والمغني ١١١/٢ ، جزم
بالجواز .
(٣) ج : " يسلم " خطأ .
(٤) ما بين القوسين تكرر في ب .
(٥) ما بين القوسين ساقط من ج .
(٦) فيها : ساقط من ب .
(٧) ج : " بالنع " وهو تصحيف .

- ١٣٦٥ -

والوجه الثاني :- وهو قول جمهور أصحابنا :- أنه يجوز أن يكون الثمن جارية سلماً في جارية . كما يجوز أن يكون العبد سلماً في عبد ، والفرس سلماً في فرس .

فعلى هذا إذا كان العبد الذى هو الثمن على صفة ^(١) مثل صفة العبد الذى هو الثمن ، وكانت ^(٢) الجارية التى هي الثمن مثل الجارية التى هي الثمن ، فدفعها السلم إليه عما وجب عليه ، فهل يلزم السلم قبولها أم لا ؟ على وجهين : ^(٣)

أحدهما : لا يلزم قبولها ^(٤) بل لا يجوز أن يقبلها ، لأنه يصير أخذاً للثمن في موضع الثمن .

والوجه الثاني : أنه يلزم قبولها ^(٤) ، لأنه قد صار مالكا للثمن كسائر أملاكه . فلزمه ^(٥) قبولها إذا دفعها إليه ، كما يلزمه قبول غيرها من أملاكه . ^(٦)

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله ^(٧) : ولو لم يذكر ^(٨) في السلم أجلاً ، فذكره قبل التفرق جاز . ولو أوجباه بعد التفرق لم يجز . ^(٩))

-
- (١) صفة : ليست في ب ، ج .
 (٢) ب ، ج : أو كانت .
 (٣) انظر : الفتح ٢٩٤/٩ ، والروضة ١٩/٤ والمغني ١١١/٢ وجزم بالوجه الثاني .
 (٤) ما بين القوسين ساقط من ج .
 (٥) ج : فيلزمه .
 (٦) ب : بعده زيادة " والله أعلم ."
 (٧) ب : رضي الله عنه .
 (٨) ج : " يذكر " بالافراد ، ويأباه السياق .
 (٩) انظر : مختصر المزني ٢٠٧/٢ .

اعلم أنه لا يخلو حال متعاقدي السلم من ثلاثة أحوال : أحدها :
 أن يعقداً مؤجلاً . والثاني : أن ^(١) يعقداً حالاً . والثالث : أن يعقداً
 مطلقاً . فان عقداً (مؤجلاً) كان إلى أجله . وإن عقداً ^(٢) حالاً كان
 على حلوله . وان عقداً مطلقاً لم يخل المسلم فيه ^(٣) من أن يكون
 موجوداً في الحال أو معدوماً . فان كان معدوماً بطل السلم ، لأن الحلول
 لا يصح فيه ، والأجل لا يتقدر باطلاقه . وان كان موجوداً ففي عقده
 السلم وجهان ^(٤) جنيان على اختلاف وجهي أصحابنا في السلم هل الأصل
 فيه الحلول أو التأجيل :

أحدهما : أن السلم باطل إذا قيل : إن ^(٦) الأصل فيه
 التأجيل ، لأن إطلاقه يوجب رده إلى أصله . (وردّه إلى الأصل) ^(٧) في
 الأجل إذا لم يتقدر بالشرط باطل .

والثاني : أن السلم جائز ، ويكون حالاً إذا قيل : إن ^(٨) الأصل
 فيه الحلول ، لأن إطلاقه يقتضيه .

- (١) أن : ساقط من جـ .
- (٢) ما بين القوسين ساقط من جـ .
- (٣) ب : حال المسلم فيه .
- (٤) انظر : المذهب ٣٠٧/١ ، والفتح ٢٢٦/٩ وفيه : " وان أطلق
 فوجهان ، وقيل : قولان ، والأصح عند الجمهور هو الثاني (أي
 الصحة) ، والروضة ٧/٤ ، والمنهاج مع المغنى ١٠٥/٢ .
- (٥) ج : " وهل هو الأصل " وهو خطأ .
- (٦) إن : ليس في جـ .
- (٧) ما بين القوسين ساقط من أ ، وأثبتته من ب ، جـ .
- (٨) إن : ليس في جـ .

- فصل -

فإذا ثبت ما ذكرنا من الحلول والتأجيل فيه ، فعقد السلم ^(١) يثبت ^(٢) فيه خيار المجلس ، ولا يثبت فيه خيار الشرط ^(٣) . وقد عللنا ذلك في باب الخيار . ^(٤) فمالس يفترقا فالعقد ^(٥) غير منبرم . فإذا

افترقا عليه فقد لزم . فعلى / هذا لو عقداً حالاً ، ثم أجلاه قبل ١٨٩/أ افتراقهما ، ثبت مؤجلاً على ما افترقا عليه ^(٦) . (ولو عقداً مؤجلاً ، ثم جعله حالاً ثبت حالاً على ما افترقا ^(٧) عليه ^(٨) . وكذا لو زاد في الأجل أو نقصا منه . أو زادا في الشئ أو نقصا منه ، ثبت العقد على ما افترقا عليه من زيادة أو نقصان . ^(٩)

فأما إذا عقداً على صفة ، وافترقا ^(١٠) عليها ، ثم أجلاه ما كان معجلاً ، أو عجل ما كان مؤجلاً ، أو زادا في الأجل أو نقصا منه لم يلزم ما أحدثناه ^(١١) بعد الافتراق ، وكان العقد لازماً على ما افترقا عليه ، لأن العقد لا يلحقه التفسير بعد التفرق . وخالف أبو حنيفة فيه . وقد مضى الكلام معه . ^(١٢)

-
- (١) السلم : ساقط من ج .
 (٢) ج : " ثبت " .
 (٣) انظر : المهذب ٣٠٤/١ ، والتنبيه ص ٦٨ ، والحلية ١/٨١ .
 (٤) انظر ص : ١٥٥
 (٥) ج : " والعقد " ويأباه السياق .
 (٦) هذا هو المذهب المنصوص عليه ، ويجيء فيه الخلاف الذي تقدم في سائر اللاحقات . انظر : الفتح ٢٢٧/٩ ، والروضة ٧/٤ .
 (٧) المرجعان السابقان .
 (٨) ما بين القوسين ساقط من ج .
 (٩) هذا هو الوجه الصحيح لدى الأصحاب ، وفي وجه : اللاحقات المذكورة لا تلتحق بالعقد . انظر : المجموع ٢٢٤/٩ .
 (١٠) ب : فافترقا .
 (١١) ب : " ما أخذناه " وهو خطأ .
 (١٢) تقدم في ص : ٢٦٥ .

فعلى هذا السو عقداء حالاً وافتراقاً ، ثم جعلاه مؤجلاً لم يلزم فيه الأجل ، ويستحب للمسلم أن لو وفى بالوعد وصبر به إلى الأجل . وكذا لو عقداء مؤجلاً ، ثم جعلاه حالاً بعد التفرق لم يلزم فيه الحلول ، ويستحب للمسلم إليه أن لو وفى بالوعد وعجل ذلك قبل الأجل . ولو^(١) اختلفا بعد التفرق في الحلول والتأجيل تحالفاً ، ولو^(٢) اختلفا فيه قبل التفرق فلا عقد بينهما .

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله :^(٣) ولا يجوز في السلف حتى يدفع الثمن قبل أن^(٤) يفارقه .)^(٥) وهذا كما قال .
لا يصح^(٦) السلم إلا بعد تسليم جميع الثمن قبل الافتراق .
فان افتراقاً قبل قبضه بطل السلم .^(٧)
وقال مالك :^(٨) إن تقابضا بعد الافتراق بزمان قريب إلى مدة ثلاثة

-
- (١) ب : فلو .
(٢) ب : وإن .
(٣) ب : رضي الله عنه ، ج : بدونه .
(٤) أن : ساقط من م .
(٥) انظر : مختصر المزني ٢٠٧/٢ .
(٦) ج : ولا يصح .
(٧) انظر : المهذب ٣٠٧/١ ، والتنبيه ص ٦٨ ، والوجيز ١٥٤/١ ، والفتح ٢٠٩/٩ ، وفيه : " وه قال أبو حنيفة ، وأحمد " والروضة ٣/٤ ، والمنهاج مع المغني ١٠٢/٢ .
(٨) انظر : المنتقى ٣٠٠/٤ ، والقوانين ص ٢٩٥ وفيها " ويجوز تأخيرها "

أيام ، صح السلم . وإن لم يتقابضه حتى مضت الثلاث (١) بطل .

وهذا خطأ ، لقوله صلى الله عليه وسلم : " من أسلف فليسلف في كيل معلوم " فأمر بسلف المال فيه (٢) ، وذلك يقتضي التعجيل . ولأن (٣) اسم السلم مشتق من إسلام المال ، وهو تعجيله . فلو جاز تأخير عن المجلس لسلب معنى الاسم . ولأن في السلم غررا ، فلو جاز فيه تأخير الثمن لازداد فيه الغرر . وزيادة الغرر في العقد تبطله . ولأن الثمن إذا تأخر مع تأخر الثمن صار دينا بدين وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الدين بالدين (٥) .

====
بغير شرط ، ويجوز بشرط ثلاثة أيام ونحوها " والبداية ١٦٩/٢ ،
والمواهب مع المواق ٥١٤/٤ ، والخرشي ٢٠٢/٥ ، وفيه " والمعتمد
من الطرق فساد السلم بالزيادة على الثلاثة أيام ولو قلت ، سواء
كانت بشرط ، أو بغيره " .

- (١) ب : الثلاثة .
- (٢) من ب ، ج ، وفي أ : " المكيل فيه " وهو تصحيف .
- (٣) من ب ، ج ، وفي أ : " لأن " بسقوط الواو .
- (٤) اسم : ليس في ب ، ج .
- (٥) الحديث روى عن ابن عمر مرفوعا بلفظ : " نهى عن بيع الكالئ بالكالئ " رواه الحاكم ٥٢/٢ وصححه هو والذهبي ، وفي بعض طرقه زيادة : " وهو النسيئة بالنسيئة " ورواه أيضا الدارقطني ٧١/٣ ، والطحاوي في شرح المعاني ٢١/٤ ، والمشكل ٣٤٦/١ ، والبيهقي في سننه ٢٩٠/٥ وفي بعض طرقه زيادة " الدين بالدين " واستغرب من الحاكم والدارقطني لذكرهما " موسى بن عتبة " بدل " موسى بن عبيدة " ورواه ابن عدي في الكامل ٢٣٣٥/٦ ، وأعله بموسى بن عبيدة ، وفي التلخيص ٢٦/٣ : رواه الشافعي بلفظ : " نهى عن الدين بالدين " وقال : أهمل

فإذا ثبت أن تعجيل الثمن في السلم من شرط صحته ، فعجل^(١)
نصف الثمن وبقي النصف ، ثم افترقا ، فقد اختلف أصحابنا في هذا العقد
على ثلاثة مذاهب : (٢)

أحدها : وهو قول البصريين - : أن العقد باطل^(٣) في الكل ،
لأن من شرط صحته تسليم جميع ثمنه . فإذا لم يسلم جميع الثمن ، عدم
الشرط فبطل^(٤).

والمذهب الثاني - وهو قول البغداديين - : أن السلم / فيما ١٨٩ ب/
تقابضه جائز ، وفيما بقي باطل ، لأنهما لو تقابضا الجميع لصح ، ولو لم^(٥)
يتقابضا لبطل . فوجب إذا تقابضا البعض وبقي البعض ، أن يصح فيما
قبض ويبطل فيما لم يقبض .

قالوا : ولا خيار في تفريق الصفة ، لأن افتراقهما على البعض
رضا منهما بالتفريق .

والمذهب الثالث : أن السلم فيما لم يتقابضه باطل . وفيما تقابضه
على قولين من تفريق الصفة :

====
الحديث يوهنون هذا الحديث . ونقل الحافظ عن الامام أحمد
قوله : " ليس في هذا حديث يصح ، لكن إجماع الناس على أنه
لا يجوز بيع دين بدين " وضعفه الشيخ الألباني في الارواء
٢٢٠/٥ قال : تفرد به موسى بن عبيدة وهو ضعيف ، ومن ذكره
من حديث موسى بن عقبة ، فقد وهم .

- (١) ج : " تعجيل " وهو تصحيف .
(٢) جزم الأصحاب على المذهب الثالث ، ولم أقف على المذهبين الأولين
في كتب المذهب . راجع : الفتح ٢١٠/٩ ، والروضة ٣/٤ ،
والمغنى ١٠٢/٢ ، والنهاية ١٨٤/٤ ، وقلوب ٢٤٥/٢ .
(٣) ب ، ج : يكون باطلا .
(٤) ج : فيبطل كله .
(٥) ب : وإن لم .

(أحدهما : باطل على قول من يمنع من تفريق الصفقة .

والثاني : جائز على قول من يجيز تفريق الصفقة .^(١) ولللمسلم إليه الخيار دون المسلم في أن يعض العقد في البعض أو يفسخ .

- فصل -

فأما إذا تقابضا الثمن ثم بان بعد التفرق أنه رديء معيب . فإن كان^(٢) عيبه لا يخرج من جنس الأثمان . فإن كان معينا قبل للمسلم إليه : * أنت بالخيار بين أن تسمح بعيبه أو تفسخ العقد به . وليس لك إيداله لتعيينه . *^(٣) ولولم يكن^(٤) الثمن معينا^(٥) وكان موصوفا على مذهب من يجيزه فهل له إيداله أم لا ؟^(٦) على قولين فيمن صارف بدراهم^(٧) غير معيبة فبانت بعد التفرق^(٨) معيبة رديئة ، فهل له البدل أم لا ؟ على قولين . كذلك مسئلتنا . أحد القولين : له البدل ولا خيار . والقول الثاني : لا بدل له ، ويكون له الخيار بين أن يسمح بعيبه أو يفسخ العقد به .

(١) ما بين القوسين ساقط من جـ .

(٢) كان : ساقط من جـ .

(٣) انظر: المنهاج مع المفتي ١٠٤/٢ ، والنهاية ١٨٧/٤ ، وشرح

المحلى ٢٤٦/٢ ، والتحفة ٧/٤ .

(٤) ج : وإن لم يكن .

(٥) ج : " معيبا " وهو خطأ .

(٦) يجوز ذلك على مذهبه الجديد المعتمد . انظر: المنهاج مع

المفتي ٧٠/٢ ، والنهاية ٩٠/٤ ، وشرح المحلى ٢١٤/٢ ،

وحاشيتي الشبراملسي ١٨٧/٤ ، والشرواني ٧/٤ .

(٧) ج : دراهم .

(٨) من ب ، ج وفي أ : " الصرف " وهو تصحيف .

- فصل -

فاذا تقررا وصفا ، فالشروط المعتبرة في صحة السلم تعتبر

من وجهين :

أحدهما : ما كانت معتبرة في الثمن ، وسنذكرها من بعد إذا
نقدم شرحها .

والثاني : ما كانت معتبرة في الثمن ^(١) ، وهي ثلاثة ^(٢) شروط ،
متفق على بعضها ومختلف في بعضها .

أحدها : تسليم جميع الثمن قبل الافتراق ، فان ^(٣) أخل به
بطل السلم .

والثاني ^(٤) : أن يكون معيناً حاضراً ، فان أخل بتعيينه بطل
السلم على قول أبي العباس بن رجاء وطائفة من البصريين . وصح على قول
جمهور الفقهاء .

والثالث : أن يكون موصوفاً ، فاذا ^(٥) أخل بالصفة بعد المشاهدة
فعلى قولين ، يبطل السلم في أحدهما ، ويصح في الآخر ^(٦) .

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله ^(٧) : ويكون ما أسلم ^(٨) فيه موصوفاً . ^(٩))

-
- (١) ب : " الثمن " وهو تصحيف .
(٢) ج : " ثلاث " وهو خطأ .
(٣) ب : فلو
(٤) في ج : وقع سقط من هنا الى ص : ١٥٣٢ هـ (٥)
(٥) ب : فان .
(٦) في ب بعد زيادة : " والله أعلم " .
راجع في الفصل : المهدب ٣٠٧/١ ، والتنبيه ص ٦٨ ، والشافعي
٣٧/ب والفتح ٢٠٨/٩ ، ٢١٧ ، والروضة ٥٤٣/٤ ، وتكلمة السبكي
١٠٢/١٠ والإسهاج مع المغنى ١٠٢/٢ ، ١٠٤ ، ١٠٦ .
(٧) ب : رضي الله عنه .
(٨) ب : ما أسلف ، م : ما سلف .
(٩) مختصر المزن ٢٠٧/٢ . وراجع في المسألة : المهدب ٣٠٦/١ ،

وهذا كما قال . وهو شرط معتبر في صحة السلم في الشمن ، فلا بد من صفته ، لأن ما تناوله عقد المعاوضة فلا بد أن يكون معلوماً بالاشارة أو بالصفة . فلما لم يكن يصح ^(١) العقد بالاشارة اليه ، لأنه يصير مسلماً في عين ، ثبت أن اعتبار العلم به بالصفة له .

واذا كان كذلك فلا بد من ثلاثة أشياء : أحدها : ذكر الجنس .

والثاني : ذكر النوع . والثالث : ذكر الصفة ، لأن / الجنس والنوع ١٩٠/١٩ يتقدمان . والشا فعي إنما اقتصر على الصفة اكتفاءً بفهم السامع ، وأنه ^(٢) لا يصير الشيء موصوفاً إلا بعد ذكر الجنس والنوع .

فأما الجنس : فهو أن يقول : " تمر " أو " بر " ^(٣) وان كان في ثياب قال : " قطن " أو " كتان " ^(٤) . وأما النوع : فهو أن يقول في التمر أنه " معقل أو برني " ، وفي الثياب القطن أنه : " هروي " أو " مروى " ^(٥) فأما ^(٦) الصفة : فإنها تختلف على حسب اختلاف الموصوف ، فمنه ما يكتفى فيه بوصف واحد ، ومنه ما لا يكتفى فيه إلا بوصفين . ومنه ما لا يكتفى فيه إلا بثلاثة أوصاف وأكثر ، وليس يمكن حصرها إلا عند تعيين الأجناس وذكرها .

== والتنبية ص ٦٨ ، والوجيز ١٥٦/١ ، والفتح ٢٦٨/٩ ، والروضة ١٥/٤ ، والمنهاج مع المغني ١٠٨/٢ .

- (١) ب : فلما لم يصح .
- (٢) ب : لأنه .
- (٣) ب : تمر أو بر .
- (٤) ب : قطن أو كتان .
- (٥) ب : مروى أو هروي .
- (٦) ب : وأما .

وفي الجملة فالمعتبر في الصفة ثلاثة أشياء : أحدها : استيفاء ما يقسط عليه الثمن ، واختلف ^(١) باختلافه . والثاني : أن تكون الصفة معروفة عند كافة أهل الخبرة بذلك الجنس . فأما ما لا يعرفه إلا الأفراد منهم فلا . والثالث : أن تكون عامة الوجود . فأما ما لا يوجد إلا في النادر فلا ، بل لا يصح معها العقد . فهذه الثلاثة معتبرة في الصفة التي هي ثالث شرط بعد الجنس والنوع . والله أعلم .

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله ^(٢) : ويكون الأجل فيه معلوماً . ^(٣))
وهذا شرط من شروط الثمن إذا كان مؤجلاً . وإن ^(٤) كان حالاً سقط هذا الشرط . وفي الجملة فللمسلم ^(٥) حالان : حال ^(٦) ، ومؤجل . فإن كان حالاً لزمه تعجيل ذلك في أول أوقات الامكان . ولو ^(٧) كان المسلم شرط أن يطالبه ^(٨) متى شاء فهو على الحلول

-
- (١) ب : فاختلف .
(٢) ب : رضي الله عنه .
(٣) مختصر المزني ٢٠٧/٢ وراجع في المسألة : المهدب ٣٠٦/١ ،
والتنبيه ص ٦٩ ، والفتح ٢٣١/٩ ، والروضة ٧/٤ ، والمنهاج
مع المغني ١٠٥/٢ ، والنهاية ١٩٠/٤ .
(٤) ب : فإن .
(٥) من ب . وفي أ : فللمسلم .
(٦) من ص (١٣١٩) إلى ههنا كان السقط في د .
(٧) ب : فلو .
(٨) ب : يطالبه به .

في أول أوقات الامكان ، لأنها لفظة قد ألف الناس استعمالها فيه ، ولولا
العرف فيها لصارت أجلا مجهولا للجهل بوقت مشيئته .

فلو كان المسلم قد شرط أن يطالبه به متى شاء من ليل أو نهار ،
ففيه لأصحابنا ^(١) وجهان ^(٢) :

أحدهما : يكون السلم باطلا ، لأنه إذا شرط المطالبة متى
شاء من ليل أو نهار ، انصرف الشرط عن وقت الامكان ، فربما طالبه به
في وقت لا يمكنه ^(٣) تسليمه فيه . وما لا يمكن تسليمه عند استحقاق
المطالبة به ، لم يصح السلم فيه .

والوجه الثاني : أن السلم جائز وتكون هذه مخالفة تحمل على
العرف ، وزمان ^(٤) الامكان .

- فصل -

وإذا كان السلم مؤجلا فلا بد أن يكون الأجل معلوما ، لأنه
إذا كان مجهولا جهل وقت استحقاقه فأى ^(٥) أجل طالب به فيه ،
جاز أن يدفع عنه ، لأنه ^(٦) ليس بوقت المحل . فلا يمكن المطالبة ،
ولا يستحق بالدفع ^(٧) . وهذا يمنع من صحة العقد . ولأن للأجل قسطا

(١) د : فلا أصحابنا فيه .

(٢) لم أجد التنصيص عليهما في كتب المذهب .

(٣) د : لا يمكن .

(٤) ب : في زمان .

(٥) ب : وأى .

(٦) ب : بأنه .

(٧) د : فلا يستحق الدفع .

من الثمن لاختلاف الأثمان باختلافه . فإذا كان الأجل مجهولا صار الثمن / مجهولا ، وجهالة الثمن مبطله للعقد .

ب/١٩٠

فإذا ثبت أن من شرط السلم ^(١) أن يكون الأجل معلوما . فالأجل المعلوم على ضربين : أحدهما : أن تصير معلومة بتقدير مدة الأجل . والثاني : أن تصير معلومة بتعيين وقت المحل .
فأما المعلوم بتقدير مدة ^(٢) الأجل ، فهو أن يقول : " قد أسلمت اليك في كذا بأجل خمسة أشهر " أو : " إلى مدة خمسة أشهر " أو : " استحق المطالبة به بعد خمسة أشهر " أى هذه الألفاظ ذكر كان الحكم فيها واحدا ، والأجل بها ^(٣) معلوما ، ويكون ذلك محمولا على الشهور الهلالية ^(٤) وسواء تعين لهما الزمان الذي يتقضى ^(٥) فيه الأجل أم لا ٢ لا نهما قد عقدا بما يصير به ^(٦) الزمان معينا . ^(٧)

ويكون ابتداء هذا الأجل من وقت العقد . فان ^(٨) كان في

-
- (١) ب : من شرط صحته .
(٢) مدة : أثبتها من ب ، وليست في أ .
(٣) بها : أثبتها من ب ، وليس في أ ، ر
(٤) قلت : هذا في البلاد التي جرى فيها التوقيت بالشهور الهلالية ، أما البلاد التي جرى فيها العرف بالتوقيت بالسنة الميلادية ، فتحمل الأشهر عليها جريا على العرف والعادة ، لأن المسألة ليست توقيفية .
(٥) د : يتقاضا .
(٦) به : ساقط من أ ، وأثبتته من ب .
(٧) ب : بما يصير الزمان معينا به .
(٨) ب : " وإن " ويأباه السياق .

أول الشهر وغرته ، فإذا انقضت خمسة أشهر بالأهلة فقد حل الأجل ، سواء كانت كاملة أو ناقصة ، أو بعضها كاملاً وبعضها ناقصاً .^(١) وإن كان وقت العقد بعد مضي أيام من الشهر ، مثل أن يكون مضي عشرة أيام ، أحصى ما بقي منه^(٢) . فان كان عشرين يوماً لكامل الشهر فإذا مضت بقية هذا الشهر ، ثم أربعة أشهر بالأهلة ، ثم عشرة أيام بعده ، فقد حل الأجل . (وان كان الباقي تسعة عشر يوماً لنقصان الشهر ، فإذا مضت بقية هذا الشهر ، ثم أربعة أشهر بالأهلة ، ثم أحد عشر يوماً بعده ، فقد حل الأجل) ،^(٣) لأن الشهر إذا فات هلاله ، بنى على كماله^(٤) ، وإن خالف فيه أبو حنيفة^(٥) خلافاً يذكر في كتاب

-
- (١) من ب ، د . وفي أ : " أو بعضها كامل وبعضها ناقص " .
 (٢) منه : ليس في د .
 (٣) ما بين القوسين ساقط من د .
 (٤) انظر : المهذب ١٤٥/٢ ، والفتح ٢٣٦/٩ ، وأسنى المطالب ١٢٥/٢ ، والمنهاج مع المغني ١٠٥/٢ ، قلت : وهو مذهب المالكية : الخرشي ٢١١/٥ ، والمشهور لدى الحنابلة : المغني لابن قدامة ٢٢٠/٤ ، وبه قال محمد وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة : فتح القدير ٣١٢/٤ .
 (٥) قلت : إذا فات الهلال في الشهر الأول فعند أبي حنيفة تقدر المدة بالأيام لا بالأهلة ، وذلك في كل الشهر . مثل أن يقع الطلاق أو الموت في وسط الشهر فتعتد من الطلاق تسعين يوماً ، ومن الوفاة مائة وثلاثين يوماً . وكذا الحكم في قضاء شهر رمضان ، وتقدير أجل السلم . وهذا هو مذهب بعض الحنابلة وبه قال أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي من الشافعية .
 انظر : البدائع ٢٠٧/٤ ، وفتح القدير ٣١٢/٤ ، والمغني لابن قدامة ٢٢٠/٤ ، والمهذب ١٤٥/٢ .

العدد (١) إن شاء الله تعالى .

فلو (٢) كان المقدر عند زوال الشمس حسب عليه ما بقي من اليوم ، فإذا زالت الشمس من اليوم الآخر (٣) من مدة الأجل فقد حل . فهذا الأجل المعلوم بتقدير مدة الأجل .

فأما المعلوم بتعيين وقت المحل فهو أن يقول : "أسلمت إليك في كذا إلى غرة شهر رمضان " فهذا أجل معلوم لتعيين وقت المحل فيه . وسواء علما (٤) قدر مدة الأجل أم لا ؟ لأنهما قد عقدا بهما يعلمان قدره .

ثم لا يجوز إذا كان الأجل معلوما بتعيين وقت المحل أن يستعمل في جميع الألفاظ ، وإنما يستعملان فيه لفظ الغاية كقوله " إلى شهر رمضان " فيحل الأجل عند حلول شهر رمضان .

(١) وما قاله الماوردي هناك : " وإن طلقها في تضاعيف الشهر ، كأنه طلقها وقد مضى من الشهر عشرة أيام اعتدت ببقية من ساعة طلقها وبشهرين بعدها بالأهلة ، وسواء كانا كاملين أو ناقصين ثم استكملت بعده العدة من الشهر الرابع ، فإن كان شهر الطلاق كاملا وكان الباقي منه عشرون يوما اعتدت من الرابع عشرة أيام . وإن كان الشهر ناقصا استكملت ثلاثين يوما واعتدت من الرابع أحد عشر يوما .

وقال أبو حنيفة : تعتد من الرابع عدة ما مضى من شهر الطلاق ، وهو عشرة أيام في زيادته ونقصانه ، اعتبارا بعدد ما فات منه ، كما يعتبر قضاء شهر رمضان . " انظر كتاب العدد من الحاوي :
١٥/١٠٦ ب نسخة ج .

(٢) ب : فان .

(٣) ب : الأخير .

(٤) ب : علما .

وذلك بفروب الشمس من آخر يوم من شعبان . ويكون كقوله في أول شهر رمضان ، أو في غرة ^(١) شهر رمضان ^(٢) ؛ لأن لفظة " الى " غاية . والغاية اذا جعلت حدا للحكم متعلق باسم ، كان ذلك الحكم متعلقا بأول الاسم . ^(٣)

فأما إن عدل عن لفظ الغاية الى غيره من حروف الظروف فقال :

" في شهر رمضان " لم يجز لأنه اذا قال " في شهر رمضان " / صار ١٩١/أ كل زمان منه وقتا لحلول الأجل ، والشهر بعيد الطرفين ، فيصير الأجل مجهولا ، ويصير ^(٤) بمثابة قوله " في سنة كذا " فيبطل الأجل ، لبعد ما بين طرفي السنة . ومن أصحابنا ^(٥) من قال : الشهر أقصر مدة فلا يبطل الأجل لقربه ، وان بطل في السنة ^(٦) . وحمل ^(٧) على أول

- (١) ب : " أو في غرته " بدون شهر رمضان .
- (٢) هكذا سؤى الشيخ أبو حامد الاسفراييني بين " الى رمضان " و " الى غرته " و " الى أوله " ولكن نقل الشيخان عن الأصحاب أنه اذا قال الى أول ، أو آخر رمضان ، لا يصح السلم لوقوعه على نصفه الأول أو الآخر كله . ولكن قال الامام الجويني والبغوي : ينبغي أن يصح ويحمل على الجزء الأول في كل نصف . قال في الشرح الصغير : وهو الأقوى ، وقال السبكي : إنه الصحيح . وقال الزركشي : إنه المذهب أنظر : النهاية ١٩٠/٤ .
- (٣) د : بأول ذلك الاسم .
- (٤) ب : ويكون .
- (٥) وه قال أبو علي بن أبي هريرة ، والمذهب الأول هو الصحيح لدى الأصحاب . انظر : المهذب ٣٠٦/١ ، والفتح ٢٣٨/٩ ، والروضة ١٠/٤ ، والمغني ١٠٦/٢ .
- (٦) بل يصح عند ابن أبي هريرة في السنة أيضا . انظر : المراجع السابقة .
- (٧) أ " حمل " بدون الواو ، وأثبتته من ب ، د .

الشهر اعتبارا بالعرف ، فان ^(١) العادة جارية بأن يراد به أول الشهر .
فأما اذا قال " في يوم كذا " فمن أصحابنا من أبطل كالشهر ،
للجهل بوقت المحل منه . والصحيح جوازه ^(٢) في اليوم لقرب ما بين طرفيه .
وان في تحديد الوقت من اليوم ضيقا يلحق الناس ، وأن عرف كافتهم
باستعمال هذه اللفظة في الأيام دون الشهور . فاتسع حكم اليوم وان
ضاق حكم الشهر .

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله ^(٣) : قال الله تعالى ^(٤) :
* يسئلونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج * ^(٥) فلم يجعل
لأهل الاسلام علما إلا بها ، فلا يجوز الى الحصاد والعطاء ^(٦) ، لتأخر
ذلك وتقدمه ^(٧) . ولا الى فصح النصارى ^(٨) فقد يكون عاما في شهر ،

- (١) د : وبان .
(٢) والصحيح لدى جمهور الأصحاب بطلان البيع هنا كما في الشهر
والسنة انظر : المراجع السابقة .
(٣) ب ، د : رضي الله عنه .
(٤) م : تبارك وتعالى .
(٥) سورة البقرة : ١٨٩ .
(٦) د : " والعقد " وهو خطأ .
(٧) ب ، م : لتأخير ذلك وتقدمه .
(٨) فصح النصارى : مثل الفطر وزنا ومعنى ، وهو عيد لهم يأكلون فيه
اللحم بعد الصيام ، والجمع : فصوح . انظر : الصباح ص ٤٧٣ .

وعاماً^(١) في غيره ، على حساب ينسؤون^(٢) فيه أياما . ولو أجزناه ، كنا قد علمنا في ديننا بشهادة النصارى ، وهذا غير حلال للمسلمين^(٣) .

اعلم أن الآجال تنقسم ثلاثة أقسام :

قسم منها : يجوز العقد معه ، وهو أن يكون مقيدا بالأهلة والشهور العربية . وقد مضى الكلام فيه .

وقسم منها : لا يجوز العقد معه ، وهو أن يكون الى وقت الحصاد ، أو جدار الثمار ، أو خروج الحاج ، أو قدوم الغزاة ، أو دخول القوافل . فهذه كلها آجال مجهولة ، لاختلافها في التقديس والتأخير . وكذلك الى العطاء ، إلا أن يريد وقت العطاء ، ويكون معلوما فيصح . فتمس عقد العقد بهذه الآجال المجهولة بطل العقد^(٤) .

والقسم الثالث : ما اختلف حاله لاختلاف حال المتعاقدين ،

- (١) ج : وقد يكون عاما .
- (٢) د : " ينسبون " وهو خطأ .
- (٣) مختصر المزني ٢/٢٠٧ . وراجع في المسألة : المهذب ١/٣٠٦ ، والوجيز ١/١٥٤ ، والفتح ٩/٢٣١ ، والروضة ٤/٧ ، والمنهاج مع المغني ٢/١٠٥ .
- (٤) وه قال أبو حنيفة والشافعي ، وهو أظهر الروايتين عن أحمد ، وفي رواية عنه ، وه قال مالك : يجوز السلم الى تلك الآجال . انظر : المغني لابن قدامة ٤/٢١٩ ، والقوانين ص ٢٩٥ ، والافصاح ١/٢٣٦ ، ورحمة الأمة ص ١٤٦ .

وهو أن يسلم (١) إلى النيروز (٢) والمهرجان (٣)، وأولى شهر من شهور الفرس أو الروم فإن كان المتعاقدان من العرب الذين لا يعرفون أوقات ذلك من الأشهر الهلالية لم يجز . وكان العقد باطلا ، لجهلها بوقت حلوله . وإن كانا من الفرس أو غيرهم ممن يعرف أعوامهم وأوقات ذلك من الأشهر الهلالية ، حتى لا يخفى عليهم كما لا يخفى عليهم (٤) شهور الأهلة . فقد اختلف أصحابنا فيه على وجهين : (٥)

(١) د : أن يسلم .

(٢) عيد للفرس يقع في أول يوم من الصيف ، وهو عند حلول الشمس في برج الحمل ، ولهذه التسمية قصة ، وهي : أن دجلة انبثقت في زمان بني اسرائيل أو الفرس ، وأهلكت البلدان والقرى ، وظهر فيها الهواء ، ومات الناس وهربوا منها إلى بلاد أخرى ، فماتوا بها أيضا ، وأراهم الله أنهم غير معجزين ثم أنزل الله عليهم مطرا ، فأحياهم به ، فسمى ذلك المطر النيروز - أي اليوم الجديد - وجعلوه عيدا يصب بعضهم الماء فيه على بعض . قال ابن عباس : وتصديق ذلك في كتاب الله تعالى : ﴿ ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت ، فقال لهم الله موتوا ، ثم أحياهم ﴾ البقرة : ٢٤٣ . انظر : النظم المستعذب ١/٣٠٦ .

(٣) المهرجان : عيد للفرس يقع في أول يوم من الشتاء ، وقيل : يوم عشرين من أيلول وذلك عند حلول الشمس في برج الميزان . ولتسميته بذلك قصة وهو أنه كان فيهم ملك جبار ظلوم اسمه "مهروز" فأهلكه الله بمثل ذلك اليوم فجعلوه عيداً لهم فرحاً بموته ، وسموه "المهرجان" والمهر نسبة إلى ملكهم "مهروز" و "جان" بمعنى "الروح" أي : هلك روح الملك . المرجع السابق .

(٤) كما لا يخفى عليهم : ساقط من د .

(٥) قد أطلق الشيخان القول بجواز التوقيت بشهور الفرس والروم ، وكذا بالتوقيت بالنيروز والمهرجان . قال : وفي النهاية نقل وجه أنه لا يجوز التوقيت بهما . انظر : الفتح ٩/٢٣٢ ، والروضة ٤/٨ .

أحدهما - وهو مذهب البغداديين - : أنه يجوز ، لأنه
زمان محدود ، ووقت معين .

والوجه الثاني - وهو مذهب البصريين - : أنه لا يجوز ، ويكون
العقد باطلا ، لأنه / مبنى على إنساء أيام^(١) حرم الله تعالى^(٢)
إنساءها ، ومعدول به عن الشهور الهلالية التي لم يجعل الله تعالى^(٣)
لأهل الاسلام علما إلا بها .

فأما إن أُجِّل ذلك بأعياد النصارى كالفصح والشعانين^(٤)
وأعياد اليهود كالعنصرة^(٥) والفطير^(٦) . فان كانت هذه الأعياد
لا يعرف المسلمون أوقاتها إلا من اليهود والنصارى لم يجز ، وكان العقد
اليها باطلا . وان كان المسلمون يعرفون أوقاتها بأنفسهم من غير أن
يحتاجوا فيها إلى الرجوع إليهم ، فعلى مذهب البغداديين يجوز ،

-
- (١) أيام : ليست في ب .
(٢) تعالى : ليس في ب .
(٣) تعالى : ليس في ج .
(٤) الشعانين : عيد مسيحي يقع يوم الأحد السابق لعيد
الفصح يحتفل به بذكر دخول السيد المسيح بيت المقدس .
انظر : المعجم الوسيط ٤٨٥/١ .
(٥) عيد العنصرة : عند المسيحيين عيد تذكاري حلول الروح القدس
على التلاميذ ، يقع بعد عيد الفصح بخمسين يوما . وعند
اليهود هو عيد تذكاري لنزول الشريعة في طور سيناء ، واللفظة
عبرانية ، ومعناها : اجتماع أو محفل . انظر : المنجد ص ٥٣٣ .
(٦) عيد الفطير : عيد لليهود يكون في ١٥ نيسان وليس المراد
نيسان الرومي ، بل شهر من شهورهم يقع في آذار الرومي ، وحسابه
صعب ، فان السنين عندهم شمسية والشهور قمرية ، وتقريب القول
فيه أنه يقع بعد نزول الشمس الحمل بأيام تزيد وتنقص . انظر : المصباح
ص ٤٧٧ .

وعلى مذهب البصريين لا يجوز. (١)

فأما اذا عقد ذلك الى يوم النفر الأول ، وهو يوم الثاني عشر من ذى الحجة . أو الى يوم النفر الثاني ، وهو يوم (٢) الثالث عشر من ذى الحجة ، جاز لأهل مكة ، لمعرفة عواصمهم به . وفي جواز لغير أهل مكة وجهان . (٣)

وان عقداها الى يوم القسّر ، وهو الحادى عشر من ذى الحجة ، سقى بذلك لاستقرار الحاج فيه بمنى . أو الى يوم الخلاء ، وهو الثالث عشر من ذى الحجة . سقى بذلك لخلو منى فيه من أهلها ، لم يجز لغير أهل مكة ، لجهلهم به . وفي جواز لأهل مكة وجهان : (٤) أحدهما : يجوز لمعرفةهم له . والثاني : لا يجوز ، لأن خواصهم يختص

(١) قلت : قد نص الشافعي على انه لا يجوز التوقيت بفصح النصارى فأخذ بعض الأصحاب بإطلاقه اجتنابا عن التوقيت بمواقيت الكفار ، وفصل جمهورهم فقالوا : ان اختص بمعرفة الكفار لم يصح ، لأنه لا اعتماد على قولهم ، وان عرفه المسلمون أيضا جاز كالنيروز . انظر : الفتح ٢٣٣/٩ ، والروضة ٨/٤ .

(٢) يوم : ليس في ب .

(٣) انظر : الفتح ٢٣٥/٩ ، والروضة ٩/٤ وقد ذكراهما نقلا عن الحاوى ، ولكنهما أطلقا القول بجواز التوقيت بالنفر اذا قيد بالأول أو الثاني ، وان أطلق ففيه وجهان : أحدهما : أن الأجل فاسد لتردد محل بين النفرين . وأصحهما - ويحكى عن نمه - : أنه صحيح ، ويحمل على النفر الأول لتحقيق الاسم به .

(٤) المرجعان السابقان ، وذكرنا الوجهين نقلا عن الماوردى ورد الرافعي على الماوردى تفريقه بين أهل مكة وغيرهم بقوله : " وهذا غير فقيه ،

بمعرفته ، والعامة جاهلون له . (١) فأما الى يوم عرفة ، ويوم الاضحى ،
ويوم الفطر (٢) ، فيجوز (٣) لكافة الناس لاشتراك جميعهم في العلم
به . (٤)

- مسألة -

(قال الشافعي (٥) : وان كان (٦) أجله الى يوم كذا ، فحتى
يطلع فجر ذلك اليوم .) (٧)

وهذا صحيح ، لأننا قد ذكرنا أن الغاية اذا جعلت حداً للحكم
معلق باسم ، كان ذلك الحكم معلقاً بأول ذلك الاسم . فاذا (٨) قال :
" الى (٩) يوم كذا " فأول اليوم طلوع الفجر الثاني . فاذا طلع الفجر
الثاني ، فقد حل الأجل . (١٠) غير أن العطالية معتبرة بامكان الأداء .

====
لأننا اذا اعتبرنا علم العاقلين فلا فرق ، والافهي مشهورة في
كل ناحية عند الفقهاء وغيرهم ،
ولكن رد النووي على الرافعي دعوى الشهرة قائلاً : " دعوى الامام
الرافعي شهرته عند غير الفقهاء ومن في معناهم لا تقبل ، بل ربما
لا يعرف القرّ كثير من المتفقهين " .

- (١) د : جاهلوه .
- (٢) د : " النحر " خطأ .
- (٣) د : " جائز " خطأ .
- (٤) ب : بدون " به " وزيادة " والله أعلم " .
- (٥) ب ، د : الشافعي رضي الله عنه .
- (٦) م : ولو كان .
- (٧) انظر : مختصر المزي ٢/٢٠٧ .
- (٨) من د ، وفي أ ، ب : " فأما اذا " ويأباه السياق .
- (٩) الى : أثبتته من ب ، د وليس في أ .
- (١٠) انظر : المهذب ١/٣٠٦ .

فاذا أمكن المسلم اليه إقباض ذلك عند وجود من يوفى ، وحضور من يستوفى ، استحق التسليم.

فلو كان الأجل الى نهار يوم كذا ، فقد اختلف أصحابنا في أول النهار على وجهين : (١)

أحدهما : أن أوله طلوع (٢) الفجر كأول اليوم (٣) ، فينحل (٤) الأجل به .

والثاني : أن أول النهار طلوع الشمس ، لأن النهار من قولهم " قد نهر الشيء " اذا ظهر . ولذلك سقى النهر نهرا ، لظهور الماء فيه .
فعلى هذا اذا طلعت الشمس فيه (٥) فقد حل الأجل .

(١) لم أجد التنصيص عليهما في كتب المذهب في هذه الصورة بالذات ، ولكن نص الأصحاب على هذين الوجهين في الاجارة . وذلك بأن استأجر ثوبا للبس الى نهار يوم كذا ، قالوا : فيه وجهان ، وأوجههما أنه من طلوع الفجر . قال الفيومي في المصباح : وقياس هذا اطراده في كل صورة يضاف فيها النهار الى اليوم ، كما لو حلف : لا يأكل ، أو لا يسافر نهار يوم كذا . والأول هو الأظهر دليلا ، لأن الشيء قد يضاف الى نفسه عند اختلاف اللفظين ، نحو * ولدار الآخرة * و * حق اليقين * راجع : النهاية ٣٠٨/٥ ، وأسنى المطالب ٤٢٤/٢ ، والمصباح ص ٦٢٢ .

(٢) طلوع : ساقط من د .

(٣) د : " كان اول اليوم " وهو خطأ .

(٤) د : " فيحمل " وهو تصحيف .

(٥) فيه : ساقط من د .

فلو كان الأجل الى شهر رمضان . فاذا غربت الشمس من آخر يوم من شعبان فقد حل الأجل . وكذا لو قال " الى سلخ شعبان " فان الأجل يحل بغروب الشمس في آخر يوم منه . الا أن غروب الشمس ههنا يكون مقارنا / لحلول الأجل . وغروب الشمس في قوله " الى ١٩٢/أ رمضان " يكون متقدما على حلول الأجل ، ثم يتعقبه المحل . ولكن لسو قال : " الى عقب شعبان أو عجزه " لم يجز ^(١) ، لأنه يتناول ما بعد النصف منه فيكون مجهولا .

فلو قال " الى سنة كذا " يعنى من سنَى الهجرة . فاذا رأى هلال المحرم منها بغروب الشمس من أول لياليه فقد حل الأجل ، لأن أول شهر الهجرة المحرم . وقد كان أولها شهر ربيع الأول ، لأن الهجرة كانت فيه ثم كان ^(٢) أولها المحرم ، لأنه أول شهور العرب ، وكانوا يؤرخون ثم أرخوا ببناء الكعبة بعام الفيل / ثم أرخوا بالمبعث ، ثم أرخوا بالهجرة ، واستقر عليه المسلمون ^(٣) .

(١) ونسبه الشيخان الى عموم الأصحاب خلافا للامام الجويني ، والبغوى كما تقدم في ص ١٣٧٩ هاشم (٢)

(٢) ب : ثم جعل .

(٣) انظر : البداية والنهاية ٢٠٧/٣ وفيها : أرخ بنو اسماعيل من نار ابراهيم ، ثم أرخوا من بنيان ابراهيم واسماعيل البيت ، ثم أرخوا من موت كعب بن لؤى ، ثم أرخوا من الفيل ، ثم أرخ عمر ابن الخطاب من الهجرة سنة ١٧ أو ١٨ هـ . وجعلوا أولها من المحرم فيما اشتهر عنهم ، وهذا قول جمهور الأئمة . وحكى السهيلي وغيره عن الامام مالك أنه قال : أول السنة الاسلامية ربيع الأول لأنه الشهر الذى هاجر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكان أول من أرخ بالسنين من الهجرة عمر بن الخطاب لكتاب^(١)
 حمل اليه ليشهد فيه ، وقد أرخ شعبان فقال عمر : " أشعبان الماضي
 أم الآتي ، أم الذي نحن فيه ، أرخو بالسنين . "
 فأما إذا قال : " في سنة كذا " ^(٢) فقد ذكرنا ^(٣) بطلانه
 لجهالة الأجل ببعدها^(٤) طرفي السنة . والله أعلم بالصواب . ^(٥)

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله ^(٦) : " وإن كان ما أسلف ^(٧) فيه
 ما يكال أو يوزن ، سمي مكئلا معروفا ^(٨) عند العامة . " ^(٩))

(١) في البداية والنهاية ٢٠٦ / ٣ : " رفع اليه صك - حجة - لرجل على
 آخر وفيه أنه يحل عليه في شعبان " ثم بعد أن ذكر قول عمر المذكور
 في أعلاها جاء فيها : " ثم جمع الصحابة فاستشارهم في وضع
 تاريخ يتعرفون به حلول الديون وغير ذلك ، فقال قائل : أرخو
 كتاريخ الفرس ، فكره ذلك ، وكانت الفرس يوم رخن بملوكهم واحدا
 بعد واحد . وقال قائل : أرخو بتاريخ الروم ، وكانوا يوم رخن
 بملك اسكندر بن فلبس المقدوني ، فكره ذلك . وقال آخرون : أرخوا
 بمولد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال آخرون : بل ببعثه ،
 وقال آخرون : بل بهجرته . وقال آخرون : بل بوفاته عليه السلام ،
 فقال عمر إلى التاريخ بالهجرة لظهوره واشتباره ، واتفقوا معه
 على ذلك . "

- (٢) ب : كذا وكذا .
 (٣) تقدم في ص : ١٣٧٩ .
 (٤) أ : " بفعله " والتصويب من ب ، د .
 (٥) والله أعلم بالصواب : ليس في د .
 (٦) ب ، د : رضي الله عنه .
 (٧) م : ما سلف .
 (٨) معروفا : ساقط من د .
 (٩) مختصر المزني . وراجع في المسألة : المهذب ٣٠٥ / ١ ، والفتح
 ٢٥٧ / ٩ ، والروضة ١٥ / ٤ ، والمضاجع مع المفني ١٠٧ / ٢ ، والنهاية
 ١٩٧ / ٤ ، وشرح المحلى ٢٥٠ / ٢ .

وهذا شرط من شروط المشمن ليكون معلوم القدر . وإذا (١)
 كان كذلك فالمسلم فيه (٢) قد يتقدر تارة بالكيل ان كان مكيلا ،
 وتارة بالوزن ان كان موزونا ، وتارة بالذرع ان كان مذكوعا ، وتارة بالعدد
 ان كان معدودا . والعدد أقربها أمرا وأظهرها حالا ، لأنه لا يختلف
 وأما الكيل والوزن فقد يختلف في البلدان والأزمان ، فلا بد أن يكون
 معلوما تنتفي الجهالة (٣) عنه ويمكن (٤) الحكم به . وذلك لا يخلو من
 ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون معروفا يتعامل به أهل الوقت كالقفيز
 بالعراق ، وإلا ردت بالشام ، والصاع بالحجاز . فإذا أسلم العراقي بالقفيز
 والشامي بالإردن ، والحجازي بالصاع ، صح السلم . ثم إن كانت
 الصيعان والقفران مختلفة فلا بد من تسمية صاع منها إلا أن يكون أحدها
 غالبا يتعامل به غالب الناس في الوقت فيصرفه الإطلاق إلى غالب ما يكتسب
 الناس (٥) به ، من القفران والصيعان كالأثمان المطلقة .

والقسم الثاني : أن يشترط مكيلا (٦) قد كان معروفا ، لكن
 ليس يتعامل به أهل الوقت ، ولا يتعامل به أهل ذلك البلد ، كالأردن
 بالعراق ، والقفيز بالحجاز . فان جهل المتعاقدان قدره لم يجز .

(١) د : فاذا .

(٢) فيه : ساقط من د .

(٣) الجهالة : أثبتتها من ب ، د وفي أ : " الحكم " وهو خطأ .

(٤) ب : " ويحكم " وهو تصحيف .

(٥) ب : ما يكال للناس .

(٦) ب : مكثالا .

وان علما قدره جاز ، لأنه معروف / القدر عند الحكام ، فيمكن الرجوع ١٩٢ ب / اليه ، وتقدير السلم به .

والقسم الثالث : أن يشترط مكيالا ^(١) غير معروف ، ولا يتعامل به الناس مثل أن يضع ^(٢) مكيالا يستحدثانه ، فيقول : " قد أسلمت اليك بعل " ^(٣) هذا المكيال أو بعل " هذه الجرة " لم يجز ^(٤) ، ولكن لو كان المكيال الذي أسلم ^(٥) فيه معروفا ^(٦) ، إلا أنهما عينا مكيالا بعينه ، من جملة المكاييل فقال : " قد أسلمت اليك بهذا القفيز " وأشار الى قفيز بعينه ، وهو مساو ^(٧) لقفزان ^(٨) البلد ، كان في صحة السلم وجهان : ^(٩)

أحدهما : أن التعيين لا يلزم ، فعلى هذا يصح السلم ، ويجوز أن يكيل له بذلك القفيز وبغيره .

والوجه الثاني : أن التعيين لا أجل الشرط يلزم ، فعلى هذا يبطل السلم ، لجواز تلف ذلك القفيز قبل القبض به .

-
- (١) ب : مكيالا .
 (٢) د : أن يصنع .
 (٣) د : يمثل .
 (٤) لم يجز : أثبت من ب ، وهو ساقط من أ ، د .
 (٥) د : قد أسلما .
 (٦) ب : مكيالا معروفا .
 (٧) من ب ، د وفي أ : " مساوى " وهو خطأ .
 (٨) : " لقفيزان " وهو تصحيف .
 (٩) والوجه الأول هو الأصح . انظر : الفتح ٢٦٤ / ٩ ، والروضة

وكذا الوزن كالمكيال ^(١) ؛ لأن لكل قوم رطلا ^(٢) يخالف رطل غيرهم . فللعراق ^(٣) رطل ، وللحجاز رطل أو فرسه . وللشام رطل هو أو فرسهما . فيكون الكلام فيه على ما مضى في المكيال ^(٤) من التقسيم فيه . ^(٥)

وأما المذروع فلا بد من اشتراط ذراع مشهور عند العامة فسي ذلك البلد ، كالذراع الهاشمي ، أو الذراع العمري ، أو الذراع الحديدي . فأما ذراع اليد فلا يجوز ، لأنه يختلف من الناس بحسب اختلاف خلقهم . فلو قال " بذراعي هذا " فمن أصحابنا من أجاز له تعيينه ^(٦) وانتفاء الجهالة عنه . وهذا ليس بصحيح . بل لا يجوز وإن أشار إلى ذراع نفسه ، لأنه قد يموت فلا يمكن الاستيفاء بذراعه ، فصار كوضع ^(٧) مكيال مستحدث .

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله ^(٨) : وأن يكون السلم فيه ^(٩) مأمونا في محله .) ^(١٠)

-
- (١) د : " والمكيال " خطأ .
 (٢) في النسخ : " رطل " وهو خطأ .
 (٣) ب : بالعراق .
 (٤) د : من المكيال .
 (٥) فيه : ليس في ب .
 (٦) ب : لتعيينه .
 (٧) من ب وفي أ ، د : " كموضع " خطأ .
 (٨) ب ، د : رضي الله عنه .
 (٩) م : ويكون السلف فيه .
 (١٠) مختصر المزني ٢/٢٠٧ وراجع في المسألة : الصهذب ١/٣٠٥ ، والتنبيه ص ٦٩ ، والوجيز ١/١٥٥ ، والفتح ٩/٢٤٢ ، والروضة ٤/١١ ، والمنهاج مع المغني ٢/١٠٦ .

وهذا شرط من شروط الشئ أيضا . وهو أن يكون المسلم فيه عام الوجود عند محله ، مأمون الانقطاع فيه ، لأن ما لا يعلم وجوده لا يصح العقد عليه كالعبد الآبق في بيوع الأعيان ، لتعذر القدرة عليه . وكالمسلم في الأعيان في بيوع الصفات ، لجواز تلف العين ^(١) . وتعذر المسلم فيه عند المحل قد يكون من وجهين . اما من عزة الشئ وقلة وجوده كالمسلم في العود الرطب واما من جهة الزمان كالمسلم في الرطب في وقت لا تدرك الشرة ^(٢) فيه . أو قد ^(٣) لا تبقى اليه . واذا ^(٤) كان كذلك فلا يخلو حال ما أسلم ^(٥) فيه من ثلاثة أحوال .

أحدها : أن يعلم وجوده عند محله بالعادة الجارية ، والعرف القائم عند استحقاقه . اما في الحال ان كان حالا ، أو عند المحل ان كان مؤجلا . فهذا يصح السلم فيه ، ويجوز العقد عليه .

والحال الثانية : أن يعلم عدمه عند استحقاقه / فالسلم في ١٩٣/أ هذا باطل .

والحال الثالثة : أن يجوز وجوده وقت استحقاقه ويجوز عدمه فالسلم فيه أيضا باطل ، للفرق ^(٦) المقترن بالعقد ^(٧) من جواز ^(٨)

(١) ب : تلف تلك العين .

(٢) ب : الشار .

(٣) د : بدون قد .

(٤) ب : فاذا .

(٥) د : " من أسلم خطأ .

(٦) أ : " للغة " والتصويب من ب ، د .

(٧) ب ، د : يعقده .

(٨) ب : في جواز .

عدمه . فهذا آخر (١) ما ذكره الشافعي (٢) من شروط المشن .
 فذكر أربعة شروط . وترك خامسا ذكره في الأم (٣) . أحد الأربعة أن
 يكون موصوفا . والثاني : أن يكون الأجل في المؤجل معلوما . والثالث :
 أن يكون ما قدر به المسلم فيه من كيل أو وزن معلوما (٤) . والرابع : أن يكون
 وجوده في العادة عند محله معلوما . وأما الخامس الذي أغفله في هذا
 الموضع فهو أن يكون المكان الذي يقبض فيه المسلم فيه معلوما (٥) ، فيقول :
 " على أن أقبض (٦) منك بالبصرة " فلا يلزمه قبض السلم منه إلا بالبصرة .
 فإذا سلم (٧) إليه في أول البصرة لزمه (٨) قبضه منه ، ولم يكن له
 أن يكلفه نقله إلى منزله . (٩)

فلو قال : " على أن تسلمه إليّ في أي موضع شئت من البلدان " لم يجز (١٠) ، وكان السلم باطلا ، لأنه قد يشاء ذلك بالصين ، وحيث لا يقدر على نقله إليه .

فلو شرط له بلدا معينا وقال : " على أن تسلمه إليّ في أي موضع شئت من ذلك البلد " ، فإن كان ذلك البلد واسعا كالبحرة وبغداد ،

- (١) د : أحد .
- (٢) د : الشافعي رضي الله عنه .
- (٣) ٩٠ / ٣ باب السلف في الحنطة ، وفيها : " ويصف الموضع الذي يقبضها فيه " .
- (٤) من ب ، د . وفي أ : " معلوم " وهو خطأ .
- (٥) من د . وفي أ ، ب : السلم معلوما .
- (٦) ب : أقبضه .
- (٧) ب : سلمه .
- (٨) ب : " ولزمه " خطأ .
- (٩) انظر : المغني ١٠٤ / ٢ ، وقلوبي ٢٤٧ / ٢ .
- (١٠) المرجعان السابقان .

لم يجز ، وان كان صغيرا كجدة (١) والجار (٢) جاز لقرب أماكنه (٣)
فلو قال : " على أن تسلمه الى ببصرة (٤) أو ببغداد " لم يجز (٥)
للجهل بموضع الاستحقاق (٦) بما أوقعه من الشك في شرطه .

فلو قال " على أن تسلمه الى بالبصرة وببغداد " ففيه وجهان : (٧)
أحدهما : باطل أيضا لما ذكرناه . والثاني : جائز . وعليه تسليم
نصفه بالبصرة ونصفه ببغداد ، لأن الواو توجب التسوية والاشتراك .

فلو شرط قبضه بالبصرة فطالبه به في بغداد ، لم يلزم المسلم
اليه تسليم ذلك اليه ببغداد (٨) . وكذا لو طالب المسلم اليه أن يقبض

(١) قلت : كان هذا في زمن المؤلف ، أما الآن فلا ينطبق على
جدة هذا المثال ، لأنها قد اتسعت وصارت من كبريات مدن
العالم .

(٢) تقدم في ص (١٢٤٦) وفي ب " وللجار " وفي د " والخار "
وهما خطأ .

(٣) انظر: المغني ١٠٤/٢ ، وقلوببي ٢٤٧/٢ ، والتحفة ١٠/٥ ،
والنهاية ١٨٩/٤ قال الشبرايملي : وبقي ما لو اختلف اعتقادهما
هل العبارة بعقيدة المسلم أو المسلم اليه ؟ فيه نظر . والأقرب
أن العبارة بعقيدة الحاكم المرفوع اليه .

(٤) ب : بالبصرة .

(٥) انظر: قلوببي ٢٤٧/٢ .

(٦) من د . أ : " للاستحقاق " ب : " استحقاقه " .

(٧) انظر: المغني ١٠٤/٢ وفيه : " أصحابهما كما قال الشافعي الأول .

(٨) هذا اذا كان لنقله من محل التسليم الى غيره مؤنة ولم يتحملها

المسلم عن المسلم اليه . أما ما لا مؤنة لنقله ، أو له مؤنة ولكن

تحملها المسلم فحينئذ يلزمه الاداء ، لأنه لا ضرر عليه . انظر:

الفتح ٢٢٨/٩ ، والروضة ٣١/٤ ، والمنهاج مع المغني ١١٦/٢ .

ذلك ببغداد لم يلزم المسلم قبض ذلك منه الا بالبصرة بحيث شرط. (١)

فلو شرط أن يتسلمه (٢) في موضع من البصرة عيّن عليه ، جاز ،

ولزم المسلم اليه نقل المسلم فيه (٣) الى الموضع الذى وصفه له من البصرة .

فلو قبضه منه في غير ذلك الموضع وطالبه (٤) بأجرة حمله الى ذلك الموضع .

قيل : ليس لك ذلك ، وانما لك أن تكلفه حمله اليه أو ترضى (٥) بقبضه

في غيره ، ولا يجوز أن تطالبه (٦) بأجرة حمله . وأنت ان حملته تتطوع بفرم
الأجرة. (٧)

فلو حمله (٨) المسلم اليه الى الموضع الذى شرطه وكان الموضع (٩)

مخوفاً بفتنة حدثت فيه لم يلزمه قبض ذلك (١٠) مع الفتنة الحادثة ،

لأنه عيب حادث ، وليس له تكليف من عليه السلم أن (١١) ينقله الى غيره .

ويقال له : اما أن تؤخر ذلك الى / أن يأمن المكان وتزول الفتنة ، ١٩٣ ب

(١) يوجد فيها التفصيل الذى ذكرته في الصورة التي قبلها . انظر :

المراجع السابقة .

(٢) ب : أن يتسلم .

(٣) من ب ، وفي أ : " نقل المسلم اليه " وهو خطأ . وفي د : " نقله "

(٤) د : " طالبه " بسقوط الواو .

(٥) من ب د . وفي أ : " أو يرضى " ويأباه السياق .

(٦) أ : يطالبه ، والتصويب من د .

(٧) انظر : المفني ١٠٥/٢ ، والنهاية ١٨٩/٤ ، وشرح المحلى

مع قليوبي ٢٤٧/٢ .

(٨) من ب . وفي أ ، د : فلو حمل .

(٩) ب : وكان ذلك الموضع .

(١٠) د : ذلك منه .

(١١) أن : ساقطة من د .

(*) أو تتعجل قبضه فيه مع بقاء الفتنة. (١)

فأما ان أغفلا (٢) اشتراط المكان الذى يقبض فيه السلم فلا يخلو حال المكان الذى تعاقدوا فيه من أن يمكن (٣) قبضه فيه أو لا يمكن . فان لم يمكن قبضه فيه اما لأنهما في سفر ، أو لأنهما في بلد لا يوجد فيه (٤) المسلم فيه كالرطب بخراسان ، فالسلم باطل لا يختلف .

وان كان الموضع الذى عقدا فيه السلم يمكن قبضه فيه فقد قال الشافعي (٥) في السلم : " ويكون الموضع معروفاً (٦) فظاهر هذا أنه شرط

(*) أ ، د : " أو يتعجل " والتصويب من ب .

(١) قلت : اذا أحضر المسلم اليه المسلم فيه بعد حلول أجله في محل تسليمه فقد جاء في كتب المذهب بأن المسلم يجبر على قبوله ، ومقتضى إطلاقهم أنه لا فرق بين زمن الخوف وغيره . وقال الشرواني في حاشيته : " يتجه أن ما هنا كالقرض " أى فلا يجبر على قبوله في زمن الخوف . ولكن الأصحاب فرقوا بينهما بأن القرض مجرد معروف واحسان وهو يقتضي عدم اضرار المقرض بوجه فلم يلزم بالقبول ولو في محل القرض الا حيث لا ضرر عليه فيه . وأما السلم فهو محض معاوضة فلزم قبضه المستحق في محل التسليم من غير نظر الى اضرار السلم أو عدمه .

راجع : الروضة ٣١/٤ ، والمفني ٢١٦/٢ ، والنهاية ٢١٧/٤ ، وشرح المحلى ٢٥٦/٢ ، والتحفة مع حاشية الشرواني ٣٣/٥ .

(٢) أ ، د : " أغفل " والمثبت من ب .

(٣) ب : من أن يكون يمكن .

(٤) فيه : أثبت من ب ، وليس في أ ، د .

(٥) ب ، د : الشافعي رضي الله عنه .

(٦) انظر : مختصر المزني ٢٠٧/٢ .

واجب (١). (وقال في موضع آخر : " وأحب لو ذكر ذلك في العقد " (٢)
فظاهره أنه غير واجب (٣)

فاختلف (٤) أصحابنا فمنهم من خرّج ذلك على قولين :

أحدهما : أن ذكر المكان شرط في صحة السلم ، فإذا (٥) أخل
بذكره بطل لا اختلاف مؤنه باختلاف بقاءه وأماكنه . وهذا قول أبي
حنيفة (٦) ، وسفيان (٧) .

والقول الثاني : أن ذكر الموضع مستحب وليس بشرط في صحة
العقد ، لأن ما في الذم لا يفتقر إلى ذكر المكان كالأثمان . وله قبضه في

- (١) د : " واحد " تصحيف .
- (٢) انظر : الأم ٨٤/٣ ونصه : " وأحب أن يشترط الموضع السدي يقبضه فيه " .
- (٣) ما بين القوسين ساقط من د .
- (٤) أ ، د " واختلف " والمثبت من ب .
- (٥) ب : فان .
- (٦) قلت : يوجد لدى الحنفية تفصيل في ذلك ، وهو أن المسلم فيه إذا كان له حمل وموثة فيشترط حينئذ بيان محل إيفائه عند أبي حنيفة خلافاً للصاحبين . وإذا لم يكن له حمل وموثة فلا يشترط بيان محل إيفائه باتفاقهم . ولكن هل يتمين مكان العقد هنا ، أو يوفيه في أي موضع يمكنه ؟ فيه روايتان عن أبي حنيفة ففي رواية لا يتمين مكان العقد ، ويوفيه أي مكان شاء . وفي رواية يتمين مكان العقد للإيفاء ، وهو قال أصحابه . انظر : المبسوط ١٢٢/١٢ ، والبداية مع الفتح ٩١/٧ ، والتبيين ١١٦/٤ ، والدرع مع الرد ٢١٥/٥ .
- (٧) انظر : المغني لابن قدامة ٢٢٦/٤ .

موضع العقد . وهذا مذهب مالك ^(١) ، وأحمد ^(٢) ، وإسحاق ^(٣) .

وقال آخرون من أصحابنا : ليس ذلك على قولين ، بل المسلم ^(٤)

فيه على ضربين :

أحدهما : أن يكون جافيا يلزم لنقله مؤنة كالتمر والحنطة ، فيكون ذكر المكان شرطا في صحة العقد عليه .

والضرب الثاني : أن يكون خفيفا قليلا ليس لنقله مؤنة ^(٥) كحب

أو عبد ، فلم يلزم اشتراط المكان ، بل ذكره استحباب ^(٦) ، وله أن يقبضه في موضع العقد ، فان شرط موصفا لزم قبضه فيه بالشرط ^(٧) .

(١) انظر : المنتقى ٢٩٩/٤ ، والبداية ١٧٠/٢ ، والقوانين ص ٢٩٦ ، ورحمة الأئمة ص ١٤٦ .

(٢) انظر : المفنى لابن قدامة ٢٢٦/٤ واستدل على عدم اشتراطه بحديث : " من أسلم فليسلم في كيل معلوم ، أو وزن معلوم الى أجل معلوم " ولم يذكر مكان الايفاء ، ولأنه عقد معاوضة فلا يشترط فيه ذكر مكان الايفاء كبيع الاعيان ، والافصاح ٢٣٥/١ ، والرحمة ص ١٤٦ .

(٣) انظر : المفنى ٢٢٦/٤ .

(٤) من ب ، وفي أ ، د : " بل المسئلة " وهو تصحيف .

(٥) من ب . وفي أ ، د : مؤنة كثيرة .

(٦) د : استحبابي .

(٧) نقل الرافعي في الفتح ٢٥١/٩ ، والنووي في الروضة ٢/٤ ستة

طرق في المسألة . أحدها : فيه قولان مطلقا . والثاني : ان

عقدا في موضع يصلح للتسليم لم يشترط التعيين ، والا اشترط .

والثالث : ان كان لحمله مؤنة اشترط ، والا ، فلا . والرابع :

ان لم يصلح الموضع اشترط ، والا فقولان . والخامس : ان لم يكن

فحصل من هذا أن شروط السلم على ثلاثة أضرب : (١) هو شرط في الثمن ، وهو (٢) ثلاثة أشياء : تعيين الثمن ، ووصفه ، وقبضه قبل الافتراق . وضرب (٣) هو شرط في الثمن . وهو (٤) خمسة أشياء : أن يكون المسلم فيه موصوفاً . وأن يكون الأجل معلوماً . وأن يكون القدر معلوماً . وأن يكون وجوده في المحل مأموناً . وأن يكون موضع القبض معروفاً .

وضرب هو شرط في العقد الجامع لهما ، وهو شيان :
أحدهما : أن يكون العقد ناجزاً من غير خيار مشروط فيه . (٥)
فإن شرط فيه الخيار ، بطل .

والثاني : عقده بلفظ السلم . فإن عدل عن لفظ السلم الى لفظ البيع ، كان على وجهين : أحدهما : يزول عن حكم السلم الى حكم البيع اعتباراً بمعنى اللفظ . والثاني : أنه يكون سلماً ، وإن كان بلفظ البيع اعتباراً بحكم العقد ، وأن الألفاظ ستعارة . فصارت شروط السلم عشرة . والله أعلم . (٦)

=====

لحمه مؤنة لم يشترط ، والا فقولان . والسادس : ان كان له مؤنة اشتراط ، والا فقولان . قال الامام : وهذا أصح الطرق ، وهو اختيار القفال . والمذهب الذي يفتى به من هذا كله وجوب التعيين ان لم يكن الموضع صالحاً ، أو كان لحمه مؤنة ، والا فلا . قلت : وهذا الخلاف إنما هو في السلم المؤجل أما الحال فلا يشترط فيه تعيين المحل قولاً واحداً .

- (١) ضرب : ساقط من د .
- (٢) ب : " وهي خطأ .
- (٣) ب : " ف ضرب " تصحيف .
- (٤) ب : " وهي خطأ .
- (٥) فيه : ساقط من ب .
- (٦) والله أعلم : ليس في ب ، د .

أ/١٩٤

- مسألة - /

(قال الشافعي رحمه الله: ^(١)) فان كان تمرًا قال ^(٢) " صيحاني " ^(٣) أوبردى ^(٤) أو كذا ^(٥) لأن هذه صفات تختلف عليها الاثنان . وهذا أول ما بدأ ببيان أوصافه لأنه قدّم ذكر شروطه . فبدأ بالتمر لأنه غالب أقوات الحجاز وأكثر سلفهم ^(٦) فيه . فاذا أسلم في التمروجب أن يستوفى جميع أوصافه التي ^(٧) يختلف الثمن باختلافها . وذلك سبعة أوصاف .

أحدها : ذكر النوع . فان كان بالحجاز قال " صيحاني ، أو بردى " وان كان بالعراق قال " معقلي ، أو برنى " لأن لكل نسوع منها ^(٨) ثمنًا .

والثاني : ذكر البلد ، فيقول : " من تمر البصرة أو الكوفة " فان تمر البلدان يختلف في الطعم والبقاء والثمن . فان كان في تمر البصرة

(١) ب ، د : رضي الله عنه .

(٢) قال : ساقط من د .

(٣) الصيحاني : تمر معروف بالمدينة ، ويقال : كان كبش اسمه " صيحان " شد بنخلة ، فنسبت اليه . وقيل : صيحانية . انظر : المصباح ص ٣٥٣ .

(٤) البردى : نوع من جيد التمر . انظر : المعجم الوسيط ١/٤٨ .

(٥) مختصر المعزني ٢/٢٠٧ وراجع في المسألة : الأتم ٣/٨٣ ،

والمهذب ١/٣٠٦ ، والفتح ٩/٣١٩ ، والروضة ٤/٢٣ وفيها

" وسائر الحبوب كالتمر ، والمنهاج مع المغنى ٢/١١٣ ،

والنهاية ٤/٢٠٩ ، وشرح المحلى ٢/٢٥٤ .

(٦) ب : سلمهم .

(٧) التي : ساقطة من د .

(٨) منها : ليس في د .

فلا بد أن يذكر من تمر أعاليها أم أسافلها ^(١) ، لأن ^(٢) تمر الأعلى أحلى ، وتمر الأسافل أبقى . ويقول ^(٣) : " من تمر فرائها أو بهرجها " فان تمر الفرات أصفى ، وتمر البهرج أقل صفاء .

والثالث : أن يذكر اللطافة والكبر فان لطيف التمر أقوى من كباره وأشد .

والرابع : أن يذكر لونه أصفر أو صافي أو أسود . فان ألوانه قد تختلف بحسب اختلاف الهواء وكثرة الماء . ولكل لون منه ثمن .

والخامس : أن يذكر ما جف على نخله ، أو جفف بعد جداره ، فان ما جف على نخله أبقى ، وما جفف ^(٤) بعد جداره أصفى .

والسادس : أن يذكر جيذا ، أو رديثا ، أو وسطا . فان أنحان ذلك متباينة الاختلاف . ثم له ما يتناوله اسم الجيد أو الردي أو الوسط .

والسابع : أن يذكر أنه حديث أو عتيق ^(٥) . فان شرط عتيقا فيختار أن يذكر عتيق عام أو عتيق ^(٦) عامين فهو أولى . فان ذكر عتيقا ولم يذكر عتيق ^(٧) أى عام قال الشافعي ^(٨) " جاز ، وليس له ما سمي ^(٩) عتيقا " .

(١) ب ، د : أو أسافلها .

(٢) ب : فان .

(٣) ب : ويقال .

(٤) أثبتته من ب ، وفي أ " جف " وهو ساقط من د .

(٥) من ب . وفي أ ، د : " أو عتيق عامين " وهو خطأ .

(٦) عتيق : ليس في د .

(٧) ب : " عتيقا " وهو خطأ .

(٨) لم أقف على نصه في الأم ولكن أشار إليه في كتب المذهب .

(٩) أب : « وله ما سمي » والتصويب من د .

(*) أ : " ووسطا " . والمثبت من ب ، د .

فاختلف أصحابنا فكان ^(١) بعض أصحابنا يحمل الكلام على ظاهره ،
ولا يجعل ذكر العام شرطاً ، ويجعل له من العتيق ما انطلق الاسم عليه ، ^(٢)
سواء كان عتيق عام أو عتيق عامين . وهذا قول البغداديين . ^(٣) وذهب
عامة البصريين من أصحابنا الى أنه لا يصح حتى يذكر عتيق أى عام هو ^(٤)
عتيق عام أو عامين ؟ ^(٥) لأن ذلك قد ^(٦) يختلف في الثمن اختلافنا
بيننا . وان ما قاله الشافعي محمول على ثمر الحجاز الذي يتقارب ^(٧)
جميع عتيقه في الرداءة ولا يختلف . فهذه سبعة أوصاف يجب أن يستوفى
في التمر . ^(٨)

قال أصحابنا : ولا يجوز السلم في التمر ^(٩) مكنوزاً في القواصر

والجلال ، لأنه لا يمكن أن يستوفى على صفته المشروطة بعد كنازه . ^(١٠)

فأما الرطب فيلزمه ذكر خمسة أوصاف / منها ، وهي : النوع ، والبلد ، والقدر ^(١١) ^(١٢)

ب ١٩٤

(١) ب : " وكان " وهو خطأ .

(٢) ب : عليه الاسم .

(٣) وبه جزم في المغنى ١١٣/٢ ، وشرح المحلى ٢٥٤/٢ .

(٤) وجاء في النهاية ٢٠٩/٤ ، والتحفة ٢٧/٥ أنه لا يجب بيان مدة

جفافه الا في بلد يختلف بها .

(٥) د : أو عتيق عامين .

(٦) د : بدون قد .

(٧) من ب ، ج وفي أ : " يتفاوت " وهو تصحيف .

(٨) من ب ، وفي أ ، د : " في الثمن " وهو تصحيف .

(٩) د : " الا في التمر " خطأ .

(١٠) انظر : المغنى ١١٣/٢ ، والنهية ٢١٠/٤ ، والتحفة ٢٧/٥ .

(١١) المراجع السابقة .

(١٢) من ب ، وفي أ ، د : " والقدر " بسقوط الراء .

واللون ، والجيد ، والردئ . ويسقط اعتبار وصفين فيه ، وهو وقت الجدار ، لأن الرطب يؤخذ لقاطا . والحديث والعتيق ^(١) ، لأن الرطب لا يكون إلا حديثا . ولا يلزمه أن يأخذ فيه ^(٢) بسرا ولا مذنبا ^(٣) إلا ما أرطب جميعه على نخله ولا مشدخا ^(٤) ولا قديما قد قارب أن يتمر ^(٥) ويتغير ، لأنه ^(٦) يخرج من أن يكون رطبا وصار عيبا ^(٧) . ولا يلزمه أن يأخذ في التمر ^(٨) إلا الجاف ، ولا يلزمه أن يأخذ في التمر حشفا ^(٩) ولا جربا ^(١٠) ولا ما عطش على نخله فأضر به العطش . وكذلك السلم في الزبيب والمعنّب . والقول في الزبيب كالقول في التمر من اعتبار الالوصاف السبعة ^(١١) . والقول في المعنّب كالقول في الرطب من اعتبار الالوصاف

(١) د : والعتيق والحديث .

(٢) فيه : ليس في د .

(٣) انظر : قليوبي ٢٥٦/٢ قال : والمذنّب : بكسر النون وهو بسر طرفه مرطب .

(٤) انظر المغني ١١٦/٢ والمشدخ : هو البسر يعالج بالفمصر ونحوه حتى يتشدخ : أي يترطب ، وهو المسمى بالمعمول في بلاد مصر ، والنهية ٢١٦/٤ .

(٥) د : أن يتمر .

(٦) من ب ، د ، وفي أ : " ولائه " وهو خطأ .

(٧) من ب ، د ، وفي أ : " عنبا " وهو خطأ .

(٨) د : من التمر .

(٩) الحشف : هو ردئ التمر ، وفي الثل : أحشفا وسوء كيلة كما في

النظم ٣٠٧/٢ ، وفي المصباح ص ١٣٧ : هو الذي يجف من

غير نضج ولا ادراك فلا يكون ليلحم ، الواحدة : حشفة .

(١٠) الجرب : العيب والنقيصة كما في المنجد ص ٨٤ .

(١١) انظر : المغني ١١٣/٢ ، والنهية ٢٠٩/٤ .

الخمس^(١) . وكذا القول في سائر الفواكه^(٢) رطبها ويابسها . والله أعلم .

- سألته -

(قال الشافعي رحمه الله^(٣) : وان كانت^(٤) حنطة قال " شامية أو ميسانية أو كذا ، فان^(٥) كان يختلف في الجنس الواحد بالحدادة والدقة وصفا ما يضبطانه به .^(*))^(٦) وهذا كما قال .

إذا كان السلم في الحنطة فلا بد من ذكر سبعة أوصاف :

أحدها : ذكر النوع ، فيقول : " شامية " أو " ميسانية " أو " جبلية " لأن أثمانها تختلف .

والثاني : أن يذكر المجلوبة والمولدة^(٧) ، فان المجلوبة خير من المولدة^(٧) التي زرعت فتغيرت بالتربة .

والثالث : أن يذكر صفار الحب وكباره ، لأن ما صفر حبه^(٨) كان أكثر في الزراعة ريعا^(٩) ، وما كبر^(١٠) حبه كان أنقى بعد الطحن لونا .

(١) انظر : النهاية ٢١٠/٤ ، والتحفة ٢٢٧/٥ .

(٢) انظر : المغني لابن قدامة ٢١٢/٤ .

(٣) ب ، د : رضي الله عنه .

(٤) م : كان .

(٥) م : وان . (*) من م . وفي النسخ : ما يعطيانه .

(٦) انظر : مختصر المزني ٢٠٧/٢ .

(٧) ب : " المولودة " في الموضعين .

(٨) د : " حبه " في الموضعين .

(٩) ريعا : أثبته من ب ، وليس في أ ، د . والريع : الزيادة والنماء ،

كما في المصباح ص ٢٤٨ .

(١٠) ب : " وما كثر " وهو خطأ .

والرابع : أن يذكر الحدادة والدقة . يعنى بالحدادة أن تكون الحبة سمينة مثلثة الجنبين (والدقة : أن تكون الحبة على ضد ذلك هزيلة ، ضامرة الجنبين ^(١)) . وفي بعض النسخ : " والرقعة " وهما في المعنى سواء .

والخامس : أن يذكر لونها هل هي بيضاء أو سمراء أو سوداء ^(٢) ، لأن لكل لون ثمناء .

والسادس : أن يذكر حديثاً أو عتيقاً ^(٣) . فان ^(٤) ذكر عتيقاً ذكر عتيق عام أو عامين ، على ^(٥) ما مضى من الوجهين .

والسابع : أن يذكر جيداً أو وسطاً أو رديئاً . قال الشافعي : " ويقول في كل ذلك جيداً " ^(٦) ، واختلف أصحابنا في صفة ^(٧) ^(٨) الجيد هل هو شرط لازم أو تأكيد . فمن أصحابنا من حمله على التأكيد ^(٩) ، لأن الرديء لا يلزمه قبوله . وجرى ذلك مجرى قوله : " نقيه من العيوب " وهذا تأكيد باتفاق ، لأنه لا يلزمه أن يقبله معيباً . وقال جمهور أصحابنا : بل ^(١٠)

(١) ما بين القوسين ساقط من أ ، د ، وأثبتته من ب .

(٢) ب : أو حمراء ، د : أو صفراء .

(٣) د : عتيقاً أو حديثاً .

(٤) أ ، د : " وان " والمثبت من ب .

(٥) ب : " فعلى " خطأ .

(٦) انظر : مختصر المزني ٥/٢ .

(٧) ب ، د : فاختلف .

(٨) ب : في وصفه .

(٩) وهو لا يظهر ، انظر : الفتح ٣٢١/٩ ، والروضة ٢٨/٤ .

(١٠) بل : ليس في ب .

هذا شرط لازم ، لأن هذه الأوصاف المذكورة قد توجد في الحنطة ولا تكون جيدة . فلم يكن بد من اشتراط الجيد حتى يمكنه المطالبة بالجيد اذا وجدت الأوصاف كاملة فيما ليس بجيد .

ويختار أن يقول في الحنطة : " نقية من التبن والقصل / ٩٥ / أ والزوان " وهذا تأكيد ، فان أغفله لم يلزمه أن يأخذ فيه قصلا ولا تبنا ولا زوانا .^(١) وكذلك القول في الشعير . وكذلك الذرة وسائر الحبوب .^(٢)

ولا يجوز السلم في الحنطة وعليها الكمام الذي هو غلا فيها فوق القشرة التي هي^(٣) عليها لا تخرج إلا بهرسها^(٤) ، فان تلك ليس يلزم إزالتها عنها ، وانما يلزم إزالة الكمام الأعلى . وكذا الأرز وكل حبة في كمام تخرج منه عند الادخار .^(٥)

والعسل صنف من الحنطة يكون منه حبتان في كمام فيترك^(٦) كذلك ، لأنه أبقي له حتى يراد استعماله ليؤكل فيلقى في رحن خفيفة ليخرج عنه كمامه ويصير حبا صحيحا . فلا يجوز السلم فيه الا عند القاء كمامه عنه ، لاختلاف أكمامه وتغير حبه^(٧) . وكذا

(١) انظر : المغني ١١٦/٢ ، والنهاية ٢١٦/٤ .

(٢) انظر : المغني ١١٣/٢ ، والنهاية ٢١٠/٤ ، وشرح المحلى

٢٥٤/٢ .

(٣) د : بدون " هي " .

(٤) ب : " بهرسها " خطأ . قلت : والهرس : دق الشيء ، ولذلك

سميت الهريسة ، كما في الصباح ص ٦٣٢ .

(٥) نص عليه الشافعي في الأم ٩٠/٣ .

(٦) ب : " فيقول " وهو تصحيف .

(٧) انظر : الأم ٩١/٣ باب العسل .

القطنية^(١) كلها اذا كانت في كمامها لم يجز السلم فيها الا بعد إلقائه عنها^(٢).

قال الشافعي : " ويكون الموضع معروفا " وقد مضى الكلام فيه^(٣).

- فصل -

وأما^(٤) السلم في الدقيق فجائز على قول جمهور أصحابنا،^(٥) لأن نصوص الشافعي دالة عليه ، وان لم تكن مصرحة به ، فلا وجه لمن اشتبه عليه القول فيه من أصحابنا ، مع أن أصول السلم لا تنفع^(٦) فيحتاج في السلم فيه الى خمسة أوصاف من أوصاف السلم في الحنطة ، وثلاثة أوصاف أخر تختص به . أحدها : ذكر النوع من الحنطة . والثاني : ذكر المجلوبة والمولدة . والثالث : ذكر اللون من بياض أو سمر^(٧) . والرابع : ذكر الحديثة والعتيقة . والخامس : ذكر الجيدة والرديئة .

- (١) القطنية : بكسر القاف وضمها ، اسم جامع للحبوب التي تطبخ ، وذلك مثل العدس ، والباقلأ ، واللحميا ، والحمص ، والأرز ، والسهم ، ما سوى الحنطة والشعير . انظر : المعرب ص ٣٨٨ ، والمصباح ص ٥٠٩ .
- (٢) نص عليه الشافعي في الأم ٩١ / ٣ باب القطنية .
- (٣) انظر : ص ١٣٩٦ .
- (٤) ب : فأما .
- (٥) وبه جزم في التنبيه ص ٦٨ ، والمفني ١١٣ / ٢ ، والنهاية ٢ / ٢١٠ ، وعلل له الشيرازي في مهذبه ٣٠٥ / ١ بقوله : " يجوز لأنه يذكر النوع والنعمية ، والجودة ، فيصير معلوما " قال : " ومنهم من قال : لا يجوز ، وهو قول أبي القاسم الداركي ، لأنه لا ينضبط . "
- (٦) أ : " لا يمنع " والتصويب من ب ، د .
- (٧) د : أو حرة .

وأما ^(١) الثلاثة الزائدة ^(٢) المختصة به : فأحدها : ذكر
ما طعن به من أرحى الماء والدولاب فانهما يختلفان . والثاني : خشونة
الطحن ونعومته . والثالث : قدر زمان الطحن وبعده فانه قد يبعد
زمانه في الطحن .

وأما السلم في السوق ففيه لأصحابنا وجهان : ^(٤)
أحدهما : ^{يجوز} كالسلم في الدقيق على أوصافه ، سوى ذكر طحن
الرحى والدولاب . فان السوق لا يطحن ^(٥) الا بأرجاء الدولاب .
والوجه الثاني : أن السلم فيه باطل ، لدخول النار عليه واختلافها فيه .

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله ^(٦) : ولا يستغنى في العسل من ^(٧)
أن يصفه ببياض أو صفرة أو خضرة ، لأنه يتباين في ذلك . ^(٨))

-
- (١) ب : فأما .
(٢) الزائدة : أثبتها من ب ، وفي أ " الجيدة " وهي تصحيف ، وحصل
فيها مسح في د .
(٣) ب : " قد يتغير " وهو تصحيف .
(٤) والمذهب جواز السلم فيه . انظر : المغني ١١٣/٢ ، والنهاية
٢١١/٤ وفيها " وكذا النشأ " .
(٥) من ب . وفي أ ، د : " لا يصلح " وهو تصحيف .
(٦) د : رضي الله عنه .
(٧) من : أثبتته من م ، وليس في النسخ .
(٨) مختصر المزني ٢٠٧/٢ وراجع في المسألة : الأم ٩٣/٣ ، والحلية
٨١/ب ، والفتح ٣٢٠/٩ ، والروضة ٢٣/٤ ، والمنهاج مع المغني
١١٣/٢ ، والنهاية ٢١١/٤ .

(١)
وهذا كما قال . أما السلم في العسل فجائز لضبطه بالصفة . وإذا
أسلم فيه احتاج الى ذكر ثمانية أوصاف :

أحدها : ذكر بلده ، فيقول : " شامي " أو " حجازي " أو
" فارسي " أو غير ذلك من البلدان (٢) ، فان لكل بلد عسلا يخالف غيره
في الوصف والشم .

والثاني : أن يذكر الناحية من / البلد فيقول : " جبلي " ١٩٥/ب
أو " سهلي " فان الجبلي أقوى من السهلي (٣) وأصح . ويقول : " من عسل
البلدان " أو " من عسل الصحاري " فان عسل الصحراء أصح مرعى وأجود
غذاء .

والثالث : أن يذكر مرعى العسل ، فانه يختلف في الصحة والجودة
على حسب اختلاف مراعيه ، فمنه ما يرعى الصعتر (٤) ، وهو أجود ، ومنه
ما يرعى الحشيش ، ومنه ما يرعى أوراق الشجر المختلفة الشمار ، ولكل نوع من
ذلك شمن .

والرابع : أن يذكر لونه (٥) ، أبيض هو ، أو أصفر ، أو أحمر ،
أو صافي ، فان لكل لون (٦) منه شمن .

- | | |
|-----|--|
| (١) | ب : فاذا . |
| (٢) | من البلدان : ليس في ب . |
| (٣) | من السهلي : ليس في ب . |
| (٤) | الصعتر : ضرب من النبات ، واحدته صعتر . لسان
العرب ٤/٤٥٧ . |
| (٥) | ب : " نوعه " وهو تصحيف . |
| (٦) | ب : " نوع " وهو تصحيف . |

والخامس: ^(١) أن يذكر قوته ورقته . فان جاء به غسل رقيق وقد أسلم اليه ^(٢) فسي قوى ، لم يلزمه قبوله ، إلا أن تكون رفته لحمي الزمان أولحمي ^(٣) البلد فيلزمه قبوله ، لأن الغسل القوى قد يذوب في البلد الحار والزمان الحار ، ولا يمتنع أن يكون جنسه موصوفا بالقوة .

والسادس : أن يذكر زمان الغسل . هل هو من الغسل المأخوذ في الشتاء أو في الصيف ^(٤) ، أو في الربيع أو في الخريف . فان لكل فصل منها عسلا يخالف غسل غيره من الفصول في الطعم والثلث .

^(٥) والسابع : أن يذكر حديثا أو عتيقا ^(٦) على ما وصفنا من قبل ^(٧) .

والثامن : أن يذكر جيدا أو رديئا . وقد ذكرنا اختلاف أصحابنا في لزوم هذا في سائر الأشياء . فهذه ثمانية أوصاف يستحق ذكرها في الغسل .

ويختار له أن يقول : " صاف من شحمه " فان لم يقل لم يكن له إلا صافيا من الشمع ، فان دفع اليه عسلا مصفى بالشمس لزمه أن يقبله . وإن كان مصفى بالنار لم يلزمه قبوله ، لأن النار قد غيّرت طعمه ^(٨) . ولا

(١) من ب ، وفي أ ، د : " والثالث " وهو خطأ .

(٢) اليه : ليس في ب .

(٣) ب : " أو حمي " بدون اللام .

(٤) ب ، د : أو الصيف .

(٥) انفرد الماوردي بذكر هذا الشرط ، وذكر سائر الأصحاب بأنه لا يشترط ،

لأن الفرض لا يختلف فيه بذلك لأنه لا يتغير إن ذكّل شي . يحفظ به . انظر : المراجع السابقة .

(٦) د : عتيقا أو حديثا .

(٧) أي من الخلاف في تقدير مدة العتق . راجع ص : ١٤٠١

(٨) نرى عليه الشافعي في الأم ٣/٦٣ .

- ١٤١١ -

يجوز السلم في العسل بشمعه من قبل أنه قد يقل فيه ويكثر. وكذلك لو أسلم في الشهد بوزن أو عدد كان فاسداً^(١). (والله أعلم بالصواب)^(٢).

- فصل -

فأما السلم في السكر ففيه لأصحابنا وجهان: (٣)

أحدهما : لا يجوز لموضع النار منه^(٤) وتأثيرها فيه

والوجه الثاني : - وهو الصحيح - : أن السلم فيه جائز ، لأن دخول النار

فيه لانهقاد أجزاء بها .

وما دخلته النار فهو على أربعة أضرب : ضرب دخلته النار

لاستهلاك أجزائه كالأدهان المغلية ، فدخول النار عليه يمنع من جواز السلم فيه . وضرب دخلته النار لينتقل عن^(٥) حال إلى حال كالمعتصرات

من الفواكه والأغراب ، فدخول النار عليه يمنع من جواز السلم فيه . وضرب

دخلته النار لتمييزه وتصفيته من غيره كالعسل والسمن ، فدخول النار / النار ١٩٦ أ

عليه لا يمنع من جواز السلم فيه لبقاء العين على حالها بعد دخول النار عليه . وضرب دخلته النار لانهقاد أجزائه كالسكر ، فدخول النار عليه أيضا

(١) المرجع السابق .

(٢) ما بين القوسين ليس في د . وفي ب بدون " بالصواب " فقط .

(٣) انظر : الفتوح ٣٠٢/٩ وفيه : " وقد أشار الامام الى طريقة

قاطعة بجواز السلم " ، والروضة ٢٢/٤ ، والمغني ١١٤/٢ ،

وأجرى الوجهين في كل ما دخلته نار لطيفة مضبوطة كالصابون ،

والسكر ، والفانيد ، واللبأ ، والدبس ، والنهابة ٢١١/٤ ، والتحفة

٢٨/٥ ، وشرح المعلى ٢٥٤/٢ .

(٤) ب : فيه .

(٥) د : من .

لا يمنع ^(١) من جواز السلم فيه ^(٢).

فإذا ثبت جواز السلم في السكر بما ذكرنا احتاج السلم فيه إلى
ثمانية أوصاف : أحدها : ذكر الجنس من سكر ، أو قند ^(٣) ، أو فانيذ .
والثاني : ذكر الناحية . فيقول : من سكر الأهواز ، أو المسكر ، أو السوس .
والثالث : ذكر نوع القصب ، فإنه قد يتنوع . والرابع : ذكر لونه من بياض
أو صفرة أو حمرة . والخامس : ذكر قوته ولينه . والسادس : ذكر دقته ^(٤)
وجله . والسابع : ذكر قديمه وحديثه . والثامن : ذكر جيده ورديته ^(٥).

- فصل -

فلأما ^(٦) السلم في دهن التمر والرطب فهو على ثلاثة أضرب :
ضرب لم تمسه النار ولم يصبه الماء ، كسيلان الرطب ، فالسلم فيه جائز .
وضرب دخلته النار (وحصل فيه الماء . فالسلم فيه غير جائز ، لأن حصول
الماء فيه يمنع من السلم به . وضرب دخلته النار) ^(٧) ولم يصبه الماء ، ففي
جواز السلم فيه وجهان ^(٨) ، لأن دخول النار عليه لا انعقاد أجزاءه
بها . والله أعلم ^(٩).

(١) ب : لا يمنع أيضا .

(٢) فيه : أثبتته من د ، وليس في أ ، ب .

(٣) القند : غسل قصب السكر ، ومنه يعمل السكر . انظر : المختار ص

٥٥٢ ، والمصباح ص ٥١٧ .

(٤) ب : دقته .

(٥) ب : بزيادة والله أعلم .

(٦) ب : وأما .

(٧) ما بين القوسين ساقط من د .

(٨) جزم أكثر الأصحاب بالمنع ، وذكر النووي فيه وجهين ، وما لم يسم

الجواز انظر : أسنى المطالب ١٣٤/٢ .

(٩) د : بدون والله أعلم .

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله ^(١) : وإذا اشترط ^(٢) أجود الطعام أو أردأه ، لم يجز ، لأنه لا يوقف ^(٣) عليه . ^(٤))

أما السلم في أجود الطعام فباطل ^(٥) . وكذلك كل جنس شرط فيه أجود ، لأن لفظة أجود لا غاية لها ، ولا نهاية لحدّها ، إذ ليس طعام يوصف بهذه الصفة إلا ويجوز أن يوجد ما هو أجود منه ، فصارت هذه الصفة معوزة ، والسلم فيما أعوز (باطل) .

فأما السلم في أردأ الطعام ففيه قولان ^(٦) :

أحدهما : أنه باطل (^(٧)) كالأجود ، لأنهما لفظتان موضوعتان للمبالغة ، فصارت صفة معوزة .

والقول الثاني : أن السلم جائز ، بخلاف قوله " أجود " لأنه إن جاءه بأردأ طعام يوجد ، فقد وقّاه حقه ^(٨) . وإن جاءه بطعام قد يوجد أردأ منه ، فقد وقّاه ^(٩) الحقّ وزاده . وليس كذلك الأجود .

- (١) د : رضي الله عنه .
- (٢) م : ولو اشترطا .
- (٣) د : " لا توقيف " تصحيف .
- (٤) مختصر العزني ٢٠٧/٢ وراجع في المسألة : الأُم ٨٤/٣ ، والمهذب ٣٠٦/١ ، والتنبيه ص ٦٨ ، والوجيز ١٥٧/١ ، والفتح ٣٢١/٩ ، والروضة ٤٨/٤ ، والمفني ١١٥/٢ .
- (٥) هكذا جزم بالبطلان أكثر الأصحاب ، وهو المذهب وقيل : فيه قولان كاشتراط الأُردأ . المراجع السابقة .
- (٦) ويقال : وجهان أصحهما : الجواز . النظر : الفتح ٣٢٢/٩ .
- (٧) ما بين القوسين ساقط من د .
- (٨) وطلب أردأ من المحضر عناد محض .
- (٩) ب : أو فاه .

وأما ^(١) السلم في الطعام الجيد فيجوز ^(٢) ، وله ما ينطلق اسم
الجيد عليه ^(٣) . فإذا وصف بأنه جيد لم يكن له المطالبة بأجود منه ، لأن
ذلك لا يتناهى .

فأما السلم في الطعام الرديء فيجوز أيضا ، وله ما ينطلق عليه
اسم الرديء ^(٤) . فان أعطاه رديئا فطالبه بما هو أجود منه ، لم يلزمه
هذا إذا كان الرديء من الجنس ^(٥) . فأما إذا أراد بالرديء ^(٦) / ١٩٦ ب
المعيب لم يجز ، لأن الصفة لا تنضبط ، والعيب لا ينحصر ^(٧) .

وكذلك لا يجوز السلم في الطعام البلول والعفن ، ولا في المسوس
والمدود ، لأنها أوصاف لا تنضبط ولا تنحصر ^(٨) .

- مسألة -

(قال الشافعي ^(٩)) : ولو كان ما أسلم ^(١٠) فيه رقيقا ، قال : عبدا
نوبيا ، خماسيا أو سداسيا ، أو محتلما ^(١١) ، ووصف سنه ، وأسود هو ،

-
- (١) ب : فأما .
(٢) ب : " فيجوز أيضا " ويأباه السياق .
(٣) نرى عليه الشافعي في الأم ٨٤ / ٣ .
(٤) المرجع السابق .
(٥) أ ، د : " في الجنس " والمثبت من ب .
(٦) أ ، د : " الرديء " والمثبت من ب .
(٧) انظر : المغني ١١٥ / ٢ ، والنهاية ٢١٣ / ٤ ، وشرح المحلى ٢٥٥ / ٢ .
(٨) انظر : حاشية الجمل ٢٤٠ / ٣ .
(٩) ب ، د : الشافعي رضي الله عنه .
(١٠) ب ، د : ما أسلف .
(١١) أ ومحتلما : ساقط من د .

أو أبيض وضيء ، أو أسحم ^(١) . ^(٢)

قد دللنا على جواز السلم في الحيوان ^(٣) . فإذا أسلم في الرقيق احتاج في عقد السلم إلى ذكر ثمانية أوصاف :

أحدها : أن يذكر الجنس ، فيقول : في عبد تركي ، أو رومي أو هندي ، أو حبشي ، فإن لكل جنس منها ثمانية .

^(٤) والثاني : أن يذكر النوع من الجنس . فيقول في التركي : أنه خزري أو جكلي ^(٥) ، قروي أو صحراوي . وكذلك في سائر الأجناس ، لأن الأنواع مختلفة الأثمان .

ومن أصحابنا من خرّج قولاً ثانياً أن هذه الصفة ليست شرطاً لازماً ^(٦) من قول الشافعي في السلم ^(٧) في الإبل إذا قال : من نعم بني فلان ، فكانت ^(٨) نعمهم مختلفة أن له أقل ما يقع عليه صفته من أي نعمهم شاء .

-
- (١) أسحم : الأسود كما في لسان العرب ٢٨١/١٢ .
- (٢) مختصر المزنّي ٢٠٧/٢ وفيه : " وأسود هو ، أو وضيء " : أبيض أو أصفر ، أو أسحم " وراجع في المسألة : الأم ٨٤/٣ ، والفتح ٢٨٧/٩ ، والروضة ١٨/٤ ، والحلية ٨١/ب ، والنهاج مع المغني ١١٠/٢ ، والنهاية ٢٠٤/٤ ، وشرح المحلى ٢٥٢/٢ .
- (٣) تقدّم في ص : ١٣٦ .
- (٤) خزري : نسبة إلى " خزر " وهي بلاد الترك خلف باب الأبواب المعروف بالدريند ، قريب من سد ذى القرنين ، ويقولون : هو مسمى بالخزر بن يافت بن نوح عليه السلام . انظر : معجم البلدان ٣٦٢/٢ .
- (٥) أ ، د : " جبلي " والمثبت من ب . والجكلي : نسبة إلى " جكل " بكسر الجيم والكاف ، بلد بما وراء نهر سيحون من بلاد تركستان ، قرب " طرار " انظر : معجم البلدان ٣٦٢/٢ .
- (٦) والقول الأول هو الأظهر . انظر : الفتح ٢٨٧/٩ .
- (٧) انظر : الأم ١٠٤/٣ .
- (٨) د : وكانت .

وامتنع سائر أصحابنا من تخريج هذا القول في الرقيق خاصة
وان جاز تخريجه في النعم، لأن الشافعي قد تمهد من مذهبه أن كل
وصف كان له في الثمن تأثير^(١)، لزم ذكره في السلم. والنوع في الرقيق
سما^(٢) يختلف فيه الأثمان اختلافاً بتيماً.

والثالث: ^(٣) أن يذكر اللون، فان كل جنس قد تختلف ألوان
أهله وإن كان أحد الألوان أغلب عليهم. فالأغلب على الترك والروم
البياض وقد يكون فيهم الأسمر، وربما كان فيهم نادراً الأسود. والأغلب
على الهند السمرة^(٤) والصفرة^(٥)، وربما كان فيهم الأبيض والأسود.
والأغلب على الحبش السواد وشدة السمرة، وربما كان فيهم الصافي. فيذكر
لونه فيقول: أبيض، أو أسود، أو أصفر، أو أسمر، لأن الثمن قد يختلف
باختلاف الألوان.

والرابع: أن يذكر القدر فيقول "طويل" أو "ربعة"^(٦) أو
"قصير" (لأن^(٧)) لكل قدر ثمناً، وله ما يقول أهل الخبرة أنه طويل
أو ربعة، أو قصير^(٨) وليس يلزمه إن شرط طويلاً أن يأتي^(٩)

(١) د: تأثيراً.

(٢) ب: فيما.

(٣) د: والثاني "خطأ".

(٤) السمرة: منزلة بين البياض والسواد. لسان العرب ٤/ ٣٧٦.

(٥) قلت: تختلف ألوان^{أهل} الهند بحسب السناطق فسكان جنوب الهند
سود ولا تجد فيهم غير السود إلا نادراً، وسكان منطقة كشمير
والبنجاب بيض ولا تجد فيهم غير البيض إلا نادراً، أما سكان
شمال الهند وشرقه فأخلاط، فيهم البيض وفيهم السود، وفيهم
الصفير، وفيهم السمير. فكلهم المصنف ليس على إطلاقه.

(٦) د: "ربع" وفي المصباح ص ٢١٦: "رجل ربعة، وامرأة ربعة"،
أي: معتدل، وحذف الهاء في المذكر لغة.

(٧) ب: فان.

(٨) ما بين القوسين ساقط من د.

(٩) من ب د. وفي أ: "أن يأتي" د: "أن يأتي".

بالنهاية في الطول . ولا إن شرط قصيرا أن يأخذ النهاية في القصر ،
لأن إفراطهما عيب.

والخامس : أن يذكر السن فيقول : ابن خمس سنين ، أو عشر
سنين ، أو عشرين سنة .^(١) قال الشافعي^(٢) يقول : " خماسيا أو سداسيا ،
فاختلف أصحابنا في تأويله . فقال البغداديون : أراد به^(٣) القدر .
فالخماسي : الربع ، والسداسي : الطويل . وقال البصريون : أراد به
السن . فالخماسي / : ابن خمس عشرة^(٤) سنة ، والسداسي : ابن ١٩٧ / أ
ست عشرة^(٥) سنة .

قال أصحابنا : فان كان الغلام كبيرا رجع في سنه^(٦) إلى قوله .
فان قال : " أنا بالغ " قبل منه . وإن قال " لست بالغا " لم يقبل منه ،
لأنه لا حكم لقوله . وإن كان الغلام صغيرا ، فان كان مولدا رجع إلى
قول المسلم إليه إن كان مولدا عنده . وإن كان جليبا رجع إلى قول
أهل الخبرة لسيخبروا بسنه^(٧) . فان كانت^(٨) السن التي شرطت مقارنة^(٩)

(١) سنة : ساقطة من د .

(٢) ب : الشافعي رضي الله عنه .

(٣) به : ليس في د .

(٤) من ب ، د . في أ : " خمسة عشرة " وهو خطأ .

(٥) أ ، ب : " ستة عشرة " والتصويب من د .

(٦) ب : في قدر سنه .

(٧) ب : ليختبروا بمقارنة سنه .

(٨) د : كان .

(٩) ب : مقارنة البلوغ .

للبلوغ فلا بد أن يقول ^(١) : " محتتما ^(٢) أو غير محتتم " .

والسادس : أن يذكر حال بدنه فيقول : " سمينا أو دقيقا " ،
لأن الأثمان تختلف ^(٣) باختلاف الأبدان .

قال الشافعي ^(٤) : " ويحكى ما أسلم فيه من عبد أو جارية
فانه ^(٥) أنفى للجهالة . فان ترك ذلك لم يبطل السلم " وهذا صحيح ،
لأن استيفاء جميع الأوصاف لا يمكن . وفي قبضها إن وصفت جميعها ^(٦)
تعذر . والإخلال بجميعها لا يصح ، فعلم أن المقصود منها ما اختلف
الثن باختلافها اختلافاً بينا ، ولم يلزم ذكر ما سواها ، لأن الضرر بها يسير
والضبط لها عسير . ^(٧)

والسابع : أن يقول " ذكرنا أو أنشئ " لأن أثمان الغلمان تخالف
أثمان الجوارى فلم يكن بد من ذكر ذلك .

والثامن ^(٨) : أن يقول : جيداً أو رديئاً ، على ما مضى (من استحبابه
أو إيجابه) ^(٩) .

-
- (١) د : يقولوا .
(٢) من ب . وفي أ ، د : محتتم .
(٣) ب : مختلفة .
(٤) لم أقف على نصه .
(٥) ب : أوامة لأنه .
(٦) ب : وصف بجميعها .
(٧) انظر : المنهاج مع المغنى ١٠٨/٢ ، والنهاية ١٩٩/٤ .
(٨) أ ، د : " والثاني " والتصويب من ب .
(٩) ما بين القوسين ساقط من د ، وفيها زيادة : " والله أعلم " .

- ١٤٢٠ -

ولكن لو أسلم في جارية كبيرة وجارية صغيرة ، ووصفهما ^(١) جميعاً
 جاز ، لأنه إذا لم يشترط في الصغيرة أن تكون بنت الكبيرة لم يتعذر وجودهما ،
 ولم يؤد ^(٢) أن يصير السلم معلقاً على عين ^(٣) .

فأما إذا أسلم في جارية على أنها حبلى كان على قولين ^(٤)
 من اختلاف قوليه ^(٥) في الحمل هل يكون متحققاً يحكم له بالنفقة ؟

أحدهما : أنه يكون متحققاً (يحكم له بالنفقة . فعلى هذا يصح

السلم في جارية على / أنها حبلى .

ب/١٩٧

والقول الثاني : أن الحمل لا يكون متحققاً ^(٦) إلا بعد وضعه ،
 ولا يحكم ^(٧) له بالنفقة من قبله . فعلى هذا لا يصح ^(٨) السلم في الجارية
 على أنها حبلى ، لأنها غير متحققة .

(١) ب ، د : وصفها .

(٢) أ : " ولم يؤد " والتصويب من ب . وفي د : " ولم يصير السلم الخ " .

(٣) لم أجد التنصيص عليه في غير الحاوي .

(٤) في الفتح ٢٨٢/٩ ذكر الرافعي طريقين : " أظهرهما المنع ،

وعَلَّوه بأن اجتماع الحمل مع الصفات المشروطة نادر . والثاني -

وبه قال أبو إسحاق ، وأبو علي الطبري ، وابن القطان - : أنه على

قولين " وقال النووي في الروضة ١٨/٤ : " بطل السلم في المذهب

وقيل : قولان " .

(٥) د : قوله .

(٦) ما بين القوسين ساقط من د .

(٧) د : " ولا حكم " وهو خطأ .

(٨) وبه جزم الروياني في الحلية ٨١/ب ، والشيرازي في التنبيه

ص ٦٨ .

- مسألة -

(١) قال الشافعي : وكذلك إن كانت جارية وصفها ، ولا يجوز أن يشترط (٢) معها ولدها ، ولا أن يشترط (٣) أنها حبلى . (٤)

وهذا كمال قال . إذا كان السلم في جارية احتاج إلى تسمية أوصاف . منها الثمانية الماضية . والوصف التاسع البكارة والثيوبة (٥) فإن للبكر ثننا ، وللشيب ثننا . ويختار أن يذكر الحلية (٦) لا سيما في الجوارى فيذكر حلية وجهها وبدنها وجعودة شعرها وسبوطه . فان أغفله صح السلم وله أقل ما يقع عليه أوصافه . (٧)

فأما إذا أسلم في جارية على أن معها ولدها لم يجوز وكان سلماً باطلاً (٨) لعلتين : إحداهما (٩) : تعذر وجودهما على الصفات المشروطة فيهما . والثانية (١٠) : أنه (١١) يصير سلماً معلقاً على عين ، لأن كون الولد منها تعيين له .

- (١) ب : الشافعي رضي الله عنه .
 (٢) من ب ، د ، م . وفي أ : أن يشترى .
 (٣) م : بدون " أن يشترط " .
 (٤) انظر : مختصر المزني ٢/٢٠٧ .
 (٥) هذا هو الوجه الصحيح ، وذكر الشيخ أبو حامد الاسفرائيني في آخرين أنه لا يجب ذكر الثيوبة والبكارة . انظر : الفتح ٩/٢٩٢ ، والروضة ٤/١٩ .
 (٦) الحلية : بكسر الحاء ، الصفة كما في الصباح ص ١٤٩ .
 (٧) المرجعان السابقان .
 (٨) هكذا أطلقه الشافعي وعامة الأصحاب ، وفصل الامام الجويني فقال : لا يمتنع ذلك في الزنجية التي لا تكثر صفاتها ، ويمتنع في السرية التي تكثر صفاتها . انظر : الفتح ٩/٢٨١ ، والروضة ٤/١٧ .
 (٩) ب : أحدهما .
 (١٠) من ب ، د : وفي أ : " والثاني " وهو خطأ .
 (١١) من ب ، د . وفي أ : " أن " وهو خطأ .

فصل - (١)

ويجوز السلم في جارية على أنها نصرانية ، ولا يلزمه قبول جارية يهودية ولا مسلمة . ويجوز في جارية على أنها مسلمة ، ولا يلزمه قبول يهودية ولا نصرانية . وكذلك في العبد . (٢)

ويجوز السلم فيها على أنها طباحة ، أو خبازة ، أو ماشطة ، وله أقل ما ينطلق عليه اسم طباحة وخبازة وماشطة . ويجوز (٣) السلم في العبد على أنه صاغ أو نجار أو خباز أو بناء . وله أقل (٤) ما ينطلق عليه هذا الاسم . وكذا في عبد حاسب أو كاتب . (٥) (٦)

فأما إذا أسلم (٧) في عبد شاعر فلا يجوز ، لأن الشعر طبع لا يمكن تكلفه ، ولا فعله (٨) ، فيبعد أن يكون العبد بالأوصاف المذكورة مطبوعا على قول الشعر . (٩)

فأما السلم في جارية مغنية فإن كان غناء مباحا كالقول المطلق من غير ملاحى تتضاف إليه جاز السلم فيها . ولو كان الغناء محظورا بالملاحى

-
- (١) د : بدون فصل .
(٢) انظر : الفتح ٢٩٣/٩ ، والروضة ١٩/٤ .
(٣) ب : وهكذا يجوز .
(٤) ب : وله أدنى .
(٥) ب : كاتب أو حاسب .
(٦) انظر : أسنى المطالب ١٣٢/٢ .
(٧) ب : فأما السلم .
(٨) ب : ولا تعلمه .
(٩) انظر : أسنى المطالب ١٣٢/٢ ، والمغنى ١١١/٢ .

المحرّمة كالعود ، والطنبور ، والطبل (١) ، أو زامرة (٢) ففيه وجهان : (٣)

أحدهما : يجوز السلم فيها لأنّها صنعة .

والثاني : لا يجوز ، لأنّها معصية ، فلم يصح ثبوتها في الذمة ،
ولأنّ في ذلك باعنا على تعليم المعاصي ، مع ما رواه أبوأمامة (٤) أنّ النبي
صلّى الله عليه وسلّم قال : " لا يحلّ ثمن المفتية ولا بيعها ولا شراؤها
ولا استماع آلتها . " (٥)

- فصل -

ولا يجوز السلم في جارية شمطاء (٦) الشعر ،

(١) الطبل : آلة يشدّ عليها الجلد ونحوه ينقر عليه . المعجم

الوسيط ٥٥٧/٢ ، المصباح ص ١٦٨ .

(٢) زامرة : المرأة التي تنفخ بالمزمار . انظر : المصباح ص ٢٥٥ .

(٣) وأطلق الرافعي والنووي مع آخرين القول بال منع بدون هذا التفصيل

انظر : الفتح ٢٩٣/٩ ، والروضة ٢١٩/٤ وأسنى المطالب ١٣٢/١
والمغني ١١١/٢ .

(٤) هو أبوأمامة صُدّي - مصفرا - بن عجلان السهمي ، الباهلي ،

صحابي مشهور ، معروف بكنيته ، سكن حمص ، ومها مات سنة ٨١ هـ

وقيل بعدها ، وهو آخر من مات بالشام من الصحابة في قول بعض

العلماء . انظر ترجمته في : أسد الغابة ١٦/٣ ، والاصابة ١٨٢/٢ ،
والتهذيب ٤٢٠/٤ .

(٥) أخرجه الترمذی ٥٧٩/٣ بلفظ : " لا تبیعوا القينات ، ولا تشتروهن ،

ولا تعلّموهن ، ولا خیر فی تجارة فیهن ، ونهین حرام ، فی مثل

هذا أنزلت هذه الآية * ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل

عن سبيل الله * " وابن ماجه ٧٣٣/٢ ، والبيهقي ١٤/٦ . وقال النووي
في المجموع ٢٥٥/٩ : " وافق الحفاظ على أنه ضعيف ، لأنّ مداره على
علي بن زيد ، وهو ضعيف عند أهل الحديث " .

(٦) شمطاء : ساقطة من د . والشبّط : بفتحتين : بياض شعر الرأس يخالط
سواده ، والرجل أشمط ، والمرأة شمطاء ، كما في المختار ص ٣٤٦ .

ولا مجدرة^(١) البدن ، لاختلاف ذلك وتباينه . وكذلك لا يجوز في برصاء ولا جذماء ، إلا أن تكون عيوباً مضبوطة كالعمور في^(٢) الينسى واليسرى ، أو قطع خنصر أو إبهام ، فيصح السلم فيه .^(٣)

فأما السلم في أمة زانية أو عبد سارق^(٤) ففيه وجهان على ما مضى . فأما اليهودى إذا أسلم في عبد مسلم فالصحيح أن السلم جائز قولاً واحداً . ومن أصحابنا من خرجه على قولين^(٥) كالبيع . وليس بصحيح ، لأن البيع إنما يبطل^(٦) في أحد القولين لاستقرار يده على سلم ، وليس في السلم استقرار يده عليه ، وإنما هو صفة في الذمة . فإذا ثبت أن السلم جائز ففيه وجهان :^(٧)

- (١) د : " مخدرة " خطأ . والمجدرة : هي التي أصابها مرض الجدرى* وهي قروح تنفط عن الجلد ، متلثة ما* ، ثم تنفتح ، يقال : أول من عذب به قوم فرعون . انظر : المصباح ص ٩٣ .
- (٢) ب : من .
- (٣) انظر : أسنى المطالب ١٣٨/٢ وفيه : وإن شرط رؤى العيب - أى فلا يصح السلم - لعدم انضباطه ، فإن بينه وكان منضبطاً كقطع اليد ، والمعنى ، صح ، قاله السبكي وغيره ، والمغنى ١١٥/٢ ، والنهاية ٢١٣/٤ ، وشرح المحلى مع قليوبي ٢٥٥/٢ .
- (٤) وجزم بجواز السلم فيهما في أسنى المطالب ١٢٢/٢ ، والمغنى ١١١/٢ .
- (٥) انظر : المجموع ٣٥٥/٩ لا يصح على الأصح ، وأسنى المطالب ١٢٢/٢ ، والمغنى ١٠٢/٢ ، والنهاية ١٨٣/٤ ومثل الرقيق السلم (الرقيق) المرتد ، قال الشبرايمسى : أى فلا يصح إسلام الكافر فيه لبقائه علة الإسلام فيه ، وقليوبي ٢٤٤/٢ وجزم بالبطلان .
- (٦) د : يبطل .
- (٧) المجموع ٣٥٦/٩ .

- ١٤٢٤ -

أحدهما : لا اعتراض^(١) عليه فيه حتى يقبضه .

والثاني : أنه يمنع من استدامة العقد ، ويؤخذ بفسخه ، لأنه
موصوف بملك مسلم.^(٢)

- فصل -

وإذا أسلم في عبد موصوف ، فجاء المسلم إليه بعبد على تلك
الصفة ، فكان ابن المسلم أوجدّه ، لم يلزسه قبوله^(٣) ، لأنه معتق^(٤)

عليه ، فلم يستقر^(٥) له عليه ملك فصار عيباً / لأنه أسلم فيما لا يملكه . ١٩٨/أ

فإن قبضه وهو لا يعلم أنه أبوه ، ثم علم من بعد أن العبد أبوه فقد اختلف
أصحابنا فمنهم من زعم^(٦) أن القبض وقع فاسداً وأنه لم يعتق^(٧) ، وله
ردّه ، لأنه ممن لم يوجب عقد السلم إقباضه ، وخالف حاله إذا ابتاعه
في عينه ، وهو لا يعلم به .

وقال آخرون : إن القبض صحيح ، وأنّ العتق نافذ^(٨) ، ولا ردّ له^(٩)

(١) ب : أنه لا اعتراض .

(٢) ب : بملكه المسلم .

(٣) انظر : المغني ١١٥/٢ ، والنهاية ٢١٥/٤ ، والتحفة ٣١/٥ .

(٤) ب : لأنه يعتق .

(٥) ب : فلا يستقر .

(٦) في التحفة ٣١/٥ قال عن هذا الوجه بأنه السجّه ، لأنّ كونه

بعضه بمنزلة العيب فيه ، وقبض المعيب عما في الذمة لا يصح
إلاّ إن رضي القابض به .

(٧) ب : * وإن لم يعتق عليه * وهو خطأ .

(٨) صححه الرملي في النهاية ٢١٥/٤ ، ومه جزم قليوبي في حاشيته ٢٥٦/٢ .

(٩) ولا ردّ له : ساقط من د .

لنفوذ عتقه . ولا أَرش له لأنَّ كونه أبا المسلم ليس بعيب في الأسواق يوجب نقص الثمن . ولو جاز ما قاله الأولون : " لأنَّ قبضه فاسد لأنَّ عقد السلم لم يوجبه " لما جاز إذا علم به ، ورضى بقبوله أن يقبضه ، لأنَّ عقد السلم لم يوجبه .

فأما إن كان العبد ^(١) الذي هو على الصفات الستة أخصا المسلم ^(٢) أو عيه جاز أن يقبله ولا يعتق عليه . وهل له الامتناع من قبوله ؟ على وجهين : ^(٣)

أحدهما : ليس له ، لأنه لا يعتق عليه ^(٤) ، ويقدر على بيعه .

والثاني : له ذلك ، لأنَّ من الحكام من يعتقه عليه ، ويمنع من بيعه .

ولكن لو كان العبد أخصا للمسلم ^(٥) من الرضاة ، لم يكن له أن يمتنع من قبوله ، لأنَّ الأخص من الرضاة لا يعتق في قول أحد من الحكماء ^(٦) .
فاذا أسلم في أمة موصوفة فجاءه ، بأمة على تلك الأوصاف ،

(١) د : " العقد " تصحيف .

(٢) ب ، د : للمسلم .

(٣) انظر : المغني ١١٥/٢ وفيه : وجه المنع هو الظاهر ،
والنهاية ٢١٥/٤ أوجهها : المنع ، والتحفة ٣١/٥ ، وحاشية
قليوبي ٢٥٦/٢ لم يجب قبوله على المعتد لاحتمال رفعه
لحنفي يحكم عليه بعتقه .

(٤) عليه : ساقط من د .

(٥) ب : المسلم .

(٦) حكى ابن قدامة في مغنيه ٤١٥/٦ عدم الخلاف في ذلك .

فكانت^(١) زوجته ، لم يلزمه قبولها^(٢) ، لأنه إذا قبلها بطل نكاحها ،
فدخل عليه بقبولها نقص . وكذلك المرأة إذا أسلمت في عبد ، فدفع
إليها عبداً^(٣) ، فكان زوجها ، لم يلزمها قبوله لما فيه من فسخ النكاح^(٤) .

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله^(٥) : وإذا أسلم في النعم ، قال^(٦) :
" من نعم بنى فلان ، ثنى^(٧) غير مودن^(٨) نقي من العيوب ، سبط^(٩) "

- (١) د : " وكانت " وبأباه السياق .
- (٢) انظر : المغنى ١١٥/٢ .
- (٣) من ب ، د . وفي أ : " عبد " .
- (٤) انظر : المغنى ١١٥/٢ ، والنهاية ٢١٥/٤ ، والتحفة ٣١/٥ ،
وقليوبي ٢٥٦/٢ .
- (٥) ب ، د : رضى الله عنه .
- (٦) ب : وان كان في نعم - م : وان كان في بمير .
- (٧) الشني : الذى يلقي ثنيته ، ويكون ذلك في الظلف والحافر في
السنة الثالثة ، وفي الخف في السنة السادسة ، والجمع : ثنيان ،
وثناء ، والآنثى : ثنية ، والجمع : ثنيات . انظر : المختار
ص ٨٨ .
- (٨) هكذا في المختصر ونسخ الحاوى . وفي الفتح " غير مود " وكذا
في المصباح ص ٦٥٤ وفيه : " أودى إذا هلك ، فهو مود .
وأما قوله " بعير غير مود " أى غير معيب ، فلا أعرف له وجهها الا
أن الأمراض والعيوب لما كانت مظنة الهلاك أقيمت مقامه
مجازاً ، ونفيت " . وفي الفتح : " المودى : غير ناقص الخلقة " .
- (٩) ب : بسط .

الخلق ، مجفرا الجنين رباع^(١) . أو قال "بازل" .^(٢) (٣)
وهذا كما قال^(٤) . إذا أسلم في الابل احتاج إلى ذكر سبعة
أوصاف :

أحدها : أن يذكر الجنس فيقول : "بخاتي" أو "عراي".
والثاني : أن يذكر النوع ، فيقول في العراي : "مهرية" أو
"أرحبية"^(٥) أو "من"^(٦) نعم بني فلان " لأن نعم القبائل مختلفة.
فإن كانت نعم بني فلان مختلفة فهل يلزمه أن يصفها بما ينفي الاختلاف
عنها ؟ على قولين :^(٧)

أحدهما : لا يلزمه . نصر عليه في السلم^(٨) . ويلزمه أن
يأخذ ما وقعت عليه صفته من أي نعمهم كان.^(٩)

-
- (١) الرباع : الذي ألقى رباعيته ، ويقال ذلك للخنم في السنة الرابعة ،
وللبقر وذى الحافر في السنة الخامسة ، وللخف في السابعة .
انظر : النظم ١٥٢/١ ، والمصباح ص ١١٢ .
- (٢) بزل البعير يزولا ، من باب قعد : فطرنا به بدخوله في السنة
التاسعة فهو "بازل" يستوى فيه الذكر والأنثى ، والجمع "بوازل"
و "بزل" انظر : المصباح ص ٤٨ .
- (٣) مختصر المزني ٢٠٧/٢ وراجع في المسألة : الأم ٨٤/٣ ، والفتح
٢٩٤/٩ ، والروضة ٢٠/٤ ، والنهاج مع المغنى ١١١/٢ ، والنهاية
٢٠٦/٤ ، والتحفة ٨٤/٥ .
- (٤) وهذا كما قال : ليس في ب .
- (٥) من ب . وفي أ ، د : "أورجبية" بسقط وتصحيف ، وأرحبية :
منسوبة إلى أرحب على وزن أحمر : قبيلة من همدان ، وقيل : اسم
موضع . انظر : المصباح ص ٢٢٢ .
- (٦) من ب ، وفي أ ، د : ومن .
- (٧) انظر : الفتح ٢٩٥/٩ ، والروضة ٢٠/٤ .
- (٨) انظر : الأم ١٠٤/٣ باب صفات الحيوان إذا كانت دينا .
- (٩) د : شاء .

والقول الثاني : - وهو أصح - : أنه لا بد من ذكر صفة أخرى يتميز

بها نعمهم ، ليزول الاختلاف ، وينحصر الوصف .

والثالث : أن يقول ذكراً أو أنثى ، لأن أثمانها مختلفة .

والرابع : أن يذكر السن ، فيقول " ابن مخاض " (١) أو ابن لبون ،
أوحق (٣) ، أو جذع (٤) ، أو ثنى أو رباع ، لأن أثمانها مختلفة باختلاف
أسنانها .

والخامس : أن يذكر القَدَّ فيقول : مربوع (٥) ، أو مشرف (٦) .

- (١) ابن مخاض : ولد الناقة إذا دخل في السنة الثانية ، والأنثى بنت مخاض ، والجمع فيهما : بنات مخاض . سقى بذلك لأن أمه قد ضربها الفحل ، فحملت ولحقت بالمخاض : أي الحامل . انظر : المصباح ص ٥٦٦ .
- (٢) ابن لبون : ولد الناقة إذا دخل في السنة الثالثة ، والأنثى بنت لبون ، سقى بذلك لأن أمه ولدت غيره فصار لها لبن ، وجمع الذكور كالاناث : بنات لبون . انظر : المصباح ص ٥٤٨ .
- (٣) حَقَّ : بالكسر من الابل إذا طعن في السنة الرابعة ، والجمع : حقاق ، والأنثى " حَقَّة " وجمعها " حقق " قيل : سقى بذلك لأنه استحق أن يحمل عليه . انظر : المصباح ص ١٤٤ .
- (٤) الجذع : بفتحيتين : ما قبل الثنى ، ويقال ذلك لولد الشاة في السنة الثانية ، ولولد البقرة والحافر في السنة الثالثة ، ولابل في السنة الخامسة . انظر : المختار ص ٩٧ .
- (٥) مربوع : معتدل كما في المصباح ص ٢١٦ . وفي ب " من نوع " وهو تصحيف .
- (٦) مشرف : أي عالى ، من أشرف الموضع : إذا ارتفع ، كما في المصباح ص ٣١٠ .

والسادس : أن / يذكر اللون فيقول : أحمر ، أو أورق ، أو ١٩٨ ب /
 أعفر ^(١) أو أعيس ، وهو الأبيض ^(٢) . وقيل : إن عيسى ^(٣) عليه السلام
 من هذا سقى عيسى لبياضه ^(٤) والأورق : هو ما بين ^(٥) البياض
 والسواد ^(٦) . وقيل : إنه أطيّب الابل لحما .

والسابع : أن يقول : " جيداً أو رديئاً " على الاختلاف في استحبابه
 أو إيجابه .

قال الشافعي : " ويقول : غير مودن ، نقي من العيوب ، سبط الخلق ،
 مجفر الجنين " أمّا قوله " غير مودن " ففيه ثلاثة تأويلات ^(٧) :

(١) الأعفر : الأبيض وليس بالشديد البياض . انظر : المختار ص ٤٤٢ .

(٢) هو الأبيض الذي يخالطه شيء من الشقرة ، كما في المختار

ص ٤٦٥ .

(٣) هو عيسى بن مريم بنت عمران ، عبد الله ورسوله وروح منه وكلمته

ألقاها إلى مريم . ولد ببית لحم في فلسطين ، وأرسله الله تعالى

رسولاً إلى بني اسرائيل ، وأظهر على يديه آيات ومعجزات

كثيرة ، وحينما أراد اليهود قتله رفعه إلى السماء ، وفي آخر

الزمان ينزل من السماء على السارة البيضاء بدمشق ، فيقتل الدجال

ويكسر الصليب ، ويقتل الخنزير ، ويضع الجزية ويفيض المال حتى

لا يقبله أحد . كما أنه يتزوج بعد النزول ، ويولد له ، ويدفن

عند النبي صلى الله عليه وسلم . راجع : تهذيب الأسماء ٤٢/٢ ،

والبداية والنهاية ٧٥/٢ .

(٤) قلت : عيسى اسم عبراني أو سرياني فلا وجه لهذا
 الاشتقاق .

(٥) أ : ما هو بين ، د : ما دون . والمثبت من ب .

(٦) انظر : اللسان ٣٧٦/١٠ .

(٧) د : " ففيه تأويلان " وهو خطأ .

أحدها^(١) : أنه القصير العنق واليدين ، الضيق النكبين .
والثاني : أنه المهزول . والثالث^(٢) : أنه المعيب .
وأما قوله " سبط الخلق " يعني^(٣) : واسع الصدر والزور^(٤) .
وأما " مجفر الجنبين " يعنى : واسع الجنبين مثلثا^(٥) . ويروى " مجفر
الجنبين " ^(٦) يعنى : عريض الهامة . وكل هذه مستحبة ، لأنها
عيوب لا يلزم قبولها .

ولا بأس أن يشترط في الأهل أنها عوامل ، أو تدور في الطعن ،
لكن يبين طعن الدقيق أو غيره ، فإنّ منها ما يحتاج أن يدور^(٧)
على^(٨) يعينه ، ومنها ما يحتاج أن يدور على^(٨) يساره . وإذا ألفت
البعير أو الدابة أن يدور على إحدى^(٩) الجهتين صعب نقله إلى
غيرها إلا بعد التعليم . وهكذا السلم في البقر والغنم يصفها على نحو
ما^(١٠) وصف في الأهل .

- (١) د : أحدهما .
(٢) د : " والثاني " خطأ .
(٣) في الفتح ٢٩٥/٩ : " السبط : الديد القائمة ، الوافر الأعضاء " .
وفي المختار ص ٢٨٣ : " رجل سبط الجسم : إذا كان حسن
القَدَّ والاستواء " .
(٤) الزور : بالفتح : أعلى الصدر ، كما في المختار ص ٢٧٨ .
(٥) انظر : اللسان ١٤٣/٤ .
(٦) من ب . وفي أ ، د : الجنبين .
(٧) ب : إلى أن .
(٨) د : " عن " في الموضعين .
(٩) ب : أحد .
(١٠) ب : على نحو ما .

- ١٤٣١ -

فان أسلم في شاة أوبقرة أوناقة على أنها لبون بمعنى أنها ما
تدرّ لبنا، صح السلم. وإن أسلم فيها على أنّ معها لبنا كان فسي
السلم قولان : (١)

أحدهما : باطل ، لأنّ ما شرطه (٢) من اللبن مجهول القدر ،
مغيب عن المعين .

والثاني : أن السلم جائز ، لأنّ اللبن تبع ، فلم تضر جهالته .
والله أعلم . (٣)

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله (٤) : وهكذا الدوابّ يصفها بنتاجها
وجنسها وألوانها وأسنانها . (٥) وهذا صحيح .
إذا أسلم في الدوابّ (٦) احتاج إلى ذكر سبعة أوصاف :

(١) انظر : الفتح ٢٨٢/٩ ، وفيه : " ذهب الشيخ أبو حامد السبيعي
ترجيح قول الجواز كما في شراء الجارية بشرط أنها لبون ، لكن قضية
توجيه أظهر الطريقين في صورة الحمل تقتضي ترجيح النع ههنا
أيضا ، وه أجاب صاحب التهذيب " والروضة ١٨/٤ أظهرهما
البطلان .

(٢) ب : يشترطه .

(٣) د : بدون " والله أعلم " ب : بزيادة : بالصواب .

(٤) ب ، د : رضي الله عنه .

(٥) مختصر المزني ٢٠٧/٢ وراجع في المسألة : الأ ٨٤/٣ ،

والفتح ٢٩٦/٩ ، والروضة ٢٠/٤ ، والمنهاج مع المغني ١١١/٢ ،

والنهاية ٢٠٦/٤ ، والتحفة ٢٤/٥ .

(٦) الدوابّ : جمع دابة ، وهي في الأصل تطلق على كل حيوان ،
ولكن في الحرف غلب استعماله على الفرس والبغل . انظر : المصباح

- ١٤٣٢ -

أحدها : ^(١) ذكر الجنس فيقول " من الخيل العربية " أو " من الخيل الأعجمية " فانها مختلفة .

والثاني : ^(٢) ذكر النوع - فيقول في العربية : " من خيل بني عقيل " أو " من خيل بني كلاب الشامية " أو " من خيل بني هلال الحجازية " ثم إن كانت خيل القبيلة مختلفة فهل يلزمه وصف اختلافها أم لا ؟ على ما مضى من القولين .

والثالث : أن يذكر اللون فيقول : " فرس أدهم " ^(٣) أو " أشقر " ^(٤) أو " كميث " ^(٥) .

قال الشافعي ^(٦) : " فان ذكر شيتها كان أولى " وليس

(١) د : احداها .

(٢) د : والثانية .

(٣) فرس أدهم ، ومعير أدهم ، وناقّة دهما : اذا اشتدّت وُرقته حتى ذهب بياضه . انظر : المصباح ص ٢٠٢ .

(٤) شقر ، شقرا : من باب تعب ، فهو أشقر ، والآنثى : شقراء ، والجمع : شُقَر ، وشقران ، وزان عثمان . والشقرة من الألوان : حمرة تعلو بياضا في الانسان ، وحمرة صافية في الخيل .

انظر : المصباح ص ٣١٩ .

(٥) الكميث : من الخيل بين الأسود والأحمر . ويفرق بين الكميث والأشقر بالعرف والذنب . فان كانا أحمرين فهو أشقر . وان كانا أسودين فهو " الكميث " وهو تصغير " أكت " على غير قياس ، والاسم : الكُمّة . انظر : المصباح ص ٥٤٠ .

(٦) انظر : الأم ١٠٥/٣ وفيها : " وأحب أن يصف شيته من لونه فان لم يفعل فله اللون بهيما " .

يريد بالشية لونها وانما يريد بها ما سوى اللون ^(١) من غيرة ^(٢) أو تحجيل ^(٣) . قال : فان لم يذكر الشية لم يلزمه إلا البهيم . وليس يريد به الأسود ، وانما يريد به اللون الواحد الذي لم يخالطه ^(٤) غيره ^(٥) . فان أسلم في فرس أبلق ^(٦) لم يجز ، لأن الأبلق مختلف / لا يضبط ١/١٩٩ لونه بالصفة . ^(٧)

والرابع : أن يذكر السن فيقول : " جذع " أو " شئ " أو " قارح " ^(٨) لأن أثمانها مختلفة ^(٩) باختلاف أسنانها .

- (١) ب : ما في اللون .
- (٢) الفرة : بالضم : بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ، يقال : فرس أعر . انظر : المختار ص ٤٤٥ .
- (٣) التحجيل : بياض في قوائم الفرس ، أو في ثلاث منها ، أو فسي جلبيه ، قل أو أكثر ، بعد أن يجاوز الأرساغ ، ولا يجاوز الركبتين والعرقوبين ، لأنها مواضع الأحجال ، وهي : الخلاخيل والقيود . يقال : " فرس محجل " كما في المختار ص ١٢٤ .
- (٤) د : لا يخالطه .
- (٥) أنظر : المختار ص ٦٨ .
- (٦) البلق : سواد وبياض ، وكذا " البلقة " يقال : فرس أبلق ، وفرس بلقا . انظر : المختار ص ٦٤ .
- (٧) وذكر الروياني في البحر عن بعض الأصحاب جواز السلم في الأبلق . وهو مقتضى إطلاق النووى في المنهاج . قال الأزرعي : والأشبه الصحة في بلد يكثر وجودها فيه ، ويكفى ما يصدق عليه اسم أبلق ، كسائر الصفات . انظر : النهاية ٢٠٦/٤ .
- (٨) قرح ذو الحافر " يقرح " بفتحيتين " قروحا " انتهت أسنانه فهو قارح ، وذلك عند إكمال خمس سنين . انظر : المصباح ص ٤٩٦ .
- (٩) ب : تختلف .

والخامس : أن يذكر أنه ذكر أو أنشئ .

والسادس : أن يذكر القدر ^(١) فيقول " مشرف على " أو " مرموع لاطئ " ^(٢) وليس للاخلال بهذا الوصف وجه ^(٣) ، لأن ما يوقعه هذا الاختلاف في أثنائها أكثر مما يختلف به أثنان الحنطة بالحدادة والدقة .
والسابع : أن يذكر جيدا أو رديئا على حسب اختلاف أصحابنا في إيجابه أو استحبابه .

فهذه سبعة أوصاف ، ولو ضم إليها وصف الخلقة ، وأتى على جمهور الحلية ^(٤) وذكر حال ^(٥) المشي ، كان أولى . ولو أغفله لم يضّر . وهكذا لو ^(٦) أسلم في البغال والحمير وصفها ^(٧) على النحو الذي ذكرناه .

- (١) ب : القدر .
(٢) لطيء بالارض يلطأ : مثل " لصق " لفظا ومعنى ، كما في المصباح ص ٥٥٣ .
(٣) قلت : ظاهر كلام النووي في المنهاج أنه لا يشترط ذكر القدر ، ونقل الرافعي اتفاق الأصحاب عليه ، لكن جزم ابن المقري في إرشاده باشتراطه . قال الأذري : وهو الحق ونص المختصر يقتضيه . وأجاب الرملي عما نقله الرافعي عن اتفاق الأصحاب بأنه يحمل على كون ذلك في بلد لا يختلف بذكره وعدمه غرض صحيح . انظر : النهاية ٢٠٧/٤ .
(٤) د : الخلقة .
(٥) حال : أثبتته من ب ، وليس في أ ، د .
(٦) ب : إذا .
(٧) من ب ، وفي أ ، د : وصفها .

- ١٤٣٥ -

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله ^(١) : وصف الثياب بالجنس من
كتّان أو قطن ، أو وشی ^(٢) اسكندراني أو ماني ، نسج بلده ، وذرفه
من عرض وطول ، وصفاقة ^(٣) ، ورقة ، وجودة ^(٤)) وهذا كما قال .
إذا أسلم في الثياب احتاج إلى ذكر ستة أوصاف : ^(٥)

أحدها : ذكر الجنس ، فيقول : قطن ، أو كتّان ، أو صوف .

والثاني : أن يذكر النوع من الجنس ، فيقول في القطن : إنه
هروى ، أو مروى ^(٦) . وفي الكتّان ^(٧) : إنه دبيقى ^(٨) ، أو صقلى ^(٩) .

- (١) ب ، د : رضي الله عنه .
(٢) وشيت الثوب وشيا : من باب وعد ، رقمته ونقشته ، فهو موشى
والوشى : نوع من الثياب الموشية ، تسمية بالمصدر . انظر :
المصباح ٦٦١ .
(٣) ذكرني المنهاج : " والصفاقة والرقّة " قال في النهاية :
" الصفاقة : هي انضمام بعض الخيوط الى بعض ، والرقّة : هي
ضدها ، وهما يرجعان لصفة النسج " .
(٤) مختصر المزني ٢٠٧/٢ وراجع في المسألة : الا م ٨٤/٣ ،
والوجيز ١٥٧/١ ، والفتح ٣١٢/٩ ، والروضة ٢٥/٤ ، والمنهاج
مع المغنى ١١٤/٢ ، والنهاية ٢٠٨/٤ .
(٥) في الحلية ٧٢/أ " لا بد من ذكر ثمانية أوصاف " فذكر إضافة إلى
الشروط المذكورة : اللين والخشونة ، والغلط والدقة .
(٦) ب : مروى أو هروى .
(٧) ب : " المكيا ل " تصحيف .
(٨) الدبقي : بفتح الدال ، نسبة إلى " دبيق " قرية بمصر ، معروفة
في نسج الثياب . انظر : المصباح ص ١٨٩ .
(٩) صقلى : منسوب الى جزيرة " صقلية " وفي أ " سقلى " د " سطلي "
والتصويب من ب .

والثالث : أن يذكر القدر طولاً وعرضاً .

والرابع : أن يذكر الغزل هل هو دقيق أو غليظ ، أو وسط ؟

والخامس : أن يذكر النسج صفيق^(١) ، أو خفيف ، أو وسط .

ولا يجوز أن يذكر نسج رجل بعينه ، كما لا يجوز أن يسلم في ثمر نخل بعينه ، ولكن لو كان استعمال من النسج ينسب إلى رجل بعينه مضافاً إليه إضافة تعريف ، وليس من نسجه جاز .

والسادس : أن يقول : جيداً ، أو رديئاً .

فهذه ستة أوصاف يجب اشتراطها في السلم في الثياب ، فإن شرط وزن كل ثوب منها نظر ، فإن أمكن نسجها في ذلك الطول والعرض وكذلك الغزل من وزن معروف لا يتعذر جاز اشتراط^(٢) وزنها ، بل يكون^(٣) ذلك أولى من الإخلال به^(٤) ، لانتفاء الجهالة عنه . وإن كان يتعذر ذلك على صناعه^(٥) لم يجز اشتراط وزنها ، وكان السلم

(١) صفق الثوب صفاقة ، فهو "صفيق" خلاف سخي . المصباح ص ٣٤٣ .

(٢) حكى الشيرازي في مهبذه ٣٠٦/١ في اشتراط الوزن وجهين : أحدهما : أنه لا يصح ، وهو قول الشيخ أبي حامد الأسفرائيني ، لأنه لا يتفق ثوب على هذه الصفات مع الوزن المشروط إلا نادراً ، فيصير كالسلم في جارية وولدها ، وكالسلم فيما لا يعمم وجوده .

والثاني : أنه يجوز ، لأن الشافعي رحمه الله نص على أنه إذا أسلم في آنية وشرط وزناً معلوماً جاز ، فكذلك ههنا .

(٣) من ب . وفي أ ، د : ويكون .

(٤) من ب . وفي أ : " من الأجل إليه " وهو ساقط من د .

(٥) ب : " على ضياعه " خطأ .

- ١٤٣٧ -

معه باطلا ، وقد نص الشافعي على هذا في الأم^(١).

فان ذكرلونا من سواد أو حمرة أو صفرة ، ووصف بأى جنس يكون الصبغ جاز ، إلا أن يسلم فيها بيضا ، على أن يصبغها^(٢) المسلم اليه^(٣) ، فيكون السلم باطلا ، لأنه عقد سلم مشروط باجارة . ولكن لو أسلم فيها مصبوغة جاز.^(٤)

وهكذا لو أسلم في ثوب مقصور جاز . ولو أسلم فيه خاما^(٥) على أن يقصر كان باطلا . فان لم يذكر لونا^(٦) ولا قصارة كان له البياض الخام / الذى لم يصبغ ولم يقصر.^(٧)

ب / ١٩٩

(١) انظر : الأم ٩٢ / ٣ باب جماع السلف في الوزن . قال فيها :
" ولا يفسد السلف الصحيح العقد في الوزن إلا من قبل الصفة .
فان كانت الصفة لا تقع عليه وكان اذا اختلف صفاته تباينت جودته
واختلفت أثمانه لم يجز ، لأنه مجهول عند أهل العلم به ،
وما كان مجهولا عندهم لم يجز " .

(٢) ب : " يصنعها " خطأ .

(٣) اليه : ساقط من د .

(٤) قلت : ما صبغ غزله قبل النسيج جاز السلم فيه باتفاق الأصحاب ،
وذلك إذا بَيَّن ما يصبغ به ، وكونه في الصيف أو الشتاء ، واللون
وبلد الصبغ . وأما ما صبغ بعد النسيج ففي وجه يجوز فيه
السلم ، وهو القياس . والوجه الصحيح الذى نص عليه في البويطى
وجزم به جمهور الأصحاب هو أنه لا يجوز ، لأن الصبغ بعد النسيج
يسدّ الفرج فلا تظهر معه الصفاقة ولا الرقة بخلاف ما قبله .

انظر : النهاية ٢٠٩ / ٤ ، والتحفة ٢٦ / ٥ ، وشرح المحلى ٢٣٥ / ٨ .
(٥) الخام من الثياب : الذى لم يقصر ، وثوب خام : أى غير مقصور .

انظر : الصباح ص ١٨٤ .

(٦) من ب ، د . وفي أ : " لون " وهو خطأ .

(٧) انظر : الحلية ٧٢ / أ ، والنهاية ٢٠٩ / ٤ ، والتحفة ٢٦ / ٥ ،
وشرح المحلى ٢٥٣ / ٢ .

وهكذا لو أسلم فيها مطرزة^(١) ، جاز اذا كانت الطرز منسوجة معها . فأما إن^(٢) كانت مركبة عليها فمن أصحابنا (من أجراها مجرى الصبغ وجوّز السلم معها . ومن أصحابنا)^(٣) من أبطل السلم بها^(٤) لامتيازها عن الثوب ، بخلاف الصبغ .^(٥)

فأما السلم في الثياب المنقوشة كالسقلاطوني^(٦) والحلل^(٧) ، والديباج^(٨) فلا يجوز^(٩) ، لأنّ ضبط نقشها متعذر^(١٠) . ولكن يجوز السلم في الأبرار^(١١) ، والعتابي^(١٢) ، لأنّ تخطيطها مضبوط .^(١٣)

-
- (١) أي مشاة بذهب أو غيره . راجع : المصباح ص ٣١٧ .
- (٢) ب ، د : اذا .
- (٣) ما بين القوسين ساقط من د .
- (٤) انظر : الفتح ٢٧١/٩ .
- (٥) السقلاطوني : نسبة الى سقلاطون من أعمال الروم يتخذ فيها الثياب المنقشة . انظر : المغرب ص ٢٢٨ .
- (٦) الحلل : برود اليمن ، كما في المختار ص ١٥١ .
- (٧) الديباج : ثوب سداه ولحمته ابريسم ، معرّب . انظر : المصباح ص ١٨٨ .
- (٨) قال في الحلية ٨٢/أ : ولو عرف بحيث لا يختلف ينبغي أن يجوز ، وهو الاختيار .
- (٩) قلت : لحل عدم انضباطه كان في زمن المؤلف ، أمّا الآن فيمكن ضبطه .
- (١٠) أبرار : جمع بردة ، كساء مخطط يلتحف به كما في القاموس ١٨٦/١ .
- (١١) العتابي : منسوج مركب من قطن وحديد كما في المغني ١٠٩/٢ .
- (١٢) انظر : الحلية ٧٢/٢ ، والسنهاج مع المغني ١٠٩/٢ ، والفتح ٢٧١/٩ ، وفيه ذكر في العتابي وجه آخر أنه لا يجوز فيه السلم كالفالية والمعجونات ، ولكن نسب الوجه الأول الى جمهور الأصحاب العراقيين . قال : ويحكى هذا عن نص الشافعي .

وهكذا الحبرة^(١) وعصب^(٢) اليمين بعد ذكر أعينه ووصف تخطيطه فسي
ضيقه وسعته .^(٣)

فلو أسلم في الثياب المنسوجة من جنسين كالمنسوجة من
حرير وقطن ، أو ثياب منسوجة من كتان وقطن ، فالسلم فيها باطل^(٤) ،
لأن كل واحد من الجنسين مقصود ، وقبضه على صفته غير مضبوط .

فأما السلم في ثياب الخز^(٥) ، فقد كان بعض أصحابنا يبطله ،
للجهل الحاصل^(٦) في أصل^(٧) الخز ، وأنه لا يدري من أي شيء
يؤخذ . وذهب جمهور^(٨) أصحابنا إلى جواز السلم فيه^(٩) ، لأن
أصله عند أهله معروف .

- (١) الحبرة : وزان عنية ، ثوب يمانى من قطن أو كتان مخطط .
يقال : " برد حبرة " على الإضافة ، والجمع : حبر ، وحبرات ،
انظر : المصباح ص ١١٨ .
- (٢) العصب : كفلس ، برود يمنية يعصب غزلهماى : يجمع ويشد ،
ثم يصبغ وينسج ، فيأتي موشى لبقاء ما عصب منه أبيض لم يأخذ
صبغ . وقيل : هي برود مخططة . انظر : حاشية الشروانى
على التحفة ٢٦/٥ .
- (٣) نصر الشافعى على جواز السلم في الحبرة والعصب . انظر :
الأم ١٠٨/٣ .
- (٤) انظر المنهاج مع المفنى ١٠٩/٢ ، والنهاية ٢٠٠/٤ .
- (٥) هو مركب من ابريسم ووبر ، أو صوف ، كما في النهاية ، وفي المصباح
ص ١٦٨ : " الخز : اسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من
وبرها . والجمع : خزوز " .
- (٦) ب : بدون الحاصل .
- (٧) ب : بأصل .
- (٨) من ب . وفي أ ، د : بعض .
- (٩) وه جزم في المنهاج ، وذكر الرافعى في الفتح (٢٧١/٩) بأنه
==

وإذا جاز السلم فيه فانما يجوز إذا كان الثوب كله منه سداً
ولحمته (١) إن وجد ، وإن كان هذا منه (٢) متعذراً (٣) ، فيبطل
السلم فيه إذا كان السدى (٤) أبريساً من غير جنسه لا اختلاطه بغيره .
ويجوز السلم في اللبود (٥) والأكسية إذا وصفت (٦) . ولا
يجوز في الزلالى (٧) المنقوشة (٨) . ويجوز السلم في القمص

==
الأصح عند الغزالي وجمهور الأصحاب العراقيين ، لأن كل واحد
من أخلاطها مما يسهل ضبطه ، قال : ويحكى هذا عند
الشافعي ، وه أجاب القاضي ابن كج .

- (١) لحمة الثوب : بالفتح : ما ينسج عرضاً ، والضم لغة .
انظر : المصباح ص ٥٥١ .
- (٢) ب : وهذا فيه .
- (٣) من د . وفي أ ، ب : متعذر .
- (٤) من ب ، د . وفي أ " الشرا " وهو تصحيف .
- (٥) اللبود : جمع اللبد - بكسر اللام - وهو ما يوضع تحت السرج ،
وضرب من البسط . انظر : المعجم الوسيط ٨١٢/٢ .
- (٦) هكذا صرح بجواز السلم فيهما السرخسي أيضاً في المبسوط ١٥١/١٢
ولكنني لم أجد التنصيص عليهما في مصادر الشافعية .
- (٧) الزلالى : جمع الزلية - بكسر الزا - وهو نوع من البسط .
انظر : المصباح ص ٢٥٥ .
- (٨) ونص الروياني في الحلية ٨٢/أ على منع السلم في الديباج
المنقوش كاللحمة ، لأن ضبط نقشها يتعذر . قال : ولو عرف
بحيث لا يختلف ينبغي أن يجوز ، وهو الاختيار . ونص الشيخ
أبو زكريا في أسنى المطالب ١٣٦/٢ على منع السلم في جميع
الثياب المنقوشة لعدم انضباطه .

- ١٤٤١ -

والسراويلات (١) اذا وصف (٢) جنس الثياب ، وقدر القمص والسراويلات .
ولا يجوز السلم في الجباب (٣) ، والقلائس (٤) ، لما فيها
من الحشو والافجناس المختلفة (٥) . ولا يجوز السلم في الثياب التي قد
ليست (٦) ، لأنَّ اللبس قد أُخلِقَها . وذلك نقص لا ينضبط . والله
أعلم (٧) .

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله (٨) : وهكذا النحاس يصفه أبيه
أو شبها (٩) أو أحمر . وصف الحديد ذكرنا (١٠) أو أنثى (١١) ،

- (١) المرجعان السابقان ، والفتح ٣١٤/٩ ، والروضة ٤٥/٤ ، وشرح
المحلى ٢٥٤/٢ .
- (٢) من ب . وفي أ ، د : " وصفت " خطأ .
- (٣) الجباب : جمع جبة وهي ضرب من مقطعات الثياب تلبس .
انظر : اللسان ٢٤٩/١ .
- (٤) القلائس : جمع قلنسوة وهي من ملابس الروموس كما في اللسان
١٨١/٦ (قلنس) .
- (٥) نص على منع السلم فيهما في أسنى المطالب ١٣٦/٢ .
- (٦) المرجع السابق ، والفتح ٣١٣/٩ ، والروضة ٢٥/٤ ، والنهاية
٢٠٩/٤ .
- (٧) د : بدون والله أعلم .
- (٨) ب ، د : رضي الله عنه .
- (٩) م " أو شبه " والشبه بفتحيتين : من المعادن ما يشبه الذهب
في لونه وهو أرفع الصفر . انظر : المصباح ص ٣٠٣ .
- (١٠) الذكر من الحديد : أي يسمه وأجوده ، وهو الفولاذ ، كما في المخصص
٢٦/١٢ .
- (١١) الأنثى من الحديد : اللين الذي يتخذ منه الأواني ونحوها
كما في المغنى ١١٥/٢ .

- ١٤٤٢ -

وجنس إن كان له في نحو ذلك (١)

إذا أسلم في النحاس احتاج الى ذكر أربعة أوصاف : أحدها :
ذكر النوع ، فيقول : شبه ، أو مس (٢) ، أو نوع كذا . والثاني : ذكر
اللون ، فيقول : أبيض ، أو أصفر ، أو أحمر . والثالث : ذكر الخشونة
واللين ، لأن أثمانها مختلفة . والرابع : أن يقول : " جيداً " أو " رديئاً " .
فإن كانت له معادن تختلف مع وجود هذه الأوصاف (ذكرها ، ومذكر (٣)
خلاصة وغير خلاصة . ولولم يذكر ذلك ، لم يكن له إلا خلاصاً .

وأما (٤) إذا أسلم في الحديد احتاج الى ذكر أربعة / أوصاف : ١/٢ ..
أحدها : النوع . فيقول : " فولاذ " أو " شابرقان " (٥) أو " ذكر " .
والثاني : أن يذكر اللون . والثالث : أن يذكر الخشونة واللين . والرابع :
أن يقول : " جيداً " أو " رديئاً " . وإن كانت معادنه مع وجود هذه
الأوصاف تختلف (٦) ذكر اختلافها ، ليصح السلم ولا يبطل (٧) .

وأما السلم في الصفر ، فقد منع منه بعض أصحابنا ، وذكر أنه أخلاط
تجمع وتسبك . وذهب سائر أصحابنا الى جواز السلم فيه (٨) ؛ لأنه

(١) مختصر المزني ٢٠٧/٢ وراجع في المسألة : الفتح ٣١٦/٩ ،
والروضة ٢٦/٤ ، والمغني ١١٥/٢ ، وحاشية الشرواني على التحفة
٣٠/٥ .

(٢) المس ، بكسر الميم ، النحاس . قال ابن دريد : لا أدرى أعربي
هو أم لا . انظر : اللسان ٢١٩/٦ .

(٣) ب : وذكر .

(٤) ب : فأما .

(٥) ب : " شابرقان " ولم أقف على هذه الكلمة في قواميس اللغة ويظهر
من بنيتها أنها كلمة غير عربية .

(٦) ما بين القوسين ساقط من د .

(٧) ب : ولا بطل .

(٨) وه جزم الرافعي في الفتح ٣١٦/٩ ، والنووي في الروضة ٢٦/٤ .

- ١٤٤٤ -

والثالث : الخشونة واللين . والرابع : أن يقول : جيداً أوردنا ، قال الشافعي ^(١) : ولا بأس بالسلم في الزئبق والزأوق ^(٢) .

- فصل -

فأما السلم في الفضة والذهب ، فعندنا جائز ^(٣) . ومنع أبوحنيفة ^(٤) منه ، وأبطل السلم فيه بناءً على أصله أن الدنانير والدراهم لا يتعينان في العقد ، فكذا لا يتعينان بالوصف .

وهذا خطأ ، لأن كل ما صح ^(٥) أن يكون في الذمة (شفا صح أن يكون في الذمة) ^(٦) سلماً كالحبوب طرداً ، والجواهر عكساً . ولأن الدراهم والدنانير قد يصح وصفها ^(٧) في الأثمان إذا اختلف ^(٨) نقد البلد ، فصح ^(٩) أن تكون موصوفة في السلم .

فإذا ثبت جواز السلم فيها فلا يصح أن يكون الثمن فضة ولا ذهباً . فلا تجوز الدراهم سلماً في الفضة ولا في الذهب . ولا أن تكون الدنانير سلماً في الفضة ولا في الذهب ، لأن من شرط الصرف وجود القبض قبل الافتراق .

- (١) انظر : الأم ١٠٢/٣ : الآتك ، والزأوق .
- (٢) الزأوق : الزئبق في لغة أهل المدينة . كما في المختار ص ٢٧٩ .
- (٣) جائز على أصح الوجهين وفي وجه لا يصح انظر : الفتح ٣١٦/٩ ، والروضة ٢٧/٤ .
- (٤) انظر : المدائع ٣١٧٣/٧ ، والهداية مع الفتح ٧٢/٧ ، والتبيين ١١١/٤ ، والدر مع الرد ٢٠٩/٥ .
- (٥) ب : ما يصح .
- (٦) ما بين القوسين ساقط من د .
- (٧) د : وصفها .
- (٨) ب ، د : اختلفت .
- (٩) ب : فيصح .

وليس هذا من شرط السلم في الثمن ، وإن كان شرطاً في الثمن .
 فإذا كان الثمن غير فضة ولا ذهب نظر . فإن كان السلم في
 الفضة ذكر أربعة أوصاف : النوع ، واللون ، والخشونة واللين ، والجيد
 والردئ . وكذلك ^(١) السلم في الذهب .
 وإن كان السلم ^(٢) في دراهم أودنانير ، احتاج إلى ذكر
 السكة ونسب الضرب إلى ما يميز عن غيره . وليس يحتاج إلى غير ذلك
 من الأوصاف ، لأن تلك السكة موصوفة الجنس . وإن لم يذكر أنها
 مضروبة دراهم أودنانير لم يلزمه أن يعطيه إلا فضة خالصة أو ذهباً
 مسبوكة . والله أعلم . ^(٣)

٢٠٠ ب / - مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله ^(٤) : وإن أسلم في اللحم ^(٥)
 قال : في ^(٦) لحم ماعز ذكر خصى أو غير خصى ، أو لحم ماعزة ^(٧) ،
 شنية أو شتى ، أو جدى ^(٨) رضيع ، أو فطيم سمين ^(٩) ، أو منقى من فخذ

-
- (١) ب : وكذا .
 (٢) ب : فإن أسلم .
 (٣) ب ، د : بدون والله أعلم .
 (٤) ب ، د : رضي الله عنه .
 (٥) ب ، م : وإن كان في لحم .
 (٦) م : بدون " في " .
 (٧) م ، وفي النسخ " ماعز " خطأ .
 (٨) هكذا في النسخ والام . وفي م : أوجد ع .
 (٩) سمين : أثبتته من م ، والام ، وليس في النسخ .

أويد ، ويشترط الوزن في مثل ^(١) ذلك . ويقول في لحم البعير خاصة :
"بعير راع" ^(٢) من قبل اختلاف الراعي والمعلوف ^(٣) . ^(٤)

وهذا صحيح . إذا أسلم في اللحم احتاج إلى ذكر سبعة أوصاف :
أحدها : ذكر الجنس ، فيقول : من ^(٥) لحم الابل ، أو البقر ،
أو الغنم .

والثاني : ذكر النوع ، فيقول في الغنم : من الضأن ، أو المعز .
وفي الابل ^(٦) : المخاتي ^(٧) ، أو العراب .

والثالث : أن يقول : من ذكر أو أنثى ، لاختلافه ، فإن كان من ذكر
قال : " من خصى " أو " غير خصى " لاختلافه .

والرابع : أن يذكر الراعي والمعلوف ، لاختلافه في الطعم والشم ،
وأما ^(٨) قول الشافعي : " ويقول في لحم البعير خاصة : بعير راعي " ^(٩)
هذا ^(٩) إنما قاله ^(١٠) على عرف الحجاز في أن لحم ^(١١) البقر والغنم

-
- (١) م : في نحو .
(٢) من د ، م . وفي أ ، ب : " راعي " خطأ .
(٣) د : " والمفلوب " وهو تصحيف . وفي م : ولحم المعلوف .
(٤) مختصر المزني ٢٠٧/٢ وراجع في المسألة : الأم ٩٧/٣ ، والوجيز ١٥٧/١ ، والحلية ٨٢/أ ، والفتح ٢٩٧/٩ ، وفيه : " السلم فسي اللحم جائز خلافاً لآبي حنيفة " والروضة ٢٠/٤ ، والمنهاج مع المغنى ١١١/٢ ، والنهية ٢٠٧/٤ ، وشرح المحلى ٢٥٣/٢ .
(٥) ب : في .
(٦) من ب ، وفي أ ، د : " أو المعروف من الابل " وهو تصحيف .
(٧) د : " اليماني " خطأ .
(٨) ب : فأما .
(٩) ب : وهذا .
(١٠) د : إنما قال .
(١١) لحم : أثبتته من ب ، وليس في أ ، د .

يتقارب فيه الراعى والمعلوف . ويختلف بالابل ^(١) ، وهي في العراق كلها مختلفة فلزم ذكره . ولو كان بلد لا يختلف لحم الراعى ^(٢) منها والمعلوف لم يلزم ذكره .

والخامس : أن يذكر السن . فيقول : " من لحم شئ أوجذع " لاختلافه .

والسادس : السمن والهزال لاختلافه .

والسابع : أن يذكر موضع اللحم من الشاة فيقول : " من لحم الكتف أو الفخذ ، أو الجنب " لأن ذلك مختلف . فان ^(٣) أعطاه من ذلك الموضع من شاة واحدة ، فكان أقل من حقه ، أعطاه تمام حقه من شاة غيرها ، على مثل صفتها ، ويلزمه أن يأخذ لحم ذلك الموضع بما فيه من العظم لأنه مخلوق فيه ، كما يلزمه أخذ النوى في التمر . فان أعطاه منقى من عظم ^(٤) فقد زاده خيرا . ولو أعطاه التمر منقى من نواه لم يلزمه قبوله ، لأنه نقص .

ولو أسلم في اللحم منقى من عظمه جاز ، ولم يلزمه أن يأخذ فيه ^(٥) عظما . ولو أسلم في التمر منقى من نواه ، ففيه لأصحابنا وجهان : ^(٦)

أحدهما : يجوز كاللحم والقطن المنزوع من الحب . ويجوز ^(٧) السلم فيه وزنا لا كيلا ، لأنه يتجافى في المكيال .

(١) ب : في الابل . د : الابل .

(٢) ب : لحم الابل الراعى .

(٣) ب : وان .

(٤) ب : عظمه .

(٥) د : بدون فيه .

(٦) أظهرهما : الصحة . انظر : المغني ١١٣/٢ .

(٧) ب : ويكون .

- ١٤٤٨ -

والثاني : لا يجوز السلم فيه منزع^(١) النوى لما يسرع اليه
من الفساد الذي لا ينضبط.^(٢)

وأما قول الشافعي^(٣) : " منقى " فليس يريد منقى من عظمه .
وانما يريد ما قد صار فيه النقى ، وهو المنخ^(٤) ، فلا يكون أعجف^(٥) .
وقد قال الشاعر :

أرانا الله نقيك في السلامى على من بالحنين تعولينا^(٦)

وهذا الشرط استحباب وليس بواجب ، لأنه ما لا نقي له لا يلزمه قبوله .

وإذا أسلم في الشحم وصفه ، فيذكر من شحم " الكلى " / أو ٢٠١ / أ
غير ذلك^(٧) وإن كان في الالية لم يحتج الى ذكر موضعه منها ، لأنها
لا تختلف . وكذا إذا أسلم في الكبد أو الطحال . فأما السلم في الكرش معما
تعلق به فلا يجوز^(٨) لاختلافها وجهالتها^(٩) .

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله^(١٠) : وأكره اشتراط الأعجف

-
- (١) د : منزع .
(٢) ب : لا يضبط .
(٣) ب : الشافعي رحمه الله . د : الشافعي رضي الله عنه .
(٤) يقال : أنقت الابل ، أى سمنت وصار فيها نقى ، وكذلك غيرها .
الصاح ٢٥١٥/٦ .
(٥) الأعجف : الهزال ، بابه طرب ، فهو أعجف ، كما في المختار ص ٤١٤ .
(٦) لم أجده في دواوين الشعراء . وقد ذكر أصحاب المعاجم في
الشاهد قول أبي ميمون الضرير سلمة العجلي في صفة الخيل :
لا يشكين عملا ما أنقىين ما دام مخ في سلامى أو عين
انظر : الصاح ١٩٥٢/٥ ، ٢٥١٥/٦ ، واللسان ٢٩٨/١٢ ، ٣٤١/١٥ .
(٧) انظر : الحلية ٨٢/أ .
(٨) المرجع السابق .
(٩) ب : لاختلافه وجهالته . والله أعلم .
(١٠) د : رضي الله عنه .

(١) والمشوى ، والمطبوخ (٢)

كراهة

إنما أراد بالكراهة هنا / التحريم ، فلا يجوز السلم في اللحم
الضعيف (١) وهو المهزول عن عيب حدث به ، وإن جاز في المهزول خلقة
وجنسا . وإنما كان كذلك ، لأنَّ العجف عيب لا يتقدر ، فصار مجهولا ،
صطل السلم فيه . (٣) كما لا يجوز السلم في الطعام المسوس والمدود ، لأنه
حدث عيب فيه لا يتقدر . وجاز في المهزول خلقة ، لأنه عيب مقدر ، (٤)
ولأنَّ حقيقة الضعيف هو جلد وعظم ، فصار اللحم المسلم فيه معدوما .
فأما (٥) اللحم المشوى والمطبوخ فلا يجوز السلم فيه . (٦) أما

المشوى فلا يجوز السلم فيه لثلاثة معاني :

أحدها : أنَّ النار تختلف في (٧) وصولها اليه ، فتأخذ من (٨)
ظاهره أكثر مما تأخذ من (٩) باطنه . وذلك مجهول .

والثاني : أنه يختلف ما تأخذ منه بطول الزمان وقصره ، وذلك

غير محدود .

(١٠)

والثالث : أنها غيّرت من حاله (١١) ، فإن كان الصانع

(١) ما بين القوسين ساقط من د .

(٢) انظر: مختصر المزني ٢٠٧/٢ .

(٣) انظر: الفتح ٢٩٩/٩ ، والروضة ٢١/٤ ، والنهاية ٢٠٨/٤ .

(٤) د : يتقدر .

(٥) ب : وأما .

(٦) انظر: الأم ١١٤/٣ ، والفتح ٣٠١/٩ ، والروضة ٢٢/٤ ،

والمنهاج مع المفني ١١٤/٢ ، والنهاية ٢١١/٤ .

(٧) ب : بدون في .

(٨)(٩) أ : " في " في الموضعين والمثبت من ب ، د .

(١٠) د : " أنه " خطأ .

(١١) ب : أنها صنعة تدخل عليه فتغيره عن حاله .

- ١٤٥٠ -

حاذقا جعل الرديء طيبا فأخفى عيبه . وان كان غير حاذق جعل
الجيد غير طيب وأفسده (١) فصار ذلك مغيرا للحم عن معرفة جيده من
رديئه .

وأما المطبوخ فلا يجوز لهذه المعاني الثلاثة ، ولمعنى رابع أيضا
وهو دخول الماء عليه ، فنجهل قدر ما يحصل منه .

- فصل -

وعلى ما ذكرنا من التعليل لا يجوز السلم في الخبز (٢) .
وأجازه مالك (٣) . وهو محجوج بما ذكرنا . ولأنه لما لم يجر السلم فسي
العجين قبل خبزه ، وهو أقل جهالة ، فلأن لا يجوز في الخبز مع كثرة
جهالته أولى .

ولكن اختلف أصحابنا في جواز السلم في ماء الورد على وجهين : (٤)
أحدهما : باطل لما ذكرناه ولأنه مساعد بالنار .

والوجه الثاني : أن السلم فيه جائز ، لأنه مستخرج بالنار ،
ودخولها فيه الى حد لا يختلف بين أهله ، فصار كدخول النار فسي
تخليص الفضة والذهب .

(١) ب : فأفسده .

(٢) هذا هو الوجه الصحيح لدى جمهور الشافعية ، وهه جزم الكثيرون
منهم . وفي وجه : يصح السلم فيه ، وهو الصحيح لدى امام
الحرمين ، والغازي . انظر : المهذب ٣٠٤/١ ، والفتوح
٢٧٣/٩ ، والروضة ١٦/٤ ، والنهاية ٢١١/٤ ، ورحمة الأئمة
ص ١٤٧ ونسب المنع الى أبي حنيفة أيضا .

(٣) وبه قال أحمد . انظر : رحمة الأئمة ص ١٤٧ ، والميزان ٥٩/٢ ،
والمغني لابن قدامة ٢٠٨/٤ .

(٤) انظر : الفتوح ٣٠٢/٩ ، والروضة ٢٢/٤ ، والمغني ١١٤/٢ ،
وجزم بالجواز .

- مسألة -

(١) قال الشافعي : ويجوز السلم في لحم (٢) الصيد اذا كان (٣)
ببلد لا يختلف (٤) (٥).

وهذا كما قال . السلم في لحوم الصيد يجوز في البلاد التي لا
تختلف الصيد فيها كبلاد الفلوات والوادي والبلاد الجبلية . فأما السلم
فيها في البلاد التي تختلف فيها (٦) ، أو لا توجد إلا نادرا فلا يجوز .

وإذا أسلم في لحوم الصيد ذكر سبعة أوصاف : / ٢٠١ ب

أحدها : الجنس ، فيقول : في لحم ظبي ، أو لحم أرنب ، أو لحم
بقرة وحش (٧) أو حمار وحش .

والثاني : أن يذكر النوع . فيقول : في (٨) الظباء العفر (٩) ،
أو الحمر ، أو البيض ومثله في البقر والحمر (١٠) ، لأنَّ لوانها تأثيرا (١١)
في لحومها .

- (١) ب ، د : الشافعي رضي الله عنه .
(٢) م : في لحوم .
(٣) م : كانت .
(٤) م : لا تختلف .
(٥) مختصر المزني ٢٠٨/٢ وراجع في المسألة : الفتح ٣٠٠/٩ ،
والروضة ٢١/٤ ، والحلية ٨٢/ب ، والنهية ٢٠٨/٤ .
(٦) ب : فيه .
(٧) د : وحش .
(٨) د : من .
(٩) العفر : جمع أعر ، وهو الأبيض وليس بالشديد البياض كما في
المختار ص ٤٤١ .
(١٠) د : والحمر .
(١١) من ب ، د ، وفي أ : " تأثير " وهو خطأ .

- والثالث : أن يقول ذكرا أو أنثى .
 والرابع : أن يذكر السمن ، فيقول " جذعا أو ثنيا " أو يقول إن
 لم يضبط بهذا " صغيرا أو كبيرا " .
 والخامس : أن يذكر سمينا أو هزيلا .^(١)
 والسادس : أن يذكر ما يصيد به ^(٢) من آلة أو جارج ^(٣) ، فإن
 لحمه يختلف بحسب اختلاف ^(٤) الآلات والجوارح .
 والسابع : أن يذكر موضع اللحم من الصيد . والله أعلم .^(٥)

- مسألة -

- (قال الشافعي ^(٦) : ويقول في السمن " سمن ماعز ، أو ضأن ،
 أو بقر ^(٧) ، وإن كان منها شيء " يختلف ^(٨) سماء) .^(٩)
 إذا أسلم في السمن احتاج إلى ذكر خمسة أوصاف :
 أحدها : الجنس ، فيقول : " في سمن بقر أو غم " وأما الأبل
 فلا سمن لها .
 والثاني : النوع ^(١٠) ، فيقول في سمن الغنم : " سمن الضأن
 أو المعز " وفي البقر : سمن الدرانية ^(١١) ، أو العراب .^(١٢)

- (١) ب : السمين والهزيل .
 (٢) ب : ما صيد به .
 (٣) ب : " خارج " وهو خطأ . والجارج : واحد الجوارح وهي : ذوات
 الصيد من السباع والطيور كما في المختار ص ٩٨ .
 (٤) د : باختلاف .
 (٥) د : بدون والله أعلم .
 (٦) ب ، د : الشافعي رضي الله عنه .
 (٧) د : " أو بقر أو ضأن " .
 (٨) د : منها ما يختلف م : شيء " يختلف بيلد .
 (٩) مختصر المعزني ٢٠٨/٢ وراجع في المسألة : الحلية ٨٢/ب ،
 والفتح ٣٠٨/٩ ، والروضة ٢٣/٤ .
 (١٠) د : في النوع .
 (١١) الدرانية : أشتها من ب ، وليست في أ ، د .
 (١٢) أو العراب : أشتها من ب ، د ، وليست في أ .

- ١٤٥٣ -

والثالث : أن يذكر الناحية ، فيقول " من سمن الحجاز أو الشام " لأن لكل ناحية سمنًا مخالفًا لغيره ^(١) ، إلا أن يكون بلدًا لا يوجد فيه إلا سمنه فلا يحتاج إلى هذا .

والرابع : أن يذكر الراعي والمعلوف ، فإن المعلوف أدرسم ، والراعي أصح وأطيب .

والخامس : أن يقول " جيدًا أو رديئًا " .

ولا يلزمه ذكر الحديث والعتيق ^(٢) ، لأنه إن أطلق استحق الحديث وإن شرط العتيق لم يصح ، وكان السلم فيه باطلا ، لأنه عيب لا ينضبط ، بخلاف التمر العتيق المضبوط بالاعوام . ولأن عتيق السمن يفسده سريعًا . لكن يذكر بدلًا من ذلك فيقول : " سمن الصيف أو الشتاء ^(٣) " فإن أطلق ذلك استحق سمن الوقت الذي يحل فيه الأجل .

فأما ذكر قوته وشخاته فلا يلزم أيضًا ^(٤) ، بخلاف العسل ، لأن رقة العسل وقوته قد تكون أصلية عن جنس ، وليس بعيب . فأما رقة السمن فإن كان ^(٥) لحمي الزمان أو المكان لزم ^(٦) قبوله ، وإن كان لفساد فيه فهذا عيب ، ولا يلزمه ^(٧) قبض المعيب .

- (١) من ب وفي أ ، د : " سمنًا خالصًا للبلد " وهو تصحيف .
- (٢) قلت : في اشتراط الحديث والعتيق وجهان لدى الأصحاب . قال الشيخ أبو حامد : لا يشترط ذكره ، بل العتيق معيب لا يصح السلم فيه . وقال القاضي أبو الطيب : العتيق التفسير هو المعيب لا كل عتيق ، فيجب بيانه . انظر : الفتح ٣٠٨/٩ ، والروضة ٢٣/٤ .
- (٣) د : أو سمن الشتاء .
- (٤) أيضًا : أنبته من ب ، وليس في أ ، د .
- (٥) كان : ساقط من د .
- (٦) د : لزمه .
- (٧) د : فلا يلزمه .

- ١٤٥٤ -

وأما تصفيته بالنار فليست ^(١) عيباً فيه ^(٢) ، بخلاف العسل ، لأن دخول النار ^(٣) على العسل توهثر في طعمه ، ودخولها على السمن لا توهثر في طعمه ^(٤) .

فأما الزبد فيحتاج السلم فيه الى ذكر الأوصاف المشروطة في السمن ^(٥) ، دون ذكر ^(٦) الناحية ، فإنه في الزبد لا يحتاج اليه ، لأنه لا يكون زبداً إلا في ناحيته . ولكن يقول بدلاً منه : * زيد يومه ، أو زيد أمسه * فان لهذا الزمان تأثيراً في طعمه ^(٧) ، وان لم يوهثر هذا الزمان في طعم السمن . والله أعلم ^(٨) .

- مسألة -

أ/٢٠٢

(٩) قال الشافعي : ويصف اللبن كالسمن . فان كان لبن إبل قال * لبن ^(١٠) عوادي ، أو أوارك ، أو حمضية * ويقول : * راعية أو معلوفة *

-
- (١) د : فليس .
 (٢) انظر: النهاية ٢١٢/٤ ، والتحفة ٢٩/٥ .
 (٣) هنا انتهت نسخة د .
 (٤) بل على عكس ذلك تزيد في طعمه ورائحته .
 (٥) انظر: الأم ٩٤/٣ ، والفتح ٣٠٩/٩ ، والروضة ٢٣/٤ ، والنهاية ٢٠٢/٤ .
 (٦) ب : سوى ذكر .
 (٧) قلت : قاله المؤلف رحمه الله تعالى بحسب زمنه حينما لم تكن أدوات التقنية الحديثة ، أما الآن فيخزن الزبد في الثلاجات وينقل من أقصى الشرق الى أقصى الغرب ولا يتأثر بمضي مدة طويلة عليه .
 (٨) ب : بدون والله أعلم .
 (٩) ب : الشافعي رضي الله عنه .
 (١٠) لبن : أثبتته من م . وليس في أ ، ب .

لاختلاف ألبانها في الثمن والصحة ، ويقول : " حليب ^(١) يومه " ^(٢) .
وهذا كما قال .

أما السلم في اللبن فيحتاج الى ذكر الأوصاف المشروطة فسي
الزبد ^(٣) ، وهي خمسة :

أحدها : الجنس ، فيقول : لبن الابل ، أو البقر ، أو الغنم .

والثاني : ذكر النوع . فيقول في الابل ^(٤) : " بخاتي ، أو

عرب " وفي البقر : " جواميس ، أو عرب " وفي الغنم " ضأن أو معز " .

والثالث : ذكر الراسية والمعلوفة ، فان كانت الراسية مختلفة المراعي
كالابل ذكره فقال ^(٥) : عواري ، أو أوارك ، أو حمضية ^(٦) . فالعواري
التي ترعى العود . والأوارك التي ترعى الأراك ^(٧) . والحمضية : التي
ترعى الحمض ^(٨) .

(١) ب : " حليت " خطأ .

(٢) مختصر العزني ٢٠٨/٢ وراجع في المسألة : الأ ٩٤/٣ ،
والحلية ٨٢/ب ، والفتح ٣٠٩/٩ ، والروضة ٢٣/٤ ، والمغنى
١٠٩/٢ ، والنهية ٢٠٢/٤ .

(٣) في الزبد : أثبتته من ب وليس في أ .

(٤) من ب . وفي أ : " فيقول لبن ابل " ولا ينتظم به الكلام .

(٥) من ب . وفي أ . والثالث : أن يذكر كل ما يختلف باختلاف
المراعي كالابل التي ترعى ، فيقول .

(٦) ب : " أو أوارك أو خميسة " وكذا في الأ .

(٧) الأراك : شجر من الحمض يستاك بقضبانته ، الواحدة : أراكة
انظر : المصباح ص ١٢ .

(٨) الحمض : من النبات ما كان فيه ملوحة ، والخلة : ما سوى ذلك .
تقول العرب : الخلة خبز الابل ، والحمض فاكهتها . انظر :

المصباح ص ١٥١ .

والرابع : أن يذكر حليب يومه أو أمسه ، لأنه يختلف ^(١) .

قال الشافعي : " والحليب : ما حلب من ساعته . ومنتهى حد صفته أن تقلّ حلاوته فيعلم حينئذ أنه منتقل وخارج عن ^(٢) اسم الحليب ^(٣) .

والخامس : أن يقول " جيدا أو رديئا " .

ويجوز السلم فيه كيلا ووزنا . لكن إن أسلم فيه كيلا لم يلزمه أن يكتاله برغوته ^(٤) ، لأن الرغبة تضربه في الكيل ^(٥) . وإن أسلم فيه وزنا وزنه برغوته ، لأن الرغبة لا تأثير لها في الوزن ^(٦) ، إلا أن يقول أهل الخبرة به ^(٧) أنها مؤثرة فيه فلا يلزمه . والله أعلم ^(٨) .

- مسألة -

(قال الشافعي ^(٩) : ولا يسلم ^(١٠) في المخيض ^(١١) ، لأن فيه ماء ^(١٢)) وهذا صحيح .

- (١) ب : مختلف .
- (٢) ب : من .
- (٣) انظر : الأم ٩٥/٣ باب السلف في اللبن ، ويوجد فيها نصه ببعض المفارقات اللفظية .
- (٤) الرغبة : بثلاث الراء ، زيد اللبن ، كما في المختار ص ٢٤٩ .
- (٥) ب : توثر في كيله .
- (٦) ب : في وزنه .
- (٧) به : ليس في ب .
- (٨) والله أعلم : ليس في ب .
- (٩) ب : الشافعي رضي الله عنه .
- (١٠) ب ، م : ولا يسلف .
- (١١) م : في اللبن المخيض .
- (١٢) مختصر المزني ٢٠٨/٢ وراجع في المسألة : الأم ٩٥/٣ ، ===

لا يجوز السلم في اللبن المخيض ، لأنه إذا مخض لاخراج زبد ،
لم يخرج الزبد منه إلا بصب الماء فيه . والماء الذي صب فيه مجهول القدر ،
لأنه قد يقل ويكثر ، فيصير اللبن المسلم فيه مجهولا .

وهكذا لا يجوز السلم في الكشك ^(١) ، والبريوس ، والبردوع ^(٢) ،
لما خالط ألبانها من الحشائش التي لا ضبط ^(٣) فيها .

فصل -

فأما السلم في الجبن فلا بأس به ^(٤) ، لأن مخالطة الأنفحة
له لمصلحته مع قلتها ، وقلة تأثيرها في الوزن . فإذا أسلم في الجبن
احتاج الى ستة أوصاف ^(٥) : أحدها : الجنس . فيذكر جبن البقر ، أو
جبن الغنم ^(٦) . والثاني : النوع . فيقول في الغنم : جبن الضأن ،

====
والتنبيه ص ٦٩ ، والحلية ٨٢/ب ، والفتح ٣٠٩/٩ ، والروضة
٢٤/٤ وفيها : وأما المخيض الذي فيه ماء فلا يجوز السلم
فيه ، وإن لم يكن فيه ماء جاز .

- (١) وذلك لعدم ضبط حموضته كما في المغني ١٠٩/٢ .
(٢) تقدم تعريف الكشك في ص (٤٤٨) أما البريوس والبردوع
فلم أجد لهما ذكرا في كتب الفقه واللغة ، ويبدو أنه حدث فيهما
تصحيف ، أو أنهما من اللغات المحلية التي كانت رائعة في زمن
المؤلف .
(٣) ب : لا يضبط .
(٤) على الأصح . وقيل : لا يصح فيه السلم لعدم انضباطه بمخالطة
الأنفحة . انظر : المنهاج مع المغني ١٠٩/٢ ، والنهاية ٢٠١/٤ .
(٥) انظر : الحلية ٨٢/ب ، والفتح ٣٠٩/٩ ، والروضة ٢٤/٤ .
(٦) ب : فيذكر جنس البقر والغنم .

أوجبن المعز " وفي البقر " جبن الجواميس ، أو العراب " . والثالث :
أن يذكر جبن الراعية ، أو المعلوفة . والرابع : أن يذكر رطباً أو يابساً .
فإن كان رطباً احتاج إلى شرط خامس أن يقول : " جبن يومه أو أمسه " (١)
كما يذكر ذلك في الزبد واللبن ، لأنه مختلف . قال الشافعي : (٢)

() والجبن الرطب : هو أن يطرح اللبن على شيء فينزل ماؤه ، / وتبقى ٢٠٢ / ب
خثارة (٣) اللبن على أعلاه . فذلك أول ما يقع عليه اسم الرطوبة (٤) فما
دام طرياً فهو رطب ، وإن صار غائباً (٥) بمرور الأيام . فذلك نقص فلا
يلزمه أخذه ، كما أن الحموضة في اللبن نقص . ولا يجوز السلم في الجبن
الغائب (٦) ، لأنه عيب غير محدود . كما لا يجوز السلم في اللبن الحامض .
ويجوز أن يسلم (٧) في اليابس . قال الشافعي : (٨)

() وأحب أن يقول : ما جبن منذ شهر ، أو منذ كذا ، أو جبن عامه ،
إن كان هذا يعرف ، لأنه قد يكون إذا دخل في حد اليابس أفضل منه

- (١) أو أمسه : أثبتته من ب وليس في أ .
- (٢) انظر : الأم ٩٥ / ٣ باب السلف في الجبن رطباً ويابساً .
(وذكر الماوردي هنا نصه بالمعنى أولعله أخذه من غير الأم)
- (٣) خثر اللبن وغيره يخثر ، من باب قتل " خثورة " بمعنى : شخن
واشتد ، فهو خائر . انظر : المصباح ص ١٦٤ .
- (٤) الرطوبة : أثبتتها من ب ، وهي ساقطة من أ . وفي الأم : اسم
الجبن .
- (٥) غبّ الطعام والتمر يغبّ ، غبّاً ، وغبّاً ، وغبوا ، وغسوبة ، فهو
غاب ، بات ليلة فسد أو لم يفسد ، وخض بعضهم به اللحم ، وقيل :
غبّ الطعام : تغيرت رائحته . انظر : اللسان ١ / ٦٣٥ (غيب) .
- (٦) ب : العارب .
- (٧) ب : فإن أسلم .
- (٨) انظر : الأم ٩٥ / ٣ - ٩٦ (ذكر الموردي نصه ههنا أيضاً بالمعنى ،
كما يمكن أنه أخذه من كتاب له آخر غير الأم) .

- ١٤٥٩ -

إذا تطاول جفاه . وإن^(١) ترك هذا لم يفسد ، لأننا نجيز مثل هذا في التمر^(٢) . وإن كان بين أول يابس وآخره نقص بين ، فإذا دفع إليه أول^(٣) ما ينطلق عليه اسم اليابس ، لزمه قبوله . ولا يجوز السلم في الجبن العتيق ، ولا في القديم ، لأن العتيق والقديم غير محدودين^(٤) .

والخامس : من أوصاف الجبن أن يذكر بلد الجبن ، فيقول " من جبن الدينور . أو من جبن همدان " وهذا الشرط يختص بالجبس اليابس . وبدله في الجبن الرطب أن يذكر وقت عمله .

والسادس : أن يقول : جيداً ، أو رديئاً .

ولا يجوز السلم في الجبن كيلاً ولا عدداً حتى يكون موزوناً . والله أعلم .

- مسألة -

(قال الشافعي^(٥) : وهكذا كل مختلط بغيره لا يعرف ، أو مصلح^(٦) بغيره^(٧) .)

-
- (١) ب : فإن .
 (٢) في الأم : لأننا نجيز مثل هذا في اللحم ، واللحم حين يصلح أثقل منه بعد ساعة من جفوفه . والتمر في أول ما ييبس يكاد يكون أقل نقصاً منه بعد شهراً وأكثر .
 (٣) ب : أقل .
 (٤) من ب وفي أ : " غير محدود " وهو خطأ .
 (٥) ب : الشافعي رضي الله عنه .
 (٦) من ب ، م . وفي أ : أن يصلح .
 (٧) انظر : مختصر المزني ٢/٢٠٨ .

اعلم أنَّ ما كان مختلطاً بغيره ينقسم قسمين:

أحدهما : أن يكون كل واحد منهما مقصوداً كالفالية ^(١) والنسبة ^(٢) ،

لأنَّ كل نوع من أخلاطها مقصود . وتقدير هذا الاختلاط متعذر ، فالسلم فيه باطل ^(٣) . وكذلك السلم في الحنطة المختلطة بالشعير ^(٤) .

والقسم الثاني : أن يكون مختلطاً بما ليس بمقصود . فهذا أيضاً

ينقسم قسمين :

أحدهما : أن يكون ما اختلط به ليس من مصلحته ، كالماء في اللبن ، فالسلم فيه باطل ^(٥) .

والثاني : أن يكون من مصلحته ، كالإنفحة في الجبن ، فالسلم فيه جائز ^(٦) .

فأما المصلح بغيره ^(٧) فمثل الأدهان المرببة ^(٨) ، كدهن

- (١) الفالية : طيب مجموع من المسك والكافور والعنبر ، يخلط بما ورد ، ثم يمسك على حجر فيطيب به . يقال : إن أول من سمى بذلك هو سليمان بن عبد الملك . النظم المستعذب ٣٠٥/١ .
- (٢) النسبة : يفتح النون هو مسك وعنبر وعود يخلط بغير دهن قال الجوهري : ليس بعربي . انظر : تصحيح التنبيه ص ٦٨ .
- (٣) انظر : الأم ١١٥/٣ ، والمهذب ٣٠٥/١ ، والتنبيه ص ٦٨ ، والفتح ٢٦٩/٩ ، والروضة ١٦/٤ ، والمنهاج مع المغني ١٠٩/٢ .
- (٤) انظر : المهذب ٣٠٥/١ ، والمغني ١٠٩/٢ ، والنهاية ٢٠١/٤ .
- (٥) انظر : المهذب ، والنهاية ٢٠٠/٤ .
- (٦) المرجعان السابقان .
- (٧) من ب ، وفي أ : " لغيره " خطأ .
- (٨) تقدمت كيفية الترتيب في ص : ٣٧٤

- ١٤٦١ -

الورد والبنفسج وغيرها فالسلم فيها باطل^(١) ، لأن ترتيبها مقصود ، وهو مختلف ، واستيفاءه على صفته متعذر ، لأن ما رتب خمس مرات أجود مما رتب أربعاً . وليس له أمانة تدل عليه إلا بغلبة الظن الذي يختلف أهل الخبرة فيها . لكن لا بأس بالسلم في الأدهان المفردة بعد ذكر الجنس والنوع ، واستيفاء الصفة .

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله^(٢) : ولا خير في أن يسمى لنا حامضاً ، لأن زيادة حموضته زيادة نقص^(٣) . وهذا كما قال .

حموضة اللبن عيب ، وليس لنهايتها حد ، فلذلك لم يجز السلم في اللبن الحامض ، لأنه عيب في اللبن غير محدود .

فأما اللبن القارض - وهو أن تتجاوز صفة الحليب إلى أول صفات

الحامض^(٤) - فقد كان / شيخنا / أ ٢٠٣ /

(١) قلت : وقيد الشافعي وأصحابه بطلان السلم فيها بما إذا بقي جرم الطيب فيها ، فأما إذا روج السهم بطيب واعتصر ، فحينئذ جاز السلم فيها . انظر : الأم ١١٥/٣ ، والفتح ٢٧٤/٩ ، والروضة ١٦/٤ ، والمغني ١٠٩/٢ .

(٢) ب : رضي الله عنه .

(٣) مختصر المزني ٢٠٨/٢ وراجع في المسألة : الأم ٩٥/٣ ، والفتح

٣٠٨/٩ ، والروضة ٢٣/٤ ، والمغني ١٠٩/٢ وفيه : " ولا يصح في حامض اللبن ، لأن حموضته عيب إلا في مخيض لا ما فيه فيصح فيه " والنهية ٢٠٢/٤ .

(٤) انظر : اللسان ٧٠/٧ القارض : الحامض من ألبان الأبل خاصة وقيل : القارض : اللبن الذي يحذى اللسان ، فأطلق ولم يخص .

(*) أ : " واستبقاه " والتصويب من ب .

أبو القاسم الصيمري^(١) رحمه الله يقول : يجوز السلم فيه . وذكره
في إيضاحه^(٢) وعلل بأن ذلك ليعربفساد .

وقال غيره من أصحابنا :^(٣) إن السلم فيه لا يجوز لأنها صفة
لا تنضبط^(٤) ، ونقص لا يتحدد . وهذا أصح .

فان قيل : فقد منعت من السلم في اللبن الحامض ، فلم أجزتم
السلم في الخل ، وهو حامض ؟

قيل : حموضة الخل ليست بعيب^(٥) فجاز أن تكون صفة

(١) هو أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين بن محمد الصيمري ، نزيل
البصرة ، واليه انتهت زعامة المذهب فيها ، كان حافظاً للمذهب
وأحد أئمة ، تخرج به الماوردي وجماعة .
وله من الكتب " الإيضاح في الفروع " في نحو سبع مجلدات ،
و " الكفاية " و " كتاب في القياس والعلل " و " كتاب في الشروط "
وكتاب صغير في " أدب المفتي والمستفتي " . توفي بعد ٣٨٦ هـ .
والصيمري - بفتح الصاد وسكون اليا - نسبة إلى " صيمرة " -
بلدة من ديار الجبل وخوزستان ، أو نسبة إلى " صيمر " نهر من
أنهار البصرة . انظر ترجمته في : طبقات الفقهاء ص ١٢٥ ،
وطبقات السبكي ٢/٢٤٤ ، وتهذيب الأسماء ٢/٢٦٥ ، وطبقات
الأسنوي ٢/١٢٧ ، وطبقات ابن هداية الله ص ١٢٩ ، وكشف
الظنون ١/٢١١ .

(٢) لا يوجد له ذكر في فهارس المخطوطات ، وأغلب الظن أنه من
الكتب المفقودة .

(٣) نص عليه الشافعي والأصحاب . انظر : الأم ٣/٩٥ ، وأسنى
المطالب ٢/١٣٥ ، والمغني ٢/١٠٩ .

(٤) ب : " لا يضبط " .

(٥) ب : ليست نقصاً .

- ١٤٦٣ -

مشروطة . وحموضة اللبن نقص ، فلم يجز اذا كان غير مخيض ^(١) أن تكون
صفة مشروطة . والحموضة في الخل كالحلاوة في العسل ^(٢) .

- مسألة -

(قال الشافعي ^(٣) : وصف اللبأ ^(٤) كاللبن ، إلا أنه ^(٥))
موزون ^(٦) (^(٧))

وهذا صحيح . . اذا كان اللبأ غير مطبوخ ، جاز السلم فيه ، واحتاج
الى ذكر ستة أوصاف : أحدها : الجنس ، فيقول : لبأ البقر أو الغنم .
والثاني : النوع . فيقول : لبأ الضأن ، أو لبأ المعز ^(٨) . والثالث :
أن يذكر الداعي والمعلوف . والرابع : أن يذكر ما حلب ^(٩) قبل الولادة ،
وما حلب ^(٩) بعدها . ويذكر أول حلبه ، أو ثانيها ، أو ثالثها . .

- (١) ب : " غير محصور " وهو تصحيف .
(٢) ب : بزيادة والله أعلم .
(٣) ب : الشافعي رضي الله عنه .
(٤) اللبأ : مهموز وزان عقب : أول اللبن عند الولادة ، وأكثر
ما يكون ثلاث حلبات ، وأقله " حلبه " انظر : المصباح ص ٥٤٨ .
(٥) إلا أنه : أثبتته من ب ، م . وفي أ : " لأنه " خطأ .
(٦) ب : موزونة .
(٧) مختصر المزني ٢٠٨/٢ وراجع في المسألة : الأم ٩٦/٣ ،
والفتح ٣٠٩/٩ ، والروضة ٢٨/٤ ، والمغني ١٠٩/٢ ،
والنهاية ٢٠٢/٤ .
(٨) ب : البقر .
(٩) ب : " ما حلت " في الموضعين ، وهو خطأ .

- ١٤٦٤ -

والخامس : أن يذكر لباً يومه وأومسه . والسادس : أن يذكر جيداً
أوردياً . ولا يجوز السلم فيه إلا وزناً ، لأنه يلتصق في المكيال لشخاته .
وأما اللبأ المطبوخ ، فلا يجوز السلم فيه ^(١) لعلتين :
إحدهما : ^(٢) ما اختلط به من اللبن المجهول القدر . والثانية : دخول
النار فيه فتغيره ، وتأخذ من أجزائه .

- مسألة -

(قال الشافعي ^(٣) : ويقول في الصوف : " صوف ضأن بلد
كذا " لاختلافه في البلدان ، وصوّى لبناً لاختلاف ألوانها . ويقول : نقياً
جيداً مفسولاً ^(٤) لما تعلق به ، فيثقل . وصوّى طويلاً أو قصاراً ^(٥)
بوزن . وإذا ^(٦) اختلف صوف فحولها من غيره ، وصف ^(٧) ما يختلف ^(٨) ^(٩))
فهذا كما قال .

- (١) وفي المهدّب ٣٠٤/١ حكى الشيرازي فيه وجهين :
- (٢) أحدهما : لا يجوز ، وبه قال أبو حامد الاسفرايني ، لأن النار
تعمد أجزاءه فلا يضبط . والثاني : يجوز ، لأنّ ناره ليّنة وهو قول
أبي الطيب الطبري . وفي النهاية ٢٠٢/٤ : الأصح صحته في
المطبوخ كالمجفف .
- (٣) ب : أحدهما .
- (٤) ب : الشافعي رضي الله عنه .
- (٥) م : نقياً ومفسولاً .
- (٦) م : قصاراً أو طويلاً .
- (٧) م : وان .
- (٨) ب م : وصفاً .
- (٩) من ب م . وفي أ : " ما لا يختلف " وهو خطأ .
- (٩) مختصر المزني ٢٠٨/٢ وراجع في المسألة : الاثم ١١٠/٣ ، والحلية
٨٢/ب ، والفتح ٣١٠/٩ ، والروضة ٢٤/٤ ، وأسنى المطالب
١٣٥/٢ ، والنهاية ١٣٥/٤ .

إذا أسلم في الصوف احتاج الى ذكر شانية أوصاف :

أحدها : ذكر النوع دون الجنس ، لأنّ الصوف لا يكون إلا من الضأن ، فاستغنى في الصوف عن ذكر الجنس . فيقول في النوع : من صوف الحجاز أو من صوف الجبل ، أو الأرميني ، وهو أعلاها .

والثاني : أن يذكر اللون . فيقول : أبيض أو أحمر ، أو أسود .
فإنّما الأبلق أو الطون فلا يجوز ، لأنّه لا يمكن ضبط ما اختلف من ألوانه .
والثالث : أن يذكر الطول أو القصر ^(١) ، فإن الطويل أكثر ثمنًا .
والرابع : أن يقول : من صوف ^(٢) الذكور أو الإناث إذا كان مختلفًا ، ويتميز لأهل الخبرة به بعد الحجاز . فإن لم يختلف ، أو كان لا يتميز بعد الحجاز لم يلزم ذكر هذا الوصف فيه .

والخامس : أن يذكر زمان جزاءه في الربيع أو الخريف ، فإن جزاء الربيع أنعم وأضعف . وجزاء الخريف أخشن وأقوى .

والسادس : أن يذكر / صفار الضأن أو كباره ، لأنّ صوف الصفار ٣٠٣ / ب أنعم ، وصوف الكبار أخشن .

والسابع : أن يذكر خشونة جنسه أو نعومته ، فإن الناعم منه أكثر ثمنًا .

والثامن : أن يقول جيدًا أو رديئًا .

قال الشافعي : " ويقول : نقيًا مفسولًا " أمّا قوله " نقي " فتأكيد لأنه لا يلزمه أن يأخذ إلا نقيًا . وأمّا قوله " مفسولًا " فقد اختلف أصحابنا

(١) من ب ، وفي أ : " أو العرض " خطأ .

(٢) صوف .

- ١٤٦٦ -

في اشتراطه . فقال بعضهم : هو تأكيد أيضا ^(١) ، لأن الفصل يذهب ما يعلق به ، حتى يصير نقيا . وليس له أن يأخذ إلا النقي .
وقال آخرون من أصحابنا : إنَّ هذا الشرط لا زم ^(٢) ، لأنه يذهب بالوسخ الذي يثقل معه الوزن ، فيمكن معه القبيح ، فجعل قائل هذا الوجه غسل الصوف شرطا تاسعا . والله أعلم .

- فصل -

وأما السلم في الصوف المصبوغ ، فلا بأس به ^(٣) بعد وصف الصوف بما ذكرناه . ثم يصف الصبغ بأربعة أوصاف :

أحدها : اللون ، فيقول : الصبغ ^(٤) الأحمر ، أو الأسود .
والثاني : جنس ما يصبغ به ، إن كان أحمر فالبقم ^(٥) أو الكلك ^(٦) ،

(١) وبه جزم الشيخان وغيرهما . انظر : الفتح ٣١٠/٩ ، والروضة

٢٤/٤ ، والنهاية ٢١١/٤ .

(٢) وعليه يدل نص الشافعي في الأم ١١٠/٣ ، فإنه بعد أن

ذكر هذا الشرط مع شروط أخرى قال : " فإن ترك من هذا شيئا واحدا فسد السلف فيه " .

(٣) انظر : الفتح ٣١٢/٩ ، والنهاية ٢٠٩/٤ ، والتحفة ٢٦/٥ .

(٤) ب : " بالصبغ " وهو خطأ .

(٥) ب : فبالبقم . والبقم : بتشديد القاف ، صبغ معروف قيل :

عربي ، وقيل : معرّب . انظر المصباح ص ٥٨ .

(٦) لم أقف عليه في المعاجم . ولعله محرف من " كلكون " وزان

عصفور وهو طلاء تحمر به المرأة وجهها ، معرّب . انظر :

المصباح ص ٥٣٨ .

- ١٤٦٧ -

وان كان أسود فالزاج ^(١) أو العفص ^(٢).

والثالث : البلد الذي صبغ فيه . فيقول : " من صبغ الأبرص
أو الجبل ، أو العراق " وإن كانت الناحية يختلف صبغ يلازها ، ذكر
البلد الذي يصبغ فيه منها .

والرابع : أن يذكر صبغ الصيف أو الشتاء ، فإنه يختلف ^(٣).

- مسألة -

(قال الشافعي ^(٤) : وكذلك الوبر والشعر .) ^(٥)

أمّا الوبر فيكون من الابل . فيذكر فيه الأوصاف التي ذكرها
في الصوف ، إلّا وصفين منها : الخشونة والنعومة ^(٦) ، فإنه ^(٧) لا يكاد
يختلف ، فإن ^(٨) اختلف ذكره .

وأمّا الشعر فهو كالصوف سواء ، إلّا أنّ الشعر قد يكون جزّ
المعز ^(٩) ، وقد يكون جزّ نواصي ^(١٠) الخيل وأذنابها . والصوف

(١) الزاج : من أخلاط الحبر ، فارسي معرّب ، كما في اللسان ٢٩٣/٢

وفي المنجد ص ٥٤٣ : هو ملح يستعمل في الصباغ ، والعامّة
تقول : جاز .

(٢) العفص : الذي يتخذ منه الحبر ، مؤلّد ، وليس من كلام أهل البادية .

انظر : اللسان ٥٤/٧ وفي المصباح ص ٤١٨ : العفص : معروف
ويديع به .

(٣) ب : مختلف .

(٤) ب : الشافعي رضي الله عنه .

(٥) مختصر المعزني : ٢٠٨

(٦) أ ، ب : " أحدهما الخشونة والنعومة " خطأ .

(٧) فإنه : أثبتته من ب . وفي أ : فإنها .

(٨) من ب . وفي أ : وان .

(٩) ب : من المعز .

(١٠) ب : من نواصي .

- ١٤٦٨ -

لا يكون إلا من الضأن وحدها ، فلا بد أن يزيد في صفة الشعر ذكر
الجنس ، فتصير تسعة أوصاف .

وأما المرعزى ^(١) فلا يكون إلا من المعز ، فلا يحتاج الى ذكر
الجنس فيه ^(٢) ، كما لا يحتاج اليه في الصوف . ثم يذكر جميع
الأوصاف المذكورة في الصوف إلا النعومة والخشونة . فان المرعزى لا يكر
يكون إلا ناعما . فان قدر شيئا منه فكان خشنا ^(٣) كان عيبا . وله
الرد من غير شرط .

- فصل -

فأما الأبريسم فالسلم فيه جائز ^(٤) . ويحتاج الى ذكر خمسة
أوصاف :

أحدها : ذكر البلد ، فيقول : " بصرى " أو " أصبهاني " ^(٥) أو
" طبرى " فان الاختلاف فيه كثير .

والثاني : اللون ، فيقول : أبيض ، أو أصفر ، أو ذهبي .

والثالث : ذكر الطاقة ، فيقول : دقيق ، أو غليظ .

والرابع : ذكر الطول والقصر . فيقول : " طويل الشعرة ، أو
قصيرها " ^(٦) . ولا يجوز أن يسلم في عمل صانع بعينه . ولا يلزم أن يذكر
اللين والخشونة / لأنه لا يكون إلا لنا .

٢٠٤ / أ

(١) المرعزى : الزغب الذى تحت شعر العنز ، انظر : الصباح ص ٢٣٠ .

(٢) ب : فيه الى ذكر الجنس .

(٣) ب : " حسنا " خطأ .

(٤) انظر : الحلية ٨٢ / ب ، والتنبيه ص ٦٨ ، والفتح ٣١٢ / ٩ ،

والروضة ٢٥ / ٤ .

(٥) ب : أصبهاني .

(٦) ب : أو قصرها .

- ١٤٦٩ -

والخامس : أن يقول : " جيداً أوردنيثا " .
فأما السلم في القز^(١) ، فإن كان دوده فيه فلا يجوز السلم فيه .
سواء كان دوده حياً أو ميتاً ، رطباً كان أو يابساً ؛ لأن ما فيه من الدود غير
مقصود ، وهو مانع من معرفة وزن القز المقصود .

وإن كان دوده قد خرج عنه ، وطار منه ، جاز السلم فيه بعد
ذكر أربعة أوصاف : أحدها : البلد . والثاني : الصغر والكبر . والثالث :
اللون . والرابع : " جيد أو رديء " .^(٢)

فأما سلخ^(٣) القز - وهو ما ظهر منه^(٤) فوق الأبريسم - فيجوز
السلم فيه^(٥) ، ويحتاج إلى ذكر ثلاثة أوصاف : أحدها : البلد . والثاني :
اللون . والثالث : الجودة والرداءة .

- مسألة -

(قال الشافعي^(٦) : ويقول في الكرسف : كرسف بلد كذا .
ويقول : " جيداً ، أبيض^(٧) ، نقياً ، أو أسمر^(٨) " . وإن اختلف قديمه

(١) القز : معرب . قال الليث : هو ما يعمل منه الأبريسم ولهذا قال
بعضهم : القز والأبريسم مثل الحفظة والدقيق انظر : المصباح
ص ٥٠٢ .

(٢) انظر : الحلية ٨٢/ب ، والفتح ٣١٢/٩ ، والروضة ٢٥/٤ ، والمغني
١١٣/٢ ، والنهاية ٢١١/٤ .

(٣) السلخ : بالكسر جلد الحيوان المسلوخ . اللسان ٢٥/٣ ،
والمنجد ص ٣٤٤ .

(٤) من ب ، وفي أ : ما طير منه .

(٥) انظر : الحلية ٨٢/ب .

(٦) ب : الشافعي رضي الله عنه .

(٧) من ب ، م . وفي أ : " أبيضاً " خطأ .

(٨) من ب ، م . وفي أ : " أسمر " خطأ .

- ١٤٧٠ -

وحديثه (١) سماء . وإن كان يكون نديا سماء (٢) جافاً بوزن . (٣)
أما الكرسف : فهو القطن (٤) بلفظة مصر . والسلم فيه جائز ، ولا
 بدّ فيه من ذكر تسعة أوصاف :

أحدها : ذكر بلده : فيقول : قطن أصبهاني ، أونيسابوري
 أو بصرى .

والثاني : ذكر اللون . فيقول : أبيض ، أو أصفر .

والثالث : أن يقول : ناعم ، أو خشن .

والرابع : ما لقط رطباً أو يابساً . فإن ما لقط رطباً أنعم وأضعف ،
 وما لقط بعد ييبسه أقوى وأخشن .

والخامس : أن يذكر طول شعرته وقصرها .

والسادس : أن يذكر حليجاً (٥) منقى ، أو باقياً في حبه . قال

الشافعي (٦) : " والسلم في المنقى أحب إليّ ، ولا أرى بأساً أن يسلم
 فيه بحبه ، وأحب فيه كالنوى في التمر ، والعظم في اللحم " . (٧)

(١) م : وجديده .

(٢) ب : ستي .

(٣) مختصر المزني ٢٠٨/٢ وراجع في المسألة : الأم ١١١/٣ ،
 والحلية ٨٢/ب ، والفتح ٣١١/٩ ، والروضة ٢٤/٤ ، والمنقى ١١٣/٢ .

(٤) انظر : الصحاح ١٤٢١/٤ (كرف) ، واللسان ٢٩٧/٩ كلاهما
 بدون تقييده بلفظة مصر .

(٥) حلج القطن : من باب ضرب ، ونصر : ندفة ، فهو حلّاج ،

والقطن حليج ، ومحلّوج . انظر : الصحاح ٣٠٧/١ .

والمضباح ص : ١٤٦

(٦) ب : الشافعي رضي الله عنه .

(٧) انظر : الأم ١١١/٣ باب السلم في الكرسف (ببعض الفرق) .

- ١٤٧١ -

والسابع : أن يقول : "حديثاً أو عتيقاً" ويذكر عتيق سنة ،
أو عتيق سنتين ^(١) إلا أن يكون في بلد يستوى حال حديثه وعتيقه . ^(٢)

والثامن : أن يذكر ما لقط في أول السنة عند شدة الحر ، أو في ^(*)
آخرها وقت البرد فإنه يختلف ^(٣) لا سيما بالبصرة . فإن كان بلد
لا يختلف ذلك فيه لم يلزمه ذكره .

والتاسع : أن يقول "جيداً أو رديئاً" .
(فإن كان من القطن ما يكون ندياً ساء جافاً ^(٤)) ^(٥) لا
يجزيه غير ذلك . فإن أسلم فيه ^(٦) ندياً ، لم يجز ، لأن نداوته
لا تنضبط ^(٧) .

وإن أسلم ^(٨) في القطن في جوزه ، لم ^(٩) يجز ^(١٠) ، لأنه
مستوربما لا مصلحة له فيه كالحنطة في سنبليها ، وخالف الجوز واللوز في
قشرتهما لما فيه من مصلحتهما .

- (١) ب : أو عشر سنين .
(٢) ب : بعده زيادة : " في النمن فيلزم ذكره " وهو خطأ . والصواب
: فلا يلزم . (*) أ : " وفي " والتصويب من ب .
(٣) ب : مختلف .
(٤) أ ، ب : " خاصاً " وهو تصحيف ، والتصويب من الأتم والمختصر
(٥) ما بين القوسين أثبت من ب ، وكذا في الأتم والمختصر ، وفي أ :
" فإن جيد القطن ما يكون وسطاً وإن ساء خاصاً " وبأباء
السياق .
(٦) فيه : أثبت من ب ، وليس في أ .
(٧) ب : لا يضبط .
(٨) ب : فأما السلم .
(٩) ب : فلا يجوز .
(١٠) نص عليه الشافعي في الأتم ١١١/٣ .

- ١٤٧٢ -

ولا يجوز أن يسلم^(١) في قطن غير موصوف على أنه يريه قطناً .
 فيقول له^(٢) : قد أسلمت اليك في مثل هذا القطن على أن أستوفيه في
 مثل بياضه وصفته . ويكون الانسوزج موضوعاً على يد عدل يتفقان عليه^(٣) ،
 لأنه قد يهلك ذلك فيصير السلم / مجهولاً . وهكذا في كل جنس
 أسلم فيه على هذا الشرط^(٤) .

- فصل -

فأما الكتان فلا يجوز السلم فيه إذا كان على خشبه . فإذا رُق^(٥)
 فصار^(٦) كتاناً مسرّحاً^(٧) جاز السلم فيه . واحتاج^(٨) إلى ذكر سبعة
 أوصاف :

أحدها : ذكر بلده ، فيقول : شامي ، أو كازني ، أو مصرى ،
 أو بصرى^(٩) . وإن كان في كل بلد مختلفاً، وصفه بما يزيل عنه الجهالة .

- (١) ب : ولا يجوز السلم .
- (٢) ب : بدون " له " .
- (٣) ب : به " خطأ .
- (٤) انظر: المغنى ١٠٨/٢ ، والنهاية ١٩٨/٤ .
- (٥) أى نفخ أيضاً بعد دقه ، لأنه لا يمكن ضبطه قبل نفخه
 بالوصف ولا يشكل عليه جواز بيعه ، لأن البيع يعتمد^{على} المعاينة
 بخلاف السلم . انظر : حاشية الشرواني على التحفة ٢٦/٥ .
- (٦) ب : وصار .
- (٧) التسريح : التسهيل . وشى : سريح : سهل .
 اللسان ٤٧٩/٢ .
- (٨) ب : فاحتاج .
- (٩) ب : أو بصرى أو مصرى .

- ١٤٧٣ -

والثاني : ذكر لونه ، فيقول : أبيض ، أو أصفر ، أو أحمر .

والثالث : ذكر طوله وقصره .

والرابع : ذكر نعومته وخشونته .

والخامس : ذكر دقيقه وغلظه .

والسادس : ذكر حديثه وعتيقه إن كان مختلفا .

والسابع : ذكر جودته ووراءه . (١)

- فصل -

فأما السلم في الغزل فلا بأس به (٢) . ويذكر (٣) ستة

أوصاف :

أحدها : الجنس من قطن أو كتان .

والثاني : ذكر النوع من ناعم أو خشن .

والثالث : صفة الطاقة في الدقة والغلظ .

والرابع : صفة ما أخرج به الحب هل هو منزوع أو مخلوج ؟

لأن له في الغزل تأثيرا .

والخامس : ذكر زمان غزله (٤) في الصيف أو الشتاء ، فان في

غزل الشتاء ليئا ووسخا ، وفي غزل الصيف قوة ونقا .

والسادس : صفة ما غزل به من صنارة (٥)

(١) انظر : المغني ١١٣/٢ ، والنهاية ٢٠٩/٤ ، والتحفة مع حاشية

الشرواني ٢٦/٥ (ولم يذكروا الشرط السابع) .

(٢) انظر : الحلية ٨٢/ب ، والفتح ٣١٢/٩ ، والروضة ٢٥/٤ ،

والمغني ١١٣/٢ .

(٣) ب : فيذكر .

(٤) ب : ذكر ما غزله .

(٥) الصنارة : يكسر الصاد ، الحديدية الدقيقة المعقفة التي في رأس

المغزل يشبك بها الخيط . انظر : اللسان ٤٦٨/٤ ، والمعجم

الوسيط ٢٢٥/١ .

- ١٤٧٤ -

أو مفزل (١) ، فان غزل الصنارة يدور على اليمين ، وغزل المفزل يدور على اليسار . ولكل واحد منهما ثمن ، وهو في جنس من الثياب يستعمل . وليس يلزم أن يصف القطن المفزول بجميع أوصافه التي ذكرناها ، لأنه لا يمكنه استيفاؤها عليه (٢) بعد غزله . وإنما يلزمه أن يذكر منها ما يظهر بعد الغزل ليتمكن استيفاؤها بها . والله أعلم .

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله : ولا بأس أن يسلم (٣) في الشيء كيلا وإن كان أصله وزنا (٤) .

وأما ما كان أصله الكيل فيجوز أن يسلم فيه كيلا اعتبارا بأصله . ويجوز أن يسلم فيه وزنا ، لأن الوزن أحصر من الكيل .

وأما ما أصله الوزن ، فان كان كيلا متعذرا كاللحم ، أو كان جافيا (٥) يتكسب في المكيال ، لم يجز أن يسلم فيه إلّا وزنا ، لأنه لا ينحصر بالكيل . وإن كان كيلا ممكنا جاز السالم فيه وزنا اعتبارا بأصله .

(١) المفزل : بكسر الميم : ما يغزل به ، وتميم تضم الميم .

انظر : المصباح ص ٤٤٦ .

(٢) ب : عليها .

(٣) ب : أن يسلف .

(٤) مختصر المعزّي ٢٠٨/٢ وراجع في المسألة : الأم ٨٩/٣ ، والمهذّب ٣٠٦/١ ، والفتح ٢٥٩/٩ ، والروضة ١٤/٤ وفيها : " وفي وجه ضعيف : لا يجوز في الموزون كيلا " والمنهاج مع المفني ١٠٧/٢ ، والنهاية ١٩٥/٤ ، وشرح المحلى ٢٤٩/٢ .

(٥) أي يترك في المكيال جونا وخوا لا شيء فيه .

(٦) كب الشيء : يكيه ويكيبه . قلبه ، وتكبيت الأهل : إذا صرعت

من داء أو هزال . اللسان ٦٩٥/١ ، وفي المنجد ص ٦٧٠ :

تكبب : تلف في ثوبه . والرمل والشجر : تلبد .

- ١٤٧٥ -

وجاز السلم فيه كيلا ، لأنه قد يتقدر به . وطة ذلك أن كل شيء صار
السلم به معلوم القدر جاز أن يكون مقدرا به .

فان قيل : أليس قد قلتم ^(١) إن ما أصله الكيل لا يجوز أن
يباع ^(٢) بعضه ببعض وزنا . وما ^(٣) أصله الوزن لا يجوز أن يباع
كيلا ، فهلا كان السلم مثله ؟

قلنا : الفرق بينهما أن المقصود في السلم معرفة قدره / ٢٠٥ / أ
وقد يصير معلوما بكيله ووزنه . والمقصود في الربا ^(٤) التماثل خوف
التفاضل فلم يجوز أن يعدل في كل جنس عن أصله ، لأنه قد يستوى في
أحدهما ، ويتفاضل في الآخر ، والله أعلم .

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله ^(٥) : وسلم ^(٦) في لحم الطير
بصفة ووزن ، غير أنه لا سن له ، فيوصف بصغرا وكبرا ^(٧) وما احتل أن
يباع ببعضه وصف موضعه ^(٨))

(١) تقدم في باب الربا ، ص : ٣٩٩

(٢) ب : أن يبتاع .

(٣) وما : ساقط من ب .

(٤) ب : من الربا .

(٥) ب : رضي الله عنه .

(٦) م : ويسلف .

(٧) م : بصغيرا وكبيرا .

(٨) مختصر المزني ٢٠٨/٢ وراجع في المسألة : الام ٩٨/٣ ،

والفتح ٣٠٠/٩ ، والروضة ٢١/٤ ، والمغني ١١٢/٢ ، والنهاية

- ١٤٧٦ -

وهذا كما قال . المسلم في لحم الطير جائز . فان كان إنسيا
كان كلحم النعم يكون عامّ الوجود . وإن كان وحشيا كان كلحم الصيد
يكون وجوده خاصا ، فيعتبر وجوده في البلد الذي أسلم فيه كالصيد .
ويحتاج فيه الى ذكر ستة أوصاف :

أحدها : ذكر الجنس . فيقول : لحم حمام ، أو لحم دجاج ،
أو لحم بط ، أو لحم عصفير .

والثاني : النوع ، فيقول في لحم ^(١) الحمام : واعي أو منسوب ،
وفي الدجاج : هندي أو نيطي .

والثالث : الصغر والكبر ، لأنه ليس له سن يعرف فيوصف بها ،
وانما يوصف بالصغر والكبر .

والرابع : أن يذكر السمن والهزال .
والخامس : أن يذكر ما صيد به من شبكة ، أو فخ ^(٢) ، أو قوس ،
فان لحمه يختلف به . وهذا وصف يختص بالوحشى دون الإنسي .
والسادس : أن يذكر موضع اللحم من الطير من صدر أو كتف أو
نخذ وهذا وصف يختص بما كان كبيرا يحتل أن يباع مبعضا كالنعمام ،
والكراكي ^(٣) ، والإوز ^(٤) . فأما صفاره التي لا يحتل أن تباع

- (١) لحم : ليس في ب .
(٢) الفخ : آلة يصاد بها ، والجمع فخاخ ، مثل سهم وسهام .
انظر : المصباح ص ٤٦٤ .
(٣) الكراكي : جمع الكركي : طائر كبير ، أغبر اللون ، طويل العنق ،
أبتر الذنب ، قليل اللحم ، يأوى الى الماء أحيانا . انظر : المعجم
الوسيط ٢ / ٧٩٠ .
(٤) الاوز : بكسر الهمزة : البيط ، كما في المختار ص ٣٢ .

- ١٤٧٧ -

مبعضا كالعصافير والقنابر (١) فلا يذكر ذلك فيه (٢).

وليس عليه أن يأخذ رأسه ، ولا رجله من دون الفخذين ،
لأنه لا لحم فيهما ولا على الرأس . ولا يجوز أن يسلم فيه عدا ، وإنما
يجوز العدد في الحي دون المذبوح ؛ لأن المذبوح طعام فلا يجوز
إلا موزونا . وليس يلزمه أن يصف ذكره وانه ، لأنه لا يكاد يتميز وإذا
تميز لم يختلف .

- مسألة -

(قال الشافعي (٣) : وكذلك الحيتان (٤))

أما السلم في لحوم الحيتان فجائز في البلاد التي لا تختلف
فيها ، فيحتاج فيها إلى ثمانية
أوصاف :

أحدها : الجنس من بحري أو نهري .

والثاني : النوع من شيم (٥) ، أو شبوط (٦) ، أو بتي (٧) .

(١) القنابر : جمع قنبر ، وزن سكر : ضرب من العصافير ،
والواحدة " قنبرة " و " القنبرة " لغة فيها . المصباح : ٤٨٧ .

(٢) ب : فيها .

(٣) ب : الشافعي رضي الله عنه .

(٤) مختصر المزني ٢٠٨/٢ ، وراجع في المسألة : الأم ٩٨/٣ ،

والحلية ٨٢/ ألف ، والفتح ٣٠٠/٩ ، والروضة ٢١/٤ ،

والنهاية ٢٠٨/٤ .

(٥) الشيم : ضرب من السمك . ذكره الدميري في حياة الحيوان

٩٩/٢ .

(٦) الشبوط : بوزن التنور ، نوع من السمك . يكثر في نهري دجلة ،
وهو دقيق الذنب ، عريض الوسط ، لين الملمس ، صغير الرأس .

انظر : المعرب ص ٢٠٧ ، والمعجم الوسيط ٤٠٧/١ .

(٧) البتي : ضرب من السمك ، أبيض ، يكثر في النيل . المعجم الوسيط

٧٢/١ .

- ١٤٧٨ -

والثالث : ذكر صفاره وكباره .
والرابع : ذكر سمينه ومهزوله .
والخاص : ذكر ما صيد/فاته ^{به} يختلف طعمه باختلافه .
والسادس : ذكر طرته وملوحه .
والسابع : أن يذكر زمان صيده إن كان طرثيا ، وزمان تمليحته إن كان ملوحا .

والثامن : أن يذكر موضعه من السمكة ^(١) إن كان كبيرا . ولا يلزمه أن يأخذ في الصغار الرأس والذنب . ويلزمه أخذ ما بين ذلك . ولا يسلم فيه إلا وزنا . والله أعلم . /

ب / ٢٠٥

- مسألة -

(قال الشافعي ^(٢) : وما ضبطت صفته من خشب ساج أو عيدان قسى من طول وعرض ودور ، جاز فيه السلم ، وما لم يمكن لم يجز .) ^(٣)
 أما السلم في الخشب فجائز ، وهو على ضربين : ضرب يمكن مساحته كالساج ^(٤) ، والسرو ^(٥) ، وعيدان القسى ، من الشوخط ^(٦) ،

- (١) من ب . وفي أ : " السبكة " تصحيف .
- (٢) ب : الشافعي رحمه الله .
- (٣) مختصر المزني ٢/٢٠٨ وراجع في المسألة : الأم ٣/١٠٩ ، والحلية ٨٢/ب ، والفتح ٩/٤٣١ ، والروضة ٤/٢٦ .
- (٤) الساج : ضرب عظيم من الشجر ، يجلب من الهند ، وخشبه أسود رزين ، لا تكاد الأرض تبليه . انظر : المصباح ص ٢٩٣ .
- (٥) السرو : شجر يزرع منذ القديم للزينة في الحدائق والمقابر ، أو يغرس سياجا للمزروعات التي يراد حمايتها من الرياح . انظر : المنجد ص ٣٣٢ .
- (٦) الشوخط : ضرب من شجر جبال السراة تتخذ منه القسى . انظر : المعجم الوسيط ١/٤٧٤ .

- والخلنج^(١)، فيحتاج السلم فيه الى ستة أوصاف .
- أحدها : ذكر الجنس من ساج ، أوسرو ، أو آبنوس^(٢) ، أو شين^(٣) ، أو شوحط أو خلنج .
- والثاني : ذكر نوعه إن كان يتنوع . فيقول في الساج " زنجى أو هندی " .
- والثالث : ذكر منبته من سهل أو جبل ، فإن ما نبت في الجبل أصفى وألين^(٤) ، وما نبت في^(٥) السهل بضده^(٦) ، والجبل أحمد ، وأوفر ثمنا^(٧) من السهلي .
- والرابع : ذكر لونه فيقول : أصفر أو أحمر أو أسود ، ولا يجوز السلم في الآبنوس الملمع ، لأنّ تلميعه لا يضبط .
- والخامس : زمان قطعه من صيف أو شتاء .
- والسادس : ذكر مساحته طولا وعرضا ، وامتلا . ودورا ، لأنه^(٨) به يصير معلوما مقدرا . فلو شرط فيه غلظا ، فجا . بأحد الطرفين أغلظ من شرطه لزمه قبوله ، وهو متطوع بالفضل . ولو كان أدق من شرطه لم يلزمه قبوله .

- (١) الخلنج : شجر ، فارسي ، معرّب كما في المختار ص ١٨٤ .
- (٢) الآبنوس : بضم الباء . خشب معروف يجلب من الهند ، وهو معرّب واسمه بالعربية " سأسم " وزان جعفر . انظر : المصباح ص ٢ .
- (٣) ب : " أوسر " وهو خطأ لأنه من الضرب الثاني . أما الشين فلم أقف عليه في معاجم اللغة ولعله مصحف من سينين جمع " سينية " وهي نوع من الأشجار تنبت في وادي سينا . راجع : القاموس ٢٤٠ / ٤ ، واللسان ٢٣٠ / ١٣ .
- (٤) ب : " الصفا واللين " وهو تصحيف .
- (٥) ب : من .
- (٦) من ب . وفي أ : ضده .
- (٧) أوفر ثمنا : أثبت من ب . وفي أ " أو قريبا " تصحيف .
- (٨) ب : لأن .

قال الشافعي (١) : " ويصف الخشب بأنه (٢) سمح . والسمح الذي لا عقد فيه . فان لم يقل فليس له إلا السمع (٣) ؛ لأن العقد عيب تنقصه (٤) .

ويستحبّ لو شرط فيه (٥) الوزن ، ولو أخفله صح (٦) لأنه معلوم بذرع (٧) الطول والعرض .

والضرب الثاني من الخشب ما لا يستقيم شكله لاجواجه ، ولا تصح مساحته لاختلافه ، كالحطب من الغرب (٨) ، والعمر (٩) ، والأراك ، والسر ، فيحتاج في السلم فيه الى ثلاثة أوصاف :
أحدها : الجنس من عمر ، أو غرب (١٠) ، أو أراك ، أو سر .

- (١) ب : الشافعي رحمه الله .
(٢) بأنه : أنبته من ب ، وفي أ : باسم .
(٣) من ب . وفي أ : " فليس يلزمه قبوله " وبأباه السياق .
(٤) في الأُم ١١٠ / ٣ جاء نصه بلفظ : " وأحبّ لو قلت سمحا ، فان لم تقله فليس لك فيه عقد ، لأنّ العقد تمنعه السماح ، وهي عيب فيه تنقصه ، وكل ما كان فيه عيب ينقصه لما يراد له ، لم يلزم المشتري .
(٥) ب : بدون " فيه " .
(٦) ب : لصح .
(٧) من ب ، وفي أ : " وبذرع " وبأباه السياق .
(٨) الغرب : ضرب من شجر تسوّى منه السهام ، ويطلق في الشام على الجوز . انظر : المعجم الوسيط ٦٤٧ / ٢ .
(٩) أ : " الفرغر " في الموضعين والتصويب من ب . وهو جنس أشجار ذات أنواع مختلفة تصلح للأحراج ، وللتزيين . المعجم الوسيط ٥٩٥ / ٢ .
(١٠) أو غرب : ليس في ب .

والثاني : أن يذكر الدقة والغلط ، فإن هذا القدر فيه مقنع .

والثالث : أن يذكر الندى واليابس ، فإن اليابس ^(١) أسهل

وقودا ، وأخف وزنا .

وليس يحتاج الى ذكر اللون ، لأنه غير مقصود فيما يوقد .

ولا بد من ذكر الوزن ، لأنه لا يصير معلوما إلا به . ويشترط فيه السمع ،

لأن العقد تبطن في الوقود . فإن لم يشترط ، لم يكن له أن يأخذ

إلا سمعا .

- فصل -

ولا بأس بالسلم في الأبواب ^(٢) المنجورة من الخشب ، فيذكر

ستة أوصاف : أحدها : الجنرم من ساج أو صنوبر . والثاني : ذكر

نوعه إن تنوع . والثالث : ذكر لونه . والرابع : ذكر طوله وعرضه .

والخامس : ذكر سمكه وشخه . والسادس : ذكر صنعته ونجارته ^(٣) .

وإذا ^(٤) انتقل الأصل بصنعة فيه لم يلزم ^(٥) ذكر جميع

ما يستحق في / صفة الأصل أن يذكر فيه بعد الصنعة كالشباب التي ١/٢٠٦

لا يلزم في السلم فيها أن يصف قطنها بجميع صفاته التي يذكرها لو أسلم

فيه مفردا ^(٦) ، لأن صفة ما قد انتقل اليه يغني عن كثير من أوصاف

الأصل . فهذا أصل . والله أعلم .

(١) من ب ، وفي أ : " فانه " ولا ينتظم به الكلام .

(٢) وقيد في الوسيط وغيره جواز السلم فيها بأن تنضبط ، فإن لم تنضبط كأن اختلف أعلاها وأسفلها فلا يصح السلم فيها . انظر : أسنى المطالب ١٣٦/٢ .

(٣) من ب ، وفي أ : " واجارته " وهو تصحيف .

(٤) ب : فإذا .

(٥) ب : لم يلزمه .

(٦) ب : منفردا .

- مسألة -

(١) قال الشافعي : وكذلك حجارة الأرحاء (٢) ، والبنيان ،
(٣) (٤) والآنية .

والكلام في الحجارة كاللحام في الخشب . وهي ضربان : ضرب
مستقيم الشكل ، ممكن المساحة ، فالسلم فيه يحتاج الى ثمانية أوصاف :
أحدها : ذكر الجنس من فهر (٥) ، أو مرمر (٦) أو رخام (٧) ،
أو غير ذلك .

والثاني (٨) : ذكر ناحيته ، فيقول : من حجارة الموصل ، أو الشام ،
أو الحجاز ،

والثالث : ذكر ما كان من حجارة الماء أو حجارة الجبل فانها
مختلفة .

والرابع : ذكر اللون من بياض ، أو سواد ، أو خضرة أو صفرة .
ولا يجوز في المجزّع (٩) ، وهو ذوا اللونين كالبلق في الخيل ، لأن
اختلاف لونه لا يضبط .

-
- (١) ب : الشافعي رحمه الله .
(٢) من ب ، م . وفي أ : " الأراض " وأباه السياق .
(٣) من ب ، م . وفي أ : " الأبنية " وهو تصحيف .
(٤) مختصر المزني ٢٠٨/٢ وراجع في المسألة : الأم ١١١/٣ ،
والحلية ٨٢/ب ، والفتح ٣١٧/٩ ، والروضة ٢٧/٤ .
(٥) الفهر : حجر ناعم صلب يسحق به الصيدلي الأدوية .
المعجم الوسيط ٧٠٤/٢ .
(٦) المرمر : نوع من الرخام إلا أنه أصلب وأشد صفاً كما في
المصباح ص ٥٦٨ .
(٧) الرخام : حجر أبيض رخو كما في المختار ص ٢٣٩ .
(٨) من ب ، وفي أ : " الثاني " بدون الواو .
(٩) انظر : القاموس ١٣/٣ وفيه : " كل ما فيه سواد وبياض فهو
مجزّع ، ومجزّع " واللسان ٤٨/٨ .

والخامس : أن يذكر الصلابة والرخاوة . قال الشافعي : (١)
 (ويشترط أن لا يكون فيها عرق وكل ، والكل) (٢) : حجارة صلاب لا يعمل
 فيها الحديد . وإذا ضربت تكسرت من حيث لا يريد الضارب) (٣) فان
 أغفله لم يلزمه أن يأخذ كلاً ، لأنه معيب .

والسادس : ذكر قدرها ، فان كانت حجارة الأرحاء ذكر الفتح
 والاستدارة والمسك والشخانة . وإن كانت من حجارة البنيان ذكر السعة
 طولاً وعرضاً وعلواً وسكاً . ولو شرط الوزن في جميع ذلك كان أحب إلينا .
قال الشافعي (٤) : " وصف كبرها ، بأن يقول : ما يحمل البعير
 منها (٥) حجرين ، أو ثلاثة ، أو أربعة ، أو ستة " وهذا إنما (٦) قاله
 على طريق الاحتياط في وصفها (٧) ، لا أنه شرط فيه ، لأن حمل البعير
 قد يختلف . والوزن أحصر . فان صغرت أمكن وزنها بالميزان ،

- (١) ب : الشافعي رحمه الله .
 (٢) في الأُم : " والكلا " وفي هامشه قال مصحّها : " كذا بالاصل
 ولم نجد بهذا المعنى في كتب اللغة التي بأيدينا ، ولعله
 محترّف من كدية " وفي المختصر " كلّي " وفي هامشه قال مصححه :
 " لم يظهر لنا ضبطه ، ولعله بضم الكاف جمع الكلية المعروفة ،
 سمى بها الصنف المذكور من الحجارة تسمية اصطلاحية " .
 (٣) انظر : الأُم ١١١/٣ وفيها : " والكلا حجارة مخلوقة مدوّرة
 صلاب لا تجيب الحديد الخ " .
 (٤) المرجع السابق .
 (٥) من ب ، وكذا في الأُم . وفي أ : " منه " وهو خطأ .
 (٦) ب : بدون إنما .
 (٧) ب : صفتها .

أو القبان^(١) . وان كبرت كحجارة^(٢) أرحسية البزر ، فالطريق الى معرفة وزنها أن تطرح في سفينة ، وينظر قدر نزولها في الماء ، فيعلم بعلامة ثم يخرج الحجر منها ، ثم يرد مكانه الى السفينة ما يمكن^(٣) وزنه من صفار الحجارة والخشب ، أو المتاع ، حتى تترك السفينة الى ذلك الحد ثم يخرج ذلك^(٤) ، ويوزن ، فما بلغ وزنه^(٥) ، فهو وزن ذلك الحجر الأعظم^(٦) .

والسابع : أن يذكر (صنعة عمله ، وصفة نقره)^(٧) (٨) ان كان الحجر مصنوعا معمولا .

والثامن : أن يقول : جيدا أو رديئا .

والضرب الثاني : ما لا يكون^(٩) شكله مستقيما ، ولا مساحته

- (١) القبان : آلة توزن بها الأشياء الثقيلة ، معرب " كبان " بالتركية . المنجد ص ٦٠٧ .
- (٢) من ب . وفي أ : " حجارة " بسقوط الكاف
- (٣) ب : في السفينة ما يمكن .
- (٤) ثم يخرج ذلك : ساقط من أ ، وأثبت من ب .
- (٥) وزنه : ساقط من أ ، وأثبت من ب .
- (٦) لم يكن في عصر المؤلف موازين كبيرة كالموجودة الآن ، ولذلك كانوا يلجئون الى السفينة ، وهي طريقة عظيمة بالنسبة الى أيامهم .
- (٧) النقر : ضرب الرمح والحجر وغيرهما بالمنقار . ونقرت الشي : ثقبته بالمنقار ، وهو حديدة كالفأس يقطع به الحجارة والأرض الصلبة . راجع : اللسان ٢٢٧/٥ .
- (٨) ما بين القوسين أثبتته من ب ، وفي أ : " سمته ونقره " .
- (٩) ب : والضرب الثاني من الحجارة ما لم يكن .

مكنة . وهذا أغلب ما يكون للبناء فيحتاج / فيه ^(١) الى ثانية ^(٢) ٢٠٦/ب
أوصاف :

أحدها : الجنس .

والثاني : ذكر النوع .

والثالث : ذكر حجارة الماء ، أو الجبل .

والرابع : ذكر الصلابة والرخاوة .

والخامس : ذكر اللون من سواد ، أوبياض ، أو خضرة .

والسادس : ذكر الصفرة والكبر ، فانه لا يضبط ^(٣) بأكثر من

هذا القدر .

والسابع : ذكر الوزن ، فانه لا يجوز فيه إلا وزنا ، لأنه لا يتقدر

بالصفة دون الوزن .

والثامن : أن يقول : جيدا أو رديئا .

- فصل -

فأما السلم في الآجر والطوابق ^(٤) فجائز ^(٥) اذا ذكر

أربعة أوصاف :

(١) ب : فيها .

(٢) من ب ، وفي أ : ستة خطأ .

(٣) ب : لا يضبط .

(٤) الطوابق : جمع الطابق ، وهو الآجر الكبير . فارسي معرب .

انظر : المختار ص ٣٨٨ .

(٥) هذا هو الوجه الصحيح المنصوص عليه ، وه جزم كثير من الأصحاب

وفي وجه : لا يصح فيه السلم لتأثير النار فيه . راجع الآم ١١٦/٣ .

- أحدها : ذكر التربة التي ضرب ذلك من ترابها .
- والثاني : ذكر القلب المضروب به طولاً ، وعرضاً وسماً . ويستحب أن يذكر وزن الآجرة أو الطابقة بالاً رطال ، فإن أغفله جاز .
- والثالث : ذكر اللون من بياض ، أو صفرة ، أو حمرة .
- والرابع : صفة الطيخ وما يختلف به . قال أصحابنا : ولا يجوز السلم في الآجر الملهوج ، وهو الذي لم يكمل ^(١) نضجه فاحتر بعضه واصفر بعضه ^(٢) .

- فصل -

- فأما السلم في الجص والنورة فيجوز ^(٣) ، ويحتاج الى ستة أوصاف :
- أحدها : ذكر الجنس ، فيقول في الجص : رطلي ، أو اسفاداج ^(٤) .
- والثاني : ذكر التربة ، فيقول : من جص البصرة ، أو من جص الموصل . وإن كان جص بلد يختلف باختلاف أماكنه ، ذكره .

- ====
- وفيها : " والنارشي " ليس منه ، ولا قائم فيه ، إنما لها فيه أثر صلاح ، وإنما باعه بصفة " والفتح ٣١٨/٩ ، والروضة ٢٨/٤ ، والنهاية ١٩٧/٤ ، والتحفة ١٧/٥ .
- (١) ب : لا يكمل .
- (٢) راجع : اللسان ٣٦٠/٢ .
- (٣) انظر : الأم ١١٢/٣ ، والفتح ٣١٧/٩ ، والروضة ٢٧/٤ ، والنهاية ٣١٢/٤ ، والتحفة ٢٨/٥ .
- (٤) هكذا في أ ، وفي ب : " اسفاداج " ولم أقف عليهما في المعاجم ، ولعليهما تصحيف عن " اسفداج " بالكسر وهو مراد الرصاص والآنك كما في القاموس ٢٠١/١ . مادة " سفج " .

- ١٤٨٧ -

والثالث : ذكر اللون من بياض ، أوسمة ، أو غبرة .

والرابع : صفة الطبخ ، لأنه يختلف به . ولا يلزمه في الجص

والنورة الفطير ، ولا المطير . والفطير : هو الذي لم يكمل نضجه . (١)

والمطير : هو الذي لحقه العطر ، لأنه نقص فيه . (٢)

والخامس : اشتراط الوزن ، فانه لا يتقدر إلا به . ولا يصح السلم

فيه أحمالاً (٣) وأوقاراً (٤) ، لأن الحمل مجهول ، والوقر غير معلوم .

والسادس : أن يقول : جيداً أو رديئاً . ويختار أن يقول :

"حديث أو قديم" (٥) لأن القديم معيب ، فان لم يذكره لم يلزمه

أن يأخذ قديماً لنقصه فلو أسلم في القديم منه لم يجز ، لأنه نقص غير محدود .

- فصل -

فأما السلم في الأواني فيجوز . فان كان صفراً أو نحاساً

أو حديداً أو رصاصاً ، فيحتاج الى سبعة أوصاف :

أحدها : ذكر الجنس من نحاس ، أو رصاص (٦) ، أو صفر .

(١) وكل شيء . أعجلته عن إدراكه فهو فطير . الصباح ٢/٧٨٢ .

واللسان ٥/٥٩ .

(٢) انظر : اللسان ٥/١٧٩ .

(٣) أحمال : جمع " حمل " بالكسر وهو ما يحمل على الظهر أو نحوه

كما في الصباح ص ١٥١ .

(٤) أوقار : جمع " وقر " بالكسر : حمل البغل أو الحمار ،

ومستعمل في المعير . الصباح ص ٦٦٨ .

(٥) قديم : أنبته من ب ، وفي أ : " جديد " وهو خطأ .

(٦) أورصاص : ليس في ب .

والثاني : ذكر النوع في الصفر^(١) ، من شبه أو غيره .

والثالث : ذكر لونه .

والرابع : أن يذكر أنه مصبوب أو مضروب .

والخامس : أن يذكر شكله ، وسعته ، وعطوه .

والسادس : أن يذكر ثخانتة أو رقتة .

والسابع : أن يصف عمله وصنعتة . ولو شرط فيه الوزن كان أصح

ولو أغفل وزنه صح / أ/٢٠٧

وإذا أسلم في أواني من قوارير احتاج الى ستة أوصاف من هذه الأوصاف . ولم يلزمه^(٢) ذكر الصبّ والضرب ، لأن القوارير لا تعمل إلا صبا ونخا . ولا يجوز السلم فيها مخروطة ولا منقوشة ، لأن الخط^(٣) والنقش عمل غير مضبوط .^(٤)

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله^(٥)) ويجوز السلم^(٦) فيما لا ينقطع من العطر الذي^(٧) في أيدي الناس بوزن وصفة كغيره . والعنبر منه^(٨) الشهب^(٩) والأخضر والأبيض . فلا يجوز^(٩) حتى يستقى . وإن

- (١) ب : نوع الصفر .
 (٢) ب : ولا يلزمه .
 (٣) خرط الحديد خرطا : طوله كالعمود ، ورجل مخروط اللحية ومخروط الوجه : أي فيهما طول من غير عرض . المختار ص ١٧٢ .
 (٤) راجع في الفصل : الأم ١١٢/٣ ، والمهذب ٣٠٥/١ ، والفتح ٣١٧/٩ ، والروضة ٢٧/٤ ، والمنهاج مع المغني ١١٤/٢ ،
 والنهية ٢١٢/٤ .
 (٥) ب : رضي الله عنه .
 (٦) م : السلف .
 (٧) م : بدون الذي .
 (٨) الأ شهب : ما غلب بياضه على سواده . المصباح ص ٣٦٤ .
 (٩) م : ولا يجوز .

- ١٤٨٩ -

سواء قطعة أو قطعاً صحاحاً لم يكن له أن يعطيه مفتتاً .^(١) وهذا كما قال .

كل ما كان من الطيب والعطر مفرداً ، يوجد غالباً ، ويضبط بالصفة ، جاز السليم فيه . فمن ذلك المسك ، والعنبر ، والكافور ، والعود ، فإذا أسلم فيها احتاج الى أربعة أوصاف :

أحدها : النوع . فيقول في المسك : " بحري " .^(٢) أو " خراساني " . وفي العنبر : " ساحلي " أو " بحري " . وفي الكافور : " رباعي " .^(٣) أو " رباعي " .^(٤) وفي العود " صيني " .^(٥) أو هندي .
والثاني : ذكر اللون . فيقول في المسك : " أسود " أو " أسمر " . وفي العنبر : " أنهب " أو " أخضر " . وفي الكافور : " أبيض " أو " أصفر " . وفي العود : " صافي " أو " كمد " .^(٦)

-
- (١) مختصر المعني ٢/٢٠٨ وراجع في المسألة : الأ ٣/٩٩ ، والحلية ٨٢/ب ، والتنبيه ص ٦٨ ، والفتح ٩/٣١٧ ، والروضة ٤/٢٧ ، والمغني ٢/١١٣ ، والنهاية ٤/٢١١ .
- (٢) لعله نسبة الى بحران موضع بين البصرة و عمان ، والنسب اليه بحري ، وبحراني . قال اليزيدي : كرهوا أن يقولوا بحري فتشبه النسبة الى البحر . انظر : اللسان ٤/٢٦ .
- (٣) رباعي : نسبة الى رباح : موضع بالهند ينسب اليه الكافور فيقال : كافور رباعي . انظر : اللسان ٢/٤٢٤ .
- (٤) هكذا في أ ، ب " رباعي " بالحاء المهملة ، ولم أجده ، ولعله " رابحي " بالمعجمة ، نسبة الى رابح ، وهو موضع بنجد بحسبان ابن دريد ولم يتيقنه . انظر : معجم البلدان ١٣/١١ ، واللسان ٣/١٧ .
- (٥) من ب ، وفي أ : " صفي " وهو تصحيف .
- (٦) الكمد ، والكُمدة : تغيير اللون ، وذهاب صفائه ، وبقاء أثره ، فهو أكمد ، وكمد . انظر : اللسان ٣/٣٨٠ .

والثالث : ذكر صفاره وكباره ^(١) . فيقول في المسك: "دق " أو "جل " وفي العنبر: "قطعة أو قطع " ، "صفارا أو كبارا " . فان لم يذكر ذلك فسد السلم لاختلاف قيمة صفاره وكباره ، إلا أن يكون شيء منه لا يتفاوت صفاره وكباره فيصح السلم فيه ، وان لم يذكره ، ويلزمه أخذ صفاره وكباره ولا يأخذ فيه ^(٢) ما كان مفتتا ، لأنه معيب .

والرابع : أن يذكر جيدا أو رديئا . قال الشافعي ^(٣) :
(والعمود يتفاضل تفاضلا كثيرا ^(٤) . وهو أشد تفاوتاً من غيره . وربما كان المنامة بمائة ^(٥) دينار . والمنا من صنف غيره بخمسة دنانير . وكلاهما ينسب إلى الجودة من جنسه ^(٦) . ولا يجوز ^(٧) حتى يوصف كل صنف منه بالشيء الذي يعرف به ، ويميز ^(٨) بينه وبين غيره ^(٩) .
قال الشافعي : والمسك طاهر طيب ، وقال لي ^(١٠) قائل :

- (١) ب : أو كباره .
- (٢) أ : " منه " والمثبت من ب .
- (٣) انظر : الأم ١٠١/٣ (ويوجد فيها نمه بفرق يسير) .
- (٤) في الأم يوجد بعده زيادة " فلا يجوز حتى يوصف كل صنف منه ، ولده ، وسمته الذي يميز به بينه وبين غيره ، كما لا يجوز في الثياب إلا ما وصفت من تسمية أجناسه " .
- (٥) في الأم : وهو أشد تباينا من التمر ، وربما رأيت المنامة بمائتي .
- (٦) في الأم : من صنفه .
- (٧) ب : فلا يجوز .
- (٨) م : ويميز به .
- (٩) من ب ، وفي أ : وبينه .
- (١٠) لي : أثبت من ب ، وليس في أ .

- ١٤٩١ -

أليس السمك يؤخذ من الحيوان في حياته ؟ قلت : قد يؤخذ من
الحيوان ^(١) في حياته ، وليس بنجس ، لأنه من الطيبات . كما يؤخذ
منه البيض في حياته ، وكذلك اللبن ^(٢).

قال الشافعي : والعنبر نبات في البحر . وحدثني بعضهم أنه
ركب البحر فوقع إلى جزيرة فيه ، فنظر إلى شجرة مثل عنق الشاة ، وإذا
ثمرتها عنبر . قال : فتركناه ليكبر ثم تأخذه ، فهبت ريح ، فألقته في
البحر ^(٣).

قال الشافعي : والسمك ودواب البحر تبتلعه أول ما يقع ، لأنه
ليّن / فإذا ابتلعه السمك قل ما يسلم منه إلا قتله ^(٤) ، لفسرط
الحرارة فيه . فإذا أخذ الصياد السمكة وجده في بطنها ، فقدّر أنه منها ،
وإنما هو ثمرة نبت ^(٥).

- مسألة -

(قال الشافعي ^(٦) : ومتاع الصيادلة كمتاع العطارين) ^(٧) وهذا

صحيح .

-
- (١) من الحيوان : ليس في ب .
(٢) انظر : الأم ١٠٠ / ٣ (ذكر الموء لف النص بالتصرف) .
(٣) المرجع السابق (وتصرف الموء لف في النص) .
(٤) من ب ، وفي أ : " إلا منه قتله " وهو خطأ .
(٥) المرجع السابق (وتصرف الموء لف في النص) .
(٦) ب : الشافعي رضي الله عنه .
(٧) مختصر المعزني ٢٠٨ / ٢ وراجع في المسألة : الأم ١٠١ / ٣ ،
والمهذب ٣٠٥ / ١ ، والحلية ٨٢ / ب ، والتنبيه ص ٦٨ ،
والنهاية ٢٠٠ / ٤ .

وجملته أن ما كان من أمتعة العطر والصيدلة قد جمع شروطها
أربعة جاز فيه السلم :

أحدها : أن يكون مفردا ، ولا يكون مختلطا بغيره فلا يضبط ،
كالغالية في العطر ، والمعجونات في الصيدلة .

والثاني : أن يكون عامّ الوجود ، ولا يكون نادرا كالعود الرطب
في العطر ، أو التوتيا^(١) الهندي في الصيدلة فان وجودهما نادر ،
والسلم فيهما غير جائز .

والثالث : أن يكون مضبوط الصفة . فان ما لا تضبط صفته
لا يصح السلم فيه .

والرابع : أن لا تخفى^(٢) معرفته عند أهل العلم به من عدول
المسلمين فان كانت معرفته عامة عند غير المسلمين ، أو عند صبيد المسلمين لم
يجز السلم فيه حتى تعم معرفته عند عدول من^(٣) المسلمين . أقلهم
عدلان يشهدان على تمييزه . وذلك مثل الطين الأرمني ، وطين البحيرة
المختوم . فقد ذكر الشافعي أنه رأى طينا زعم أهل العلم أنه طين أرمني .
ومن موضع منها معروف ، وطينا^(٤) يقال له : طين البحيرة المختوم .
وأنهما يدخلان معا في الأدوية . وقال : سمعت من يدّعي العلم بهما^(٥)
أنهما يغشّان بطين غيرهما ، لا ينفع منفعتهما ، ولا يقع^(٦) موقعهما ، ولا
يساوي مائة رطل منه رطلا من واحد منهما^(٧) . وذكر أنه رأى طينا

(١) التوتيا : بالمد : كحل وهو معترّب كما في الصباح ص ٧٨ .

(٢) من ب . وفي أ : " والثاني " وهو خطأ .

(٣) ب : " لا تحصا " وهو تصحيف .

(٤) ب : بدون من .

(٥) من ب ، وفي أ : " وطين " وهو خطأ .

(٦) ب : " بها " وهو خطأ .

(٧) ب : ولا يوقع .

(٨) من ب . وفي أ : " رطل منهما " وهو خطأ .

بالحجاز من طين الحجاز^(١) يشبه الذى رأى يقولون إنه أرمى . قال :
فإن كان ما رأيته إذا اختلط بالطين الأرمى لا تخلص (عند أهل المعرفة
به ، ولا تتميز ، لم يجز السلم فيه ، وإن تميز ذلك وتخلص وعرفه عدلان
من المسلمين جاز)^(٢) السلم فيه إذا وصف بلده وجنسه ولونه ووزنه ،
فهذا أصل معتبر في كل شيء . يصح فيه السلم من عطر وصيدلة وغيره .^(٣)
والله أعلم .

- مسألة -

(قال الشافعي^(٤) : ولا خير في شراء شيء خالطه لحوم
الحيات من الدرياق^(٥) ، لأن الحيات محرّمات . ولا ما خالطه^(٦) لبن
ما لا يؤكل لحمه من^(٧) غير الأرميين .) *

وليست هذه المسألة من السلم ، وإنما هي من البيوع ، لأن السلم
في المعجون لا يجوز بحال^(٨) . فأما بيعه ، فإن لم يختلط به شيء من
الحيوان ، أو اختلط^(٩) به لحم ما يؤكل لحمه من الحيوان كان حلالاً

-
- (١) من طين الحجاز : ليس في ب .
(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .
(٣) انظر : الأم ١٠٢/٣ - ١٠٣ (يوجد فيها نصه ببعض المفارقات
اللفظية)
(٤) ب : الشافعي رضي الله عنه .
(٥) الدرياق : لغة في الترياق ، وهو دواء مركب من لحوم الأفاعي
نافع من لدغ الهوام السبعية . انظر : القاموس المحيط ٢٢٣/٣ ،
٢٣٨ .
(٦) من م ، وفي أ ، ب : " وما خالطه " بسقوط أداة النفي .
(٧) من : أثبت من م ، وهو ساقط من أ ، ب . * المختصر ٢٠٨/٣
(٨) انظر : الفتح ٢٦٩/٩ ، والروضة ١٦/٤ ، والمنهاج مع المغنى
١٠٩/٢ ، والنهاية ٢٠٠/٤ .
(٩) ب : " إذا اختلط " وهو خطأ .

طاهرا . وكان بيعه جائزا سائغا . فأما إذا ^(١) اختلط به شيء من حيوان لا يؤكل لحمه كالحيات وغيرها من الحيوان الذي لا يؤكل لحمه ، وإما من لحمه ، وإما من / شحمه ، وإما من عظمه ، وإما من شعره ، وإما من لبنه ، ٢٠٨/أ وإما من بيضه فهو حرام نجس ، وبيعه غير جائز ^(٢) . وكذلك ما خالطه دم أو بول ما يؤكل لحمه ^(٣) أولا يؤكل . ولا يجوز استعمال شيء منه ولا الانتفاع به إلا عند ضرورة ماسة ^(٤) .

ولبن ما سوى الأدميين ما لا يؤكل لحمه حرام . وبيعه غير جائز ، وهو نجس على أصح الوجهين ^(٥) ، وكذلك بيضه ^(٦) . فأما لبن الأدميين فطاهر حلال . وبيعه عندنا جائز ^(٧) .

- (١) ب : فأما إن .
 (٢) قلت : هذا بناء على الوجه الصحيح ، وهناك وجه في طهارة لبن ما لا يؤكل لحمه - وكذا في بيضه - إذا كان طاهرا ، فعلى هذا ما خالطه من لبنه أو بيضه طاهر ، وبيعه جائز .
 (٣) هذا بناء على الوجه الصحيح . وفي وجه : بول ما يؤكل لحمه وروث طاهران ، وهو أحد قولي أبي سعيد الاصطخري ، واختاره الروياني ، وهو مذهب مالك ، وأحمد (الروضة ١٦/١) فعلى هذا ما خالطه من بوله أو روثه طاهر ، وبيعه جائز .
 (٤) انظر في المسألة : الأم ١٠١/٣ - ١٠٢ ، والامانة ١٣٢/ألف ، والمهذب ٥٣/١ - ٥٤ ، والتنبيه ص ١٧ ، والروضة ١٦/١ - ١٧ ، والمغني ٧٨/١ وما بعدها ، والنهاية ٢٣٥/١ وما بعدها .
 (٥) مضى الكلام فيه في ص ١١٤٨ .
 (٦) ب : " بيعه " وهو تصحيف . وقد صحح النووي في الروضة (١٧/١) القول بنجاسته ، ولكنه في المجموع (٢٢٧/٩) صحح القول بطهارته وجواز بيعه .
 (٧) مضى الكلام فيه في ص ١١٤٨ - ١١٥١ .

- ١٤٩٥ -

- مسألة -

- (١) قال الشافعي : ولو أقاله بعض السلم وقبض بعضاً
فجائز. قال ابن عباس : ذلك المعروف . وأجازه عطاء^(٢) وهذا كما قال .
الإقالة فسخ^(٣) كالرد بالعيب وليست بيعاً ، سواء كانت الإقالة
قبل القبض أو بعده .^(٤)
وقال مالك^(٥) : الإقالة بيع ، وليست فسخاً ، سواء كانت قبل
القبض أو بعده .
وقال أبو يوسف ومحمد : إن كانت الإقالة قبل القبض فهي فسخ
وإن كانت بعد القبض فهي بيع .^(٦)

- (١) ب : الشافعي رضي الله عنه .
(٢) انظر : مختصر المزني ٢/٢٠٨ .
(٣) نص عليه الشافعي في الأم ٢/٦٧ ، ٦٨ ، ١١٦ .
(٤) هذا هو القول الراجح من مذهبي الشافعي وأحمد ، وبه قال زفر .
وعند أبي حنيفة : هي فسخ في حق العاقلين ، بيع جديد في
حق ثالث ، سواء كان قبل القبض أو بعده . انظر : المغني لابن
قدامة ٤/٩٢ ، والبدايع ٧/٣٣٩٤ ، والافصاح ١/٢٣٢ ، ورحمة
الأمة ص ١٤٢ ، ومغني المحتاج ٢/٦٥ .
(٥) انظر الموطأ ٢/٦٧٦ ، والمدونة ٤/٧٦ ، ومختصر خليل مع
الخرشي ٥/١٦٦ وفيه " الإقالة بيع إلا في الطعام - أي قبل
قبضه - والشفعة ، والمرايحة " والمواهب مع المواق ٤/٤٨٥ .
(٦) هذا ليس قولاً للصاحبين بل هو رواية عن أبي حنيفة كما فسي
البدايع . وقال أبو يوسف : إنها بيع جديد في حق العاقلين
وغيرهم ، إلا أن لا يمكن أن تجعل بيعاً فتجعل فسخاً . وقال
محمد : إنها فسخ إلا أن لا يمكن أن تجعل فسخاً فتجعل بيعاً
للضرورة . راجع التفصيل في : البدايع ٧/٣٣٩٤ ، والهداية
مع الفتح ٦/٤٨٧ ، والتبيين ٤/٧٠ .

واستدل من جعلها بيعاً بأن المبيع لما ^(١) رجع إلى البائع
يمثل ما صار إلى المشتري ، ثم كان ملك المشتري لها بالبيع ، وجب أن
يكون ملك البائع لها بالبيع .

وهذا خطأ ، لأن الاقالة ترد المبيع إلى البائع بلفظ لا يصح
عقد البيع به ، فوجب أن يكون فسخاً كالرد بالعيب . ولأن الاقالة لو كانت
بيعاً لما صحت في السلم قبل قبضه كما لا يصح بيع السلم قبل قبضه
فلما صحت في السلم علم أنها فسخ ، وليست ببيع . ولأنها لو كانت بيعاً
لجازت الزيادة في الثمن والنقصان منه ، وفي المنع أن تكون إلا بمثل الثمن
قدراً وصفة دليل على أنها فسخ ، وليست ببيع ^(٢) . وما استدلو به
ينتقض بالرد بالعيب .

- فصل -

وإذا ^(٣) ثبت أن الاقالة فسخ جازت في كل السلم وفي
بعضه ^(٤) . وقال مالك : ^(٥) لا تصح الاقالة في بعض السلم ^(٦) .

-
- (١) لما : ليس في ب .
(٢) ب : بيعاً .
(٣) ب : فإذا .
(٤) الاقالة في كل السلم تجوز بالاجماع ، وتجوز في بعضه عند أبي
حنيفة ، والشافعي وأصحابهما ، وهو رواية عن أحمد ، وهو قال ابن
عباس وعطاء وظاوس ، ومحمد بن علي ، وحמיד بن عبد الرحمن ،
وعمر بن دينار ، والحكم ، والثوري ، وابن المنذر . راجع : الأم
٦٧/٣ ، ١١٦ ، والمغني لابن قدامة ٢٢٨/٤ ، والحلية ٨٣/أ
والمهذب ٣٠٩/١ وأسنى المطالب ٧٥/٢ .
(٥) انظر : المدونة ٧٨/٤ ، والبداية ١٧٢/٢ ، والخرشي ١٦٥/٥ ،
والمواهب مع المواق ٤٨٤/٤ .
(٦) وهو رواية ثانية عن أحمد ، ورويت كراهيتها عن ابن عمر ، ===

لأنَّ العقد لا يرتفع بها ، ولا يبقى معها .

وهذا خطأ ، لأنَّ الاقالة مندوب اليها ، لما روى أبو صالح ^(١) ،
عن أبي هريرة ، عن النبي صَلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال : " من أقال مسلمًا بيعته
أقاله الله عشرته " ^(٢) ، وما ندب الى فعله في الكل ، فقد ندب الى فعله
في البعض . ولأنَّ الاقالة إمَّا أن تكون بيعًا أو فسخًا ، وأيهما كان ، فهو
إذا صح في الكل عن تراخي ^(٣) ، صح في البعض عن تراخي .

- فصل -

فإذا ثبت جواز الاقالة في كل السلم وفي بعضه ، فلا تتم الاقالة
إلا بأربعة شروط :

أحدها : أن تكون برضى المتبايعين ^(٤) ، فإن ^(٥) كان الطالب

لها هو البائع ، لم تتم إلا برضى المشتري ، وإن ^(٦) كان الطالب / لها ٢٠٨ / ب
هو المشتري لم تتم إلا برضى البائع .

=====

== وسعيد بن المسيب ، والحسن ، وابن سيرين ، والنخعي ، وسعيد
ابن جبير ، وربيعة ، وابن أبي ليلى ، وإسحاق . انظر : المغني
لابن قدامة ٢٢٨ / ٤ .

(١) هو أبو صالح مولى ضباعة ، واسمه " مينا " بكسر الميم ، روى عن أبي
هريرة عنه كامل وأبو العلاء ، وثقه ابن حبان ولينه ابن حجر في
التقريب . له ترجمة في : الكاشف ٣٤٩ / ٣ ، والتهذيب ١٢ / ١٣٢ ،
والخلاصة ص ٤٥٢ ، والتقريب ص ٤١١ .

(٢) أخرجه أبو داود ٢٧٤ / ٣ ، وابن ماجه ٧٤١ / ٢ ، والحاكم ٤٥ / ٢ ،
والبيهقي ٢٧ / ٦ ، كلهم ببعض المفارقات اللفظية . وصححه

الحاكم ووافقه الذهبي وسكت عليه أبو داود ، وكذا المنذرى في مختصره ٩٧ / ٥ .

(٣) ب : " تراضى " وهو خطأ .

(٤) انظر : المهدب ٣٠٩ / ١ .

(٥) أ ب : " وإن " ويأباه السياق .

(٦) ب : " فإن " ويأباه السياق .

والشرط الثاني : أن تكون يمثل الثمن ^(١) الذي وقع به البيع في القدر والصفة ، سواء تقابضا الثمن أم لا . فان زاد في الثمن ، أو نقصا منه ، أو غيرا صفته ، أو شرطا فيه أجلا وكان حالا ، أو شرطا فيه رهنا أو ضامنا ، لم تصح الاقالة .

والشرط الثالث أن تكون الاقالة ناجزة من غير خيار مشروط . فان شرطا فيها خيار الثلاث ، أو خيار المجلس ، لم تصح الاقالة ^(٢) .

والشرط الرابع : أن يكون ما تقايلاه من المبيع باقيا بعينه ليصح الفسخ فيه . فان كان تالفا فقد ذهب بعض أصحابنا البغداديين الى جواز الإقالة بعد تلف العيس ^(٣) . وتقوم القيمة مقام العين .

وهذا خطأ . بل لا تصح الاقالة مع بقاء العين المبعة ^(٤) ، لأنه لما كان فسخ الاجبار في الرد بالعيب ^(٥) يبطل مع تلف العين ، ففسخ المراضاة في الاقالة أولى أن يبطل مع تلف العين .

فعلى هذه الشروط المقدرة لوتبايعا عبدا ، وقبضه المشتري ، ثم

- (١) انظر : الأم ٣٢/٣ ، وأسنى المطالب ٧٥/٢ .
 (٢) على الأصح بناء على أن الاقالة فسخ . وفي وجه : تصح بناء على أنها بيع . انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٧٢ .
 (٣) وبه جزم في الحلية ٨٣/أ ، وأسنى المطالب ٧٥/٢ ، وقال السيوطي في الأشباه والنظائر ص ١٧٢ : " لو تقايلا بعد تلف المبيع جاز إن قلنا : فسخ ، وهو الأصح ، ويرد مثل المبيع أو قيمته . وإن قلنا : بيع ، فلا ."
 (٤) المبعة : ليست في ب .
 (٥) ب : بالعيوب .

- ١٤٩٩ -

استقال البائع فأقاله ^(١) ، ثم اشتراه ثانية من بائعه ^(٢) ، ثم تلف العبد في يد المشتري فهو مضمون عليه بالقيمة دون الثمن الأول ، ودون الثمن الثاني ، لأن الأقالة قد فسخت الشراء الأول ، وتلفه قبل إحداث قبض ثان ^(٣) قد أمطل الشراء الثاني . فبطل الثمنان . ثم صار مضمونا على المشتري بالقيمة ، لأنه مقبوض على وجه المعاوضة ، فكان أضعف أحواله أن يكون كالمقبوض بالسوم ^(٤) .

- مسألة -

(قال الشافعي ^(٥) : وإذا أقاله ، فبطل عنه الطعام ، وصار عليه زهبا ^(٦) تباعا بعد بالذهب ما شاء ، وتقاضا قبل أن يفترقا ^(٧) من عرض وغيره ^(٨) .

وهذا كما قال . إذا تقايلا السلم استحق المسلم الرجوع على المسلم اليه بالثمن الذي دفعه اليه . وإذا كان كذلك ، لم يخل حال الثمن من أحد أمرين : إما أن يكون باقيا أو مستهلكا . فان كان باقيا فالمسلم

- (١) ب : ما قاله * وهو تصحيف
- (٢) أي قبل أن يسترده البائع بعد الأقالة من يد مشتريه . وقد اختلف الأصحاب في صحة هذا البيع فنقل العمراني عن الأصحاب اليفغاديين صحته قطعا . وقال صاحب الابانة : فيه قولان بناء على أن الأقالة بيع أو فسخ . فان قلنا : فسخ جاز ، ولا فلا . قال النووي : والمذهب صحته . انظر : المجموع ٢٦٩/٩ .
- (٣) في أ ، ب : * ثاني * وهو خطأ . والصواب ما أثبتته .
- (٤) في ب : بعده زيادة والله أعلم .
- (٥) ب : الشافعي رحمه الله .
- (٦) ب : ذهب .
- (٧) م : أن يفترقا .
- (٨) مختصر المزني ٢٠٨/٢ - ٢٠٩ .

أن يرجع به بعينه (١) . ولا يجوز لأحدهما أن يعدل عن الثمن إلى غيره ، إلا أن يتراضيا (٢) . فان تراضيا على أن يأخذ بالثمن عرضا جاز ، وصح أن يفترقا (٣) قبل القبض وعده ، ما لم يكن فيه ربا (٤) . وان (٥) جملا ذلك الثمن قبل قبضه سلما في شي آخر جاز ، لأنه بيع عين بدين .

وأما (٦) ان كان الثمن مستهلكا حين تقايلا فقد وجب على المسلم إليه غرم مثله ، وصار مضمونا في ذمته . فلو كان الثمن مالا مثل له ، كشوب أو عبد ، وجب عليه غرم قيمته (٧) في أقل الحالين / من وقت أ/ ٢٠٩ / الصفقة (٨) ، أو القبض (٩) . وأيهما (١٠) دعى إلى دفع مثل (١١) ماله مثل (١٢) ، أو قيمة ما ليس له مثل ، أجيب إليه ، ولم يكن للآخر أن يعدل عن المثل أو القيمة إلى عرض أو سلعة .

على
فان تراضيا / أن يكون المسلم (١٣) المستهلك سلما في شئ آخر ، لم يجز حتى يتقابضاه ، ثم يجعلاه بعد القبض سلما ، لأنه يصير

-
- (١) انظر : المهدّب ٣٠٩/١ ، والمنهاج مع المغني ١٠٣/٢ ، وأسنى المطالب ٦٤/٢ ، وشرح المحلى ٢٤٦/٢ .
- (٢) ب : أن يتراضيا به .
- (٣) ب : أن يفترقا .
- (٤) انظر : المنهاج مع المغني ٧٠/٢ ، والنهاية ٩٠/٤ ، وشرح المحلى ٢١٤/٢ .
- (٥) ب : فان .
- (٦) ب : فأما .
- (٧) انظر : المهدّب ٣٠٩/١ ، وأسنى المطالب ٦٤/٢ ، وشرح المحلى ٢٤٦/٢ ، والمغني ١٠٤/٢ .
- (٨) ب : من وقت العقد .
- (٩) انظر : أسنى المطالب ٦٤/٢ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣٤٣ .
- (١٠) ب : فأيهما .
- (١١) مثل : أثبتته من ب ، وليس في أ .
- (١٢) مثل : ساقط من ب .
- (١٣) من ب ، وفي أ : " السلم " وهو خطأ .

قبل القبض بيع دين بدين . (١)

ولو تراضيا والتمن المستهلك دنانير ، على أن يأخذ (٢) بها
دراهم (٣) جاز ، لكن من شرط (٤) صحته قبض الدراهم قبل الافتراق ،
لأن يخرجها من الربا . فلو تفرقا قبل القبض بطلت الدراهم ، ورجع عليه
بالدنانير . (٥)

ولو تراضيا على أن يأخذ (٦) بالدنانير ثوبا أو عبدا ، فإن تقابضا
قبل الافتراق صح . وإن تفرقا قبل قبضه فعلى وجهين : (٧)

أحدهما : يجوز لخروجه عن الربا .

والوجه الثاني . وهو ظاهر نصه ههنا : لا يجوز ، لأن تفرقهما قبل

القبض يجعله كالدين بالدين ، ويكون له الرجوع بالدنانير دون العبد .

- فصل -

إذا تقايلا المسلم ثم اختلفا في قدر الثمن ، فالقول قول المسلم
إليه مع يمينه (٨) ، لأن الثمن في يده ، وهو غارم له . ولا يجب أن يتحالفا ،

(١) نص عليه الشافعي في الأم ٦٧/٣ ، والشيрази في المهذب ٣٠٩/١ .

(٢) من ب ، وفي أ "أخذ" وهو خطأ .

(٣) من ب ، وفي أ : "دراهما" وهو خطأ .

(٤) شرط : ساقط من أ ، وأثبتته من ب .

(٥) انظر : المهذب ٣٠٩/١ والمنهاج مع المغني ٧٠/٢ ، والنهاية

٩٠/٤ ، وشرح المحلى ٢١٤/٢ .

(٦) من ب ، وفي أ "أخذ" وهو خطأ .

(٧) والوجه الأول هو الأصح في المذهب . انظر : المراجع السابقة .

(٨) انظر : أسنى المطالب ٧٦/٢ ، والمغني ٦٥/٢ وفيه : "صدق

اليافع على الأصح" وحاشية الجمل ١٥٦/٣ .

لأن الإقالة فسخ ، فخرج العقد ^(١) بالفسخ عن التحالف فيه ، ووجب الرجوع في قدر الثمن الى من هو في يده .

فإذا ^(٢) تقايلا ، وقد ضمن السلم ضامن بطل الضمان ، لأن السلم بالإقالة قد بطل ، واستحق المسلم الرجوع بالثمن ، وليس الثمن مستحقا على الضامن . ولو شرطاً في الإقالة ^(٣) أن يكون مضموناً على الضامن ، لم يجز ، وكانت الإقالة باطلة ، والسلم مضموناً على الضامن ، لأن فساد الإقالة يوجب بقاء السلم . وبقاء السلم يقتضي بقاء ضمانه على ضامنه ^(٤) . والله أعلم .

- مسألة -

(قال الشافعي ^(٥) : ولا يجوز في السلم ^(٦) الشركة ولا التولية ، لأنهما بيع ، والإقالة فسخ البيع ^(٧) .) ^(٨)

أما الشركة في السلم فصورتها : أن يدفع رجل مائة درهم الى

(١) ب : * العبد * وهو تصحيف .

(٢) ب : وإذا .

(٣) من ب ، وفي أ * في الابتداء * وهو خطأ .

(٤) لم أقف على هذا التفريع في كتب المذهب .

(٥) ب : الشافعي رضي الله عنه .

(٦) م : السلف .

(٧) م : بيع .

(٨) مختصر المزني ٢/٢٠٩ وراجع المسألة : الأعم

٦٨/٣ ، والاقناع ص ٩٨ ، والتنبيه ص ٦٩ .

رجل سلما ، في كرطعام ، فيقول له رجل : شاركني في هذا الطعام
وخذ مني نصف الثمن خمسين درهما ، ليكون الطعام في ذمة المسلم اليه
بيننا .

وأما التولية : فهو أن يقول له - وقد أسلم مائة درهم في كر
طعام - : " ولني إياه ، وخذ مني المائة ، ليكون الطعام لي في ذمة
المسلم اليه " فتكون التولية في الكل ، والشركة في البعض . فلا تصح الشركة
ولا التولية في السلم .^(١)

وقال مالك : ^(٢) تجوز التولية في السلم قبل قبضه . و(٣) ^(٤) وفرق بينهما
وبين المبيعات ، لأنها معروف وندب ، ولأنها / تكون بمثل الثمن ٢٠٩ / ب
من غير زيادة ولا نقص ، فشابهت الاقالة .

وهذا خطأ ، لأننا قد دللنا على أن الاقالة فسخ . والشركة
والتولية هما بيع محض . وبيع السلم قبل قبضه لا يجوز . فكذلك الشركة
فيه والتولية لا يجوز . وهي وان ساءت ^(٥) الاقالة في أنها تكون ^(٦) بمثل
الثمن ، فهي مخالفة للاقالة ، لأنها تنقل الملك الى غير المتعاقدين .

(١) وهذا مذهب الأئمة الثلاثة ، خلافا لماك . انظر : الافصاح

٢٣٧/١ ، ورحمة الأئمة ص ١٤٧ ، والميزان ٥٩/٢ .

(٢) انظر اضافة الى المراجع السابقة : المدونة ٨٣/٤ ، والمنتقى

٢٨٠/٤

(٣) من ب ، وفي أ : " بينه " وهو خطأ .

(٤) من ب ، وفي أ : " مثل " بسقوط الباء .

(٥) ب : شابهت .

(٦) تكون : أثبت من ب ، وفي أ : له .

- فصل -

وهكذا لو كانت الشركة والتولية من جهة المسلم اليه . وهو أن يقول له رجل : " ولنسى هذه المائة بالكرم من الطعام ، ليكون الكر^(١) علق^(١) دونك " أو : " أعطني نصف المائة ، ليكون نصف الطعام علق ونصفه عليك " لم يجز . فان فعل المسلم اليه هذا ، وشرط أن يكون الطعام للمسلم الأول ، لم يجز وكان باطلا . وحق المسلم الأول في ذمة المسلم اليه أولا . وان^(٢) فعل ذلك من غير شرط أن يكون للمسلم الأول ، كان هذا استئناف سلم له ، فاذا حل ما عليه أتاه . واذا حل ماله^(٣) استوفاه .

- مسألة -

(قال الشافعي :^(٤) ولو عجل له قبل محله أدنى^(٥) من حقه ، أجزته^(٦) ، ولا أجعل للتهمة موزعا .)^(٧) وهذا كما قال .
اذا كان السلم مؤجلا^(٨) الى سنة ، فعجل المسلم اليه ذلك قبل السنة ، ورضى المسلم بقبوله . فهذا لا يخلو من أحد أمرين : إما أن يكون قد عجل مثل حقه في القدر والصفة . أو يكون قد عجل له دون حقه في القدر أو الصفة . فان عجل له مثل حقه^(٩) في القدر أو الصفة^(٩) فذلك

-
- (١) ب : ليكون الطعام .
(٢) ب : فان .
(٣) في أ ، ب : " عليه " وهو خطأ ، والصواب ما أثبتته .
(٤) ب : الشافعي رضي الله عنه .
(٥) ب : " اذا " وهو تصحيف .
(٦) من ب ، م . وفي أ : " آخرته " وهو خطأ .
(٧) مختصر المزني ٢/٢٠٩ ، وراجع في المسألة : الا^م ٣/٣٢ ، والحلية ٨٣/أ ، والمهذب ١/٣٠٨ .
(٨) من ب ، وفي أ : " مؤجل " وهو خطأ .
(٩) ساقط من ب .

جائز إجماعاً^(١) . وقد أسقط المسلم إليه بالتعجيل حقه من الأجل .

وإن عجل دون حقه في القدر أو الصفة ، فلا يخلو من أحد حالين : إما أن يكون عي شرط ، أو من غير شرط . فإن كان من شرط ، وهو أن يقول : * هوذا أعجل لك قبل أجلك على أن تأخذ مني دون حقتك * فهذا شرط باطل وتعجيل باطل^(٢) ، لما فيه من مضاهاة الربا ، لأن الربا حرام ، لما فيه من زيادة الحق لزيادة الأجل ، كذلك هذا يحرم لما فيه من نقصان الحق من نقصان الأجل . وإذا كان كذلك فعلى المسلم رد ما يعجله ، وله المطالبة بمثل حقه عند أجله .

وإذا كان هذا التعجيل من غير شرط ، وهو أن رضی المسلم إليه بتعجيل ما عليه قبل أجله ، ورضی المسلم بقبول ذلك على دون صفته . فهذا جائز^(٣) .

وقال مالك^(٤) : لا يجوز كالشروط لفظاً ، لأنه المقصود منهما عادة وهرفاً . وهذا خطأ ، لأنه لما جاز أن يقبل المسلم دون حقه عند حلول الأجل . وجاز للمسلم / إليه أن يعجل مثل الحق قبل حلول للأجل . ٢١٠/أ جاز اجتماع الأمرين من تعجيل الأجل ، ونقصان الحق .

قال الشافعي : * ولا أجعل للتهمة موضعاً * يعني أنهما لا يتهمان بأنهما أضرا أن يكون التعجيل في مقابلة النقصان ، فيصير كالشرط ، لأن ما أضره المتعاقدان غير مؤثر في العقد . كما لو أضر الزوج في العقد طلاق زوجته

(١) لم أقف عليه .

(٢) نص عليه الشافعي في الأم ٣٢/٣ .

(٣) المصدر السابق نفسه .

(٤) انظر : الحلية ٨٣/أ ، والبداية ١٧٢/٢ ، والقوانين ص ٢٩٦ ،

والخرشي ٢٢٥/٥ .

صح العقد . وان كان لو أظهره وشرطه فسد العقد . لكن يكره للمتعاقدين أن يضررا في عقدهما ما لو أظهره بطل العقد ، وان لم يوثق في بطلانه .

- فصل -

فإذا ثبت جواز ذلك فلا فصل بين أن يكون المسلم إليه قد سأل المسلم قبول النقصان منه عاجلا ، أو لم يسأله في الجواز ، إذا لم يجعله شرطا . ثم لا يخلو النقصان من أحد أمرين : إما أن يكون نقصانا في الصفة ، أو نقصانا في القدر . فان كان نقصانا في الصفة ، فهو أن يكون السلم في طعام حديث فيعجل له طعاما متيقا . فإذا قبضه المسلم راضيا به فقد لزمه وليس له الرجوع فيه . وان كان نقصانا في القدر ، وهو أن يكون السلم في كرت طعام ، فيعجل له نصف كرت . فإذا قبضه ^(١) المسلم لم يبرأ المسلم إليه من الباقي ، حتى يبرئه المسلم لفظا فان أبرأه برئ ، وإن لم يبرئه فحقه في النصف الآخر ^(٢) باق . وليس للمسلم إليه إذا لم يبرئه المسلم من النصف الباقي أن يرجع عليه بالنصف الذي عجله ، لأنه لم يعجله بشرط الا برأه فيستحق الرجوع به إذا لم يقع الا برأه . ولو كان عجل به هذا الشرط بطل الا برأه ، واستحق ^(٣) الرجوع بما عجل ^(٤) .

* * *

(١) من ب . وفي أ : " قبض " .

(٢) من ب . وفي أ : " الأخير " .

(٣) ب : أو استحق .

(٤) ب : بزيادة والله أعلم بالصواب .

(١)

[باب ما لا يجوز فيه السلف]

﴿ قال الشافعي رحمه الله ^(٢) : ولا يجوز السلم في النبل ^(٣) : لأنه لا

يقدر على ذرع شاختها لرقته ، ولا صفة ما فيها من ريش وعقب وغيره . ﴾ ^(٥)

وجملة النبل والنشاب ^(٦) أنه لا يخلو من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون معمولاً كاملاً بحديدة وريشة وعقبه ، فهذا لا يصح

فيه السلم ؛ لأنها/جموعة لا يمكن استيفائها على الصفة المشروطة .

والثاني : أن تكون خشباً قد شقق لعملها من غير أن يكون نحت ولا

عمل ، فالسلم فيها جائز إذا وصفها بالطول والعرض والتربيع . ولو شرط فيها الوزن كان أولى .

والثالث : أن تكون خشباً منحوتاً معمولاً من غير أن يركب عليها حديد ولا

عقب ، ولا ريش . ففي جواز السلم فيها إذا ضبط نحتها وصفتها قولان :

(١) م : السلم فيه

(٢) رضى الله عنه

(٣) ب : السلف

(٤) النبل : السهام العربية ، جمعها : نبال وأنبال . انظر : التصحيح

ص ٦٨ ، والمصباح ص ٥٩١

(٥) مختصر المزي ٢/٢٠٩ وراجع في المسألة : الأم ٣/١١٦ ، والحلية ٨٢/ب ،

والمهذب ١/٣٠٤ ، والتنبيه ص ٦٨ ، والفتح ٩/٢٧٠ ، والروضة ٤/١٦ ،

والمغنى ٢/١٠٩ .

(٦) النشاب : السهام ، والواحدة نشابة كما في الصحاح ١/٢٢٤ ، وفي حاشية

الشرواني ٥/٢٩ هو سهم عجمي .

أحدهما : / - وهو ظاهر قوله ههنا - أن السلم فيها باطل ^(١) لا خلاف . ٢١٠ ب

شخانتها ، وأن لوسطها شكلا يخالف شكل طرفيها .

والقول الثاني - وهو الذي نص ^(٢) عليه في الأم ^(٣) - : أن السلم فيها

جائز ؛ لأن صفة شخانتها - وإن اختلفت - مضبوطة ، وليس اختلافها بأكثر من

اختلاف الأواني ، في عملها وصنعتها . ثم جاز السلم في الأواني فلأن يجوز في

هذا أولى . وهذا أصح القولين عندى . وكذا الجواب في القسي أنها على هذه

الأنسام الثلاثة ، والأجوبة المذكورة .

فأما السلم في رماح القنا ^(٤) فما طال منها واختلف طول أكمبه ، فكان

أسفل الرمح أطول أكمبا ، ورأس الرمح أقصر أكمبا ، لم يجز السلم فيها ، لا خلاف

أكمبها في الرمح الواحد في الطول والقصر والرقعة والفلظ . فأما ما قصر منها واستوى

أكمب أسفله ، ورأسه في الطول والفلظ ، جاز السلم فيه ، لضبطه بالصفة في طوله

(١) نص عليه الشافعى ، وجزم به الأصحاب . انظر : الأم ١١٠ / ٣ وفيها :

" ولا خير في قدام النبل شوحطا كانت أو قنا ، لأن الصفة لا تقع عليها ،

وانما تفاضل في الشخانة وتباين فيها ، فلا يقدر على نزع شخانتها ، ولا يتقارب

فنجيز أقل ما تقع عليه الشخانة ، كما نجيزه في الثياب " . والشافعى ١٤٠ / ٤ ،

والإبانة ١٣١ ب ، والفتح ٢٧٠ / ٩ ، والروضة ١٦ / ٤ ، وأسنى المطالب

١٣٠ / ٢ .

(٢) ب : وقد نص

(٣) انظر : الأم ١١٦ / ٣ وقد جاء فيها : " وكذلك كل ما عمل فلم يخلط بغيره

- أى يصح السلم فيه - والذي يخلط بغيره النبل فيها ريش ، ونصال ، وعقب ،

ورومة . والنصال لا يوقف على حده فأكره السلم فيه ولا أجيزه " .

(٤) القنا : العذق ، وهو من التمر كالعتقود من العنب ، والجمع : أقنا .

انظر : المختار ص ٥٥٤ ، ٥٦٢ .

وطول أعقبه ، واستدارة كل كعب وغلظه ^(١) . والله أعلم ^(٢) .

- مسألة -

قال الشافعي رحمه الله ^(٣) : ولا في ^(٤) اللؤلؤ لو ، ولا في ^(٥) الزبرجد ^(٥) ، ولا الياقوت ^(٦) من قبل أني لو قلت : لو لؤلؤة مد حرجة ^(٧) ، صافية ، صحيحة ، مستطيلة ، وزنها كذا . فقد تكون الثقيلة الوزن ، وزن شيء وهي صغيرة ، وأخرى أخف منها وهي كبيرة ، متفاوتتين ^(٨) في الثمن ، ولا أضبط أن أصفها بالمعظم . ^(٩) وهذا كما قال .

- (١) قلت : لم أجد في كتب المذهب التنصيص على جواز السلم في الرماح أو منعه ، ولكنها نصت على جواز السلم في الأشياء التي تضبط بالصفة دون ما لا تضبط ، وبناءً على هذا يتأتى في الرماح التفصيل الذي ذكره الطائفة .
- (٢) والله أعلم : ليس في ب
- (٣) ب : رضى الله عنه
- (٤) في : أثبتته من م ، ولا يوجد في أ ، ب في الموضعين .
- (٥) الزبرجد : جوهر معروف . ويقال : هو " الزُّرَّرد " . انظر : المصباح ص ٢٥٠ .
- (٦) الياقوت : جوهر معروف ، معرَّب ، أجوده الأحمر الرمانى ، نافع للوسواس والخفقان وضعف القلب شرباً ، ولحمود الدم تعليقا . القاموس ١/٢٦٧ .
- (٧) المدحرج : المدور كما في المختار ص ١٩٩
- (٨) ب : متفاوتتين
- (٩) مختصر المزنى ٢/٢٠٩ وراجع في المسألة : الأم ٣/١٠٢ ، والحلية ٨٢/ب ، والمهذب ١/٣٠٤ ، والتنبيه ص ٦٨ ، والفتح ٩/٢٧٩ ، والروضة ٤/١٧ : =

السلم فيما ذكر من اللؤلؤ^(١) والزبرجد والياقوت ، والفيروزج^(٢) لا يجوز
لما وصف^(٣) من اختلافها ، وأن كل صفة من صفاتها لا تنحصر . ولأن زيادة ثمنها
يكون بحسن الماء الذي يشاهد فيها . وذلك ما لا يمكن العبارة عنه فضلا عن
الصفة له^(٤) . ولأن أهل العلم به قد يختلفون فيه اختلافا شديدا عند مشاهدته ،
فاستحال أن يضبطوه مع غيبته ، فلا وجه^(٥) لما حكى عن مالك^(٦) من تجويز
السلم فيه ، لما ذكرنا من الحجاج المانع منه .
فأما السلم في البلّور^(٧) فلا بأس به^(٨) ؛ لأنه مضبوط الصفة معلوم العيب ،
لا يكاد يتباين جوده كثيرا ، فيوصف باللون والصفاء والكبر والصغر ، والاستدارة
والطول . ولا يحوز إلا وزنا .

- ==
- والمنهاج مع المعنى ١١٠ / ٢ ، والنهاية ٢٠٢ / ٤ ، والميزان للشعرانسي
٥٩ / ٢ وفيه : " لا يحوز السلم في الجواهر النفيسة النادرة الوجود عند
الأئمة الثلاثة خلافا لما لك " .
- (١) وقد خصّ الشبخان وغيرهما منع السلم في اللاكلى بالكبار دون الصغار وضبطها
الجويني بسدس دينار . راجع الفتح ، والروضة ، والمعنى .
- (٢) الفيروزج : جنس مثنى من الجواهر سماوى اللون كما فى النظم ٣٠٤ / ١ .
- (٣) ب : وصفه
- (٤) له : أثبتته من ب ، وليس فى أ
- (٥) ب : ولا وجه
- (٦) انظر : المدوّنة ١٧ / ٤ ونقل فيها عن مالك تجويز السلم فى اللؤلؤ ، والجوهر ،
وصنوف الفصوص والحجارة كلها ، وإفصاح ٢٣٧ / ١ ، ورحمة الأئمة ص ١٤٧ ،
والميزان ٥٩ / ٢ .
- (٧) البلّور : حجر معروف وأحسنه ما يجلب من جزائر الزنج . وفيه لفتان : كسر
الباء مع فتح اللام مثل ستور : وفتح الباء مع ضم اللام - وهى شديدة فيهما -
مثل تنور . انظر : المصباح ص ٦٠ .
- (٨) انظر : المهذب ٣٠٤ / ١ ، والمعنى ١١٠ / ٢ ، والنهاية ٢٠٣ / ٤ .

فأما العقيق ^(١) فلا يجوز السلم فيه ^(٢) ، لأنه شديد الاختلاف ، وأن ^(٣)

الحجر الواحد قد يكون موضع منه يفضل على ما سواه فضلاً بينا .

- مسألة -

(قال الشافعي ^(٤) : ولا يجوز السلم في جوز ، ولا رانج ، ولا قشاة ،

ولا بطّيح ، ولا رمان ، ولا سفرجل ^(٥) ، عدداً لتباينها ، إلا أن تضبط ^(٦) / بكيـل ٢١١/أ

أو وزن ، فتوصف ^(٧) بما يجوز . (٨)

- (١) العقيق : حجر يعمل منه الفصوص . المصباح ص ٤٢٢
- (٢) انظر : المهدّب ٣٠٤/١ ، والمغنى ١١٠/٢ ، والنهاية ٢٠٣/٤ .
- (٣) من ب ، وفي أ : * أن * بسقوط الواو
- (٤) ب : الشافعي رضي الله عنه
- (٥) السَّفَرَجُلُ : شجر مشر من فصيلة الورديات ، توهـكل ثماره نيفة ، وتطبخ بالسكر فيصنع منها مربيات . انظر : المعجم الوسيط ٤٣٣/١ ، والمنجد ص ٣٣٧ .
- (٦) ب ، م : يضبط
- (٧) فتوصف : أثبتته من ب ، م . وفي أ : * فيجوز * وهو خطأ
- (٨) مختصر المزنّى ٢٠٩/٢ . وراجع في المسألة : الأم ١١٢/٣ ، والمهدّب ٣٠٦/١ ، والتنبيه ص ٦٩ ، والفتح ٢٦٠/٩ ، والروضة ١٤/٤ ، والمنهاج مع المغنى ١٠٧/٢ ، والنهاية ١٩٦/٤ ، ورحمة الأئمة ص ١٤٦ وفيهم : * واتفقوا على جوازه في المعدودات التي لا تتفاوت آحادها كالجوز والبيض إلا في رواية عن أحمد . واختلفوا في المعدودات التي تتفاوت كالرمان ، والبطّيح ، فقال أبو حنيفة : لا يجوز السلم فيه لا وزناً ولا عدداً . وقال مالك : يجوز مطلقاً . وقال الشافعي : يجوز وزناً . وعن أحمد روايتان . أشهرها : الجواز .

أما هذه الأنواع التي ذكرها من الجوز ، واللوز ، والرمان ، والفسق ،
والبندق ، والبطيخ ، والقثاء ، والخيار ، والباذنجان ، والرمّان ، والسفرجل ،
فالسلم في جميعها جائز ، لأن ضبطها بالصفة ممكن ، غير أنه لا يجوز السلم
فيها عددا .

وأجاز الأوزاعي ^(١) السلم عددا فيما يتقارب منه ، ولا يتفاوت كثيرا ^(٢) كاللوز
والسفرجل ، والرمّان ، والباذنجان .

وهذا غلط ؛ لأنه ليس جنس منه إلا وفيه صفار وكبار . ثم تختلف صفاره
وكباره اختلافاً بيناً . ومع اختلاف قدره يصير مجهولاً . والسلم في المجهول باطل .
ثم هو ضربان : ضرب يمكن كيّله كالفسق والبندق والجوز واللوز إذا كان مكيّله
كبيرا ، فهو في مثل هذا مغير بين أن يسلم فيه كيلا أو وزنا ؛ لأنه يصير بكل
واحد منهما مقدرا . وضرب لا يمكن كيّله لتجافيه في المكيال كالبطيخ والقثاء والرمّان
والسفرجل ، فلا يجوز السلم فيه إلا وزنا . فأما السلم فيه كيلا فلا يجوز ؛ لأنه لا
ينحصر فيه ^(٣) .

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله ^(٤) : وأرى الناس تركوا وزن الرؤوس ؛ لما فيها

(١) وهو مذهب الأئمة الثلاثة خلافاً للشافعي . انظر : المغني لابن قدامة
٢١٨/٤ ، والافصاح ٢٣٦/١ ، ورحمة الأئمة ص ١٤٦ ، والميزان
للشعراني ٥٨/٢ .

(٢) كثيرا : أثبتته من ب ، وليس في أ

(٣) ب : بعده زيادة " والله أعلم "

(٤) ب : رضى الله عنه

من الصوف ، وأطراف المشافر ^(١) والمناخر ^(٢) ، وما أشبهه ^(٣) ؛ لأنه لا يؤكل .
ولو تحامل ^(٤) رجل فأجاز السلم ^(٥) فيه ، لم يجز إلا موزونا . ^(٦)
أما السلم في الرؤس شوية أو مطبوخة فلا يجوز ، كما لا يجوز السلم في
لحم مطبوخ ولا مشوى ^(٧) . وكذلك لا يجوز السلم فيها نيئة لمشافرها وشمورها .
فأما السلم فيها بعد تنظيف شعرها ومشافرها ففيه قولان :
أحد هما : أن السلم فيها جائز ^(٨) ؛ لأن فيها مقصوداً وغير مقصود ^(٩) .
فالمقصود ما عليها من لحم . وغير المقصود ما فيها من عظم . فصح السلم فيهما
كالسلم في التمر واللحم ، وفيهما ما ليس بمقصود ، وهو النوى في التمر ، والعظم في
اللحم ، ويجوز السلم فيهما كذلك ههنا .

-
- (١) المشافر : جمع "المشفر" على وزن المغير ، وهو من البعير كالجفلة
- الشفة - من الفرس . انظر : المختار ص ٣٤١ .
(٢) المناخر : جمع "المنخر" بوزن المجلس ، ثقب الأنف . وقد تكسر الميم
اتباعاً لكسرة الخاء . المختار ص ٦٥٠ .
(٣) م : أشبه ذلك
(٤) أى : تفاضى ، تحامل على نفسه : تكلف الشيء على مشقة كما فسى
المختار ص ١٥٦ .
(٥) م : السلف
(٦) مختصر العزنى ٢/٢٠٩ وراجع في المسألة : الأم ٣/٩٨ ، والحلية ٨٢/ب ،
والمهذب ١/٣٠٥ ، والتنبيه ص ٦٩ ، والوحيز ١/١٥٧ ، والفتح ٩/٣٠٣ ،
والروضة ٤/٢٢ ، وأسنى المطالب ٢/١٣٤ ، والمنهاج مع المغنى ٢/١١٤ ،
والنهاية ٤/٢١٢ .
(٧) ب : في لحم مشوى ولا مطبوخ .
(٨) وبه قال مالك ، وأحمد . انظر : القوانين ص ٢٩٥ ، وإفصاح ١/٢٣٧ .
(٩) في النسختين أ ، ب : "مقصود" وهو خطأ .

والقول الثاني - وهو أصح ^(١) - : أن السلم فيها لا يجوز ؛ لأن ما

فيها من العظم الذي ليس بمقصود هو أكثر من اللحم الذي هو مقصود . وإذا كثر في الشيء ما ليس بمقصود منه ، كثر الضرر فيه ، فلم يصح السلم فيه كالأعجم وغيره ، ولأن ^(٢) لحم الرأس أنواع مختلفة ، وطعموها متباينة ، فمنه اللسان ، ومنه الخد ، ومنه العين . وليس يمكن ضبط كل نوع منه ، ولا يقدر على اشتراطه دون غيره ، كما يقدر في لحم الشاة على اشتراطه من موضع دون غيره ، فبطل السلم فيه .

فإذا تقرر توجيه القولين . وقيل ببطلان السلم فيها فلا مسألة ^(٣) / وان ٢١١ ب

قيل بجواز السلم فيها ، لم يصح عددا ، لا اختلافها . ولا كيلا لتجانفها ، وصح السلم فيها وزنا .

فأما ^(٤) الأكارع ^(٥) فكالموس ^(٦) . والسلم فيها على قولين . ثم إذا قيل

بحوازه على أحد القولين لم يحز إلا وزنا بعد العدد . فيقال : * مائة رأس ، وزن كل رأس منها كذا ، ومائة كراع مقادير أو مواخير ، وزنها كذا رطلا * . فيصح حينئذ السلم فيها بالعدد والوزن جميعا . فإذا ذكر العدد دون الوزن ،

(١) قال الرافعي في الفتح ٣٠٣/٩ : * وهو الأظهر فيه قال أبو حنيفة * وقال الرويانى في الحلية ٨٢/ب : * إنه ظاهر المذهب ، وبه قال عامة أصحابنا * .

(٢) من ب . وفى أ : * لأن * بمقوطة الواو

(٣) ب : * فلا يثبت له * وهو تصحيف

(٤) ب : وأما

(٥) الأكارع للدابة : قوائمها ، ويقال للسفلة من الناس * أكارع * تشبيها بأكارع

الدواب لأنها أسافل . انظر : المصباح ص ٥٣١

(٦) انظر : المراجع التى تقدمت فى بداية المسألة .

أو^(١) الوزن دون العدد لم يحز^(٢).

- مسألة -

(قال الشافعي^(٣) : ولا يجوز السلف في جلود الغنم ولا جلود غيرها ، ولا إهاب^(٤) من رق^(٥) ، لأنه لا يمكن فيه الذرع لاختلاف خلقته . (٦) وهذا كما قال . السلم في الجلود لا يصح^(٧) من غنم وغيره لأمرين :

أحدهما : أن شكل الجلد مختلف ، وضبطه بالصفة متعذر . فقد يكون بعض الجلود دقيقة الخصر^(٨) عريضة الصدر ، ويكون بعضها بالضد دقيقة الصدر عريضة الخصر . ثم الكراع منها يختلف ، فلشدة اختلافه لم يصح فيه السلم .

والثاني : أن الجلد الواحد قد يوجد مختلفا . فيكون بعض الجلد رقيقا رديئا ، وبعضه ثخيناً جيداً ، فتعذرت فيه الصفة ، وبطل فيه السلم .

-
- (١) ط بين القوسين ساقط من ب
(٢) ب : بعده زيادة " والله أعلم بالصواب "
(٣) ب : الشافعي رضي الله عنه
(٤) الإهاب : الجلد قبل أن يدبغ والجمع أهاب . المصباح ص ٢٨
(٥) أ ، ب : " ولازق " والمثبت من المختصر والأم . والرق : بالفتح جلد رقيق يكتب عليه كما في النظم ٣٠٤/١ ، والمختار ص ٢٥٣ .
(٦) انظر : مختصر المعزني ٢٠٩/٢
(٧) انظر : الأم ١٠٩/٣ ، والحلية ٨٢/ب ، والمهذب ٤٠٣/١ ، والتنبيه ص ٦٩ ، والمنهاج مع المفني ١١٤/٢ ، والنهاية ٢١٢/٤ .
(٨) الخَصْر : من الانسان وسطه ، وهو المستدق فوق الوَرَكَيْن ، والجمع : خصور . انظر : المصباح ص ١٢٠ .

وهكذا لا يجوز السلم في الحرث ^(١) والأزقاق ^(٢) لما ذكرنا ^(٣) . فأما الرق فهو جلود والسلم فيها لا يجوز ^(٤) . وأما الورق فالسلم فيه جائز ^(٥) ، نص عليه الشافعي ^(٦) ، بعد وصفه ، وذكر جنسه ونوعه ، ونفى الجهالة عنه حسب إمكانه . ولو شرط فيه الوزن كان أولى . ويجوز السلم فيه بسوتا ^(٧) عددا .
فأما القراطيس ^(٨) الظهور ، فإن كانت للفصل جاز السلم فيها وزنا لا غير . وإن كانت من الظهور المقروءة ، لم يجز السلم فيها لاختلافها ، وأنه لا تضبط صفتها ^(٩) .

- مسألة -

() قال الشافعي رحمه الله : ولا فسر خقـــــــــــــــــمـــــــــــــــــين ولا

- (١) هكذا في ب : وفي أ " حرب " غير منقط . والظاهر أنه مصحف من " الحراب " جمع الحرية ، وهي آلة كالرمح .
- (٢) الأزقاق : جمع الزق بالكسر : السقا ، أو جلد يجز ولا ينشف للشراب وغيره . القاموس المحيط ٢٤٩/٣ .
- (٣) لما ذكرنا : أثبت من ب وليس في أ
- (٤) انظر : المراجع الفقهية السابقة
- (٥) انظر : المهذب ٤٠٣/١ ، والتنبيه ص ٦٩ ، والروضة ٢٨/٣ ، وأسنى المطالب ١٣٨/٢
- (٦) لم أقف على نصه في مظانه من الأم
- (٧) لعلها جمع الدسة وهي حزمة ونحوها تجمع اثني عشر فردا من كل نوع . انظر : المعجم الوسيط ١٥٣/١
- (٨) القراطيس جمع للقراطس وهو الصحيفة التي يكتب فيها كما في المنجد ص ٢١٤
- (٩) انظر : الأم ١٠٩/٣ وقد نص على جواز السلم في القراطيس ولكنه لم يذكر التفصيل الذي ذكره المؤلف .
- (١٠) م : ولا السلف في .

نعلين (١) وهذا صحيح .

لا يجوز السلم في خفين ولا نعلين ؛ لأن الخف يجمع جلودا مختلفة ، وحشوا (٢) غير معلوم ، وخرزا (٣) غير مضبوط . وكذا النعل يجمع من الجلود نوعين لا يضبطان . مداسا (٤) من جنس على صفة مختلفة . وشراكا (٥) من جنس على صفة غير موزنة . وتلفه . وكان أبو العباس بن سريج (٦) يجيز السلم في الخفاف والنعال . وما ذكرناه كاف في إبطال ما ذهب إليه .

فأما السلم في قلعة (٧) من جلود السبب (٨) مقدرة الطول والعرض ، موصوفة اللون والخن ، ففيه وجهان : (٩)

أحدهما : لا يجوز السلم فيها ؛ لأنها من جملة لا يصح فيها السلم .

(١) مختصر المزي ٢٠٩/٢ وراجع في المسألة : التنبيه ص ٦٨ . والفتح ٢٧٠/٩ ، والروضة ١٦/٤ وفيها : " ولا يجوز في الخفاف والنعال على الصحيح " والمنهاج مع المغني ١٠٩/٢ ، والنهاية ٢٠٠/٤ وفيها : وصح في خف أو نعل مفرد أن كان جديدا من غير جلد كثوب مخيط جديد لا ملبوس .

(٢) الحَشْوُ : ما حشوت به فراشا أو غيرها . انظر : المختار ص ١٣٨ .

(٣) الخرز : خياطة الأدم . انظر : لسان العرب ٣٤٤/٥

(٤) المداس : الذي ينتعله الإنسان كما في المصباح ص ٢٠٣

(٥) شراك النعل : سيرها الذي على ظهر القدم . المصباح ص ٣١١

(٦) انظر الفتح ٢٧٠/٩ : وبه قال أبو حنيفة

(٧) القَلْعَةُ : القطعة . انظر : لسان العرب ٢٥٧/٨

(٨) السَّبَبُ : كل جلد مدبوغ ومنه النعال السببية انظر : المعجم الوسيط ٩٤/١

(٩) ذكرها الروياني في الحلية ٨٣/أ ونسب القول بالمنع إلى أكثر الأصحاب

والوجه الثاني - وبه قال أبو الفياض وأبو حامد - : أن السلم فيها
جائز^(١) ؛ لأن ما تعذر ضبطه من الجلد ، وخيف اختلافه فيه ، مأثور فسي
القلعة المقطوعة على قدر معلوم .

- س آ ل -

(٢) قال الشافعي : ولا السلف في البقول حَزْمًا ، حتى تُسْتَى^(٣) / ٢١٢ أ
وزنا وجنسا ، وصغيرا وكبيرا^(٤) . وأجلا معلوما . (٥)

اعلم أن البقول والخضر ضربان . ضرب يكون المقصود منه شيء واحد . وضرب
يكون المقصود منه شيان . فأما ما كان المقصود منه شيان فكالخس^(٦) ، والفجل ،
فإن اللب منها مقصود ، والورق مقصود ، فالسلم فيه باطل^(٧) ؛ لأن فيه ما يكون كثير
اللب ، قليل الورق . ومنه ما يكون صغير اللب ، كثير الورق ، فلا يمكن ضبطه .

(١) وبه حزم الشرييني في المفتي ١١٤/٢ ، والمهيتي في التحفة ٢٩/٥ ،
والرملي في النهاية ١١٢/٤ ، وقلبي في حاشيته ٢٥٤/٢ .

(٢) ب : الشافعي رضي الله عنه

(٣) م : يستى

(٤) م : أو كبيرا

(٥) مختصر العزني ٢٠٩/٢ وراجع أيضا : الأم ١١٣/٣

(٦) الخس : نبات معروف ، الواحدة : خسة . انظر : المصباح ص ١٦٩

(٧) ذكره الشبرايمسي في حاشيته ١٩٤/٤ نقلا عن الماوردي ثم قال : ولقائل
أن يقول : ينبغي الحواز بعد قطع ورقه أو رءوسه لزوال الاختلاف .

هذا ، وقد صرح الرملي في النهاية ٢١١/٤ بحواز السلم في الفجل

ونحوه وزنا . قال الشبرايمسي : وظاهره : ولو كان بورقه .

وما لا يمكن ضبطه بالصفة لم يحز فيه السلم .

وأما ما كان المقصود منه شيء واحد فضربان :

ضرب : يكون كله مقصودا ، فالسلم فيها على حالها جائز ، مثل البقول ،

لكن لا يجوز السلم فيها حزما ولا باقات لا اختلافها ، ولا كيلا لتعذر الكيل فيها .

ولكن يجوز السلم فيها وزنا ^(١) .

والضرب الثاني : أن يتصل بها ما ليس بمقصود منها مثل الحزر والسلم ^(٢) ،

فإن ما عليها من الورق غير مقصود فيها ، ولا فيه مصلحة لها ، فلا يجوز السلم

فيه إلا بعد قطع ورقه ^(٣) . فإن أسلم فيه وزنا بورقه لم يحز ^(٤) .

فأما الباذنجان بأقلعاه ^(٥) فيحتل أن لا يجوز السلم فيه ^(٦) ، إلا بعد

قطع أقلعاه ، كما ذكرنا في ورق السلم ^(٧) والجزر . ويحتل أن يكون السلم فيه

(١) انظر : الأم ١١٣/٣ ، والوجيز ١٥٥/١ ، والفتح ٢٦١/٩ ، والروضة

١٤/٤ ، والمنهاج مع المفتي ١٠٧/٢ ، والنهاية ١٩٦/٤ .

(٢) ب : الشلجم . وفي المصباح ص ٢٨٤ : السلجم : وزان جعفر ، معروف ،

وهو الذي يسميه الناس اللفت . قال ابن السكيت والأزهري : ولا يقال

بالشين المعجمة .

(٣) في هامش يوجد بعده زيادة : " لأن الورق شرط في جواز السلم فيه ،

فلم يصح وزنه إلا بعد قطع ورقه " .

(٤) انظر : النهاية ٢١١/٤ ، وحاشية الشرواني على التحفة ٢٧/٥ .

(٥) أقطع : جمع " قَمَعَ " بفتح القاف وكسرهما ، وهو ما يلتصق بالثمرة ونحوها .

انظر : المصباح ص ٥١٦ ، والقاموس ٧٦/٣

(٦) ب : لا يجوز فيه السلم

(٧) ب : الشلجم

بأقطاعه جائزا^(١) ، لأن قلع أقطاعه عنه مفسد له ، فجري مجرى قشوره^(٢) .
 وأما نصب السكر فقد قال الشافعي^(٣) : " لا يأس بالسلم فيه إذا شرط
 قطع أعلاه الذي لا حلاوة فيه " قال المزني^(٤) : " وأقول أنا بقطع جامع عروقه
 من أسفله " فلم يختلف أصحابنا أن ما قاله الشافعي من قطع أعلاه الذي لا
 حلاوة فيه شرط في جواز السلم فيه ؛ لأنه غير مقصود فيه . وانما اختلفوا فيما قاله
 المزني من قطع جامع عروقه من أسفله هل ذلك شرط في جواز السلم فيه ؟ فقال
 بعض أصحابنا : نعم شرط فيه مثل قطع أعلاه ؛ لأن كلاهما غير مقصود فيه . وقال
 آخرون : بل ليس قطع ذلك شرطا فيه ؛ لأن فيه حلاوة ، وعروقه يسيرة ؛ وأعلاه
 لا حلاوة فيه . والله أعلم^(٥) .

* * *

- (١) ب : ويحتل أن يجوز فيه السلم بأقطاعه .
 (٢) ذكر الشبرايمس في حاشيته على النهاية ١١٩٦/٤ الاحتمالين المذكورين
 نقلا عن الماوردي ، ثم قال : رجح الزركشي منهما المنع .
 (٣) انظر : الأم ٢١١/٣ باب السلم في المأكول كيلا ، أو وزنا . ولفظهما :
 " وإن كان أعلاه ما لا حلاوة فيه ولا منفعة ، فلا يتبايع إلا أن يشترط أن
 يقطع أعلاه الذي هو بهذه المنزلة " .
 (٤) انظر : المغني ١١٣/٢ ، والنهاية ٢١١/٤ ، وحاشية الشرواني
 ٢٧/٥ .
 (٥) انظر : أسنى المطالب ١٣٨/٢ ، والنهاية ٢١١/٤ وقد صحح الوجه
 الأول .

[- باب التفسير -]

(قال الشافعي رحمه الله ^(١) : أخبرنا الدراوردي ، عن داود بن صالح التمار ^(٢) ، عن القاسم بن محمد ، عن عمر ^(٣) بن الخطاب ^(٤) ، أنه مرّ بحاطب ^(٥) يسوق العصى ، وبين يديه غارتان ^(٦) فيهما زبيب ، فسأله عن سعرهما ، فسعر له ^(٧) مدين بدرهم ^(٨) ، فقال له ^(٩) عمر : قد حدثت ^(١٠)

- (١) ب : رضي الله عنه .
- (٢) هو داود بن صالح بن دينار التمار ، المدني ، مولى الأنصار ، ذكره ابن حبان في الثقات . وقال أحمد : لا أعلم به بأسا . انظر ترجمته في : الجرح ٤١٥/٣ ، والكشاف ٢٨٩/١ ، والتهذيب ١٨٨/٣ ، والخلاصة ص ١٠٩ (ولم يذكروا تاريخ وفاته) .
- (٣) م : " عمر " فقط .
- (٤) ب : بزيادة " رضي الله عنه " .
- (٥) هو الصحابي الجليل أبو محمد - وقيل : أبو عبد الله - حاطب بن أبي بلتعة عمرو بن عمير اللخمي . كان أحد فرسان قريش فسي الجاهلية وشعرائها . شهد بدرًا والحديبية ، وأرسله النبي صلى الله عليه وسلم إلى المقوقس سنة ست من الهجرة . وهو الذي نزل فيه قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء ﴾ الأيتين . وذلك حينما أرسل إلى أهل مكة يخبرهم بخبر غزو رسول الله صلى الله عليه وسلم . توفي سنة ٣٠ هـ وله ٦٥ سنة . انظر ترجمته في : أسد الغابة ٤٣٢/١ ، وتهذيب الأسماء ١٥١/١ ، والاصابة ٣٠٠/١ .
- (٦) الغرارة : بالكسر واحد الغرائر ، وهي وعاء من الخيش ونحوه يوضع فيه القمح ونحوه ، وهو أكبر من الجوالق . انظر : المعرب ص ٣٣٨ ، والمعجم الوسيط ٦٥٤/٢ .
- (٧) له : أثبتته من م ، وليس في النسخ .
- (٨) ب ، م : لكل درهم .
- (٩) له : ليس في م .
- (١٠) م : لقد .

بغير مقابلة من الطائف تحمل زبيبا ، وهم يعتبرون يسعرك ^(١) ، فإما أن ترفع
 في السعر ، وإما أن تدخل زبيبك البيت ، فتبيعه كيف شئت / فلما ٢١٢/ب
 رجع عمر حاسب نفسه ، ثم أتى حاطبا في داره ، فقال له : ان الذي قلت ^(٢)
 ليس بعزيمة منى ولا قضاء ، إنما هوشي ، أردت فيه ^(٣) الخير لأهل البلد ،
 فحيث شئت فبيع ^(٤) ^(٥) إلى آخر الباب ^(٦) .
 ليس ^(٧) يعرف خلاف أنه لا يجوز للإمام ولا لغيره ^(٨) أن يسعّر ^(٩) على

- (١) م : سعرك .
 (٢) م : قلت لك .
 (٣) م : به .
 (٤) انظر مختصر المزي ٢٠٩/٢ ، والاثر أخرجه مالك في الموطأ ٦٥١/٢ ،
 وعبد الرزاق في المصنف ٢٠٧/٨ ، وابن حزم في المحلى ٤٠/٩ ،
 كلهم مختصرا بدون ذكر المحاسبة ، وذكره ابن قدامة في المغنسي
 ١٦٤/٤ مختصرا ، ونسبه إلى سعيد بن منصور أيضا ، كما رواه
 البيهقي في سننه ٢٩/٦ مطولا كالمختصر ، ومختصرا كالموطأ .
 (٥) من ص " ١٣٧٢ " إلى هنا كان السقط في ج .
 (٦) وتامه في المختصر : " وكيف شئت فبيع . قال الشافعي : وهذا
 الحديث مستقص وليس بخلاف لما روى مالك ولكنه روى بعض
 الحديث أورواه من روى عنه . وهذا أتى بأول الحديث وآخره ،
 وبه أقول ، لأن الناس مسلطون على أموالهم ليس لأحد أن يأخذها
 ولا شيئا منها بغير طيب أنفسهم ، إلا في الموضع التي تلزمهم ،
 وهذا ليس منها " .
 (٧) ج : وليس .
 (٨) من ب ، ج . وفي أ : ولا غيره .
 (٩) سَعَّرَت الشيء : تسعيرا : جعلت له سعرا معلوما ينتهي إليه ،
 وأسعرت بالالف لغة فيه . انظر : المصباح ص ٢٧٧ .

الناس غير الأقوات (١) . ولا يجوز أيضا أن يستقرها مع السعة والرخص (٢) .
وأما ضد الغلاء وزيادة الأسعار ، فقد قال مالك (٣) : إن للامام أن يستقرها
عليهم بسعر لا يجوز لهم الزيادة عليه . فان خالفوه أثبهم ، إلا أن يمتنعوا من
بيع أمعتهم فلا يجبرهم على بيعها .

وزهد الشُّـبـاعـي _____ (٤)

(١) وقال جماعة من متأخري أئمة الزيدية بجواز التسعير فيما عدا قوت
الأسدى والمهيمية . ونقل الشوكاني في النيل ٢٤٨/٥ عن شارح
الاشعار قوله : " إن التسعير في غير القوتين لعله اتفاق " ثم رد
عليه قائلا : التخصيص يحتاج الى دليل ، والمناسب العلفي لا
ينتهى لتخصيص صرائح الأدلة ، بل لا يجوز العمل به على فرض
عدم وجود دليل . كما نقل الصنعاني في السبل ٢٥/٣ عن الامام
المهدي قوله : استحسن الأئمة المتأخرون تسعير ما عدا القوتين
كاللحم والسمن رعاية لمصلحة الناس ودفع الضرر عنهم .

(٢) انظر: الفتح ٢١٧/٨ .

(٣) قلت : لم يقل الامام مالك بجواز التسعير على إطلاقه بل مذهبه
هو أنه إذا حط أحد أهل السوق في السعر حطاً يستدعي به
الزبون اليه ويضرب أهل الأسواق ، أو زاد في السعر زيادة
لا يزيد بها غيره ، أمر بالحقه بسعر الناس ، فان أبي أخرج من
السوق . راجع : المنتقى ١٨/٥ وقد نسب القول بجواز التسعير
الى سعيد بن المسيب ، وربيعة بن عبد الرحمن ، ويحيى بن
سعيد الأنصاري ، والقوانين ص ٢٨١ ، والمغني لابن قدامة
١٦٤/٤ ، والافصاح ٢٣٧/١ ، ورحمة الأئمة ص ١٤٤ ، والميزان
٥٦/٢ .

(٤) انظر: الحلية ٨٣/أ ، والمهذب ٢٩٩/١ ، والتنبيه ص ٦٨ ، والفتح
٢١٧/٨ وذكر فيه وجهين للأصحاب . أحدهما : أنه لا يجوز .
وعن أبي اسحاق : أنه لو كان يجلب الطعام الى البلد فالتسعير
حرام ، وان كان يزرع بها ، وهو ضد الغلاء فيها ، فلا يحرم ،
والمغني ٣٨/٢ .

وأبو حنيفة (١)، وجمهور الفقهاء (٢) : إلى أن الامام وغيره من المسلمين سواء في أن لا يجوز لهم تسخير الأقوات على أربابها . وهم سَلْطُون على بيع أموالهم ما أحبوا .

واستدل من أجاز التسخير برواية سعيد بن المسيب ، عن معمر بن أبي معمر ، أن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم قال : " الجالب مرزوق والمحتكر محقوق " (٣) فلما زجر عن الاحتكار كان للامام الزجر عليه ، والنهي عنه . وما روى عن عمر (٤) أنه مر (٥) يحاطب إلى أن قال له : " إما أن ترفع في السعر ، وإما أن تدخل زبيبك البيت ، فتبيعه كيف شئت . "

-
- (١) انظر : رحمة الأئمة ص ١٤٤ ، والميزان للشعراني ٥٦/٢ .
- (٢) وهو مذهب الظاهرية : المحلي ٤٠/٩ ، والحنابلة : المغني لابن قدامة ١٦٤/٤ ، ونسبه الباجي في المنتقى ١٨/٥ إلى الامام مالك أيضا ، قال : " وه قال ابن عمر ، وسالم بن عبد الله ، والقاسم ابن محمد . ونسبه في النيل ٥٤٨/٥ ، والسبل ٢٥/٣ إلى جمهور العلماء . "
- (٣) روى بسند ضعيف من حديث عمر ومعمر رضي الله عنهما ، أخرجه ابن ماجة ٧٢٨/٢ ، والداري ٢٤٩/٢ ، وعبد الرزاق ٢٠٤/٨ ، والحاكم ١١/٢ كلهم بلفظ " ملعون " بدل " محقوق " .
- والحديث سكت عليه الحاكم ولكن ضعفه الذهبي في التلخيص من أجل علي بن سالم ، كما ضعفه البوصيري من أجل علي بن زيد بن جدعان ، وضعفه الحافظ في الفتح ٣٤٨/٤ ، وكذا في التلخيص ١٣/٣ ونسبه إلى اسحاق ، وأبي يعلى ، والعقيلي أيضا .
- (٤) ج : عمر رضي الله عنه .
- (٥) ب : " أنه من " وهو تصحيف .

وبما روى عن علي بن أبي طالب ^(١) أنه سَعَرَ على قوم طعاما ، فخالفوه ،
فحَرَّقَ عليهم من الغد ^(٢) . قال : وقد قيل في تأويل قوله تعالى :
* ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب أليم * ^(٣) أن ^(٤) الاحاد
فيه هو احتكار ^(٥) الطعام فيه ^(٦) . وقال عمر رضي الله عنه * لا تحتكروا
الطعام بمكة فان ذلك إحاد ^(٧) . قال : ولأن الامام مندوب الى فعل

-
- (١) ج : علي بن أبي طالب عليه السلام .
(٢) لم أقف عليه . وقد روى ابن أبي شيبة في المصنف ١٠٣/٦ ، وابن
حزم في المحلى ٦٥/٩ بأن عليا أخبر برجل احتكر طعاما بمائة
ألف ، فأمر به أن يحرق . كما رواه عن قيس أنه قال : قد أحرق
لى علي ببادر بالسواد كنت احتكرتها لو تركها لربحت فيها
مثل عطاء الكوفة . قال ابن حزم : البادر : أنادى الطعام .
(٣) سورة الحج : ٢٥ . وقد وقع خطأ في أ : عذاب السعير .
(٤) أ : * لأن * خطأ .
(٥) احتكار الطعام : هو اشتراء القوت في حالة الغلاء ليعا إذا
اشتد غلاؤه . وهو حرام في جميع البلاد ، وفي الحرم أشد .
انظر : عون المعبود ٥٠٣/٥ .
(٦) ذكره القرطبي في تفسيره ٣٥/١٢ من قول عمر بن الخطاب ، كما
ذكره عبد الرزاق في مصنفه ١٥١/٥ من قول مجاهد ، وروى مسندا
من قول النبي صلى الله عليه وسلم أيضا أخرجه أبو داود ٢١٣/٢ ،
وسكت ولكن أشار المنذرى في مختصره (٤٣٨/٢) الى ضعفه .
كما رواه الطبراني في الأوسط . قال الهيثمي في المجمع ١٠١/٤ :
* وفيه عبد الله بن المؤمل ، وثقه ابن حبان وغيره ، وضعفه جماعة * .
(٧) لم أجده بهذا اللفظ . وأخرجه البخارى في التاريخ الكبير
٢٥٥/١/٤ من عمر بلفظ : * احتكار الطعام بمكة الحاد *
قال ابن المنذر في مختصره (٤٣٨/٢) : ويشبه أن يكون البخارى
غلل المسند بهذا .

المصالح ، فإذا رأى في التسعير مصلحة عند تزايد الأسعار جاز أن يفعله .

والدليل على تحريم الأسعار قوله تعالى : ﴿ الله لطيف بعباده ﴾

يزرق من يشاء ﴿ (١) وفي التسعير عليه إيقاع حرج عليه . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه " (٢) (٣)

وروى العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة (٤) أن رجلا جاء فقال :

يا رسول الله ! سَعَر ، فقال : " بل أدمو " ثم جاءه رجل (٥) فقال :

يا رسول الله ! سَعَر ، فقال : " بل الله يخفى ويرفع ، واني لا أرجو أن

ألقى الله ، وليس لأحد عندي مظنة . " (٦)

وروى حماد بن سلمة ، عن ثابت (٧) ، عن أنس قال : قال الناس :

(١) سورة الشورى : ١٩ .

(٢) ج : " نفسه منه " خطأ .

(٣) أخرجه أحمد ٧٢/٥ مطولا ، والدارقطني ٢٦/٣ مختصرا ، كلاهما من حديث أبي حرة الرقاشي عن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه علي بن زيد بن جدعان ، وهو متكلم فيه . ورواه الدارقطني من حديث أنس أيضا ، وفيه الحارث بن محمد الفهري وهو مجهول . كما رواه من حديث عمرو بن يثرى ، ونسبه نسبي التعليق المفضى إلى أحمد والطبراني في الأوسط . وقال الطبراني : " لا يروى عن ابن يثرى إلا بهذا الاسناد ، تفرد به عبد الملك " قلت : عبد الملك بن الحسن الأُحول هذا وثقه ابن معين . وقال أحمد : لا بأس به كما في الجرح ٣٤٨/٥ فيكون الحديث حسنا بهذا الطريق .

(٤) ج : أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) رجل : ساقط من ب .

(٦) أخرجه أبو داود ٢٧٢/٣ ، وأحمد ٣٣٧/٢ ، ٣٧٢ ، والبيهقي

٢٩/٦ . وقال الحافظ في التلخيص (١٤/٣) إسناده حسن .

(٧) هو أبو محمد ثابت بن أسلم البناني - بضم الموحدة ونون مخففة -

يا رسول الله ، غلا السعر ، فسقّر لنا . فقال ^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق ، واني لأرجو أن ألقى الله عز وجل ^(٢) ، وليس أحد منكم / يطالبني بمظلمة في دم ولا مال ^(٣) . ٢/٢١٣
ولأن الناس مسلطون على أملاكهم ، وفي التسعير ^(٤) عليهم إيقاع حرجني أموالهم . وذلك غير جائز فيمن جاز أمره ونفذ تصرفه . ولأن الامام مندوب الى النظر في مصالح الكافة . وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن ^(٥) بأولى ^(٦) من منظره في مصلحة البائع بوفور ^(٧) الثمن . واذ اتقابل الأمران وجب تمكين ^(٨) الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم . فيجتهد المشتري في الاسترخاء ، ويجتهد البائع في وفور الدبح .

فأما استدلالهم بقوله عليه السلام ^(٩) : " الجالب مرزوق ، والمحتكر محقوق " فهذا يكون ^(١٠) في الاحتكار . والتسعير غير ذلك ، لأن السعر ^(١١)

====
البصري ، كان رأسا في العلم والعمل ، يقال : لم يكن في وقته أعبد منه . وثقه النسائي ، وأحمد ، والآخرون . مات سنة ١٢٧ هـ بعد أن عاش ٨٦ سنة ، وله نحو (٢٥٠) حديثا . انظر ترجمته في : الجرح ٤٤٩/٢ ، والكاشف ١/١٧٠ ، والتهذيب ٢/١ ، والخلاصة ص ٥٦ .

- (١) ج : قال .
(٢) ب : الله تعالى .
(٣) أخرجه أبو داود ٢٧٢/٣ ، والترمذي ٦٠٦/٣ ، وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه ٧٤١/٢ ، وأحمد ١٥٦/٣ ، والدارمي ٢٤٩/٢ ، والبيهقي ٢٩/٦ . وقال الحافظ في التلخيص ١٤/٣ : " إسناده على شرط مسلم " ونسب تصحيحه الى ابن حبان أيضا .

- (٤) ج : والتسعير .
(٥) برخص الثمن : ساقط من ج .
(٦) ب : أولى .
(٧) ج : لو فور .
(٨) ج : " تفرق " خطأ .
(٩) ج : صلى الله عليه وسلم .
(١٠) ج : فهذا وارد .
(١١) من ب ، ج . وفي أ : " التسعير " وهو خطأ .

هو الذي يأتي الى الذي يبيع متاعه ، فيسرقه ^(١) عليه ويقدر له الثمن فيه ، لأن لا يزيد عليه . والمحترق الممتنع من بيعه . على أن ^(٢) طريق هذا الحديث الارشاد والندب ^(٣) ، فقد روى عن سعيد بن المسيب - وهو راوى الحديث - أنه كان يحتكر الزيت ، ف قيل له في ذلك ، فقال : " كان معمر يحتكره " ^(٤) . (٥) .

وأما استدلالهم بحديث عمر ^(٦) ، فقد رواه الشافعي تماماً ^(٧) ، وهو : " أن عمر ^(٨) حاسب نفسه ، ثم عاد الى حاطب ، فقال : إن الذي قلت ليس بعزيمة مني ، ولا قضا ، وإنما هوشي " أردت به الخير لا همل البلد - الحديث " فكان هذا من أدل دليل على أن التسعير ^(٩) لا يجوز .

- (١) ج : فيسعر .
- (٢) من ج . وفي أ ، ب : " والثاني أن " وبأباء السياق .
- (٣) من ب ، ج . وفي أ " دون الندب " وهو خطأ .
- (٤) ب ، ج : يحتكر .
- (٥) روى مطولاً من حديث سعيد بن المسيب عن معمر : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من احتكر فهو خاطي " ف قيل لسعيد : فأنك تحتكر ؟ قال سعيد : إن معمر الذي كان يحدث هذا الحديث كان يحتكر . أخرجه مسلم ١٢٢٧/٣ ، وأبو داود ٢٧١/٣ ، والترمذي ٥٦٧/٣ ، وعبد الرزاق ٢٠٣/٨ ، والبيهقي ٣٠/٦ قال : " وظني بهما أنهما احتكرا على غير الوجه المنهي عنه " . هذا ، وذكره ابن أبي شيبة ٥٨٢/٦ وكذا عبد الرزاق في بعض طرقه مختصراً بلفظ " عن سعيد بن المسيب أنه كان يحتكر الزيت " .
- (٦) ج : عمر رضي الله عنه .
- (٧) ج : " فأما " وهو تصحيف .
- (٨) ج : عمر رضي الله عنه .
- (٩) ج : " السعر " خطأ .

وأما الخبر المروى عن علي بن أبي طالب ^(١) فليس بصحيح ، لما فيه من تحريق أموالهم . ولا يجوز للإمام تحريقها عليهم . وإنما المروى عنه أنه مر بسوق التمارين بالبصرة ، فأنكر عليهم بعض بياعاتهم ^(٢) .
وأما قولهم : " إنَّ فيه مصلحة للناس " ^(٣) في رخص أسعارهم عليهم ^(٤) فهذا غلط ، بل فيه فساد ، وظلالة الأسعار ، لأن الجالب إذا سمع بالتسعير امتنع من الجلب ، فزاد السعر ، وقُلَّ الجلب والقوت . وإذا سمع بالغلاء ، وتمكين الناس من بيع أموالهم كيف أحبوا جلب ذلك طلباً للفضل فيه . وإذا حصل الجلب اتسعت الأقوات ، ورخصت الأسعار .

- فصل -

فإذا ثبت أن الإمام لا يجوز له التسعير في الأقوات على الناس ، فخالف وسعَّرها عليهم ، فباع الناس أمتعتهم بما سَعَّرها عليهم ، فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يكرههم على بيعها ولا يملكهم من تركها . فهذا بيع باطل وعلى مشتري ذلك بالاكراه أن يردَّه على بائعه ، ويسترجع ما دفعه من ثمنه ، فإن البيع مع الاكراه لا يصح ^(٥) .

وقال أبو حنيفة : / بيع المكره بالسلطان باطل . وإن أكرهه غيره ٢١٣ / ب ^(٦)

(١) ج : بزيادة " كرم الله وجهه " .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) ج : الناس .

(٤) ج : " عليه " خطأ .

(٥) وهو مذهب الأئمة الثلاثة خلافاً لأبي حنيفة . انظر المجموع ٩ / ١٦١

ورحمة الأئمة ص ١٢٨ ، والميزان ٢ / ٥٥٠ .

(٦) انظر : رحمة الأئمة ص ١٤٤ ، والميزان للشعراني ٢ / ٥٥٧ .

السلطان فبيعه جائز ، لأن الاكراه من غير السلطان نادر ، ودفعه ممكن .
وهذا غير صحيح . بل بيع المكروه بكل حال ^(١) باطل ، لرواية
صالح أبي عامر ^(٢) عن شيخ من بني تميم ^(٣) ، قال : " خطبنا على بن
أبي طالب ^(٤) فقال ^(٥) : سيأتي على الناس زمان عضوه ، يعقر المومر
على ما في يديه ^(٦) ، ولم يؤمر بذلك . قال الله تعالى : * ولا تنسوا
الفضل بينكم * ^(٧) وتبايع المضطرون ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن بيع المضطر ^(٨) وبيع الفرر ، وبيع الثمرة قبل أن

- (١) بكل حال : ساقط من ج .
(٢) هو أبو عامر صالح بن رستم الخزاز ، البصري ، المزني . لقيه ابن
معين وغيره ، ووثقه أبو داود ، وذكره ابن حبان في الثقات
توفي سنة ١٥٢ هـ . انظر ترجمته في : الجرح ٤٠٣/٤ ، والكشاف
٢٠/٢ ، والعيزان ٢٩٤/٢ ، والتبذيب ٣٩١/٤ .
قلت : ويوجد في نسخ الحاوي " صالح وعامر " وفي سنن أبي داود
" صالح بن عامر " وكلاهما تصحيف ، والصواب ما أثبتته .
(٣) ج : من تميم .
(٤) ج : بزيادة " كرم الله وجهه " .
(٥) ب ، ج : وقال .
(٦) ج : يده .
(٧) سورة البقرة : ٢٣٧ .
(٨) قال الخطابي في معاليه ٤٧/٥ : " بيع المضطر يكون من وجهين :
أحدهما : أن يضطر إلى العقد من طريق الاكراه عليه . فهذا
ناسد لا ينعقد .
والوجه الآخر : أن يضطر إلى البيع لدين يركبه ، أو مونة ترهقه ،
فبيع ما في يده بالوكس من أجل الضرورة . فهذا سبيل في حق
الدين والمروءة : أن لا يبايع على هذا الوجه ، وأن لا يفتات عليه

يبدو صلاحها ^(١) والمكره مضطر .

وقال ^(٢) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " عَنِ ^(٣) عَنْ أُمِّي الْخَطَا
وَالنَّسِيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ " ^(٤) .

=== بهاله ، ولكن يعان ويقضى ويستعمل الى الميسرة حتى يكون له
ذلك بلاغ . فان عقد البيع مع الضرورة على هذا الوجه ، جاز في
الحكم ولم يفسخ .

(١) أخرجه أبو داود ٢٥٥/٣ بمثله غير أن فيه : " بيع الثمرة
قبل أن تدرك " وأحمد ١١٦/١ ، والبيهقي ١٧/٦ وفيهما
يوجد بعد الآية زيادة : " وينهد الأشرار ، ويستذل الأخيار " ^{من}
والبخوي في شرح السنة ٣٢/٨ مختصرا ، كما ذكره النووي في
المجموع ١٦١/٩ ، وأشار اليه الذهبي في الميزان ٢٩٦/٢ .
والحديث ضعيف لجهالة راو فيه . قال الخطابي في معالمة :
" وفي إسناد هذا الحديث رجل مجهول ، لا تدري من هو ؟ إلا أن
عامة أهل العلم قد كرهوا البيع على هذا الوجه " وقال البيهقي :
قد روى من أوجه ^{من} على وابن عمر وكلها غير قوية .

(٢) ج : وقد قال .

(٣) ج : رفع .

(٤) أخرجه ابن ماجه ٦٥٩/١ من حديث أبي ذر الغفاري بلفظ :
" إن الله تجاوز عن أمتي " وضعفه في الزوائد من أجل أبي بكر
الهدلي ، كما رواء من حديث ابن عباس بلفظ : " إن الله وضع
عن أمتي " قال في الزوائد : إسناد صحيح إن سلم من الانقطاع ،
والظاهر أنه منقطع ، كما أخرج من حديث أبي هريرة رفعه بلفظ
: " إن الله تجاوز لأمتي عما توسوس به صدورهم ما لم تعمل به
أو تتكلم به ، وما استكروهوا عليه " وهو حديث صحيح غير أن زيادة
" وما استكروهوا عليه " مدرجة .

===

ولأنه عقد مكره ، فوجب أن يكون باطلا كالمكره بالسلطان . ولأنه
عقد لو أكرهه السلطان عليه لم يصح ، فوجب إذا أكرهه^{بحير} السلطان عليه أن
لا يصح كالتكاح . ولأن ما أكرهه السلطان عليه أولى بالامضاء ما أكرهه
عليه غير السلطان ، لما للسلطان من حق الطاعة . فلما بطل ما أكرهه
السلطان عليه كان بطلان ما أكرهه عليه غير السلطان أولى .

فأما الضرب الثاني : وهو أن يستعير السلطان فيبيع الناس أمتعتهم
مختارين من غير إكراه . لكنهم كارهين للسعر فالبيع جائز ، غير أننا نكره الابتعاث
منهم إلا إذا علم طيب نفوسهم به . وإن كان البيع إذا لم يقترب به الأكراه
جائزا بكل حال .

- فصل -

وأما الاحتكار (١) والتربص بالامتعة فلا يكره في غير الأقوات .
وأما (٢) الأقوات فلا يكره احتكارها مع سعة الأقوات ورخص الأسعار ،
لأن احتكارها عند الحاجة إليها . أما (٤) احتكارها مع الضيق والغلاء .

====
كما أخرجه ابن عدي في الكامل ٥٧٣/٢ من حديث أبي بكره رفعه
بلفظ : " رفع الله عن هذه الأمة ثلاثا : الخطأ والنسيان ، والأمر
بكرهون عليه " وفي طريقه جعفر بن جسر ، عن أبيه ، وهما ضعيفان .
والحديث حسن النوى في المجموع ١٦١/٩ وفي كتاب الطلاق من
الروضة ، وفي آخر الأربعين ، وقال الحاكم : صحيح غريب " وضقه
أكثر أئمة الحديث . قال ابن أبي حاتم في العلل : سألت أبي عنها
فقال : " هذه أحاديث منكورة كأنها موضوعة " وقال عبد الله بن أحمد
: " سألت أبي عنه ، فانكره جدا " وقال محمد بن نصر في كتاب
الاختلاف : ليس له إسناد يحتج بمثله ، انظر التفصيل في التلخيص
الحبير ٢٨١/١ .

(١) احتكر: زيد الطعام إذا حبسه إرادة الغلاء . والاسم: " الحكرة "

المصباح ص ١٤٥ .

(٢) وكره مالك والثوري الاحتكار في جميع الأشياء . شرح السنة ١٧٩/٨ .

(٣) ب : فأما .

(٤) أ : " فأما " والمثبت من ب ، ج .

وشدة الحاجة اليها فمكروه ومحرم^(١) . والنهي الذي قدّمنا ذكره في تأويل الآية ، ونص الخبر^(٢) محمول على هذه الحال . ولو اشتراها في حال الغلاء والضيق طالبا لربحها لم يكن احتكارا . والله أعلم بالصواب^(٣)

* * *

*

-
- (١) وقيل : لا يكره كما في التنبيه ص ٦٨ . وجاء في المهذب ٢٩٩/١ :
 " ومن أصحابنا من قال يكره ولا يحرم . وليس بشي " وقال الرافعي
 في الفتح ٢١٦/٨ : " ثم هو مكروه أو محرم ؟ قال بعض الأصحاب :
 إنه مكروه . والأصح : " التحريم " .
- (٢) يقصد بالآية قوله تعالى : ﴿ ومن يرد فيه بالحاد ﴾ ومن الخبر:
 " الجالب مرزوق والمحتكر محقوق " وقد تقدّم في ص : ١٥٢٤
- (٣) والله أعلم بالصواب : ليس في ب . راجع في الفصل : الحلية ٨٣/أ ،
 والمهذب ٢٩٩/١ ، والمغني لابن قدامة ١٦٦/٤ ، والفتح ٢١٦/٨ ،
 وأسنى المطالب ٣٧/٢ ، والافصاح ٢٣٧/١ ، ورحمة الأئمة ص ١٤٤ :
 والاحتكار في الأقوات حرام بالاتفاق ، ومغنى المحتاج ٣٨/٢ .

[باب امتناع ذى الحق من أخذه ، وما لا يلزمه قبوله - (١)]

(قال الشافعي رحمه الله (٢) : وأقل (٣) ما يلزم السلف قبول ما أسلف (٤) فيه أن يأتيه به (٥) من جنسه . فإن كان (٦) زائدا يصلح لما يصلح له ما أسلفه (٧) فيه أجبر على قبضه . وكانت الزيادة تطوعا . وإن (٨) اختلف في شيء من منفعة ، أو ثمن كان له أن لا يقبله . (٩) وهذا كما قال . (١٠) إذا أسلم في شيء من تمر أو غيره ، فدفن إليه ما قد أسلم فيه / ٢١٤ أ فلا يخلو حاله من أربعة أقسام :

أحدها : أن يكون على مثل (١١) صفاته التي شرطها ، فيلزمه قبولها ، وليس له الامتناع منه .

والقسم الثاني : أن يكون ناقصا عن صفته مثل أن يسلم (١٢) إليه في تمر حديث جيد ، فيعطيه (١٣) تمرا عتيقا أو رديئا ، فلا يلزمه قبوله لنقصه من حقه .

-
- (١) م : باب الزيادة في السلف وضبط ما يكال أو يوزن .
 (٢) م : بدون رحمه الله .
 (٣) م : وأصل .
 (٤) م : ما سلف .
 (٥) به : أثبتته من ب ، م وليس في أ ، ج .
 (٦) ج : كانت .
 (٧) ب : ما سلفه . ج ، م : ما سلف .
 (٨) ب ، ج ، م : فإن .
 (٩) مختصر المزني ٢/٢٠٩ . وراجع في المسألة : الا ٣/١١٨ ، والمهذب ١/٢٠٧ ، والفتح ٩/٣٢٨ ، والروضة ٤/٢٩ ، والمنهاج مع المغني ٢/١١٥ ، والنهاية ٤/٢١٤ .
 (١٠) ب : " إليه قدر ما أسلم فيه " تصحيف . ج : إليه ما قد أسلف فيه .
 (١١) مثل : ليس في ب .
 (١٢) ج : أن يسلف .
 (١٣) ب : فيعطا .

والقسم الثالث : أن يكون زائدا . فان كانت الزيادة في القدر ، كأنه ^(١) أعطى مكان صاع صاعين ، لم يلزمه قبول الزيادة ^(٢) ، لأنها هبة لا يجبر على تملكها . وعليه أن يأخذ من ذلك قدر حقه . وان كانت الزيادة في الصفة مثل أن يسلم في تمر عتيق ، فيعطى تمرا حديثا ^(٣) ، أو في رديء فيعطى جيدا ، فعليه قبول ذلك بزيادته ^(٤) ، لاتصالها بحقه .

والقسم الرابع : أن يكون زائدا من وجه ، وناقصا ^(٥) من وجه . مثل أن يسلم في تمر عتيق جيد ، فيعطى تمرا حديثا رديئا . فكونه حديثا زيادة ، وكونه رديئا نقص ^(٦) ، فلا يلزمه قبول ذلك لأجل النقص ^(٧) ، سواء كان النقص مجبورا بالزيادة أم لا ، لأن النقص مستحق ، والزيادة تطوع ، وله المطالبة بمثل صفته . والله أعلم . ^(٨)

-
- (١) ج : " فان " وهو خطأ .
 (٢) ج : قبوله الزيادة .
 (٣) ب : " جيدا " ويأباه السياق .
 (٤) هذا على الوجه الأصح . وفي وجه : لا يجب عليه قبوله لما فيه من العنة . وأجاب أصحاب الوجه الأول بأن إتيان السلم اليه بالأجود ، أو الحديث يشعر بأنه لا يجد سبيلا الى إبراء ذمته بغيره ، وذلك يهون أمر العنة . انظر : الفتح ٣٢٨/٩ ، والروضة ٢٩/٤ .
 (٥) ب : " ناقصا " بدون الواو .
 (٦) ج : " نقصا " خطأ .
 (٧) انظر : النهاية ٢١٥/٤ ، والتحفة ٣١/٥ ، وشرح المنهج ٣٤٥/٢ .
 (٨) ج : بدون " والله أعلم " .

- مسألة -

(١) قال الشافعي (١) : وليس له إلا الأقل ما تقع (٢) عليه
الصفة (٣).

وهذا كما قال . إذا أسلم في شيء على أوصاف فليس له إلا
أقل ما يقع عليه اسم تلك الأوصاف . فإذا كان قد أسلم في تمر جيد فإذا
جاء به بتمر ينطلق عليه اسم الجيد ، لزمه قبوله وليس له أن يطالبه (٥) بما
هو أجود منه .

وقال مالك (٦) : له أوسط ما ينطلق عليه تلك الأوصاف . فإذا
كان التمر من وسط الجيد ، لزمه قبوله . وإن كان من أوله منزلة لم يلزمه ،
لأن أوساط (٧) الأمور أهدلها .

وهذا ليس بصحيح لأن من :

أحدهما : أن الحكم إذا علق باسم . كان ذلك الحكم معلقاً بأول
ذلك الاسم كالأثمان .

- (١) ب : الشافعي رحمه الله .
(٢) ب ، ج ، م : إلا أقل ما يقع .
(٣) مختصر المزني ٢/٢٠٩ . وراجع في المسألة : الأُم ٣/٨٤ ، ١١٨ ،
والوجيز ١/١٥٧ ، والفتح ٩/٣٢١ ، والروضة ٤/٢٨ ، والمغني
٢/١١٥ ، والنهاية ٤/٢١٣ . قلت : وهو قال الحنفية : البدائع
٧/٣١٦٢ ، والحنابلة : المغني لابن قدامة ٤/٢٣٢ .
(٤) ب : فإن .
(٥) ج : وليس له مطالبتة .
(٦) قلت : مذهبه الموجود في كتب أصحابه هو أنه يحمل على الغالب ،
فإن لم يكن فالوسط ، ولا يقضى بالوسط ابتداءً . انظر : المنتقى
٤/٢٩٥ ، ومختصر خليل مع الخرشي ٥/٢٧٠ ، والمواهب مع
المواق ٤/٥٣٤ .
(٧) ج : أوسط .

والثاني : أن الجودة صفة واحدة ، فإذا اعتبر الأوسط فقد ضم إليها صفة ثانية . ولا يجوز أن يضم إلى صفات السلم صفة غير مشروطة ، فصح ما ذكرنا . والله أعلم بالصواب (١) .

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله (٢) : وإن (٣) كانت حنطة ، فعليه أن يوفيه إياها نقيّة من التبن ، والقصل (٤) ، والمدرا ، والزوان ، والشعير ، وغيره .) (٥)

وهذا كما قال . إذا أسلم في جنس موصوف ، فليس عليه أن يأخذه مختلطاً بغيره ، سواءً اختلط بماله قية ، أو بما لا قيمة له ، فعلى هذا إذا كان السلم في حنطة ، لم يلزمه أن يأخذ فيها تبناً / ولا قصلاً (٦) ٢١٤/ب ولا مدرا ، ولا زوانا ، حتى تكون نقية من ذلك كله . وكذلك (٧) لا يلزمه أن يأخذها وقد اختلطت بشعير . بل لا يجوز ذلك له (٨) . وسواءً كان قد أسلم في الحنطة كيلاً أو وزناً ، لأن ما ذكرنا من التبن والقصل والزوان (٩)

-
- (١) ج : بدون والله أعلم .
 (٢) رحمه الله : ليس في ج . وفي ب : رضي الله عنه .
 (٣) ب : وإذا .
 (٤) ج : والقصيل .
 (٥) مختصر المزني : ٢٠٩/٢ وراجع في المسألة : الأم ٩٠/٣ ، والمهذب ٣٠٧/١ والفتح ٣٣٠/٩ ، والروضة ٣٠/٤ ، والمغني ١١٦/٢ ، والنهاية ٢١٦/٤ .
 (٦) ج : قصيلاً .
 (٧) ج : وكذا .
 (٨) له : أثبتته من ب ، ج ، وليس في أ .
 (٩) ج : والزوان والقصيل .

موثر (١) في المكيال والميزان ، قليلا كان أو كثيرا . (٢)

فأما إن كان في الحنطة تراب ، فإن كان التراب كثيرا لم يلزمه أن يأخذها ، إلا نقيه منه (٣) ، لما ذكرنا . وإن كان التراب يسيرا ، فإن كان السلم في الحنطة وزنا لم يلزمه أن يأخذها مع يسير التراب ، لتأثيره فسي الميزان . وإن كان السلم فيها كيلا لزمه أخذها مع التراب اليسير ، لأنه لا تأثير له في المكيال ، لحصوله في الخلل الذي بين حبات الحنطة ، إلا أن يكون لاخراج موثر فلا يلزمه أخذه (٤) . وكذلك (٥) التمر (٦) لا يلزمه أن يأخذ فيه الحشف . (٧)

فأما أقمار التمر فعليه أن يقبل منها ما الشحق (٨) بالثمرة (لأنه أحفظ لها) . ولا يلزمه أن يأخذ ما انفصل عنها ، كالنوى الذي يلزمه أن يأخذ إذا كان في التمر (٩) ولا يلزمه أن يأخذ إذا أخرج منه .

- (١) من ج . وفي أ : يوشرا . وفي ب : " موثرا " وكلاهما خطأ .
- (١) ذكر الرافعي في الفتح . والنووي في الروضة : فإن كان فيها - أي الحنطة - شيء قليل من ذلك - أي الزوان ، والمدر ، والتراب - وقد أسلم كيلا جاز ، وإن أسلم وزنا لم يجز .
- (٢) منه : ليس في ج .
- (٣) انظر : الروضة ٣٠ / ٤ ذكره عن الماوردي . ثم نقل عن صاحب البيان قوله : " ودقاق التبن كالتراب " والمغني ١١٦ / ٢ .
- (٤) ج : وكذا .
- (٥) ب : " الثمن " تصحيف .
- (٦) نص عليه الشافعي في الأم ٩١ / ٣ .
- (٧) ج : الملتصق .
- (٨) ما بين القوسين ساقط من ج .

- مسألة -

(قال الشافعي ^(١) : فأما ما كان ظاهراً فلا يلزمه أخذه ^(٢) مثل قشر الأرز ، وقشر الحنطة ، وقشر العلس .) ^(٣)

قد ذكرنا ^(٤) أنّ الحبوب ذات الكمام كالحنطة والعلس والأرز والعدس لا يجوز السلم فيها إلا خارجة من كمامها ، لأنها في الكمام مجهولة القدر والصفة . وما جهل قدره وصفته لم يصح السلم فيه . فإذا أسلم فيها على الوجه الجائز فأعطى ^(٥) ذلك في كمامه ، لم يلزمه أن يقبله فيه ، حتى يخرج منه . بل لا يجوز أن يقبله ، لأن القبض فيه لا يقع موقعه ^(٦) .

- مسألة -

(قال الشافعي ^(٧) : وليس عليه أن يأخذ التمر إلا جافاً .) ^(٨)
وهذا كما قال . لأنه ^(٩) قبل جفافه لا يكون تمرًا . فمتى كان رطباً لم يجمد بعد ، أو قد جمد ظاهره دون باطنه ، لم يلزمه أخذه .

- (١) ب : الشافعي رحمه الله .
(٢) ب : "أخذ" بسقوط الضمير ، وفي ج : "أن يأخذ" .
(٣) لا توجد هذه المسألة في المختصر .
(٤) تقدّم في ص : ١٤٠٦ .
(٥) ب : وأعطى .
(٦) نصّ عليه الشافعي في الأم ٩٠/٣ ، ٩١ .
(٧) ب : الشافعي رضي الله عنه .
(٨) مختصر المزني : ٢٠٩/٢ . وراجع في المسألة : الأم ٩١/٣ ، والفتح ٣٣١/٩ ، والروضة ٣٠/٤ ، والمغني ١١٦/٢ ، والنهاية ٢١٦/٤ .
(٩) أ : "لأن" والمثبت من ب ، ج .

فإذا جمد الرطب وصار في أول أحوال الجفاف لزمه قبوله ، وليس له أن يطالب بما هو أجف (١) منه وأيسر . ولو (٢) أعطاه تمرا قد تناهى جفافه ويبسه حتى لم يسبق فيه نداوة ، لم يلزمه قبوله ، لأن ذلك نقص ، وبقاء الندوة في التمر أحفظ له ، وأوفر لديه (٣) ، وأمنع من فساد . (٤)

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله (٥) : ولو كان لحم طير لم يكن عليه أن يأخذ في الوزن الرأس والرجلين ، من دون الفخذين ، لأنه لا لحم عليهما . (٦) ولو كان (٧) لحم حيتان لم يكن عليه أن يأخذ في الوزن الرأس والذنب . (٨) وهذا كما قال . إذا أسلم (٩) في لحم الطير والحيتان ، لم يلزمه أخذ الرأس فيه ، ولا ما دون الفخذين من الطير ، ولا الذنب من الحيتان / ١١٥/أ لأن ذلك لا لحم عليه .

-
- (١) ب : " أخف " خطأ .
 (٢) ب ، ج : فلو .
 (٣) ب : " لديه " تصحيف .
 (٤) ب : لفساده .
 (٥) ب : رضي الله عنه . ج : بدونه .
 (٦) م : " عليها " خطأ .
 (٧) م : وان كان .
 (٨) مختصر المزني : ٢٠٩/٢ وفيه : " الرأس ولا الذنب من حيث لا يكون عليه لحم " . وراجع في المسألة : الأم ٩٨/٣ ، والحلية ٨٢/أ ، والفتح ٣٠١/٩ ، والروضة ٢٢/٤ ، والنهاية ٢٠٨/٤ ، والتحفة ٢٥/٥ :
 وذنوب ورأس لا لحم عليه من السمك ، قال الشرواني : " لا لحم عليه " راجع للذنوب والرأس أما الرجل فلا يجب قبولها مطلقا عليها لحم أو لا ، شرح المنهج ٣٤٤/٢ ، وقلوبي ٢٥٣/٢ .
 (٩) ج : بزيادة : " قد ذكرنا أنه " إذا الخ .

وكان بعض أصحابنا البصريين يقول ^(١) : ما كان من الطير صغيرا
لا يحتمل أن يباع مبعضا لزم ^(٢) فيه أخذ الرأس والرجلين . وكذا ما صغر
من الحيتان لزم فيه أخذ الرأس والذنب ، لأنه يؤكل معه ويطبخ معه ، إلا
أن يشترط قطع ذلك كالعظم ولهذا وجه .
والأول هو المذهب ^(٣) في أنه لا فرق بين صغار ذلك وكباره ،
لتمييز ^(٤) الرأس والرجلين عن اللحم . وليس كالعظم ^(٥) الذي هو
مداخل في اللحم ، واللحم متراكب عليه .
فأما ^(٦) أخذ الجلد مع اللحم ، فإن كان لحم إبل أو بقرا أو غنم ،
لم يلزمه أخذ الجلد معه . وإن كان لحم طير ، أو حوت ، يلزمه أخذ
الجلد معه ^(٧) ، لأنه مأكول معه . ولا يكاد يفصل عنه . فكان أولى أن يلزم ^(٨)
قبوله من العظم الذي قد يفصل عنه ولا يؤكل معه . وهكذا لو كان السلم في
لحم الجدي الصغار ، لزم قبول الجلد فيها ، لما ذكرنا من العرف المعتاد
في أكله معها ، وأنه لا يميز في الغالب عنها . ^(٩)

-
- (١) يقول : ساقط من ج .
(٢) ب : لزمه .
(٣) نص عليه الشافعي ، وبه جزم الأصحاب في المصادر السابقة . ولم
أقف على الوجه القائل بالفرق .
(٤) ب : لتمييز .
(٥) ج : " كالسلم " خطأ .
(٦) ج : وأما .
(٧) ج : مع اللحم .
(٨) ب ، ج : أن يلزمه .
(٩) انظر : النهاية ٢٠٨/٤ ، والتحفة ٢٥/٥ ، وشرح المنهج ٢/٣٤٤ ،
وقليوبي ٢/٢٥٣ .

- مسألة -

(قال الشافعي ^(١) : وإن أعطاه مكان كيل وزنا ، أو مكان وزن كيلا ، أو مكان جنس غيره ، لم نجزه ^(٢) ، لأنه بيع السلم قبل أن يستوفى ^(٣) .
وهذه المسألة تشتمل على فصلين : أحدهما : أن يسلم في مقدّر فيقبض بغيره . والثاني : أن يسلم في جنس فيأخذ غيره .

فأما الفصل الأول : فهو أن يسلم في الشيء كيلا ، فيقبضه بالوزن ، أو يسلم فيه بالوزن ^(٤) ، فيقبضه بالكيل ، فلا يصح هذا ^(٥) ، لا من جهة الدرا ولا من ^(٦) حيث إن القبض لم يقع موقعه ، لأن قبض الكيل يتم بالكيل . وقبض الموزون يكون بالوزن . ولا يكون قبض الكيل بالوزن ، ولا قبض الموزون بالكيل ، لأن المقدّر بالوزن إذا كيل ربما زاد على الوزن ، أو نقص منه . وكذا المقدّر بالكيل إذا وزنه ربما ^(٧) زاد على الكيل ^(٨) ، أو نقص منه ، فيؤدي إلى الجهالة في استيفاء الحق ، فذلك لم يتم به القبض ^(٩) .

-
- (١) ب : الشافعي رضي الله عنه .
(٢) م : لم يجز بحال .
(٣) انظر : مختصر المزني ٢/٢٠٩ .
(٤) ب ، ج : موزوناً .
(٥) نص عليه الشافعي والأصحاب : انظر : الأُم ٨٩/٣ ، والفتح ٣٣٠/٩ ، والروضة ٣٠/٤ ، والمغني ١١٥/٢ ، والنهاية ٢١٦/٤ .
والتحفة ٣٢/٥ ، وشرح المحلى ٢/٢٥٦ ، وشرح المنهاج ٢/٣٤٦ .
(٦) ج : " ولا من " خطأ .
(٧) ربما : ساقط من ج .
(٨) ب : الكيل .
(٩) القبض به .

وإذا كان كذلك . وقبض المسلم مكان كيل وزنا ، أو مكان وزن
كيلا ، لم يتم القبض ^(١) ، ولم يجز للمسلم بيع ذلك حتى يكتال منه الكيل ،
ويتزن منه الموزون . لكنه يكون مضمونا عليه ، لأنه ^(٢) قبضه عن عقد
معاوضة فإن تلف في يده كان مضمونا عليه ^(٣) . والقول في قدره بعد
التلف قوله مع يمينه . ولا يحتسب بذلك عليه من سلمه ، لأنه قد صار بالتلف
مضمونا في ذمته ، فلو جعله ^(٤) قصاصا ، كان بيع دين بدين . فعليه
غرم ما تلف في يده ^(٥) ، وله المطالبة بما أسلم على مثل صفته .

وأما الفصل الثاني : وهو أن يأخذ مكان جنس جنسا ^(٦) غيره ،

فهو أن يسلم في حنطة ، فيأخذ بدلها شعيرا ، أو في / تمر ، فيأخذ
بدله زبيبا ، أو في غنم فيأخذ بدلها بقرا . فهذا غير جائز ^(٧) ، لأنه
إذا عدل عن الجنس إلى غيره ، صار معاوضا عليه ، وباعا للمسلم قبل قبضه .
فأما إذا أسلم في نوع من جنس ، فأخذ بدله نوعا آخر من ذلك
الجنس ، مثل أن يسلم في تمر برني ، فيأخذ مكانه تمرا معقليا ^(٨) ، أو يسلم

(١) ج : القبض به .

(٢) ج : لأن .

(٣) انظر : حاشية الشرواني ٣٢/٥ وفيها : " لزمه الضمان أي ضمان
يد ، لا ضمان عقد ، ومحل ذلك إن تيسر ردّه ، فإن تعذر تصرف
فيه من باب الظفر ، وهو المثل في المثل ، وقيمة يوم التلف إن
تلف كالمستام " ، وحاشية قليوبي ٢٥٦/٢ ، وحاشية الشبراخطي
٢١٦/٤ ، وحاشية البجيرمي ٣٤٦/٢ .

(٤) ب ، ج : فلو جعل .

(٥) ج : عن يده .

(٦) جنسا : ليس في ب . وفي أ ، ج : " جنس " وهو خطأ والتصويب مني .

(٧) نصر عليه الشافعي والأصحاب . انظر : الأم ١١٦/٣ ، والفتح ٣٢٨/٩ ،
والروضة ٢٩/٤ ، والمنهاج مع المفني ١١٥/٢ ، والنهية ٢١٤/٤ ،
وشرح المحلى ٢٥٥/٢ .

(٨) من ج . وفي أ ، ب : " تمر معقلى " وهو خطأ .

في غم ضأن ، فيأخذ بدلها معزى (١) ، ففيه وجهان: (٢)

أحدهما : وهو محكى من أبي اسحاق المروزي - : لا يجوز ، لأن النوع مخالف كالجنس . فلما لم يجوز أن يعدل من الجنس الى غيره ، لم يجوز أن يعدل من النوع الى غيره .

والوجه الثاني : وهو محكى من أبي علي بن أبي هريرة - : أن ذلك جائز ، لأن الجنس يجمعهما وان تنوعا .

وهذا أصح ، لأن النوعين اذا جمعهما الجنس وجب ضمهما في الزكاة . وجرى على كل واحد منهما فيها (٣) حكم الآخر . (٤) وخالف الجنس . ولأنه لو اشترى جنسا فبان غيره بطل البيع ، مثل أن يشتري ثوب قطن ، فيتبين أنه كتان (٥) ، فيكون البيع باطلا . ولو (٦) اشترى ثوبا (٧) على أنه مروي ، فبان أنه هروى ، فالبيع جائز ، لأن الجنس واحد وان تنوعا .

فعلى (٨) هذا الوجه ان كان النوع (٩) الذي أعطاه خيرا

(١) معزى : بالكسر منون مصروف ، لأن الألف لللاحاق لا للتأنيث .

وهي لغة في المعز ، وهي ذوات الشعر من الغنم ، ضد الضأن .

انظر : المختار ص ٦٢٧ ، والمصباح ص ٥٧٥ .

(٢) والوجه الأول هو الأصح في المذهب ، وعليه يدل نص الشافعي

في الأم . انظر : المراجع الفقهي السابقة .

(٣) فيها : أثبت من ب ، ج ، وليس في أ .

(٤) ولهذا يحرم التفاضل في بيع أحدهما بالآخر . المذهب ٣٠٨/١ .

(٥) ج : أنه ثوب كتان .

(٦) ج : فإذا .

(٧) من ب ، ج وفي أ : " ثوب " خطأ .

(٨) ج : وعلى .

(٩) ج : بدون " النوع " .

من النوع الذي يستحقه ، أجبر المسلم على قبوله ^(١) . وان كان دونه لم يجبر عليه ، إلا أن يرضى به فيجوز أن يقبله . ^(٢)

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله ^(٣) : وأصل الكيل والوزن بالحجاز . فكل ما وزن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصله الوزن . وما كيل فأصله الكيل . وما أحدثه الناس ^(٤) رد إلى أصله . ^(٥) ^(٦))
وهذه المسألة من باب الربا ^(٧) ، وليست من هذا الباب ، غير أن المزني قصد بذكرها أن يخبر أن ما كان أصله الكيل ، جاز السلم فيه وزناً . وان لم يجز بيع بعضه ببعض إذا دخله الربا إلا كيلاً ^(٨) وما أصله

(١) في الأصح ، لأن الامتناع منه ضار محض . وفي وجه : لا يجب قبوله لما فيه من العنة كما لو أسلم إليه في خشبة خمسة أذرع فجاء بها ستة فإنه لا يجب عليه قبولها . وفرق أصحاب الوجه الأول بأن الجودة والرداءة لا يمكن فصلها لأنها تابعة بخلاف زيادة الخشبة . انظر : المغني ١١٥/٣ ، والنهاية ٢١٥/٤ ، وشرح المحلى ٢٥٥/٢ .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) ب : رضي الله عنه .

(٤) م : أحدث .

(٥) م : الأصل .

(٦) انظر : مختصر المزني ٢٠٩/٢ ، والألم ٧٠/٣ .

(٧) تقدست في باب الربا ص : ٣٩٩ وما بعدها .

(٨) وفي وجه ضعيف : لا يجوز في الموزون كيلاً . الروضة ١٤/٤ .

الوزن جاز السلم فيه كيلاً^(١)، وإن لم يجز بيع بعضه ببعض إلا وزناً .
والفرق بين الربا والسلم أن المقصود في السلم معرفة المقدار .
وقد يصير المقدار معلوماً بكيل المعوزون ، ووزن^(٢) الكيل ، والمقصود في
الربا المماثلة ، وفي التخيير في الجنس الواحد بين الكيل والوزن حصول
التفاضل ، لأنهما قد يتماثلان في الكيل ، ويتفاضلان في الوزن . ويتماثلان^(٣)
في الوزن ، ويتفاضلان في الكيل . فلم يكن بدّ من اعتبار أصل فيه تكون
المماثلة به^(٤) . والله أعلم^(٥) .

- مسألة -

(قال الشافعي رحمه الله^(٦) : ولو جاءه بحقه قبل محله ،
فإن كان نحاساً ، أو / تبراً ، أو عرضاً غير مأكول ولا مشروب ولا ذئب
روح ، أجبرته على أخذه . وإن كان مأكولاً أو مشروباً ، فقد يريد أكله

(١) وذلك حيث يتأتى كيّله بأن يكون جرّمه كجرم الجوز أو أقل . وحمل
الامام إطلاق الأصحاب جواز كيل المعوزين على ما يعدّ الكيل
في مثله ضابطاً فيه ، بخلاف نحو فتات المسك والعنبر ، لأن
للقدر اليسير منه مالية كثيرة ، والكيل لا يعدّ ضابطاً فيه .

انظر : المغني ١٠٧/٢ ، والنهاية ٩٥/٤ .

(٢) ج : " من وزن " خطأ .

(٣) ج : " أو يتماثلان " .

(٤) انظر : المهذب ٣٠٦/١ ، والفتح ٢٥٨/٩ ، والروضة ١٤/٤

والمنهاج مع المغني ١٠٧/٢ ، والنهاية ٩٥/٤ ، وشرح المحلى

٢٤٩/٢ .

(٥) والله أعلم : ليس في ب ، ج .

(٦) ب : رضي الله عنه .

وشربه جديدا . وإن^(١) كان حيوانا فلا غناء به عن العلف أو الرعي^(٢) ،
فلا نجبره على أخذه قبل محله ، لأنه يلزمه فيه مؤنة إلى أن ينتهي إلى
وقته . فعلى هذا ، هذا^(٣) الباب كله^(٤) ، وقيامه^(٥) . وهذا كما
قال .

إذا أسلم في شيء موصوف إلى أجل معروف ، فجاءه بالسلم على
صفته قبل حلول أجله ، لم تخل حاله من أحد أمرين : إما أن يكون
حيوانا ، أو غير حيوان . فإن كان حيوانا ، لم يلزمه قبوله قبل أجله لأمرين :
أحدهما : ضمان نفسه . والثاني : مؤنة علفه^(٦) .

وإن كان غير حيوان فعلى ضربين :

أحدهما : أن يكون طعاما رطبيا إن ترك إلى حلول الأجل
فسد أو عتق ، فلا يلزمه قبوله أيضا ، لما في تركه إلى الأجل^(٧) من
نقصان القيمة وحدوث التغيير^(٨) .

والضرب الثاني : أن لا يكون طعاما رطبيا ، فهذا على ضربين :

-
- (١) ج : " فان " وبأباه السياق .
(٢) من ج ، م . أ ، ب : والمرعى .
(٣) هذا : ليس في ج .
(٤) كله : أثبتته من م ، وليس في النسخ .
(٥) مختصر المزني : ٢١٠ / ٢ . وراجع في المسألة : الأم ١٢١ / ٣ ،
والمهذب ٣٠٨ / ١ ، والفتح ٣٣٣ / ٩ ، والروضة ٣٠ / ٤ ، والمنهاج
مع المفني ١١٦ / ٢ ، والنهابة ٢١٧ / ٤ ، وشرح المحلى ٢٥٦ / ٢ .
(٦) في النسخ : " ضربه " وهو تصحيف والصواب ما أثبتته .
(٧) ب ، ج : إلى حلول الأجل .
(٨) ج : " السعير " وهو تصحيف .

أحدهما : أن يكون متاعاً جافاً* لأحرازه مؤنة ، ولا حرازه (١)
 وحفظه (٢) قدر مؤثر ، فلا يلزمه قبول ذلك أيضاً ، لأن التزام مؤنته الى
 حلول أجله يضر به (٣) .

والضرب الثاني : أن يكون ما ليس لأحرازه مؤنة ، ولا يحدث
 بتركه نقص ، كالحديد والنحاس والفضة والذهب . فهذا على ضربين :
 أحدهما : أن يكون له سوق منتظر (٤) وزيادة سعر متوقعة ،
 ففيه وجهان :

أحدهما : (٥) أن ذلك قصد صحيح وعذر في تركه (٦) قبضه .
 فعلى هذا لا يلزمه تعجيل (٧) أخذه قبل حلول أجله .

والوجه الثاني : (٨) أن هذا المعنى لا يختص بالمسلم ، وإنما يختص
 بالمسلم ، فلم يكن ذلك عذراً له في تأخير القبض ، بل يجبر على تعجيله .
والضرب الثاني : أن لا يكون هناك عذر في تأخير
 من انتظار سوق ولا غيره . فهذا يلزمه (٩)

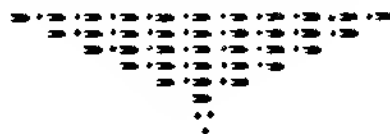
- (*) في النسخ : " جافاً " وهو تصحيف .
 (١) أ ، ب : ولا حرازها . ج : ولا جورها . وكله خطأ ، والصواب ما أثبتته .
 (٢) في النسخ : " وحفظها " وهو خطأ .
 (٣) ج : الأجل نقص به .
 (٤) ب : ج : منتظرة .
 (٥) وهو الأظهر كما في النهاية ٢١٧/٤ . وفي التحفة ٣٣/٥ :
 إنه الأوجه .
 (٦) ب : في ترك . ج : في تأخير .
 (٧) من ب ، ج . وفي أ : تعجل .
 (٨) وبه جزم قليوبي في حاشيته ٢٥٦/٢ .
 (٩) قلت : إذا لم يكن للمسلم عذر في الامتناع نظر هل للموذي غرض
 في التعجيل ؟ فإن كان له غرض صحيح في التعجيل كما لو

أن يتعجل^(١) قبض سلمه . وليس^(٢) له تأخير إلى حلول الأجل ، لأن
الأجل حق المسلم إليه^(٣) ، فإذا أسقطه بالتعجيل أجبر المسلم مع ارتفاع
الاعتذار ، وزوال الموانع على القبض^(٤) لوصوله إلى حقه على صفته وكماله .
فإن أقام على الامتناع من قبضه ، قبضه القاضي عنه لتقع^(٥) براءة المسلم
إليه منه . ثم يضعه في بيت المال^(٦) للمسلم حتى يختار أخذه متى شاء .
والله أعلم بالصواب^(٧) (آخر كتاب السلم والبيع ، والحمد لله)^(٨) .

* * *

====
كان به رهن يريد فكاه ، أو ضامن يريد براءة ، أجبر المسلم
على القبول . وإن لم يكن للموئدي غرض سوى براءة ذمته
ففيه قولان . أحدهما : لا يجبر المسلم على القبول ، لأن التعجيل
كالتبرع بمزيد ، فلا يكلف تقلد العنة . وأصحهما - وهو المنصوص
في المختصر - : أنه يجبر على القبول ، لأن براءة الذمة غرض
ظاهر ، وليس للمستحق غرض في الامتناع ، فيمنع من التعنت .
وإذا تعارض غرضاهما فالمرعى جانب المستحق على الأصح .
انظر : الفتح ٣٣٣/٩ وما بعدها ، والمنهاج مع المغنسي
٢٤٦/٢ .

- (١) ب : أن يتعجله .
(٢) د : فليس .
(٣) ب ، ج : للمسلم إليه .
(٤) ج : عن القبض .
(٥) ب : ليقع .
(٦) ب : " في ثلث المال " تصحيف . ج : في يد النائب .
(٧) بالصواب : ليس في ج .
(٨) ما بين القوسين ليس في ب . وفي ج : بدون " والحمد لله " .



الغزاة

بسم الله

((كشاف الفهارس))

- | | | |
|------|--|---|
| ١٥٥١ | فهرس الآيات القرآنية | * |
| ١٥٥٦ | فهرس الأحاديث النبوية | * |
| ١٥٧٠ | فهرس الآثار المروية | * |
| ١٥٧٦ | فهرس الشواهد الشعرية | * |
| ١٥٧٨ | فهرس الكلمات والمصطلحات التي شرحتها | * |
| ١٥٨٩ | فهرس الأعلام الواردة في الكتاب | * |
| | فهرس الأقوام، والقبائل والأجيال وأصحاب المهن | * |
| ١٦٠٧ | والصناعات | |
| ١٦٠٩ | فهرس الفرق والطوائف وأصحاب الديانات والمذاهب | * |
| ١٦١٠ | فهرس الأماكن وما نسب أو أضيف إليها | * |
| ١٦١٤ | فهرس الأزمان والفصول، والمواسم والأعياد | * |
| ١٦١٥ | فهرس وحدات الوزن والكيل والقياس | * |
| ١٦١٦ | فهرس الكتب التي ورد ذكرها في المخطوط | * |
| ١٦١٧ | فهرس الإجماعات التي ذكرها الماوردي | * |
| ١٦١٩ | فهرس موضوعات الكتاب | * |
| ١٦٢٠ | فهرس مصادر التحقيق والدراسة | * |

فهرس الاميات القرآنية

(مرتبة حسب ورودها في المصحف الشريف)

الاية	رقم الاية	الصفحة
-------	-----------	--------

سورة البقرة - ٢

- ١ - " إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُذْبَحُوا بَقَرَةً . . . "
 - ٢ - " إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ "
 - ٣ - " يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْهَلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ "
 - ٤ - " لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ "
 - ٥ - " فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ "
 - ٦ - " وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ "
 - ٧ - " فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي "
 - ٨ - " الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ "
 - ٩ - " ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلَ الرِّبَا وَأَحَلَّ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا "
- ١٠٩٠، ٢٨٢، ٢٧٥، ٢٧٥، ٩٤، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٦، ١١٨، ٢٨٢، ٣١١، ٧٣٠، ٩٦١، ٩٩٦، ١١٦٨، ١٢٩٧
- ١٣٤٦
- ١٠ - " فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ "
 - ١١ - " يَحِقُّ لِلَّهِ الرِّبَا وَبَرَى الصَّدَقَاتِ "
 - ١٢ - " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ "
 - ١٣ - " فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تَبَتُّمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ "
 - ١٤ - " وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ "
 - ١٥ - " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ "
 - ١٦ - " فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْلِكَ هُوَ قَلِيلٌ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ "

الاية	رقم الاية	الصفحة
١٧-	"إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح أن لا تكتبوها"	٢٨٢ ١٣٢١
١٨-	"وأشهدوا إذا تباعتم"	٢٨٢ ١٨٠، ١٥٩
١٩-	"فرهّلن مقبوضة"	٢٨٣ ١٣٢٦

سورة آل عمران - ٣

٢٠-	"ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك"	٧٥ ٣١٤
٢١-	"ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك"	٧٥ ٣١٤
٢٢-	"كلّ الطّعام كان حلالاً لبني إسرائيل"	٩٣ ٣١٢
٢٣-	"كنتم خير أمة أخرجت للناس"	١١٠ ١٢٨٥
٢٤-	"يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة"	١٣٠ ٢٨١
٢٥-	"واتقوا النار التي أعدت للكافرين"	١٣١ ٢٨٢
٢٦-	"فنبذوه وراء ظهورهم"	١٨٧ ١١٦٣

سورة النساء - ٤

٢٧-	"ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً أن يكبروا ومن كان غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف"	٦ ١٢٤٨، ١٣٢٧
٢٨-	"إنّ الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً"	١٠ ٨٨
٢٩-	"يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم"	٢٩ ٨٨، ٧٥، ٧٤
٣٠-	"ولا تقتلوا أنفسكم"	٢٩ ٨٨
٣١-	"وما كان لمو من أن يقتل مو منا إلا خطأ"	٩٢ ٨٩
٣٢-	"وان يتفرّقا يفن الله كلّاً من سمعته"	١٣٠ ١٦٩
٣٣-	"ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً"	١٤١ ١٢٩٧
٣٤-	"وأخذهم الربا وقد نهوا عنه"	١٦١ ٢٨٦

سورة المائدة - ٥

٣٥-	"يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود"	١ ١٢٣٤
٣٦-	"أحلّت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محلّي الصيد وأنتم حرم"	١ ٩١
٣٧-	"والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما"	٣٨ ٣٥٨
٣٨-	"سمّاعون للكذب أكّالون للسحت"	٤٢ ١٠٧٤

الآية	رقم الآية الصفحة
سورة الأنعام - ٦	
٣٩- " ولا تقرّبوا مال اليتيم إلّا بالتّي هي أحسن "	١٥٢ ١٢٣٩، ١٢٣٧
سورة الأعراف - ٧	
٤٠- " ويحلّ لهم الطّيّبات "	١٥٧ ١١٥٦
سورة الأنفال - ٨	
٤١- " فانبذ إليهم على سواء "	٥٨ ١١٦٣
سورة هود - ١١	
٤٢- " فيأخذكم عذاب قريب "	٦٤ ٢٦٤
٤٣- " تتقمّوا في دياركم ثلاثة أيّام "	٦٥ ٢٦٤
سورة يوسف - ١٢	
٤٤- " وشروه بثمن بخس "	٢٠ ٩٩٩
٤٥- " فما حصدتم فذروه في سنبله إلّا قليلا ممّا تأكلون "	٤٧ ٦٧٧
سورة الرعد - ١٣	
٤٦- " أولئك لهم اللعنة "	٢٥ ١٠٨١
سورة الحجر - ١٥	
٤٧- " فسجد الملائكة كلّهم أجمعون . إلّا إبليس "	٣٠-٣١ ٩٢-٩١
سورة النحل - ١٦	
٤٨- " وهو الذي سخّر البحر لتأكلوا منه لحما طريّا "	١٤ ٥٣٧-٥٣٨
٤٩- " ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء "	٧٥ ٩١٦
سورة طه - ٢٠	
٥٠- " وما تلك بيمينك يا موسى ؟ "	١٧ ٤٧٨
سورة الأنبياء - ٢١	
٥١- " لو كان فيها آلهة إلّا الله لفسدنا "	٢٢ ٩٠

الآية	رقم الآية	الصفحة
<u>سورة الحج - ٢٢</u>		
- ٥٢	" فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت "	٥ ٣١٢
- ٥٣	" والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد "	٢٥ ١٣١٦، ١٣١٠
- ٥٤	" ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب أليم "	٢٥ ١٥٢٥
<u>سورة النور - ٢٤</u>		
- ٥٥	" ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن "	٣١ ٣٥٤
- ٥٦	" وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وأمائكم إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله "	٣٢ ٩١٨، ٩١٤
<u>سورة الشعراء - ٢٦</u>		
- ٥٧	" فانهم عدو لي إلا رب العالمين "	٧٧ ٩٢
<u>سورة النمل - ٢٧</u>		
- ٥٨	" إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة الذي حرّمها "	٩١ ١٣١١ - ١٣١٠ ، ١٣١٦
<u>سورة الروم - ٣٠</u>		
- ٥٩	" ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم ممّا ملكت أيما نكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء ؟ "	٢٨ ٩١٦
<u>سورة الصافات - ٣٧</u>		
- ٦٠	" فنبذناه بالعراء "	١٤٥ ٧١٧
<u>سورة ص - ٣٨</u>		
- ٦١	" وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب "	٢٠ ١٠٣٧
<u>سورة الشورى - ٤٢</u>		
- ٦٢	" الله لطيف بعباده يريزق من يشاء "	١٩ ١٥٢٦
<u>سورة الواقعة - ٥٦</u>		
- ٦٣	" لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما. إلا قيلا سلا سلا "	٢٥-٢٦ ٩١

<u>الآية</u>	<u>رقم الآية</u>	<u>الصفحة</u>
<u>سورة الحشر - ٥٩</u>		
- ٦٤ - " وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا "	٧	٨١٨
- ٦٥ - " للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم "	٨	١٣١٢

* * *

خ

فهرس الأحاديث الواردة في الكتاب

(مرتب على الحروف الهجائية)

الصفحة	الحديث
	(أ)
٧٠٠	١ - " إلى فلان أن لا يفعل خيرا ؟ " وفيه قصة
١١٨٦	٢ - " ابتاع ثوبا مزايده "
١٢٣٨	٣ - " ابتغوا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة "
١٢٣٨	٤ - " اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة "
	٥ - " أتراني إن ما مكستك لاخذ جملك ؟ خذ جملك ودرا همك فهما لك "
١٠٨٠	٦ - " أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر بقلادة فيها خرز - الحديث "
٤٢٧	٧ - " ادعوا إلى ابن أبي ربيعة فقال : هذا مالك - الحديث "
١٢١٠ - ١٢٠٩	٨ - " إذا اختلف المتبايعان فالقول قول البائع والمبتاع بالخيار "
١٠٢٣ ، ١٠١٥	٩ - " إذا اختلف المتبايعان ولا بينه لواحد منهما والسلعة قائمة تحالفا وتراذبا "
١٠٢١	١٠ - " إذا اشتريت بيعا فلا تبعه حتى تقبضه ، ولا تبع ما ليس عندك "
٠١٣٣٥ ، ١٣٣٢ ، ١١٣٤ ، ١١٢٢ ، ١١٢١	١١ - " إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا "
٧٤٩	١٢ - " إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر - الحديث "
١١٦٥	١٣ - " إذا تبايع المتبايعان البيع فكل واحد منهما بالخيار من بيعه - الحديث "
١٦٣	١٤ - " إذا خرصتم فدعوا لهم الثلث أو فدعوا لهم الربع "
٧١٨	١٥ - " إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فأريقوه واغسلوه سبعا "
١٧٢	١٦ - " أرايت لو منع الله الشرة فيم يأخذ أحدكم مال أخيه ؟ "
٦٩٩ ، ٦٥١ ، ٤٩١	١٧ - " اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل من الأعراب حمل خبط - الحديث "
٢٠٦ ، ٨٢	١٨ - " اشترى واشترطى لهم الولاء فان الولاء لمن أعتق "
١٠٨٤ - ١٠٨٣ ، ١٠٧٩	وفي قصة مكاتبة بريرة
١٠٧	١٩ - " أطيب ما أكل المرء من كسبه "
١٠٠٢	٢٠ - " أكّل تمر خبير هكذا ؟ " وفيه قصة

الصفحة	الحديث
١٣١٥	٢١- "ألا ترضى يا عبد الله أن يعطيك الله تعالى دارا خيرا منها في الجنة ؟ قال : بلى . قال : فذلك لك " وفيه قصة
٩٤٧، ٦٨١	٢٢- "ألا لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض "
٢٨٦-٢٨٥	٢٣- "ألا وأن كل ربا من ربا الجاهلية موضوع - الحديث "
٦٩٧	٢٤- "إن بعث من أخيك شرا فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا . لم تأخذ من مال أخيك بغير حق ؟ "
١٢٤٩	٢٥- "أن تأكل بالمعروف من غير أن تقى مالك بماله ، ولا تتخذ من ماله وقرا " وفيه قصة
١٣٢٣-١٣٢٢	٢٦- "إننا كنا نسلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ، وعمر في الحنطة والشعير إلى قوم ما هو عندهم "
٩١٥	٢٧- "إننا لا تحلل لنا الصدقة - الحديث " (وفيه قصة
	٢٨- "إن التجار هم الفجار ، قيل : يا رسول الله أليس قد أحل الله البيع ؟ قال : بلى ، ولكنهم يحدثون فيكذبون ، ويحلفون فيأثمون "
٧٩	٢٩- "إن رجلين تبايعا نخلا ثم اختصما في الثمرة فقصى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم للذى لفقح "
٥٦٥	٣٠- "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق "
٧٢٤، ٧١٥	٣١- "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص لصاحب العرة أن يبيعها بخرصها "
٧٢٢	٣٢- "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خيبر - الحديث "
١٠٠٢	٣٣- "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه - عروة البارقي - دينارا ليشتري له شاة أو أضحية - الحديث "
١١٣٢	٣٤- "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع لرجل من الأنصار شكى ضرا قدحا وجلسا بدرهمين فيمن يزيده "
١١٨٦، ٨٥	٣٥- "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تقع في السمن فقال : إن كان جامدا فألقوها وما حولها ، وإن كان ذائبا فأريقوه "
١٣٠٦	

الصفحة	الحديث
١١٥٣	٣٦- " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَدْ اسْتَعْمَلَهُ - الْمَسْكُ - وَأَهْدَاهُ إِلَى النَّجَاشِيِّ وَقَبْلَهُ فِي هَدِيَةِ الْمُقَوِّسِ الْعَجَلِيِّ "
١١٠٥٠ ٩٢٦	٣٧- " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِرَجُلٍ يَبِيعُ طَعَامًا فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ - الْحَدِيثُ "
١١٢٤	٣٨- " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْآبِقِ "
١١٧٥	٣٩- " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ "
١١٦٢-١١٦١	٤٠- " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ وَعَنْ لَبَسَتَيْنِ - الْحَدِيثُ "
٦٦٢٠ ٦٥٠	٤١- " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّارِ حَتَّى تَنْجُو مِنَ الْعَاهَةِ "
٦٥٧٠ ٦٥٤٠ ٦٤٩	٤٢- " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّارِ حَتَّى يَبْدُو صَاحِبُهَا "
١١٥٧	٤٣- " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ "
١١٥٩	٤٤- " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحِمَاةِ "
١٣٥٩٠ ٣٧٨	٤٥- " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِئَةً "
٦٩٧	٤٦- " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ السَّنِينِ وَ أَمْرَ بَوْضِعِ الْجَوَانِحِ "
١١٦٤	٤٧- " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعَرِيَانِ "
٥٥٢٠ ٥٤٩٠ ٥٤٦	٤٨- " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ "
٦٥٠	٤٩- " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَحْرُزَ مِنْ كُلِّ عَارِضٍ "
٦٧٦	٥٠- " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَ ، وَعَنْ السَّنْبِلِ حَتَّى يَبْيَضَ وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ "
١٢٧٨٠ ١٢٧٥	٥١- " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَصَهْرِ الْبَغْيِيِّ وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ "
١٢٧٧	٥٢- " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالْهَرِّ إِلَّا الْكَلْبَ الْمَعْلَمَ "
١١٠-١٠٩	٥٣- " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ السُّومِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ "

- ٥٤- " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ -
والمزابنة بيع الثمر بالتمر - إِلَّا أَنَّهُ أَرْخَصَ فِي الْعَرَايَا " ٧٣٠، ٧٢١
- ٥٥- " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ .
والمزابنة بيع الثمر بالتمر كيلا ، وبيع الكرم بالزبيب كيلا " ٧٢٠
- ٥٦- " إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْعَلَامَةِ
والمنابذة " ١٢٤، ١١٣، ١٠٣، ٩٩
- ٥٧- " إِنَّ قَوْمًا مِنْ بَنِي كَلَابِ أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَنَاهُم
عَنْ كِرَاءِ صَبِّ الْفَحْلِ فَقَالُوا: إِنَّا نَطْرُقُ إِكْرَامًا ، فَقَالَ :
لَا بَأْسَ بِهِ " ١١١٨-١١١٧
- ٥٨- " إِنَّكُمْ لَتَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ أَحَدَكُمْ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ - الْحَدِيثُ " -
وفيه قصة ٩٣٧- ٩٣٦
- ٥٩- " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ الْعَبْدَ الْمُحْتَرِفَ " ١٠٥
- ٦٠- " إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسْعِرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ - الْحَدِيثُ " - وفيه قصة ١٥٢٧
- ٦١- " إِنَّمَا أَحْكَمُ بِالظَّاهِرِ وَيَتَوَلَّى اللَّهُ السَّرَائِرَ " ١٠٤٤
- ٦٢- " إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِئَةِ " ٢٩٧ (٢٩٣) ٢٩١
- ٦٣- " إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ لِأَجْلِ الدَّافَةِ " ٣٥٤
- ٦٤- " إِنَّ نَبِيًّا شَكَى إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الضَّعْفَ فَأَوْحَى إِلَيْهِ أَنْ كُلِ
اللَّحْمَ بِاللَّحْمِ " ٥٥٧
- ٦٥- " إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْخَصَ فِي الْعَرَايَا الْحَدِيثُ " ٧٣٩
- ٦٦- " إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اقْتَرَضَ مِنْ أَبِي الشَّحْمِ الْيَهُودِي
أَصْعًا مِنْ شَعِيرٍ " ١٠٧٤
- ٦٧- " إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اقْتَرَضَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا ، فَرَدَّ
رَبَاعِيًا وَقَالَ : خِيَارُ النَّامِرِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً " ١٢٠٩ ، ١٢١٣ ، ١٢٢٥ ، ١٣٥٧
- ٦٨- " إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اقْتَرَضَ مِنْ رَجُلٍ صَاعًا فَرَدَّ
عَلَيْهِ صَاعِينَ " ١٢٢٥ ، ١٢١٠
- ٦٩- " إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ مُنَادِيَهُ أَنْ يَنَادِيَ ثَلَاثًا :
لَا يَفْتَرِقَنَّ بَيْعَانِ إِلَّا عَنْ تَرَاضٍ " ١٦٨
- ٧٠- " إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْشَدَ قَوْلَ الْأَعْرَابِيِّ - الْحَدِيثُ " ٥٦٤

- ٧١- "إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سئل عن بيع التمر بالرطب فقال : ^{الرطب} أينقص إذا يبيع ؟ فقيل : نعم . قال : فلا إذا " (٤٧١) (٤٧٥ - ٤٧٦) (٤٨٣)
- ٧٢- "إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قضى في كلب الصيد بأربعين درهما - الحديث " ١٢٧٨
- ٧٣- "إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما دخل المدينة أمر بقتل الكلاب . . . " ١٢٨٩
- ٧٤- "إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى أن يبيع حاضر لباد " وفيه قصة ١١٩٥
- ٧٥- "إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى أن يشتري الرجل على شراء أخيه " ١١٨٤
- ٧٦- "إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن بيع الثمار حتى تزهي قيل : وما تزهي ؟ قال : حتى تحمّر " ٦٩٩٠ ، ٦٤٩٠ ، ٦٤٨
- ٧٧- "إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن بيع الرطب بالتمر إلا أنه رخص في العرايا أن تباع بخرصها تمرأيا كلها أهلها رطباً " ٤٧٤
- ٧٨- "إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن بيع الرطب بالتمر كيلا ، وعن بيع العنب بالزبيب كيلا ، وعن بيع الزرع بالحنطة كيلا " ٤٧٣
- ٧٩- "إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن بيع الصبرة من الطعام بالصبرة ما لم يدركيل هذه وكيل هذه " ٤٢٣
- ٨٠- "إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن بيع العنب حتى يسود ، وعن بيع الحب حتى يشتد " ٦٧٦
- ٨١- "إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن بيع الغرر " ٩٩ (١٢٢) ٢٦٦ ، ٢٦١ ١١٢٢ ، ١١٢٠ ، ١١١٦ ، ٩٣٧ ، ٦٧٧ ، ٦٧٣ ، ٦٦٩ ١١٧٤ ، ١١٦٩ ، ١١٣٤ ، ١١٢٤
- ٨٢- "إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن بيع اللبن في الضرع والصوف على الظهر " ١١٤٧
- ٨٣- "إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن بيع سلف " ١٢٠٦

الصفحة	الحديث
١٠٨٢	"إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ"
١٢٠٦	"إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَقَرْضٍ"
	"إِنَّهُ أُعْطِيَ حَكِيمٌ مِنْ حِزَامٍ دِينَارًا لِيَشْتَرِيَ لَهُ بِهِ أَصْحِيَّةً -
١١٣٣	الحديث "
١٢١٢-١٢١١	"إِنَّهُ اقْتَرَضَ حَيَوَانًا فَرَدَّ حَيَوَانًا"
	"إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسَةٍ إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينِ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ"
٣٥٧-٣٥٥	وفيه قِصَّةٌ
	"إِنَّهُمْ كَانُوا يَتْبَاعُونَ الطَّعَامَ جَزَافًا فَبَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
	عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ يَأْمُرُهُمْ بِانْتِقَالِهِ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَأْمُرُهُ فِيهِ إِلَى
٧٦٨	مَوْضِعٍ غَيْرِهِ"
١١٨٦	"إِنَّهُ نَهَى أَنْ يَسُومَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ"
٧٨٤، ٦٧٨	"إِنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرَى فِيهِ الصَّاعَانُ"
٦٧٨	"إِنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَفْرَكَ"
٧١٠	"إِنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ فِي مُحَقْلِهِ"
١١٦٥	"إِنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعَيْنَةِ"
١٢٣	"إِنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ غَائِبٍ بِنَاجِزٍ"
٧٢١-٧٢٠	"إِنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ كُلِّ ثَمَرَةٍ بِخَرَصٍ"
٩٩٦، ٧٤٦، ٤٩١-٤٩٠	"إِنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يَقْبِضْ وَرَبِحَ مَا لَمْ يَضْمَنْ"
١١٧٤، ١١٢٣	"أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَجَرِّ"
١١٧٢	"إِنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَضَامِينِ وَالْمَلَاقِيحِ"
١٢٢٢، ١٢١٠	"إِنَّهُ نَهَى عَنْ قَرْضِ جَرٍّ مُنْفَعَةٍ"
٧٤٦	"إِنَّهُمْ نَهَى عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يَقْبِضُوا وَرَبِحَ مَا لَمْ يَضْمَنُوا"
	(ب)
١٠٠٤	"بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي صَفْقَةِ يَمِينِكَ"
١٥٢٦	"بَلْ أَدْعُو الْحَدِيثَ" وَفِيهِ قِصَّةٌ
١٦٦-١٦٥	"الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا" وَفِيهِ قِصَّةٌ
	"الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا . فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا وَجِبَتْ
٢٠٦، ١٦٧	الْبَرَكَةُ فِي بَيْعِهِمَا . وَإِنْ كَذَبَا وَكُتِمَا مُحَقَّتْ الْبَرَكَةُ مِنْ بَيْعِهِمَا"
	"الْبَيْعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا .
١٦٣-١٦٢	أَوْ يَكُونَ بَيْعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ ، فَإِذَا كَانَ الْبَيْعُ مِنْ خِيَارٍ فَقَدْ وَجِبَ"
١٠٢٣، ١٠١٦	"الْبَيْتَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ"

الصفحة	الحديث
	(ت)
١٣٢٤	١٠٨- "تبيعون الناقة ؟ - الحديث " وفيه قصة
٨١	١٠٩- "تسعة أعشار الرزق في التجارة والجزء الباقي في السابيا"
٧٠١	١١٠- "تصدقوا عليه - الحديث " وفيه قصة
١٦٩	١١١- "تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة "
	١١٢- "توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان
١٣١٢-١٣١١	وكانت بيوت مكة تدعى بالسوايب"
	(ث)
٧٠٢	١١٣- "الثلاث ، والثلاث كثير"
	(ج)
	١١٤- "جاء عبد فبايع النبي صلى الله عليه وسلم على الهجرة -
١٣٦٠ ، ٣٨٠	الحديث "
	١١٥- "جاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتري منا سراويل ،
٨٣	ووزان يزن بالاجر فقال للوزان : زن وارجح ."
١٥٢٧ ، ١٥٢٤	١١٦- "الجالب مرزوق والمحتكر محق "
	١١٧- "جعل له - حبان بن منقذ - ما تباع من شيء فهو بالخيار
١١٨١ ، ٩٢٦ ، ٢٧٣ ، ٢٦٢ - ٢٦١	ثلاثا ..."
	١١٨- "جهز جيشا فنفذت إليه فأمرني أن آخذ بعيرا ببعيرين إلى
١٣٦٠ ، ٣٧٩ ، ٣١٩ - ٣١٨	إبل الصدقة "
	(ح)
	١١٩- "الحيوان بالحيوان واحد باثنين لا بأمر به يدا بيد ، ولا خير
١٣٥٩ ، ٣٧٩ - ٣٧٨	فيه نساء "
	(خ)
٨١٦	١٢٠- "الخبر في القهقهة"
٨١٦	١٢١- "الخبر في النبذ "
٤٥٧ (٤٨٩) ، ٤٩٢ ، ٨٣١ ، ٨٢٩ ، ٨٣٣ ، ٨٣٠ ،	١٢٢- الخراج بالضمان "
٨٣٦	
٧١٧	١٢٣- "خففوا في الخرص فان في المال العريّة والوصيّة "

الصفحة	الحديث
	(د)
١٠٧٠	١٢٤- "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك فلن تجد فقد شي تركته لله"
٨٢٠	١٢٥- "الديات = الإشارة إلى أحاديث الديات بالإيل"
٢٩٦	١٢٦- "الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما"
	(ن)
٣٠٣ (٣٠٢) ٢٩٨	١٢٧- "الذهب بالذهب رباً إلا هاء وهاء - الحديث"
٤٢٨-٤٢٧	١٢٨- "الذهب بالذهب مثلاً بمثل" وفيه قصة
	(ر)
١١٥٤	١٢٩- "رأيت الناس يضربون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتروا الطعام جزافاً أن يبيعوه حتى ينقلوه إلى رجالهم"
٧٧١	١٣٠- "رأيت وبيع المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث"
١٣١١	١٣١- "رباع مكة لا تباع ولا تؤاجر"
٧٢٤	١٣٢- "رجال محتاجون من الأنصار شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . . ."
١٢٥٩	١٣٣- "رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن النائم حتى ينتبه"
	(ز)
١٢٨٥	١٣٤- "زرغياً تزدر حباً"
	(ط)
(٤١٧-٤١٦) ٣٣٣، ٣٢٧، ٣١٢	١٣٥- "الطعام بالطعام مثلاً بمثل" وفيه قصة
	(ع)
١٥٣١	١٣٦- "عفى عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"
	(غ)
٨٢٠	١٣٧- "الغرة = الإشارة إلى حديث الغرة في الجنين"
	(ف)
٢٩٥	١٣٨- "الفضة بالفضة ، والذهب بالذهب سواء بسواء ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطى سواء"

الصفحة	الحديث
٧٤٩	١٣٩- "في أربعين شاة شاة"
٧٤٩	١٤٠- "في سائمة الغنم زكاة"
١٢٩٠	١٤١- "في كل كبد حترى أجر"
	(ق)
١٠٧	١٤٢- قال رجل : يا رسول الله أئى العمل أطيب ؟ قال : عمل الرجل بيده ، وكل بيع مبرور"
١٢٧٨	١٤٣- "قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في كلب الصيد بأربعين درهما . . ."
	(ك)
١٢٨٩	١٤٤- "الكلاب أمة فاقتلوا منها كل أسود بهيم"
	١٤٥- كل بيعين فلا بيع بينهما حتى يستغفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه : اختر"
٢١٣٠ ٢٠٦٠ ١٦٤	١٤٦- "كما أنشد قول الأعشى : وهن شرّ غالب لمن غلب-
٥٦٥	الحديث"
	(ل)
٨١٨	١٤٧- "لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته ^{يأتيه} إلا أمر من أمر مما أمرت به أو نهيت عنه ، فيقول : لا أدرى ما وجدنا في كتاب الله تعالى اتبعناه"
٤٩٤	١٤٨- "لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تتفرقا وبينكما شيء"
١١٣٤	وفيه قصة
	١٤٩- "لا تبع ما لا تملك"
٣٣٣٠ ٣٢٤	١٥٠- "لا تبيعوا البز بالبر ولا الشعير بالشعير إلا مثلا بمثل ، وكذلك ما يكال ويوزن"
٢٩٦-٢٩٥	١٥١- "لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين"
٣٠٠٠ ٢٨١	١٥٢- "لا تبيعوا الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق - الحديث"
٥١٣٠ ٤١٧٠ ٣١٨	
١٣٣٤٠ ١٣٣٢	١٥٣- "لا تسلموا في النخل حتى يبدو صلاحه"
٩٢٧٠ ٨٠٩٠ (٨٠٤) ٤٥٦	١٥٤- "لا تصروا الابل والغنم للبيع - الحديث"
١٣٦١	١٥٥- "لا تصف المرأة المرأة لزوجها حتى كأنه ينظر إليها"

الصفحة	الحديث
١٠٨	١٥٦- " لا تكن أول من يدخل السوق ولا آخر من يخرج منها فان فيها باض الشيطان وفرخ "
١٢٠٠	١٥٧- " لا تلقوا ^{بالجلب} فمن تلقاها فاشترى منه شيئا فاذا أتى بائعه السوق فهو بالخيار "
(١١٩٩) ١١٩٨	١٥٨- " لا تلقوا الركبان للبيع - الحديث "
١١٨٠	١٥٩- " لا تناجشوا "
٦٨٠	١٦٠- " لا ، حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك "
٨٠	١٦١- " لا خير في التجارة إلا لمن لم يمدح بيعا ولم يذم شرا ، وكسب حلالا وأعطاه في حقه ، وعزل من ذلك الحلف "
٢٨٨	١٦٢- " لا ربا بين مسلم وحربي في دار الحرب "
٩٢٧	١٦٣- " لا شوب ولا روب "
٧٢٩	١٦٤- " لا صدقة في العريّة "
٢٢٥ ، ٢١٥	١٦٥- " لا هتق قبل ملك "
٧٤٩	١٦٦- " لا وصية لوارث "
(١١٨٣) ١١٨٢	١٦٧- " لا يبيع بعضكم على بيع بعض "
١٠٧١	١٦٨- " لا يملغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذرا ما به بأس "
١١٩٤ ، ١١٩٣ ، ١١٩٢	١٦٩- " لا يبيع حاضر لباد ، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض "
١١٨٣	١٧٠- " لا يبيع الرجل على بيع أخيه "
٤٥٧	١٧١- " لا يحلبن أحدكم شاة أخيه بغير أمره . ضروع مواشيكم خزائن طعامكم . أوجب أحدكم أن يأتي خزنة أخيه فيأخذ ما فيها ؟ "
١٢٧٩	١٧٢- " لا يحلل ثمن الكلب ولا حلوان الكاهن ولا مهر البغي "
١٤٢٢	١٧٣- " لا يحلل ثمن المغنية ولا بيعها ولا شراؤها ولا استماع آلتها "
١٥٢٦	١٧٤- " لا يحلل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه "
٢٨٥	١٧٥- " لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وشاهده وكتبه "

الصفحة	الحديث
١٢٦	" لعن الله اليهود حرّمت عليهم الشحوم فجملوها واعوها و وأكلوا أثمانها - الحديث " ٩٩٦ ، ١١٤٩ ، ١٢٨٠ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٦
١٢٧	" لو اتجر أهل الجنة في الجنة ما اتجروا إلّا في البرّ ، ولو اتجر أهل النار في النار ما اتجروا إلّا في الصرف " ١١٠
١٢٨	" لو صلّيتم حتى تصيروا كالحنايا وصتمت حتى صرتم كالآوتار ما تقبل ذلك منكم إلّا بورع شاق " ١٠٧١
	(م)
١٢٩	" ما جاءكم من شيء فاعرضوه على كتاب الله تعالى فان وافقه فخذوا به وان خالفه فاتركوه " ٨١٧ ، ٨١٣
١٨٠	" ما كان من أمر دنياكم فالإيكم ، وما كان من أمر الآخرة فالآل " وفيه قصّة ٥٧٧
١٨١	" ما كان يدا بيد فلا بأس به ، وما كان نسيئة فلا خير فيه " وفيه قصّة ٢٩٤
١٨٢	" المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا إلّا أن تكون صفقة خيار - الحديث " ١٥٩
١٨٣	" المتبايعان كلّ واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا إلّا ببيع الخيار " ٢١٢ (١٦٢) ، ١٥٣
١٨٤	" مرّبي رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وقال لي : أمّك قضيب ؟ - الحديث " وفيه قصّة ابتياعه لجمل جابر . ٨٣ - ٨٤ ، ١٠٧٨ ، ١٠٨٠
١٨٥	" المسافر وما له على قلت إلّا ما وقى الله " ١٢٤٦
١٨٦	" المسلمون على شروطهم " ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٩٣٦ ، ١٢٢٠ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٥
١٨٧	" المكر والخديعة وصاحباهما في النار " ١١٨١
١٨٨	" المكيال مكيال أهل المدينة ، والوزن وزن أهل مكة " ٤٠٣
١٨٩	" الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة " ١٢٨٨ - ١٢٨٩
١٩٠	" ملاك دينكم الورع " ١٠٧٢
١٩١	" من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه " ٧٨٤ ، ٧٤٤ ، ٧٤١
١٩٢	" من ابتاع عبدا وله مال فماله للبائع إلّا أن يشترطه المبتاع " ٩١٦ ، ٩١٤ ، ٦٢٣
١٩٣	" من ابتاع محفلة فهو بالخيار ثلاثة أيام ، فان ردّها ردّها معها مثل أو مثلى لينها قحّا " ٨١١

الحديث	الصفحة
١٩٤- "من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم"	١٣١٩-١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٣٣، ١٣٤٥، ١٣٤٧، ١٣٦٩، ١٣٥٨، ١٣٥٢
١٩٥- "من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره"	١٣٢٣
١٩٦- "من اشترى ما لم يره فهو بالخيار إنذاره"	١١٨-١١٩، ١٢٦
١٩٧- "من اشترى محفلة فليحلب يومين أو ثلاثة، فإن رضى أمسك، وإلا فان ردها ردت معها صاعا"	٨١٠
١٩٨- "من اشترى مصرة أو محفلة فهو بالخيار ثلاثة أيام - الحديث ٨٠٩"	٨٠٩
١٩٩- "من أعتق عبدا وله مال فماله للمعتق"	٩٢٢
٢٠٠- "من أقال مسلما بيعته أقال الله عثرته"	١٤٩٧
٢٠١- "من اقتنى كلبا إلا كلب ماشية أو صيد أو زرع نقص من أجره كل يوم قيراطان"	١٢٨٣
٢٠٢- "من اقتنى كلبا إلا كلب ماشية أو صيد نقص من أجره كل يوم قيراطان"	١٢٧٥
٢٠٣- "من اقتنى كلبا إلا كلب ماشية أو ضاريا أو أهل بيت معوز"	١٢٩١
٢٠٤- "من اقتنى كلبا إلا كلب ماشية أو ضاريا نقص من عمله كل يوم قيراطان"	١٢٨٣
٢٠٥- "من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا"	١١٧٦
٢٠٦- "من باع عقارا ولم يرد ثمنه في مثله فذاك مال قمن أن لا يبارك فيه"	١٢٥١
٢٠٧- "من باع محفلة فهو بالخيار ثلاثة أيام فان ردها ردت معها مثل أو مثلى لبنها قمحا"	٨١١
٢٠٨- "من باع نخلا بعد أن توءبر ثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع"	٥٧١، ٥٦٣، ٥٥٩
٢٠٩- "من بدل دينه فاقتلوه"	١٧٢-١٧٣
٢١٠- "من بسط ثوبا فأحدثه بأحدائه لا ينساها" وفيه قصة	١٢٨٥-١٢٨٦
٢١١- "من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه"	٩٩٥، ١٠٧٠
٢١٢- "من دخل دار أبي سفيان فهو آمن"	١٣١٢-١٣١٣
٢١٣- "من قتل عبده قتلناه"	١٢٨١

الصفحة	الحديث
	- ٢١٤ - "من كان يبيع الطعام وليس له تجارة غيره خلط ، أو باغ أو طاغ ، أو زاغ " ١١٢
١٠٧٢-١٠٧١	- ٢١٥ - "من لم يبال من أين مطعمه ولا من أين مشربه لم يبال الله تعالى من أي أبواب جهنم أدخله " (ن)
٦٤٩	- ٢١٦ - "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تباع ثمرة حتى تشفع - الحديث " ٦٤٩
٧١٥	- ٢١٧ - "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر بالتمر إلا أنه أرخص في بيع العرايا " ٧١٥
٧٢٣-٧٢٢	- ٢١٨ - "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر بالتمر إلا أنه أرخص في العريّة أن تباع بخرصها تمرًا يأكلها أهلها رطبًا " ٧٢٣-٧٢٢
	- ٢١٩ - "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطرّ - الحديث " ١٥٣١-١٥٣٠
١٢٧٩	- ٢٢٠ - "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب وإن جاء يطلب ثمن الكلب فأملأ كفه ترابًا " ١٢٧٩
٧٠٩	- ٢٢١ - "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة - الحديث " ٧٠٩
٧١٠	- ٢٢٢ - "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة والمعاومة وعن الشنأ ورخص في العرايا " ٧١٠
١١٧٩	- ٢٢٣ - "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النجش " ١١٧٩
١٣٦٩	- ٢٢٤ - "نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الدين بالدين " ١٣٦٩
٣٣٠، ٣٣١، ٤٠٢، ٣٣٢	- ٢٢٥ - "نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع البر بالبر إلا كيلًا بكيل " ٣٣٠، ٣٣١، ٤٠٢، ٣٣٢
١١١٦	- ٢٢٦ - "نهى عن ثمن عسيب الفحل " (و)
١٣١٣	- ٢٢٧ - "وهل ترك لنا عقيل من ربيع ؟ الحديث " ١٣١٣

الصفحة

الحديث

(ي)

- ٢٢٨- " يا تجّار كلّم فجاراً من أخذ الحق وأعطى الحق " ١١٠
- ٢٢٩- " يأمرکم أن تأکلوا حتّى تشبعوا ، وأن تکتالوا حتّى تستوفوا " وفيه قصّة ١٣٢٤
- ٢٣٠- " يا معاشمّر التجّار إنّ البيع يحضره اللغو والحلف فشوبوه بالصدقة " ٧٧

* * *

»

فهرس الاثر

(مرتب حسب حروف أصحاب الاثر و يتقدم
كل أثر حسب أسبقية في الكتاب)

الصفحة	الأثر
	١ - أثرا ابراهيم النخعي
٦٥٩	١ - "إنّ بدو الصلاح بقوة الشجرة واشتدادها"
١٢٨٤	٢ - "لقد كان يؤخذ بروايات أبي هريرة ويترك"
	٢ - آثار ابن عباس
	٣ - "نزلت في السلم" يعني آية : "يا أيها الذين آمنوا
١٣٢٠، ٧٥	إذا تداینتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه"
	٤ - "نزلت في إباحة التجارة في مواسم الحج" يعني آية
٧٦	"ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم"
١٧٣	٥ - "المرتدة لا تقتل"
	٦ - "يا أيها الناس إنّ هذا رأيا كان مني واني استغفر الله
٢٩٨	وأتوب اليه" وفيه قصّة رجوعه عن استباحة ربا الفضل
	٧ - "أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو
٧٤١	الطعام أن يباع حتى يكال ولا أحسب كل شيء إلا مثله"
	٨ - "دراهم بدرهم متفاضلة وحريرة دخلت بينهما"
٩٩٥	قاله فيمن باع حريرة بمائة درهم ثم اشتراها بخمسين درهما .
	٩ - "ألا يتقي الله زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل
١٠٠١	أب الأب أباً ؟" قاله ردّا على توريث الإخوة مع الجدّ
	١٠ - "ما جعل الله في المال نصفاً وثلثين . من شاء باهله عند
١٠٠١	الحجر الأسود" قاله ردّا على المول
١١٥١، ١١٤٧	١١ - "كان يكره بيع الصوف على ظهور الغنم واللبن في ضروعها"
	١٢ - "قال في قوله تعالى : "ويدارا ان يكبروا" هو أن يأكل مال
١٢٤٧	اليتيم تبادلرا أن يبلغ فيحول بينه وبين ماله"
	١٣ - "جاء أعرابي إلى ابن عباس فقال: إن في حجري أيتاما وأنّ
١٢٥٠	لهم إبلا فماذا يحلّ لي من ألبانها ؟ فقال : إن كنت تبغي
	ضائقها - الاثر"

٣ - آثار ابن عمر

- ١٤ - "إنه اشترى أرضاً لم يرها" ١٢٠-١٢١
- ١٥ - "كان إذا ابتاع البيع فأراد أن يوجب البيع مشى قليلاً ثم رجع" ١٥٣ (١٦٣) ١٧٢، ٢٠٢
- ١٦ - "إنه باع راحلة له بأربع رواحل إلى أجل" ٣١٩، ٣٨١، ٣٥٧
- ١٧ - "إنه قال : يا رسول الله إني أبيع الأهل بالدنانير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير فقال : لا بأس - الحديث" ٤٩٤
- ١٨ - "بدوا الصلاح في الثمار بطلوع الثريا" ٦٥٩
- ١٩ - "إنه باع حائطا واستثنى منه قوت غلامه" ٦٨٥
- ٢٠ - "المزبنة : بيع الثمر بالتمركيلا ، وبيع الكرم بالزبيب كيلا" ٧٢٠
- ٢١ - تفسيره لبيع حبل الحبل ١١٥٧
- ٢٢ - الأثر المروى عنه في التوقف عن ذبح الجلالة ... ١٣٠٨

٤ - أثر ابن مسعود

- ٢٣ - "إن رجلاً سأله فقال : إن لي جاراً يربى أفأكل من ماله ؟ فقال : لك مهناه وعليه مأثمه" ١٠٧٥

٥ - أثر أبي هريرة

- ٢٤ - "ما أراكما تفرقتما" وفيه قصة ١٦٦، ١٧٢، ٢٠٣

٦ - أثر أبي بكر

- ٢٥ - "لا يصلح هذا" وفيه قصة ٥٥٣

٧ - أثر أبي حنيفة

- ٢٦ - روى لأبي حنيفة - أي حديث خيار المجلس - فقال : "أرايت لو كنا في سفينة ؟" ١٧٥

٨ - أثر أبي سفيان

- ٢٧ - قصة بيعه دار بني جحش وشكوى عبد الله بن جحش وكذا أبي أحمد بن جحش إلى الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك ١٣١٥-١٣١٦

- ٩ - أثر أبي سعيد الخدري
- ٢٨ - تفسيره للبيعتين واللبستين / انتهى عنهما الرسول صلى الله عليه وسلم
- ١١٦٢
- ١٠ - أثر أبي عبيد
- ٢٩ - تفسيره لبيع جبل الحبل
- ١١٥٧
- ١١ - أثر أبي المنهال
- ٣٠ - قال : باع شريك لي دراهم بدراهم بالكوفة وبينهما فضل فقلت : ما أراه يصلح هذا . . .
- ٢٩٤
- ١٢ - أثر أبي هريرة
- ٣١ - فتواه في غسل الأناث ثلاث مرات من ولوغ الكلب
- ١٧٢
- ٣٢ - قال : لم يكن يشغلني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم طوف بالأسواق ، ولا غرس ودي . وكنت امرأة فقيرا آلف النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخفظ عنه ما لا يحفظونه
- ١٢٨٥
- ١٣ - أثر أنس بن مالك
- ٣٣ - إنه حجّ معه كلب ، فقليل له : تحجّ ومعك كلب ؟ فقال : يحفظ ثيابنا
- ١٢٩٢
- ١٤ - أثر جابر بن عبد الله
- ٣٤ - تفسيره للمحاكلة والمزابنة .
- ٧٠٩
- ١٥ - أثر زيد بن ثابت
- ٣٥ - العرايا : بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب
- ٧٣٩
- ٣٦ - إنه استقرض من عمر بن الخطاب وكان يهاديه فامتنع عمر من قبول هديته ، فردّ زيد القرض وقال : لا حاجة لي فيما يقطع الوصلة بيني وبينك
- ١٢٣١
- ١٦ - أثر سعيد بن المسيّب
- ٣٧ - إنه كان يحتكر الزيت فقليل له في ذلك فقال : كان معمر يحتكره
- ١٥٢٨

١٧- أثر سلمان الفارسي

٣٨- قصة مجيئه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ليختبر نبوته ٩١٥

١٨- أثر الشافعي

٣٩- "قال الشافعي : قلت لمن احتج بهذا الحديث : أتعرف

ب هذه المرأة ؟ . . "

٩٩٨

٤٠- "قال : قدمت مكة ومعني مال فقيل لي لو اشتريت بها دارا

تكون لا هلك . فلم أفعل لعلمي بكثرة الوقوف بها "

١٣١٧

١٩- أثر طلحة بن عبيد الله

٤١- قصة نزول أعرابي عليه بحلوبته ليبيعهما له ، وامتناع عنه ١١٩٥

٢٠- آثار عائشة الصديقة

٤٢- "عشنا دهرا وما لنا طعام إلا الأسودان : التمر والماء "

٣١٢

٤٣- قالت لأم محبة وكانت قد سألتها عن بيع تبايعة مع زيد بن

أرقم : "بئس ما شريت وبئس ما ابتعت أخبرني زيد بن

أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

إلا أن يتوب "

٩٩٤-٩٩٣

٤٤- "أبضعت بأموال بني محمد بن أبي بكر في البحر وهم أيتام

تليهم "

١٢٤٦، ١٢٣٨، ١٢٣٦

٤٥- "ألا تسمعون إلى هذا الرجل - يعني أبا هريرة - يروى عامة

نهاره لقد كان السامع يسمع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

كلاما لو أراد أن يعدّه لعدّه وأحصاه "

١٢٨٤

٢١- أثر عبد الرحمن بن عوف

٤٦- "إنه اشترى ابلا لم يرها "

١٢١

٢٢- آثار عثمان بن عفان

٤٧- قصة منازعته مع طلحة بن عبيد الله ومحاكمتها إلى جبير بن مطعم ١١٩-١٢٠

٤٨- "قال لابن عمر : أتخلف أنك لم تعلم بهذا العيب ؟ - الأثر

وفيه قصة منازعة زيد بن ثابت وابن عمر في بيع تبايعة على شرط

البراءة .

٩٣٨-٩٣٩

الصفحة	الأشهر
١٢٨٦	٤٩- "إنه أثنى على أبي هريرة وقال : حفظ الله عليك كما حفظت علينا سنن نبينا صلى الله عليه وسلم"
	٢٣ - أشرا عطاء بن أبي رباح
٦٥٩	٥٠- "بدوا الصلاح بأن يوجد في الثمرة ما يؤكل"
٧٠٩	٥١- "المحاولة في الحرث كهيئة المزابنة في النخل سواء ، وهو أن يبيع الزرع بالقمح"
	٢٤- آثار علي بن أبي طالب
١٣٥٧، ٣٨١، ٣١٩	٥٢- "إنه باع جماله بعشرين جملا إلى أجل"
١٥٢٥	٥٣- "إنه سقى قوم طعاما فخالفوه فحرقه عليهم من الغد"
١٥٢٩	٥٤- "إنه مرسوق التمارين بالبصرة فأنكر عليهم بعض بياعاتهم"
١٥٣٠	٥٥- "إنه خطب على الناس فقال : سيأتي على الناس زمان يعص الموسر على ما في يديه ولم يؤمر بذلك..."
	٢٥ - آثار عمر بن الخطاب
١٨١، ١٦٠	٥٦- "البيع عن صفقة أو خيار"
١٨٢	٥٧- "المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا"
٢٨٤	٥٨- "آخر ما نزلت من القرآن آية الربا وأن النبي صلى الله عليه وسلم قبض قبل أن يفسرها فدعوا الربا والريسة"
	٥٩- قال لمالك بن أوس - وكان قد صارف طلحة بن عبيد الله - : " لا والله لا تفارقه حتى تأخذ منه ورقك ، أو يرد عليك ذهبك"
٣٠٣	٦٠- "إذا وجدتم لمسلم مخرجا فأخرجوه"
٤٢٥	٦١- "رأى رجلا دخل السوق يتجر فقال له : هل تعرف أبواب الربا ؟ فقال : لا . فدفع إليه فأسا وقال له : امض فاحتطب"
١٠٧٣-١٠٧٢	٦٢- "اتجر بمال يتيم كان يلي عليه"
١٢٣٨، ١٢٣٦	٦٣- قال لأبي هريرة : "أقل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"
١٢٨٧	٦٤- كان يتقدم إلى أصحابه فيقول لهم : "أقلوا وأنا شريككم"

- ٦٥- "إنه يربح طيب بسوق المصلّى وبين يديه غراران -
الأثر" ١٥٢١-١٥٢٢، ١٥٢٤، ١٥٢٨، ١٥٢٥
- ٦٦- "لا تحتكروا الطعام بمكة فإن ذلك إحداد" ١٥٢٥
- ٢٦- الفراء
- ٦٧- "قال : إنّ للثمن شرطين : أن تصحبه الباء ، وأن يكون
في الذمة .." ٤٩٣-٤٩٤
- ٢٧- قتادة
- ٦٨- قال في قوله تعالى : " قالوا الآن جئت بالحق " معناه :
الآن بينت الحق ١٣٦١
- ٢٨- أثرا مالك بن أنس
- ٦٩- "إنه روى الخبر - أي حديث خيار المجلس - فقليل له : فلم
خالفته ؟ قال : وجدت عمل بلدنا بخلافه" ١٧٤
- ٧٠- تفسيره لبيع العربون ١١٦٤
- ٢٩- أثر محمد بن الحسن
- ٧١- قيل له : هلاً صنف كتاباً في الزهد ؟ قال : " قد فعلت"
فسئل ما ذلك الكتاب ؟ قال : " هو كتاب البيوع" ١٠٥-١٠٦
- ٣٠- أثر مخلد بن خفاف
- ٧٢- "إنه ابتاع غلاماً فاستغله ثم أصاب به عيباً ف قضى له
عمر بن عبد العزيز برده ، وقلته ، فأخبر عروة عمر عن عائشة
أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في مثل هذا أن الخراج
بالضمان ، فردّ عمر قضاءه ، وقضى لمخلد بن خفاف برده
الخراج ."
- ٨٣٢-٨٣٣
- ٣١- أثر معاوية
- ٧٣- قصة ابتياعه سيفاً محلّى بالذهب بذهب ، وانكار أبي الدرداء عليه ٤٢٧-٤٢٨
- ٣٢- أثر معمر بن عبد الله
- ٧٤- قصة بيعه غلاماً له ومعه برّيشترى له به شعيراً . ٤١٦-٤١٧

الشواهد الشعرية الموجودة في الكتاب

((مرتبة حسب ورودها))

الصفحة	الآبيات
٩٠ *	وكل أخ مفارقه أخوه
٩٠ *	لعمري أباك إلا الفرقدان
٩٢ *	وبلدة ليس بها أنيس
٩٢ *	إلا اليعافير ولا العيس
٩٣ *	وقفت فيها أصيلا أنا أميائها
٩٣ *	عيت جوابا وما بالريح من أحد
٩٣ *	إلا الأوازي لا يا ما أبيئها
٩٣ *	والنوى كالحوض بالمظلومة الجلد
٥٥٧ *	نطعمها اللحم إذا مزّ الشجر
٥٥٧ *	والخيل في إطعامها اللحم ضرر
٥٦٤ *	جددت جنى نخلتي ظا لما
٥٦٤ *	وكان الشار لمن قد أيسر
٥٦٥ *	وهنّ شرّ غالب لمن غلب *
٧١٢ *	ومستعجب ما يرى من أناتنا
٧١٢ *	ولو زينت الحرب لم يتر مرم
٨٠٥ *	رأت غلاما قد صرى في فقرته
٨٠٥ *	ما الشباب عنفوان شرّته
٨٠٦ *	إنّا صررنا حب ليلى فانتشر
٨٠٦ *	وغرّنا منه وكان من شعير
٩٩٩ *	وشريت بردا ليتنسي
٩٩٩ *	من بعد برد كنت هامة
١١١٧ *	ولولا عسبه لردتموه
١١١٧ *	وشرّ منيحة صب معمار
١١٥٥ *	فان تفق إلا نام وأنت منهم
١١٥٥ *	فان المسك بعرض دم الغزال
١١٦٦ *	أنّادان أم نعتان أم ينهرى لنا
١١٦٦ *	فتى مثل غضب السيف هزّت مضاربه
١١٧٣ *	منيتي ملاقحا في الأبطس
١١٧٣ *	تننح ما تلقح بعد أزمس
١١٧٣ *	إنّ المضامين التي في الصلب
١١٧٣ *	ما الفحول في ظهور الحدب
١١٧٣ *	ليس بمنغن عنك جهد الكرب *

الصفحة

البيت

- * فما لها الليلة من إنفاس غير السرى والسائق النجاش * ١١٨٠
- * أبلغ أبا سفيان من أمر عواقبه تدامسة * ١٣١٦
- * دار ابن عك بعثها تقضي بها عنك الفرامة * ١٣١٦
- * [وخليكم بالله رب الناس مجتهد القسامة] * ١٣١٦
- * اذهب بها اذهب بها طوقها طوق الحمامة * ١٣١٦
- * ومن وصفك فقد سأك للعرب * ١٣٦١
- * أرانا الله نقيك في السلامي على من بالحنين تعولينا * ١٤٤٨

* * *

فهرس الكلمات والمصطلحات التي شرحتها

((مرتبة حسب الحروف الهجائية))

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
		- ١ -	
١٨٢	ارتيار	٧٧٨	آبق
١٤٢٧	أرعية	١٤٧٩	آبنوس
١١٠٤	إردب	٧٠٠	آلى
٢٦٧	أرض	١٤٨٣	الآنك
٨١٨	أريكة	٣٤٩	الإباحة
١٥١٦	الآزقاق	١٤٣٨	الآبرار
٢٥٠	الاستبراء	٣٩٢	أبزار
٥١٧	استحسان	١٢٣٦	أبضعت
٦٣١	استحصد	١٤٣٣	أبلق
٨٠٣	أستحق	١٤٢٨	ابن لبون
٣٤٩	الاستصحاب	١٤٢٨	ابن مخاض
١٧٦	الاستعارة	٣٩٥	الآترج
٨٣٢	استغل	٦٦٥	الإجاص
١٦٠	استقالة	٥٧٢	الآجذاع
٩٣٦	استهما	٣٨٢-٣٨١	الإجماع (السكوتي)
٣٩٦	الأسح	٦١٧	الآجنة
١٤١٥	أسحم	١١٦٢	الاحتباء
١٤٨٦	اسفازاج	٢١٣	الاحتشاش
١٧٨	الأسماء المشتركة	١٥٣٢	الاحتكار
٩١	الأسبه	١٤٨٧	أحمال
١٤٣٢	أشقر	٨٧٥	أخشم
٦٣٢	الأسفان	٨٠٤	أخلاف
١٤٨٨	الأسهب	١٤٣٣	أرهم
٩٣	الاضيلان	١٤٥٥	الآراك
١٤٤٨	أعجف	٨٧٥	أرت

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
١٦١	الإيجاب	٨١	الأعشار
(ب)		١٤٢٩	أعفر
١٤٢٧	بازل	٥٩٢	إعواز
١١٢٥	الباطل	٦١٩	الأطلاق
٤٣٤	البان	٤٦٣	إفراز
٨٨٩	البت	٦١٦	أفنية
١٤٨٩	بحرى	١٨٠	الإقالة
٤٤٧	البخاتي	٨٤٦	اقتض
٨٦٨	بخر	٩٥٩	أقراء
٩٩٩	برد	٤٤٩	الأقط
١٤٥٧	البردوع	١٥١٩	أقناع
١٤٠٠	برى	١٥١٤	الامكارع
٤٨١	البرني	٩٣٦	ألحن
١٤٥٧	البريوس	٢٣٠	أم ولد
٨٣	البيز	٦٠٣	انبرست
١١٥٩	البيزاز		
٣٩٨	البيزور	١٤٤١ (من الحديد)	أنثى
٤٨٤	البيسر	٦٠١	انتالت
٩١٣	البضغ		
٤٣٣	البيطم	١١١٣	إندار
١٢٩٥	البفائة	٩١	الانعام
١٤٦٦	البقم	٤٥٣	إنفحة
٨٤٦	بكاره	١٧٠	انفصال
٨٤٦	بكر	١٥١٥	إهاب
١٢٠٩	بكر	٣٩١	إهليلج
٦١٨	بكرة	١٠٨٣	أواقي
٣٩٩	البلح	١٠٧١	الأوتار
١٥١٠	البثور	١٤٧٦	الاوز
٣٩٧	البوط	٤٤٥	أوسق
٣٩١	بليلج	١٤٨٧	أوقار
٦٧١	البندق	١٠٩٣	أولد (الجارية)
٣٩٤	البنفج	٩١٤	الأيامى

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٤١١	التيس *	١٤٧٧	بتي
(ث)	*	٥٢٣	بهرج
٦٥٩	الثريا *	١٢٨٩	بهميم
٤٣٨	ثفل *	٩١	البهيمة
٢٨٢	ثقيف *	٩٩-٩٨	البيان
٢٠٨	الثمن *	٦٠٩	بيدر
٨٤٢	ثيب *	٦٩٧	بيع السنين
(ج)		(ت)	
١٢٤٦	الجار *	٣٤٢	التبر
١٤٥٢	جارح *	٤٤٣	تبين
١٤٧٤	جائي *	١٥١٣	تحامل
١٤٤١	الجباب *	١٤٣٣	تحجيل
٥٤٤	الجداء *	٤٢٢	التحرى
٥٨٥	الجداد *	٩٦	التخصيص
٤١١	جدي *	٢١٨	التدبير
١٤٢٨	جذع *	٤٣٧	الترتيب
١٢٩٣	جسرا *	٤٢٣	تعوز
١٤٠٣	جرب *	١٢٥٠	تفرط
١٢٩٥	الجرذان *	٤٧٨	التقرير
١١٣٩	جريب *	٤٤٥	تقشير
٥٩٩	الجزاز *	٩٤٠	التقليد
٤٠٦	جزاف *	١٢٥٠	تلوط
٥٥٣	جزور *	٥٣٩	التساح
٨٦٥	جمعة الشعر *	٦٦٠	التواء
١٤١٥	جكلى *	٥٦٤	التنبه
١٤٤	جلال *	١١٥٧	تننح
١١٩٤	الجلب *	١٣٤٧	التنجيم
٦٢٤	الجل *	١٢٥٠	تهناً
٣٩٤	جلنجبين *	٨١٥	تواتر
٨٧١	جناية *	٥٨٢	التوت
		١٤٩٢	التوتيا

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
١٤٧٠	حليج	٥٦٤	جنى
١٤١٩	الحلية	٦٢٠	الجنبة
١٤٥٥	حمضية	٦٩٧	الجوائح
٨٢	حمل	٤٤٦	جواميس
١٠٧١	الحنايا	٦٠٨	جوخان
٥١٩	الحوالة	(ح)	
(خ)		٥٧٥	الحائط
٩٥	الخاص	٦٨١	حائل
١٤٣٧	خام	١١٥٣	حابى
٧٧٢	خانات	٤٦١	الحباب
٨١٥٠ ٨١٢	خبر واحد	٣٩٦	الحبة الخضراء
٨٢	خبط	١٤٣٩	العبرة
١٤٥٨	خثارة	٢١٧	الخَجَر
٨٣٣	الخراج بالضمان	٦٢١	خُجْرة
٤٢٧	خَرَز	١٢٨٩	الحربة
١٥١٧	خَرَز	١٢٩٠	حَرَى
٤٦٣	خَرَص	١٢٦٨	حز
١٤٨٨	الخَرَط	١٤٠٣	حشف
٤٣٥	الخروج	١٥١٧	حشو
٤٥٧	خزاة	٣٢٨	حشيش
١٤١٥	خزرى	٦٦١	حصرم
١٤٣٩	الخَزْ	١٤٢٨	حِقْ
١٥١٨	الخس	١٦٩	الحقيقة
١٥١٥	الخصر	٣٤٩	الحكم
٤٨٤	الخلال	١٢٥٠	الحلب
١٤٧٩	الخلنج	٨٥	حلس
١٣٦	الخماسى	١٤٣٨	الحلل
١٢٩٥	الخنابس	١٢٧٥	حلوان الكاهن
٨٧٤	خنثى	١١٩٥	حلوبة
٨٧٤	خنثى غير مشكل	٤٤٩	الحليب

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٥٠٦	راطل	٨٧٤	خنثى مشكل
٩٠١	الرانج	٤٣٤	الخَيْرَى
١٤٨٩	رباحي	١٣١٣	خيف
١٢٠٩	رباعي	(د)	
٤٤٣	رُبّ	٩٠٢	دائدة
٣٨١	الريذة	٣٥٤	الدافة
٩٣	الربع	٤٤٣	دبس
١٤١٦	ربعة	١٤٣٥	دبيقي
١١٠٤	ر بوة	٣١٦	الدخن
٧٧١	رحال	٤٤٧	الدرانية
٦١٣	رحى	١٢٩٢	الدروب
١٤٨٢	رخام	١٤٩٣	الدرباق
٧٢٤	الرخصة	١٥١٦	دسوت
١٢٩٥	الرخمة	١٣٠٩	الدُق
١١٤٥	رزمة	١١٠٤	دكة
١١٩٨	الرستاق	٥٦٣	دليل الخطاب
٨٧٣	رطب الكلام	٧٥٠	دليل الخطاب في الأسماء
٣٨٥	الرطل	٩٦٢	ده دوازده
١٤٥٦	رغوة	١٤٣١	الدواب
١٥١٥	رَق	٦١٢	دولاب
٦٢٧	ركاز	١٤٣٨	الديجاج
٣٩٤	الريحان	٥٠٦	دينار مرواني
٣٢٥	ريع	(ن)	
(ز)		١٤٤١	ذكر (من الحديد)
١٤٦٧	الزاج	(ر)	
١٤٢٢	زامة	٤٥٠	الرائب
١٤٤٤	الزواوق	١٤٨٩	رابحي
١٥٠٩	الزيرجد	٣٢٠-٣١٩	راحلة
١٣٠٨	الزبل	٦٢٠	رأس التنور

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
١٤٦٩	سلخ	٦١٢	الزريق
٦٨٥	سلّة	١٠٠٥	زق
١٣٢٠	السلم	١٤٤٠	الزلالى
٦١٤	سماد	٣٨٦	الزّين
٧٧	السماسرة	٩٠٢	زَنِيخ
٨٠٩	سمراء	٤٤٣	زُوان
١٤١٦	السفرة	١٤٣٠	الزور
١٣١٢	السوائب	٤٣٣	زيت
١٣٥٩	سوائم	(من)	
١١٩٨ ، ٦١٦	سواد القرية	٦٢٢	ساباط
٦٠٩	سواقى	١٤٧٨	الساج
١١٨٦	المسوم	٥٨١	سافك
٦٩٠	سيح	١٥١٧	المثبت
(ش)		٩٠٦	السبجاني
١٤٤١	شبه	٥٥١	سبرت الجرح
١٤٧٧	شبوط	٨٦٥	سيطة الشعر
٨١٩	الشجاج	٤١١	السبك
١٥١٧	شراك	١٠٧٤	السحت
٨٠٥	شرة	١٣٦	السداسي
١٣٨٣	الشعانين	١٣٠٢	السرجين
٤٢٩	شقص	١٤٧٨	السرو
١٣٦٠	شمائل	٥٦٠	سعف
١٤٢٢	شمطاء	١٢٢٢	سفتجة
٧٧	شمووا	١٥١١	سفرجل
١٤٧٨	شوحط	١٤٢	السفط
٣٩٦	الشيخ	٢٦١	سُفِع
٤٣٣	شمرج	١٤٣٨	السقلاطوني
٤٤٣	شيلم	٣٩٢	السقمونيا
٥٣٩	الشميم	١٣٥١	سكة
		١٥١٩	السلجم

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٩٣٨	طَيَّ البئر	(ص)	
(ع)		٣٩٩، ٣٣٥	الصاع
٨١٥	الماقلة	١٢١	الصبرة
٩٥	العالم	٨٠٦	الصرة
٩٧-٩٦	عالم أريد به الخصوص	٥٦٤	صَرَم
٩٧-٩٦	عالم مخصوص	١٤٠٩	الصعتر
٦٥٠	العاهة	١٤٣٥	صفاقة
١٤٣٨	العنابي	١٣٠	الصفقة
٨٧٤	عته	١٤٣٦	صفيق
٣٩٨	المجم	١٤٣٥	صقل
٤٢٤	عجوة	١١٦٢	الصام
١٣٠٣	العذرة	١٤٧٣	صنارة
٤٤٦	عراب	٤٣٣	الصنوبر
١١٤٠	العرصة	١٤٠٠	صيحاني
١٤٨٠	المرعر	(خ)	
٢٠٠	العُرف	٤٤٦	فائن
٣٧٩	عزّت الابل	١٢٨٣	ضارى
٣٩٦	العسان	١٢٥٠	ضالة الابل
٦٨٠	صيلة	٨٥	ضّر
٤٥٤	عصارة	٤٦٥	ضمان الدرك
١٤٣٩	عصب	٤٠٦	ضيعة
٣٩٥	العصفر	(ط)	
٦٥٣	عطب	١٤٢٢	الطبل
١٤٥١	العفر	٣٤١	الطرد والعكس
١٤٦٧	العفص	٦٠٦	طرق
١١٠٥	فَين	٥٦٧، ٣٩٩	الطلع
٧٦٩	العقار	٤٩٣	طم
١٢٨٩	عقور	١٣٠٩	الطنبور
١٥١١	العقيق	٣٩٧	الطين الا رمني
٤٤٤	العلس	٣٩٨	الطين المختوم

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٦١١	فَرَّخ	٣٩٦	العلك
١٢٧٨، ٧٠٩	فَرَق	٣٣٠	العلم
٩٠	الفرقدان	٨٢	عمر ك الله
١٣٨٠	فصح النصارى	٥٥٣	عناق
١٣١	الفصل	١٣٨٣	العنصرة
١٣٨٣	الفطير	٨٠٥	عنفوان
٨٠٥	فقرة	١٠٤٢	العنة
١٠٥١	فكاك	٧٥٢	عهدة
١٥١٧	فلعة	١٢٩١	عواء
٣٤١	الفلوس	٨٧٠	العود
١٤٨٢	فهر	١٠٠١	العول
١٥١٠	الفيرفج	٨١٤	عولوا
(ق)		(غ)	
١٤٣٣	قارح	١٤٥٨	غاب
٥٠٣	قاسانيه	١٤٦٠	الغالية
١٤٨٤	القبان	١٣٨٥	غَبَّ
١٦١	القبول	١٥٢١	غرارة
٥٨٤	القت	٦١٥	الغراس
٨٥	قدح	١٤٨٠	الغروب
١٢٩	القديم	١٤٣٣	غرة
٥٩٥	قَرَّاح	٢٠٧	الغلة
١٥١٦	القراطيس	(ف)	
٥٩٩	قرط	١١٥٢	فارة
٣٩٧	القرطم	١١٢٥	الفاسد
٤٣٥	القرع	٤٤٢	الفانيد
١٤٦٩	القرز	٤٥٣	فتوت
٩٦٤	قسارة	١٤٧٦	فَحَّ
١٠٦٩	قصاص	٩٥٣	فراش
٤٤٣	القَصَل	١١٥٤	فرث

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٩٥٨	كفالة النفس	٣٢٨	قصيل
١٤٦٦	الكلك	٨٤	القضيب
٥٨١	كام	٥٨٥	القطاف
١٤٨٩	كيد	١٤٠٧	القطنية
١٤٣٢	كُميت	٣٣٥	القفيز
١١٢٨	كُندج	٣٧٩	قلاص
(ل)		١٤٤١	القلائس
١٤٣٤	لاطئ	١٤٣٣	القلعي
٩٣	اللاي	٧٤٩	القلة
١٤٦٣	اللأ	٦١٨	قماش
١٤٤٠	اللبود	١٥٠٨	القنا
٤٥٩	لبون	١٤٧٧	القنابر
١٤٤٠	لحمة	١٤١٢	قند
٥٨٥	اللقاط	١٢٥٣	القنية
٧١٢	لم يتررم	١٤٤	قواصر
٤١٠	لم يحنت	٩٠٧	القود
٥٦٠	ليف	٥٦٩	قياس التحقيق
(م)		٥٦٩	قياس التقريب
٤٤٦	ماعز	٣٣٨-٣٣٧	قياس علة الاصل
٢٦١	مأومة	٣٣٨	قياس غلبة الاشياء
١٦٩	المجاز	٥٢٩٠ ٨٤	القيراط
١٤٢٣	مجدرة	٢٠٨	القيمة
٩٨	المجمل	(ك)	
٤٣٤	المحلب	٣٨٣	الكتان
٥٧٥	محوز	١٤٧٦	الكرافي
٦٧٧	محول	٢٤٩	الکراهة
٤٤٩	المخيف	٤٢٦	كُر
١٥١٧	مواس	٧١٢	كرم
١٥٠٩	مد حرجة	٤٣٨	الكُشب
٢٣٥	المد	٤٤٨	الكشك

الصفحة	الكلية	الصفحة	الكلية
١٢٥٢	مغلّ	٣١٦	مدّخر
١١٥٤	مفرق	٩٠٢	مذرة
٣١٦	مقتات	١٤٠٣	مذنب
٦٢٤	المقود	١٤٢٨	مربوع
٢٣٦	المكاتب	٥٤٩٠ ١٨١	المرسل
٣٣٥	المكوك	١٤٦٨	المرعزي
٤٦٢	مُلح	١٤٨٢	مرمر
١١٨٨	المُلاك	١٣٦	المروى
٩٦٠	الماكية	٨٧٠	المزمار
١١١٢	منا	٥٦٦	مستجنّ
١٥١٣	المناخر	١٤٧٢	مسرح
١٢٧٥	مهر البغى	١٤٤٢	مسر
١٣٨٢	المهرجان	١٣٢٧	المسلم
٥٣٨٠ ٤٤٦	مهرق، المهرقة	١٣٢٧	المسلم إليه
١٠٧٥	مهنأ	٦٠٨	مستناة
٧٦٩	الموات	١٥١٣	المشافر
٩٤٥	المواضعة	١٤٠٣	مشدّخ
١٤٢٦	مُودن	١٤٢٨	مُشرف
٨١٩	الموضحة	١٠٦١	المشرقيون
٥٢٥	موكس	٥٤٠	المُصّران
٨٧٤	موتّث	٣٩٦	المصطكي
٩٦٢	مؤء	٤٤٨	المُصل
٤١٧	مياني	٤٧٩	مصوغ
(ن)		١٤٣٨	مطرّزة
١٢٣	الناجز	٩٣	المطلوبة
١٢٤٠	ناضّ	٣٦٩	المعارضة
٤٨٤	الناطف	١٥٤٤	معزى
١٥٠٧	النبل	٤٨١	المعقلي
٨١٦	النبيذ	١٤٧٤	مفزل

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
١٣٥١	وضّح	٤٤٥	النخالة
١٢٦٥	وضيعة	٨٤	نَحَسَ
١٨٥	الولا	٣٤٩	النّذّب
١٧٢	ولغ	١٤٦٠	النّذّ
١٢٨٠	ولوغ	٥٨٤	النرجس
(ى)		٤٨٧	النشأ
٥٨٣	الياسمين	١٥٠٧	النشّاب
١٥٠٩	الياقوت	٦٩٠	نضّح
٢٨٢	يتخبّط	٥٣٧	النعم
٩١٤	يتسرى	١٤٨٤	نقر
٤٦٩	يتقاصّان	٣٦٧	النقض
١٤٧٤	يتكيّب	٨٧٤	النهم
٣٩٤	يربّب	٥٦٦	نور
١١٨٨	يساوم	٩٣	النو*ى
٩٦٠	يستام	٤٣٨	نيسى*
١٥٢٢	يسقر	١٣٨٢	النيروز
٥١٢	يضارع	٣٩٤	النيلوفر
١٢٣٧	يُبلّ	(ه)	
١٠٤٠	ينكل	٨٣	هجر
٥٨٤	يور	١٤٠٦	هزّس
٨٣٨	يوكس	١٣٦	الهروى
		(و)	
		١١٥٤	وبيص
		١٣٥	الوجه
		٣٤٩	الوجوب
		٥٣٧	الوحش
		٩٥٠	الوخشة
		١٢٩٥	الوزظان
		١٤٣٥	وشى

فهرس الأعلام الواردة في الكتاب

((مرتب على الحروف الهجائية))

* الأسماء *

- ١ -

رقم التسلسل	الاسم	الصفحة
١	ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى	٨٣٤
*	ابراهيم النخعي = انظر: النخعي رقم : ٢٦٢	
٢	أحمد بن حنبل	١٥٨ ، ٢٠٥ ، ٢٥٨ ، ٤٠٩
		٤١٠ ، ٤٨٨ ، ٥٢٥ ، ٦٩٥ ، ٧٤٣ ، ٩٧٣ ، ١٠٠٣ ، ١٢٢٩ ، ١٢٩٦ ، ١٣٥٨ ، ١٣٩٨
٣	أسامة بن زيد	٢٩١ (٢٩٢) ، ٢٩٣ ، ٢٩٧
		٣٠٨ ، ١٣١٣
٤	اسحاق بن راهويه	١٥٨ ، ٢٥٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠
		٤٨٨ ، ٦٩٥ ، ٩٦١ ، ٩٧٣ ، ١٠٠٣ ، ١٠٧٨ ، ١٠٨١ ، ١٢٢٩ ، ١٣٥٨ ، ١٣٩٨
٥	اسماعيل بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة : ١٢٠٩	
٦	اسماعيل بن جساس	١٢٧٧ - ١٢٧٨
٧	الأغلب (العجلي الراجز)	٨٠٥
٨	أنس بن مالك	٨٥ ، ٦٤٨ ، ٦٥٠ ، ٦٧٦
		٦٩٩ ، ٧٨٤ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١٢٩١ ، ١٥٢٦
٩	أيوب (السختياني)	٢٧٩ ، ٦٧٦ ، ٦٨٢ ، ٧١٠
		٨٠٩

(ب)

١٠	البراء بن عازب	٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٨
١١	بريرة	١٠٧٩ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤
		١٠٨٦ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩١
١٢	بسر بن سعيد	٣٢٦
١٣	بشير بن يسار	٤٧٤ ، ٧٢٢

رقم التسلسل	الاسم	الصفحة
١٤ -	بكير الأشج	٢٠١
١٥ -	بلال (بن رباح المؤذن)	٨٤
	(ث)	
١٦ -	ثابت (البناني)	١٥٢٦
١٧ -	ثابت بن رفاعه	١٢٤٩
	(ج)	
١٨ -	جابر بن عبدالله	٣٧٨، ٨٤، ٨٣، ٨٢
	جهم	٣٨٤، ٤٢٣، ٦٤٩، ٧٠٩، ٧١٠، ٦٩٧
		٧٢٠، ٧٢١، ٧٣٠، ١٠٧٨، ١١٩٣، ١٢٧٦، ١٢٨١
		١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦٢
١٩ -	جامع بن شداد	١٣٢٣
٢٠ -	جبير بن مطعم	١٢٠
٢١ -	جعفر بن أبي طالب	١٣١٤
٢٢ -	جميع بن عُمير	٨١١
٢٣ -	جميل بن مروة	١٦٥
	(ح)	
٢٤ -	الحارث بن عبد المطلب	٢٨٦
٢٥ -	حاتب بن أبي بلتعة	١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٤
		١٥٢٨
٢٦ -	حبّان بن منقذ	٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧٣
		٩٢٦
٢٧ -	حرمله	٤٥٢
٢٨ -	الحسن بن أبي جعفر	١٢٧٦، ١٢٨١
٢٩ -	الحسن البصري	١٥٧، ٣١٥، ٣٢٠، ٣٧٨
		٥٥٢، ٧٤٢، ٧٨٤، ٩٢١، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٩، ١٠٧٨
		١١٤٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩
٣٠ -	الحسن بن زياد	١٣١٠
٣١ -	الحسن بن عماره	١٢٧٧، ١٢٨١
٣٢ -	الحسين الكرابيسي	٤٠٨، ٤١٠

رقم التسلسل	الاسم	الصفحة
٣٣ -	الحكم بن عتيبة	١٣٠
٣٤ -	حكيم بن حزام	٧٧ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ٧٤٥
		١٠٠٤ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٧
		١٣٣٢ ، ١٣٣٥
٣٥ -	حماد بن أبي سليمان	١٣٠ ، ٤١٦ ، ١٠٧٧
٣٦ -	حماد بن زيد	١٦٥ ، ٧١٠
٣٧ -	حماد بن سلمة	١٦٢ ، ٦٧٦ ، ٦٧٩ ، ١٥٢٦
٣٨ -	حميد الطويل	٦٤٨ ، ٦٥٠ ، ٦٧٦ ، ٦٩٩
٣٩ -	حميد بن قيس	٦٩٦
	(خ)	
٤٠ -	خالد الحذاء	١٢٨٠
٤١ -	خالد بن عبد الله	١٢٧٩ - ١٢٨٠
	(د)	
٤٢ -	داود بن الحصين	٧١٥ ، ٧٢٤
٤٣ -	داود بن صالح التمار	١٥٢١
٤٤ -	داود بن علي الظاهري	٣٠٩ - ٣١٠ ، ٩١٣ ، ٩٢٧
		١٠٢٠ ، ١٢١٤ ، ١٢٦٨
	(ر)	
٤٥ -	رافع بن خديج	١٠٧
٤٦ -	الربيع (المرادي الموهّذ)	١٣٠ ، ٤٥٣
٤٧ -	ربيعة (الرأي)	٣١٦ ، ٣٢١
	(ز)	
٤٨ -	زفر (من أصحاب أبي حنيفة)	٥٢٦ ، ٦١٨ ، ١٢٦٨
٤٩ -	زهير بن أبي سلمى	١١١٧
٥٠ -	زيد بن أرقم	٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٨ ، ٩٩٢
		٩٩٤ ، ١٠٠٠
٥١ -	زيد بن أسلم	٥٤٦
٥٢ -	زيد بن ثابت	٧٢٢ ، ٧٢٤ ، ٧٣٩ ، ٨٤٢
		٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ١٠٠١ ، ١٢٣١ ، ١٢٤٠
٥٣ -	زيد (بن عياش) أبو عياش	٤٧٥ ، ٤٧٦

الصفحة	الاسم	رقم التسلسل
	(ش)	
١٠٨٠	سالم بن أبي الجعد	٥٤ -
٩١٤٠ ٧٧١٠ ٥٥٩	سالم (بن عبد الله بن عمر)	٥٥ -
١١٩٥	سالم المكي	٥٦ -
٤٧٥	سعد بن أبي وقاص	٥٧ -
١٢٤٨	سعيد بن أبي عروبة	٥٨ -
١٣٢٦٠ ٣٢١٠ ٣١٥	سعيد بن جبير	٥٩ -
١٠٦٢	سعيد بن سالم القداح	٦٠ -
٢٤٩	سعيد بن المسيب = انظر: ابن المسيب رقم ٢٤٩	✖
٦٤٩	سعيد بن ميناء	٦١ -
٢٩٦	سعيد بن يسار	٦٢ -
١٣٩٧٠ ٩٧٣٠ ٩٤٦	سفيان الثوري	٦٣ -
٢٦١٠ ١٦٤٠ ١٦٣٠ ١٦٢	سفيان بن عيينة	٦٤ -
٨٠٩٠ ٧٢٢٠ ٧٢١٠ ٧٠٩٠ ٧٠٣٠ ٦٩٦٠ ٦٩٤٠ ٥٥٩		
١٣١٩٠ ١١٩٣٠ ١١٩٢٠ ١١٨٣٠ ١١٦١٠ ١٠١٥٠ ٩٢٦		
١٣٢١		
٩١٨٠ ٩١٥٠ ١٠٨	سلطان الفارسي	٦٥ -
٨١٠	سليمان التيمي	٦٦ -
٦٩٦	سليمان بن حقيق	٦٧ -
٨٢	سماك بن حرب	٦٨ -
١٣٥٩٠ ٥٥٢٠ ٣٨٤٠ ٣٧٨	سمرة (بن جندب)	٦٩ -
١٣٦٢		
٧٢٢٠ ٧١٨٠ ٤٧٤	سهيل بن أبي حشة	٧٠ -
٥٥٢-٥٥١	سهيل بن سعد الساعدي	٧١ -
٨٣	سويد بن قيس	٧٢ -
	(ش)	
١١٣١	شبيب بن غرقدة	٧٣ -
١٥٦	شريح (القاضي)	٧٤ -
١٣٢٢	شعبة (بن الحجاج)	٧٥ -

الرقم	الاسم	الصفحة
	(ص)	
*	صاحباً أبي حنيفة = أبو يوسف ومحمد ٤٨٢ ، ٤٨٨ ، ٥١٦ .	
٧٦ -	صالح أبو عامر	١٥٣٠
٧٧ -	صدقة بن سعيد	٨١١
	(ض)	
٧٨ -	الضحاك (بن مزاحم)	١٢٣٩
	(ط)	
٧٩ -	طارق الثماري	١٣٢٣
٨٠ -	طالب (بن أبي طالب)	١٣١٤
٨١ -	طاووس	١٥٧ ، ٣٠٩ ، ٤٠٢
٨٢ -	طلحة بن عبدة الله	١١٩ ، ١٢٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣
	(ع)	
٨٣ -	عائشة (الصديقة)	١٠٦ ، ٣١٢ ، ٧٠٠ ، ٨٣٣
		٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٢ ، ١٠٧٩
		١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩١ ، ١١٥٤ ، ١٢٣٦
		١٢٣٨ ، ١٢٤٦ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٦
٨٤ -	عالية بنت أئنف	٩٩٣
٨٥ -	عامر بن وائلة	١١٣٤
٨٦ -	عبادة بن الصامت	٢٨٠ ، ٢٩٥ ، ٣٠٠ ، ٤١٧
		٥١٣
٨٧ -	العباس بن عبد المطلب	٨٧ ، ٢٨٥ ، ١١٦٨
٨٨ -	عبد الرحمن بن شبل	٧٩
٨٩ -	عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود	٢٨٥
٩٠ -	عبد الرحمن بن عوف	٨٧ ، ١٢١
٩١ -	عبد الكريم	١٢٧٩
٩٢ -	عبد الله بن جحش	١٣١٥
٩٣ -	عبد الله بن الحارث	١٦٧
٩٤ -	عبد الله بن دينار	١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ٢١٣
٩٥ -	عبد الله بن الزبير	٢٩٢

الرقم	الاسم	الصفحة
٩٦ -	عبد الله بن شداد	١٣٢٢
*	عبد الله بن عباس = انظر: ابن عباس رقم : ٢٤٦	
٩٧ -	عبد الله بن عصمة	٧٤٥، ٧٧
٩٨ -	عبد الله بن عمر	١٦٢، ١٥٦، ١٥٣، ١٢٠
		٢١٣، ٢١٢، ٢٠٦، ٢٠٢، ١٧٧، ١٧٢، ١٦٤، ١٦٣
		٤٩٦، ٤٩٤، ٤٧٣، ٤٠٢، ٣٨١، ٣١٩، ٢٦٢، ٢٦١
		٧١٥، ٦٨٥، ٦٨٢، ٦٧٦، ٦٥٩، ٦٤٩، ٦٢٣، ٥١٨
		٧٨٤، ٧٧١، ٧٦٨، ٧٤٨، ٧٤٤، ٧٤١، ٧٢٢، ٧٢٠
		٩٦٠، ٩٤٠، ٩٣٩، ٩٣٨، ٨٢٥، ٨١٤، ٨١١، ٨٠٨
		١١٨٣، ١١٨٠، ١١٦٨، ١١٦٥، ١١٥٧، ١١٢٤، ٩٩٢
		١٢٨٨
		١٣٦٠، ١٣٥٧، ١٣٣٤، ١٣٣١، ١٢٨٦، ١٢٨٣، ١١٩٢
٩٩ -	عبد الله بن عمرو بن العاص	٣٧٩، ٣١٨، ١٥٩، ١١١
		١٣١٧، ١٣١١، ١٢٧٨، ٧٤٦
١٠٠ -	عبد الله بن كثير	١٣١٩
*	عبد الله بن مسعود = انظر ابن مسعود رقم : ٢٤٨	
١٠١ -	عبد الله بن يزيد	٤٧٧، ٤٧٥
١٠٢ -	عبد المجيد	١١٩٩
١٠٣ -	عبد الواحد	٨١١
١٠٤ -	عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي	٢٧٩
١٠٥ -	عبد الله بن الحسن العنبري	٨٧٩، ٨٧٨، ٢٠٣
١٠٦ -	عبد الله بن عمر (بن حفص)	٤٧٣
١٠٧ -	عتاب بن أسيد	٧٤٦
١٠٨ -	عثمان البتي	٩٤٨، ٩٤٧، ٩٤٦، ٣٠٩
١٠٩ -	عثمان بن عفان	٢٩٥، ١٥٦، ١١٩، ٨٧
		١٢٨٦، ٩٤١، ٩٤٠، ٩٣٩، ٩٣٨، ٩٣٣، ٩٣١، ٧٤٣
		١٣١١
١١٠ -	عروة بن أبي الجعد البارقى	١١٣٦، ١١٣٢
١١١ -	عروة بن الزبير	٨٣٣، ٥٤٧
١١٢ -	هطاب بن أبي رباح	٦٦٧، ٦٥٩، ١٥٧، ٨٣
		١٢٩٩، ١٢٤٨، ١١٢٠، ٧٣٠، ٧٢١، ٧١٠، ٧٠٩
		١٤٩٥، ١٣٤٤

الرقم	الاسم	الصفحة
١١٣	- عطاء الخراساني	١١٦٥
١١٤	- عطاء بن يزيد	١١٦١
١١٥	- عطاء بن يسار	١٢٠٩
١١٦	- عطية بن سعد	١٣٢٣
١١٧	- عقيل بن أبي طالب	١٣١٤، ١٣١٣
١١٨	- العلاء بن عبد الرحمن	١٥٢٦، ٩٢٦
١١٩	- طلحة بن نضلة الكفاني	١٣١٧، ١٣١١
١٢٠	- علي بن أبي طالب	٨٤٣، ٣٨١، ٣١٩، ١٠٩
		١٢٢، ١٢٥٩، ١٣١٤، ١٣٥٧، ١٥٢٥، ١٥٢٩
		١٥٣٠
١٢١	- علي بن رباح	١٢٧٩
١٢٢	- عمر بن ابراهيم الهوازي	١٢٦
١٢٣	- عمران بن أبي أنس	٤٧٧
١٢٤	- عمر بن الخطاب	٨٦، ١٢٦، ١٢٧، ١٦٠
		١٨١، ١٨٢، ٢٨٤، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣
		٤٢٥، ٧٦٨، ٨٤٣، ١٠٧٢، ١٢٣١، ١٢٣٦، ١٢٣٨
		١٢٤٨، ١٢٨٧، ١٣١١، ١٣٢٣، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٨٨
		١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٨
١٢٥	- عمرو بن عبد العزيز	٨٣٣، ٨٣٢
١٢٦	- عمرة بنت عبد الرحمن	٦٩٩
١٢٧	- عمرو بن حريث	١٦٨
١٢٨	- عمرو بن دينار	٢٩٣
١٢٩	- عمرو بن شعيب	١٥٩، ١٦٨، ١٨٠، ٧٤٦
		١٠٨٢، ١١٦٤، ١٢٣٨
١٣٠	- عون بن عبد الله	١٠١٥
١٣١	- عياض بن عبد الله	٧٠١
١٣٢	- عيسى بن أبان	١٢٨٣
١٣٣	- عيسى (بن مريم النهي)	١٤٢٩
	(ف)	
١٣٤	- فضالة بن عبيد	٤٢٧، ٥١١

الرقم	الاسم	الصفحة
(ق)		
١٣٥ -	القاسم بن محمد	١٥٢١، ١٢٥٠، ٥٤٧
١٣٦ -	قتادة (بن دطاة السدوسي)	١٢٤٨، ٣٧٨، ٣٠٩، ١٦٦
		١٢٦١، ١٣٥٩، ١٢٤٩
١٣٧ -	قيس بن أبي غرزة	٧٦
١٣٨ -	قيس بن حبت	١٢٧٩
(ل)		
١٣٩ -	الليث بن سعد	٦٦٢، ٥٤٨، ٤١٦، ٣٨٠
		٧٠١، ٦٩٦، ٦٦٣
(م)		
١٤٠ -	مالك بن أبي عامر	٢٩٥
١٤١ -	مالك (بن أنس إمام دار الهجرة)	١٦٢، ١٥٩، ١٥٣، ١١٧
		٣٢٢، ٣١٦، ٣٠١، ٢٧٢، ٢٦٠، ٢٥٣، ١٧٧، ١٧٤
		٤١٦، ٤١٠، ٤٠٩، ٤٠٤، ٤٠٢، ٤٠١، ٤٠٠، ٣٨٥
		٥١١، ٤٨٨، ٤٨٣، ٤٨٢، ٤٧٥، ٤٧٢، ٤٤٧، ٤٢٢
		٦٦٢، ٦٦١، ٦٤٨، ٥٥١، ٥٤٨، ٥٤٦، ٥٤٠، ٥١٢
		٧٠٢، ٦٩٩، ٦٩٦، ٦٩٠، ٦٨٧، ٦٨٦، ٦٧٥، ٦٦٨
		٧٤٧، ٧٤٤، ٧٤٢، ٧٤١، ٧٢٢، ٧٢٠، ٧١٩، ٧١٥، ٧١٤
		٨٧٠، ٨٣٨، ٨٣٦، ٨٣٥، ٨٠٩، ٨٠٤، ٨٠٣، ٧٨٤، ٧٥١
		٩٥١، ٩٥٠، ٩٤٩، ٩٤٦، ٩٣٤، ٩٢٢، ٩١٣، ٨٨٤، ٨٧٢
		١٠٦٨، ١٠٢٥، ١٠٢٠، ١٠٠٣، ٩٩٢، ٩٨٩، ٩٨٣، ٩٥٧
		١١٥٧، ١١٥١، ١١٣١، ١١١٧، ١١١٦، ١٠٨١، ١٠٧٨
		١١٩٢، ١١٨٣، ١١٨٠، ١١٧٧، ١١٦٨، ١١٦٤، ١١٦١
		١٢٩٩، ١٢٨٣، ١٢٧٦، ١٢٧٥، ١٢٣٢، ١٢١٩، ١١٩٩
		١٣٥٨، ١٣٤٥، ١٣٤٤، ١٣٣٥، ١٣٣٣، ١٣٣١، ١٣١٠
		١٥٠٥، ١٥٠٣، ١٤٩٦، ١٤٩٥، ١٤٥٠، ١٣٩٨، ١٣٦٨
		١٥٣٦، ١٥٢٣، ١٥١٠
١٤٢ -	مالك بن أوس	٣٠٣ (٣٠٢) ٢٩٩
١٤٣ -	مجاهد بن جبر	١٢٣٩
١٤٤ -	محمد بن أبي بكر	١٢٣٨، ١٢٣٦

الرقم	الاسم	الصفحة
١٤٥	محمد بن الحسن	١٠٥، ٢٥٩، ٢٧٢، ٤٧٢
		٥٤٨، ٧٧٧، ٧٧٨، ٨٠٧، ٨٥٠، ٨٥٢، ٨٥٥، ٨٩٧
		١٠٩٣، ١٢٦٨، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٣١٠، ١٤٩٥
١٤٦	محمد بن داود	٦٦٦
١٤٧	محمد بن سيرين	١١٨، ٢٧٩، ٣١٥، ٣١٨
		٤٨٩، ٧٨٤، ٨٠٩، ١٠٧٧، ١١٢٤، ١١٩٩
١٤٨	محمد بن عجلان	١٠١٥
١٤٩	محمد بن عمرو بن طلقة	١١٢٥، ١١٢٦
١٥٠	محمود بن لبيد	٧٢٣، ٧٢٥
١٥١	مخرقة العبيدي	٨٣
١٥٢	مخلد بن خفاف	٨٣٢، ٨٣٣
١٥٣	مسروق	٣٠٩
١٥٤	مسلم بن يسار	٢٧٩
١٥٥	مطرف (بن طريف الحارثي)	١٨٢
١٥٦	معاوية (بن أبي سفيان)	٤٢٧، ٤٢٨
١٥٧	معروف بن سويد	١٢٧٨
١٥٨	معمر بن أبي معمر	١٥٢٤، ١٥٢٨
١٥٩	معمر (بن راشد)	٧٧١
١٦٠	معمر بن عبد الله	٣٢٦، ٤١٦، ٤١٨
١٦١	المقوقس العجلي	١١٥٣
١٦٢	مكحول (الكابلي الدمشقي)	٢٨٨، ٢٨٩، ١٢٤٨
١٦٣	موسى (النبي)	٤٧٨
	(ن)	
١٦٤	نافع (مولى ابن عمر)	١٥٣، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٧
		٢١٢، ٢٦١، ٤٧٣، ٦٤٩، ٦٧٦، ٧٢٠، ٧٢٢، ٧٤١
		٧٨٤، ١١٥٧، ١١٦٥، ١١٨٠، ١١٨٣، ١١٩٢، ١٢٨٣
	(ه)	
١٦٥	هشام بن حسان	١١٨، ١١٩٩
١٦٦	هشام بن عروة	١٠٨١، ١٠٨٣

الرقم الاسم الصفحة

(و)

١٦٢ - وائلة بن عامر ١١٣٤
١٦٨ - وكيع بن الجراح ١٦٤

(ي)

* يحيى بن أبي كثير = انظر ابن أبي كثير رقم : ٢٣٧
١٦٩ - يحيى بن حسان ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ٧٠١
١٧٠ - يحيى بن زكريا ١١٧٦
١٧١ - يحيى بن سعيد الأنصاري ٧٢٢
١٧٢ - يحيى بن سعيد القطان ٨٠٩
١٧٣ - يعلى بن عطاء ١٢٧٧
١٧٤ - يوسف بن ماهك ١١٢٢ ، ١١٣٤
١٧٥ - يوسف (النبي) ٦٧٧

* الكنتسي *

(أ)

١٧٦ - أبو أحمد بن جحش ١٣١٥
١٧٧ - أبو اسحاق السبيعي ١٣٣١
١٧٨ - أبو اسحاق المروزي ٨٩ ، ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ،
١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٧ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ،
٢٣٧ ، ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ٣٠٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥٣ ، ٥٠٤ ، ٥٢١ ،
٥٣٨ ، ٥٨٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٨ ، ٦٠١ ، ٦٠٧ ، ٦٠٩ ، ٦١١ ،
٦١٩ ، ٦٣٢ ، ٦٣٩ ، ٧٠٣ ، ٧٢٦ ، ٧٩٧ ، ٨٢٢ ، ٨٢٤ ،
٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٨ ، ٩١٠ ،
٩٢٣ ، ٩٣٤ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠٤٦ ، ١٠٦٢ ، ١١١٣ ،
١١١٥ ، ١١٤٣ ، ١٢٦١ ، ١٢٩٢ ، ١٣٤٢ ، ١٣٦٤ ، ١٥٤٤

١٧٩ - أبو الأشعث الصنعاني ٢٨٠

١٨٠ - أبو أامة الباهلي ١٤٢٢

(ب)

١٨١ - أبو بردة ١٣٢٢

١٨٢ - أبو بردة الأسلي ١٥٦ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٧٢ ، ٢٠٣

١٨٣ - أبو بكر الحنفي ٨٤

الرقم	الاسم	الصفحة
١٨٤ -	أبو بكر (الصديق)	٨٦ ، ٥٤٦ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤
		١٣١١ ، ١٣٢٣
١٨٥ -	أبو بكر بن عبد الرحمن	٥٤٧ ، ١٢٧٥
	(ث)	
١٨٦ -	أبو ثور	٢٥٩ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٨٥٦
		٨٨٤ ، ١٠٢٠ ، ١٠٧٨ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٧ ، ١١١٧
	(ح)	
١٨٧ -	أبو حازم بن دينار	١١١٦
١٨٨ -	أبو حامد الأسفرائيني	٥٧٤ ، ١١٦٦
١٨٩ -	أبو حامد المروروني	٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٨٧ ، ٨٢٢
		٩٠٥ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٨ ، ١٥١٨
١٩٠ -	أبو حفص بن الوكيل	٦٠٦ ، ٩٣٥
١٩١ -	أبو حنيفة	١١٧ ، ١٢٧ ، ١٥٩ ، ١٧٥
		١٧٨ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢١١ ، ٢٤٠ ، ٢٥٨ ، ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٩ ، ٣١٦ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، ٣٤٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤١٣ ، ٤٢٥ ، ٤٤٧ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٤ ، ٤٧٢ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٨ ، ٤٩٣ ، ٥٠٥ ، ٥٠٧ ، ٥١١ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥٢١ ، ٥٢٦ ، ٥٣٧ ، ٥٤٠ ، ٥٤٨ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٨٧ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦٥٤ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٧٢ ، ٦٧٥ ، ٦٩٦ ، ٧١٩ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٥١ ، ٧٥٥ ، ٧٧٠ ، ٧٧٥ ، ٨٠٧ ، ٨٣٥ ، ٨٤٢ ، ٨٥٠ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٩ / ٨٥٩ ، ٨٦٣ ، ٨٦٥ ، ٨٦٩ ، ٩٠٩ ، ٩١٤ ، ٩٣٣ ، ٩٣٦ ، ٩٣٥ ، ٩٤٦ ، ٩٥٢ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٨٥ ، ٩٨٧ ، ٩٩٢ ، ٩٩٨ ، ١٠٠٦ ، ١٠٢٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٩ ، ١٠٣١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٩ ، ١١٢٥ ، ١١٢٩ ، ١١٣١ ، ١١٣٥ ، ١١٤٢ ، ١١٤٥ ، ١١٤٩ ، ١١٦٨ ، ١٢١٣ ، ١٢٣٣ ، ١٢٥٩ / ١٢٧٢ ، ١٢٧٦ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٤ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٦ ، ١٣١٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٨ ، ١٣٧٧ ، ١٣٩٧ ، ١٤٤٤ ، ١٥٢٤ ، ١٥٢٩
	(خ)	
١٩٢ -	أبو الخليل	١٦٧

<u>الرقم</u>	<u>الاسم</u>	<u>الصفحة</u>
(د)		
١٩٣ -	أبو داود	٣٨٠ ، ٤٧٧ ، ٨١١ ، ١١٧٥
		١٣٢١
١٩٤ -	أبو الدرداء	٤٢٨
(ر)		
١٩٥ -	أبو راشد	٧٨
١٩٦ -	أبورافع (مولى النبي)	١٢٠٩ ، ١٢١٣
(ز) *		
١٩٧ -	أبو الزبير	٨١ ، ٣٧٨ ، ٣٨٠ ، ٤٢٣
		٦٩٧ ، ٧١٠ ، ١١٩٣ ، ١٢٧٦ ، ١٣٦٠
١٩٨ -	أبو زرعة	١٦٧
١٩٩ -	أبو الزناد	١٢٢ ، ٢٦١ ، ٨٠٤ ، ٨٠٩
		١١٥٩ ، ١١٦١ ، ١١٩٩
(س)		
٢٠٠ -	أبوسفيان (صخر بن حرب)	١٣١٢ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦
٢٠١ -	أبوسفيان مولى ابن أبي أحمد	٧١٥
٢٠٢ -	أبوسعيد الاصطخرى	١٤٨ ، ٢٣٦ ، ٦٧٢ ، ٨٢٥
		٨٢٨ ، ٩٢٥ ، ٩٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٨٦ ، ١٢٦١
٢٠٣ -	أبوسعيد الخدرى	٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٧٠١ ، ٧٢٩
		١٠٠٢ ، ١١٦١ ، ١٣٢٣
٢٠٤ -	أبوسلمة	٧٩ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦
(ش)		
٢٠٥ -	أبو الشحم اليهودى	١٠٧٤
(ص)		
٢٠٦ -	أبو صالح	١٤٩٧
(ط)		
٢٠٧ -	أبو طالب	١٣١٤
٢٠٨ -	أبو الطيب بن سلمة	٢١٧ ، ٤٥٩ ، ٦٠٦
(ع)		
٢٠٩ -	أبو العالية	١٢٤٩

الرقم	الاسم	الصفحة
٢١٠ -	أبو العباس بن رجا	١٣٥٤ ، ١٣٧٢
٢١١ -	أبو العباس بن سريج	٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ،
		٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٧٦ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٤٥٣ ، ٤٨٥ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥٢٧ ،
		٥٣٤ ، ٥٤٢ ، ٦٠٧ ، ٧٠٧ ، ٧٧٨ ، ٧٩٧ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ،
		٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٦٧ ، ٨٩٩ ، ٩٣٥ ، ٩٤٣ ، ١٠١٩ ، ١٠٣٦ ، ١٠٥٩ ،
		١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١٢٧١ ، ١٣٠٧ ، ١٥١٧
٢١٢ -	أبو عبيد	٨٠ ، ٨١ ، ٦٩٥ ، ١١٥٧
٢١٣ -	أبو عثمان النهدي	٨١٠
*	أبو علي بن أبي هريرة = انظر : ابن أبي هريرة رقم : ٢٤١	
٢١٤ -	أبو علي بن خيران	٥٧٣ ، ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٧٢٦ ،
		٩٣٤
٢١٥ -	أبو عيسى الترمذي	٤٧٧
	(ف)	
٢١٦ -	أبو الفياض	٦٢٢ ، ١٥١٨
	(ق)	
٢١٧ -	أبو القاسم بن بشار الأناطلي	١٤٨ ، ١٤٩ ، ١١٤٨ - ١١٤٩
٢١٨ -	أبو القاسم الداركي	٢٤٢
٢١٩ -	أبو القاسم الصيمري	١٤٦٢
	(ك)	
٢٢٠ -	أبو كامل	٨١١
	(م)	
٢٢١ -	أبو المتوكل	٢٩٥
٢٢٢ -	أبو محمد (مجهول)	١٢٨٩
٢٢٣ -	أبو مسعود الأنصاري	١٢٧٥
٢٢٤ -	أبو المنهال	٢٩٤ ، ٢٩٨
	(هـ)	
٢٢٥ -	أبو هريرة	٧٩ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ،
		١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٢ ، ٢٦١ ، ٢٩٦ ، ٥٤٦ ، ٥٥١ ، ٦٥٠ ، ٧١٥ ، ٧٢٤ ،
		٨٠٤ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٤ ، ٨٢٥ ، ٩٢٦ ، ١١٢٠ ، ١١٤٩ ، ١١٥٩ ،
		١١٦١ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٨٣ ، ١١٩٢ ، ١١٩٩ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٣ ،
		١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٣٠٦ ، ١٣١٢ ، ١٤٩٧ ، ١٥٣٦

الرقم	الاسم	الصفحة
(و)		
٢٢٦ -	أبواثل	٧٦
٢٢٧ -	أبوالوضئ	١٦٥
٢٢٨ -	أبوالوليد	١٢٨٠
(ي)		
٢٢٩ -	أبويوسف	٢٥٩ ، ٢٧٢ ، ٤٧٢ ، ٥٤٨
		٨٥٠ ، ٨٥٥ ، ١٠٩٣ ، ١٣١٠ ، ١٤٩٥
* الكنى من النساء *		
٢٣٠ -	أم سلة	٩٩٨
٢٣١ -	أم محبة	٩٩٣
* من نسب إلى أبيه *		
(أ)		
٢٣٢ -	ابن أبي أحمد	٧١٥
٢٣٣ -	ابن أبي اسحاق السبيعي	٩٩٣
٢٣٤ -	ابن أبي أوفى	١٣٢٢ ، ١٣٢٥
٢٣٥ -	ابن أبي ذئب	٨٣٢
*	ابن أبي ربيعة = انظر : اسماعيل بن ابراهيم رقم : ٥	
٢٣٦ -	ابن أبي شيبه	١١٧٥ - ١١٧٦
٢٣٧ -	ابن أبي كثير = يحيى بن أبي كثير	٧٨ ، ٧٩ ، ١١٢٠
٢٣٨ -	ابن أبي ليلى	٢٥٨ ، ٥٦١ ، ٨٤٣ ، ٨٧٨
		٨٧٩ ، ٨٩١ ، ٩٣٣ ، ٩٦٨ ، ٩٨٥ ، ٩٨٧ ، ١٠٣١
		١٠٧٨ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٩
٢٣٩ -	ابن أبي المجالد	١٣٢٢
٢٤٠ -	ابن أبي نجيح	١٣١١ ، ١٣١٧ ، ١٣١٩
٢٤١ -	ابن أبي هريرة = أبو على	١٣٤ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١
		١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٧٣ ، ٢١٧ ، ٢٣٨ ، ٣٦٠ ، ٣٨٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٢
		٤٣٦ ، ٤٥١ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٩١ ، ٦٠٧ ، ٦١٠ ، ٦١١
		٦١٩ ، ٧٠٥ ، ٧١٣ ، ٧٢٧ ، ٧٣٩ ، ٧٨٨ ، ٧٩٨ ، ٨٢٥ ، ٨٣٠
		٨٦٦ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٩٠٨ ، ٩٣٤ ، ١١٠٣
		١١١٣ ، ١١١٩ ، ١١٤٣ ، ١١٩٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٤ ، ١٢٧٣ ، ١٥٤٤

الرقم الاسم الصفحة

٢٤٢ - ابن اسحاق ٢٦١

(ج)

٢٤٣ - ابن جريج ١٦٢ ، ٧٠٩ ، ٦٩٧ ، ١١٩٩ ، ٧٢١

١٢١٤ ، ١٧١

٢٤٤ - ابن جرير الطبري

(خ)

* ابن خيران = انظر : أبو علي بن خيران رقم : ٢١٤

(د)

٢٤٥ - ابن الدقاق ٧٥٠

(س)

* ابن سريج = انظر : أبو العباس بن سريج رقم : ٢١١

* ابن سيرين = انظر : محمد بن سيرين رقم : ١٤٧

(ش)

* ابن شهاب = انظر : الزهري رقم : ٢٥٦

(ع)

٢٤٦ - ابن عباس = عبدالله بن عباس ٢٩٢ ، ١٧٢ ، ١٥٦ ، ٧٦ ، ٧٥

٢٩٣ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٥٤٦ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٧٤١ ، ٩٦٠ ، ٩٦٢ ، ٩٩٥ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠١

١١٢٠ ، ١١٤٧ ، ١١٥١ ، ١١٦٨ ، ١٢٢٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨

١٢٥٠ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٦ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١

١٣٣٣ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٧ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٦٢ ، ١٤٩٥

* ابن عمر = انظر : عبدالله بن عمر رقم : ٩٨

* ابن عيينة = انظر : سفیان بن عيينة رقم : ٦٤

(م)

٢٤٧ - ابن المرزبان ١١٤

٢٤٨ - ابن مسعود = عبدالله بن مسعود ٨١٤ ، ٨١٠ ، ٨٠٩ ، ٨٠٨

١٠١٥ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٦ ، ١٠٧٥ ، ١٢٣١ ، ١٣٥٨

٢٤٩ - ابن المسيب = سعيد بن المسيب ٣٣٦ ، ٣١٧ ، ٢٨٤ ، ١٥٧

٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٤ ، ١١١٦ ، ١١٢٠ ، ١١٨٣

١١٩٢ ، ١٣٢٥ ، ١٣٥٨ ، ١٥٢٤ ، ١٥٢٨

الرقم	الاسم	الصفحة
٢٥٠	- ابن هشام	١١٧٣
	<u>* الانساب *</u>	
٢٥١	- الاشمعي	١١٧٧
	* الانماطي = انظر : أبو القاسم بن بشار ، رقم : ٢١٧	
٢٥٢	- الاوزاعي	١٥٨ ، ٥٤٨ ، ٦٨٤ ، ١٣٢٦ ، ١٥١٢
٢٥٣	- البويطي	١٣٠ ، ١٨٥ ، ٤١٣
٢٥٤	- الدراوردي	١١٧٥ ، ١٥٢١
٢٥٥	- الرياشي	١١٧٦
٢٥٦	- الزهري = ابن شهاب	١٥٧ ، ٣٠١ ، ٥٥١ ، ٥٥٩
		٧٧١ ، ٩١٤ ، ١١٦١ ، ١١٨٣ ، ١١٩٢ ، ١٢٧٥
٢٥٧	- الشافعي	٧٤ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٥
		١١٢ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٧٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٤ ، ٣١٧ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤٣ ، ٣٤٦ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٩ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٣ ، ٤١٨ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٥ ، ٤٥٨ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٧١ ، ٤٧٥ ، ٤٨٢ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٧ ، ٥٠١ ، ٥٠٦ ، ٥١٢ ، ٥٣٦ ، ٥٤٣ ، ٥٤٦ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ، ٥٧١ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٥ ، ٥٨٩ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٩ ، ٦٠١ ، ٦٠٥ ، ٦٢٦ ، ٦٣٢ ، ٦٣٥ ، ٦٣٧ ، ٦٤٨ ، ٦٥٣ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٤ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٧٠ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٨٢ ، ٦٨٩ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٩ ، ٧٠١ ، ٧٠٣ ، ٧٠٩ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٩ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٣ ، ٧٣٦ ، ٧٣٩ ، ٧٤١ ، ٧٤٨ ، ٧٦٨ ، ٧٧٨ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٩٢ ، ٧٩٤ ، ٧٩٦ ، ٨٠٤ ، ٨٠٩ ، ٨٢٦ ، ٨٢٩ ، ٨٣٢

الرقم	الاسم	الصفحة
٢٦١	- المزن	١١٣، ١١٦، ١٣٠، ١٣١
		١٣٢، ١٥١، ٢٣٥، ٤١٣، ٤٨٢، ٤٨٣، ٥٠٢، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٣٦، ٥٤٨، ٥٩٥، ٥٩٧، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠٤، ٦٨٩، ٦٩٤، ٧٢٣، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٦، ٨٤١، ٨٨٩، ٨٩٤، ٨٩٥، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٥، ٩١١، ٩١٢، ٩٢٠، ٩٨٣، ٩٨٩، ١٠٠٤، ١١٦٧، ١١٧٠، ١١٧٣، ١١٩٠، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٧، ١٣٦٣
		١٥٢٠، ١٥٤٥
٢٦٢	- النخعي* = ابراهيم النخعي	٤٨٩، ٦٥٩، ٦٦٧، ٩٤٦
		١٠٧٨، ١٢٤٨، ١٢٨٤، ١٢٨٧، ١٣٥٨
	* الألقاب *	
٢٦٣	- الأفرج	١٢٢، ٢٦١، ٨٠٤، ٨٠٩
		١١٥٩، ١١٦١، ١١٩٩
٢٦٤	- الأضى (الشاعر)	٥٦٥
٢٦٥	- الأفش	٧٦
٢٦٦	- الفراء	٤٩٣، ٤٩٦
٢٦٧	- المتنبي	١١٥٥
٢٦٨	- النابغة الذبياني	٩٣
٢٦٩	- النجاشي	١١٥٣
	* المبهعات *	
٢٧٠	- رجل من نجران	١٢٣١
٢٧١	- شيخ من بني تميم	١٥٣٠
٢٧٢	- عم ثابت بن رفاعه	١٢٤٩

فهرس الاقوام والقبائل والالجال وأصحاب المهن والصناعات

١٦٣٠ ، ١٦٢٠ ، ١٠٧٠ ، ١٠٦٠ ، ١٢٧٠	:	الادنى
٩١٧٠ ، ٧٦٦٠ ، ٧٦٤٠		
١١٥١٠ ، ١١٤٩٠ ، ١١٤٨٠	:	الادنىات
١٤٩٤٠ ، ١٣٦٣٠ ، ٣٩٣٠	:	الادنىون
٨٢	:	الاعراب
١١٩٥٠ ، ٥٦٤٠ ، ٢٠٦٠	:	الاعرابى
١١٩٨٠	:	الامكران
٧٢٤٠ ، ٨٥٠ ، ٩٢٨٠	:	الانصار أهل البغى
١١٥٧٠ ، ٢٨٢٠	:	أهل الجاهلية
٩٢٩٠ ، ٢٨٨٠	:	أهل الحرب
١١٥٩٠	:	البزاز
٦٢٠٠	:	البزازون
١٤٢١٠	:	بناء
٣١٢٠	:	بنو اسرائيل
١٥٣٠٠ ، ٣٢٢٠	:	بنو تميم
١٤٣٢٠	:	بنو عقيل
١١١٧٠ ، ١٤٣٢٠	:	بنو كلاب
١٣١٣٠ ، ١٨١٠	:	بنو كنانة
٤٧٧٠	:	بنو مخزوم
١٤٣٢٠	:	بنو هلال
١٣٥٨٠ ، ٩٩٢٠ ، ٨٠٧٠ ، ٥٤٧٠ ، ١٥٦٠	:	التابعين
٨٧٠	:	تاجر
٤٩٦٠ ، ١١٠٠ ، ٧٩٠ ، ٧٧٠	:	تجار
١٤١٦٠	:	الترك
١٥٢١٠	:	التار
١٥٢٩٠	:	التارين
٢٨٢٠	:	ثقيف
٢٦٣٠	:	ثود
١٤٢١٠	:	حاسب
١٤١٦٠	:	حبش

٩١٧، ٢٩١	:	حربي
١٤٢١	:	خبّاز
١٤٢١	:	خبّازة
٦٢٠	:	الدقّانون
١٤١٦، ١٣٨٢	:	الروم
١٤٢٢	:	زامة
٦٢٠	:	الزيّاتون
١٤٤٨، ١٤٢١، ٩٩٩، ٨٠٦	:	شاعر
١٤٢١	:	صاغ
١٤٤٩	:	صانع
٣٨١، ٣١٩، ٢٩٢، ١٥٦، ١٢١، ١١٩	✱:	الصحابة
٩٩٢، ٩٤٠، ٨١٤، ٨٠٧، ٧٢٣، ٥٥٤، ٥٥٠، ٥٤٦		
١٣٥٧، ١٢٨٤، ١٢٣٨، ١١٦٩، ١١٦٨، ١٠٠٠		
٥٥١	:	صحابي
١٠٠٠	:	صحا بيان
٦٢٥	:	الصيّاد
١٤٢١	:	طبّاخ
١٤٢١	:	طبّاخة
٨١٥	:	العاقلة
١٣٨٢، ١٣٦١، ٥٥٨، ٥٥٧، ٣٦٢، ٢٨٣	:	العرب
١٣٨٧		
١٠٧٤	:	عمّال الضرائب والاعشار:
١٣٨٢	:	الفرير
٢٠٦	:	قريش
١٠٧٤، ٩٢٨	:	قطّاع الطريق
١٤٢١، ٨٦٧، ٨٢١	:	كاتب
١٢٧٥	:	الكاهن
٩٢٨	:	اللصوص
١٤٢١	:	ماشطة
١٤٢٢، ١٤٢١	:	مغنية
١٢٨٨	:	الملائكة
١٣١٢	:	مهاجرين
١٤٢١	:	نجار
٩٤٧	:	هوازن

فهرس الفرق والطوائف، وأصحاب الديانات والمذاهب

أصحاب الحديث	:	٤٧٧
أصحاب المعاني	:	٣١٤
أهل الذمة	:	٩٣٠
أهل الظاهر	:	١١٩٣
أهل القياس	:	٣٤٧
أهل الكتاب	:	٣١٤
أهل اللغة	:	٤٩٦
حملة الآثار	:	١٢٦
الحنفي	:	٣٧١، ٣٦٨، ٣٦٦
الذمي	:	٩٢٩، ٣٦٩، ٣٦٨
الرواة	:	٦٥١
الشافعي	:	٣٧١
الشرطيون	:	٦١٨، ٦١٧
الشيعة	:	١١٥٣
العلماء	:	٣٥٨
غير المسلمين	:	١٤٩٢
الفقهاء	:	٣٥٨، ٣٤٧، ٣١٠، ٢٩٢، ١٥٧، ١٤٩
	:	٤٧٢، ٥٤٨، ٦٢٣، ٨٠٧، ٩١٣، ٩٤٦، ٩٩٢، ١٠٧٧، ١٢٣٧، ١٣٥٨، ١٥٢٤
المتكلمون	:	٣٤٧
مشتو القياس	:	٣١٠
المسلم	:	١٤٢٣، ٩٢٩، ٣٦٩، ٣٦٨
مسلة	:	١٤٢١
المسلمون	:	١٣٨١، ١٣٨٣، ١٢٢٠، ٣٦٨، ٢٦٤، ٢٦٠
	:	١٥٢٤، ١٤٩٣، ١٤٩٢
المؤمنون	:	١٢٣٥، ١٢٣٣، ٩٣٦
النصاري	:	١٣٨٣، ١٣٨١، ١٣٨٠
نصراني	:	٨٥٢
نصرانية	:	١٤٢١
نفاة القياس	:	٣١٠
نقطة الأخبار	:	١٢٦
اليهود	:	١٣٨٣، ١٣٠٣، ١٢٨٠، ١٠٧٤
يهودية	:	١٤٢١
اليهودي	:	١٤٢٣، ١٠٧٤

فهرس الأماكن وما نسب أو أضيف اليها

مرتبة على حروف الهجاء

الصفحة	اسم المكان
(أ)	
١٤٦٧	الأرمين
١٤٩٣، ١٤٩٢، ١٤٦٥	الأرميني
١٤٣٥	اسكندرانى
١٤٧٠، ١٤٦٨	أصبهانى
١١٩٤، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٢	أهل البادية
١١٩٨	أهل البحار
١١٠	أهل الجنة
١٢٠٦، ٤٠٠، ٣٩٩	أهل الحجاز
١١٩٨، ١١٩٥، ٤٢٤	أهل الحضرة
١١٩٨	أهل الرستاق
١١٩٨	أهل السواد
٨٠٦	أهل العراق
١٢٠١، ١١٩٤، ٤٧٦، ٤٠٣	أهل المدينة
١٣٨٤، ٤٠٣	أهل مكة
١١٠	أهل النار
١٤١٢	الأهواز
(ب)	
١١٩٨، ١١٩٥، ١١٩٤	البادية
١٤٨٩	بحرى
١١٩٧، ١١٩٦	البدوى
٤٠٠، ٣٢٩، ٢٧٠، ١٤٦، ١٤٤، ١٣٧، ١١٩	البصرة
١٣٩٣، ٨٠١، ٨٠٠، ٧٩٩، ٧٩٨، ٦٠٨، ٥٨٠	
١٥٢٩، ١٤٨٦، ١٤٧١، ١٤٠٠، ١٣٩٥، ١٣٩٤	
١٤٧٢، ١٤٧٠، ١٤٦٨	بصرى
٢٧٧، ٢٢٢، ١٤٦، ١٤٤، ١٣٧، ١٣٢، ١١٥	البصريون
١٠٨٨، ١٠٣٧، ٨٢٧، ٧٣٩، ٦٧٢، ٦٣٤، ٥٢٣	
١٣٧٢، ١٣٧٠، ١٢١٥، ١٢١٢، ١١٤٤، ١١٤٠	
١٥٤١، ١٤١٧، ١٤٠٢، ١٣٨٤، ١٣٨٣	
١٣٩٣، ٨٠١، ٨٠٠، ٧٩٩، ٧٩٨، ١٤٦، ١٣٧	بغداد
١٣٩٥، ١٣٩٤	
٧٣٩، ٦٧٢، ٦٣٣، ٢٢٢، ١٤٧، ١٣٧، ١١٥	البغداديون
١٢١٥، ١٢١٢، ١١٤٤، ١١٤٠، ١٠٨٨، ٨٢٧	
١٤١٧، ١٤٠٢، ١٣٨٣، ١٣٧٢، ١٣٧٠، ١٣٥٤	
٠١٤٩٨	

الصفحة	اسم المكان
١٤١٥	تركى (ت)
١٣٩٤ ، ١٢٤٦	الجار (ج)
١٤٦٧ ، ١٤٦٥	الجبل
١٣٩٤	جدة
١٤١٥	جلكى
١٣١٥	الجنة
١٠٧٢	جهنم
١٤١٥	حبشى (ح)
٥٨٠ ، ٤٠٦ ، ٤٠٥ ، ٤٠٣ ، ٤٠١ ، ٣٢٩	الحجاز
١٤٠٢ ، ١٤٠٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٨٩ ، ٧٩٣	
١٤٩٣ ، ١٤٨٢ ، ١٤٦٥ ، ١٤٥٣ ، ١٤٤٦	
١٥٤٥	
١٤٠٩ ، ١٣٨٩	الحجازى
١٣٢٠	الحجازية
١٢٠٧ ، ١٢٠٦	الحجازيون
١٣١٦	الحرمين
١١٩٧	الحضري
١٣٩٦	(خ)
١٤٨٩	خراسان
١٤١٥	خراساني
٤٢٧	خزرى
١٣١٣	خيبر
	خيف
٢٩١ ، ٢٨٩	(د)
٢٨٩ ، ٢٨٨	دارالاسلام
٢٨٩	دارالحرب
١٤٣٥	دارالشرك
١٤٥٩	الدبيقى
	دينور
١٤٨٩	(ر)
١٤٨٩	رابحى
	رباحى
٣٨١	الريذة
١٤١٥ ، ١٣٧ ، ١٣٦ ، ١٣٥	الرومي
١٤٣٨	(س)
١٤١٢	السقلاطونى
١٥٤٨ ، ٢٩٤ ، ٢٠١	السوس
١٥٢٩	السوق
١٥٢١	سوق التمارين
	سوق المصلى

الصفحة	اسم المكان
(ش)	الشام
١٤٨٢ ، ١٤٥٣ ، ١٣٩١ ، ١٣٨٩	الشامي
١٤٧٢ ، ١٣٨٩	حقل
١٤٣٥	الصين
١٣٩٣	الصيني
١٤٨٩	(ط)
١٥٢٢ ، ٤٦٣	الطائف
١٤٦٨	طبري
(ع)	العراق
٣٢٩ ، ٤٠٦ ، ٨٠٦ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩١	العراقي
١٤٠٠ ، ١٤٤٧ ، ١٤٦٧	العراقيين
١٣٨٩	عراقية
١٠٥ ، ٨٦٤ ، ٨٧٦ ، ٩٧٨ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧	عرفة
١٣٢٠	العسكر
١٣٨٥	(غ)
١٤١٢	الغابة
٣٠٣	(ق)
١٤٠٩	فارسي
١٤٠١	الفرات
٥٠٣	(ق)
١٤٧٢	قاسانية
١١٩ ، ٢٧٠ ، ٢٩٤ ، ٩٩٤ ، ١٤٠٠	(ك)
١١٩	كازوني
(م)	الكوفة
٨٤ ، ٢٩٤ ، ٤٠٣ ، ٤٦٣ ، ٤٧٦ ، ٥٧٧ ، ٨٢٥	المدينة
١٠٧٨ ، ١١٢١ ، ١١٩٤ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١	مروى
١٢٤٦ ، ١٢٨٩ ، ١٣١٦ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٤	المسجد الحرام
١٣٤٧	المشرقيين
١٣٦ ، ١٣٧ ، ٣٨٣ ، ٥٠٠ ، ١٠١٩ ، ١٢٢٤	مصر
١٣٧٣ ، ١٤٣٥ ، ١٥٤٤	مصري
١٣١٠ ، ١٣١٦	مكة
١٠٦١ ، ١٠٦٢	منى
٥٨٠ ، ١٤٧٠	الموصل
١٤٧٢	ميسان
٨٣ ، ٤٠٣ ، ٧٤٦ ، ١٣٠٩ ، ١٣١١ ، ١٣١٢	
١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣٨٤ ، ١٥٢٥	
١٣١٣ ، ١٣٨٤	
١٤٨٢ ، ١٤٨٦	
٤١٧ ، ١٠١٩ ، ١٤٠٤	

<u>الصفحة</u>	<u>اسم المكان</u>
	(ن)
١٣٣١	نجران
١٤٧٠	نيسابورى
	(هـ)
٨٣	هجر
١٣٦ ، ٣٨٣ ، ٥٠٠ ، ١٠١٩ ، ١٢٢٤ ،	هروى
١٣٧٣ ، ١٤٣٥ ، ١٥٤٤	
١٤٥٩	همدان
١٤١٦	الهند
١٤١٥ ، ١٤٧٦ ، ١٤٧٩ ، ١٤٨٩ ، ١٤٩٢	هندي
	(ى)
١٤٣٥	يماني
٥٨٠	اليمن

فهرس الا زمان والفصول والمواسم والاعيان

٢٩٨	أول الهجرة
١٤٦٥، ١٤١٠	الخريف
١٣٨٤	ذو الحجة
١٤٦٥، ١٤١٠	الربيع
١٣٨٧	ربيع الأول
١٣٨٧، ١٣٧٩، ١٣٧٨	رمضان
١٤٦٧، ١٤٥٣، ١٤١٠	الشتاء
١٣٨٣	الشعانين
١٣٨٨، ١٣٨٧، ١٣٧٩	شعبان
١٤٦٧، ١٤٥٣، ١٤٨٠	الصيف
٤٢٧	عام خير
١٣٨٧	عام الفيل
١٣٢٤	العصر
١٣٨٣	العنصرة
١٣٨٥	الفجر
١٣٨٣، ١٣٨٠	فصح النصارى
١٣٨٣	الفطير
١٣٨٧	المبعث
١٣٨٧	الحرم
١٣٨٢	المهرجان
٧٦	مواسم الحج
١٣٨٢	النيروز
١٣٨٥	يوم الأضحى
١٣٨٤	يوم الخلاه
١٣٨٥	يوم عرفة
١٣٨٥	يوم الفطر
١٣٨٤	يوم القرّ
١٣٨٤	يوم النفر الأول
١٣٨٤	يوم النفر الثاني

فهرس وحدات الوزن والكيل والقياس

١٣٨٩، ١١٠٤	* إردب
٧٣٠، ٧٢٩، ٧٢٨، ٧٢٤، ٧١٩، ٧١٥، ٤٤٥	* أوسق (وسق)
٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٧	
١٠٨٣	* أوقية (أواقى)
١١٤١، ١١٤٠، ١١٣٩	* جريب
١٤٨٦، ١٣٩١، ٨١٤، ٣٩٩، ٣٨٦، ٣٨٥	* الرطل (أرطال)
١٥١٤، ١٤٩٢	
٣٣٤، ٧٧٦، ٦٧٨، ٤٧٩، ٣٩٩	* الصاع
٨١٢، ٨١٠، ٨٠٩، ٨٠٤، ٧٨٧، ٧٨٤	
٨٣١، ٨٣٠، ٨٢٨، ٨٢٥، ٨٢٤، ٨٢١	
١٥٣٥، ١٣٨٩، ١٢٢٥، ١٢١٠	
١٢٧٨، ٧٠٩	* الفرق
٧٧٥، ٤٩٢، ٤٩١، ٤٦٧، ٤٦٦، ٣٣٥	* القفيز
١١٠٩، ١١٠٨، ١١٠٧، ١١٠٦، ٩٦٢، ٧٧٦	
١٣٩٠، ١٣٨٩، ١١٤٠، ١١١١، ١١١٠	
١٢٨٨، ١٢٨٣، ١٢٧٥، ٥٣٠، ٥٢٩، ٨٤	* القيراط
١٥٠٤، ١٥٠٣، ١٣٥٦، ٤٣٢، ٤٢٦	* الكر
١٥٠٦	
٤٣٢، ٤٣١، ٤٢٦، ٤٢٥، ٤٢٤، ٣٣٥	* المد
٧٣٢، ٧٣١، ٦٨٣، ٥٠٨، ٤٥٧، ٤٥٤، ٤٤٣	
١٥٢١، ٧٧٦، ٧٣٥	
٧٧٦، ٣٣٥	* المكوك
١٤٩٠، ١٢٠٣، ١٢٠٢، ١١١٢	* منا (آمنا)

فهرس الكتب التي ورد ذكرها في المخطوط

الصفحة	اسم الكتاب
٢٨٤	١- القرآن الكريم
١٢٩، ٧٣٦، ٧٣٧، ١٢٩٧	٢- الإملاء للإمام الشافعي
٩٤، ١١٢، ١٨٥، ٢١١، ٣٨٠، ٥٩٥	٣- الأم للإمام الشافعي
٧٢٩، ٧٣٦، ٧٣٩، ٧٩٦، ١٣٩٣، ١٤٣٧	
١٥٠٨	
١٤٦٢	٤- الإيضاح لأبي القاسم الصيمري
٢٣٦	٥- الجامع لأبي حامد المروزي
١١٣	٦- الجامع الكبير للمزني
١٢٩	٧- الرسالة للإمام الشافعي
١٢٩	٨- السنن للإمام الشافعي
٣٨٠، ٤٧٧، ٨١١، ١١٧٥، ١٣٢١	٩- سنن أبي داود
٤٧٧	١٠- سنن الترمذي
٧٣٦، ٧٣٧	١١- كتاب اختلاف الحديث
١٠٦	١٢- كتاب البيوع لمحمد بن الحسن
٦٧٥	١٣- المبسوط للشافعي
١٨٥	١٤- مختصر البيهقي
٧٢٣	١٥- مختصر المزني
٤١٣، ٨٤١	١٦- المسائل المنثورة للمزني

فهرس الإجماعات التي ذكرها الماوردي

(مرتبة حسب ورودها في الكتاب)

- ٩٥٩٠ ٨٦٠ ٧٥ * أجمعت الأمة على جواز البيع
- ١٤٢ * بيع العين الغائبة بشرط نفي خيار الروية باطل لا يختلف فيه المذهب
- ١٤٤ * أجمع علماء الأقصار بالبصرة على جواز بيع الثمر في قواصره وجلاله
- ١٧٣ * انعقد الإجماع على أن المراد من التفريق أحدهما (أى التفريق بالكلام أو بالأبديان)
- ١٧٤ * هذا تأويل مستحدث يدفعه إجماع من السلف
- ٢٤٠ * لا يختلف مذهب الشافعي على أن خيار الثلاث مبرور
- ٢٤٣ * وهذا قول يخالف الإجماع
- ٢٤٥ * اتفاق الشافعية على أن لكل واحد من ورثة البائع أن ينفرد بفسخ البيع في حصته
- ٢٥٥ * هو مضمون على المشتري بالقيمة (في صورتين) على الأقاويل كلها
- ٢٧٠ * أهل اللغة مجمعون على أن من لا ابتداء الغاية ، وإلى لا انتهاء الغاية
- ٢٨٦ ٢٩٢٠ * أجمع المسلمون على تحريم الربا
- ٣٠٩ * أجمع المسلمون على تحريم الربا في الأشياء الستة المنصوص عليها
- ٣٤٧ * لا يختلف أهل القياس في قياس الطرد
- ٣٨١ * وليس لهما مخالف في الصحابة فكان إجماعا
- ٤٥٨ * وقد أجمعوا على أنها تأخذ من الثمن قسطا
- ٤٦٨ * صحت القسمة فيما تقابضا قول واحد . .
- ٦١٥ * في بيع البستان يدخل في البيع الشجر . . لا يختلف فيه المذهب
- ٦٤٢ * لا يجب على البائع تسوية الأرض قبل القبض وجها واحدا
- ٦٥٦ * يجوز بيع الثمار بعد بدو صلاحها بشرط القطع إجماعا
- ٦٤٧ * لزم البائع قلعها وجها واحدا
- * إذا قال : " بعثك هذه الثمرة إلا قوت سنتي " فهذا باطل باتفاق
- ٦٨٥

- ٨٣٥ * فلما أجمعنا على أنه لا يلزمه ردّ النماء ..
- ٨٥١ * لو قطعت يده قودا لم يكن له الردّ اتفاقا
- * لا خلاف بين الفقهاء أن العبد لا يملك بالميراث ، ولا يملك ما لم يملكه السيد
- ٩١٣
- ١١٥٤ * الإجماع ظاهر في الخاصة والعامة على استعمال المسك
- ١٢٣٨ * وليس لهذين في الصحابة مخالف فكان إجماعا
- ١٢٥٨ * المجنون شراؤه باطل ولا يقف على إجازة الولي إجماعا
- ١٢٦١ * لو عيّن الولي للمحجور عليه السلعة صح فقده وجبها واحدا
- ١٣١٥ * أجمع السلف وأهل الأعصار على التبائع بمنازل مكة
- ١٣٢٠ ، ١٣٢٥ ، ١٣٥٠ * أجمع الصحابة على جواز السلم
- ١٥٠٥ * إن عجل له مثل حقه في السلم فذلك جائز إجماعا
- * لا يجوز التسعير في غير الأقوات بدون خلاف ، وكذا في الأقوات عند السعة والرخص
- ١٥٢٢

* * *

ويرجع إلى الصفحات التالية أيضا :

- ١٤١ ، ١٤٥ ، ٢٤٨ ، ٥٠٢ ، ٥٧١ ، ٦١٧ ، ٦٣٦ ،
- ٦٧٧ ، ٦٨٤ ، ٧٠٦ ، ٧٢٨ ، ٧٥٩ ، ٨٢٩ ، ٨٣١ ،
- ٩١١ ، ٩١٢ ، ١٢٦٩ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٣ ، ١٣٩٦ ،

فهرس موضوعات الكتاب

الموضوعات	الصفحة
* كتاب البيوع :	٧٤
- الأصل في إحلال البيوع كتاب الله عز وجل ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وإجماع الأمة ..	٧٥
* فصل : في تفسير قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم "	٨٨
- اختلف الناس - وأصحابنا معهم - في المراد به - إلا - في هذا الموضع على أربعة أقاويل ..	٨٩
* فصل : في تفسير قوله تعالى : " وأحل الله البيع "	٩٤
- للشافعي في معنى الآية أربعة أقاويل :	٩٥
- أحدها : أنها عامة وأن لفظها لفظ عموم يتناول كل بيع إلا ما خصه الدليل .	٩٦
- أوجه الفرق بين عموم أريد به العموم وبين عموم أريد به الخصوص	٩٧
* فصل : القول الثاني : أنها مجملة لا يعقل منها صحة بيع من فساد إلا ببيان السنة	٩٨
- وجه الفرق بين العموم والمجمل	١٠٠
* فصل : القول الثالث : أنه داخل فيهما جميعا ، فيكون عاما دخله الخصوص ، ومجملا لحقه التفسير .	١٠١
* فصل : القول الرابع : أنها تناولت بيعا معهودا	١٠٢
- الفرق بينه وبين المجمل والعموم .	١٠٢
* فصل : حقيقة البيع في اللسان والشرع	١٠٣
- اختلف الناس هل البيوع الجائرة من أجل المكاسب وأطبيها أو غيرها من المكاسب أجل منها ؟	١٠٤
- الدليل على أن البيوع أجل المكاسب كلها .	١٠٦
* فصل : ذكر الشافعي في كتاب الاثم ما يلزم به البيع وما يجوز أن يفسخ به البيع ...	١١٢
- شروط العقد التي يصير بها لازما أربعة .	١١٣
- شروط الرد وما يكون به الفسخ أربعة أيضا .	١١٥
* مسألة : قال الشافعي : فإذا عقدا بيعا بما يجوز ، واقتراعا عن تراض منهما به لم يكن لأحدهما رده إلا بعيب أو بشرط خيار ...	١١٦

- ١١٦ - البيوع نوعان : بيع رقبة ، وبيع منفعة . (تقسيمات بيع الرقبة)
- ١١٧ - ذكر الخلاف في بيع العين الغائبة .
- ١٢٢ - ذكر الأدلة على بطلانه .
- ١٢٦ - الجواب من أدلة القائلين بجوازه .
- ١٢٩ * فصل : في جواز بيعها إذا وصفت قولان للشافعي .
- * فصل : إن قيل إن بيعها جائز إذا وصفت فلا تخلو حال البائع الواصف لها من أحد أمرين : إما أن يكون قد وصفها عن مشاهدة ، أو عن صفة . . .
- ١٣٣ * فصل : فأما كيفية الصفة فلا بد من ذكر الجنس والنوع . وفي ذكر الصفة وجهان .
- ١٣٥ - إذا قيل إن الصفة شرط في صحة العقد فهل يصح أن يصفه بأقل صفاته ، أولا يصح إلا بذكر أكثر صفاته ؟
- ١٣٦ * فصل : فأما ذكر موضع المبيع فيختلف باختلاف المبيع .
- ١٣٧ * فصل : إذا عقد بيع العين الغائبة على الوصف المشروط فيه فقد اختلف أصحابنا هل يكون العقد تاما قبل الروية أم لا ؟
- ١٣٩ * فصل : إذا رأى المشتري السلعة البيعة فهل يثبت له خيار المجلس أو خيار العيب ؟
- ١٣٩ * فصل : فأما خيار البائع فلا يخلو حاله من أحد أمرين : إما أن يكون يبيعه من روية أو عن صفة . . .
- ١٤٠ * فصل : حكم بيع العين الغائبة بشرط نفي خيار الروية .
- ١٤٢ - حكم بيع العين الحاضرة على شرط خيار الروية .
- ١٤٢ * فصل : حكم بيع السلجم والجزر واليصل والفجل في الأرض قبل قلعه على شرط خيار الروية .
- ١٤٣ * فصل : حكم بيع التمر المكنون في قواصره وجلاله .
- ١٤٤ - ما سوى التمر من الأمتعة التي في أوعيتها لا يخلو حالها من أحد أمرين : إما أن يكون ذائبا أو غير ذائب . . .
- * فصل : شرح قول الشافعي : " ولا يجوز بيع خيار الروية مؤجلا ولا بصفة " ١٤٦
- ١٤٨ * فصل : حكم بيع العين الغائبة مع تقدم الروية .
- ١٥٣ * باب خيار المتبايعين *
- ١٥٣ - العقود - من حيث اللزوم وغير اللزوم - على أربعة أقسام
- ١٥٦ - ذكر خلاف أهل العلم في خيار المجلس

- ١٦٢ * فصل : ذكر الأحاديث الدالة على ثبوت خيار المجلس .
- إثبات أن المراد من التفرق في الأحاديث هو التفرق بالأبدان لا بالكلام .
- ١٧٠ - الرد على أدلة القائلين بأن المراد من التفرق هو التفرق بالكلام لا بالأبدان .
- ١٧٤ - الأدلة العقلية على ثبوت خيار المجلس في البيع .
- ١٧٩ - الجواب عن أدلة النافين لخيار المجلس .
- ١٨٠ - إذا اشترط في العقد سقوط خيار المجلس فهل يلزم به البيع ويصح معه العقد ؟
- ١٨٤ * مسألة : بيان ثبوت خيار المجلس في البيوع كلها .
- ١٨٦ * فصل : الألفاظ التي ينعقد بها العقد والتي لا ينعقد بها العقد .
- ١٨٧ * فصل : كيفية العقد بألفاظه المختصة به .
- ١٩٠ * فصل : كيفية العقد إذا كان المبيع عبداً بعيداً وعقداً بلفظ الأمر .
- ١٩٥ * فصل : ما يصير العقد تاماً به شيان . . .
- ١٩٦ * فصل : بيان لزوم البيع بالافتراق وأن المعتبر فيه العرف كالقبض في المبيعات ، والاحراز في السرقة .
- ٢٠٠ * فصل : كيف يكون الافتراق في عقد البيع إذا تم بواحد ، كالأب إذا ابتاع من ابنه الصغير بنفسه ، أو باع عليه من نفسه لنفسه .
- ٢٠٤ - إذا مات أحد المتبايعين قبل التفرق فانتقل الخيار إلى وارثه وكان غائباً .
- ٢٠٤ * فصل : التخيير يقع في قطع الخيار ولزوم البيع مقام الافتراق خلافاً لأحمد .
- ٢٠٥ * فصل : ما يحصل به الفسخ قد يكون صريحاً وقد يكون ما يقوم مقام الصريح .
- ٢٠٧ * إذا اختلف المتبايعان بعد الافتراق في الفسخ .
- ٢٠٩ * مسألة : قال الشافعي : فإن اشترى جارية فاعتقها المشتري قبل التفرق أو الخيار ، واختار البائع نقض البيع . . .
- ٢٠٩ - متى يملك المبيع في خيار المجلس والثلاث ؟ للشافعي فيه ثلاثة أقوال
- ٢١٠ - مذهب أبي حنيفة في ذلك
- ٢١١ - توجيه لأقوال الشافعي الثلاثة
- ٢١٢ * فصل : تفرع عتق المشتري في زمن الخيار من الأقوال الثلاثة المذكورة
- ٢١٤ * فصل : إذا فعل المشتري بالمبيع في وقت الخيار تصرفاً غير العتق فعلى ثلاثة أضرب .
- ٢١٨

- ٢٢٣ * فصل : بيان حكم تصرفات البائع في المبيع في زمن الخيار
- ٢٢٤ * فصل : إذا قال المشتري في خيار المجلس للعبد المبيع : إن تم العقد بيننا وانبرم فانه حرّ
- ٢٢٥ - لو أنه قال : إن انفسخ البيع بيننا فانت حرّ
- ٢٢٥ - لو أنّ البائع قال في زمن الخيار للعبد المبيع : إن انفسخ البيع فانت حرّ .
- ٢٢٦ - لو أنه قال : إن تم البيع فانت حرّ
- ٢٢٦ * فصل : إذا اشترى من يمتق عليه بالملك من والد وولد
- ٢٢٦ * مسألة : قال الشافعي : فلو عجل المشتري فوطئها فأحبها قبل التفريق في غفلة من البائع ، فاختار البائع فسخ البيع . .
- ٢٢٧ - إذا وطئ المشتري الجارية المبيعة في مدّة الخيار فعلى ضريين : أحدهما : أن يكون وطؤه دون الفرج ، والثاني : أن يطأ في الفرج
- ٢٢٨ * فصل : إن أحبها بوطئه فالولد حرّ يلحق به ، ويتعلق على ذلك ثلاثة أحكام .
- ٢٣٠ * فصل : وأما قول الشافعي : " فأحبها قبل التفريق " فقد أنكره عليه قوم وقالوا : إحبالها قبل التفريق مستحيل . وعنه جوابان .
- ٢٣٢ - وأما قوله : " ففي غفلة من البائع " ففيه تأويلان
- ٢٣٣ * مسألة : إن وطئ المشتري هل يكون قاطعاً بخياره ورضى منه لامضاء البيع أم لا ؟
- ٢٣٤ * مسألة : إن وطئها البائع فهي أمته ، والوطئ اختيار لفسخ البيع .
- ٢٣٤ * فصل : إذا قال لمرأتين له : " إحداكما طالق " فوطئ إحداها
- ٢٣٥ * مسألة : قال الشافعي : وإن مات أحدهما قبل أن يفترقا فالخيار لوارثه
- ٢٣٦ - ذكر اختلاف الروايتين عن الشافعي في ذلك
- ٢٣٦ - اختلف أصحابه لاختلاف نصه على ثلاثة مذاهب
- ٢٣٧ * فصل : إذا جنّ أحد المتبايعين في خيار المجلس فالخيار ثابت
- ٢٣٩ * فصل : خيار الثلاث موروثة لا يبطل بالموت خلافاً لأبي حنيفة
- ٢٤٠ - ذكر الأدلة على أنه موروثة ، مع الإجابة عن أدلة أبي حنيفة
- ٢٤٢ * فصل : إذا انتقل خيار الثلاث إلى الوارث وكانوا جماعة فأراد بعضهم الرد ، وبعضهم الإمساك
- ٢٤٤ * فصل : إذا مات أحد المتعاقدين في مدّة خيار الثلاث فلم يعلم الوارث حتى مضت الثلاث
- ٢٤٥ * مسألة : قال الشافعي : فلو كانت بهيمة فنتجت قبل التفريق ثم تفرقا
- ٢٤٦

- هذه المسألة مبنية على أصليين . أحدهما : ملك المبيع بماذا ينتقل إلى المشتري ؟ . والثاني : الحمل هل يأخذ قسطا من الثمن أو يكون تبعاً ؟ ٢٤٦
- تفرع مسألة الكتاب على الخلاف في هذين الأصلين ٢٤٧
- * فصل : حكم الولد إذا انفسخ البيع بينهما ٢٤٨
- * مسألة : قال الشافعي : وكذلك كل خيار بشرط جائز في أصل العقد ٢٤٩
- إذا اشترى أمة فحاضت بعد العقد وقبل تقضى الخيار ٢٥٠
- إذا اشترى الرجل زوجته الأمة ففي جواز وطئها في مدة الخيار وجهان . ٢٥١
- * فصل : إذا اشترى الرجل زوجته الأمة ثم طلقها ثلاثاً في مدة الخيار ٢٥٢
- * فصل : إذا اشترى زوجته الأمة وكان قد طلقها قبل العقد فراجعها في مدة الخيار . ٢٥٢
- * مسألة : قال الشافعي : ولا بأس بتقيد الثمن في بيع الخيار ٢٥٣
- ذكر خلاف الإمام مالك في ذلك مع الرد عليه ٢٥٣
- * فصل : لو تلف المبيع في يد المشتري قبل رده على البائع فعلى ضريرين ٢٥٤
- * مسألة : قال الشافعي : ولا يجوز شرط خيار أكثر من ثلاث ٢٥٧
- ذكر مذاهب أهل العلم في ذلك ٢٥٨
- ذكر الأدلة على أن مدة خيار الشرط لا تزيد على ثلاثة أيام . ٢٦١
- الجواب عن أدلة المخالفين ٢٦٤
- * فصل : لو شرط خياراً يزيد على الثلاث أو خياراً مجهولاً كان البيع فاسداً . ٢٦٥
- ذكر خلاف أبي حنيفة في ذلك ٢٦٦
- ذكر الأدلة على فساد هذا البيع ٢٦٦
- الجواب عن استدلال أبي حنيفة ٢٦٧
- * فصل : يجوز أن يشترط الخيار كل من البائع والمشتري ، كما يجوز أن يشترطه أحدهما دون الآخر ٢٦٧
- * فصل : جاز اشتراط خيار ما دون الثلاث ٢٦٨
- * فصل : لا تدخل الغاية في شرط الخيار ، خلافاً لأبي حنيفة ٢٦٩
- ذكر الدليل على ذلك ٢٧٠
- * فصل : إذا اجتمع خيار شرع وخيار شرط ففي ابتداء خيار الشرط وجهان ٢٧١
- * فصل : إذا كان زمان الخيار باقياً فلكل واحد من المتعاقدين فسخ البيع من غير حضور صاحبه خلافاً لأبي حنيفة ومحمد ٢٧٢
- ذكر أدلة المذهب مع الرد على استدلال المخالفين ٢٧٣

- * فصل : إذا وكل رجل رجلا في ابتياع شيء أو بيع شيء فهل يجوز للموكل أن يشترط في عقد البيع خيار الثلاث من غير إذن الموكل أم لا ؟ ٢٧٤
- * فصل : إذا باع سلعة على أن يكون خيار الثلاث فيها لزيد ٢٧٥
- * فصل : إذا قال : يعتك هذه السلعة على استثمار زيد ٢٧٧
- باب الربا وما لا يجوز بيع بعضه ببعض
* متفاضلا ولا مؤجلا ، والصرف * ٢٧٩
- الأصل في تحريم الربا الكتاب ، والسنة ، ثم الإجماع ٢٨١
- * فصل : اختلف أصحابنا فيما جاء به الكتاب من تحريم الربا على وجهين ٢٨٧
- * فصل : لا فرق في تحريمه بين دار الاسلام ودار الحرب خلافا لأبي حنيفة ٢٨٧
- ذكر أدلة المذهب مع الرد على أدلة أبي حنيفة ٢٨٩
- * مسألة : قال الشافعي : وبه تركنا قول من روى عن أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إنما الربا في النسيئة " .. ٢٩١
- الربا ضربان : نقد ، ونساء - بيان معناهما مع ذكر الخلاف في تحريم ربا النقد (الفضل) ٢٩٢
- الدلالة على تحريم ذلك أربعة أحاديث ٢٩٥
- الجواب عن حديث أسامة : " إنما الربا في النسيئة " ٢٩٧
- * مسألة : حديث : " الذهب بالذهب ربا إلا هاهنا وهاهنا " مخرجه : ٢٩٨
- تقايضهما قبل أن يتفرقا
- أجاز أبو حنيفة في غير النقدين تأخير القبض وخيار الشرط ٢٩٩
- أدلة مذهب الشافعي ٣٠٠
- الجواب عن أدلة أبي حنيفة ٣٠٣
- * فصل : إذا تصارف الرجلان مائة دينار بألف درهم وتقايضا الدراهم ولم يتقايضا الدنانير - أو بالعكس - حتى تفرقا أو تخيرا ٣٠٤
- لو وكل أحدهما في القبض له والإقباض عنه ٣٠٥
- لو تقايض المتصارفان ما تصارفا عليه في مراح قبل الافتراق ٣٠٥
- لو اختلفا بعد الافتراق فقال أحدهما : تفرقنا عن قبض وقال الآخر بخلافه . ٣٠٥
- * فصل : إذا تصارفا مائة دينار بألف درهم فتقايضا من المائة خمسين ديناراً ثم افترقا وقد بقي خمسون دينارا ٣٠٦
- * مسألة : قال الشافعي : الربا من وجهين : " أحدهما في النقد بالزيادة في الوزن والكيل ، والآخر يكون في الدين بزيادة الأجل ٣٠٧

- ٣٠٨ - لأصحابنا في هذا الكلام تأويلان
- ❖ مسألة : قال الشافعي : وانما حرّمنا غير ما سقى رسول الله صلى الله عليه وسلم من المأكول المكيل أو الموزون لأنه في معنى ما سقى
- ٣٠٩ - أجمع المسلمون في تحريم الربا في الأشياء الستة المنصوص عليها واختلّفوا فيما عداها .
- ٣٠٩ - هذه المسألة فرع على إثبات القياس . والكلام فيها يلزم من وجهين
- ٣١١ - الأُدلة على أن تحريم الربا يتجاوز الأشياء الستة المنصوص عليها
- ٣١١ ❖ مسألة : قال الشافعي : ولم يجز أن تقيس الوزن على الوزن من الذهب والورق . . .
- ٣١٤ - ذكر مذاهب أهل العلم فمضى تحريم الربا في غير النقدين
- ٣١٤ ❖ فصل : حجة محمد بن سيرين في أن علة الربا فيه الجنس ، والدليل على فساد قوله .
- ٣١٨ ❖ فصل : حجة الحسن البصري في أن علة الربا فيه المنفعة في الجنس ، والدليل على فساد قوله .
- ٣٢٠ ❖ فصل : حجة سعيد بن جبير في أن علة الربا فيه تقارب المنافع في الأجناس ، والدليل على فساد قوله .
- ٣٢١ ❖ فصل : حجة ربيعة في أن علة الربا فيه أنه جنس تجب فيه الزكاة ، والدليل على فساد قوله .
- ٣٢١ ❖ فصل : حجة مالك في أن علة الربا فيه أنه مقتات مدخر ، والدليل على فساد قوله .
- ٣٢٢ ❖ فصل : حجة أبي حنيفة في أن علة الربا هو الكيل ، والطعم ليس بعلة
- ٣٢٣ ❖ فصل : إثبات أن العلة فيه أنه مطحوم . وإبطال أن يكون الكيل علة
- ٣٢٦ ❖ فصل : الجواب عن أدلة الحنفية
- ٣٢٣ ❖ فصل : حجة سعيد بن المسيب وقول الشافعي القديم في أن علة الربا فيه أنه مأكول مكيل ، أو موزون جنس . والدليل على فساد هذا القول
- ٣٣٦ ❖ فصل : ما عدا الذهب والفضة ينقسم إلى ثلاثة أقسام . . .
- ٣٣٧ ❖ فصل : علة الربا في الذهب والفضة أنه جنس الاثنان غالبا . وقال أبو حنيفة : العلة فيهما أنه موزون
- ٣٣٩ - الدليل على صحة علتنا وفساد علة الثلاثة أشياء
- ٣٤٢ - الجواب عن أدلة الحنفية
- ٣٤٤ ❖ فصل : القياس قياسان : قياس طرد ، وقياس عكس
- ٣٤٧ - أركان القياس ، وتعريف كل ركن منها
- ٣٤٨ - أقسام الحكم الشرعي (وتعريف كل قسم هـ)
- ٣٤٩

- حكم الأصل يكون مستفادا من ثلاثة أوجه : من نص ، أو إجماع ،
أو قياس على أصل آخر
- ٣٥٠ * فصل : تعلم علة الأصل من أحد ثلاثة أوجه : النص الصريح ، والتنبيه ،
والاستنباط
- ٣٥٤ - الشروط الدالة على صحة العلة
- ٣٥٩ * فصل : فساد العلة يكون من أحد ثمانية أوجه
- ٣٦١ * فصل : ينبغي للمعلل إذا أراد أن يستنبط علة الأصل المنصوص على حكمه
أن يعتبر أوصاف الأصل وصفا بعد وصف ..
- ٣٧٢ * مسألة : قال الشافعي : ولا يجوز أن يسلف شيئا مما يكال أو يوزن من المأكول
والمشروب في شيء منه . وإن اختلف الجنسان جازا متفاضلين .
- ٣٧٤ - لا يخلو ما تضمنه العقد من عوض ومعوض من أربعة أقسام
- ٣٧٥ * مسألة : ما عدا المأكول والمشروب والذهب والفضة لا ربا فيه . وقال
أبو حنيفة : الجنس يمنع من النساء ، فلا يجوز بيع الثياب بالثياب
- ٣٧٦ نساء ، ولا بيع الحيوان بالحيوان نساء
- ٣٧٩ - الدلالة على خطأ قول أبي حنيفة
- ٣٨٤ - الجواب عن أدلة أبي حنيفة
- * مسألة : قال الشافعي : ولا بأس أن يسلف بعيرا في بعيرين أريد
بهما الذبح ، أو لم يرد ..
- ٣٨٤ - ذكر خلاف مالك في ذلك مع الرد عليه
- ٣٨٥ * مسألة : قال الشافعي : وما أكل أو شرب مما لا يكال ولا يوزن فلا يباع
منه يابس برطب ..
- ٣٨٦ - المأكولات كلها ضربان : ضرب استقر في العرف كيله ووزنه .
وضرب استقر في العرف أنه غير مكيل ولا موزن
- ٣٨٧ * فصل : ما يكون مأكوله في جوفه كالجز واللوز فلا يجوز بيع بعضه ببعض
- ٣٩٠ * مسألة : قال الشافعي : وما كان من الأدوية هليلجها ولبانها وان
كانت لا تقتات فقد تعد مأكولة ومشروبة ..
- ٣٩١ - المأكولات تختلف جهات أكلها على أنواع ستة
- ٣٩١ * فصل : بيان الأشياء التي فيها الربا والتي لا ربا فيها
- ٣٩٤ * مسألة : قال الشافعي : وأصل التمر والحنطة الكيل فلا يجوز أن يباع
الجنس الواحد بمثله وزنا يوزن ولا وزنا بكيل ..
- ٣٩٩ - الاعتبار في التماثل بالكيل والوزن عادة أهل الحجاز في زمن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٣٩٩

- ٤٠٠ - ذكر خلاف مالك وأبي حنيفة في ذلك مع الرد عليهما
- * فصل : لم يخل حال الجنس الذي فيه الربا من أحد أمرين : إما أن يكون معروف الحال على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مجهول الحال .
- ٤٠٤
- * فصل : إذا كانت ضيعة أو قرية يتساوى طعامها في الكيل والوزن
- ٤٠٦
- * فصل : إذا تبايعا صبرة طعام بصبرة طعام جزافا
- ٤٠٦
- * مسألة : قال الشافعي : ولا يجوز بيع الدقيق بالحنطة
- ٤٠٧
- حكاية الكرابيسي عن الشافعي جواز بيع الدقيق بالحنطة متفاضلا وأنها جنسان .
- ٤٠٨
- قال مالك وأحمد وإسحاق : يجوز بيع الدقيق بالحنطة متماثلا
- ٤٠٩
- الدلالة على أن الدقيق والحنطة جنس واحد
- ٤١١
- * فصل : كذا ما حدث من الدقيق كالعجين والخبز والسويق لا يجوز بيعه بالحنطة
- ٤١٢
- * فصل : بيع الدقيق بالدقيق عند الشافعي لا يجوز . وقال أبو حنيفة : يجوز .
- ٤١٣
- كذا لا يجوز بيع السويق بالسويق ولا بيع الخبر بالخبر ، ولا بيع الخبر بالسويق ، ولا بيع السويق بالدقيق .
- ٤١٤
- الخبر إذا بيع ودق فتوتانا عما يبيع بعضه ببعضه ففيه وجهان
- ٤١٤
- * فصل : إذا اختلف الجنسان في بيع الدقيق بالدقيق أو الخبز بالدقيق جاز
- ٤١٥
- البر والشعير جنسان يجوز التفاضل بينهما ، خلافا لمالك
- ٤١٦
- الدليل على أنها جنسان
- ٤١٧
- الجواب عن أدلة مالك
- ٤١٨
- * مسألة : قال الشافعي : لا بأس بخل العنب مثلا بمثل ، وأما خل الزبيب فلا خير في بعضه ببعض مثل بمثل من قبل أن الماء يقل فيه ويكثر .
- ٤١٨
- مقدمات هذا الفصل أن التمر والرطب جنس واحد ، والزبيب والعنب جنس واحد ، وأن الماء هل فيه الربا أم لا ؟ - حكم بيع الخلول بعضها مع بعض
- ٤١٩
- الخلول كلها جنس واحد أو اجناس مختلفة ؟
- ٤٢١
- * مسألة : قال الشافعي : لا خير في التحرى فيما في بعضه ببعض ربا
- ٤٢٢
- اختلف الأصحاب في مراد الشافعي بهذه المسألة فقال بعضهم : انه أراد الرد على مالك في تجويزه التحرى في بيع خل التمر بخل التمر . وقيل : بل أراد الرد عليه في تجويزه لاهل البادية بيع البر بالبر من غير كيل .
- ٤٢٢

- ٤٢٤ * مسألة : قال الشافعي : ولا خير في مدّ عجوة ودرهم بمدّ عجوة . . .
- جملة أن كل جنم ثبت فيه الربا فلا يجوز أن يباع بشي من جنسه
- ٤٢٤ إذا ضم إليه عرض من غير جنسه ، وقال أبو حنيفة بجوازه
- ٤٢٧ - والدلالة عليه حديث فضالة بن عبيد
- ٤٣٠ - الجواب عن أدلة أبي حنيفة
- ٤٣٢ * فصل : في تفرعات المسألة السابقة
- ٤٣٣ * مسألة : قال الشافعي : وكل زيت ودهن لوز وجوز وزور لا يجوز من
- الجنم الواحد إلا مثلاً بمثل . . .
- ٤٣٣ - الأدهان على أربعة أقسام
- * فصل : لا فضل في الأدهان بين المأكول أدما ، أو دوا ، أو غير ذلك
- ٤٣٦ من أنواع الأكل
- ٤٣٦ - الأدهان أجناس كأصولها
- * مسألة : قال الشافعي : ولا يجوز من الجنس الواحد مطبوخ منه بني
- ٤٣٨ منه بحال . . .
- جملة أن كل ما دخلته النار لا تعقده واجتماع أجزائه ولم تدخله
- ٤٣٩ لصلاحه وتصفيته ، لم يجز المطبوخ منه بالنبي ولا بالمطبوخ
- * مسألة : قال الشافعي : ولا يباع عسل نحل بعسل نحل إلا مصفيين
- ٤٤٠ من الشمع . . .
- ٤٤٢ * فصل : حكم بيع السكر ، والفانيد ، ودبس التمر ، ورب الفواكه
- * مسألة : قال الشافعي : ولا خير في مدّ حنطة فيها فصل أو زوان بمدّ
- ٤٤٣ حنطة لاشي فيها من ذلك . . .
- * حكم بيع العلس بالعلس في قشرته ، وكذا حكم بيعه بالحنطة قبل تقشير
- ٤٤٤ - حكم بيع الأرز بالأرز قبل إخراج من قشرته
- ٤٤٥ * مسألة : قال الشافعي : ولبن الغنم ماعزه وضائنه صنف ، ولبن البقر عربيها
- ٤٤٦ وجواميسها صنف ، ولبن الأبل مهيها وعربها صنف . . .
- اختلف قول الشافعي في الألبان هل هي صنف واحد أو أصناف ؟
- ٤٤٨ * فصل : كل ما اتخذ من الألبان فالقول فيه كالقول في الألبان
- * مسألة : قال الشافعي : ولا خير في زبد غنم بلبن غنم ، ولا في زبد
- ٤٤٨ غنم بسم غنم . . .
- أصل هذا الفصل أن كل شي كان متخذاً من اللبن لم يجز بيعه
- بمثل ذلك من اللبن - بيان اختلاف الأصحاب في تعليل المنع - ثمرة
- ٤٤٩ هذا الخلاف - حكم بيع الزبد باللبن المخيض

- حكم بيع المخيض بالسمن ، أو الجبن ، أو المصل ، أو الأقط ،
وبيع الجبن بالمصل ، وبيع الأقط بالجبن ، وبيع المخيض باللبن
الحليب ، وبيع اللبن الحليب باللبن الرائب والحامض ، وبيع الزبد
بالسمن ٤٥٠
- * فصل : حكم بيع اللبن الحليب باللبن الحليب ، والمخيض بالمخيض ٤٥١
- * فصل : حكم بيع الزبد بالزبد ٤٥١
- * فصل : حكم بيع السمن بالسمن ٤٥٢
- * فصل : حكم بيع الجبن بالجبن ٤٥٢
- * فصل : بيان حكم بيع الزيت بالزيتون ، والشيرج بالسمن ، ودهن
الجوز بالجوز* ، ودهن اللوز باللوز ، مع ذكر خلاف أبي حنيفة في ذلك ٤٥٣
- حكم بيع الكسب بالكسب ٤٥٤
- حكم بيع طحين السمن بطحين السمن قبل استخراج الدهن منها ٤٥٥
- * مسألة : قال الشافعي : لا خمر في شاة فيها لبن يقدر على حليه بلبن ٤٥٥
- ذكر خلاف أبي حنيفة في ذلك مع الرد عليه ٤٥٦
- * فصل : بيع شاة في ضرعها لبن بشاة في ضرعها لبن باطل خلافا لأبي الطيب
ابن سلمة . ٤٥٩
- * فصل : حكم بيع شاة في ضرعها لبن بشاة لبون ليم في ضرعها لبن ٤٥٩
- حكم بيع شاة في ضرعها لبن بشاة مذبوحة ليم في ضرعها لبن ٤٥٩
- حكم بيع شاة في ضرعها لبن ببقرة في ضرعها لبن . ٤٦٠
- * فصل : حكم بيع دجاجة فيها بيض ببيض ٤٦٠
- * فصل : حكم بيع دار فيها ماء* بدار فيها ماء* ٤٦١
- ماء البئر قبل الحياة هل هو ملك لصاحب البئر؟ ٤٦١
- * مسألة : قال الشافعي : كل ما لم يجز التفاضل فيه فالقصة فيه كالبيع ٤٦٢
- القصة هل هي بيع أو هي إفراز حق وتمييز نصيب ؟ ٤٦٣
- * فصل : تفريع على ما إذا قيل إنَّ القصة بيع ٤٦٥
- * فصل : تفريع/ ما إذا قيل إنها إفراز حق وتمييز نصيب ^{على} ٤٧٠
- * مسألة : لا يجوز بيع رطب بتمر بحال خلافا لأبي حنيفة ٤٧١
- الدلالة على ما قلناه رواية عبيد الله بن عمر ٤٧٣
- ذكر مطاعن الحنفية في حديث محمد بن أبي وقاص مع الرد عليها ٤٧٦
- دليلنا من طريق المعنى ٤٧٩
- الجواب عن أدلة الحنفية ٤٨٠

- ✳ فصل : بيع العنب بالزبيب لا يجوز ، وكذا الفواكه كلها لا يجوز بيع رطبها بيايسها .
٤٨١
- ✳ مسألة : بيع رطب برطب لا يجوز عندنا . ويجوز عند مالك ، وأبي حنيفة ، وصاحبيه ، والمزني .
٤٨٢
- دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم : " أينقص الرطب ؟ " . . .
٤٨٣
- الجواب عن أدلة المخالفين
٤٨٣
- ✳ فصل : كل ما يصير رطباً وتمراً لا يجوز بيعه منهما ، وكذا كل ما يتخذ من التمر والرطب لا يجوز بيعه منهما ولا بما يصير تمراً أو رطباً .
٤٨٤
- في بيع الطلع بالرطب / ^{والتصبير} ثلاثة مذاهب للآصحاب
٤٨٥
- ✳ مسألة : لا يجوز بيع الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة ، ولا بيع المبلولة بالمبلولة ولا بيع المقلوة بالمقلوة ، ولا بيع الحنطة بالنشأ ، ولا بيع النشأ بالنشأ . .
٤٨٦
- ✳ مسألة : قال الشافعي : كل سلعة باعها فهلك قبل القبض فمن مال باعها . .
٤٨٧
- ذكر مذاهب أهل العلم في ذلك
٤٨٨
- الدليل على صحة قول الشافعي من المنقول
٤٩٠
- الدليل من المعقول
٤٩١
- الجواب عن أدلة المخالفين
٤٩١
- ✳ مسألة : قال الشافعي : وإذا اشترى بالدنانير دراهم بأعيانها فليس لكل واحد منهما أن يعطى غير ما وقع عليه البيع
٤٩٢
- الدراهم والدنانير تتعين بالعقد عندنا ، وعند أبي حنيفة لا تتعين
٤٩٣
- الدلالة على صحة ما ذهبنا إليه
٤٩٥
- الجواب عن احتجاج أبي حنيفة
٤٩٦
- ✳ مسألة : إن وجسد بالدنانير أو بالدراهم عيباً فهو بالخيار
٤٩٧
- الصرف على ضربين : معيّن وفي الذمة ، والمعيّن لا يخلو حال عيبها من أحد أمرين
٤٩٨
- الكلام في المعيّن الذي يخرج العيب من جنس الذهب أو الفضة
٤٩٨
- ✳ فصل : الكلام في المعيّن الذي لا يخرج العيب من جنس الذهب أو الفضة . .
٥٠٠
- ✳ مسألة : إذا تبايعا بغير عيّن الدنانير والدراهم ثم وجدا بهما عيباً قبل التفريق
٥٠١
- المضمون في الذمة لا يخلو من أحد أمرين : إما أن يجد به العيب قبل التفريق ، وإما أن يجد به العيب بعد التفريق
٥٠٣

- ٥٠٣ - الكلام فيما إذا وجد به العيب بعد التفرق وعيبه يخرج من جنس الذهب .
- ٥٠٦ * فصل : إذا كان عيبه لا يخرج من جنس الذهب
- ٥٠٧ * مسألة : لو راطل مائة دينار مروانية ومائة دينار من ضرب مكروه بمائتي دينار من ضرب وسط لم يجز . .
- ٥٠٨ - وقال أبو حنيفة : يجوز هذا كله
- ٥٠٩ - الدلالة عليه ما قدمناه في بيع مائة عجة ودرهم بمائة عجة
- ٥١٠ - الجواب عن دليل أبي حنيفة
- ٥١٠ * فصل : إذا باع مائة درهم صحاح ومائة درهم غلة بمائة درهم صحاح ومائة درهم غلة
- ٥١٠ * فصل : لا يجوز بيع ذهب مع شيء آخر بذهب خلافا لأبي حنيفة ومالك
- ٥١٢ * مسألة : لا بأس أن يشتري الدراهم من الصراف ، ويبيعها منه إذا قبضها منه بأقل من الثمن الأول أو أكثر ، خلافا لمالك
- ٥١٣ - تأييد ما ذهب إليه الشافعي مع الرد على حجج مالك
- ٥١٤ * فصل : شرح المذهب في كيفية العقد المذكور
- ٥١٥ * فصل : تفرعات على ما تناثر من المسائل في الفصول السابقة من هذا الباب
- ٥١٥ - وجه تسمية الصرف صرفا
- ٥١٦ - شروط الصرف التي لا يتم إلا بها
- ٥١٧ - الصرف ينقسم إلى أربعة أقسام
- ٥١٩ * فرع : لو أحال بالدنانير التي قد استحق قبضها في الصرف قبل الافتراق على رجل حاضر
- ٥٢٠ * فرع : إذا اقترضها له من غيره ودفعها إليه
- ٥٢٠ - القرض متى يملك ؟
- ٥٢١ * فرع : إذا حصل للمشتري على الصيرفي عشرة دراهم فقال : اجعل هذه العشرة بدلا من الثمن لم يجز خلافا لأبي حنيفة
- ٥٢٢ * فرع : إذا اشترى رجل من الصيرفي دينارا بعشرة دراهم ، ثم أن الصيرفي أبرأ المشتري من العشرة
- ٥٢٢ * فرع : إذا اشترى دينارا فقبضه ثم وجده معيبا بعد تلفه فهل له الرجوع بأرش عيبه ؟
- ٥٢٤ * فرع : إذا حصلت في ذمة رجل دراهم موصوفة فحظر السلطان المعاملة بها ، لم يستحق صاحب الدراهم غيرها ولم يجز أن يطالبه بقيمتها خلافا لأحمد

- * فرع : إذا تباعا ذهب بذهب ففيه تفصيل ٥٢٥
- * فرع : إذا باع رجل ثوبا بمائة درهم على أنها من صرف عشرين درهما بدينار ٥٢٧
- * فرع : إذا باع ثوبا بألف درهم من نقد سوق كذا ٥٢٨
- * فرع : إذا اشترى دينارا بعشرة دراهم على أنه يساوي العشرة ، أو على أنه لا غبنه عليه في ثمنه ، أو على أنه مستقص به ٥٢٨
- * فرع : إذا باع ثوبا بدينار إلا درهم . ٥٢٩
- * فرع : إذا ابتاع دينارا بعشرة دراهم فدفع إليه الصيرفي دينارا ، فرجع الدينار قيراطا ٥٢٩
- * فرع : إذا اشترى ثوبا بدينار ، ووزن المشتري الدينار فرجح في الميزان ، فأعطاه بائع الثوب هذا ، ما فضل من الدينار ذهبا ٥٣٠
- * فرع : إذا أودع رجل رجلا مائة دينار ، ثم أن صاحب الدينار لقي المودع فباع عليه الدينار بالوديعة بألف درهم والدينار غير حاضرة ٥٣١
- * فرع : إذا كان على رجل دينار ، فكان يعطى صاحبها درهم على ما يتفق عنده ، ويحصل بيده من غير مصارفة وتقرير سعر بالدينار لم يكن هذا صرفا ٥٣١
- * فرع : إذا ابتاع ثوبا بنصف دينار ، ثم ابتاع ثوبا ثانيا بنصف دينار لم يلزمه أن يدفع دينارا صحيحا ٥٣٣
- * فرع : إذا قبض رجل من رجل ألف درهم من دين له عليه ، فضمن له رجل آخر بدل ما كان فيها من زائف أو بهرجة فان الضمان جائز ٥٣٤
- * باب بيع اللحم باللحم * ٥٣٦
- * قال الشافعي : اللحم كله صنف وحشيه وانسيه وطائره . . ٥٣٦
- * اختلف قول الشافعي في اللحم هل هي صنف واحد أو أصناف ؟ ٥٣٦
- * فصل : تفريع على القولين ٥٣٧
- * فصل : الشحوم صنف غير اللحم وفيها قولان كاللحم ٥٤٠
- * فصل : هل البيض صنف من اللحوم ؟ ٥٤١
- * فصل : الاثر المترتب على القول بأن اللحم صنف أو أصناف ٥٤٢
- يجوز بيع التمر إذا بلغ أول جفافه ، ولا يجوز بيع اللحم باللحم إلا إذا بلغ أقصى جفافه ، ببيان وجه الفرق بينهما ٥٤٣
- حكم بيع اللحم الذي في خلاله عظم ، أو عليه جلد باللحم الخالص ٥٤٤
- حكم بيع لحوم الحيتان بعضها ببعض ٥٤٥

* باب بيع اللحم بالحيوان *

٥٤٦

٥٤٦

٥٤٦

٥٤٩

٥٥٠

٥٥٤

٥٥٤

* فصل : لا يخلو حال الحيوان من أحد أمرين : إما أن يكون مأكولا أو

٥٥٤

غير مأكول

- حكم بيع الحيوان المأكول باللحم - حكم بيعه بالسك - حكم بيع

٥٥٥

اللحم بالسك الحي - حكم بيع الحيوان غير المأكول باللحم باللحم

- حكم بيع الشحم بالحيوان - حكم بيع الحيوان بالكبد والطحال

٥٥٦

- حكم بيعه بالجلد والعظم - حكم بيع البيض بالدجاج

٥٥٧

- حكم بيع اللبن بالحيوان

٥٥٩

* باب ثمره الحائط يباع أصله *

٥٦٠

- إذا ابتاع أرضا ذات نخل مشر، أو ابتاع نخلا فيه شر

- لا يخلو حال الثمرة في العقد من ثلاثة أحوال : إما أن يشترط

٥٦٠

دخولها في البيع، أو يشترط خروجها من البيع، أو يطلق

٥٦١

- اختلف الفقهاء في حكم الثمرة عند الإطلاق على ثلاثة مذاهب

- التأييد لمذهب من قال - وهو قول الشافعي والجمهور - إنها إن

كانت مؤثرة لا تدخل في البيع، وإن كانت غير مؤثرة تدخل في

٥٦٣

البيع

٥٦٧

- الجواب عن أدلة المخالفين لذلك

٥٦٧

* فصل : في دخول طلع الفحول في البيع قبل تأبيره وجهان

٥٦٨

- وجه الفرق بينه وبين طلع الإناث

٥٦٩

* فصل : العقود التي يملك بها النخل المشر على أربعة أضرب

٥٧١

* مسألة : إذا أبر الحائط أو نخلة منه كان تأبيره لجميعه

* فصل : لا يخلو حال النخل من أحد أمرين : إما أن يكون نوعا واحدا أو أنواعا ٥٧٢

* فصل : إذا جرى على جميع الحائط حكم التأبير وجعلت الثمرة خارجة من

٥٧٣

البيع، فأطلعت النخلة بعد ذلك طلعا مستحدا

✽ فصل : إذا كان له حائطان محوزان فباعهما وقد أثرت ثمرة أحدهما ولم

٥٧٥

تو* بر ثمرة الآخر

- لو كان حائط واحد فأثرت ثمرة مقدمه ولم تو* بر ثمرة مؤخره ٥٧٦

✽ مسألة : لو تشقق طلع الاناث أو شي* منه بنفسه فهو في معنى ما أبر ٥٧٧

٥٧٧

- معنى التأبير ، ومشروعيته

٥٧٨

✽ مسألة : إذا أبر طلع الاناث فطلع الفحول تبع له

٥٧٩

- إذا أبر طلع الفحول فهل يتبعه طلع الاناث ؟

٥٨٠

✽ فصل : جاز بيع الفحول في قشره خلافا لأبي اسحاق

٥٨٠

✽ مسألة : قال الشافعي : الكرسف إذا بيع أصله كالنخل

٥٨١

✽ مسألة : قال الشافعي : ويخالف الثمار من الأعناب وغيرها النخل

- جملة أن النبات ضربان : شجر وزرع . والشجر لا يخلو

حال حمله من ثلاثة أقسام (بيان كل قسم في تبعيته لأصله في

٥٨٢

البيع وعدمه)

- الزرع ضربان : ضرب إذا حصد لم يبق له أصل يستخلف ،

وضرب آخر يجزأ رارا ويستخلف (بيان كل ضرب منهما في

٥٨٤

تبعيته لأصله في البيع وعدمه)

✽ مسألة : إذا كانت الثمرة للبائع فعلى المشتري تركها في شجرها إلى أن

٥٨٥

تبلغ الجدار ، أو اللقاط ، أو القطف

٥٨٧

- وقال أبو حنيفة على البائع قطعها ولا يلزم المشتري تركها

٥٨٧

- تأييد مذهب الشافعي مع الاجابة عن أدلة أبي حنيفة

٥٨٩

✽ مسألة : إذا كان لا يصلحها إلا السقي فعلى المشتري تخلية البائع

- لا يخلو حال السقي من أحد أمرين : إما أن يكون ممكنا أو

٥٨٩

متعذرا . فان كان ممكنا لم يخل حاله من أربعة أقسام .

٥٩٢

- لو اختلفا في قدر السقي

✽ فصل : إن كان السقي متعذرا فلا يخلو حال تعذره من أحد أمرين :

٥٩٢

إما أن يكون لاعواز الماء ، أو لفساد آله

✽ مسألة : قال الشافعي : وان كانت الشجرة ما يكون فيها الثمرة ظاهرة ،

٥٩٤

ثم تخرج منها قبل أن تبلغ الخارجة ثمرة غيرها . .

- إذا باع ثمرة فلم يأخذها المشتري من شجرها حتى حدثت

٥٩٥

ثمرة أخرى

٥٩٧

- شرح مسألة الكتاب

- * مسألة : من باع قرطا جرّة عند بلوغ الجراز فتركه المشتري حتى زاد ٥٩٩
- صورة هذا البيع وبيان اختلاف الأصحاب في جوازه ٦٠٠
- * مسألة : لو باع حنطة فانثالت عليها حنطة أخرى ٦٠١
- هذا على ضربين : أن يكون قبل القبض ، أو بعده ٦٠٢
- * فصل : إذا كان اختلاط الطعام بعد قبضه فالبيع ماض لا يفسد ٦٠٣
- * مسألة : وكل أرض بيعت للمشتري جميع ما فيها من بناء وأصل .. ٦٠٥
- لا يخلو الحال إما أن يشترط دخول البناء والشجر في البيع ، وإما أن يشترط خروجهما ، وإما أن يطلق العقد ٦٠٥
- * فصل : كذا كل ما كان متصلا بالأرض اتصال قرار فهو داخل في البيع ٦٠٨
- وهل يملك الماء الذي فيها ؟ ٦٠٩
- * فصل : فلو كان في الأرض التي ابتاعها معدن ٦١٠
- * فصل : حكم ما تولد في أنهار الأرض وعيونها من السمك ٦١١
- * فصل : لو كان في الأرض دولا للماء ٦١٢
- * فصل : إن كان في الأرض رحي للماء ٦١٣
- * فصل : حكم ما كان فيها من شجر مقطوع ، وبناء ، مقلوع ، وعلف مخزون ، وثمر ملقوث ، وتراب منقول ، وسواد محمول ٦١٤
- * فصل : إذا باع البناء والشجر فهل يتبعهما الأرض ؟ ٦١٤
- * فصل : بيان ما يدخل في بيع البستان وما لا يدخل فيه ٦١٥
- بيان ما يدخل في بيع القرية ، وما لا يدخل فيه ٦١٦
- * فصل : بيان ما يدخل في بيع الدار ، وما لا يدخل فيه ٦١٦
- * فصل : إذا باع عبدا وعليه ثياب ، أو أمة وعليها حلبيها ٦٢٣
- * فصل : بيان ما يدخل في بيع الدابة وما لا يدخل فيه ٦٢٤
- * فصل : إذا ابتاع سمكة فوجد في جوفها لوة أو لوة أو جوهرة ، أو سمكة ٦٢٥
- لو ابتاع طائرا فوجد في جوفه سمكا أو جرادا ٥٢٦
- * مسألة : وإن كان فيها زرع فهو للبائع يترك حتى يحصد ٥٢٦
- هل يكون للمشتري خيار في ذلك ؟ ٦٢٨
- لو جرز البائع زرع قبل وقت حصاده ٦٢٩
- * فصل : إذا ابتاع أرضا مزروعة وشرط دخول الزرع في البيع ٦٣٠
- * مسألة : إن كان الزرع يجرّ مرارا للبائع جرّة واحدة ، وما بقي فكلاصل ٦٣٢
- هل ينتظر بما ظهر من نيته تنهاى جزاءه ؟ ٦٣٢

- ✳ فصل : حكم البطيخ والخيار والقثاء وما توه خذ ثمرته مرة بعد أخرى -
٦٣٣ لكن في عام واحد - إذا بيعت الأرض
- ✳ فصل : أصل الموز لا يدخل في بيع الأرض كالزروع ، وفرخه الذي
٦٣٤ يستخلف كالشجر يدخل في البيع
- ✳ مسألة : إذا ابتاع أرضاً فيها بذر فالبذر للبائع لا يدخل في العقد
٦٣٥ - لو شرط في عقد البيع دخول البذر ففيه تفصيل
- ٦٣٦ ✳ مسألة : إن كان فيها حجارة مستودعة فعلى البائع نقلها وتسوية الأرض
٦٣٧ - لا يخلو حال الحجارة من ثلاثة أقسام : أن تكون مخلوقة في
الأرض ، أن تكون مبنية فيها ، أن تكون مستودعة فيها
٦٣٨ - حكمها إذا كانت مخلوقة في الأرض
- ٦٣٨ ✳ فصل : حكمها إذا كانت مبنية في الأرض
- ٦٤٠ ✳ فصل : حكمها إذا كانت مستودعة في الأرض (وهي مسألة الكتاب)
- ٦٤٠ - لا يخلو حالها من حيث الضرر في قلعها أو تركها من أربعة أقسام
٦٤١ - القسم الأول : أن يكون تركها وقلعها غير مضر
- ٦٤١ ✳ فصل : القسم الثاني : أن يكون تركها وقلعها مضر
- ٦٤٣ ✳ فصل : القسم الثالث : أن يكون تركها غير مضر ، وقلعها مضر
- ٦٤٤ ✳ فصل : القسم الرابع : أن يكون تركها مضر ، وقلعها غير مضر
- ٦٤٦ ✳ باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار ، وردّ الجائحة ✳
٦٤٨
-
- الثمرة المبيعة إما أن تكون بادية الصلاح ، أو غير بادية الصلاح -
وعلى الثاني إما أن تباع بشرط التبقية ، أو تباع بشرط القطع ،
أو تباع بيعاً مطلقاً
٦٤٨
- بيان بطلان بيعها بشرط التبقية
٦٤٩
- بيان جواز بيعها بشرط القطع
٦٥٣
- حكم بيعها عند الإطلاق
٦٥٣
- ذكر خلاف أبي حنيفة في ذلك ، مع تأييد مذهب الشافعي ،
والردّ على حجج أبي حنيفة
٦٥٤
- ✳ فصل : إذا ابتاع ثمرة لم يبيد صلاحها ، وهو يملك نخلها ببيع
متقدم ، فهل يلزم اشتراط القطع في ابتاعها ؟
٦٥٦
- ✳ فصل : ما بدا صلاحه من الثمار لا يخلو بيعها من ثلاثة أقسام . .
٦٥٦
- ✳ مسألة : بدو الصلاح متى يكون ؟
٦٥٨

- ٦٦١ * فصل : اذا بدا صلاح نخلة في الحائط فهل يكون صلاحها صلاحا لجميع نخل الحائط والبلد ، ولجميع أجناس الثمار التي في الحائط ؟
- ٦٦٢ * فصل : إذا بدا صلاح نوع من أنواع النخل فهل يكون صلاحا لجميع ما في الحائط من أنواع النخل ؟
- ٦٦٣ * مسألة : بدو الصلاح يختلف بحسب اختلاف الثمار . وجعلتها أنها على شانية أقسام .
- ٦٦٤ * مسألة : قال الشافعي : لا وجه لمن قال : يجوز إذا بدا صلاحها . لا يجوز بيع ما لم يخلق من القثاء والبطيخ تبعاً لما بدا صلاحه خلافاً لما لك .
- ٦٦٥ * مسألة : كل ثمرة وزرع دونها حائل من قشرة أو كام لا يجوز بيعها للحائل دونها
- ٦٦٦ - المستور بقشر وكام على ضربين : أن يكون مستورا بقشرة واحدة ، وأن يكون مستورا بقشرتين . وينقسم كل منهما إلى نوعين (بيان حكم جميع هذه الأنواع)
- ٦٦٧ * مسألة : لا يجوز بيع الحنطة بالحنطة في سنبليها
- ٦٦٨ - وحكى عن الشافعي في القديم جواز بيعه ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة
- ٦٦٩ - ذكر توجيه القولين مع الرد على أدلة القائلين بالجواز
- ٦٧٠ * مسألة : لا يجوز بيع الجوز في قشرته معاً ، وكذلك الرانج وما عليه قشرتان
- ٦٧١ - اللوز حكمه حكم الباقلاء عليه قشرتان
- ٦٧٢ * مسألة : قال الشافعي : لا يجوز أن يستثنى من الثمرة مدا
- ٦٧٣ - الاستثناء لا يخلو حاله وحال ما بقي من المبيع بعده من أربعة أقسام
- ٦٧٤ * فصل : إذا باع ثمرة حائط بأربعة آلاف درهم إلا بألف درهم
- ٦٧٥ * فصل : لو باع قطناً واستثنى حبه ، أو سمماً واستثنى كسبه ، أو شاة واستثنى جلدها
- ٦٧٦ * مسألة : لو باع ثمرة حائط وفيها الزكاة . .
- ٦٧٧ - هذا على ضربين : أحدهما : أن يستثنى من المبيع قدر الزكاة والثاني : أن لا يستثنى

- ان استثنى قدر الزكاة منها فهذا بيع جائز ، ولا بد من ذكر قدر الزكاة في البيع أعشره أو نصف العشر ؟ خلافا لما لك ٦٩٠
- هل يجوز للمشتري أن يدفع قدر الزكاة من غير تلك الثمرة ٦٩١
- لو استهلك المشتري جميع الثمرة رطباً ففيم يطلب به من حق الزكاة ؟ ٦٩١
- * فصل : إذا لم يشترط فيه الزكاة ففي البيع في قدر الزكاة قولان ٦٩٢
- تفريع على القولين ٦٩٣
- * مسألة : لا يرجع من اشترى الثمرة وسلمت إليه بالجائحة على البائع ٦٩٤
- كان الشافعي في القديم يذهب إلى أنها من ضمان بائعها ٦٩٥
- مذهب مالك في المسألة ٦٩٦
- دليل قول الشافعي في الجديد ٦٩٩
- الرد على ما ذهب إليه مالك ٧٠٢
- الجواب عن أدلة القائلين بأن البائع يضمن الجائحة ٧٠٣
- * فصل : لا يخلو حال تلفها من بعد العقد من ثلاثة أقسام ٧٠٦
- * باب المحاقلة والمزابنة * ٧٠٩
- ذكر الحديث المروى في التمهيد من المحاقلة والمزابنة ٧٠٩
- تفسير المحاقلة ٧١٠
- * فصل : تفسير المزابنة ، ووجه تسميتها ٧١١
- هل منع بيع سائر الثمار - ما عدا الرطب - في شجرها بجنسها ٧١٣
- يايسة لدخولها في اسم المزابنة أو قياساً عليها ؟ وكذا سائر الزروع ٧١٣
- غير الحنطة - هل منع من بيعها بجنسها لدخولها في المحاقلة ٧١٣
- أو قياساً عليها ؟ ٧١٣
- تفسير المخابرة والمعومة الوارد ذكرهما في الحديث ٧١٣
- * مسألة : إذا قال : أضمن لك صبرتك هذه بعشرين فما زاد فلي ، وما نقص فعلي ٧١٤
- * باب العرايا * ٧١٥
- ذكر الأحاديث الواردة في ثبوت الرخصة في بيع العرايا ٧١٥
- تفسير العريّة ووجه تسميتها ٧١٦
- العرايا على ثلاثة أقسام : مواساة ، ومحابة ، ومراضة ٧١٧
- ذكر خلاف الفقهاء في المراضة وفي المراد بها ٧١٩
- الأدلة على جواز عريّة المراضة ٧٢١

الصفحة	الموضوعات
٧٢٥	- الجواب عن أدلة المخالفين
٧٢٦	* فصل : التساوى في النوع لا يشترط في جواز العريّة
٧٢٦	- ذكر خلاف الأصحاب في بيع الرطب على رؤوس النخل برطب في الأرض أو برطب على رؤوس النخل
٧٢٨	* مسألة : العريّة لا تجوز فيما زاد على خمسة أوسق ، وفي جوازها في خمسة أوسق قولان
٧٣١	* فصل : تفريع على القولين
٧٣٣	* مسألة : جواز البيع في العريّة معتبرة بثلاثة شروط
٧٣٦	* مسألة : هل تختص بهذه الرخصة بالفقير ، أو أنّ الغني والفقير فيها سواء ؟
٧٣٧	- جاز للرجل أن يبيع جميع حائطه عرايا في عقود شتى ، وكذلك يجوز له أن يشتري بألف وسق من تمر عرايا في عقود شتى
٧٣٨	* مسألة : العرايا في العنب كهي في النخل
٧٣٨	- اختلف الأصحاب هل جازت العريّة في الكرم نصّاً أو قياساً ؟
٧٣٩	- بيان اختلاف الأصحاب في جواز العريّة في غير الرطب والعنب من الفواكه
٧٤١	* باب بيع الطعام قبل أن يستوفى *
٧٤٢	- كل من ابتاع شيئاً من طعام وغيره لم يجز بيعه قبل قبضه - ذكر خلاف أهل العلم في ذلك
٧٤٥	- ذكر الأدلة في تأييد المذهب
٧٤٨	- الجواب عن أدلة المخالفين
٧٥٣	* فصل : العقود التي ينفذ تصرف المشتري فيها قبل قبض المبيع والتي لا ينفذ تصرفه فيها
٧٥٣	- العقود التي ينفذ تصرفه فيها ويكون قبضاً
٧٥٥	- العقود التي ينفذ تصرفه فيها ولا يكون قبضاً
٧٥٦	- العقود التي لا ينفذ تصرفه فيها
٧٥٦	- العقود التي اختلف قول الشافعي في نفوذ تصرفه فيها
٧٥٩	* فصل : إذا نقص البائع من الثمن شيئاً بعد قبض المشتري المبيع
٧٦٠	- لو لم ينقصه لكن أعطاه قبل التفرق بالثمن عرضاً
٧٦١	- لو كان المشتري قد زاد البائع في الثمن

- * فصل : اذا ابتاع عبدا بعبد ، فقبض العبد الذي ابتاعه ولم يسلم العبد الذي باعه ٧٦١
- * فصل : اذا ابتاع عبدا ، فذهب عضونه في يد البائع قبل تسليمه ٧٦٢
- * فصل : إن قتل العبد في يد بائعه ، فان كان قتله بحق لا يضمن ، وان كان قتله بغير حق لم يخل حال قاتله من ثلاثة أحوال : إما أن يكون البائع ، أو المشتري ، أو أجنبيا . ٧٦٥
- * فصل : لو اشترك المشتري والبائع في قتله ٧٦٧
- * فصل : لو ابتاع جارية بكرا فوطئها فأذهب بكارتها في يد البائع ، ثم ماتت الجارية قبل القبض ٧٦٨
- * مسألة : من ابتاع جُرَافا فقبضه أن ينقله من موضعه ٧٦٨
- القبض بحسب اختلاف المبيع ٧٦٩
- المبيع إن كان غير منقول فقبضه بتخلية البائع وتمكين المشتري ٧٦٩
- * فصل : وإن كان منقولا فإما أن يكون جزافا أو مقدرا ، فان كان جزافا فقبض ذلك بتحويله . وقال أبو حنيفة : قبضه بالتخلية والتمكين ٧٧٠
- هل يشترط حضور البائع أو إذنه في نقل المبيع وتحويله ؟ ٧٧٢
- متى يستقر القبض بالتحويل ؟ ٧٧٢
- لو اشترى الحرز من البائع قبل نقل المبيع ، أو استعاره منه . ٧٧٣
- * فصل : إن كان المبيع مكيلا أو معزونا فقبضه يتم بشيئين ٧٧٤
- من يجب عليه أجرة الكيال والوزان وأجرة ناقد الثمن ؟ ٧٧٥
- ما اشترى كيلا فهل يصح قبضه بالوزن ، أو العكس ؟ لو اشترى بمكيال فاكتاله بغير جنس ذلك المكيال - لو اكتال القنير بالمكوك ، أو الصاع بالمد - المعدود قبضه بالعدد والتحويل ٧٧٦
- * فصل : ما باعه الأب لنفسه على ابنه الصغير بحق ولايته عليه ففي كيفية قبضه وجهان ٧٧٦
- لو أرسل الأب عبده في حاجة ، ثم باعه على ابنه الصغير بنفسه فتلف العبد ٧٧٧
- لو كان الأب حين أرسل عبده في حاجة وهبه لابنه الصغير ، ثم مات الأب قبل أن يرجع إليه العبد ٧٧٨
- * مسألة : من ورث طعاما كان له بيعه قبل أن يقبضه ٧٧٨
- * فصل : حكم بيع الشيء الموصى به قبل قبضه ٧٧٩
- * فصل : حكم بيع الوديعة قبل استرجاعها ٧٧٩

- ٧٨٠ * فصل : حكم بيع العارية قبل استرجاعها
- ٧٨١ * فصل : حكم بيع المنصوب قبل استرجاعه
- ٧٨٢ * فصل : حكم بيع ما ملك بالصلح قبل قبضه
- ٧٨٢ * فصل : حكم بيع ما ملك بالخلع والصداق قبل قبضه
- * مسألة : إذا أسلم في طعام إلى أجل فلما حلّ الطعام باعه على آخر قبل قبضه
- ٧٨٣ - إذا أسلم إلى رجل في طعام إلى أجل ، وأسلم غيره في طعام إلى مثل ذلك الأجل . . فقال لمن له عليه الطعام : احضر معي إلى من لي عليه الطعام حتى اكثاله لك منه ، وأقبضه لك
- ٧٨٤ * مسألة : إذا كان لرجل طعام من سلم ، وحلّ عليه طعام من سلم ، فقال للمدّعي حلّ له عليه الطعام : احضر معي عند من لي عليه الطعام حتى اكثاله لنفسه ، ثم تأخذه بذلك الكيل
- ٧٨٥ * فصل : لو حلّ له طعام من سلم ، وحلّ عليه طعام من سلم ، فقال لمن له الطعام : اقبض من لي عليه الطعام فذلك ضربان . .
- ٧٨٧ * مسألة : من حلّ عليه طعام من سلم ، فندفع إلى من له عليه الطعام دراهم ليشتري بها طعاما ، فلا يخلو ذلك من ثلاثة أحوال . .
- ٧٨٩ * فصل : لو قال من عليه الطعام لمن له الطعام : اختر طعاما اشتريه لك لتأخذه من حقك
- ٧٩١ * فصل : لو قال من له الطعام لمن عليه الطعام : اقضني طعامي على أن أبيعك إياه .
- ٧٩١ * مسألة : لو حلّ عليه طعام فأحال به على رجل له عليه طعام
- * مسألة : لو أعطاه طعاما فصدّقه في كيله لم يجز . ولا يجوز له بيعه قبل كيله
- ٧٩٤ * فصل : لو كان الطعام من قرض فصدّق الدافع في كيله لم يجز - فان باعه قبل كيله ففيه وجهان
- ٧٩٦ * مسألة : لو كان الطعام سلفا جا زان يأخذ به ما شاء يدا بيد
- ٧٩٦ * فصل : إذا أقرض رجلا طعاما بالبصرة ثم رآه ببغداد فطالبه بمثل طعامه أو بقيته ببغداد
- ٧٩٨ - لو أن المستقرض سأل المقرض أن يأخذ حقه ببغداد
- ٧٩٩ - لو غضب رجل طعاما بالبصرة واستهلكه ، ثم رآه ماله ببغداد فطالبه بطعامه أو بقيته هناك
- ٧٩٩

- ٨٠١ - إذا أسلم في طعام بالبصرة ، ثم رأى من عليه الطعام ببغداد
- * فصل : إذا أسلم إلى رجل في طعام ، فحلّ فقال من عليه الطعام
- ٨٠١ لمن له الطعام : يعني طعاما مثل طعامك لا قضيك حقه
- * فصل : لو أسلم رجل في طعام موصوف ، فحلّ ، فسأله رجل أن يقرضه
- ٨٠٢ إياه . .
- * فصل : إذا باع رجل على رجل طعاما بدينار ، ثم أنّ البائع ابتاع من
- المشتري بالدينار طعاما أزيد من طعامه أو أنقص ، جاز خلافا
- ٨٠٢ لمالك
- ٨٠٤ * باب بيع المصراة *
- ٨٠٥ - معنى التصرية ، ووجه تسمية المصراة
- ٨٠٦ - التصرية عيب يحصل به للمشتري الخيار خلافا لأبي حنيفة ومحمد
- ٨٠٨ - الدلالة على صحة ما ذهبنا إليه ورود السنة به من ثلاث طرق
- ٨١٢ - طعن الحنفية في حديث المصراة ، وتفسيرهم له
- ٨١٤ - الجواب عن هذه المطاعن
- ٨١٦ - ذكر بعض تناقضات الحنفية في العمل بالأحاديث وتركه
- ٨٢٠ - الردّ على تفسير الحنفية لحديث المصراة
- ٨٢١ - الجواب عن استدلالهم على أنّ التصرية ليست عيبا يوجب الرد
- * فصل : إن كان المشتري غير عالم بالتصرية فله الردّ إذا علم بها إلى
- ثلاثة أيام وهل هذا الخيار خيار شرع أو خيار عيب ؟ فيه
- ٨٢٢ وجهان
- ٨٢٣ - لو لم يعلم بالتصرية حتى مضت ثلاثة أيام ، ثم علم
- ٨٢٣ - إذا كان عالما بالتصرية عند العقد فهل يثبت له خيار الرد ؟
- * فصل : إذا رد بالتصرية فعليه أن يرد معها بدلا من لبن التصرية صاعا .
- ٨٢٤ ومن أي الأقوات يدفع ؟ فيه ثلاثة أوجه
- * فصل : لو اشترى شاة بصاع ، ثم أراد ردها بالتصرية ، ففي قدر ما يردّ
- ٨٢٥ معها وجهان
- * فصل : لو كان لبن التصرية بعد حلبه باقيا فاراد المشتري أن يردّه
- ٨٢٦ معها ، أو طلبه البائع نفسه من المشتري
- * مسألة : حكم التصرية في الإبل والبقر والغنم سوا ، وفي غيرها وجهان
- ٨٢٦ - إن قلنا إنها عيب في كل الحيوان فاشترى أمة فبانت مصراة فهل
- ٨٢٧ يردّ معها صاعا ؟

- ٨٢٨ - إناث الحسير إذا ردها بالتصريح فهل يلزمه رد صاع معها ؟
- ٨٢٩ * مسألة : إذا رضي المشتري بالتصريح ثم وجد بها عيبا غير التصريح
- * فصل : لو اشترى شاة غير مصراة وكان في ضرعها لبن وحلبه ، ثم وجد بها عيبا
- ٨٣١
- ٨٣٢ * باب الخراج بالضمان *
- من هو المراد في قول الشافعي : " أخبرني من لا أتهم " ؟
- ٨٣٤ إذا استغل المشتري المبيع ، ثم وجد به عيبا ، فأراد رده
- ٨٣٥ - ذكر خلاف أهل العلم في ذلك
- * فصل : إذا اشترى شاة حاملا فوضعت عنده ، ثم وجد بها عيبا
- ٨٣٩
- إذا اشترى شاة حائلا فحملت عنده ، ثم وجد بها عيبا
- ٨٤٠
- * فرع : لو اشترى غنما بعشرة أقساط لبن وصوف إلى أجل ، فلم يتقايضا حتى احتلب البائع منها عشرة أقساط من لبن ، ثم ماتت الغنم .
- ٨٤١
- * مسألة : وطء المشتري للأنثى التي لا يمنع من ردها بالعيب خلافا
- ٨٤٢ لا أبي حنيفة
- الدلالة على أنه لا يمنع من الرد بالعيب
- ٨٤٤
- الجواب عن أدلة الحنفية
- ٨٤٥
- * مسألة : إذا كانت الجارية المبيعة بكرا فأذهب المشتري بكارتها ، ثم وجدها معيبة ، لم يكن له الرد ، وكان له الرجوع إلى الأرش
- ٨٤٦
- كيفية اعتبار الأرش
- ٨٤٧
- * فصل : لو امتنع البائع من دفع الأرش وقال : أنا استردت الجارية شيئا -
- لو استحق المشتري الرد فبذل البائع الأرش ، أو طلبه المشتري نفسه
- ٨٤٨
- * فصل : إذا اشترى عبدا قد سرق وهو غير عالم بسرقة حتى قطع فيها يده .
- ٨٥٠
- * فصل : إذا اشترى عصيرا وكان معيبا ، فلم يعلم المشتري بعيبه حتى صار خمر
- ٨٥١
- * فصل : إذا اشترى نصراني من نصراني خمر ، ثم أسلمها فوجد المشتري بالخمر عيبا - لو كان قد أسلم البائع وحده بعد تباع الخمر
- ٨٥٢
- * فصل : إذا اشترى شاة فذبحها ، ثم وجد بها بعد الذبح عيبا -
- لو كان ثوبا فخطه المشتري - لو كان المبيع غزلا فنسجه المشتري
- ٨٥٣

- ٨٥٤ * فصل : لو اشترى عبدا بمائة درهم ، وأخذ بالمائة ثوبا ، ثم وجد بالعبد عيبا ، أو بان حرا أو مخصوبا
- ٨٥٥ * مسألة : إذا اشترى رجلان سلعة من رجل في صفقة واحدة فأراد أحدهما الرد والآخر الإمساك ، كان لهما ذلك
- ٨٥٦ - ذكر خلاف أبي حنيفة في ذلك مع الدلالة عليه
- ٨٥٧ - الجواب من حجج أبي حنيفة
- ٨٥٨ * فصل : إذا رد أحدهما نصيبه واسترجع ما دفع نفى الشركة بينهما في الباقي وجهان
- ٨٥٩ * فصل : إذا اشترى رجل عبدا من رجلين فوجد به عيبا
- ٨٥٩ * فصل : لو اشترى رجلان أو أكثر عبدا من رجلين أو أكثر
- ٨٦٠ * فصل : لو وكل أحد صاحبه في ابتياع عبد بينهما ، فابتاعه الوكيل ، ثم وجدا به عيبا
- ٨٦٠ * فصل : لو كان عبد بين رجلين ، فوكل أحدهما صاحبه في بيعه ، فباعه الوكيل ، ثم وجد المشتري بالعبد عيبا
- ٨٦١ * فصل : لو أن رجلا اشترى نصف عبد في عقد ، ثم اشترى باقيه في عقد آخر ، ثم وجد به عيبا
- ٨٦٢ * فصل : لو أن رجلا ابتاع عبدا ، ثم مات وخلف ابنين فوجدا بالعبد عيبا ، فأمسك أحدهما وأراد الآخر الرد
- ٨٦٢ * فصل : لو أن رجلا اشترى عبدا صفقة من رجل واحد ، ثم وجد به عيبا فأراد رد بعضه
- ٨٦٣ - لو اشترى عبيدين صفقة من رجل ، ثم وجد بأحدهما عيبا
- ٨٦٤ * مسألة : لو اشترى جارية جعدة ، فوجدها سبطة
- ٨٦٧ * فصل : لو اشترى جارية على أنها سبطة ، فكانت جعدة
- ٨٦٧ * فصل : لو اشترى جارية على أنها بكر ، فكانت ثيبا
- لو اشتراها على أنها ثيب ، فكانت بكرا - اشترى جارية فكان شعرها أبيض - لو اشتراها على أن شعرها أبيض فكان أسود
- ٨٦٨ * فصل : إذا اشترى أمة فكانت زانية ، أو بنيتها بخر.
- ٨٦٩ - لو اشترى عبدا فكان زانيا ، أو في فمه بخر
- ٨٧٠ - لو اشترى عبدا أو أمة فكانت ولد زنا
- ٨٧٠ * فصل : إذا اشترى جارية فوجدها تحسن الغناء ، وتضرب بالعود ، أو تنفخ بالمزمار

- ٨٧١ * فصل : إذا اشترى عبدا فبان أنه قد بيع في جناية جناها
- ٨٧٢ * فصل : إذا اشترى عبدا فكان آبقا
- ٨٧٢ * فصل : لو اشترى عبدا فكان يبول إذا نام
- ٨٧٣ - لو كان العبد غير مختون
- ٨٧٣ * فصل : تفصيل الأمور التي تعتبر في العبد عيبا ، والتي لا تعتبر فيه عيبا .
- ٨٧٣ * فصل : إذا اشترى عبدا أو دارا ، ثم علم أن البائع لها وكيل ، أو أمين حاكم ، أو وصي ميت ، أو أب يلي على مال ابنه ، ففي الرد بهذه الأسباب وجهان .
- ٨٧٧ * مسألة : إذا باع المشتري السلعة ثم علم بعيبها
- ٨٧٧ * فصل : إذا باع بعض السلعة ثم علم بعيبها
- ٨٨٠ * فصل : إذا كان المبيع عبدا فوهبه ، ثم علم عيبه ، فحكمه مبني على اختلاف قول الشافعي في الهبة : هل يستحق عليها المكافأة ؟
- ٨٨١ - إن وقفه أو اعنته ، ثم علم عيبه
- ٨٨٢ - لو كان أمة فأولدها ، أو عبدا فرهته أو أجره قبل معرفة العيب .
- ٨٨٣ * مسألة : إذا اشترى سلعة ، فحدث عنده بها عيب ، ثم وجد بها عيبا متقدما ٨٨٣
- ٨٨٤ - ذكر خلاف أهل العلم في ذلك
- ٨٨٦ - الأدلة على ما ذهب إليه الشافعي ، والجواب عن أدلة المخالفين
- ٨٨٦ * فصل : إذا اشترى جارية حائلا فحملت عنده ، ثم وجد بها عيبا متقدما ٨٨٦
- ٨٨٧ - لو اشتراها حاملا فوضعت عنده ، ثم وجد بها عيبا متقدما
- ٨٨٨ * فصل : لو اشتراها وهي صغيرة فأرضعتها أم البائع ثم وجد بها عيبا
- ٨٨٨ * فصل : لو كان مشتري الجارية باعها على آخر ، ثم حدث بها عيب عند الثاني ، ووجد بها عيبا متقدما ، فطالب بائعه فأخذ منه الأرض
- ٨٨٩ * مسألة : لو اختلفا في العيب فالقول قول البائع مع يمينه
- ٨٩٠ - إذا ادعى المشتري تقدم العيب ، وادعى البائع حدوثه
- ٨٩١ * فصل : يمين البائع على البت لا على نفي العلم خلافا لابن أبي ليلى
- ٨٩٢ * فصل : صورة يمينه
- ٨٩٤ * فصل : رأى المزني في صورة يمين البائع ، والجواب عنه
- ٨٩٦ * فصل : إذا ثبت تقدم العيب كان رد المشتري معتبرا بثلاثة شروط

الصفحة	الموضوعات
٩٠٠	* فصل : إذا أُلزم المشتري العيب ، ثم اختلفا في الثمن . . .
٩٠٠	* مسألة : إذا اشترى شيئاً فكسره أو قطعه ، ثم وجد به عيباً
٩٠٥	* فصل : إذا اشترى ثوباً مطوياً فنشره
٩٠٦	* مسألة : لو باع عبده وقد جنى ففيها قولان
	- جناية العبد إذا تعلقت برقبته نوعان : نوع يوجب القود ،
٩٠٧	ونوع يوجب المال . فأما الموجه للقود فغير مانعة من جواز بيعه
	* فصل : إن كانت الجناية موجبة للمال فهي مانعة من بيعه ما لم يفده
٩٠٩	السيد من جنائته
٩١١	* مسألة : هل حق السيد لبعده الجاني معتبر بحال الجناية
٩١٢	* مسألة : من اشترى عبداً وله مال
٩١٣	- هل يملك العبد ؟
٩١٩	* مسألة : ما جاز أن يبيعه من ماله جاز أن يبيعه من مال عبده
	- إذا باع السيد عبده وقد ملكه مالا ، لم يخل حال العقد من ثلاثة
٩٢١	أقسام .
٩٢٦	* مسألة : وحرام التدليس ولا ينتقض به البيع
٩٢٧	- وقال داود بن علي : البيع باطل بالتدليس
	* مسألة : حكم بيع العصير ممن يعصر الخمر ، والسيف ممن يعصي الله
٩٢٨	تعالى به
٩٢٩	* فصل : حكم بيع السلاح والمصحف على أهل الحرب
٩٣٠	- حكم بيع كتب الأحاديث والفقهاء على أهل الذمة
٩٣١	* باب بيع البراءة *
٩٣١	- البيع بشرط البراءة من العيوب على ثلاثة أضرب :
٩٣٢	- الضرب الأول : أن يجرأ من عيوب سآها ووقف المشتري عليها
٩٣٢	* فصل : الضرب الثاني : أن يجرأ من عيوب سآها ولم يقف المشتري عليها
٩٣٣	* فصل : الضرب الثالث : أن يجرأ إليه من كل عيب بها من غير أن يستميها
	ولا وقف المشتري عليها
٩٣٤	- اختلف فيه الأصحاب على ثلاثة مذاهب
٩٤١	* فصل : التفريع على الأقوال المذكورة
٩٤٥	* باب الاستبراء في البيع *
٩٤٥	- وجوب استبراء الأمة المشتراة .

- على من يجب الاستبراء : على البائع ، أو على المشتري ؟
ذكر مذاهب أهل العلم في ذلك ، مع تأييد مذهب الشافعي
ومن وافقه ، ومناقشة آراء المخالفين ٩٤٥
- * فصل : على يد من يجب أن يكون الاستبراء ؟ ذكر خلاف مالك في
ذلك مع تأييد مذهب الشافعي والرد على احتجاج مالك ٩٤٩
- * فصل : لا يخلو حال استبرائها من ثلاثة أقسام ٩٥١
- * فصل : وجوب استبراء كل أمة استحدث ملكها ببيع أو هبة أو ميراث
أو سبي ٩٥٢
- ما يجوز من الإئمة في مدة استبرائها وما يحرم منها ٩٥٣
- ما يكون به الاستبراء (هامش : ١) ٩٥٤
- * فصل : لو ابتاع أمة وكانت في عدة من زوج ٩٥٤
- لو أن السيد زوج أمته ، ثم عادت إليه بعد طلاق زوجها - لو
كتب السيد أمته ثم عادت إليه بالعجز ، وكذا إذا آجرها أو
رهنها ثم عادت إليه فهل يجب على السيد استبراءها في هذه
الصور ؟ ٩٥٥
- إذا تفاسخ البيع قبل القبض ، أو تفاسخه في خيار المجلس أو
الثلاث فهل يجب على البائع استبراءها ؟ ٩٥٦
- * مسألة : ليس للمشتري مطالبة البائع بالضامن أو الكفيل خوفا من استحقاق
الأئمة - ذكر خلاف مالك في ذلك مع الرد عليه ٩٥٦
- * فصل : شرح كلام الشافعي : " حميلا بعهدة ولا بوجه " ٩٥٨
- * باب بيع المراهقة * ٩٥٩
- جملة البيوع ثلاثة : مساومة ، مراهقة ، مخاسرة ٩٥٩
- تعريف بيع المساومة وذكر الاتفاق على جوازه ٩٥٩
- صورة بيع المراهقة وذكر الخلاف في جوازه ٩٦٠
- الدليل على جوازه ، والرد على حجج المخالفين ٩٦١
- * فصل : لا بد من الإخبار بالثمن مع نفس العقد في بيع المراهقة ٩٦٢
- لا يخلو حال البائع في الإخبار بالثمن من ثلاثة أحوال ٩٦٣
- * فصل : لو اشترى ثوبا بمائة درهم ، فوجد به عيبا ، فأخذ أرشه عشرة
دراهم لم يجز أن يخبر بالمائة ٩٦٦

- لو اشترى عبدا بمائة درهم فجئيت عليه جناية أخذ أرشها عشرة

دراهم ٩٦٦

- لو اشترى دارا فاستغفلها ، أو ماشية فحلبها ، أو نخلا فأخذ ثمرها ٩٦٧

* فصل : لو اشترى عبدا بمائة درهم ، فجنى العبد جناية قدر أرشها عشرة

دراهم ، ففداه السيد بها ٩٦٧

* فصل : لو اشترى عبدا بمائة درهم ، ثم أن البائع نقص المشتري من

الثن عشرة دراهم ، فهل للمشتري أن يخبر بأن الثن مائة ؟ فيه

خلاف ٩٦٨

* فصل : لو اشترى عبدا بمائة درهم ، ثم باعه بمائة وخمسين درهما ، ثم

اشتراه ثانية بمائة درهم ٩٧٠

* فصل : لو اشترى العبد المأذون له في التجارة ثوبا بمائة درهم ، وباعه

على سيده بمائة وخمسين درهما - أو عكس ذلك ٩٧١

- لو اشترى العامل في المضاربة ثوبا بمائة درهم ، وباعه على

رب المال بمائة وخمسين درهما ٩٧٢

* فصل : إذا اشترى سلعة بثمن مؤجل وأراد بيعها مرابحة ٩٧٢

* فصل : لو اشترى ثوبا بمائة درهم ، فأخبر في بيع المرابحة أنه اشتراه

بتسعين درهما فهل يكون كاذبا في إخباره أم لا ؟ ٩٧٤

* فصل : لو اشترى عبيدين بمائتي درهم ، لم يجز أن يخبر في بيع المرابحة

أن ثمن أحدهما مائة درهم ٩٧٤

- لو اشترى مائة قفيز حنطة بمائة درهم ، وأراد بيع قفيز منها مرابحة ٩٧٥

* فصل : إذا ذكر البائع أن الثن مائة درهم فأخذ المشتري بالمرابحة ،

ثم عاد البائع فذكر أنه غلط وأنه كان اشتراه بتسعين درهما ٩٧٥

* فصل : صورة بيع المخاسرة ، ومشروعيتها - خلاف الأصحاب في كيفية ٩٧٧

* مسألة : إذا أخبر أن الثن مائة ، وأخذ المشتري بالمرابحة ، ثم عاد

البائع فذكر أنه غلط في إخبار الشراء وأن الثن مائة وعشرون ٩٧٩

* مسألة : لو علم أنه خانه حطت الخيانة وحصتها من الربح ٩٨٢

- صورة المسألة - ذكر خلاف مالك مع الرد عليه ٩٨٣

- فإذا ثبت أن البيع لا يبطل بظهور الخيانة لم يخل حال الثوب

المشتري من أن يكون باقيا أو تالفا . فإن كان الثوب باقيا فهل تحط

الخيانة ونصيبها من الربح أم لا ؟ على قولين ٩٨٤

الصفحة	الموضوعات
٩٨٨	* فصل : إن كان الثوب تالفا وقد قامت البيّنة بخيانة البائع
٩٨٩	* فصل : تأويل المزني لكلام الشافعي ، والجواب عنه
٩٩١	* باب الرجل يبيع الشيء إلى أجل ثم يشتريه بأقل من الثمن * ٩٩١
٩٩٢	- ذكر خلاف أهل العلم في جواز هذا البيع
٩٩٦	- الدلالة على صحة ما ذهبنا إليه من جواز البيع
٩٩٧	- الجواب عن أدلة المخالفين
	* فصل : من باع طعاما بثمن مؤجل ثم حلّ الأجل جاز أن يأخذ بذلك الثمن طعاما وغيره من المطعوم - ذكر من خالف في ذلك
١٠٠٣	
١٠٠٤	* باب تفريق صفقة البيع وجمعها *
١٠٠٤	- اختلف قول الشافعي في ذلك
١٠٠٤	- الصفقة عبارة عن العقد - وجه تسميته بذلك
	- الصفقة لا يخلو حالها إذا جمعت شيئين من ثلاثة أقسام : إما أن يكونا حلالين ، أو حرامين ، أو أحدهما حلال والآخر حراما
١٠٠٤	
	- فإن كانا حلالين صحّ العقد فيهما ، وإن كانا حرامين بطل العقد فيهما . وإن جمعت حلالا وحراما بطل في الحرام ، وفي الحلال قولان
١٠٠٥	
١٠٠٨	* فصل : التفريق على القولين
	* فصل : إذا قلنا بجوازه في الحلال كان للمشتري الخيار لأجل تفريق الصفقة عليه
١٠١٠	
١٠١٢	- هل يكون للبائع الخيار في ذلك ؟ ومتى يكون ؟
	* فصل : إذا مات أحد العبدین قبل القبض بطل البيع فيه ، واختلف الأصحاب في الباقي منهما
١٠١٣	
١٠١٥	* باب اختلاف المتبايعين في الثمن وغيره *
١٠١٥	- إذا اختلف المتبايعان فالقول قول البائع والبيع بالخيار
	- اختلافهما على ضربين : أحدهما : أن يختلفا في أصل العقد . والثاني : في صفته
١٠١٦	
	* فصل : إن كان اختلافهما في صفة العقد دون أصله فعلى ضربين . أحدهما : أن يكون اختلافهما فيما لا يخلو منه العقد . والثاني : أن يكون اختلافهما فيما قد يخلو منه العقد
١٠١٨	

الصفحة	الموضوعات
١٠١٩	- ذكر مذاهب أهل العلم فيما إذا كان اختلافهما في صفة المثلث
١٠٢٩	* فصل : إذا كان اختلافهما فيما قد يخلو منه العقد كالأجل
١٠٣٠	* مسألة : قال الشافعي : إذا حلفا معا قيل للمشتري : أنت بالخيار
١٠٣٠	- التحالف إنما يكون عند حاكم نافذ الحكم
١٠٣١	- اختلفت نصوص الشافعي فيمن يبدأ الحاكم بإحلافه
١٠٣٢	- اختلف الأصحاب في هذه النصوص على طريقين
١٠٣٤	- تقديم البائع في اليمين من طريق الأولى أو من طريق الاستحقاق ؟
١٠٣٥	* مسألة : وأيهما نكل عن اليمين وحلف صاحبه حكم له
١٠٣٥	- هل يحلف كل واحد منهما يمينا أو يمينين ؟
	- إذا قيل إن كل واحد منهما يحلف يمينا واحدة فهل يتقدم
١٠٣٦	الإثبات فيها على النفي أو النفي على الإثبات ؟
١٠٣٩	* فصل : كيفية إحلاف الحاكم للمتبايعين المتخاصمين
	- هل يفسخ البيع بينهما بنفس التحالف أو يفسخ يوقع بينهما
١٠٤١	بعد التحالف ؟
١٠٤٢	- بماذا يكون الفسخ بعد التحالف ؟
١٠٤٣	* فصل : هل يقع الفسخ ظاهرا أو باطنا ، أو يقع في الظاهر دون الباطن ؟
١٠٤٧	* فصل : لا تحالف مع البيّنة والحكم بها أولى .
١٠٤٨	- إذا تعارضت البيّتان
١٠٤٨	- الأثر المترتب على الفسخ
	* فصل : حكم ما أخذه المشتري من غلات المبيع قبل الفسخ ، وكذا حكم
١٠٥٠	تصرفاته في المبيع قبل الفسخ
	- إذا ابتاع عبدا واختلفا في ثمنه فحلف كل واحد من البائع والمشتري
١٠٥٢	على دعواه بعته
	- إذا ابتاع الوكيل لموكله عبدا ، ثم اختلف الوكيل والبائع في ثمنه ،
١٠٥٣	فهل يكون الحالف للبائع الوكيل أو الموكل ؟
	- لو باع الوكيل لموكله عبدا ، ثم اختلف الوكيل والمشتري ، فمن
١٠٥٣	يحالف المشتري : الوكيل ، أو الموكل ؟
	* فصل : إذا اختلف المتبايعان فقال البائع : بعتك هذا العبد بألف ،
١٠٥٤	وقال المشتري : بل بعثني هذه الجارية بألف
	- إذا اختلفا فقال البائع : بعتك هذا العبد بهذه الألف بعينها ،
	وقال المشتري : الذي اشتريت بهذه الألف بعينها هذه الجارية
١٠٥٦	دون هذا العبد

الصفحة	الموضوعات
١٠٥٧	« مسألة : إذا قال كل واحد منهما : لا أدفع حتى أقبض - المتبايعان لكل واحد منهما حبس ما بيده عند تعذر قبض ما في مقابلته
١٠٥٧	- لو أعطى المشتري بالثمن رهنا أو ضمينا ، أو أحال به ، أو أعطى به عرضا فهل يلزم البائع تسليم المبيع ؟
١٠٥٨	- لو أعطاه بعض الثمن وسأله أن يدفع إليه بقدره من المبيع
١٠٥٩	- ليس للبائع حبس فوائد المبيع على الثمن
١٠٥٩	- إذا أجر المشتري الدار قبل دفع ثمنها كان للبائع أن يمنع المستأجر منها
١٠٦٠	« فصل : صورة مسألة الكتاب وهو أن يبذل كل واحد من المتبايعين ما بيده ولكن يختلفان في التقديم ، ففيها أربعة مذاهب للعلماء
١٠٦٣	- التفريع على القول الرابع الذي اختاره الشافعي
١٠٦٦	« فصل : إذا كان المبيع عرضا بعرض وقال كل واحد منهما : لا أدفع حتى أقبض
١٠٦٧	« فصل : إذا امتنعت الزوجة من تسليم نفسها إلا بعد قبض صداقها ، وامتنع الزوج من دفع الصداق إلا بعد تسليم نفسها
١٠٦٨	« مسألة : إن كان الثمن عرضا أو ذهباً/ وتلف في يد المشتري ، أو تلفت السلعة في يد البائع
١٠٦٨	- إذا باع عبدا بألف ، فكسب العبد في يد بائعه ألفا ، ثم مات قبل تسليمه
١٠٦٩	« مسألة : قال الشافعي : ولا أحب مبايعة من أكثر ماله ربا أو من حرام ، ولا أفسخ البيع لا مكان الحلال فيه
١٠٧٠	- ذكر الأحاديث التي تحت على التوقي من الشبه - لا يخلو حال من يعامله ببيع أو قرض ، أو يقبل منه هبة أو هدية من ثلاثة أحوال
١٠٧٦	« باب الشروط التي تفسد البيع »
١٠٧٦	- قال الشافعي : إذا اشترى جارية على أن لا يبيعها ، أو على أن لا خسارة عليه في ثمنها ، فالبيع فاسد
١٠٧٦	- الشروط المقترنة بالعقد على أربعة أقسام
١٠٧٧	- ذكر مذاهب أهل العلم في القسم الثالث الذي هو مسألة الكتاب
١٠٨١	- حكم بيع العبيد والإماء بشرط العتق

الصفحة	الموضوعات
١٠٨٨	❖ مسألة : قال الشافعي : ولو قبضها فأهتقها لم يجز حقها
١٠٨٨	- المبيع في البيع الفاسد لا يملكه المشتري بالقبض ، ولا يصح تصرفه فيه خلافا لأبي حنيفة
١٠٩٢	❖ فصل : المبيع في البيع الفاسد إذا كان دارا فبنى فيها المشتري ، أو كان أرضا فغرس فيها ، فهل للبائع قلع البناء والغراس ؟
١٠٩٣	❖ مسألة : وإن أولد لها ردت إلى ربيها ، وكان عليه مهر مثلها ، وقيمة ولده يوم خرج منها
١٠٩٤	- إن وطئ المشتري الجارية في البيع الفاسد تعلق بوطئه خمسة أحكام إذا ردها
١٠٩٧	❖ مسألة : قال الشافعي : ولو كان باعها فسد البيع
١١٠٢	- إذا باعها المشتري فلا يخلو حالها من ثلاثة أحوال
١١٠٣	❖ مسألة : لو اشترى زرا واشترط على البائع حصاه
١١٠٤	- بيان اختلاف الأصحاب في تخريجه ، وعله فساد
١١٠٤	❖ مسألة : لو قال : بمعنى هذه الصبرة كل إردب بدرهم ، على أن تزيدني اردبا أو أنقصك اردبا .
١١٠٤	- حكم ما لو ابتاع صبرة من الطعام جزافا لا يعلم قدرها
١١٠٥	- حكم ما لو ابتاع نصف الصبرة أو ثلثها أو ربعها مشاعا
١١٠٦	- حكم ما لو ابتاع صبرة طعام كل قفيز بدرهم وهما لا يعلمان مبلغ كيلها - أو ابتاع حشرة آففة من الصبرة على أن كل قفيز بدرهم - أو ابتاع من الصبرة على أن كل قفيز بدرهم ، ولم يذكر قدر ما ابتاعه
١١٠٧	- حكم ما لو قال : قد بعثك من هذه الصبرة قفيزا بدرهم ، وما زاد فبحسابه
١١٠٨	- حكم ما لو ابتاع قفيزا من صبرة فتلفت الصبرة إلا قفيزا منها
١١٠٨	❖ فصل : تصوير مسألة الكتاب ، وبيان أن فيها ثلاث مسائل
١١١١	❖ مسألة : لو اشترط في بيع السمن أن يزنه بظروفه . .
١١١١	- حكم ابتياع السمن وغيره من الذائبات جزافا في ظروفه
١١١٢	- حكم ابتياع السمن مع ظروفه موازنة كل من بدرهم
١١١٣	- حكم ابتياع السمن موازنة في ظرفه على شرط إندار الظرف بعد وزنه
١١١٣	- حكم ابتياع الأشياء الجامدة في ظرفها على شرط إندار الظرف
١١١٤	❖ مسألة : لو شرط الخيار في البيع أكثر من ثلاث بعد التفريق

الصفحة	الموضوعات
١١١٦	* باب النهي من بيع الغرر وعن صلب الفحل *
١١١٦	- بيان المراد من صلب الفحل
١١١٧	- لا يجوز أخذ العوض على ضرب الفحل خلافا لما لك وأبي ثور
١١١٩	* فصل : النهي من صلب الفحل هل هو نهى تحريم أو تنزيه ؟
١١٢٠	* مسألة : قال الشافعي : ببيع الغرر عندنا بيع ما ليس عندك ..
١١٢٠	- قد ورد النهي من بيع الغرر بثلاثة ألفاظ - حقيقة الغرر
١١٢١	- ذكر اختلاف الأصحاب في المراد من قول الشافعي
١١٢٣	* فصل : حكم بيع الحمل في بطن أمه - حكم بيع الأم دون حملها
١١٢٤	- حكم بيع أمه أو شاة على أنها حامل
١١٢٤	* فصل : بيان بطلان بيع الأبق مع ذكر آراء من خالف في ذلك
١١٢٦	* فصل : بيان بطلان بيع الطير في الهواء
١١٢٧	- حكم بيع الطير في برج ماله
١١٢٨	- إذا فترخ طائر في دار رجل ، أو ولد الصيد في أرضه
١١٢٨	- حكم بيع نحل العسل
١١٢٩	* فصل : حكم بيع السمك في الماء
١١٢٩	* مسألة : بيان بطلان بيع الفضولي وشراؤه ، مع حكاية خلاف مالك وأبي حنيفة في ذلك
١١٣١	- الأدلة على بطلان هذا النوع من البيع والشراء
١١٣٦	- الجواب عن أدلة المخالفين
١١٣٩	* مسألة : قال الشافعي : لو اشترى مائة ذراع من دار ..
١١٣٩	- بيان جواز ابتياع دار وأرض بحدودها وهما لا يعلمان مبلغ ذراعها
١١٣٩	- حكم ابتياع أرض مذارة كل جريب بدينار
١١٤٠	- لو باع أرضا مذارة كل جريب بدينار على أنها عشرة أجرة ، فنقصت في الذرع جريبا ، أو زاد
١١٤١	- لو اشترى من الأرض كل جريب بدينار ، ولم يذكر قدر ما اشتراه من الجربان
١١٤١	- تصوير مسألة الكتاب مع حكاية خلاف أبي حنيفة في ذلك
١١٤٢	- لو قال : قد ابتعت مائة ذراع من هذه محورة على أن تذر لي من أي موضع شئت منها
١١٤٣	- لو قال : قد ابتعت مائة ذراع من هذه الدار على أن تذر لي من مقدمها ، أو من مؤخرها

الصفحة	الموضوعات
١١٤٤	* فصل : بيان جواز بيع الثوب مزارعة كل ذراع بدرهم
	- لوتبايعا الثوب مزارعة كل ذراع بدرهم على أنه عشرة أذرع
١١٤٤	فنقص ذراعا أو زاد
١١٤٤	- لوباع ذراعا من الثوب بدرهم
١١٤٥	- بيان جواز بيع رزمة ثياب عددا بعد مشاهدة كل ثوب منها
	- لوباع الرزمة كل ثوب بدينار على أن فيها عشرة أثواب ، فزاد
١١٤٥	ثوب أو نقص
١١٤٦	- لوباع ثوبا واحدا من الرزمة بدينار
١١٤٦	- لوباع رزمة ثياب لا يعلم عددها ، أو ابتاع نصفها أو ربعها مشاعا
	* مسألة : بيان بطلان بيع اللبن في الضرع مع حكاية خلاف الحسن البصري
١١٤٦	في ذلك
١١٤٧	- بيان جواز بيعه في الشاة تبعا لها
١١٤٨	* فصل : بيان ما يحل شربه وبيعه من اللبن وما يحرم
	* فصل : بيان جواز شرب لبن الادميات وبيعه مع حكاية خلاف الأنطاقي
١١٤٨	وأبي حنيفة في ذلك
١١٤٩	- الأدلة على جواز بيع لبن الادميات
١١٥٠	- الجواب عن الأدلة الحنفية المانعين ذلك
	* مسألة : بيان بطلان بيع الصوف على ظهور الغنم مع حكاية خلاف مالك
١١٥١	في ذلك ، والرد عليه
١١٥٢	* مسألة : لا يجوز بيع المسك في قاره
	- بيان طهارة المسك وجواز استعماله وبيعه ، مع حكاية خلاف بعض
١١٥٣	الشيعة في ذلك ، والرد عليهم
١١٥٥	* فصل : لا يخلو حاله عند بيعه من أن يكون في قاره أو خارجا منه
١١٥٦	* فصل : بيان اختلاف الأصحاب في طهارة الزباد
١١٥٧	* باب بيع حبل الحبلية ، واللامسة ، المنابذة ، وشراء الأقصي *
	- ذكر الحديث الوارد في النهي عن بيع حبل الحبلية ، وبيان خلاف
١١٥٧	الناس في تأويله
١١٥٨	- ترجيح المؤلف للتأويل الثاني ، وهو الذي ذهب إليه الشافعي
١١٥٩	* فصل : ذكر الحديث الوارد في النهي عن بيع الحصاة ، وبيان تأويله

الصفحة	الموضوعات
١١٦٠	* مسألة : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الملامسة والمنازمة
١١٦١	- ذكر الأحاديث الواردة في النهي عنهما
١١٦٢	- تفسير بيع الملامسة
١١٦٣	- معنى المنازمة وصورة بيعها
١١٦٤	* فصل : صورة بيع العريان ، وذكر الحديث المروى في النهي عنه
١١٦٥	* فصل : ذكر الحديث في النهي عن بيع العينة
١١٦٦	- صورة بيع العينة
١١٦٦	* مسألة : قال الشافعي : ولا يجوز شراء الأعمى إلا في السلم بالصفة
١١٦٧	- بيع العمى من الأعمى لا يصح إلا إذا شاهد المبيع قبل العمى
١١٦٧	خلافا لأبي حنيفة ومالك
١١٦٩	- تأييد مذهب الشافعي مع الإجابة عن أدلة مخالفه
١١٧٠	* فصل : يصح السلم من الأعمى بيعا وشرا . ويستوى في ذلك من
١١٧٠	خلق أعمى ، ومن طرأ عليه العمى خلافا للمزني ومن تبعه
١١٧١	- لا يصح من الأعمى قبض المسلم فيه ولا إقباضه بل يجب عليه
١١٧١	توكيل من يتولّى عنه ذلك
١١٧٢	* مسألة : تفسير المضامين والملاقيح ، وذكر الحديث المروى في النهي عن
١١٧٢	بيعهما
١١٧٤	- ما الفائدة في تخصيصهما بالنهي مع أنهما داخلان في النهي عن
١١٧٤	بيع الغرر ؟
١١٧٥	* باب بيعتين في بيعة ، والنجش ، وأن لا يبيع بعضكم
١١٧٥	* على بيع بعض
١١٧٥	- ذكر الحديث الوارد في النهي عن بيعتين في بيعة
١١٧٦	- في بيعتين في بيعة وجهان مخترجان
١١٧٧	- ذكر مذهب مالك في ذلك مع الرد عليه
١١٧٨	- تفريع على الوجه الأول
١١٧٩	* مسألة : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النجش . .
١١٨٠	- أصل النجش ، وحقيقته المنهى عنه في البيع
١١٨١	- النجش حرام ، ولكن لا يبطل به البيع
١١٨١	- إذا علم المشتري بحال الناجش فهل له الخيار في فسخ البيع ؟
١١٨٢	* مسألة : بيع الرجل على بيع أخيه : صورته وحكمه
١١٨٤	- شراء الرجل على شراء أخيه : صورته وحكمه

الصفحة	الموضوعات
١١٨٥	- ما يكون في معنى هذين
١١٨٦	* فصل : سوم الرجل على سوم أخيه : صورته ، وحكمه
١١٩٠	* فصل : التدليس حرام ، والبيع فيه لازم
١١٩٠	- تغليب الموهل للمزني في فهم نص الشافعي الوارد بهذا الخصوص
١١٩٢	* باب لا يبيع حاضر لباد ، والنهي عن تلقى السلع *
١١٩٢	- ذكر الأحاديث الواردة في النهي عن بيع الحاضر للباد
١١٩٣	- ذكر خلاف أهل العلم في هذه المسألة
١١٩٤	- تأييد قول الشافعي ، والرد على الأقوال الأخرى
١١٩٦	* فصل : نهيه مختص بأربعة شروط
	- النهي المذكور عام للبدوي ولجميع من في معناه في عدم معرفة الأسعار
١١٩٨	* مسألة : في النهي عن تلقى الركبان
١١٩٨	- الأصل في ذلك
١١٩٩	- بيان اختلاف الأصحاب في المعنى الذي لا جله نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك
١٢٠٠	* فصل : إذا تلقى قوم الركبان فوراً أرباب الأمتعة البلد ، فلهم الخيار
١٢٠١	- هل هذا الخيار خيار عيب أو خيار شرط ؟ فيه وجهان
١٢٠٢	- التفريع على الوجهين المذكورين
١٢٠٢	- لو ورد أرباب الأمتعة البلد فتلقاهم قوم قبل حصولهم في السوق
١٢٠٤	- لو خرج قوم عن البلد بدون قصد التلقى ، فهل يجوز لهم أن يبتاعوا من الركبان ؟
١٢٠٤	* باب النهي عن بيع وسلف ، وعن سلف جبر منفعة ، وتأخير الحق *
١٢٠٦	- ذكر الروايات الواردة في النهي عن بيع وسلف
١٢٠٧	- ذكر صورة هذا البيع ، وبيان بطلانه
١٢٠٨	- شراء وقرض في معنى بيع وقرض
١٢٠٨	* مسألة : القرض مع الشرط
١٢٠٨	- وجه تسمية القرض
١٢٠٨	- أدلة مشروعيته
١٢١١	- ما يجوز قرضه ، وما لا يجوز قرضه - والتفريعات المترتبة على ذلك

الصفحة	الموضوعات
١٢١٣	* فصل : قرض الحيوان : حكاية خلاف أبي حنيفة في قرضه ، مع ذكر الأدلة على جوازه
١٢١٤	* فصل : قرض الجوارى : ذكر من أجاز قرضهن مع الرد عليه
١٢١٦	* فصل : بماذا يملك القرض : بالقبض ، أو بالتصرف بعد القبض ؟
١٢١٦	- هل للمقرض الرجوع بعين القرض أو ببدلها ؟
١٢١٩	* فصل : لصحة القرض فيما يجوز قرضه ثلاثة شروط معتبرة
١٢١٩	- الشرط الأول : إطلاق القرض حالاً من غير أجل مشروط فيه -
١٢١٩	وحكاية خلاف مالك في ذلك
١٢٢٠	- تغليب من ذهب من الشافعية إلى جواز القرض مؤجلاً
١٢٢١	- الأدلة على منعه ، والرد على حجج مالك
١٢٢١	- هل يبطل القرض باشتراط الأجل فيه ؟
	* فصل : الشرط الثاني : أن لا يشترط المقرض على المقرض نفعا زائدا
١٢٢٢	على ما أقرض .
١٢٢٢	- إن شرط المقرض زيادة على القرض فهل يصح القرض أو يبطل ؟
١٢٢٤	- رد الزيادة بدون الشرط جائز ومستحسن
١٢٢٥	- هل يلزم على المقرض قبول هذه الزيادة ؟
١٢٢٥	- حكم الشروط الناقصة
١٢٢٦	- وجه الفرق بين الشروط الزائدة والناقصة (هـ)
١٢٢٦	- حكم اشتراط الرهن والضمين في القرض
١٢٢٧	* فصل : الشرط الثالث : أن يكون القرض معلوما
١٢٢٨	- لو كان القرض مكيلاً فأقرضه إتياء موزوناً - أو بالعكس ، فما الحكم ؟
	* فصل : فروع في القرض = إذا قال الرجل لغيره : اقترض لي مائة درهم
١٢٢٩	ولك عليّ عشرة دراهم
١٢٢٩	* فرع : رجل قال لغيره : أقرض زيدا مائة درهم وأنا لها ضامن
	* فرع : رجل اقترض من رجل مائة درهم ، فضمنها عنه ضامن بأمره ،
١٢٣٠	ثم أن الضامن دفع إلى المقرض بدل المائة القرض ثوباً
١٢٣١	* فرع : حكم هدية المقرض للمقرض
	* مسألة : لو كان لرجل في ذمة آخر دين حال ، فأخذه فهل يلزمه الأجل
١٢٣٢	أو كان له مطالبة به حالاً ؟ فيه خلاف
١٢٣٤	- أدلة مذهب الشافعي على عدم لزوم الأجل فيه
١٢٣٥	- الجواب عن حجج من قال بلزومه

- ١٢٣٦ * باب تجارة الوصي بمال اليتيم ، وبيع عقاره *
- يجوز لولي اليتيم أن يتجرله بماله على شروطه المعتبرة فيه
عند عامة الفقهاء
- ١٢٣٦ - ذكر خلاف ابن أبي ليلى في ذلك مع الرد عليه
- ١٢٣٧ * فصل : إنما يتجر بما كان ناصباً من غير أن يبيع عقارا ولا أرضا
- ١٢٤٠ - كيف يتصرف الولي في مال اليتيم ؟ ماذا يجب أن يفعله في
ماله أولا ؟
- ١٢٤١ - ليس لما يبنى به العقار من صفة محدود - الرد على من قال :
- ١٢٤١ يجب أن يبنى بالآجر والطين
- ١٢٤٢ - ابتياع العقار والأرضين بماله أولى من التجارة به
- ١٢٤٢ - متى يجوز له الاتجار بماله ؟
- ١٢٤٢ - الشروط المعتبرة في الشراء أربعة
- ١٢٤٤ * فصل : الشروط المعتبرة في البيع أربعة أيضا
- لا يجوز أن يساقر بماله بئرا ولا بحرا
- ١٢٤٥ * فصل : هل للولي أجره المثل بحق عمله أم لا ؟
- ١٢٤٦ - قوله تعالى : " من كان فقيرا فليأكل بالمعروف " اختلف المفسرون
فيه على أربعة أقسام
- ١٢٤٨ * مسألة : لا يجوز أن يبيع عليه عقارا إلا بخفيطة أو حاجة
- ١٢٥٠ - تفسير الخفيطة والحاجة
- ١٢٥٢ * فصل : لا يخلو حال الولي المتولى لذلك من ثلاثة أقسام : إما أن تكون
ولايته بأبوة ، وإما أن تكون بوصية ، وإما أن تكون بتولية حاكم
عن أمانة ..
- ١٢٥٣
- ١٢٥٧ * باب مداينة العبيد *
- جملة أحوال المحجور عليهم في أشريتهم أنها تنقسم إلى أربعة
أقسام
- ١٢٥٧ - المحجور عليه بالفلس يصح شراؤه ، بغير إذن غرمائه
- ١٢٥٧ - عقود المكاتب ماضية ما لم يكن فيها محاباة
- ١٢٥٨ - شراء المجنون والصبي باطل
- ١٢٥٨ - ذكر خلاف أبي حنيفة في شراء الصبي مع الرد عليه
- ١٢٥٩

- بيع المحجور عليه بالسفه وشراؤه - بغير إذن وليه باطل .
- ١٢٦٠ وفي شرائه باذن وليه وجهان
- ١٢٦١ - يصح شراء العبد باذن سيده ، وفي شرائه بغير إذنه وجهان
- ١٢٦٢ - التفريع على الوجهين
- ١٢٦٤ * فصل : ديون العبد هل تكون في ذمته أو تكون في رقبته ؟
- ١٢٦٥ - إن عجز ما بيد العبد عن ديونه
- ١٢٦٧ * مسألة : قال الشافعي : وكذلك ما أقرّبه من جنابة
- إقرار العبد بالجنابة ضريان : ضرب يوجب المال ، وضرب يوجب
- ١٢٦٧ القود
- ١٢٦٨ - يستوفى منه القود خلافا للمزني ومن معه - الرد عليهم
- * مسألة : قال الشافعي : ولو أقرّ بسرقة من حرز يقطع في مثلها قطعناه
- ١٢٦٨ فإذا صار حرّا أغرمناه . .
- ١٢٧٣ * فصل : المحجور عليه لسفه إذا أقرّ بسرقة
- ١٢٧٥ * باب بيع الكلاب وغيرها من الحيوان *
- ١٢٧٦ - ذكر خلاف العلماء في بيع الكلب
- ١٢٧٨ - أدلة الشافعية في بطلان بيعه
- ١٢٨١ - الجواب عن أدلة الحنفية القائلين بجواز بيعه
- * مسألة : لا يجوز اقتناؤه ، إلا لصاحب صيد ، أو حرث أو ماشية ، ومن كان
- ١٢٨٢ في معناه - وقال أبو حنيفة : يجوز اقتناؤه ، بكل حال
- ١٢٨٣ - ذكر أدلة المذهب
- ١٢٨٤ - ذكر مطاعن الحنفية في أحاديث أبي هريرة ، والرد عليها
- ١٢٨٨ * فصل : الكلاب ضريان : منتفع به ، وغير منتفع به
- ١٢٨٩ - ذكر الأحاديث الواردة في قتل الكلب العقور
- بيان جواز اتخاذ الكلب لأصحاب البوادي وسكان الخيام في
- القلوات لحراسة بيوتهم ، وكذا من في معناه من أهل الحصون
- ١٢٩١ والبيوت المفردة في أطراف الرساتيق ، وأهل القوافل
- ١٢٩٢ - حكم اتخاذ الكلاب لحراسة الدور والمنازل في المدن والقرى
- ١٢٩٣ - حكم اقتناء جراء الكلاب للتعليم
- ١٢٩٣ - ما انتفع به من الكلاب إذا اقتناها من لا ينتفع بها
- ١٢٩٤ * فصل : في جواز إجارتها لتلك المنافع وجهان

- ✽ مسألة : وما سوى ذلك ما فيه منفعة في حياته بيع وحلّ ثمنه وقيمته وإن لم يوكل
- ١٢٩٤
- الحرّ لا يجوز بيعه وإن جازت إجارته
- ١٢٩٦
- جاز بيع العبد الكافر من مسلم وشرك ، صغيرا كان العبد أو كبيرا
- ١٢٩٦
- حكاية خلاف أحمد في جواز بيعه على الكافر إذا كان صغيرا
- ١٢٩٦
- العبد المسلم لا يجوز بيعه إلا على مسلم
- ١٢٩٦
- إن بيع العبد المسلم على الكافر ففي بطلان هذا البيع وصحته قولان
- ١٢٩٧
- ✽ فصل : غير الآدمي من الحيوان ضربان : طاهر ، ونجس
- ١٢٩٨
- الكلب والخنزير وما تولّد منهما أو من أحدهما نجس لا يجوز بيعه ، ولا قيمة على مثله - ذكر من خالف في ذلك
- ١٢٩٨
- الطاهر ضربان : مأكول ، وغير مأكول (ذكر أقسام كل منهما مع بيان حكم بيع كل قسم)
- ١٢٩٩
- ✽ فصل : السمّ ما يستعمل منه تداويا كالسقمونيا وما في معناه ، جاز بيعه وما لا يستعمل تداويا ضربان
- ١٣٠٠
- ✽ فصل : أنواع النجاسات ، وحكم بيع كل نوع منها
- ١٣٠١
- ما كان نجس العين كالخمر والميتة ^{والدم} / والأرواث ، والأبول لا يجوز بيعه
- ١٣٠١
- ذكر خلاف أبي حنيفة في بيع جلد الميتة ، صبيح السرجين وروث ما يؤء كل لحمه
- ١٣٠٢
- الأدلة على منع بيع الأشياء المذكورة ، والردّ على حجج الحنفية
- ١٣٠٣
- ما طرأت عليه النجاسة وجاورته فنجس بها ، على ثلاثة أضرب
- ١٣٠٥
- الأدهان إذا نجست فغسلها لا يجوز ولا يمكن ، وبيعها باطل خلافا لأبي حنيفة
- ١٣٠٥
- ذكر خلاف أبي العباس بن سريج في إمكانية غسلها
- ١٣٠٧
- ✽ فصل : بيع الجلالة من البهائم المأكولة جائز
- ١٣٠٨
- ✽ فصل : حكم بيع الملاهي كالظنهور والعود والدف والمزمار
- ١٣٠٩
- ✽ فصل : حكم بيع واجارة دور مكة وعقارها
- ١٣٠٩
- الأدلة على جواز بيعها
- ١٣١٢
- الردّ على حجج المانعين
- ١٣١٦

الموضوعات	الصفحة
* باب السلم وأخذ الرهن فيه *	١٣١٩
- الدليل على جواز السلم الكتاب والسنة ، واتفاق الصحابة	١٣٢٠
- إذا عقد السلم بلفظ البيع فهل يكون هذا بيعاً أو سلفاً ؟	١٣٢٤
- الدليل على جواز السلم من حيث المعنى	١٣٣٥
* مسألة : لا بأمر بالرهن والحمل فيه	١٣٢٦
- حكاية خلاف سعيد بن جبير والآخرين في ذلك	١٣٢٦
* فصل : في الأحكام المتعلقة بالسؤال السابقة	١٣٢٧
* مسألة : السلم يجوز فيما كان موجوداً وقت المحل ، وإن كان معدوماً من قبل	١٣٣٠
- حكاية خلاف أبي حنيفة ومالك في ذلك	١٣٣١
- الدلالة على صحة ما ذهبنا إليه	١٣٣٣
- الجواب عن أدلة المعارضين	١٣٣٤
* مسألة : إذا نفذت الثمرة عند المحل ففي عقد السلم قولان	١٣٣٧
* فصل : تفريع على القولين	١٣٣٩
* فصل : إن وجد بعض الثمرة التي أسلم فيها ، وعدم باقيها	١٣٤١
* مسألة : يجوز عقد السلم حالاً وموئلاً	١٣٤٤
- حكاية خلاف مالك وأبي حنيفة في السلم الحال	١٣٤٤
- الدلالة على جوازه حالاً	١٣٤٦
- الجواب عن أدلة المعارضين	١٣٤٧
* فصل : هل الأصل في السلم التأجيل والحلول رخصة ؟ أو الأصل فيه	
الحلول والتأجيل رخصة ؟ فيه ثلاثة أوجه	١٣٥٠
* مسألة : لا يسلف جزافاً في ثياب وغيرها ولو كان درهماً حتى يصفه ..	١٣٥١
- إذا كان الثمن في السلم مشاهداً فهل يلزم صفته جنساً وقدراً ؟	
على قولين	١٣٥١
- ذكر مذهب أبي حنيفة في ذلك مع الرد عليه	١٣٥٢
* فصل : لا يخلو حال الثمن في السلم من أربعة أضرب (بيان حكم كل	
ضرب تفريعاً على القولين المذكورين في الصفة)	١٣٥٣
- إذا كان الثمن في السلم ما لا يجوز فيه السلم ، أو أسلم ثمناً	
واحداً في شيئين مختلفين	١٣٥٥
- إذا أسلم ثمناً واحداً في جنس واحد إلى أجلين مختلفين	١٣٥٦

الصفحة	الموضوعات
١٣٥٧	* مسألة : السلم في الحيوان جائز عند الشافعي والجمهور
١٣٥٨	- ذكر خلاف أبي حنيفة في ذلك
١٣٦٠	- الأدلة على جواز السلم في الحيوان
١٣٦٢	- الجواب عن أدلة المانعين
١٣٦٣	* فصل : تغليط المؤلف المزي في فهم نص الشافعي الوارد في جواز السلم في الحيوان
١٣٦٤	* فصل : إذا دفع الجوارى سلماً في الجوارى ففيه وجهان
١٣٦٥	- إذا كان العبد أو الجارية التي هي الثمن على صفة العبد أو الجارية التي هي الثمن ، فدفعها السلم إليه عما وجب عليه ، فهل يلزم السلم قبولها أم لا ؟
١٣٦٥	* مسألة : لو لم يذكر في السلم أجلاً فذكره قبل التفريق جاز
١٣٦٦	- لا يخلو حال متعاقدي السلم في ذكر الأجل فيه أو عدمه من ثلاثة أحوال
١٣٦٧	* فصل : إذا عقداء حالاً ثم جعلاه مؤجلاً ، أو بالعكس
١٣٦٨	- إذا اختلفا في الحلول والتأجيل
١٣٦٨	* مسألة : لا يجوز في السلف حتى يدفع الثمن قبل أن يفارقه
١٣٦٨	- ذكر خلاف مالك في ذلك مع الرد عليه
١٣٧٠	- إذا عجل نصف الثمن وبقي النصف ففي هذا العقد ثلاث مذاهب
١٣٧١	* فصل : إذا تقابضا الثمن ثم بان بعد التفريق أنه معيب
١٣٧٢	* فصل : الشروط المعتبرة في الثمن لصحة السلم
١٣٧٢	* مسألة : قال الشافعي : ويكون ما أسلم فيه موصوفاً
١٣٧٤	- المعتبر في الصفة ثلاثة أشياء
١٣٧٤	* مسألة : قال الشافعي : ويكون الأجل فيه معلوماً
١٣٧٤	- للسلم حالان : حال ، ومؤجل . فان كان حالاً لزم تعجيله في أول أوقات الإمكان
١٣٧٥	* فصل : إذا كان السلم مؤجلاً فلا بد أن يكون الأجل معلوماً
١٣٧٦	- الأجل المعلوم على ضربين ..
١٣٨٠	* مسألة : لا يجوز السلم إلى الحصار والعطاء ، ولا إلى فصح النصارى
١٣٨١	- الأجل تنقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم منها يجوز العقد معه ، وقسم منها لا يجوز العقد معه ، وقسم يختلف حاله باختلاف المتعاقدين

الصفحة	الموضوعات
١٣٨٥	* مسألة : إن كان أجله الى يوم كذا فتق يطلع فجر ذلك اليوم
١٣٨٦	- لو كان الأجل الى نهار يوم كذا
١٣٨٧	- لو كان الأجل الى شهر رمضان أو الى سنة كذا
١٣٨٨	- إذا قال : في سنة كذا
١٣٨٨	* مسألة : إن كان ما أسلف فيه ما يكال أو يوزن سقى مكيالا معروفا عند العامة
١٣٨٩	- الكيل والوزن يختلف باختلاف البلدان والأزمان
١٣٩١	- المذروع لا بد فيه من اشتراط ذراع مشهور عند العامة في ذلك البلد
١٣٩١	* مسألة : قال الشافعي : وأن يكون المسلم فيه مأمونا في محله
١٣٩٢	- لا يخلو حال ما أسلم فيه من ثلاثة أحوال
١٣٩٣	- ملخص شروط الثمن التي ذكرها الشافعي
١٣٩٣	- المكان الذي يقبض فيه السلم يجب أن يكون معلوما
١٣٩٤	- لو شرط قبضه بالبصرة فطالبه به في بغداد
١٣٩٥	- لو كان الموضع الذي شرطه للقبض مخوفا
١٣٩٦	- إن أغفلا اشتراط المكان الذي يقبض فيه السلم
١٣٩٩	- ملخص لما تناثر من شروط السلم
١٤٠٠	* مسألة : الأوصاف التي يجب ذكرها إذا أسلم في التمر وما في معناه
١٤٠٢	- لا يجوز السلم في التمر مكنوزا في القواصر والجلال
١٤٠٢	- الأوصاف التي يجب ذكرها إذا أسلم في الرطب وما في معناه
١٤٠٤	* مسألة : الأوصاف التي يجب ذكرها إذا أسلم في الحنطة
١٤٠٦	- لا يجوز السلم في الحنطة والعلس إلا بعد إخراجها من كاهما
١٤٠٧	* فصل : حكم السلم في الدقيق ، وما يجب أن يذكر فيه من الأوصاف
١٤٠٨	- في السلم في السويق وجهان
١٤٠٨	* مسألة : ولا يستغنى في العسل من أن يصفه ببياض أو صفرة
١٤١١	- لا يجوز السلم في العسل بشمعه
١٤١١	* فصل : في السلم في السكر وجهان
١٤١٢	- الأوصاف التي يجب ذكرها في السلم فيه
١٤١٢	* فصل : حكم السلم في دبس التمر والرطب
١٤١٣	* مسألة : إذا اشترط أجود الطعام أو أرداه لم يجز
١٤١٤	- حكم السلم في الطعام الجيد ، أو الردي ، أو السلول والعفن ، أو المسوس والمدود

الصفحة	الموضوعات
١٤١٤	* مسألة : لو كان ما أسلم فيه رقيقا قال : عبدا نوبيا ..
١٤١٥	- احتاج في عقد السلم في الحيوان إلى ذكر ثمانية أوصاف
١٤١٩	* مسألة : إن كانت جارية وصفها ، ولا يجوز أن يشترط معها ولدها ، ولا أن يشترط أنها حبلى
١٤٢١	* فصل : يجوز السلم في جارية على أنها نصرانية ، أو طباطخة ، وكذا في العبد على أنه صائغ أو نجار - حكم السلم في جارية مغنية
١٤٢٣	* فصل : لا يجوز السلم في جارية شمطا ، أو مجدرة ، أو برصا ، أو جذما
١٤٢٣	- في السلم في أمة زانية أو عبد سارق وجهان
١٤٢٤	* فصل : إذا أسلم في عبد موصوف فجاء المسلم إليه بعبد على تلك الصفة ، فكان ابن المسلم أوجده ، أو أخاه ، أو عمه
١٤٢٥	- إذا أسلم في أمة موصوفة فجاء بأمة على تلك الأوصاف فكانت زوجته ، أو أسلمت المرأة في عبد فدفع إليها عبدا فكان زوجها
١٤٢٦	* إذا أسلم في النعم قال : من نعم بني فلان ..
١٤٢٧	- إذا أسلم في الإبل احتاج إلى ذكر سبعة أوصاف
١٤٢٩	- أما قول الشافعي : " غير مودن " ففيه ثلاثة تأويلات
١٤٣٠	- معنى قوله : " سبط الخلق " و " مجفرا الجنين "
١٤٣٠	- لا يأم أن يشترط في الإبل أنها عوامل أو تدور في الطحن
١٤٣١	* مسألة : إذا أسلم في الدواب احتاج إلى ذكر سبعة أوصاف
١٤٣٥	* مسألة : إذا أسلم في الثياب احتاج إلى ذكر ستة أوصاف
١٤٣٦	- إذا اشترط وزن كل ثوب ، ونظر ..
١٤٣٧	- إذا أسلم فيها بياضا على أن يصبغها المسلم إليه - أو خاما على أن يقصرها .
١٤٣٨	- حكم السلم في الثياب المطرزة والمنقوشة
١٤٣٩	- حكم السلم في الثياب المنسوجة من جنسين ، وفي ثياب الخز
١٤٤٠	- حكم السلم في اللبود ، والأكسية والزلالي المنقوشة ، والقمص والمصراويلات ..
١٤٤١	- حكم السلم في الجسباب والقلائص ، والثياب التي قد لبست
١٤٤١	* مسألة : هكذا النحاس يصفه أبيض أو شبيها ..
١٤٤٢	- إذا أسلم في النحاس أو الحديد احتاج إلى ذكر أربعة أوصاف
١٤٤٢	- اختلف الأصحاب في السلم في الصفر
١٤٤٣	- السلم في الرصاص لا يأم به ، ويذكر أربعة أوصاف

الصفحة	الموضوعات
١٤٤٤	❖ فصل : السلم في الذهب والفضة عندنا جائز ، ومنع أبو حنيفة منه
	- إذا كان السلم في الذهب والفضة فلا يصح أن يكون الثمن ذهباً ولا فضة
١٤٤٤	- الأوصاف التي يجب ذكرها إذا كان السلم في الدراهم أو الدينار
١٤٤٥	❖ مسألة : إن أسلم في اللحم قال : في لحم ماعز ، ذكر ، خصى أو غير خصى
١٤٤٦	- إذا أسلم في اللحم احتاج إلى ذكر سبعة أوصاف
١٤٤٧	- إذا أسلم في اللحم منقّى من عظمه ، وفي التمر منقّى من نواه
	- الأوصاف التي يجب ذكرها إذا أسلم في الشحم أو الإلية ، أو الكبد أو الطحال
١٤٤٨	- السلم في الكرش معاً تعلق به لا يجوز
١٤٤٨	❖ مسألة : قال الشافعي : وأكره اشتراط الأعفج ، والمشوى والمطبوخ
١٤٥٠	❖ فصل : لا يجوز السلم في الخبز وأجازه مالك
١٤٥٠	- اختلف أصحابنا في جواز السلم في ماء الورد على وجهين
١٤٥١	❖ مسألة : يجوز السلم في لحم الصيد إذا كان ببلد لا يختلف
١٤٥١	- الأوصاف التي يجب ذكرها في السلم في لحوم الصيد
١٤٥٢	❖ مسألة : إذا أسلم في السمن احتاج إلى ذكر خمسة أوصاف
١٤٥٣	- لا يلزمه ذكر الحديد والعتيق ، ولا ذكر قوته وشخاته
١٤٥٤	- الأوصاف التي يجب ذكرها إذا أسلم في الزبد
١٤٥٤	❖ مسألة : قال الشافعي : ويصف اللبن كالسمن
١٤٥٥	- الأوصاف التي يجب ذكرها في السلم في اللبن
١٤٥٦	- يجوز السلم فيه كيلاً ووزناً
١٤٥٦	❖ مسألة : قال الشافعي : ولا يسلم في المخيض
١٤٥٧	- وكذا في الكشك والبريوس والبردوع
١٤٥٧	❖ فصل : السلم في الجبن لا بأس به ، واحتاج فيه إلى ذكر ستة أوصاف
١٤٥٩	❖ مسألة : وهكذا كل مختلط بغيره لا يعرف ، أو مصلح بغيره
	- بيان بطلان السلم في الغالية ، والنّد ، والحنطة المختلطة بالشعير ، واللبن المختلط بالما ، والأدهان الرّتيبة كدهن الورد والبنفسج
١٤٦٠	❖ مسألة : لا يجوز السلم في اللبن الحامض . وفي القارض وجهان
١٤٦١	

الصفحة	الموضوعات
١٤٦٣	* مسألة : يجوز السلم في اللبأ غير المصبوغ إذا ذكر ستة أوصاف
١٤٦٤	- لا يجوز السلم في اللبأ المصبوغ لعلتين
١٤٦٤	* مسألة : يقول في الصوف : صوف ضأن بلد كذا ..
١٤٦٥	- إذا أسلم في الوصف احتاج إلى ذكر ثمانية أوصاف
١٤٦٥	- بيان اختلاف الأصحاب في اشتراط غسله
١٤٦٦	* فصل : السلم في الصوف المصبوغ جائز بذكر أربعة أوصاف
١٤٦٧	* مسألة : وكذلك الوبر والشعر
١٤٦٨	* مسألة : السلم في الإبريسم جائز بذكر خمسة أوصاف
١٤٦٩	- حكم السلم في القز ، وصلخه وما يذكر فيهما من الأوصاف
١٤٦٩	* مسألة : ويقول في الكرسف : كرسف بلد كذا
١٤٧٠	- لا بد فيه من ذكر تسعة أوصاف
١٤٧١	- لا يجوز السلم فيه ندباً ، ولا في جوزه مستورا
١٤٧٢	- لا يجوز السلم في القطن وغيره بالأنموذج من غير وصف
١٤٧٢	* فصل : حكم السلم في الكتان ، وما يجب أن يذكر فيه من الأوصاف
١٤٧٣	* فصل : السلم في الفزل لا بأس به ، ويذكر فيه ستة أوصاف
١٤٧٤	* مسألة : لا بأس أن يسلم في الشيء كيلا وإن كان أصله وزنا
١٤٧٥	* مسألة : ويسلم في لحم الطير بصفة ووزن ..
١٤٧٦	- ويحتاج فيه إلى ذكر ستة أوصاف
١٤٧٧	* مسألة : السلم في لحوم الحيتان جائز بذكر ثمانية أوصاف
١٤٧٨	* مسألة : السلم في الخشب جائز وهو على ضربين
١٤٨١	* فصل : لا بأس في السلم في الأبواب المنجورة بذكر ستة أوصاف
١٤٨٢	* مسألة : وكذلك حجارة الأرحاء والبنيان والانية
١٤٨٢	- الكلام في الحجارة كاللحام في الخشب وهي على ضربين
١٤٨٥	* فصل : السلم في الأجر والطوابيق جائز بذكر أربعة أوصاف
١٤٨٦	* فصل : السلم في الجص والنورة يجوز بذكر ستة أوصاف
١٤٨٧	* فصل : السلم في الأواني جائز بذكر أوصافها
١٤٨٨	* مسألة : قال الشافعي : ويجوز السلم فيما لا ينقطع من العطر ..
١٤٩١	* مسألة : قال الشافعي : ومتاع الصيادلة كمتاع العطارين
١٤٩٢	- الشروط التي يجب توفرها لجواز السلم في أمتعة العطر والصيدلة
١٤٩٣	* مسألة : السلم في المعجون لا يجوز بحال ، فأما بيعه ففيه تفصيل

الصفحة	الموضوعات
١٤٩٥	* مسألة : لو أقاله بعض السلم وقبض بعضا فجائز ..
١٤٩٥	- الإقالة فسخ ، خلافا لمالك والصاحبين
	* فصل : الإقالة جائزة في كل السلم وفي بعضه . وقال مالك : لا تصح في بعض السلم
١٤٩٦	
١٤٩٧	* فصل : لا تتم الإقالة إلا بأربعة شروط
١٤٩٩	* مسألة : قال الشافعي : وإذا أقاله فبطل عنه الطعام ..
	- إذا تقايلا السلم لم يخل حال الثمن من أحد أمرين : إما أن يكون باقيا أو مستهلكا
١٤٩٩	
١٥٠٠	- إن كان مستهلكا فتراضيا أن يكون مسلما في شيء آخر
	- لو تراضيا والثمن المستهلك دنائير على أن يأخذ بها دراهم أو شوبا ، أو عبدا
١٥٠١	
١٥٠١	* فصل : إذا تقايلا السلم ثم اختلفا في قدر الثمن
١٥٠٢	- إذا تقايلا وقد ضمن السلم ضامن بطل الضمان
١٥٠٢	* مسألة : لا يجوز في السلم الشركة ولا التولية
١٥٠٢	- صورة الشركة في السلم
١٥٠٣	- صورة التولية في السلم
١٥٠٣	- ذكر خلاف مالك في تجويزه التولية قبل القبض مع الرد عليه .
١٥٠٤	* فصل : هكذا لو كانت الشركة والتولية من جهة المسلم إليه
١٥٠٤	* مسألة : لو عجل قبل محله أدنى من حقه أجزته ..
	- لا يخلو ذلك من أحد أمرين إما أن يعجله مثل حقه ، أو دون حقه ،
١٥٠٤	الأول جائز بالإجماع ، وفي الثاني تفصيل ..
١٥٠٦	* فصل : تفريع على جواز تعجيله دون حقه من غير شرط
١٥٠٧	* باب ما لا يجوز فيه السلف *
١٥٠٧	- قال الشافعي : لا يجوز السلم في النبل ..
١٥٠٧	- جملة النبل والنشاب أنه لا يخلو من ثلاثة أقسام
١٥٠٨	- حكم السلم في رماح القنا
١٥٠٩	* مسألة : ولا في اللو لو ، ولا في الزبرجد ، ولا في الياقوت ..
١٥١٠	- السلم في البلور لا بأس به
١٥١١	- لا يجوز السلم في العقيق

- * مسألة : لا يجوز السلم في جوز ، ولا رانج ، ولا قناب ، ولا بطيخ ، ولا
 ١٥١١ رمان ، ولا سفرجل عددا لتباينها ، إلا أن تضبط بكيل أو وزن . .
 ١٥١٢ - حكاية خلاف الأوزاعي في ذلك مع الرد عليه
 ١٥١٢ * مسألة : قال الشافعي : وأرى الناس تركوا وزن الرؤوس . .
 - لا يجوز السلم في الرؤوس مشوية أو مطبوخة ، وكذا نيئة قبل
 تنظيفها من شافرها وشعورها . وفي السلم فيها بعد التنظيف
 قولان
 ١٥١٣ - الأكارع كالرؤوس وفيها قولان
 ١٥١٤ * مسألة : لا يجوز السلم في جلود الغنم ولا جلود غيرها . .
 ١٥١٥ - حكم السلم في الحرث ، والأزقاق والورق والقراطيس
 ١٥١٦ * مسألة : قال الشافعي : ولا في خفين ولا نعلين
 ١٥١٦ - فأما السلم في فلعمة من جلود السبب ففيه وجهان
 ١٥١٧ * مسألة : ولا السلم في البقول حزما حتى تستقى وزنا وجنسا . .
 ١٥١٨ - البقول والخضر ضربان - بطلان السلم في الخس والفجل وفي كل
 ما يكون المقصود منه شيطان
 ١٥١٨ - لا يجوز السلم في الجزر والسلجم إلا بعد قطع الورق عنهما
 ١٥١٩ - أما الباذنجان بأقماعه ففيه احتمالان
 ١٥١٩ - إذا أسلم في قصب السكر فيشترط فيه قطع أعلاه الذي لا حلاوة
 فيه ، وهل يشترط قطع مجامع عروقه من أسفله ؟ فيه وجهان
 ١٥٢٠ * باب التسعير *
 ١٥٢١ - بيان اتفاق أهل العلم على منع التسعير في غير الأقوات ، وكذا
 ١٥٢٢ في الأقوات مع السعة والرخصة
 - ذكر خلاف أهل العلم في جواز التسعير في الأقوات عند الفلاحة
 ١٥٢٣ وزيادة الأسعار
 ١٥٢٤ - أدلة من أجاز التسعير
 ١٥٢٦ - أدلة من منع التسعير
 ١٥٢٧ - الرد على أدلة المجيزين
 * فصل : إذا سقر الإمام الأقوات على الناس ، فباع الناس أمتعتهم بما
 ١٥٢٩ سقرها عليهم ، فهذا على ضربين . .
 ١٥٣٠ - الأدلة على بطلان بيع المكره بكل حال
 ١٥٣٢ * فصل : في حكم الاحتكار

- ١٥٣٤ * باب امتناع ذى الحق من أخذه ، وما لا يلزمه قبوله *
- إذا أسلم في شيء فدفعت إليه ما قد أسلم فيه فلا يخلو حاله من أربعة أقسام
- ١٥٣٤ * مسألة : ليس له إلا الأقل مما تقع عليه الصفة
- ١٥٣٦ * مسألة : إن كانت حنطة فعليه أن يوفيه إياه نقية من التبن ..
- ١٥٣٧ - إن كان في الحنطة تراب ، وفي التمر أقماعه
- ١٥٣٨ * مسألة : الحبوب ذات الكمام لا يجوز السلم فيها إلا خارجة من كمامها
- ١٥٣٩ * مسألة : وليس عليه أن يأخذ التمر إلا جافاً
- ١٥٣٩ * مسألة : ما يلزم أخذه في اللحوم وما لا يلزم
- ١٥٤٠ * مسألة : وإن أعطاه مكان كيل وزناً ، أو مكان وزن كيلاً ، أو مكان جنس غيره لم نجزه ..
- ١٥٤٢ - إذا أسلم في نوع فأخذ بدله نوعاً آخر ففیه وجهان
- ١٥٤٣ * مسألة : ما أصله الكيل جاز السلم فيه وزناً ، وكذا بالعكس
- ١٥٤٥ * مسألة : قال الشافعي : ولو جاء بحقه قبل محله ..
- ١٥٤٦ - لم تخل حاله من أحد أمرين : إما أن يكون حيواناً ، أو غير حيوان ..
- ١٥٤٧

فهرس مصادر التحقيق والدراسة

(مرتب علي حروف المعجم)

- ١ - القرآن الكريم .
- (أ)
- ٢ - آثار الحرب في الفقه الاسلامي .
تأليف الدكتور وهبة الزحيلي
دار الفكر - بيروت ١٣٨٥ هـ
- ٣ - آداب الشافعي ومناقبه
تأليف الإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ت ٣٢٧ هـ
تحقيق عبد الغني عبد الخالق .
طبعة مكتب التراث الإسلامي بحلب - سوريا ١٣٧٣ هـ
- ٤ - الإبانة في فروع الديانة (مخطوط)
تأليف الإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد الفوراني ت ٤٦١ هـ
مصور على ميكروفلم في مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى
- ٥ - أبوحنيفة : حياته ، عصره ، آراؤه ، وفقهه
تأليف الشيخ محمد أبي زهرة
مطبعة دار الحماني بالقاهرة . الطبعة الثانية ١٣٦٦ هـ
- ٦ - إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين
للعلاء السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى ت ١٢٠٥ هـ
مطبعة دار إحياء التراث العربي . بيروت
- ٧ - الإتيقان في علوم القرآن
تأليف الإمام الحافظ الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١ هـ
مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٧٠ هـ
- ٨ - الإجماع
تأليف الإمام أبي بكر بن محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ت ٣١٨ هـ
تحقيق أبي حنيفة صفيّر أحمد بن محمد حنيف .
طبعة دار طيبة - الرياض - الطبعة الأولى
- ٩ - الأحكام السلطانية والولايات الدينية
تأليف الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الباوردي ت ٤٥٠ هـ
طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٣٩٨ هـ
- ١٠ - الأحكام في أصول الأحكام
تأليف الشيخ الإمام العلامة سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد
الامدي ت ٦٣١ هـ
مكتبة ومطبعة محمد بن علي بن صبيح وأولاده بالأزهر ١٣٨٧ هـ
- ١١ - أحكام القرآن
تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ت ٣٧٠ هـ
الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٣٥ هـ
- ١٢ - أحكام القرآن
تأليف الإمام أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي ت ٤٦٨ هـ
تحقيق علي محمد البجاوي
مطبعة عيسى البابي الحلبي - الطبعة الثالثة ١٣٩٢ هـ
- ١٣ - إحياء علوم الدين
تأليف الإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي ت ٥٠٥ هـ
طبعة دار الشعب - القاهرة .

- ١٤- اختلاف الفقهاء
تأليف الإمام العلامة أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ت ٣١٠ هـ
تحقيق محمد أمين دمج
دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٢٠ هـ
- ١٥- أدب الدنيا والدين
تأليف الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ت ٤٥٠ هـ
تحقيق الأستاذ مصطفى السقا (المرحوم)
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الثالثة ١٣٧٥ هـ
- ١٦- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول
تأليف الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت ١٢٥٥ هـ
طبعة دار الفكر - بيروت
- ١٧- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل
تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني
المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ
- ١٨- أساس البلاغة
تأليف العلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ت ٥٨٣ هـ
دار صادر - بيروت ١٣٨٥ هـ
- ١٩- الاستيعاب في أسماء الأصحاب
تأليف الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري
القرطبي المالكي ت ٤٦٣ هـ
دار إحياء التراث العربي ببيروت ١٣٢٨ هـ (في هامش الإصابة).
- ٢٠- أسد الغابة في معرفة الصحابة
تأليف الشيخ العلامة عز الدين أبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن
الأثير الجزري ت ٦٣٠ هـ
طبعة دار الشعب بالقاهرة - ١٩٧٠ م
- ٢١- أسنى المطالب شرح روض الطالب
تأليف شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري
الشافعي ت ٩٢٦ هـ
نشر المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ
- ٢٢- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية
تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي ت ٩١١ هـ
مطبعة مصطفى البابي بمصر - الطبعة الأخيرة ١٣٧٨ هـ
- ٢٣- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة
تأليف الشيخ زين العابدين بن إبراهيم بن نجم ت ٩٧٠ هـ
تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل
طبعة مؤسسة الحلبي بالقاهرة ١٣٨٧ هـ
- ٢٤- الإصابة في تعيين الصحابة
تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ
دار إحياء التراث العربي ببيروت - الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ
- ٢٥- أصول السرخسي
تأليف الإمام أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي الحنفي ت ٤٩٠ هـ
تحقيق أبي الوفاء الأنفاني
طبعة دار المعرفة ببيروت ١٣٩٣ هـ

- ٢٦- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن
تأليف الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ت ١٣٩٣ هـ
الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ (على نفقة الشيخ محمد بن عوض بن لادن المرحوم) .
- ٢٧- أعلام النبوة
تأليف الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ت ٤٥٠ هـ
دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ
- ٢٨- الأعلام = قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين
تأليف خير الدين الزركلي
الطبعة الثالثة - بيروت ١٣٨٩ هـ
- ٢٩- الإفصاح عن معاني الصحاح والمستقى بالاشراف على مذاهب الاشراف .
تأليف الوزير عون الدين أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلي ت ٥٦٠ هـ
المكتبة الحلبية - حلب ١٣٦٦ هـ
- ٣٠- الإقناع في الفقه الشافعي
تأليف الإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ت ٤٥٠ هـ
تحقيق الشيخ خضر محمد خضر
مكتبة دار العروة للنشر والتوزيع بالكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ
- ٣١- الإقناع في فقه الامام أحمد
تأليف الشيخ الامام شرف الدين أبي النجم موسى بن أحمد بن سالم الحجاوي
ت ٩٦٨ هـ - مطبعة الحكومة بمكة المكرمة ١٣٩٤ هـ (مع كشف القناع) .
- ٣٢- الإمام أبو الحسن الماوردي
تأليف الدكتور / محمد سليمان داود ، والدكتور / فؤاد عبد المنعم أحمد
نشر مؤسسة شباب الجامعة ١٩٧٨ م
- ٣٣- الأعلام
تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي ت ٢٠٤ هـ
طبعة دار الشعب سنة ١٣٨٨ هـ
- ٣٤- إنباء الرواة على أنباء النحاة
تأليف الامام الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ت ٦٤٦ هـ
تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم
مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٧٤ هـ
- ٣٥- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء : مالك والشافعي وأبي حنيفة .
تأليف الامام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي ت ٤٦٣ هـ
طبعة دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .
- ٣٦- الأنساب
تأليف الامام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني ت ٥٦٢ هـ
الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد - الهند ١٣٨٢ هـ
- ٣٧- أنساب الاشراف
تصنيف أحمد بن يحيى المعروف بالبلاذري ت ٢٧٩ هـ
تحقيق الدكتور محمد حميد الله
طبع مطابع دار المعارف بمصر - سنة ١٩٥٩ م
- ٣٨- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام أحمد
تأليف الشيخ الامام علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي ت ٨٨٥ هـ
تحقيق الشيخ محمد حامد فقي
الطبعة الأولى بمطبعة السنة المحمدية القاهرة سنة ١٣٧٥ هـ

٣٩- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة

تأليف الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ت ١٣٨٦ هـ
مطبعة الأشرف بلاهور ، باكستان ١٣٧٨ هـ

٤٠- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء

تأليف الشيخ قاسم القنوي ت ٩٧٨ هـ
تحقيق الدكتور / أحمد بن عبدالرزاق الكبيسي
دار الوفاء للنشر والتوزيع بجدة - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ

٤١- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون

تأليف الشيخ اسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي ت ١٣٣٩ هـ
نسخة مصورة عن طبعة طهران في إيران

٤٢- الإيضاح والتبيين في معرفة المكيال والميزان

تأليف الامام أبي العباس نجم الدين بن الرفعة الأنصاري ت ٧١٠ هـ
تحقيق الدكتور / محمد أحمد اسماعيل الخاروف
دار الفكر بدمشق - سنة ١٤٠٠ هـ

الكتاب العاشر في سلسلة مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

(ب)

٤٣- الباحث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث

تأليف الحافظ أبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ت ٧٧٤ هـ
تحقيق أحمد محمد شاكر

الطبعة الثالثة بمطبعة محمد علي صبيح - مصر ١٣٧٠ هـ

٤٤- البحر الرائق

تأليف العلامة زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم الحنفي ت ٩٧٠ هـ
طبعة دارالمعرفة - بيروت - الطبعة الثانية

٤٥- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع

تأليف العلامة علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ت ٥٨٧ هـ
مطبعة الامام بالقاهرة - نشر زكريا علي يوسف - ١٩٧٠ م

٤٦- بداية المجتهد ونهاية المقتصد

تأليف الامام القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد
القرطبي الأندلسي ، الشهير بابن رشد الحفيد ت ٥٩٥ هـ

طبعة دار الفكر المصورة عن طبعة مكتبة الخانجي

٤٧- البداية والنهاية في التاريخ

تأليف الحافظ أبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ت ٧٧٤ هـ
مكتبة المعارف ببيروت - الطبعة الثالثة ١٩٧٨ م

٤٨- البرهان في أصول الفقه

تأليف امام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني
ت ٤٧٨ هـ - تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب

الطبعة الأولى على نفقة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير
دولة قطر - سنة ١٣٩٩ هـ

٤٩- البرهان في علوم القرآن

تأليف الامام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ت ٧٩٤ هـ
تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل ابراهيم

الطبعة الثانية بمطبعة عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٩١ هـ

- ٥٠ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة
تأليف الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١ هـ
تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم
طبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ
- ٥١ - البناية في شرح الهداية
تأليف الشيخ الامام العلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني ت ٨٥٥ هـ
دار الفكر - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ
- ٥٢ - البيان والتبيين
تأليف أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ت ٢٥٥ هـ
تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون
مطبعة الخانجي - القاهرة سنة ١٣٩٥ هـ
- ٥٣ - البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة
تأليف الامام القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد (الجد) ت ٥٢٠ هـ
تحقيق الدكتور / محمد حجي
طبعة دار الغرب الاسلامي ببيروت ١٤٠٤ هـ
- (ت)
- ٥٤ - تاج العروس من جواهر القاموس
تأليف الامام محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي
الزبيدي الحنفي ت ١٢٠٥ هـ
نشر مكتبة الحياة - بيروت
- ٥٥ - التاج والإكليل على مختصر خليل
تأليف الشيخ الامام أبي عبد الله محمد بن يوسف العبدري الشهير بالمواق ت ٨٩٧ هـ
مكتبة النجاح - ليبيا (في هامش مواهب الجليل)
- ٥٦ - تاريخ بغداد
تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـ
طبعة دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٥٧ - تاريخ التراث العربي
تأليف الأستاذ فؤاد سزكين - تعريب الدكتور فهمي أبي الفضل
الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة - ١٩٧١ م
- ٥٨ - تاريخ الثقات
تأليف الامام الحافظ أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح المعجلي الكوفي
نزيل طرابلس الغرب ت ٢٦١ هـ
تحقيق عبد المعطي قلنجي
دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ
- ٥٩ - تاريخ الخلفاء
تأليف الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١ هـ
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
الطبعة الرابعة بمطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة سنة ١٣٨٩ هـ
- ٦٠ - التاريخ الكبير
تأليف الامام محمد بن اسماعيل البخاري ت ٢٥٦ هـ
طبع دائرة المعارف العثمانية بهيدرآباد - الهند ١٣٦٠ هـ
- ٦١ - تاريخ المذاهب الاسلامية
تأليف الشيخ محمد أبي زهرة
طبع دار الاتحاد العربي ١٩٧١ م

٦٢- التبصرة في أصول الفقه

تأليف الشيخ الامام أبي اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروزي الشيرازي
ت ٤٧٦ هـ - تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو
طبعة دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ

٦٣- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق

تأليف العلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ت ٧٦٢ هـ
تصوير دار المعرفة ببغداد عن الطبعة الاميرية ببغداد مصر ١٣١٤ هـ

٦٤- تحفة الاحوذى بشرح جامع الترمذى

تأليف الامام الحافظ أبي علي محمد بن عبد الرحمن المباركفوري ت ١٣٥٣ هـ
ضبط ومراجعة عبد الرحمن محمد عثمان
نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٥ هـ

٦٥- تحفة الاشراف بمعرفة الاطراف

تأليف الامام الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني ت ٧٤٢ هـ
تصحيح وتعليق العلامة عبد الصمد شرف الدين
نشر دار القيمة - بهيوندى - الهند ١٣٨٤ هـ

٦٦- تحفة الفقهاء

تأليف الامام ملاء الدين محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندى ت ٥٣٩ هـ
تحقيق الدكتور محمد زكي عبد البر
طبع مطبعة جامعة دمشق ١٣٧٧ هـ

٦٧- تحفة المحتاج بشرح المنهاج

تأليف الامام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر الهيتمي المكي
ت ٩٧٤ هـ - مطبوع مع حواشي الشرواني وابن قاسم العبادى
تصوير دار صادر - بيروت.

٦٨- تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى

تأليف الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ
تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف
الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة

٦٩- تذكرة الحفاظ

تأليف الامام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي
ت ٧٤٨ هـ - الطبعة الثالثة - دار احياء التراث العربي - بيروت.
٧٠- تذكرة الموضوعات

تأليف العلامة محمد طاهر بن علي الهندي الفتني ت ٩٨٦ هـ
طبعة إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة ١٣٤٣ هـ

٧١- تصحيح التنبيه

تأليف الامام محي الدين يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦ هـ
مطبعة مصطفى البابي ١٣٧٠ هـ - (في هامش التنبيه) .

٧٢- التعليق المغني على الدارقطني

تأليف المحدث العلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى ت ١٣٢٩ هـ
دار المحاسن للطباعة - ١٣٨٦ هـ (مطبوع بذييل سنن الدارقطني)

٧٣- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)

تأليف الامام الحافظ أبي الفداء عمر بن كثير القرشي الدمشقي ت ٧٧٤ هـ
الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ - دار الفكر ببغداد.

٧٤- تفسير أبي السعود المسمى بإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم

تأليف الامام أبي السعود محمد بن محمد العبادى ت ٩٥١ هـ
مطبعة محمد علي صبيح بمصر ١٣٧٢ هـ

- ٧٥- تفسير البحر المحيط
تأليف الامام أبي عبدالله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الاندلسي
القرطبي الجبلي الشهير بأبي حيان ت ٧٥٤ هـ
الناشر : مكتبة ومطابع النصر الحديثة - الرياض .
- ٧٦- تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل)
تأليف الامام علاء الدين علي بن محمد بن ابراهيم المعروف بالخازن ت ٧٢٥ هـ
الطبعة الثانية بمطبعة مصطفى البابي بالقاهرة سنة ١٣٧٥ هـ
- ٧٧- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)
تأليف الامام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ت ٣١٠ هـ
الطبعة الثالثة بالأوفست ١٣٩٨ هـ - دار المعرفة بيروت
- ٧٨- تفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير)
تأليف الامام فخر الدين الرازي أبي عبدالله محمد بن عمر القرشي الطبرستاني ت ٦٠٦ هـ
الطبعة الثانية بالأوفست
الناشر : دار الكتب العلمية - طهران
- ٧٩- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)
تأليف الامام أبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ت ٦٧١ هـ
الطبعة الثالثة عن طبعة دار الكتب المصرية
الناشر : دار الكاتب العربي - القاهرة ١٣٩٧ هـ
- ٨٠- تفسير الماوردي (النكت والعيون)
تحقيق الشيخ خضر محمد خضر
الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - وزارة الأوقاف الكويتية
- ٨١- تقريب التهذيب
تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ
الناشر : دار نشر الكتب الإسلامية - كوجرانواله - باكستان
- ٨٢- تكملة المجموع شرح المهدب
تأليف الامام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي ت ٧٥٦ هـ
طبع مطبعة التضامن الأخوي ، بمصر - ١٣٤٨ هـ
- ٨٣- التكملة الثانية للمجموع
تأليف الأستاذ محمد نجيب المطيعي ، وحسين العقبي
طبعة دار الفكر - بيروت
- ٨٤- التلخيص على المستدرک
تأليف الامام شمس الدين بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ
تصوير عن طبعة حيدرآباد ١٣٤١ هـ (في ذيل المستدرک للحاكم)
- ٨٥- التلخيص العبير
تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ
تعليق السيد عبدالله هاشم اليماني المدني
طبع المطبعة العربية ببلالهور - باكستان ١٣٨٤ هـ
- ٨٦- تلخيص المفتاح في علوم البلاغة
تأليف جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني ت ٧٣٩ هـ
مطبعة مصطفى البابي ١٣٨٥ هـ (مع شرحه مختصر المعاني) .
- ٨٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد
تأليف الامام أبي عمرو يوسف بن عبد البر القرطبي الاندلسي ت ٤٦٣ هـ
الطبعة الأولى بمطبعة النجالة بمصر .

- ٨٨- التمهيد في أصول الفقه
تأليف أبي الخطاب محفوظ بن أحمد الحسن الكلوزاني الحنبلي ت ٥١٠ هـ
دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن علي بن ابراهيم
الطبعة الأولى بمطبعة دارالمدني بجدة سنة ١٤٠٦ هـ
سلسلة مطبوعات مركز البحر العلمي بجامعة أم القرى
- ٨٩- التنبيه في الفقه على مذهب الامام الشافعي
تأليف الامام أبي اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزآبادي ت ٤٧٦ هـ
طبع مطبعة مصطفى البابي سنة ١٢٧٠ هـ
- ٩٠- تهذيب الآثار
تأليف الامام محمد بن جرير الطبري ت ٣١٠ هـ
تحقيق الدكتور / ناصر بن سعد الرشيد
طبع مطابع الصفا بمكة المكرمة ١٤٠٤ هـ
- ٩١- تهذيب الأسماء واللغات
تأليف الامام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦ هـ
طبع إدارة الطباعة المنيرية بمصر
تصوير دارالكتب العلمية ببيروت
- ٩٢- تهذيب التهذيب
تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ
مصور عن طبعة دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد دكن ، الهند سنة ١٣٢٥ هـ
- ٩٣- تهذيب السنن على مختصر سنن أبي داود للمنذرى
تأليف الامام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المصروف بابن قيم
الجوزية ت ٧٥١ هـ
تحقيق محمد حامد الفقي
مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٧ هـ (في ذيل مختصر المنذرى والمعالم)
- ٩٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال
تأليف الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزى ت ٧٤٢ هـ
طبعة دارالأمون - دمشق
- ٩٥- تهذيب اللغة
تأليف أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ت ٣٧٠ هـ
تحقيق الأستاذ أحمد عبد العليم البردوني
طبع مطابع سبل العرب بالقاهرة - سنة ١٣٨٤ هـ
- ٩٦- تيسير التحرير شرح كتاب التحرير
تأليف العلامة محمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحنفي ت ٩٨٧ هـ
طبع مطبعة مصطفى البابي بمصر ١٣٥٠ هـ
- (ج)
- ٩٧- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله
تأليف الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر النمرى القرطبي ت ٤٦٣ هـ
دارالكتب العلمية بيروت - سنة ١٣٩٨ هـ
- ٩٨- الجامع الصغير
تأليف الحافظ جلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ
طبعة دارالفكر - بيروت ١٤٠١ هـ
- ٩٩- الجامع الكبير
تأليف الامام أبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني ت ١٨٩ هـ
الطبعة الأولى بمطبعة الاستقامة - سنة ١٣٥٦ هـ

- ١٠٠- الجرح والتعديل
تأليف الامام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ت ٣٢٧ هـ
الطبعة الاولى بمطبعة دائرة المعارف العشانية بحيدرآباد ، الدكن - الهند .
سنة ١٣٧١ هـ
- ١٠١- جمع الجوامع
تأليف الامام تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي المعروف بابن السبكي ت ٧٧١ هـ
مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر (مع حاشية البناني) .
- ١٠٢- جمهرة أنساب العرب
تأليف الامام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ت ٤٥٦ هـ
تحقيق عبد السلام محمد هارون
الطبعة الثالثة بمطابع دارالمعارف بمصر سنة ١٣٩١ هـ
- ١٠٣- الجواهر المضية في طبقات الحنفية
تأليف العلامة عبد القادر بن محمد بن نصر القرشي ت ٧٧٥ هـ
الطبعة الاولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد ، الدكن
الهند سنة ١٣٣٢ هـ
- ١٠٤- الجوهر النقي (على سنن البيهقي)
تأليف العلامة علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني (الشهير بابن التركماني
ت ٧٤٥ هـ
طبعة حيدرآباد ١٣٥٦ هـ (مطبوع في ذيل سنن البيهقي) .
- (ح)
- ١٠٥- حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدر المختار)
تأليف الشيخ العلامة محمد أمين الشهير بابن عابدين ت ١٢٥٢ هـ
الطبعة الثانية بمطبعة مصطفى البابي بمصر سنة ١٣٨٦ هـ
- ١٠٦- حاشية البجيرمي على شرح منہج الطلاب المسماة : التجريد لنفع العبيد .
تأليف الشيخ العلامة سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي ت ١٢٢١ هـ
المكتبة الاسلامية - تركيا
- ١٠٧- حاشية البناني على شرح المحلى على جمع الجوامع
تأليف العلامة عبد الرحمن بن جاد الله البناني ت ١١٩٨ هـ
طبع دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي بمصر
- ١٠٨- حاشية الجمل على شرح المنهج
للشيخ سليمان بن عمر بن منصور العجيلي المعروف بسليمان الجمل ت ١٢٠٤ هـ
دار إحياء التراث العربي - بيروت
- ١٠٩- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمختصر خليل
للعلامة شمس الدين محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي ت ١٢٣٠ هـ
طبع المكتبة التجارية الكبرى - توزيع دار الفكر ببيروت
- ١١٠- حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج
تأليف العلامة أبي الضياء نور الدين علي بن علي الشبراملسي القاهري ت ١٠٨٣ هـ
مطبعة مصطفى البابي ١٣٨٣ هـ (مطبوع في ذيل نهاية المحتاج)
- ١١١- حاشية الشرواني على تحفة المحتاج
تأليف العلامة أبي القاسم عبد الحميد الشرواني
طبع دار صادر - بيروت (مطبوع مع تحفة المحتاج وحاشية العبادي)
- ١١٢- حاشية الشلبي على تبیین الحقائق
للشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد الشلبي ت ١٠٢١ هـ
دار المعركة بيروت (مطبوع في هامش التبيين)

- ١١٣- حاشية الشهاب الرملي الكبير على أسنى الطالب
تأليف الشيخ الشهاب أبي العباس أحمد الرملي الكبير
نشر المكتبة الإسلامية للحاج رياض الشيخ (مطبوع في هامش أسنى الطالب)
- ١١٤- حاشية الصاوي على الشرح الصغير (على أقرب المسالك)
تأليف الشيخ أحمد بن محمد الصاوي ت ١٢٤١ هـ
تحقيق الدكتور مصطفى كمال وصفي
مطابع المعارف بمصر ١٩٧٣ م (مطبوع في هامش الشرح الصغير)
- ١١٥- حاشية العدوي على الخرشي
تأليف العلامة الشيخ علي بن أحمد بن مكرم ت ١١٨٩ هـ
تصوير عن طبع المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٧٣ هـ (مطبوع في هامش الخرشي)
- ١١٦- حاشية عميرة على شرح المحلى لمنهاج الطالبين
تأليف الشيخ شهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميرة ت ٩٥٧ هـ
مطبعة عيسى البابي بمصر. (مطبوع مع شرح المحلى وحاشية قليوبي)
- ١١٧- حاشية قليوبي على شرح المحلى لمنهاج الطالبين
تأليف الشيخ شهاب الدين أحمد بن سلامة القليوبي ت ١٠٦٩ هـ
طبع مطبعة دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي بمصر
- ١١٨- الحاوي الكبير للإمام الماوردي (مخطوط)
مصور على ميكروفيلم وعلى الورق في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى
- ١١٩- حجة الله البالغة
تأليف الشيخ الإمام المحدث أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي الشهير بشاه
ولي الله الدهلوي ت ١١٧٦ هـ
المطبعة الخيرية العامة بمصر - الطبعة الأولى ١٣٢٢ هـ
- ١٢٠- الحلية (مخطوط)
تأليف الإمام أبي المحاسن عبد الواحد الروياني ت ٥٠٢ هـ
مصورة على ميكروفيلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى
حلية الأولياء وطبقات الأصفياء
- ١٢١- تأليف الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ت ٤٣٠ هـ
الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٥١ هـ
- ١٢٢- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء
تأليف الإمام سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال ت ٥٠٧ هـ
تحقيق الدكتور ياسين أحمد إبراهيم درّاه
الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - مؤسسة الرسالة ببيروت
- ١٢٣- حياة الحيوان الكبرى
تأليف العلامة كمال الدين محمد بن موسى الدميري ت ٨٠٨ هـ
دار التحرير للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٦ م
- (خ)
- ١٢٤- الخرشي على مختصر سيدي خليل
تأليف أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن علي الخرشي المالكي ت ١١٠١ هـ
طبعة مصورة عن طبعة المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر ١٣١٧ هـ
- ١٢٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب
تأليف الإمام عبد القادر بن عمر البغدادي ت ١٠٩٣ هـ
تحقيق عبد السلام هارون
طبعة الهيئة المصرية العامة ١٩٧٩ م
- ١٢٦- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال
تأليف الحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري ت بعد ٩٢٣ هـ
الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ

- ١٦٨٠ -

(د)

- ١٢٧- الدراية في تخريج أحاديث الهداية
تأليف الامام أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ
طبع المطبعة العربية - لاهور - باكستان ١٣٨٤ هـ
- ١٢٨- درر الحكام في شرح غرر الأحكام
تأليف القاضي محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو الحنفي ت ٨٨٥ هـ
طبع دار السعادة بمصر سنة ١٣٢٩ هـ
- ١٢٩- الدر المختار شرح تنوير الأبصار
تأليف الشيخ علاء الدين محمد بن محمد الحصكفي ت ١٠٨٨ هـ
مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ
(مطبوع في صلب حاشية ابن عابدين)
- ١٣٠- دفع الخيالات في رد ما جاء على القول الواضح من المفتريات
تأليف السيد شهاب الدين أحمد بك الحسيني الشافعي
مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر
- ١٣١- دلائل الإعجاز
تأليف الامام عبد القاهر الجرجاني ت ٤٧١ هـ
دار المعرفة - بيروت سنة ١٣٩٨ هـ
- ١٣٢- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب
تأليف الشيخ ابراهيم بن علي بن محمد بن فرحون المالكي ت ٧٩٩ هـ
تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبي النور
دار التراث للطبع والنشر القاهرة سنة ١٣٩٤ هـ
- ١٣٣- ديوان أوس بن حجر
تحقيق محمد يوسف نجم
دار صادر - بيروت سنة ١٣٨٠ هـ
- ١٣٤- ديوان جران العود النسيري
طبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٣٥٠ هـ
- ١٣٥- ديوان زهير بن أبي سلمى (ت ١٣ ق هـ)
طبعة القاهرة سنة ١٩٤٤ م بشرح ثعلب
- ١٣٦- ديوان عمرو بن معد يكرب
تحقيق هاشم الطعان
طبع وزارة الثقافة والاعلام ببغداد سنة ١٩٧٠ م
- ١٣٧- ديوان المتنبي (ت ٣٥٤ هـ)
طبعة القاهرة ١٣٠٨ هـ بشرح العكبري
- ١٣٨- ديوان النابغة الذبياني (٦٠٤ م)
تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم
طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٢٩٣ هـ

(ر)

- ١٣٩- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة
تأليف الشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني الشافعي
(من علماء القرن الثامن الهجري)
الطبعة الثانية بمطبعة مصطفى البابي بمصر سنة ١٣٨٦ هـ
- ١٤٠- رد الامام الدارمي عثمان بن سعيد على المريسي العنيد
تأليف الامام عثمان بن سعيد الدارمي السجزي ت ٢٨٠، أو ٢٨٢ هـ
مطبوع مع مجموعة من الرسائل بعنوان (عقائد السلف) جمعها كل من الدكتور
علي سامي ، وعطار جمعي الطالبي
الناشر : منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧١ م

- ١٤١- الرسالة (في أصول الفقه)
تأليف الامام أبي عبدالله محمد بن ادريس الشافعي المصلي ت ٢٠٤ هـ
تحقيق وشرح أبي الأشبال أحمد محمد شاكر
طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٨ هـ
- ١٤٢- روضة الطالبين
تأليف الامام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦ هـ
طبع المكتب الاسلامي - دمشق
- ١٤٣- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الامام أحمد بن حنبل
تأليف الامام موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي ت ٦٢٠ هـ
طبع المطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهرة سنة ١٣٩١ هـ
- (ز)
- ١٤٤- زوائد سنن ابن ماجة على كتب الحفاظ الخمسة ، تأليف أحمد بن أبي بكر البوصيري ت ٨٤٠ هـ
(مطبوع مع سنن ابن ماجة) (س)
- ١٤٥- سبل السلام شرح بلوغ المرام
تأليف الامام محمد بن اسماعيل الصنعاني المعروف بالأمير ت ١١٨٢ هـ
الطبعة الرابعة بمطبعة مصطفى البابي بمصر سنة ١٣٧٩ هـ
- ١٤٦- السلسلة في معرفة القولين والوجهين (مخطوط)
تأليف الشيخ أبي محمد عبدالله بن يوسف الجويني ت ٤٣٨ هـ
صورة على ميكروفيلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة
- ١٤٧- سطر اللآلئ في شرح أمالي القاضي
تأليف الوزير أبي عبيد عبدالله بن عبد العزيز البكري الأتوني ت ٤٨٧ هـ أو بعدها
تحقيق العلامة عبد العزيز الميسني
طبع مطبعة لجنة التأليف والنشر - سنة ١٣٥٤ هـ
- ١٤٨- سنن ابن ماجة
تأليف الامام أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجة ت ٢٧٥ هـ
تحقيق المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي
طبع عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٢ هـ
- ١٤٩- سنن أبي داود
تأليف الامام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥ هـ
تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد
نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت - لبنان
- ١٥٠- سنن البيهقي (السنن الكبرى)
تأليف الامام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت ٤٥٨ هـ
الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد ، الدكن
الهند - سنة ١٣٥٦ هـ
- ١٥١- سنن الترمذي (الجامع)
تأليف الامام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ت ٣٧٩ هـ
تحقيق المرحوم فؤاد عبد الباقي
الطبعة الثانية بمطبعة مصطفى البابي سنة ١٣٨٨ هـ
- ١٥٢- سنن الدارقطني
تأليف الامام الحافظ علي بن عمر الدارقطني ت ٣٨٥ هـ
تحقيق السيد عبدالله هاشم يماني المدني
طبعة دار المحاسن بالقاهرة سنة ١٣٨٦ هـ
- ١٥٣- سنن الدارمي
تأليف الامام أبي محمد عبدالله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي ت ٢٥٥ هـ
طبعة دار الفكر بالقاهرة سنة ١٣٩٨ هـ

- ١٥٤- سنن النسائي
تأليف الامام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ت ٢٠٣ هـ
الطبعة الاولى بمطبعة مصطفى البابي سنة ١٣٨٣ هـ
- ١٥٥- سير أعلام النبلاء
تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ
الطبعة الاولى مؤسسه الرسالة - بيروت ١٤٠٣ هـ
- ١٥٦- السيرة النبوية (سيرة ابن هشام)
تأليف أبي محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري ت ٢١٨ هـ
تحقيق مصطفى السقا ، والانيار ، وشليبي
الطبعة الثانية بمطبعة مصطفى البابي بالقاهرة سنة ١٣٧٥ هـ
(ش)
- ١٥٧- الشافعي : حياته وعصره - آراءه ، وفقهه
تأليف الشيخ محمد أبي زهرة (المرحوم)
الطبعة الثانية بمطبعة دار الحامي بمصر سنة ١٣٦٧ هـ
- ١٥٨- الشافعي في فروع الشافعية (مخطوط)
تأليف الامام أبي العباس أحمد بن محمد الجرجاني ت ٤٨٢ هـ
مصور على ميكروفيلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة
- ١٥٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب
تأليف الامام أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ت ١٠٨٩ هـ
منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت
- ١٦٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك
تأليف القاضي بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني ت ٧٦٩ هـ
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد
الطبعة الخامسة عشرة بمطبعة دار الاتحاد العربي بمصر ١٣٨٦ هـ
- ١٦١- شرح الأصول الخمسة
تأليف القاضي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل الهمداني
الأسد آبادي ت ٤١٥ هـ
تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان
الطبعة الاولى بمطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ
- ١٦٢- شرح جمل الزجاجي
تأليف علي بن مؤمن بن محمد الأشبيلي الشهير بابن صفور ت ٦٦٩ هـ
تحقيق صاحب أبي جناح
طبعة وزارة الاوقاف للجمهورية العراقية ١٤٠٢ هـ
- ١٦٣- شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك
تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني ١١٢٢ هـ
الناشر : المكتبة التجارية الكبرى بمصر ١٣٥٥ هـ
- ١٦٤- شرح السنة
تأليف الامام المحدث المفسر الفقيه محيي السنة أبي محمد الحسيبي بن مسعود
الفراء البغوي ت ٥١٦ هـ
تحقيق شعيب الأرنؤوط
طبع المكتب الاسلامي بدمشق ١٣٩٤ هـ
- ١٦٥- شرح صحيح مسلم
تأليف الامام الحافظ محيي الدين يحيى بن شرف ت ٦٧٦ هـ
الطبعة الثانية بالافتة سنة ١٣٩٢ هـ
الناشر : دار إحياء التراث العربي بيروت

- ١٦٦- الشرح الصغير على أقرب المسالك .
تأليف العلامة أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير ت ١٢٠١ هـ
طبع مطابع دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٣ م
- ١٦٧- شرح الطحاوية في العقيدة السلفية
تأليف العلامة علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي ت ٧٩٢ هـ
تحقيق أحمد محمد شاكر
طبع مطبعة العاصمة بمصر
- ١٦٨- شرح العناية على الهداية
تأليف الامام أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي ت ٧٨٦ هـ
مطبوع في ذيل فتح القدير لابن الهمام
- ١٦٩- شرح الكافية الشافية
تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي
ت ٦٧٢ هـ - تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي
الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ دار المأمون للتراث
- ١٧٠- الكتاب السادس عشر في سلسلة مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى
الشرح الكبير
تأليف العلامة أبي بكر أحمد بن محمد الدردير ت ١٢٠١ هـ
تصوير دار الفكر - بيروت
- ١٧١- شرح الكوكب الصغير
تأليف العلامة الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي
المعروف بابن النجار ت ٩٧٢ هـ
تحقيق الدكتور / محمد الزحيلي والدكتور / نزيه حماد
مطبعة دار الفكر بدمشق ١٤٠٢ هـ
- ١٧٢- الكتاب الخامس في سلسلة مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى
شرح المحلى على جمع الجوامع
تأليف الامام جلال الدين محمد بن أحمد المحلى ت ٨٦٤ هـ
مطبعة عيسى البابي بمصر (مطبوع مع جمع الجوامع وحاشية البناني)
- ١٧٣- شرح المحلى على منهاج الطالبين
تأليف الامام جلال الدين المحلى ت ٨٦٤ هـ
مطبعة عيسى البابي (مطبوع بهامش حاشيتي قليوبي وعميرة)
- ١٧٤- شرح معاني الآثار
تأليف الامام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي ت ٣٢١ هـ
تحقيق محمد زهري النجار
دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ
- ١٧٥- شرح منتهى الإرادات
تأليف العلامة منصور بن يوسف بن ادريس البهوتي الحنبلي ت ١٠٥١ هـ
نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة
- ١٧٦- شرح منهج الطلاب
تأليف شيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري ت ٩٢٦ هـ
طبع المكتبة الاسلامية - تركيا
- ١٧٧- الشعر والشعراء
تأليف الامام عبد الله بن مسلم بن قتيبة ت ٢٧٦ هـ
تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر
طبعة دار المعارف بمصر - ١٩٦٦ م

- ١٧٨- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل
تأليف الامام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية
ت ٧٥١ هـ
الناشر : مكتبة دار التراث بالقاهرة ١٩٧٥ م
(ص)
- ١٧٩- الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية
تأليف اسماعيل بن حماد الجوهري
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار
الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ - القاهرة
١٨٠- صحيح البخاري (الجامع الصحيح)
تأليف الامام أبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري ت ٢٥٦ هـ
طبع مطابع الشعب - مصر
١٨١- صحيح الجامع الصغير وزياداته
تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني
المكتب الاسلامي ببيروت . الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ
١٨٢- صحيح مسلم
تأليف الامام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت ٢٦١ هـ
تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي
طبع دار الفكر - بيروت ١٤٠٣ هـ
(ط)
- ١٨٣- طبقات ابن سعد (الطبقات الكبرى)
تأليف الامام محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري ت ٢٤٠ هـ
دار التحرير للطباعة والنشر . القاهرة ١٣٨٨ هـ
١٨٤- طبقات الحفاظ
تأليف الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١ هـ
الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - دار الكتب العلمية ببيروت
١٨٥- طبقات الحنابلة
تأليف القاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء الحنبلي ت ٥٢٦ هـ
تحقيق محمد حامد الفقي
طبع مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة بسنة ١٣٧١ هـ
١٨٦- الطبقات السنية في تراجم الحنفية
تأليف المولى تقي الدين بن عبد القادر التميمي الدار الغزى المصرى
الحنفي ت ١٠٠٥ هـ أو ١٠١٠ هـ
تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو
الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع
١٨٧- طبقات الشافعية الكبرى (طبقات السبكي)
تأليف الامام تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ت ٢٠١ هـ
الطبعة الثانية بالأوفست - دار المعرفة - بيروت
١٨٨- طبقات الشافعية (طبقات الأسنوى) .
تأليف العلامة جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن القرشي الأسنوى ت ٧٧٢ هـ
تحقيق الدكتور عبدالله الجبوري
الطبعة الأولى بمطبعة الارشاد ببغداد سنة ١٣٩١ هـ
١٨٩- طبقات الشافعية (طبقات ابن شعبة)
تأليف العلامة تقي الدين ابن قاضي شعبة الأسدي الشافعي ت ٨٥١ هـ
الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن ، الهند
١٣٩٨ هـ وما بعدها .

- ١٩٠- طبقات الشافعية (طبقات الحسيني)
تأليف الامام أبي بكر بن هداية الله الحسيني ت ١٠١٤ هـ
تحقيق عادل نويهض
دار الآفاق الجديدة - بيروت الطبعة الثانية ١٩٧٩ م
- ١٩١- طبقات فحول الشعراء
تأليف الامام محمد بن سلام الجمحي ت ٢٣١ هـ
طبع مطبعة المدني بالقاهرة سنة ١٩٧٤ م
- ١٩٢- طبقات الفقهاء
تأليف الشيخ أبي اسحاق ابراهيم بن علي الشيرازي ت ٤٧٦ هـ
تحقيق الدكتور إحسان عباس
دار الرائد العربي - بيروت الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ
- ١٩٣- طبقات الفقهاء الشافعية (طبقات العبادي)
تأليف الشيخ أبي عاصم محمد بن أحمد العبادي ت ٤٥٨ هـ
تحقيق غوستافستام
طبعة لندن - بريل ١٩٦٤ م
- ١٩٤- طبقات فقهاء اليمن
تأليف الامام عمر بن علي بن سمر الجعدي ت ٥٨٦ هـ
تحقيق فؤاد سيد
الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - دار الكتب العلمية بيروت
- ١٩٥- طبقات المفسرين
تأليف الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١ هـ
دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ
- ١٩٦- طبقات المفسرين
تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي ت ٩٤٥ هـ
تحقيق علي محمد عمر
الطبعة الأولى بمطبعة الاستقلال بالقاهرة - سنة ١٣٩٢ هـ
- (ع)
- ١٩٧- علل الحديث
تأليف الامام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ت ٣٢٧ هـ
طبع مكتبة المثنى ببغداد - سنة ١٣٤٣ هـ
- ١٩٨- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية
تأليف الامام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي التيمي القرشي ت ٥٩٧ هـ
تحقيق الأستاذ أوشاد الحق الأثرى
الطبعة الأولى بمطبعة المكتبة العلمية بـلاهور - الباكستان سنة ١٣٩٩ هـ
- ١٩٩- علوم الحديث
تأليف الامام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن صلاح الشهرزوري ت ٦٤٣ هـ
تحقيق الدكتور نور الدين عتر
طبع مطبعة الأصيل بحلب سنة ١٣٨٦ هـ
- ٢٠٠- العمدة في صناعة الشعر ونقده
تأليف أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني ت ٤٦٣ هـ
الطبعة الأولى بمطبعة السعادة
- ٢٠١- عمدة القاري شرح صحيح البخاري
تأليف الامام بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني ت ٨٥٥ هـ
دار إحياء التراث العربي - بيروت

- ٢٠٢- عون المعبود شرح سنن أبي داود
تأليف العلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ت ١٣٢٩ هـ
دار الكتاب العربي ببيروت - طبعة بالأوفست عن الطبعة الهندية
- ٢٠٣- عيون المسائل
تأليف الفقيه أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي ت ٣٧٣ هـ
طبع مطبعة أسعد بيغداد سنة ١٣٨٦ هـ
- (غ)
- ٢٠٤- غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام
تأليف الامام عز الدين عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد الهاشمي ت ٩٢٢ هـ
تحقيق فهد محمد شلتوت
الطبعة الأولى بمطبعة دار المدني بجدة سنة ١٤٠٦ هـ
الكتاب السابع والأربعون في سلسلة مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى
- ٢٠٥- غرائب القرآن وغرائب الفرقان
تأليف الشيخ نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري ت ٧٢٨ هـ
تحقيق ابراهيم عطوة عوض
طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة
- ٢٠٦- غريب الحديث
تأليف العلامة أبي القاسم بن سلام الهروي ت ٢٢٤ هـ
الطبعة الأولى بحيدرآباد الدكن - بالهند سنة ١٣٨٤ هـ
- (ف)
- ٢٠٧- الفائق في غريب الحديث
تأليف العلامة جلال الله محمود بن عمر الزمخشري ت ٥٨٣ هـ
تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم وعلى محمد البجاوي
الطبعة الثانية بمطبعة عيسى البابي بالقاهرة سنة ١٩٧١ م
- ٢٠٨- فتاوى الرملي
مطبوع على حاشية الفتاوى الكبرى للهيتمي
مطبعة عبد الحميد حنفي بمصر سنة ١٣٥٧ هـ
- ٢٠٩- الفتاوى الهندية
تأليف الشيخ نظام وجماعة من كبار علماء الهند تحت إشراف الملك الزاهد
أورنك زيب (عالمكير)
الطبعة الثالثة دار المعرفة، بيروت ١٣٩٣ هـ
- ٢١٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري
تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ
ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي
إشراف الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز
نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد بالملكة
العربية السعودية .
- ٢١١- فتح العزيز شرح الوجيز المسمى بالشرح الكبير
تأليف الامام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي ت ٦٢٣ هـ
مطبوع في ذيل المجموع وتكملته (مطبعة التضامن الأخوي بمصر)
- ٢١٢- فتح القدير على الهداية : شرح بداية المبتدي
تأليف الامام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري المعروف
بأبن الهمام الحنفي ت ٦٨١ هـ
طبع مطبعة مصطفى البابي بمصر سنة ١٣٨٩ هـ

- ١٦٨٧ -

٢١٣ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير

تأليف الامام محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت ١٢٥٠ هـ
الطبعة الثانية بمطبعة مصطفى البابي سنة ١٣٨٣ هـ

٢١٤ - الفتح المبين في طبقات الاصوليين

تأليف الأستاذ عبد الله مصطفى المراغي

الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ

الناشر : محمد أسين دمج وشركاؤه - بيروت

٢١٥ - فتح المغيث شرح ألفية الحديث

تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت ٩٠٢ هـ

تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان

الطبعة الثانية بمطبعة العاصمة بالقاهرة ١٣٨٨ هـ

٢١٦ - الفقيه والمتفقه

تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـ

تحقيق الشيخ اسماعيل الانصاري

نشر احياء السنة النبوية سنة ١٣٩٥ هـ

٢١٧ - الفهرست

تأليف الشيخ أبي الفرج محمد بن اسحاق المعروف بابن النديم الوراق ت ٢٨٥ هـ

دار المعرفة - بيروت

٢١٨ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية

تأليف العلامة أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكوي الهندي ت ٣٠٤ هـ

تصوير دار المعرفة بيروت عن الطبعة الاولى ١٣٢٤ هـ

٢١٩ - الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة

تأليف الامام محمد بن علي الشوكاني ت ١٢٥٠ هـ

تحقيق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني

مطبعة السنة المحمدية ١٣٩٨ هـ

٢٢٠ - فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت

تأليف العلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين الانصاري ت ١٢٢٥ هـ

المطبعة الاميرية ببغداد ١٣٢٢ هـ (مطبوع في ذيل المستصفي)

٢٢١ - فيض القدير شرح الجامع الصغير

تأليف محمد عبد الرؤوف المناوي ت ١٠٣١ هـ

المكتبة التجارية الكبرى بمصر - الطبعة الاولى ١٣٥٧ هـ

(ق)

٢٢٢ - القاموس المحيط

تأليف الامام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ت ٨١٧ هـ

طبعة دار الجيل - بيروت

٢٢٣ - قوانين الاحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية

تأليف العلامة محمد بن أحمد بن جزى الفرناطي المالكي ت ٧٤١ هـ

طبعة دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٤ م

٢٢٤ - قوانين الوزارة

تأليف الامام أبي الحسن الماوردي ت ٤٥٠ هـ

تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم والدكتور محمد سليمان داود

الطبعة الثانية بالمطبعة العصرية بالاسكندرية ١٣٩٨ هـ

- ٢٢٥- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة
تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ
تحقيق عزت علي عيد عطية ، وموسى محمد علي موسى
الطبعة الأولى مطبعة دار النصر بالقاهرة سنة ١٣٩٢ هـ
- ٢٢٦- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي
تأليف الحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله المعروف بابن عبد البر ت ٤٦٣ هـ
تحقيق محمد أحمد ولد ماديك
الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨ هـ مكتبة الرياض الحديثة
- ٢٢٧- الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل
تأليف الشيخ أبي محمد موفق الدين عبدالله بن قدامة المقدسي ت ٦٢٠ هـ
طبع المكتب الاسلامي بدمشق - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ
- ٢٢٨- الكامل في ضعفاء الرجال
تأليف الإمام شمس الدين أبي عبدالله بن عدى الجرجاني ت ٣٦٥ هـ
الطبعة الأولى - دار الفكر بيروت ١٤٠٤ هـ
- ٢٢٩- الكامل في التاريخ
تأليف الإمام أبي الحسين علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم
الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري ت ٦٣٠ هـ
دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ
- ٢٣٠- كتاب الاتحاف بتميز ما تبع فيه البيضاوي صاحب الكشاف (مخطوط)
تأليف الشيخ محمد بن يوسف الشامي ت ٩٤٢ هـ
مصور على ميكروفلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى
- ٢٣١- كتاب اختلاف الحديث
تأليف الإمام أبي عبدالله محمد بن ادريس الشافعي ت ٢٠٤ هـ
دار الشعب ١٣٨٨ هـ (مطبوع بهامش الجزء السابع من الأُم)
- ٢٣٢- كتاب أدب القاضي من الحاوي الكبير للماوردي
دراسة وتحقيق الدكتور محيي هلال السرحان
طبع مطبعة الارشاد ببغداد سنة ١٣٩١ هـ
- ٢٣٣- كتاب الأمثال والحكم
تأليف الإمام أبي الحسن الماوردي ت ٤٥٠ هـ
تحقيق ودراسة الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد
الناشر : مؤسسة شباب الجامعة بالاسكندرية - ١٤٠٢ هـ
- ٢٣٤- كتاب الأموال
تأليف الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ت ٢٢٤ هـ
تحقيق وتعليق محمد خليل هراس
دار الفكر - بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ
- ٢٣٥- كتاب الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد
تأليف العلامة أبي الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلي
تحقيق الدكتور نيجرج
طبع مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٣٤٤ هـ
- ٢٣٦- كتاب الحدود من الحاوي الكبير للإمام الماوردي
رسالة مقدمة من الطالب ابراهيم علي صندقجي إلى قسم الدراسات العليا الشرعية
بجامعة أم القرى لنيل درجة الدكتوراه في الفقه عام ١٤٠٣ هـ
- ٢٣٧- كتاب الخراج
تأليف القاضي أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم ت ١٨٢ هـ
الطبعة الخامسة بالمطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٩٦ هـ

- ٢٣٨- كتاب الرد على الزنادقة والجهمية
تأليف الامام أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ت ٢٤١ هـ
مطبوع مع مجموعة من الرسائل بعنوان (عقائد السلف) جمعها الدكتور
على سامي النشار ، وعمار جمعي الطالب . ونشرتها منشأة المعارف بالاكاديمية
سنة ١٩٧١ م .
- ٢٣٩- كتاب الزكاة من الحاوي الكبير للامام الماوردي
رسالة مقدمة من الطالب / ياسين ناصر محمود الخطيب إلى قسم الدراسات
العليا الشرعية بجامعة أم القرى لنيل درجة الدكتوراه في الفقه عام ١٤٠٣ هـ
- ٢٤٠- كتاب السير من الحاوي الكبير للامام الماوردي
رسالة مقدمة من الطالب / محمد رديد المسعودي إلى قسم الدراسات
العليا الشرعية بجامعة أم القرى لنيل درجة الدكتوراه في الفقه بعام ١٤٠٣ هـ
- ٢٤١- كتاب الضعفاء الكبير
تأليف الامام أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي ت ٣٢٢ هـ
تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي
دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ
- ٢٤٢- كتاب القياس الشرعي
تأليف أبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي ت ٤٣٦ هـ
تحقيق الدكتور محمد حميد الله
المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ١٣٨٥ هـ (مطبوع في
آخر المعتمد) .
- ٢٤٣- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين
تأليف الحافظ محمد بن حبان التميمي البستي ت ٣٥٤ هـ
تحقيق محمود ابراهيم زائد
دار الوعي حلب الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ
- ٢٤٤- كتاب المنق في أخبار قريش
تأليف محمد بن حبيب البغدادي ت ٢٤٥ هـ
الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد دكن الهند
سنة ١٣٨٤ هـ
- ٢٤٥- كتاب الوسيط في علوم الحديث
تأليف المرحوم الشيخ أبي شعبة
عالم المعرفة - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ
- ٢٤٦- كشف القناع عن متن الاقناع
تأليف الشيخ منصور بن يونس بن ادريس البهوتي ت ١٠٥١ هـ
طبع مطبعة الحكومة بمكة المكرمة سنة ١٣٩٤ هـ
- ٢٤٧- كشف الاسرار عن أصول البيهقي
تأليف الامام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري ت ٧٣٠ هـ
دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٩٤ هـ
- ٢٤٨- كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على السنة الناس
تأليف الشيخ اسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي ت ١١٦٢ هـ
تحقيق أحمد القلاش
نشر وتوزيع مكتبة التراث الاسلامي - حلب
- ٢٤٩- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون
تأليف العلامة مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة وكاتب جليبي ت ١٠٦٧ هـ
منشورات مكتبة المثنى - بغداد

- ٢٥٠- الكفاية في علم الرواية
تأليف الامام أبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـ
تقديم المحدث محمد الحافظ التيجاني
الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بالقاهرة ١٩٧٢ م
- ٢٥١- كنز الدقائق
تأليف الامام عبد الله بن أحمد النسفي ت ٧١٠ هـ
الطبعة الثانية بالأوفست عن طبع المطبعة الأميرية ١٣١٤ هـ (مع تبين الحقائق)
- ٢٥٢- كنز العمال في سنن الاقوال والافعال
تأليف العلامة علاء الدين علي العتقي بن حسام الدين الهندي ت ٩٧٥ هـ
تصحيح صفوة السقا
مؤسسة الرسالة ١٣٩٩ هـ
- (ل)
- ٢٥٣- اللآلئ المصنوعة في الاخبار والمؤلفات
تأليف الامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١ هـ
المكتبة الحسينية المصرية بالأزهر - الطبعة الأولى
- ٢٥٤- اللباب في تهذيب الانساب
تأليف الامام أبي الحسن عز الدين علي بن محمد المعروف بابن الاثير ت ٦٣٠ هـ
دار صادر - بيروت - ١٤٠٠ هـ
- ٢٥٥- لسان الحكام في معرفة الاحكام
تأليف الامام أبي الوليد ابراهيم بن أبي اليمن محمد بن أبي الفضل المعروف
بابن الشحنة ت ٨٨٢ هـ
الطبعة الثانية بمطبعة مصطفى البابي بمصر سنة ١٣٩٣ هـ
(مطبوع في هاشم معين الحكام)
- ٢٥٦- لسان العرب
تأليف العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور الاقريقي المصري ت ٧١١ هـ
دار صادر بيروت سنة ١٣٧٥ هـ
- ٢٥٧- لسان الميزان
تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ
مصور عن طبعة حيدرآباد ١٣٣٠ هـ
- ٢٥٨- اللمع
تأليف الامام أبي اسحاق ابراهيم بن علي الشيرازي ت ٤٧٦ هـ
الطبعة الثالثة بمطبعة مصطفى البابي - سنة ١٣٧٧ هـ
- (م)
- ٢٥٩- مالك بن أنس
تأليف الشيخ أمين الخولي
دار الكتب الحديثة - القاهرة سنة ١٣٧٠ هـ
- ٢٦٠- المبسوط
تأليف شمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ت ٤٩٠ هـ
الطبعة الثانية - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت
- ٢٦١- مجمع الانهر في شرح ملتقى الأبحر
تأليف الامام عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بشيخي زاده ت ١٠٧٨ هـ
دار الطباعة العامة - ١٣١٩ هـ

٢٦٢- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

تأليف الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ت ٨٠٧ هـ
دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الثانية ١٩٦٧ م

٢٦٣- المجموع شرح المذهب

تأليف الامام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ٦٧٦ هـ
مطبعة التضامن الأخرى بمصر سنة ١٣٥٢ هـ

٢٦٤- المحتسب في تعيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها

تأليف عثمان بن جني الموصلي ت ٣٩٢ هـ

تحقيق علي نجدى ناصف وآخرين

مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر بالقاهرة ١٣٨٦ هـ

٢٦٥- المحرر في الفقه على مذهب الامام أحمد بن حنبل

تأليف الشيخ جدد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن تيمية

(الج ٦٥٢ هـ)

طبع مطبعة السنة المحمدية بمصر - سنة ١٣٦٩ هـ

٢٦٦- المحصول في علم الأصول

تأليف الامام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي ت ٦٠٦ هـ

تحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني

مطابع الفرزدق بالرياض سنة ١٣٩٩ هـ

٢٦٧- المحلى

تأليف الامام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حمزم الأندلسي ت ٤٥٦ هـ

بتصحيح الشيخ أحمد محمد شاكر

دار الفكر - بيروت

٢٦٨- مختار الصحاح

تأليف الامام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ت ٦٦٦ هـ

دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الأولى ١٩٦٧ م

٢٦٩- مختصر ابن الحاجب (مختصر المنتهى)

تأليف جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المشهور بابن الحاجب ت ٦٤٦ هـ

الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٣ هـ

٢٧٠- مختصر سنن أبي داود

تأليف الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى ت ٦٥٦ هـ

تحقيق محمد حامد الفقي

طبع مطبعة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٦٧ هـ

وفي ذيله " معالم السنن " للخطابي و " تهذيب السنن " لابن القيم .

٢٧١- مختصر الطحاوى

تأليف الامام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى ت ٣٢١ هـ

تحقيق أبي الوفاء الألفاني

دار الكتاب العربي - القاهرة سنة ١٣٧٠ هـ

٢٧٢- المختصر في أصول الفقه على مذهب الامام أحمد بن حنبل

تأليف الامام علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن عياض البعلبي ثم

الدمشقي الحنبلي المعروف بابن اللحام ت ٨٠١ أو ٨٠٣ هـ

تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا

طبع دار الفكر بدمشق سنة ١٤٠٠ هـ

الكتاب التاسع في سلعة مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى

- ٢٧٣- مختصر المرتبي
تأليف الشيخ أبي إبراهيم اسماعيل بن يحيى المرتبي ت ٢٦٤ هـ
دار الشعب سنة ١٣٨٨ هـ (مطبوع بهامش الأمام)
- ٢٧٤- مختصر المعاني شرح تلخيص المفتاح
تأليف العلامة سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ٧٩١ هـ
طبع مطبعة مصطفى البابي - سنة ١٣٨٥ هـ
- ٢٧٥- المخصص
تأليف الامام أبي الحسن علي بن اسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيدة ت ٤٥٨ هـ
المكتب التجاري للطباعة والنشر - بيروت
- ٢٧٦- المدخل لدراسة الفقه الاسلامي
تأليف الدكتور حسين حامد حسان
مكتبة المتنبى بالقاهرة - الطبعة الثانية ١٩٧٩ م
- ٢٧٧- المدونة الكبرى
للإمام مالك بن أنس المتوفى ١٧٩ هـ برواية سحنون بن سعيد التبوخي
المتوفى ٢٤٠ هـ عن عبد الرحمن بن القاسم العتقي المتوفى ١٩١ هـ عن مالك
ابن أنس .
- تصوير دار الفكر عن طبعة السعادة بمصر ١٣٢٣ هـ
- ٢٧٨- مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر
تأليف الشيخ محمد الأمين بن المختار الشنقيطي
طبع مطابع دار الأصفهاني - جدة سنة ١٣٩١ هـ
من مطبوعات الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة
- ٢٧٩- مرآة الجنان وعدة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان
تأليف الامام أبي محمد عبد الله بن علي الياقعي اليمني المكي ت ٧٦٨ هـ
مؤسسة الاطليبي بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ
- ٢٨٠- مراتب الاجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات
تأليف الحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي ت ٤٥٦ هـ
دار الكتب العلمية بيروت (وفي زيله نقد مراتب الاجماع لابن تيمية)
- ٢٨١- مسائل الامام أحمد
تأليف الامام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥ هـ
الناشر : محمد أمين دمج - بيروت - الطبعة الثانية
- ٢٨٢- المساعد على تسهيل الفوائد (شرح التسهيل)
تأليف الامام بهاء الدين أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الهاشمي
المصري الشافعي ت ٧٦٩ هـ
تحقيق الدكتور محمد كامل بركات
طبع دار المدني بجدة سنة ١٤٠٥ هـ
- الكتاب السادس في سلسلة مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- ٢٨٣- المستدرك على الصحيحين في الحديث
تأليف الامام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري ت ٤٠٥ هـ
مصور عن طبعة دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد - الهند ١٣٤١ هـ
- ٢٨٤- المستصفي من علم أصول الفقه
تأليف الامام أبي حامد محمد بن محمد الفزاري ت ٥٠٥ هـ
الطبعة الاولى بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣٢٢ هـ
- ٢٨٥- مسند الامام أحمد بن حنبل
تأليف الامام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ت ٢٤١ هـ
دار صادر - بيروت

- ٢٨٦- مسند الحميدى
تأليف الامام الحافظ أبى بكر عبدالله بن الزبير الحميدى ت ٢١٩ هـ
تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي
مكتبة المتنبي - القاهرة الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ
- ٢٨٧- مسند الامام الشافعي
تأليف الامام أبى عبدالله محمد بن ادريس الشافعي ت ٢٠٤ هـ
دار الشعب ١٣٨٨ هـ (مطبوع بهامش الجزء السادس من الأمام)
- ٢٨٨- مشكل الاشار
تأليف الامام أبى جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى ت ٣٢١ هـ
مصور عن طبعة حيدرآباد دكن - الهند سنة ١٣٣٣ هـ
- ٢٨٩- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي
تأليف العلامة أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ت ٧٧٠ هـ
المكتبة العلمية بيروت، لبنان
- ٢٩٠- مصنف ابن أبى شيبة (المصنف في الأحاديث والآثار)
تأليف الامام الحافظ عبدالله بن محمد بن أبى شيبة الكوفي العباسي ت ٣٣٥ هـ
تحقيق الاستاذ عامر العمرى الأعظمي
طبع الدار السلفية - بومباي - الهند ١٣٩٠ هـ وما بعدها .
- ٢٩١- المصنف (مصنف عبد الرزاق)
تأليف الامام الحافظ أبى بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ت ٢١١ هـ
تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي
الطبعة الأولى بطابع دار القلم بيروت سنة ١٣٩٠ هـ
- ٢٩٢- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (الموضوعات الصغرى)
تأليف الامام الفقيه المحدث الشيخ على القارى الهروى ت ١٠١٤ هـ
تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبى غدة
الناشر : مكتب المطبوعات الاسلامية بحلب - الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ
- ٢٩٣- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية
تأليف الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ
تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي
دار الكتب العلمية بيروت
- ٢٩٤- المطول على التلخيص
تأليف العلامة سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني ت ٧٩١ هـ
طبع المطبعة العثمانية باستانبول - سنة ١٣٠٤ هـ
- ٢٩٥- المعارف
تأليف الامام أبى محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينورى ت ٢٧٦ هـ
تحقيق الدكتور ثروت عكاشة
الطبعة الثانية بدار المعارف بمصر سنة ١٩٦٩ م
- ٢٩٦- معالم السنن
تأليف الامام أبى سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي ت ٣٨٨ هـ
مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٦٨ هـ
(مطبوع في ذيل مختصر سنن أبى داود)
- ٢٩٧- معاني القرآن
تأليف أبى زكريا يحيى بن زياد الفراء ت ٢٠٧ هـ
عالم الكتب - بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٠ م

٢٩٨ - المعتمد في أصول الفقه

تأليف العلامة أبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي ت ٤٣٦ هـ
تحقيق الدكتور محمد حميد الله

المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ١٣٨٥ هـ

٢٩٩ - معجم الأدباء

تأليف الامام شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي ت ٦٢٦ هـ
تحقيق الدكتور فريد الرفاعي

طبع دار المأمون بالقاهرة سنة ١٣٥٥ هـ

٣٠٠ - معجم البلدان

تأليف الامام ياقوت بن عبدالله الحموي ت ٦٢٦ هـ

دار الكتاب العربي بيروت لبنان

٣٠١ - معجم الشعراء

تأليف أبي عبدالله محمد بن عمران بن موسى المرزباني ت ٣٨٤ هـ

تحقيق عبد الستار أحمد فراج

الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - مكتبة القدسي بالقاهرة

٣٠٢ - المعجم الصغير

تأليف الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت ٣٦٠ هـ

تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان

المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٨ هـ

٣٠٣ - معجم قبائل العرب القديمة والحديثة

تأليف الشيخ عمر رضا كحالة

مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ

٣٠٤ - المعجم الكبير

تأليف الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت ٣٦٠ هـ

تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي

الطبعة الأولى بمطبعة الوطن العربي ببغداد سنة ١٤٠٠ هـ

٣٠٥ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع

تأليف الوزير أبي عبيد عبدالله بن عبد العزيز البكري الأندلسي ت ٤٨٧ هـ

تحقيق مصطفى السقا

الطبعة الأولى بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٦٦ هـ

٣٠٦ - معجم متن اللغة

تأليف الشيخ أحمد رضا

مكتبة الحياة - بيروت ١٣٧٧ هـ

٣٠٧ - المعجم الوسيط

تأليف لجنة من العلماء

مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية سنة ١٣٨٠ هـ

٣٠٨ - معجم المؤلفين (تراجم مصنفين الكتب العربية)

تأليف الشيخ عمر رضا كحالة

مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي. بيروت ١٣٧٦ هـ

٣٠٩ - المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم

تأليف أبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضرم الجواليقي ت ٥٤٠ هـ

تحقيق أحمد محمد شاكر

طبع طهران سنة ١٩٦٦ م

- ٣١٠- معرفة علوم الحديث
تأليف الامام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري ٤٠٥ هـ
تحقيق السيد معظم حسين
المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ١٩٣٥ م
- ٣١١- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأصناف
تأليف الامام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ
تحقيق محمد سيد جاد الحق
دار الكتب الحديثة - القاهرة الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ
- ٣١٢- المغني على مختصر الخرقى
تأليف الامام أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ت ٦٢٠ هـ
تحقيق الدكتور طه محمد الزيني
طبع مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة سنة ١٣٨٨ هـ
- ٣١٣- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في إحياء من الأخبار
تأليف العلامة زين الدين عبد الرحيم بن الحسن العراقي
طبعة دار الشعب - القاهرة (مطبوع في ذيل إحياء العلوم)
٣١٤- المغني في الضعفاء
تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ
تحقيق نور الدين عتر
الطبعة الأولى بمطبعة البلاغة سنة ١٣٩١ هـ
- ٣١٥- مغني اللبيب
تأليف الامام أبي محمد عبد الله الأنصاري ت ٧٦١ هـ
مطبعة المدني - القاهرة
- ٣١٦- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج
تأليف الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب ت ٩٧٧ هـ
مطبعة مصطفى البابي بمصر سنة ١٣٧٧ هـ
- ٣١٧- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم
تأليف الشيخ أحمد بن مصطفى الشهير بكبرى زاده ت ٩٦٨ هـ
تحقيق كامل كامل بكري ، وعبد الوهاب أبي النور
مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة ١٩٦٨ م
- ٣١٨- مفتاح العلوم
تأليف العلامة أبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي ت ٦٢٦ هـ
مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٥٦ هـ
- ٣١٩- مقاييس اللغة
تأليف العلامة أبي الحسين أحمد بن فارس ت ٣٩٥ هـ
تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون
طبع دار الفكر - بيروت سنة ١٣٩٩ هـ
- ٣٢٠- المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات
الحكمات الشرعية لأسماء مسائلها المشكلات.
تأليف الامام أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد (الجد) ت ٥٢٠ هـ
طبعة الأوفست عن مطبعة السعادة بمصر - سنة ١٣٢٥ هـ
- ٣٢١- المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل الشيباني
تأليف الامام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ت ٦٢٠ هـ
دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ

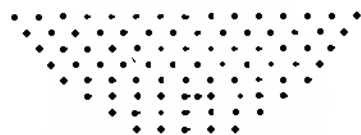
- ٣٢٢- مناقب الامام أحمد بن حنبل
تأليف الامام أبي الفرج عبدالرحمن بن علي الشهير بابن الجوزي ت ٥٩٧ هـ
تحقيق الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي
مكتبة الخانجي بمصر - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ
- ٣٢٣- مناقب الشافعي
تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨ هـ
تحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر
الطبعة الأولى بمطبعة دارالنصر بالقاهرة سنة ١٣٩٠ هـ
- ٣٢٤- مناهج العقول في شرح منهاج الأصول (شرح البدخشي)
تأليف الامام محمد بن الحسن البدخشي
مطبعة محمد علي صبيح - القاهرة (مطبوع مع المنهاج والاُسنوى)
- ٣٢٥- المنتظم في تاريخ الملوك والاُمم
تأليف الامام أبي الفرج عبدالرحمن بن علي الشهير بابن الجوزي ت ٥٩٧ هـ
دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد دكن ، الهند - ١٣٥٧ هـ
- ٣٢٦- المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
تأليف الامام أبي محمد عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري ت ٣٠٧ هـ
المطبعة العربية بـلاهور - الباكستان
- ٣٢٧- المنتقى شرح الموطأ
تأليف الامام أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي ت ٤٩٤ هـ
طبعة بالأوفست عن مطبعة السعادة بمصر - سنة ١٣٣٢ هـ
- ٣٢٨- المنجد في اللغة والأدب والعلوم
تأليف الأُب لوييس معلوف اليسوعي
المطبعة الكاثوليكية بيروت - الطبعة التاسعة عشرة
- ٣٢٩- منح الجليل على مختصر خليل
تأليف العلامة الشيخ محمد بن أحمد طليش ت ١٢٩٤ هـ
الناشر: مكتبة النجاح - ليبيا
- ٣٣٠- المنخول من تعليقات الأصول
تأليف حجة الاسلام أبي حامد محمد بن محمد الطوسي الفزالي ت ٥٠٥ هـ
تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو
الطبعة الأولى بمطبعة دارالفكر بدمشق سنة ١٣٩٠ هـ
- ٣٣١- المنهاج
تأليف الامام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦ هـ
مطبعة مصطفى البابي بمصر - ١٣٧٧ هـ (مطبوع في صلب مغني المحتاج)
- ٣٣٢- منهاج الوصول في علم الأصول
تأليف القاضي عبدالله بن عمر البضاوي ت ٦٨٥ هـ
مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة (مطبوع مع شرحي البدخشي والاُسنوى)
- ٣٣٣- المذهب في فقه الامام الشافعي
تأليف الامام أبي اسحاق ابراهيم بن علي الشيرازي ت ٤٧٦ هـ
دارالمعرفة بيروت الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ
- ٣٣٤- مواهب الحليل شرح مختصر خليل (شرح الخطّاب على خليل)
تأليف الامام أبي عبدالله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي
المعروف بالخطّاب ت ٩٥٤ هـ
ملتزم الطبع والنشر مكتبة النجاح بليبيا

- ٣٣٥- المؤلف تلف والمختلف في أسماء الشعراء
تأليف الامام أبي القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الأمدى ت ٣٧٠ هـ
تحقيق عبد الستار أحمد فراج
طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة سنة ١٣٨١ هـ
- ٣٣٦- موسوعة الأجماع في الفقه الاسلامي
تأليف المستشار سعيد أبي حبيب
دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت
- ٣٣٧- المؤلف
تأليف الامام أبي عبد الله مالك بن أنس الاصبحي المدني ت ١٧٩ هـ
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي
مطبعة دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي بالقاهرة ١٣٧٠ هـ
- ٣٣٨- الميزان
تأليف الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراني ت ٩٧٣ هـ
المطبعة العثمانية - سنة ١٣١١ هـ
- ٣٣٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال
تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ
تحقيق علي محمد البجاوي
طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٢ هـ
(ن)
- ٣٤٠- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة
تأليف الشيخ جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأتابكي ت ٨٧٤ هـ
طبعة المؤلف سنة المصرية المصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٤٩ هـ
- ٣٤١- نسب قریش
لأبي عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبيري ت ٢٣٦ هـ
الطبعة الثانية بمطابع دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٦ م
- ٣٤٢- نصب الراية لأحاديث الهداية
للعلامة جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفى الزيلعي ت ٧٦٢ هـ
مطبعة دار المأمون بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٣٥٧ هـ
- ٣٤٣- نصيحة الملوك
تأليف الامام أبي الحسن علي بن محمد الماورى ت ٤٥٠ هـ
تحقيق الشيخ خضر محمد خضر
مكتبة الفلاح - الكويت - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ
- ٣٤٤- النظم المستعذب في شرح غريب المذهب
تأليف محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطلال الركبي ت نحو ٦٣٣ هـ
الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ دار المعرفة بيروت
مطبوع في ذيل المذهب للشيرازي
- ٣٤٥- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب
تأليف أبي العباس أحمد القلقشندي ت ٨٢١ هـ
تحقيق ابراهيم الأبيارى
دار الكتاب المصرى بالقاهرة الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ
- ٣٤٦- نهاية السؤل شرح منهاج الأصول (شرح السنوى)
تأليف جمال الدين عبد الرحيم السنوى الشافعي ت ٧٧٢ هـ
مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة (مطبوع في ذيل شرح البدخشي)

- ١٦٩٨ -

- ٣٤٧- النهاية في غريب الحديث والأثر المبارك
تأليف مجد الدين أبي السعادات / بن محمد بن الأثير الجزري ت ٦٠٦ هـ
تحقيق محمود محمد الطناحي ، وظاهر أحمد الزاوي
طبع عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٣ هـ
- ٣٤٨- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج
تأليف محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة الرملي الشهير بالشافعي الصغير
ت ١٠٠٤ هـ
مطبعة مصطفى البابي بمصر- الطبعة الأخيرة ١٣٨٦ هـ
- ٣٤٩- نهاية المطلب في دراية المذهب (مخطوط)
تأليف أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الشهير بامام
الحرمين ت ٤٧٨ هـ
مصورة على مكروفلم في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى
٣٥٠- نوادر المخطوطات في مكتبات تركيا
جمعها الدكتور رمضان ششن
دار الكتاب الجديد - لبنان ١٩٧٥ م
- ٣٥١- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار
تأليف الشيخ الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت ١٢٥٠ هـ
مطبعة مصطفى البابي بمصر الطبعة الأخيرة
(هـ)
- ٣٥٢- الهداية شرح بداية المبتدى
تأليف شيخ الاسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني ت ٩٣ هـ
مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر- الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ
مطبوع في صلب شرعي فتح القدير والعناية
٣٥٣- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين
تأليف الشيخ اسماعيل بن محمد الباشا البغدادي ت ١٣٣٩ هـ
طبعة بالأوفست عن طبعة استانبول سنة ١٩٥٥ م
(و)
- ٣٥٤- الوافي بالوفيات
تأليف صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ت ٦٦٤ هـ
تحقيق هلموت ريتز ، وس . ديدرنيغ
دار النشر فرانزشتايز بفيسبادن - سنة ١٣٨١ هـ وابعدها .
- ٣٥٥- الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي
تأليف حجة الاسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي ت ٥٠٥ هـ
مطبعة الآداب والمؤيد بمصر- سنة ١٣١٧ هـ .
- ٣٥٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان
تأليف أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ت ٦٨١ هـ
تحقيق الدكتور إحسان عباس
دار صادر - بيروت سنة ١٣٩٨ هـ .

* * *



بحمد الله وتوفيقه تمت الرسالة بتمام هذا المجلد
